جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
كلية الدراسات العليا

الدور الوسيط لجودة المعلومات المحاسبية في العلاقة بين التقارير المالية المرحلية وترشيد القرارات التمويلية(دراسة تطبيقية على عينة من المصارف السودانية)

The Mediating Role of Quality of Accounting Information in Relationship Between Interim Financial Reports and Rationalizing Financing Descisions (A Applied Study on a Sample of Sudanse Banks)

رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه الفلسفة في المحاسبة والتمويل

إعداد الطالب
مبارك حامد الزين الخضر

المشرف الرئيس
أ.د. مصطفى نجم البشاري علي
استاذ المحاسبة بجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

المشرف المعاون
د. زهير احمد علي احمد
استاذ المحاسبة المساعد بجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

1444هـ – 2022م

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الإستهلال

قال الله تعالى:

(وَقُلِ اعْمَلُواْ فَسَيَرَى اللّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ {105})

صدق الله العظيم

سورة التوبة الأية رقم(105)

الإهداء

الى من اعطتني الكثير ولم تنتظر الشكر.....فكان رضاها غايتي وطموحي.....!

والدتي الحبيبة

الى السند والقوة.....الانسان الذي علمني كيف يكون الصبر طريقاً للنجاح.....!

والدي الحبيب

الى رفقاء البيت.....!

أشقائي وشقيقتي

الى الاصدقاء وكل من قدم لي العون والمساعدة في إنجاز هذه الرسالة.

الباحث

الشكر والتقدير

الحمد والشكر لله على ما انعم به عليّ من فضل وتوفيق فمنحني العلم والمعرفة والقدرة على إتمام هذا الجهد، ومن ثم اتقدم بجزيل الشكر والتقدير لجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا واسرة المكتبة المركزية، ومكتبة جامعة النيلين، ويسرني أن أتقدم بجزيل الشكر والتقدير لأستاذي الجليل الاستاذ الدكتور/ **مصطفى نجم البشاري علي، والدكتور/ زهير احمد علي احمد** اللذان تكرما مشكورين بقبول الإشراف على هذه الرسالة حيث قدما لي النصح والإرشاد طيلة فترة إعدادها.

كما اتقدم بالشكر الي جامعة كردفان التي اتاحت لي فرصة هذه الدراسة، كما اتقدم بالشكر الجزيل لكل من الاستاذ الدكتور/ بابكر ابراهيم الصديق محمد، والاستاذ الدكتور/ ياسر تاج السر محمد سند اللذان شرفاني بالموافقة على مناقشة هذه الدراسة.

ووفاءً وتقديراً وإعترافاً بالمساعدة التي قدمها لي الأخوة العاملين بالمصارف السودانية، يطيب لهم جميعاً بجزيل الشكر والتقدير

ويسرني أن أتقدم بخالص شكري وتقديري لكافة الأساتذة الكرام أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة كردفان، وقسم المحاسبة والتمويل خاصة، كما أشكر كل من أسهم في إنجاز هذا الجهد سواء بالتشجيع أو المساندة، فلا يسعني إلاّ أن أسآل الله عز وجل التوفيق لهم.

الباحث

المستخلص

تناولت الدراسة دور التقارير المالية المرحلية في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وترشيد القرارات التمويلية بالمصارف السودانية، تمثلت مشكلة الدراسة في الاتي: ما دور التقارير المالية المرحلية في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية لترشيد القرارات التمويلية بالمصارف السودانية؟ ويتفرع عن السؤال الرئيس أسئلة فرعية يمكن صياغتها على النحو التالي: هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التقارير المالية المرحلية وملاءمة المعلومات المحاسبية لترشيد القرارات التمويلية بالمصارف؟ هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التقارير المالية المرحلية وموثوقية المعلومات المحاسبية لترشيد القرارات التمويلية بالمصارف؟ هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التقارير المالية المرحلية وقابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة لترشيد القرارات التمويلية بالمصارف؟ هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التقارير المالية المرحلية وقابلية المعلومات المحاسبية للفهم لترشيد القرارات التمويلية بالمصارف، هدفت الدراسة الى التعرف على مفهوم وأهداف التقارير المالية المرحلية ومعرفة أهم الطرق التي يتم بها إعدادها، التعرف على ملاءمة المعلومات المحاسبية في التقارير المالية المرحلية من وجهة نظر المستفيدين منها، تسليط الضوء على أهمية التقارير المالية المرحلية في تحقيق موثوقية المعلومات المحاسبية لترشيد القرارات التمويلية، معرفة مساهمة التقارير المالية المرحلية في تقديم معلومات محاسبية قابلة للمقارنة والفهم لترشيد القرارات التمويلية، اختبرت الدراسة الفرضيات التالية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التقارير المالية المرحلية وملاءمة المعلومات المحاسبية لترشيد القرارات التمويلية بالمصارف، توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التقارير المالية المرحلية وموثوقية المعلومات المحاسبية لترشيد القرارات التمويلية بالمصارف، توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التقارير المالية المرحلية وقابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة لترشيد القرارات التمويلية بالمصارف، توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التقارير المالية المرحلية وقابلية المعلومات المحاسبية للفهم لترشيد القرارات التمويلية بالمصارف، اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي، الإستنباطي، الإستقرائي، والمنهج الوصفي التحليلي، توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التقارير المالية المرحلية وملاءمة المعلومات المحاسبية لترشيد القرارات التمويلية بالمصارف السودانية، هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التقارير المالية المرحلية وموثوقية المعلومات المحاسبية لترشيد القرارات التمويلية بالمصارف السودانية، تقدم التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية صحيحة للمستخدمين تساعدهم في اتخاذ قرارات تمويلية رشيدة، أوصت الدراسة بضرورة اتباع نفس السياسات المحاسبية المعمول بها في التقارير المالية السنوية على التقارير المالية المرحلية، حيث ان الفترة المالية المرحلية هي فترة مكملة للفترة السنوية، ضرورة نشر التقارير المالية المرحلية وجميع الايضاحات كاملة مرفقة بها لاحتوائها على جميع المعلومات التي تحتاجها الجهات المستفيدة منها.

Abstract

The study dealt with the role of interim financial reports in achieving the quality of Accounting information and rationalizing financing decisions in Sudanese banks. The problem of the study was represented in the following: what is the role of interim financial reports in achieving the quality of Accounting information for rationalizing financing decisions in Sudanese banks? Sub-questions are branched from the main question that can be formulated as follows: Is there a statistically significant relationship between the interim financial reports and the relevance of accounting information to rationalizing financing decisions in banks? Is there a statistically significant relationship between the interim financial reports and the reliability of accounting information to rationalizing financing decisions in banks? Is there a statistically significant relationship between the interim financial reports and the comparability of accounting information to rationalizing financing decisions in banks? Is there a statistically significant relationship between the interim financial reports and the ability of accounting information to be understandable to rationalizing financing decisions in banks? The study aimed to identify the concept and objectives of interim financial reports and to know the most important ways in which they are prepared, to identify the relevance of accounting information in the interim financial reports from the point of view of the beneficiaries of them, to shed light on the importance of interim financial reports in achieving the reliability of accounting information to rationalizing financing decisions, to know The contribution of the interim financial reports to providing accounting information that is comparable and understandable to rationalizing financing decisions, The study tested the following hypotheses: There is a statistically significant relationship between the interim financial reports and the relevance of accounting information to rationalizing financial decisions in banks. There is a statistically significant relationship between the interim financial reports and the reliability of accounting information to rationalizing financing decisions in banks. There is a statistically significant relationship between the interim financial reports and the comparability of accounting information to rationalizing financing decisions in banks, there is a statistically significant relationship between interim financial reports and the ability of accounting information to be understandable to rationalize financing decisions in banks. The study relied on the historical, deductive, inductive, and descriptive analytical approach. The study reached several findings, including: There is a statistically significant relationship between interim financial reports and the relevance of accounting information to rationalize financing decisions in Sudanese banks, there is a statistically significant relationship between interim financial reports and information reliability accounting to rationalize financing decisions in Sudanese banks. The interim financial reports provide credibility accounting information to users that help them make rational financing decisions. The study recommended that the same accounting policies should be followed in the annual financial reports on the interim financial reports, as the interim financial period is a complementary period to the annual period, the need to publish the interim financial reports and all the full explanations attached to them because they contain all the information needed by the beneficiaries.

فهرس الموضوعات

عنوان الموضوع	رقم الصفحة
الاستهلال	أ
الاهداء	ب
الشكر والتقدير	ج
المستخلص	د
ABSTRACT	هـ
فهرس الموضوعات	و
فهرس الجداول	ح
فهرس الاشكال	ط
فهرس الملاحق	ي
المقدمة	
أولاً: الاطار المنهجي	2
ثانياً: الدراسات السابقة	9
الفصل الاول: الإطار النظري للتقارير المالية المرحلية	
المبحث الاول: مفهوم وأهمية وأهداف وخصائص التقارير المالية	40
المبحث الثاني: مفهوم وأهمية وخصائص التقارير المالية المرحلية	60
المبحث الثالث: معيار المحاسبة الدولي رقم(34)	94
الفصل الثاني: الإطار النظري لجودة المعلومات المحاسبية	
المبحث الاول: مفهوم وأهمية المعلومات المحاسبية	108
المبحث الثاني: الخصائص النوعية لجودة لمعلومات المحاسبية	147
المبحث الثالث: معايير قياس جودة المعلومات المحاسبية	162
الفصل الثالث: الإطار النظري للقرارات التمويلية	
المبحث الاول: مفهوم وأهمية وأنواع القرارات	173
المبحث الثاني: مكونات ونظريات الهيكل التمويلي	192
المبحث الثالث: مفهوم واهمية وخصائص القرارات التمويلية	222
الفصل الرابع: الدراسة الميدانية	
المبحث الاول: نبذة تعريفية عن المصارف السودانية	249
المبحث الثاني: إجراءات الدراسة الميدانية	254

المبحث الثالث: تحليل البيانات واختبار الفرضيات	266
الخاتمة	
أولاً: النتائج	323
ثانياً: التوصيات	324
قائمة المصادر والمراجع	326
الملاحق	348

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
(1/2/4)	نتائج اختبار الاعتمادية لمتغيرات الدراسة	256
(2/2/4)	تنظيف البيانات ونسبة الاستجابة	256
(3/2/2)	مجتمع وعينة الدراسة	258
(4/2/4)	درجات مقياس ليكرت الخماسي	260
(5/2/4)	معامل المصداقية الفا كرنباخ لعبارات متغيرات الدراسة	261
(6/2/4)	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حسب متغير العمر	262
(7/2/4)	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي	262
(8/2/4)	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حسب متغير التخصص العلمي	263
(9/2/4)	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حسب متغير المؤهل المهني	264
(10/2/4)	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حسب متغير المسمى الوظيفي	265
(11/2/4)	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة	266
(12/3/4)	التوزيع التكراري لأجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الاولى	268
(13/3/4)	التوزيع التكراري لأجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الثانية	271
(14/3/4)	التوزيع التكراري لأجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الثالثة	274
(15/3/4)	التوزيع التكراري لأجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الرابعة	277
(16/3/4)	الاهمية النسبية واختبار جودة التوفيق لعبارات الفرضية الاولى	280
(17/3/4)	نتائج تحليل الارتباط لعبارات الفرضية الاولى	285
(18/3/4)	تجميع عبارات الفرضية الاولى	290
(19/3/4)	الاهمية النسبية واختبار جودة التوفيق لعبارات الفرضية الثانية	291
(20/3/4)	نتائج تحليل الارتباط لعبارات الفرضية الثانية	296
(21/3/4)	تجميع عبارات الفرضية الثانية	300
(22/3/4)	الاهمية النسبية واختبار جودة التوفيق لعبارات الفرضية الثالثة	301
(23/3/4)	نتائج تحليل الارتباط لعبارات الفرضية الثالثة	306
(24/3/4)	تجميع عبارات الفرضية الثالثة	310
(25/3/4)	الاهمية النسبية واختبار جودة التوفيق لعبارات الفرضية الرابعة	312
(26/3/4)	نتائج تحليل الارتباط لعبارات الفرضية الرابعة	317
(27/3/4)	تجميع عبارات الفرضية الرابعة	321
(28/3/4)	ملخص نتائج فرضيات الدراسة	322

فهرس الاشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
(1/1/1)	مستخدمو التقارير المالية	46
(2/2/1)	الخصائص النوعية للبيانات المالية	70
(3/1/2)	المكونات الاساسية لنظام المعلومات	111
(4/1/2)	انواع التقارير	136
(5/3/2)	معايير جودة المعلومات المحاسبية	165
(6/2/3)	انواع التمويل	201
(7/3/4)	تحليل الارتباط لعبارات الفرضية الاولى	284
(8/3/4)	تحليل الارتباط لعبارات الفرضية الثانية	295
(9/3/4)	تحليل الارتباط لعبارات الفرضية الثالثة	305
(10/3/4)	تحليل الارتباط لعبارات الفرضية الرابعة	316

فهرس الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	رقم الصفحة
(1)	الاستبيانة	350
(2)	محكمو الاستبانة	356
(3)	مخرجات التحليل الإحصائي	367

المقدمة

تشتمل على:

أولاً: الإطار المنهجي

ثانياً: الدراسات السابقة

أولاً: الإطار المنهجي:

تمهيد:

تشكل القوائم المالية والايضاحات المرفقة بها وسيلة الإبلاغ الرئيسية التي يعتمد عليها مستخدمو المعلومات المحاسبية، وتعتبر التقارير المالية السنوية المدققة هي الوسيلة الاولى التي يعتمد عليها متخذو القرارات الاقتصادية، الا ان للتغيرات المتسارعة والأحداث المتلاحقة التي تمر بها المنشآة تجعل الحاجة متزايدة لوجود معلومات تغطي فترات اقصر من سنة واحدة. ومن هنا تستمد التقارير المالية المرحلية أهميتها والتي تبقي مستخدمو المعلومات المحاسبية على إطلاع مستمر على نتائج أعمال الشركة ومركزها المالي إما بشكل ربع سنوي أو نصف سنوي أو حتى شهري.

جودة المعلومات المحاسبية هي مجموعة الخصائص التي يجب ان تتوفر في المعلومات المحاسبية حتى تكون مفيدة حتى يسهل استخدامها بطريقة فعالة وتحديد قيمتها.

نظراً للتأثير المباشر للمعلومات المحاسبية على قرارات التمويل فقد اهتمت المصارف بتقييم مستوى جودة المعلومات المحاسبية باعتبارها مورداً اساسياً تعتمد عليه في اتخاذ قراراتها التمويلية. ويجب التفرقة بين المعلومات المحاسبية والبيانات المحاسبية حيث ان البيانات عبارة عن مجموعة حقائق منعزلة لا تفيد في عملية اتخاذ القرارات اما المعلومات هي عبارة عن بيانات اعدت باسلوب يسمح بان يبنى عليها راي وان يتاخذ القرار وفقاً لها. ومما لا شك فيه ان عدم توفير المعلومات الكافية من اهم اسباب فشل الكثير من القرارات حيث ان سلامة وفعالية القرار يتوقف على سلامة وكفاية المعلومات التي يبنى عليها.

مشكلة الدراسة:

نظراً لطول فترة توفر البيانات التي تساعد المستثمرين على اتخاذ القرارات المختلفة فان المعلومات المالية تفقد قدرتها في المدى الطويل على مساعدة مستخدمي تلك المعلومات المستمدة من التقارير المالية في التنبؤ بالقدرة المستقبلية للمصرف ولذلك تم التوجه الى تشجيع تطبيق معيار المحاسبة الدولي IAS34 التقارير المالية المرحلية، الذي يهدف الى تقديم معلومات للمستثمرين والدائنين تساعدهم على تحديد قدرة المصرف على تحقيق الارباح والتدفقات النقدية والافصاح عنها قبل نهاية السنة المالية.

يحتاج مستخدم المعلومات الى بيانات مالية تتصف بالمصداقية والملاءمة تساعده في اتخاذ قراراته المختلفة، وتعد مسألة توفر البيانات المالية في الوقت المناسب من أهم المسائل التي لها دور في ترشيد القرارات التمويلية.

هنالك العديد من الدراسات التي تناولت ترشيد القرارات التمويلية كدراسة غرام(2015م) تمثلت مشكلة الدراسة في هل تعتمد المصارف الاسلامية في سورية على ادوات التحليل المالي عند اتخاذ قراراتها التمويلية، دراسة معتصم(2016م) تمثلت مشكلة الدراسة في ما اثر استخدام النسب المالية في اتخاذ القرارات التمويلية، دراسة عمر(2017م) تمثلت مشكلة الدراسة في ما أثر القرارات التمويلية على نمو الشركات المساهمة العامة

الاردنية والمدرجة في البورصة، دراسة مخلخل(2020م) تمثلت مشكلة الدراسة في هل يساهم نظام المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات التمويلية بالمؤسسة الاقتصادية.

كما ان هنالك العديد من الدراسات التي تناولت جودة المعلومات المحاسبية كدراسة عبدالعظيم(2009م) تمثلت مشكلة الدراسة في ما اثر جودة المعلومات المحاسبية على زيادة فاعلية قرارات التمويل، دراسة صالح(2009م) تمثلت مشكلة الدراسة في تعدد نماذج القياس(نموذج التكلفة التاريخية، نموذج القيم الجارية) ومن ثم تاثيرها على جودة المعلومات المحاسبية وقرارات الاستثمار في الاوارق المالية، دراسة الحامدي(2010م) تمثلت مشكلة الدراسة في هل تؤثر جودة المعلومات المحاسبية من خلال خصائصها النوعية على صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، دراسة غاشوش(2011م) تمثلت مشكلة الدراسة في ما مدى تاثير نظام الرقابة الداخلية على جودة المعلومات المحاسبية داخل المؤسسة الاقتصادية، دراسة طه(2011م) تمثلت مشكلة الدراسة في انخفاض مستوى جودة المعلومات المحاسبية الناجم عن مواجهة منتج المعلومات المحاسبية بظاهرة عدم التاكد، دراسة يوسف(2012م) تمثلت مشكلة الدراسة في المعلومات التي تستخدم في اعداد الموازنات التخطيطية تفتقر الى الدقة والجودة ولا يمكن اوثوق بها، دراسة فواز(2013م) تمثلت مشكلة الدراسة في ما اثر المعايير الائتمانية على تحسين جودة المعلومات المحاسبية في البنك الاهلي المتحد، دراسة مختار(2016م) تمثلت مشكلة الدراسة فيعدم دقة وصحة التفسيرات المحاسبية المستخدمة من المعايير المحاسبية التقليدية، ولا تعكس معايير المحاسبة التقليدية جودة المعلومات المحاسبية بصورة كاملة، دراسة نصرالدين(2017م) تمثلت مشكلة الدراسة في ضعف جودة المعلومات المحاسبية فيما يتعلق بتصنيف وقياس الادوات المالية وفقاً لموجهات معايير التقارير المالية الدولية والافصاح الكافي عنها، دراسة مصطفي ومصعب(2017م) تمثلت مشكلة الدراسة في تدني مستوى جودة المعلومات المحاسبية الامر الذي ادى لزيادة مستوى مخاطر قرارات الاستثمار في اسواق الاوراق المالية، دراسة ياسر ووجدي(2018م) تمثلت مشكلة الدراسة في وجود انظمة مراجعة تقليدية لا تتوافق مع التطور السريع لتكنولوجيا المعلومات المحاسبية مما افقد المعلومات جودتها وفاعليتها لدى مستخدميها، دراسة ياسين(2018م) تمثلت مشكلة الدراسة في هل توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين مراجعة تقارير الاعمال المتكاملة وملائمة المعلومات المحاسبية، هل توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين مراجعة تقارير الاعمال المتكاملة وموثوقية المعلومات المحاسبية، دراسة حسن(2019م) تمثلت مشكلة الدراسة في هل يوجد اثر للمتطلبات التكنولوجية للحكومة الالكترونية على جودة المعلومات المحاسبية في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات الاردنية، دراسة فاطمة(2019م) تمثلت مشكلة الدراسة في ما أثر جودة المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات منح الائتمان المصرفي، دراسة محمد(2020م) تمثلت مشكلة الدراسة في ما دور الرقابة الداخلية في زيادة جودة المعلومات المحاسبية.

اما الدراسات التي تناولت التقارير المالية المرحلية، كدراسة بسام(2003م) تمثلت مشكلة الدراسة في الى أي مدى توفر التقارير المالية المرحلية للشركات المساهمة الصناعية الاردنية المعلومات اللازمة لاتخاذ القرار

الاستثماري للمستثمر في بورصة عمان، دراسة صقر(2005م) تمثلت مشكلة الدراسة الى أي مدى تلتزم الشركات المساهمة العامة الاردنية باصدار التقارير المالية المرحلية في ضوء معيار المحاسبة الدولي رقم(34) وفقاً للتشريعات المحلية ذات الصلة، دراسة عبدالنبي(2005م) تمثلت مشكلة الدراسة في مامدى تاثير مستوى الافصاح المرحلي ببعض خصائص الشركات سواء الخصائص المتعلقة بالهيكل الاساسي للشركة او المرتبطة باداء الشركة او تلك المتعلقة بالبيئة التي تعمل فيها الشركة، دراسة Ismail KU and Chandlr(2005م) تمثلت مشكلة الدراسة في ما هي تصورات المستثمرين الاكفاء في ماليزيا حول فائدة التقارير المالية الفصلية، دراسة Mansah and Wener(2005م) تمثلت مشكلة الدراسة في ما اثر نظم التقارير المالية المرحلية المختلفة في الاسواق المالية باستخدام تقلب اسعار الاسهم، دراسة رامي(2006م) تمثلت مشكلة الدراسة في هل يوجد للمعلومة المتعلقة بالاعلان عن نشر التقارير المالية المرحلية اثر على اسعار الاسهم وحجم التداول حول تاريخ هذه التقارير، دراسة عبدالرحمن(2006م) تمثلت مشكلة الدراسة في ما دور التقارير المالية المرحلية في اتخاذ القرارات الاستثمارية، دراسة نرمين(2006م) تمثلت مشكلة الدراسة في هل هنالك تاثير على قدرة مراقبي الحسابات على القيام بالمتطلبات المهنية لفحص القوائم المالية المرحلية، دراسة ايمن(2008م) تمثلت مشكلة الدراسة في ما هو اثر نوع القطاع وحجم الافصاح في القوائم المالية المرحلية على اسعار الاسهم، دراسة حسان(2009م) تمثلت مشكلة الدراسة في ما مدى تقييم اهمية القوائم المالية المرحلية للمستثمرين وغيرهم من مستخدمي المعلومات في اليمن، دراسة طارق(2010م) تمثلت مشكلة الدراسة في ما هو اثر التقارير المالية المرحلية على سعر السهم وحجم التداول للشركات المدرجة في سوق فلسطين للاوراق المالية، دراسة بشرى وجوان(2011م) تمثلت مشكلة الدراسة في هل هنالك علاقة بين التقارير المالية المرحلية التي تعدها الشركات المساهمة وبين كفاءة السوق المالية المدرجة فيها، دراسة جواد(2012م) تمثلت مشكلة الدراسة في ما واقع التقارير المالية المرحلية في الشركات العامة المحدودة الفلسطينية، دراسة عبدالناصر(2012م) تمثلت مشكلة الدراسة في هل تلتزم شركات المساهمة العامة بفحص التقارير المالية المرحلية، دراسة اذدهار(2013م) تمثلت مشكلة الدراسة في مدى التزام الشركات باصدار التقارير المالية المرحلية من جهة وهل ان هذه التقارير تقدم المعلومات اللازمة لاتخاذ قرار الاستثمار وهل تعد ذات محتوى معلوماتي كافٍ للمستثمرين، دراسة ايّاد(2013م) تمثلت مشكلة الدراسة في هل هنالك التزام بمتطلبات القياس والافصاح في ضوء المعيار الدولي رقم(34) عند اعداد القوائم المالية المرحلية، دراسة بارزان(2014م) تمثلت مشكلة الدراسة في هل يمكن للمعلومات المحاسبية السنوية ان تلبي حاجة مستخدمي القوائم المالية في تحديد الالتزامات المالية المستحقة لهم ومنها الدين الضريبي الواجب على تلك الجهات تسديده، دراسة عبدالرزاق ومحمود(2014م) تمثلت مشكلة الدراسة في م مدى امكانية تطبيق القوائم المالية المرحلية في البيئة الليبية، دراسة فاطمة(2015م) تمثلت مشكلة الدراسة في ما هو اثر مراجعة التقارير المالية المرحلية في قرارات المستثمر في السوق المالية، دراسة عادل(2015م) تمثلت مشكلة الدراسة في هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق معيار المحاسبة الدولي(34) الخاص بالقوائم المالية المرحلية، دراسة

المبروك(2018م) تمثلت مشكلة الدراسة في هل هنالك اهمية لتحسين دور المراجع الخارجي في فحص القوائم المالية المرحلية، دراسة صلاح الدين ومزياني(2021م) تمثلت مشكلة الدراسة فيما مدى مساهمة التقارير المالية المرحلية في صنع القرار الإستثماري بسوق الخرطوم للأورق المالية، دراسة إقبال(2021م) تمثلت مشكلة في ما دور التقارير المالية المرحلية في التنبؤ باسعار الاسهم وترشيد قرارات الاستثمار.

بعد الاطلاع على الفجوات البحثية أعلاه يمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس التالي:

ما دور التقارير المالية المرحلية في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وترشيد القرارات التمويلية بالمصارف السودانية؟ ويتفرع عن السؤال الرئيس أسئلة فرعية يمكن صياغتها على النحو التالي:

1. هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التقارير المالية المرحلية وملاءمة المعلومات المحاسبية لترشيد القرارات التمويلية بالمصارف السودانية؟
2. هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التقارير المالية المرحلية وموثوقية المعلومات المحاسبية لترشيد القرارات التمويلية بالمصارف السودانية؟
3. هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التقارير المالية المرحلية وقابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة لترشيد القرارات التمويلية بالمصارف السودانية؟
4. هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التقارير المالية المرحلية وقابلية المعلومات المحاسبية للفهم لترشيد القرارات التمويلية بالمصارف السودانية؟

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة من جانبين أساسيين كما يلي:

اولاً: الأهمية العلمية:

1. بيان دور التقارير المالية المرحلية في زيادة الموثوقية في المعلومات المحاسبية.
2. أهمية التقارير المالية المرحلية كمصدر رئيسي للمعلومات المحاسبية.
3. توضيح أهمية التقارير المالية المرحلية ودورها في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية لترشيد القرارات التمويلية في المصارف السودانية.
4. بيان أهمية تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم(34) في تحسين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

ثانياً: الأهمية العملية:

1. معرفة دور التقارير المالية المرحلية في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية في المصارف السودانية.
2. تزويد مستخدمي المعلومات المحاسبية بمعلومات ملاءمة وموثوق بها في ترشيد قراراتهم التمويلية.
3. إبراز أهمية التقارير المالية المرحلية وكيفية اعدادها للمهتمين.

4. الاسترشاد بالبيانات التي تساعدهم في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وترشيد القرارات على أسس واضحة.

أهداف الدراسة:

1. التعرف على مفهوم وأهداف التقارير المالية المرحلية وأهميتها وأهدافها ومدى ملاءمتها لأتخاذ القرار التمويلي.

2. دراسة مدى الالتزام بتطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم(34) في المصارف السودانية.

3.التأكد على أهمية التقارير المالية المرحلية في زيادة موثوقية وملاءمة المعلومات المحاسبية وتوفير معلومات محاسبية قابلة للمقارنة والفهم.

4.التعرف على تأثير المعلومات المنشورة في التقارير المالية المرحلية على ترشيد القرارات التمويلية.

فرضيات الدراسة:

تتطلب عملية الدراسة عن إجابات لمشكلة الدراسة وضع عدة فرضيات تتمثل في الآتي:

الفرضية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التقارير المالية المرحلية وملاءمة المعلومات المحاسبية لترشيد القرارات التمويلية بالمصارف.

الفرضية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التقارير المالية المرحلية وموثوقية المعلومات المحاسبية لترشيد القرارات التمويلية بالمصارف.

الفرضية الثالثة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التقارير المالية المرحلية وقابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة لترشيد القرارات التمويلية بالمصارف.

الفرضية الرابعة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التقارير المالية المرحلية وقابلية المعلومات المحاسبية للفهم لترشيد القرارات التمويلية

نموذج الدراسة:

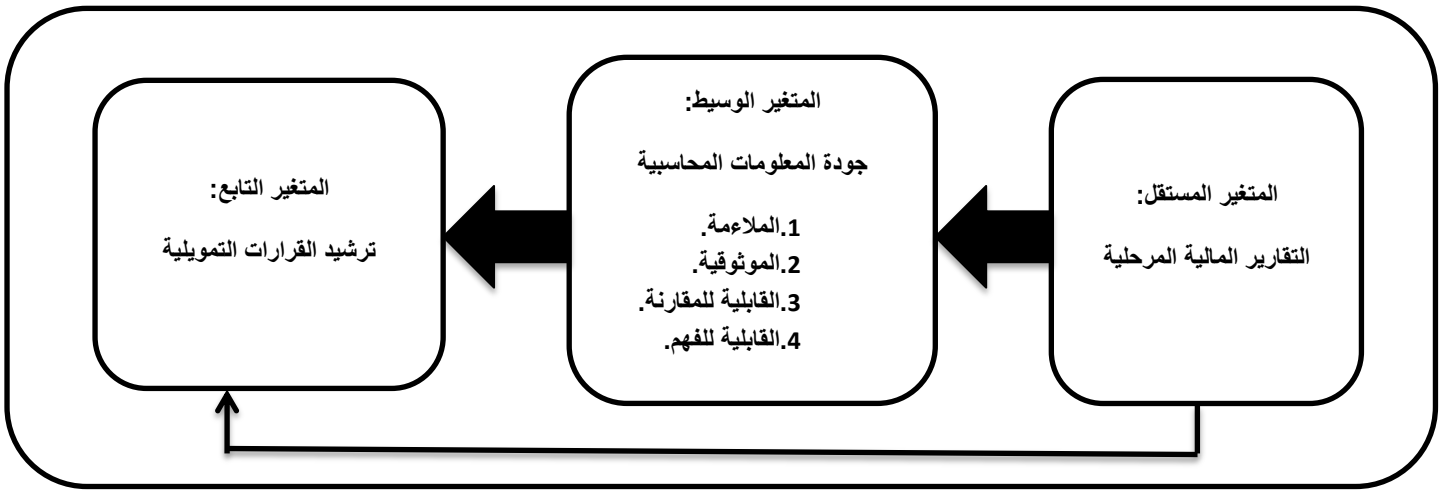

المصدر: إعداد الباحث، 2022م.

التعريفات الإجرائية للمتغيرات:

إعتماداً على الدراسات السابقة والمصادر الثانوية للدراسة فإنه يمكن تعريف متغيرات الدراسة كالاتي:

المتغير المستقل:

. التقارير المالية المرحلية: مجموعة القوائم أو التقارير المالية التي يتم إعدادها عن مدة زمنية تقل عن السنة المالية وقد تكون تلك المدة ثلاثة أشهر(تقارير مالية ربع سنوية) أو ستة أشهر(تقارير مالية نصف سنوية.

المتغير الوسيط:

. جودة المعلومات المحاسبية: معيار الحكم على مدى تحقيق المعلومات المحاسبية لاهدافها، وتستخدم للمفاضلة بين الاساليب المحاسبية بغرض القياس والافصاح المحاسبي في التقارير المالية مما يتيح اختيار اكثر المعلومات فائدة لمساعدة المستخدمين الرئيسين لترشيد قراراتهم.

المتغير التابع:

. ترشيد القرارات التمويلية: هي القرارات الخاصة بالحصول على الاموال اللازمة للاستثمارات ولادارة وتمويل العمليات الدورية اليومية، فهل سنكتفي بالاموال او الايرادات التي سنحصل عليها من بيع السلعة؟ ام سنقوم بالحصول على الاموال من المصادر الخارجي.

منهجية الدراسة:

تتبع الدراسة المنهج التحليلي الوصفي لجمع وتحليل البيانات واختبار الفرضيات.

مصادر جمع البيانات:

1. المصادر الأولية: الاستبانة.
2. المصادر الثانوية: المراجع، الدوريات العلمية المحكّمة، والرسائل الجامعية، وشبكة المعلومات الدولية.

حدود الدراسة:

1. الحدود الموضوعية: التقارير المالية المرحلية، جودة المعلومات المحاسبية، القرارات التمويلية.
2. الحدود المكانية: (عينة من المصارف بالسودانية).
3. الحدود الزمانية: 2022م.

هيكل الدراسة:

تكونت الدراسة من مقدمة واربعة فصول وخاتمة، حيث أشتملت **المقدمة** على: اولاً: الاطار المنهجي، ثانياً: الدراسات السابقة، **اما الفصل الأول الإطار النظري للتقارير المالية المرحلية** ويتكون من ثلاثة مباحث: المبحث الأول: مفهوم وأهمية وأهداف وخصائص التقارير المالية، المبحث الثاني: مفهوم وأهمية وخصائص التقارير المالية المرحلية، المبحث الثالث: معيار المحاسبة الدولي رقم(34) **اما الفصل الثاني الإطار النظري لجودة المعلومات المحاسبية** ويتكون من ثلاثة مباحث: المبحث الأول: مفهوم واهمية المعلومات المحاسبية المبحث الثاني: الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية، المبحث الثالث: معايير قياس جودة

المعلومات المحاسبية، **الفصل الثالث الإطار النظري للقرارات التمويلية** ويتكون من ثلاثة مباحث: المبحث الأول: مفهوم وأهمية وأنواع القرارات، المبحث الثاني: مكونات ونظريات الهيكل التمويلي، المبحث الثالث: مفهوم واهمية وخصائص القرارات التمويلية، **اما الفصل الرابع الدراسة الميدانية** ويتكون من ثلاثة مباحث: المبحث الأول: نبذة تعريفية عن المصارف السودانية، المبحث الثاني: إجراءات الدراسة الميدانية، المبحث الثالث: تحليل البيانات واختبار الفرضيات، وأخيراً **الخاتمة** واحتوت على النتائج والتوصيات.

ثانياً: الدراسات السابقة:

يتناول هذا الجزء الدراسات التي سبقت هذه الدراسة في مجال القوائم المالية المرحلية أو في مجال المحاسبة عموماً ولكن بالتطبيق في المصارف العاملة بالسودان التي ترتبط مع هذه الدراسة في المتغيرات، وذلك على النحو التالي:

1. دراسة بسام(2003م)[1]

تناولت الدراسة اهمية التقارير المالية المرحلية للشركات المساهمة الصناعية الاردنية بالنسبة لقرارات المستثمر في بورصة عمان وهدفت هذه الدراسة الى التعرف على واقع التقارير المالية المرحلية في الاردن، من حيث اهمية البنود التي تنشر في هذه التقارير وملاءمة هذه التقارير لقرارات المستثمرين في بورصة عمان، وللتعرف على كفاية المعلومات التي تنشر في التقارير المالية المرحلية التي تقدمها الشركات المساهمة الصناعية الاردنية حالياً. وكما هدفت هذه الدراسة الى بيان مدى تقيد هذه الشركات باعداد ونشر هذه التقارير، وفق المادة(8) من تعليمات الافصاح الصادرة عن هيئة مفوضية الاوراق المالية. ودلراسة العلاقة بين درجة الافصاح في التقارير المالية المرحلية وبعض خصائص الشركة مثل حجم الاصول، صافي المبيعات وصافي الربح، وحجم المديونية، وقد توصلت هذه الدراسة الى عدة نتائج منها: هناك تجانس في اتخاذ قرار الاستثمار من قبل مجموعتي عينة الدراسة، واثبتت الدراسة ان 85% من افراد العينة يتخذون قراراتهم الاستثمارية بناء على تحليل التقارير المالية وفقاً لنماذج محددة مسبقاً، وبدون نماذج محددة، تجانس في اهمية البنود المتوقع الافصاح عنها بالتقارير المالية المرحلية بين مجموعتي العينة، وقد اوصت الدراسة بالاهتمام بالتقارير المالية المرحلية وذلك بالمزيد من الدراسة، نظراً لكون موضوع التقارير المالية المرحلية لم يلق الاهتمام الكافي من الباحثين، كما اوصى الباحث بتحديث تعليمات الافصاح الصادر عن هيئة الاوراق المالية، بشكل يلبي احتياجات مستخدمي هذه التقارير وبقدر يتناسب مع التطور التكنولوجي الذي يشهده هذا العصر.

يلاحظ الباحث ان هذه الدراسة تناولت اهمية التقارير المالية المرحلية للشركات المساهمة الصناعية الاردنية بالنسبة لقرارات المستثمر في بورصة عمان، بينما الدراسة الحالية تناولت الدور الوسيط لجودة المعلومات المحاسبية في العلاقة بين التقارير المالية المرحلية وترشيد القرارات التمويلية.

2. دراسة(Ku Ismail & Chandler, 2005)[2]

تناولت الدراسة تصورات المستثمرين الاكفاء في ماليزيا حول فائدة التقارير المالية الفصلية، هدفت الدراسة الى التعرف على تصورات المستثمرين الاكفاء بشأن استخدام وفائدة التقارير المالية الفصلية للشركات في

---

1 - بسام جرن، **اهمية التقارير المالية المرحلية للشركات المساهمة الصناعية الاردنية بالنسبة لقرارات المستثمر في بورصة عمان**،(عمان: جامعة عمان العربية، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، 2003م).

2- Ismail, K..,N and Chandler, Roy, perceptions of professional Investors in Malaysia on the Usefulness of Quarterly Financial Reports, Journal Pengurusan,2005.

ماليزيا، واستخدمت الدراسة اسلوب الاستبيان الاحصائي وتم توجيهه الى كبار المدراء والمحللين في 232 شركة من شركات السمسرة في سوق الاوراق المالية وشركات ادارة الصناديق الاستثمارية وشركات استشارات الاوراق المالية في نهاية سنة 2001م، واظهرت نتائج الدراسة ان التقارير المالية الفصلية تستخدم ومفيدة، على الرغم من ان التقارير ليست اكثر المصادر رواجاً للمعلومات، ويقدم هذا البحث دليلاً على ان الغرض من التقارير المالية الفصلية يتجاوز التنبؤ بالنتائج السنوية المقبلة. فالتقارير تستخدم للتنبؤ بنتائج ما بعد الفترة الحالية وتقديم معلومات بشان الملاحظات عن الاداء المالي للمقارنة مع التوقعات السابقة. تشير هذه الدراسة الى ان نسبة الفائدة من التقارير المالية ربع السنوية تعتمد على نوع المستثمرين. والنتائج قد تكون مفيدة ايضاً لصانعي السياسات في اعداد اللوائح بشان تقديم التقارير المالية الفصلية.

يلاحظ الباحث ان هذه الدراسة تناولت الدراسة تصورات المستثمرين الاكفاء في ماليزيا حول فائدة التقارير المالية الفصلية، بينما الدراسة الحالية تناولت الدور الوسيط لجودة المعلومات المحاسبية في العلاقة بين التقارير المالية المرحلية وترشيد القرارات التمويلية.

3. دراسة صقر (2005م)[1]

تناولت الدراسة مدى التزام الشركات المساهمة العامة الاردنية باصدار التقارير المالية المرحلية في ضوء معيار المحاسبة الدولي رقم 34 والتشريعات المحلية ذات الصلة وهدفت هذه الدراسة الى مدى التزام الشركات المساهمة العامة الاردنية باصدار التقارير المالية والاطار النظري المتعلق بها والتعرف على مدى التوافق بين متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم 34م وبين ما نصت عليه التشريعات المحلية فيما يتعلق بالتقارير المالية المرحلية والتعرف على مدى التزام الشركات المساهمة الاردنية باصدار التقارير المالية المرحلية، وقد توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج تتمثل في الاتي: هنالك التزام من قبل الشركات المساهمة الاردنية باصدار غير ملتزمة بتقديم التقرير خلال الفترة الزمنية المحددة بموجب التشريعات(شهر بعد انتهاء الفترة المرحلية) للقطاعات ككل او بشكل منفصل لكل قطاع على حده، وقد توصلت الدراسة الى مجموعة من التوصيات منها: توجيه الشركات والعمل على زيادة الوعي لديها بضرورة الالتزام بنشر التقارير المالية المرحلية في التوقيت والمحتوى المطلوب، ومدى الفائدة المرجوة من ذلك بالنسبة للمستفيدين من البيانات الواردة فيها، ان يكون الاصدار للتقارير المالية المرحلية ربع سنوي، لما ذلك من تاثير على زيادة منفعة المعلومات المحاسبية خاصة عند شراء او بيع الاسهم.

يلاحظ الباحث ان هذه الدراسة تناولت مدى التزام الشركات المساهمة العامة الاردنية باصدار التقارير المالية الملرحلية في ضوء معيار المحاسبة الدولي رقم 34 والتشريعات المحلية ذات الصلة، بينما الدراسة الحالية تناولت الدور الوسيط لجودة المعلومات المحاسبية في العلاقة بين التقارير المالية المرحلية وترشيد القرارات التمويلية.

---

1 - صقر الطاهات، **مدى التزام الشركات المساهمة العامة الاردنية باصدار التقارير المالية الملرحلية في ضوء معيار المحاسبة الدولي رقم 34 والتشريعات المحلية ذات الصلة**،(عمان: جامعة ال البيت، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، 2005 م).

4. دراسة عبدالنبي(2005م)[1]

تناولت الدراسة تقييم مستوى الافصاح في التقارير المالية المرحلية للشركات المساهمة العامة الاردنية ضوء متطلبات الافصاح المرحلي المحلية والدولية وهدفت الدراسة الى اختيار مدى التزام الشركات المساهمة العامة الاردنية الصناعية والحديثة بمتطلبات الافصاح المحلية والدولية في التقارير المالية المرحلية التي تصدرها، وقد قامت الدراسة باختيار مدى تاثير مستوى الافصاح المرحلي ببعض خصائص الشركة، سواء الخصائص المتعلقة بالهيكل الاساسي، او المرتبطة باداء الشركة، او تلك المتعلقة بالبيئة التي تعمل فيها الشركة، وقد توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج وهي: لا يوجد فروق ذات دلالة احصائية بين مستوى الافصاح الفعلي في التقارير المالية المرحلية التي تصدرها الشركات المساهمة العامة الاردنية الصناعية والخدمية ومتطلبات الافصاح المحلية والدولية، لا يوجد تاثير ذو دلالة احصائية لخصائص الشركات سواء كانت مجتمعة او منفردة للمجموعات الثلاث من الخصائص على مستوى الافصاح في التقارير المالية المرحلية، باستثناء التاثير ذي الدلالة الاحصائية للخصائص المتعلقة باداء الشركات مجتمعة في قطاع الصناعية سنة 2004م، وقد توصلت الدراسة الى مجموعة من التوصيات منها: ضرورة ان تعمل هيئة الاوراق المالية على حث الشركات المساهمة العامة على رفع درجة الالتزام بمتطلبات الافصاح المرحلي المحلية والدولية بشكل عام، الزام الشركات المدرجة بالبورصة باعداد ونشر ملخص وموجز عن نتائج اعمالها خلالها الفترة مقارنة مع الخطة المستقبلية التي سبق وضعها، حيث ان عدداً كبيراً من الشركات لا تلتزم باعداد هذا الملخص رغم انه ضمن البنود الواردة في تعليمات الافصاح الصادرة عن هيئة الاوراق المالية.

يلاحظ الباحث ان هذه الدراسة تناولت تقييم مستوى الافصاح في التقارير المالية المرحلية للشركات المساهمة العامة الاردنية ضوء متطلبات الافصاح المرحلي المحلية والدولية، بينما الدراسة الحالية تناولت الدور الوسيط لجودة المعلومات المحاسبية في العلاقة بين التقارير المالية المرحلية وترشيد القرارات التمويلية.

5. دراسةMensah and Werner(2006م)[2]

هذه الدراسة توضح ما اذا كانت نظم التقارير المالية المرحلية المختلفة تؤثر في الاسواق المالية باستخدام تقلب اسعار الاسهم كمعيار، تبحث هذه الدراسة مدى تكرار البيانات المالية المرحلية وتاثيرها في تغلب اسعار الاسهم خلال السنة اربع دول تختلف في نظم التقارير المرحلية، في الولايات المتحدة وكندا تكون التقارير المالية المرحلية ربع سنوية في بريطانيا في استراليا تكون التقارير المالية المرحلية نصف سنوية، افترض Mensah and wener ان في المقايضة بين التوقيت والقيمة التنبؤية للتقارير المالية المرحلية النصف سنوية اقل تقلباً في الاسعار بعد المحاسبة عن التاثيرات المحتملة، واجريت اختبارات اضافية على الشركات تحت الدراسة وتبين انه يوجد بها تقلب عالٍ في الاسعار اكثر من الشركات المحتملة الاصلية

---

1 - عبد النبي فرج، **تقييم مستوى الافصاح في التقارير المالية المرحلية للشركات المساهمة العامة الاردنية ضوء متطلبات الافصاح المرحلي المحلية والدولية**،(عمان : رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة،2005م).

2- Mensah and werner, The capital Market Implication of the frequency of Interim financial Reporting: AnInternationalAnalysis, 2006.

الموجودة في سوقها المالي، ان التقارير الربع سنوية تظهر زيادة في تقلب اسواق المال في الولايات المتحدة وكندا مقارنة مع اسواق المال في بريطانيا واستراليا، حيث ان انخفاض تقلب سعر السهم هذا يعطينا مؤشراً على ارتفاع كفاءة السوق.

يلاحظ الباحث ان هذه الدراسة تناولت تداعيات السوق الرأسمالية وتكرار التقارير المالية المرحلية، بينما الدراسة الحالية تناولت الدور الوسيط لجودة المعلومات المحاسبية في العلاقة بين التقارير المالية المرحلية وترشيد القرارات التمويلية.

6. دراسة رامي(2006م)[1]

تناولت الدراسة اثر استخدام التقارير المالية المرحلية على العوائد وحجم التداول غير العاديين للاسهم. وهدفت هذه الدراسة الى اختبار اثر المعلومة المتعلقة بالاعلان عن نشر التقارير المالية المرحلية على كل من اسعار وحجم تداول الاسهم للشركات المساهمة العامة الاردنية المدرجة في بورصة عمان، كما هدفت الى بيان اثر النسب المالية والمؤشرات المحاسبية والمالية المستخرجة من التقارير المالية المرحلية على العوائد وحجم التداول غير العاديين للاسهم، وذلك لمعرفة المحتوى المعلوماتي لهذه النسب والمؤشرات بالنسبة للمستثمرين الحاليين والمرتقبين في بورصة عمان. وقد توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج منها: وجود عوائد غير عادية للاسهم حول تاريخ نشر التقارير المالية المرحلية الى وجود تداول غير عادي للاسهم، كما اظهرت النتائج ان المستخدمين يعتمدون على المعلومات الموجودة في التقارير المالية المرحلية للاختيار بين البدائل الاستثمارية، وقد اوصت الدراسة الى توجيه اهتمام المستثمرين نحو بنود المعلومات المحاسبية والمالية المهمة الواردة في التقارير المالية المرحلية، وعدم التركيز على بعض المؤشرات التي لا تغطي الجوانب المهمة في اداء ونشاط الشركة. بالاضافة الى التوصية الخاصة والموجهة الى ادارة بورصة عمان بضرورة حث الشركات على عدم التاخير باصدار التقارير المالية المرحلية عن فترة منتصف السنة المالية للشركات.

يلاحظ الباحث ان هذه الدراسة تناولت اثر استخدام التقارير المالية المرحلية على العوائد وحجم التداول غير العاديين للاسهم، بينما الدراسة الحالية تناولت الدور الوسيط لجودة المعلومات المحاسبية في العلاقة بين التقارير المالية المرحلية وترشيد القرارات التمويلية.

7. دراسة عبدالرحمن(2006م)[2]

تناولت الدراسة دور المعلومات المحاسبية التي تقدمها التقارير المالية المرحلية في اتخاذ القرارات الاستثمارية، هدفت هذه الدراسة الى تسليط الضوء على اهم المتغيرات التي تؤثر في القرار الاستثماري ودور

---

1 - رامي رياض العبد العال، **اثر استخدام التقارير المالية المرحلية على العوائدوحجم التداول غير العاديين للاسهم**،(عمان: جامعة ال البيت، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، 2006م).

2 - عبدالرحمن مرعي، **دور المعلومات المحاسبية التي تقدمها التقارير المالية المرحلية في اتخاذ القرارات الاستثمارية**،(مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 22، العدد الثاني، 2006م)، ص 181.

المعلومات التي تقدمها التقارير المالية المرحلية وخاصة المحاسبية منها التاثير في رأي مستخدم تلك المعلومات، كما قام الباحث ببيان فيما اذا كانت المعلومات المحاسبية التي تحتويها التقارير المالية المرحلية هي الوحيدة التي تؤثر على قرار الاستثمار او ان هناك معلومات اخرى لا تتضمنها التقارير المالية المرحلية لها تاثير هام على قرار الاستثمار، وقد اعتمد الباحث في بحثه على منهجين رئيسين هما المنهج الاستنباطي من خلال اجراء دراسة تحليله للمعيار 34 والمنهج الاستقرائي من خلال توزيع استبيان على عينة من المختصين بالمجال المحاسبي والاكاديمي وتوصل الباحث الى جملة من النتائج والتوصيات منها: ان للمعلومات التي تقدمها التقارير المالية المرحلية وبشكل خاص المحاسبية منها دوراً اساسياً في اتخاذ القرارات الاستثمارية حيث تمكن التقارير المالية المرحلية ادارة الشركة من الحصول على المعلومات المهمة والمفيدة في الوقت المناسب عن اداء الشركة وتحديد الجهات المسؤولة واتخاذ القرار لتصحيحه، لذا على الجهات المسؤولة الزام الشركات باعداد تقارير مالية مرحلية كاملة وليست مختصرة واتباع السياسات المحاسبية نفسها المطبقة في التقرير السنوي عند اعداد التقرير المرحلي.

يلاحظ الباحث ان هذه الدراسة تناولت دور المعلومات المحاسبية التي تقدمها التقارير المالية المرحلية في اتخاذ القرارات الاستثمارية، بينما الدراسة الحالية تناولت الدور الوسيط لجودة المعلومات المحاسبية في العلاقة بين التقارير المالية المرحلية وترشيد القرارات التمويلية.

8. دراسة نرمين(2006م)[1]

تناولت الدراسة قياس مدى تاثير قدرة مراقبي الحسابات على القيام بالمتطلبات المهنية لفحص القوائم المالية المرحلية، هدفت هذه الدراسة الى تفعيل دور المراجع في دعم مصداقية القوائم المالية المرحلية من خلال المعايير التي تحكم اداء المراجع في هذا الصدد، وتحديد متطلبات القياس والافصاح المحاسبي للقوائم المرحلية مع تحديد مدى المام ووفاء مراقبي الحسابات بهذه المتطلبات، وكذلك دراسة وتحليل كيفية اداء المراجعيين في مصر لمهنة المراجعيين في مصر لمهمة المراجعة المرحلية للقوائم المالية واختيار مدى توافق مفاهيمهم وممارستهم في هذا المجال مع عرض الدراسة التحليلية لدور المراجعيين في هذا الصدد. وكذلك تحديد مدى وجود فجوة توقعات بين كل من المراجعيين والمستخدمين فيما يتعلق بمراجعة القوائم المالية المرحلية. ويتم ذلك من خلال اختبار الفروض التالية: لا يوجد اختلاف معنوي بين اراء عينة الدراسة حول الاهمية النسبية لاهداف واهمية القوائم المالية المرحلية، لا توجد فروق معنوية بين اراء عينة الدراسة حول العوامل التي تؤثر على فحص القوائم المالية المرحلية، لا يوجد تاثير معنوي بين المتطلبات المهنية لفحص القوائم المالية المرحلية(المراحل– الاساليب) وقدرة المراجع الخارجي، لا توجد فروق معنوي بين اراء عينة عينة الدراسة حول عناصر الاهتمام بالطلب على فحص القوائم المالية المرحلية. وتوصلت هذه الدراسة الى ان الاصدرات المهنية بنوعيها، تقدم اطار متقدماً ومتطوراً ومتكاملاً لفحص القوائم المالية المرحلية، وان هذا

1 - نرمين محمد فتحي، **قياس مدى تاثير قدرة مراقبي الحسابات على القيام بالمتطلبات المهنة لفحص القوائم المالية المرحلية**،(الاسماعيلية: جامعة قناة السويس، رسالة ماجستيرفي المحاسبة غير منشورة، 2006م).

الاطار بشقيه المحاسبي والمهني يلائم بيئة الممارسة المهنية في مجال فحص القوائم المالية المرحلية، ويمثل الافصاح المحاسبي المرحلي دور هاماً في تحقيق عدم تماثل المعلومات بين الاطراف الداخلية والخارجية وبالتالي زيادة حجم المعلومات لسوق راس المال. وايضاً يعتبر عنصر التوقيت المناسب من اهم عناصر جودة المعلومات المنشورة حيث تساعد المستثمر على تعديل توقعاته عن عوائد الاستثمار ودرجة المخاطر المحيطة بها.

يلاحظ الباحث ان هذه الدراسة تناولت قياس مدى تاثير قدرة مراقبي الحسابات على القيام بالمتطلبات المهنية لفحص القوائم المالية المرحلية، بينما الدراسة الحالية تناولت الدور الوسيط لجودة المعلومات المحاسبية في العلاقة بين التقارير المالية المرحلية وترشيد القرارات التمويلية.

9. دراسة ايمن(2008م)[1]

تناولت الدراسة اثر نشر التقارير المالية المرحلية على اسعار الاسهم، هدفت هذه الدراسة الى اختبار اثر المعلومة المتعلقة بنشر التقارير المالية المرحلية على اسعار الاسهم للشركات المساهمة العامة الاردنية المدرجة في سوق عمان المالي، كما هدفت الى معرفة اثر نوع القطاع وحجم الافصاح في القوائم المالية المرحلية على اسعار الاسهم، ومعرفة المحتوى المعلوماتي لمخرجات النظام المحاسبي بالنسبة للمستثمرين الحاليين والمرتقبين في سوق عمان المالي، واشتملت الدراسة على عينة من مختلف القطاعات الاقتصادية للاعوام 2003– 2007م، وباختبار فرضيات الدراسة تم التوصل الى نتائج تشير الى وجود اثر ذو دلالة احصائية حول تاريخ نشر التقارير الماليةالمرحلية ودرجة الافصاح على تغير اسعار الاسهم والى عدم وجود اثر ذو دلالة احصائية لدور القطاع على تغير اسعار الاسهم كما اظهرت النتائج ان المستخدمين يعتمدون على المعلومات الموجودة في التقارير المالية المرحلية للاختبار بين البدائل الاستثمارية، وقام الباحث بتقديم مجموعة من التوصيات منها: ان تقوم هيئة الاوراق المالية بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة بتوحيد شكل ومحتوى التقارير المالية المرحلية والزام الشركات باعداد وعرض القوائم حسب هذه الشكل. ان تلتزم الشركات بادراج الافصاحات المالية والمحاسبية ضمن التقارير المالية، وان يكون المحتوى الاعلامي لهذه الافصاحات قادرة على اعطاء صورة اوضح عن طبيعة الارقام المالية الواردة في القوائم المالية.

يلاحظ الباحث ان هذه الدراسة تناولت اثر نشر التقارير المالية المرحلية على اسعار الاسهم، بينما الدراسة الحالية تناولت الدور الوسيط لجودة المعلومات المحاسبية في العلاقة بين التقارير المالية المرحلية وترشيد القرارات التمويلية.

1 - ايمن محمود صالح، **اثر نشر التقارير المالية المرحلية على اسعار الاسهم"دراسة ميدانية على الشركات المساهمة المدرجة اسهمها في سوق عمان المالي"**(عمان: جامعة ال البيت، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، 2008م).

10. دراسة عبدالعظيم(2009م)[1]

تناول البحث اثر جودة المعلومات المحاسبية على زيادة فاعلية قرارات التمويل، حيث تمثلت مشكلة البحث في ان الشركات المساهمة العامة تشكل ركيزة اساسية في دعم الاقتصاد الوطني السوداني ونظراً لاهمية هذه الشركات ومحاولة الارتقاء بها الى افضل مستوى اداري ومالي من اجل تنمية الاقتصاد الوطني وذلك يتطلب الكثير من الجهود لحل المشكلات والتغلب على الازمات، وتمت صياغة مشكلة البحث في الاتي: ما اثر جودة المعلومات المحاسبية على زيادة فاعلية قرارات التمويل، هدف البحث الى التعرف على تقييم المعلومات المحاسبية والتعرف على جودة وكفاءة المعلومات المحاسبية، تم اختبار الفرضيات الاتية: يتم الاعتماد على المعلومات المحاسبية الواردة بالقوائم المالية عند اتخاذ قرارات التمويل. تتوفر الخصائص المطلوبة في المعلومات المحاسبية التي يتم الاعتماد عليها في اتخاذ قرارات التمويل، توجد علاقة ذات دلالة احصائية جودة المعلومات المحاسبية وقرارات التمويل. توصل البحث الى عدة نتائج منها: ان معلومات القوائم المالية تعتبر اساس لاتخاذ قرارات التمويل للمنشاة، وان كفاءة المعلومات المحاسبية تقلل من مخاطر عدم التاكد المصاحبة لاتخاذ قرارات التمويل ومصداقية المعلومات المحاسبية تساهم في زيادة فعالية قرارات التمويل. وأوصى البحث بعدة توصيات منها: انه يجب الاعتماد على معلومات القوائم المالية عند اتخاذ قرارات التمويل وضرورة الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة عند اعداد القوائم المالية وكذلك ضرورة تطبيق متطلبات الافصاح المحاسبي بالقوائم المالية.

يلاحظ الباحث ان هذه الدراسة تناولت اثر جودة المعلومات المحاسبية على زيادة فاعلية قرارات التمويل، بينما الدراسة الحالية تناولت الدور الوسيط لجودة المعلومات المحاسبية في العلاقة بين التقارير المالية المرحلية وترشيد القرارات التمويلية.

11. دراسةPaul chancy and others(2009م)[2]

تناولت الدراسة تحسين جودة المعلومات المحاسبية الصادرة عن شركات المساهمة العامة، هدفت الدراسة الى تحسين جودة المعلومات المحاسبية الصادرة عن شركات المساهمة العامة، وتحديث الدراسة التي تمت في العام2007م. تمثلت مشكلة الدراسة في ضعف جودة المعلومات المحاسبية الصادرة عن شركات المساهمة العامة. ظهرت اهمية الدراسة في تحديث نتائج الدراسة السابقة والتي استنتجت عدم توفر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الصادرة شركات المساهمة العامة. انتهجت الدراسة المنهج الاستنباطي والمنهج التاريخي والوصفي التحليلي. توصلت الدراسة الى نتائج منها: المعلومات المحاسبية الصادرة عن شركات المساهمة العامة غير ملاءمة لاتخاذ القرارات، المعلومات المحاسبية الصادرة عن شركات المساهمة العامة

---

1 - عبدالعظيم عبدالرحمن البشير، **اثر جودة المعلومات المحاسبية على زيادة فاعلية قرارات التمويل**،(الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل غير منشورة، 2009م).

2 - Paul K. Chaney and others, **The quality of Accounting Informtion In politically connected firm**, (Vanderbilt: university, public paper, 2009),pp2-47.

غير موثوق بها ولا تتصف بالحياد. اوصت الدراسة بضرورة اصدار قواعد تطبيق معايير المحاسبة الدولية بغرض توفير جودة المعلومات المحاسبية الصادرة عن شركات المساهمة العامة، ضرورة ان تتصف المعلومات المحاسبية الصادرة عن شركات المساهمة العامة بالجودة المطلوبة من قبل الاسواق.

يلاحظ الباحث ان هذه الدراسة تناولت جودة المعلومات المحاسبية في الشركات المرتبطة سياسياً، بينما الدراسة الحالية تناولت الدور الوسيط لجودة المعلومات المحاسبية في العلاقة بين التقارير المالية المرحلية وترشيد القرارات التمويلية.

12. دراسة صالح(2009م)[1]

تناولت الدراسة القياس المحاسبي في جودة المعلومات المحاسبية وقرارات الاستثمار في الاوراق المالية، هدفت الدراسة الى توضيح اثر نماذج القياس المحاسبي في توفير الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية لتحقيق رغبة مستخدمي المعلومات والمساعدة في اتخاذ قرارات الاستثمار في الاوراق المالية، ومعرفة تاثير نماذج القياس المحاسبي على جودة المعلومات المحاسبية وقرارات الاستثمار في الاوراق المالية بتنظيم واختيار السياسات المحاسبية في ظل المرونة المتاحة للادارة. تمثلت مشكلة الدارسة في تعدد نماذج القياس(نموذج التكلفة التاريخية، نموذج القيم الجارية) ومن ثم تاثيرها على جودة المعلومات المحاسبية وقرارات الاستثمار في الاوراق المالية، وكذلك اثرها على تنظيم واختيار السياسات المحاسبية. ظهرت اهمية الدراسة في مدى تاثير التعدد في نماذج القياس المحاسبي على القرارات الادارية الخاصة بتنظيم واختيار السياسات المحاسبية. اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي والمنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي والمنهج الوصفي التحليلي. توصلت الدراسة الى نتائج منها: تتنوع جودة المعلومات المحاسبية بتنوع نماذج القياس المستخدمة في انتاج المعلومات المحاسبية، وتتاثر جودة المعلومات المحاسبية باثار التعدد في نماذج القياس المحاسبي ومن ثم التاثير على قرارات الاستثمار في الاوراق المالية. اوصت الدراسة بضرورة الزام الشركات المدرجة بسوق الخرطوم للاوراق المالية بتوحيد نماذج القياس والتقويم المحاسبي المستخدمة في اعداد المعلومات المحاسبية، واجراء المزيد من البحوث والدراسات في هذا المجال، توحيد المعايير المحاسبية ونماذج القياس والطرق المحاسبية بين الدول لانتاج معلومات يمكن مقارنتها.

يلاحظ الباحث ان هذه الدراسة تناولت القياس المحاسبي في جودة المعلومات المحاسبية وقرارات الاستثمار في الاوراق المالية، بينما الدراسة الحالية تناولت الدور الوسيط لجودة المعلومات المحاسبية في العلاقة بين التقارير المالية المرحلية وترشيد القرارات التمويلية.

---

1 - صالح حامد محمد علي، **القياس المحاسبي في جودة المعلومات المحاسبية وقرارات الاستثمار في الاوراق المالية**،(الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة دكتوراه في المحاسبة والتمويل غير منشورة، 2009م).

13. دراسة حسان(2009م)[1]

تناولت الدراسة القوائم المالية المرحلية– اهميتها وامكانية اعدادها في الجمهورية اليمنية، هدفت هذه الدراسة الى تقييم اهمية القوائم المالية المرحلية للمستثمرين وغيرهم من مستخدمي المعلومات في اليمن، والى تقويم امكانية اعداد القوائم المالية المرحلية طبقاً لمعايير المحاسبة الدولية في المنسآت اليمنية والمشاكل التي تكتنف عملية اعداد القوائم المالية المرحلية، وتوصلت الدراسة الى جملة من النتائج منها: ان للمعلومات المحاسبية دوراً هاماً في اتخاذ القرارات الاستثمارية والاقتصادية المختلفة، حيث ان المستثمرين والمحاسبينر وغيرهم من مستخدمي المعلومات يعتمدون بشكل كبير على المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات، تعد القوائم المالية السنوية من اهم مصادر المعلومات التي يعتمد عليها عند اتخاذ القرارات، يليها القوائم المالية المرحلية حيث احتلت المرتبة الثانية بعد القوائم المالية السنوية، توجد العديد من المشاكل التي قد تؤثر على صحة ودقة اعداد القوائم المالية المرحلية وقابليتها للمقارنة، وهي: المشكلة موسمية نشاط بعض المنشآت حيث احتلت المرتبة الاولى، تليها مشكلة تخصيص وتوزيع عناصر التكاليف والايرادات بين الفترات المرحلية حيث احتلت المرتبة الثانية، يليها مشكلة تقييم المخزون السلعي اخر الفترة المرحلية.

يلاحظ الباحث ان هذه الدراسة تناولت القوائم المالية المرحلية – اهميتها وامكانية اعدادها في الجمهورية اليمنية، بينما الدراسة الحالية تناولت الدور الوسيط لجودة المعلومات المحاسبية في العلاقة بين التقارير المالية المرحلية وترشيد القرارات التمويلية.

14. دراسةCeline Michailesco(2010م)[2]

تناولت محددات جودة المعلومات المحاسبية التي كشفت عنها الشركات المدرجة بالفرنسية، ظهرت اهمية الدراسة في ان جودة المعلومات المحاسبية والافصاح المحاسبي للتقارير المالية المعدة يدوياً في الشركات الفرنسية محددة وممثلة بنظرية الوكالة، وان الخيارات الفرنسية مبنية على دراسات وبحوث علمية فرنسية لاعداد التقارير المالية. تمثلت مشكلة الدراسة في مقارنة المعايير والمبادئ المحاسبية المطبقة في فرنسا مع المعايير والمبادئ المحاسبية المطبقة في بريطانيا والسويد واليابان واسبانيا وتحسين جودة المعلومات المحاسبية. هدفت الدراسة الى قياس الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وجودة الافصاح المحاسبي بالتقارير المالية وامكانية تحسينها. توصلت الدراسة الى عدة نتائج منها: جودة المعلومات المحاسبية والافصاح المحاسبي بالتقارير المالية الصادرة عن الشركات الفرنسية لا تفي متطلبات الاسواق ومستخدمي ومحللي المعلومات المحاسبية، ليس هناك ما يلزم الشركات بتطبيق المعايير الدولية بصفة عامة ومعايير الافصاح بصفة خاصة. اوصت الدراسة بضرورة تحسين جودة المعلومات المحاسبية والافصاح المحاسبي

---

1 - حسان حسن حنش، **القوائم المالية المرحلية- اهميتها وامكانية اعدادها في الجمهورية اليمنية**،(صنعاء: جامعة سبأ، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، 2009م).

2 - Celine Micnailesco, **ThDeterminants of the quality of Accounting Information Disclosed by French listed companies**, (paris: university of paris- Dauphine, paper unpubilished,2010)-pp2-29.

بالتقارير المالية الصادرة عن شركات المساهمة العامة لكي تفي باحتياجات مستخدميها، اصدار تعليمات تلزم الشركات الفرنسية بتطبيق المعايير التي تحسن جودة المعلومات المحاسبية والافصاح والشفافية.

يلاحظ الباحث ان هذه الدراسة تناولت محددات جودة المعلومات المحاسبية التي كشفت عنها الشركات المدرجة بالفرنسية، بينما الدراسة الحالية تناولت الدور الوسيط لجودة المعلومات المحاسبية في العلاقة بين التقارير المالية المرحلية وترشيد القرارات التمويلية.

15. دراسة الحامدي(2010)[1]

تناولت الدراسة اثر جودة المعلومات المحاسبية على صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، هدفت هذه الدراسة الى معرفة اثر جودة المعلومات المحاسبية من خلال خصائصها النوعية على صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية. هذه الدراسة تتضمن جانبين، جانب نظري وجانب تطبيقي. في الاول تم تناول مفاهيم عامة تتعلق بصنع القرار وجودة المعلومات المحاسبية اضافة الى علاقة هذه الاخيرة بصنع القرار. اما في الثاني تم تقديم لمحة عن الوحدة محل الدراسة التطبيقية وعن نظامها للمعلومات المحاسبية، كما تم الاعتماد على استبان صمم لخدمة اهداف الدراسة ووزع على جميع اطارات وعمال الوحدة. بعد جمعها عولجت البيانات احصائياً بواسطة برنامج الحزمة الاحصائية باستخدام اسلوبين هما: الارتباط لدراسة العلاقة بين جودة المعلومات المحاسبية وضع القرار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، الانحدار الخطي المتعدد لدراسة تاثير جودة المعلومات من خلال خصائصها النوعية على صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية. ومن النتائج المتوصل اليها مايلي: توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة احصائية بين الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية وصنع القرار في المؤسسات الاقتصادية، يوجد تاثير للخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية على صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية.

يلاحظ الباحث ان هذه الدراسة تناولت اثر جودة المعلومات المحاسبية على صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، بينما الدراسة الحالية تناولت الدور الوسيط لجودة المعلومات المحاسبية في العلاقة بين التقارير المالية المرحلية وترشيد القرارات التمويلية.

16. دراسة طارق(2010م)[2]

تناولت الدراسة اثر التقارير المالية المرحلية على سعر السهم وحجم التداول وهدفت هذه الدراسة للتعرف على اثر المعلومات التي يتم الاعلان عنها في التقارير المالية المرحلية على كل من اسعار الاسهم وحجم تداول الاسهم للشركات المدرجة في سوق فلسطين للاوراق المالية، بالاضافة الى تحديد درجة اهمية المعلومات المحاسبية الموجودة في التقارير المالية المرحلية بالنسبة للمستثمرين وبيان اهمية كل بند من البنود التي يتوقع نشرها في التقارير المالية المرحلية بالنسبة للمستثمرين، ولهذه الغاية فقد تم تغطية الجانب النظري من

---

1 - الحامدي علي، **اثر جودة المعلومات المحاسبية على صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية**،(الجزائر: جامعة محمد خيضر، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، 2010م).

2 - طارق فايز سكيك، **اثر التقارير المالية المرحلية على سعر السهم وحجم التداول**،(غزة: الجامعة الاسلامية-غزة، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، 2010م).

الدراسة باجراء مسح مكتبي للكتب والدوريات والقوانيين الحكومية والمعيار المحاسبي رقم(34) للتقارير المالية المرحلية، وقد اشتملت الدراسة على عينة مكونة من 28 شركة مساهمة عامة من جميع القطاعات والتي توافر فيها الشروط، وايضاً تم توزيع 45 استبانة على المستثمرين لمعرفة اهمية التقارير المالية المرحلية بالنسبة للمستثمرين وقد تم استرداد 38 استبانة بنسبة 84.40% وتعتبر نسبة مقبولة تدل على تعاون المستثمرين واهتمامهم بموضوع الدراسة، وباختبار فرضيات الدراسة وتحليل البيانات تم التوصل الى نتائج تشير لوجود تغير في سعر السهم عند نشر التقارير المالية المرحلية وعدم وجود تغير في حجم تداول الاسهم عند نشر التقارير المالية المرحلية، كما اظهرت النتائج ان المستثمرين يدركون اهمية التقارير المالية المرحلية كمصدر للمعلومات ويعتمدون عليها لترشيد القرارات الاستثمارية، وفي نهاية الدراسة تم التوصل الى عدد من التوصيات ومنها ضرورة اتباع السياسيات المحاسبية نفسها المطبقة عند اعداد التقارير المالية السنوية وايضاً ان يقوم سوق فلسطين للاوراق المالية بتحديد تاريخ موحد يتم فيه نشر جميع القوائم المالية الخاصة بالمنشات.

يلاحظ الباحث ان هذه الدراسة تناولت اثر التقارير المالية المرحلية على سعر السهم وحجم التداول، بينما الدراسة الحالية تناولت الدور الوسيط لجودة المعلومات المحاسبية في العلاقة بين التقارير المالية المرحلية وترشيد القرارات التمويلية.

17. دراسة غاشوش(2011م)[1]

تناولت الدراسة دور الرقابة الداخلية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، تمثلت مشكلة الدراسة في تساؤولات منها: ما مدى تاثير نظام الرقابة الداخلية على جودة المعلومات المحاسبية داخل المؤسسة الاقتصادية، هل اجراءات الرقابة الداخلية لها تاثير على جودة المعلومات المحاسبية. هدفت الدراسة الى محاولة الالمام بالاطار النظري للرقابة الداخلية، اظهار تاثير الرقابة الداخلية على جودة المعلومات المحاسبية. ظهرت اهمية الدراسة في ان نظم الرقابة الداخلية على مستوى المؤسسات نظراً لزيادة واتساع نطاق الانشطة الاقتصادية التي تمارسها حيث تناولت الدراسة تحسين انظمة الرقابة الداخلية والتعرض لاهم الاسس العلمية التي من المفروض ان تستند اليها نظم الرقابة الداخلية الفعالة والكفوءة للوصول الى جودة المعلومات المحاسبية. انتهجت الدراسة المنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي والمنهج التاريخي والمنهج التحليلي الوصفي. توصلت الدراسة الى نتائج منها: تتحقق جودة المعلومات المحاسبية وعدم التحيز في معالجة البيانات وطريقة عرضها والخطأ والتزوير عند تحديد المعلومات المطلوبة اذ يمكن التغلب على هذا الخطأ باعتماد نظام رقابي جيد يضمن صحة البيانات واسلوب معالجتها، استخدام التقارير الدورية كاداة مراقبة مستمرة لنشاط كل قسم. اوصت الدراسة بضرورة قيام المسؤوليين ومنهم المراجع الداخلي والخارجي

1 - غاشوش عايدة، **دور الرقابة الداخلية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية**،(الجزائر: جامعة منتوري، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، 2011م).

بزيارات مفاجئة لمختلف الاقسام مما يوجد لدى الموظفين الشعور بوجود رقابة على اعمالهم ويدفعهم للعمل باتقان، ضرورة اعداد نظام محكم للرقابة الداخلية يحسن من جودة المعلومات المحاسبية.

يلاحظ الباحث ان هذه الدراسة تناولت دور الرقابة الداخلية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، بينما الدراسة الحالية تناولت الدور الوسيط لجودة المعلومات المحاسبية في العلاقة بين التقارير المالية المرحلية وترشيد القرارات التمويلية.

18. دراسة طه(2011م)[1]

تناولت الدراسة اثر جودة المعلومات المحاسبية على قرارات المستثمرين في ظل مخاطر السوق المالية، تمثلت مشكلة الدراسة في انخفاض مستوى جودة المعلومات المحاسبية الناجم عن مواجهة منتج المعلومات المحاسبية بظاهرة عدم التاكد، انخفاض درجة الثقة وانتشار ظاهرة التردد لدى متخذي القرارات، اهتمت الدراسة بتحسين جودة المعلومات المحاسبية المقدمة لمتخذ القرار ومعايير قياس جودتها، محاولة تخفيض ظاهرة تردد متخذي القرارات عن طريق توفير قاعدة من المعلومات المحاسبية الموثوقة فيها، هدفت الدراسة الى تحسين مستولى جودة المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات، التعرف على طبيعة الافصاح عن التنبؤات المالية التي تمارسها شركات المساهمة. استخدمت الدراسة المنهج المقارن والمنهج الاستقرائي والاستنباطي والمنهج الوصفي. توصلت الدراسة الى نتائج منها: الاعتماد على المعلومات الواردة بالقوائم المالية فقط دون غيرها من المعلومات غير المالية، توجد علاقة بين درجة جودة المعلومات المحاسبية الواردة بالقوائم المالية المنشورة وجودة القرار الاستثماري في سوق الاوراق المالية. اوصت الدراسة بربط المعلومات المحاسبية التي تم الافصاح عنها باحتياجات مستخدمي التقارير المالية وذلك عن طريق توثيق الصلة بين معدي القوائم المالية ومستخدمي القوائم المالية في سوق الاوراق المالية تفعيل هيئة سوق المال السوداني بحيث يتكون من مهنيين واكاديميين والتركيز على الاكاديميين لتقديم الابحاث التي من شانها تطوير العمل داخل السوق.

يلاحظ الباحث ان هذه الدراسة تناولت اثر جودة المعلومات المحاسبية على قرارات المستثمرين في ظل مخاطر السوق المالية، بينما الدراسة الحالية تناولت الدور الوسيط لجودة المعلومات المحاسبية في العلاقة بين التقارير المالية المرحلية وترشيد القرارات التمويلية.

19. دراسة بشرى وجوان(2011م)[2]

تناولت الدراسة دور التقارير المالية المرحلية في تعزيز كفاءة السوق المالية وهدفت هذه الدراسة الى بيان مفهوم التقارير المالية المرحلية والمداخل المعتمدة في صياغتها فضلاً عن الاجراءات المعتمدة في مراجتها، وكذلك تسليط الضوء على واقع اعداد التقارير المالية المرحلية ومراجتها في عينة من الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية، هذا وقد استندت الدراسة في جانب منها الى تحليل نتائج استمارة

---

1 - طه حسين يوسف، **اثر جودة المعلومات المحاسبية على قرارات المستثمرين في ظل مخاطر السوق المالية**،(الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة دكتوراه في المحاسبة والتمويل غير منشورة، 2011م).

2 - بشري نجم وجوان حاسم، **دور التقارير المالية المرحلية في تعزيز كفاءة السوق المالية**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد السادس والعشرون، العراق، 2011م، ص 215.

استبانة صممت لاستقصاء اراء الخبراء والمختصين، بشان اهمية التقارير المالية المرحلية، فضلاً عن بيان اثرها في تعزيز كفاءة السوق المالية، والحاجة الى اصدار معايير لاعداد ومراجعة تلك التقارير في الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية، وقد توصلت الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات منها: قيام الشركات عينة الدراسة باعداد التقارير المالية المرحلية استناداً الى التعليمات الصادرة عن دائرة الافصاح المالي التابعة لهيئة سوق المال في العراق، ومع ذلك تختلف الشركات فيما بينها من حيث الاسس والمعايير المعتمدة في اعداد التقارير المالية المرحلية، فضلاً عن عدم خضوع تلك التقارير الى المراجعة من قبل مدقق حسابات مستقل بسبب عدم وجود تشريع قانوني يلزم الشركات المساهمة، ولا سيما الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية باعداد التقارير المالية المرحلية ومراجعتها مثلما هو الحال في التقارير المالية السنوية، فضلاً عن ضعف توافق المعايير المحاسبية ومعايير المراجعة الدولية ذات الصلة باعداد تلك التقارير ومراجعتها مع متطلبات البيئة العراقية، وفي ضوء ما سبق اقترحت الدراسة صياغة معايير لاعداد التقارير المالية المرحلية ومراجعتها ليكون مرشداً للشركات المعنية ومراقبي الحسابات عند اعداد ومراجعة هذا النوع من التقارير ويؤمن في ذات الوقت اضفاء الثقة على المعلومات المحاسبية التي تتضمنها ويعزز من امكانية الاعتماد عليها من قبل حملة الاسهم والاخرين من اصحاب المصلحة في تلك الشركات ويعزز من كفاءة السوق المالية المدرجة فيها.

يلاحظ الباحث ان هذه الدراسة تناولت دور التقارير المالية المرحلية في تعزيز كفاءة السوق المالية، بينما الدراسة الحالية تناولت الدور الوسيط لجودة المعلومات المحاسبية في العلاقة بين التقارير المالية المرحلية وترشيد القرارات التمويلية.

20. دراسة يوسف(2012م)[1]

تناولت الدراسة اثر جودة المعلومات المحاسبية في اعداد الموازنات التخطيطية ودورها في ترشيد قرارات الاستثمار، تكمن مشكلة الدراسة في المعلومات التي تستخدم في اعداد الموازنات التخطيطية تفتقر الى الدقة والجودة ولا يمكن الوثوق بها. ظهرت اهمية الدراسة في ان التطور التكنولوجي اثر على العمليات المحاسبية مما ادى الى ضرورة وضع الموازنات التخطيطية للمساعدة في اتخاذ القرارات الاستثمارية. استخدمت الدراسة المنهج التاريخي، المنهج الاستقرائي، المنهج التحليلي الوصفي، توصلت الدراسة الى نتائج منها: ان المعلومات المحاسبية ذات الجودة هي المصدر الاساسي الذي يجب الاعتماد عليه في اعداد الموازنات التخطيطية من اجل اتخاذ قرارات استثمارية. اوصت الدراسة باشراك كافة المستويات الادارية في اعداد الموازنات التخطيطية اضافة الى ضرورة التقييد بالمبادئ المحاسبية والمعايير الخاصة باعداد التقارير المالية من اجل اتخاذ القرارات الاستثمارية.

---

1 - يوسف ابراهيم عثمان، **اثر جودة المعلومات المحاسبية في اعداد الموازنات التخطيطية ودورها في ترشيد قرارات الاستثمار**،(الخرطوم: جامعة الزعيم الازهري، رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة، 2012م).

يلاحظ الباحث ان هذه الدراسة تناولت اثر جودة المعلومات المحاسبية في اعداد الموازنات التخطيطية ودورها في ترشيد قرارات الاستثمار، بينما الدراسة الحالية تناولت الدور الوسيط لجودة المعلومات المحاسبية في العلاقة بين التقارير المالية المرحلية وترشيد القرارات التمويلية.

21. دراسة جواد(2012م)[1]

تناولت الدراسة واقع التقارير المالية المرحلية في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية المحدودة وهدفت هذه الدراسة الى التعرف على واقع التقارير المالية المرحلية في الشركات المساهمة العامة المحدودة الفلسطينية، كما هدفت الى التعرف الى دور متغيرات الدراسة وهي:(المؤهل العلمي، وسنوات الخبرة) نحو موضوع الدراسة، ولتحقيق هدف الدراسة طُوّرت استبانة وتاكد الباحث من هدفها ومعامل ثباتها، وبعد عملية جمع الاستبانات رُمّزت وادخلت الحاسوب وعُولجت احصائياً باستخدام الحزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية، وتوصلت الدراسة الى ان هناك انتظاماً في اعداد التقارير المالية المرحلية، حيث تقوم الشركة باصدار التقارير المرحلية في الموعد المحدد لها، حيث ان اصدار التقارير المرحلية في موعدها يساهم في زيادة ثقة المستثمرين في الشركة، كما تبين ان سوق فلسطين للاوراق المالية تلتزم الشركات باصدار التقارير المرحلية في موعدها، وبناء على ذلك توصي الدراسة ضرورة ان تلتزم الشركة باعداد التقارير المرحلية حسب ما ينص عليه المعيار الدولي رقم(34) فيما يتعلق باعداد التقارير، كما توصي بضرورة ان توضح التقارير المالية المرحلية تاريخ المركز المالي، وتاريخ بداية الفترة المالية ونهايتها.

يلاحظ الباحث ان هذه الدراسة تناولت واقع التقارير المالية المرحلية في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية المحدودة، بينما الدراسة الحالية تناولت الدور الوسيط لجودة المعلومات المحاسبية في العلاقة بين التقارير المالية المرحلية وترشيد القرارات التمويلية.

22. دراسة عبدالناصر(2012م)[2]

تناولت الدراسة اطار مقترح لفحص التقارير المالية المرحلية في شركات المساهمة العامة، هدفت هذه الدراسة الى تصميم اطار مقترح لفحص القوائم المالية المرحلية في الشركات المساهمة العامة في ضوء المعايير الدولية للمحاسبة والمراجعة الخاصة باعداد وعرض القوائم المالية المرحلية من ناحية، وفحص القوائم والتقارير عنها من ناحية اخرى. والتاكيد من تطبيق متطلبات هذا الاطار المقترح في فحص القوائم المالية المرحلية لشركات المساهمة العامة الاردنية، من خلال الاطلاع على مجموعة من القوائم المالية المرحلية لقطاعي البنوك وشركات التامين المقيدة ببورصة عمان. وتوصلت هذه الدراسة بانه قطاع البنوك الاردني يقوم بنشر القوائم المالية المرحلية كل ثلاثة اشهر من كل عام، في حين يقوم قطاع التامين يقوم بنشر القوائم

---

1 - جواد احمد حداد، **واقع التقارير المالية المرحلية في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية المحدودة**، مجلة جامعة القدس المفتوحة للابحاث والدراسات، العدد السابع والعشرون، 2012م، ص 286.

2 - عبدالناصر محمد سيد درويش، **اطار مقترح لفحص التقارير المالية المرحلية في شركات المساهمة العامة**،(المجلة المصرية للدراسات التجارية، العدد 1، جامعة المنصورة، 2012م)، 128.

المالية المرحلية كل ستة اشهر من كل عام. حيث يوجد التزام واضح وصريح من جانب الادارة في كل بنك او شركة تامين باعداد وعرض القوائم المالية المرحلية وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي رقم(34). وتؤكد كل تقارير الفحص المرجع الخارجي المنشورة في قطاعي البنوك والتامين، وان المراجع يؤدي دورها في فحص القوائم المالية المرحلية بالفحص والتقرير عنها. وان فحص القوائم المالية المرحلية عملية منتظمة تبدأ اساس بالتخطيط لعملية الفحص، بالاجراءات التحليلية، وتنتهي باعداد تقرير الفحص.

يلاحظ الباحث ان هذه الدراسة تناولت اطار مقترح لفحص التقارير المالية المرحلية في شركات المساهمة العامة، بينما الدراسة الحالية تناولت الدور الوسيط لجودة المعلومات المحاسبية في العلاقة بين التقارير المالية المرحلية وترشيد القرارات التمويلية.

23. دراسة ازدهار(2013م)[1]

تناولت الدراسة اثر المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية المرحلية في اسعار الاسهم وهدفت الدراسة الى التعرف على اثر المعلومات التي تحتويها التقارير المالية المرحلية في اسعار الاسهم لما لهذه المعلومات من اهمية على قرارات المستثمرين. وتعد التقارير المالية المرحلية احد الجوانب المهمة في عملية الافصاح المالي التي تحتوي معلومات يحتاجها مستفيدون كثيرون ومنهم المستثمريين في القيام بعمليات الاستثمار في الاوراق المالية اذ ان المدة الزمنية السنوية في اعداد التقارير المالية طويلة تحدث خلالها احداث كثيرة البعض منها جوهري لهذا تم اعتماد التقارير المرحلية كاحد الجوانب المهمة في عمليات الافصاح المالي، وقد اشتملت الدراسة على عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية، للوقوف على مدى مساهمة المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية المرحلية في اسعار الاسهم. وباختبار فرضيات الدراسة وتحليل البيانات تم التوصل الى نتائج تشير الى عدم وجود علاقة معنوية ذات اثر معنوي بين المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية المرحلية ومؤشرات التداول خلال مدة نشر التقارير المالية المرحلية، وتم التوصل الى عدد من الاستنتاجات اهمها ان الهدف من اعداد التقارير المالية المرحلية هو انها تقدم معلومات مالية في وقت اقل من سنة والتي تتطلبها هيئة الاوراق المالية من الشركات المدرجة في سوق المال والتي تقوم بنشر المعلومات الى المستثمرين والمستخدمين من اصحاب المصلحة، وان اصدار التقارير المالية المرحلية من قبل الشركات المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية لم يكن ملزما للشركات الا بعد اصدار تعليمات رقم(8) لسنة 2010م الافصاح للشركات المدرجة، كذلك تم التوصل الى عدد من التوصيات اهمها: الاهتمام بنشر ثقافة الوعي لدى المستثمرين باهمية المعلومات التي تحتويها التقارير المالية المرحلية بوصفها احد اهم مصادر المعلومات التي يعتمد عليها المستثمرين والدائنيين في اتخاذ قراراتهم، واهتمام الجهات ذات العلاقة باصدار المعايير المحاسبية المحلية الخاصة باعداد التقارير المالية المرحلية.

1 - ازدهار عبدالله زامل، **اثر المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية المرحلية في اسعار الاسهم**، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 16 العدد 2 لسنة 2013م، ص 45.

يلاحظ الباحث ان هذه الدراسة تناولت اثر المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية المرحلية في اسعار الاسهم، بينما الدراسة الحالية تناولت الدور الوسيط لجودة المعلومات المحاسبية في العلاقة بين التقارير المالية المرحلية وترشيد القرارات التمويلية.

24. دراسة فواز(2013م)[1]

تناولت اثر الدراسة المعايير الائتمانية على تحسين جودة المعلومات المحاسبية، ظهرت اهمية الدراسة في طبيعة الدور الحيوي الذي يلعبة النشاط المصرفي في دعم وتنمية الاقتصاد الوطني في دولة الكويت، وذلك من خلال تنمية وجذب المزيد من المدخرات واستخدامها في تمويل المشروعات الانتاجية والحيوية في الاقتصاد الكويتي. هدفت الدراسة الى التعرف على تحسين جودة المعلومات المحاسبية من خلال تطبيق المعايير الائتمانية. تمثلت مشكلة الدراسة في التساؤل: ما اثر المعايير الائتمانية على تحسين جودة المعلومات المحاسبية في البنك الاهلي المتحد؟ اتبعت الدراسة المنهج الاستقرائي والمنهج التحليلي. توصلت الدراسة الى نتائج منها: هناك اهمية لملاءمة جودة المعلومات المحاسبية للمعايير الائتمانية، عدم وجود فروقات ذات دلالة احصائية في ملاءمة وموثوقية جودة المعلومات المحاسبية في البنك الاثلي المتحد تبعاً لمتغير العمر، عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية ملائمة جودة المعلومات المحاسبية في البنك الاثلي المتحد تبعاً لمتغير المؤهل العلمي. اوصت الدراسة بالعمل على مواكبة التطورات في مجال ملاءمة وموثوقية جودة المعلومات المحاسبية في البنك بالشكل الذي يمكن البنوك من زيادة كفاءتها في مجال استخدام هذه الانظمة في تحسين الاداء، العمل على تخصيص دائرة مستقلة خاصة بملاءمة وموثوقية جودة المعلومات المحاسبية في البنك بهدف زيادة الاستفادة من هذا النظام في تحسين الاداء.

يلاحظ الباحث ان هذه الدراسة تناولت اثر المعايير الائتمانية على تحسين جودة المعلومات المحاسبية، بينما الدراسة الحالية تناولت الدور الوسيط لجودة المعلومات المحاسبية في العلاقة بين التقارير المالية المرحلية وترشيد القرارات التمويلية.

25. دراسة ايّاد(2013م)[2]

تناولت الدراسة القوائم المالية المرحلية مدى شمولها لمتطلبات القياس والافصاح في ضوء المعيار المحاسبي الدولي(34)، هدفت هذه الدراسة الى بيان كيفية اعداد القوائم المالية المرحلية من قبل المصارف التجارية مع توضيح الحد الادنى لمحتوى وشكل هذه القوائم، وتحديد البيانات التي تتضمنها القوائم المالية المرحلية، ومساعدة مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ قرارات الاستثمار والاقتراض عن طريق توفير البيانات اللازمة بالدقة والتوقيت المناسب، وذلك بدراسة ميدانية في عدد من المصارف التجارية الاهلية. من خلال اختبار الفرض التالي: ان عدم اعتماد المعيار المحاسبي الدولي(34) في اعداد القوائم المالية المرحلية يؤدي الى

---

1 - فواز فاضل جدعان الشمري، **اثر المعايير الائتمانية على تحسين جودة المعلومات المحاسبية**،(عمان: جامعة عمان العربية، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، 2013م).

2 - اياد شاكر سلطان، **القوائم المالية المرحلية ومدى شمولها لمتطلبات القياس والافصاح في ضوء المعيار المحاسبي الدولي(34)**،(مجلة العلوم الادارية والاقتصادية، المجلد3،العدد1، 2013م)، ص 87.

عدم استيفاء تلك القوائم لمتطلبات القياس والافصاح مما يضلل مستخدمي تلك القوائم، وتوصلت هذه الدراسة الى ان القوائم المالية المرحلية المعدة من قبل المصارف التجارية لا يتوفر فيها الحد الادنى من الافصاح، بمعنى اخر عدم احتواء القوائم المالية المرحلية على الملاحظات التفسيرية المرفقة التي تبين الاجراءات والسياسات المحاسبية المتبعة عند اعداد هذه القوائم، وكل هذا يؤدي الى عدم تحقيق الهدف المراد تحقيق من اعداد القوائم المالية المرحلية وامداد المستخدمين بالمعلومات اللازمة بالسرعة والدقة اللازمة للاغراض اتخاذ القرارات، بمعنى عدم توفير معلومات دورية خلال مراحل متقاربة لاغراض اتخاذ القرارات السليمة والصحيحة والتي تؤثر على المشروع الاقتصادي، وكذلك عدم اعتماد هذه القوائم من قبل مكاتب وشركات المراجعة الخاصة لاغراض المراجعة وهذا يؤدي الى عدم اعطاءها الاهمية اللازمة من ناحية الاعداد والعرض والافصاح.

يلاحظ الباحث ان هذه الدراسة تناولت القوائم المالية المرحلية مدى شمولها لمتطلبات القياس والافصاح في ضوء المعيار المحاسبي الدولي(34)، بينما الدراسة الحالية تناولت الدور الوسيط لجودة المعلومات المحاسبية في العلاقة بين التقارير المالية المرحلية وترشيد القرارات التمويلية.

26. دراسة بارزان(2014م)[1]

تناولت الدراسة دور القوائم المالية المرحلية في تحديد الدين الضريبي وهدفت هذه الدراسة الى كيفية اعداد القوائم المالية المرحلية للشركات المساهمة المدرجة في سوق الاوراق المالية في العراق واثرها على ترشيد القرارات الاستثمارية في هذه السوق، حيث تم دراسة دور القوائم المالية المرحلية في توفير معلومات محاسبية دقيقة وسريعة تعكس الوضح المالي الحقيقي لهذه الشركات، وهذا يمكن المستثمرين من التنبوء بصافي الربح بعد الضريبة وتحديد الدين الضريبي من جهة وايضاً امكانية توفير السيولة النقدية من قبل المنظمات الاعمال لتسديد دين الضريبة التي سيترتب عليها في مرحلة من مراحل اعداد القوائم المالية المرحلية ومن ثم حساب الضريبة السنوية وبالتالي العائد على اسهم هذه الشركات من جهة اخرى، فعملية اعداد القوائم المالية المرحلية تزيد الثقة في هذه القوائم، فهي اداة للتاكد من قيام الشركة بالافصاح الكافي للمستثمرين. وبهدف اختبار فرضيات الدراسة ثم الاعتماد على تعديل القوائم المالية المرحلية المعدة من قبل مصرف كوردستان الدولي للتنمية والاستثمار.

يلاحظ الباحث ان هذه الدراسة تناولت دور القوائم المالية المرحلية في تحديد الدين الضريبي، بينما الدراسة الحالية تناولت الدور الوسيط لجودة المعلومات المحاسبية في العلاقة بين التقارير المالية المرحلية وترشيد القرارات التمويلية.

1 - بارزان علي خضر خوشناو، **دور القوائم المالية المرحلية في تحديد الدين الضريبي**، مجلة جامعة كركوك للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد(4)، العدد(1)، 2014م، ص 244.

27. دراسة عبدالرزاق ومحمود(2014م)[1]

تناولت هذه الدراسة مدى امكانية تطبيق القوائم المالية المرحلية في البيئة الليبية، هدفت هذه الدراسة الى محاولة وضع اطار فكري للقوائم المالية المرحلية، من خلال تجميع ما جاء في الادب المحاسبي، فيما يتعلق بتاريخ اعداد القوائم المالية المرحلية والعوامل التي اسهمت في تطورها، ومعرفة مدى توفر متطلبات اعداد القوائم المالية المرحلية في البيئة الليبية طبقاً للمعايير المحاسبية الدولية في المؤسسات الليبية المدرجة في السوق الليبي للاوراق المالية، وايضاً معرفة اهم الصعوبات التي تواجه اعداد القوائم المالية المرحلية، واقتراح الحلول المناسبة لها، من خلال اقتراح اجراءات تكفل تحسين القوائم المالية المرحلية وتطويرها، وكذلك معرفة مدى اتصاف المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية المرحلية بالخصائص النوعية لجودة من خلال الدراسة الميدانية للمؤسسات الليبية المدرجة في السوق الليبي للاوراق المالية، وذلك من خلال اختبار الفروض التالية: هناك امكانية لاعداد القوائم المالية المرحلية في البيئة الليبية، وفقاً لما جاء في المعيار الدولي رقم(34)، وبما يتوافق مع الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية، هناك اتفاق من فئات عينة البحث، حول اهم الصعوبات التي تعرقل عملية اعداد القوائم المالية المرحلية، بما يتفق مع المعيار الدولي رقم(34) بشان القوائم المالية المرحلية، هناك اتفاق من قبل فئات عينة البحث، حول اهم الوسائل التي تكفل اعداد القوائم المالية المرحلية، بما يتفق مع المعيار الدولي رقم(34) بشان القوائم المالية المرحلية. وتوصلت هذه الدراسة الى ان المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية المرحلية يتصف بخصائص جودة المعلومات المحاسبية، لا سيما مع خاصيتي التوقيت المناسب، والدقة. واوصت الدراسة الى ان اهمية قيام الشركات، وخاصة تلك المدرجة في السوق الليبي للاوراق المالية، باعداد القوائم المالية المرحلية، على اساس ربع سنوي(كل ثلاثة اشهر)، وان يتم نشرها خلال مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوماً، من تاريخ الانتهاء من اعدادها.

يلاحظ الباحث ان هذه الدراسة تناولت مدى امكانية تطبيق القوائم المالية المرحلية في البيئة الليبية، بينما الدراسة الحالية تناولت الدور الوسيط لجودة المعلومات المحاسبية في العلاقة بين التقارير المالية المرحلية وترشيد القرارات التمويلية.

28. دراسة فاطمة(2015م)[2]

تناولت الدراسة اثر مراجعة التقارير المالية المرحلية في قرارات المستثمر في السوق المالية، هدفت هذه الدراسة الى معرفة ما اذا كانت مراجعة التقارير المالية المرحلية تؤثر في قرارات المستثمرين في سوق دمشق للاوراق المالية، وذلك من خلال تحديد اثر عملية مراجعة التقارير المالية المرحلية في لسعار الاسهم السوقية، حجم التداول على الاسهم والقدرة التنبؤية للمستثمر. ولتحقيق اهداف الدراسة قامت الباحثة بتصميم

---

1 - عبدالرزاق المبروك ابوفائد ومحمود علي التير، **مدى امكانية تطبيق القوائم المالية المرحلية في البينة الليبية**،(مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، العدد1، جامعة مصراته، 2014م)، ص 94.

2 - فاطمة عوض بجبوج، **اثر مراجعة التقارير المالية المرحلية في قرارات المستثمر في السوق المالية**،(دمشق: جامعة دمشق، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، 2015م).

اداة جمع البيانات والمتمثلة بالاستبيان، وقد تم توزيع الاستبيان على عينة من المستثمرين في سوق دمشق للاوراق المالية، وتوصلت الدراسة الى العديد من النتائج منها: تؤدي مراجعة التقارير المالية المرحلية الى تحقيق فاعلية اكبر عند اتخاذ القرار من قبل المستثمر، وتزيد من شفافية المعلومات الواردة في التقارير المالية المرحلية وقابليتها للمقارنة، تزيد مراجعة التقارير المالية المرحلية من القدر التنبؤية للمستثمر كالتنبؤ بالقيمة السوقية المستقبلية للاسهم، صافي الربح السنوي، العائد على الاسهم، وتعطي موثوقية للمعلومات المقدمة من قبل المحللين والاستشاريين الماليين، وبالتالي فهي تؤثر في قرار المستثمر في السوق المالية من خلال سعر السهم وحجم التداول.

يلاحظ الباحث ان هذه الدراسة تناولت اثر مراجعة التقارير المالية المرحلية في قرارات المستثمر في السوق المالية، بينما الدراسة الحالية تناولت الدور الوسيط لجودة المعلومات المحاسبية في العلاقة بين التقارير المالية المرحلية وترشيد القرارات التمويلية.

29. دراسة غرام(2015م)[1]

تناولت الدراسة دور ادوات التحليل المالي في ترشيد قرارات التمويل في البنوك الاسلامية في سورية، تتطلب عمليات منح التمويل في المصارف الاسلامية القيام باجراء دراسات واسعة وعميقة باعتبارها ن اكثر المجالات الاستثمارية تعرضاً للمخاطر، الامر الذي قد ينعكس على امكانات وقدرات المصرف التشغيلية، مما يتطلب اظهار دور ادوات التحليل المالي في ترشيد اتخاذ القرارات التمويلية في المصارف الاسلامية ضماناً لحسن اداء المصارف الاسلامية وتعزيز دورها في عملية التنمية الاقتصادية في المجتمع. وتتجلى مشكلة الدراسة في جانبين اساسيتين. الاول: هل تعتمد هذه المصارف الاسلامية في سورية على ادوات التحليل المالي عند اتخاذ قراراتها التمويلية؟ والثاني: هل لادوات التحليل المالي دور في ترشيد اتخاذ القرارات التمويلية من قبل تلك المصارف. وتتبع اهمية الدراسة من بيان دور ادوات التحليل المالي في توفير المعلومات المهمة عن طالب التمويل في المصارف الاسلامية التي تعتمد على هذه الادوات وذلك في واقع المصالرف الاسلامية في سورية وقد اعتمدت الباحثة على دراسة ميدانية شملت عينة من المصارف الاسلامية العاملة في سورية وتحليل نتائج الاستبانة واثبات فرضيات الدراسة. وخلصت الدراسة الى ان المصارف الاسلامية في سورية تعتمد على التحليل المالي عند اتخاذ قراراتها التمويلية حيث انها تستخدم التحليل الراسي والتحليل الافقي وذلك لبنود محددة عند اتخاذهاالقرار التمويلي. كما انها تعتمد بشكل كبير على النسب المالية كما تبين من خلال التحليل الاحصائي للاستبانات الموزعة على الموظفين في المصارف الاسلامية في سورية ان الاستخدام ادوات التحليل المالي هذه دور مهم في ترشيد القرارات التمويلية في المصارف الاسلامية في سورية. اما التوصيات فتمثلت بضرورة الاعتماد على التحليل المالي بالدرجة الاولى عند اتخاذ القرار التمويلي وليس استخدامه لجزء مكمل ضمن مجموعة اجراءات سياسة منح التمويل وضرورة

1 - غرام طلب، **دور ادوات التحليل المالي في ترشيد قرارات التمويل في البنوك الاسلامية في سورية**،(دمشق: جامعة دمشق، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، 2015م).

زيادة تدريب الموظفين في المصارف الاسلامية على التحليل المالي وتوجيه التمويل للمشاريع التي يلبي اهداف التنمية الاقتصادية وضرورة زيادة الاعتماد على كل من التحليل الراسي والافقي عند اتخاذ القرار التمويلي وعدم التركيز على بنود محددة وللفقرات الرئيسية فقط.

يلاحظ الباحث ان هذه الدراسة تناولت دور ادوات التحليل المالي في ترشيد قرارات التمويل في البنوك الاسلامية في سورية، بينما الدراسة الحالية تناولت الدور الوسيط لجودة المعلومات المحاسبية في العلاقة بين التقارير المالية المرحلية وترشيد القرارات التمويلية.

30. دراسة عادل(2015م)[1]

تناولت الدراسة قياس مستوى التمثيل الصادق للتقارير المالية المرحلية في اطار المعايير المحاسبية، هدفت هذه الدراسة الى تحليل العلاقة بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والقوائم المالية المرحلية، وقياس مستوى التمثيل الصادق في القوائم المالية المرحلية في ضوء الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية للقيام بدراسة تطبيقية في البيئة العراق، لتعرف على اثر تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم(34) الخاص بالقوائم المالية المرحلية على مستوى التمثيل الصادق في تلك القوائم. ويتمثل مجتمع الدراسة في كافة الشركات العراقية المقيدة في سوق العراق للاوراق المالية والخاضعة لهيئة الاوراق المالية في العراق، ويتم ذلك من خلال دراسة الفرض التالي: لا يوجد تاثير ذو دلالة احصائية لتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم(34) الخاص بالقوائم المالية المرحلية على مستوى التمثيل الصادق لتلك القوائم. وتوصلت هذه الدراسة الى ان عملية القياس في القوائم المالية المرحلية هي العملية التي يتم بمقتضاها عملية القياس الكمي للمعطات المالية والانتاجية والادارية اللازمة لاعداد القوائم المالية المرحلية لتعبير عن صورة النشاط في فترة اقل من سنة. والقوائم المالية المالية المرحلية هي احدى وسائل الافصاح المحاسبي التي يتم اللجوء اليها من اجل تحقيق مجموعة من الاهداف تتمثل في: تحقيق كفاية المعلومات المحاسبية، والتوقيت الافضل لمستخدمي القوائم المالية، وذلك من خلال توفير معلومات عن نتائج عمل النشاط قبل الوصول الى نهاية العام وباستخدام القوائم مالية شاملة خاضعة للمعايير المحاسبية الدولية.

يلاحظ الباحث ان هذه الدراسة تناولت قياس مستوى التمثيل الصادق للتقارير المالية المرحلية في اطار المعايير المحاسبية، بينما الدراسة الحالية تناولت الدور الوسيط لجودة المعلومات المحاسبية في العلاقة بين التقارير المالية المرحلية وترشيد القرارات التمويلية.

31. دراسة هلالي(2016م)[2]

تناولت الدراسة جودة المعلومات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي، هدفت هذه الدراسة الى معرفة اثر تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر على المعلومات المحاسبية، وذلك من خلال توفرها على

---

1 - عادل عبدالقادر مصطفى المزوري، **قياس مستوى التمثيل الصادق للتقارير المالية المرحلية في اطار المعايير المحاسبية**،(المنصورة: رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة كلية التجارة، جامعة المنصورة، 2015م).

2 - هلالي فواز، **جودة المعلومات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي**،(الجزائر: جامعة د. الطاهر مولاي، 2016م).

مجموعة من الخصائص، لمساعدة مستخدميها في عملية اتخاذ القرارات، ولتحقيق اهداف الدراسة تم الاعتماد على 25 استمارة التي كانت صالحة للتحليل الاحصائي. خلصت الدراسة الى نتائج مفادها ان النظام المحاسبي المالي يساهم في تحسين جودة المعلومات المحاسبية لكن ترجمته على ارض الواقع لم تصل الى النتائج التي كانت مرجوة منه، حيث لاحظنا نقص في الشفافية لدى المؤسسات محل دراستنا. من ابرز المقترحات التي نوصي بها هي الحرص على توفير الشفافية في القوائم المالية وذلك لاعطاء صورة صادقة لمستخدميها.

يلاحظ الباحث ان هذه الدراسة تناولت جودة المعلومات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي، بينما الدراسة الحالية تناولت الدور الوسيط لجودة المعلومات المحاسبية في العلاقة بين التقارير المالية المرحلية وترشيد القرارات التمويلية.

32. دراسة معتصم(2016)[1]

تناولت الدراسة مدى استخدام النسب المالية في اتخاذ القرارات التمويلية، هدفت هذه الدراسة الى بيان مدى استخدام النسب المالية في اتخاذ القرارات التمويلية، من خلال التعرف على دور التحليل المالي باستخدام النسب المالية، الامر الذي من شانه توفير المعلومات المناسبة لاتخاذ القرار التمويلي اللازم في هذا الشان، بهدف المساهمة في تطوير الاداء المصرفي الاسلامي وتجنب الوقوع في مخاطر العسر المالي، ويساهم في فتح افاق جديدة نحو تطوير الاداء المصرفي وتوسيع نطاقه محلياً ودولياً. ولتحقيق هذا الهدف تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي نظراً لملاءمته لطبيعة موضوع الدراسة، وتم تصميم استبانة كاداء لجمع البيانات وتوزيعها على افراد مجتمع الدراسة بشكل كامل والمكونة من 70 موظف في فروع المصارف الاسلامية العاملة في قطاع غزة. وقد توصلت الدراسة الى عدة نتائج منها: وجود اهتمام لدى المصارف الاسلامية بتحليل مؤشرات الربحية للعميل طالب التمويل خاصة فيما يتعلق بمجالات الربح التشغيلي والعائد على الاستثمار ومكونات الربح العاديوغير العادي ولكن بشكل غير كبير، كما تبين وجود اهتمام محدود في تطبيق بعض المؤشرات المالية التي تشكل اهمية كبيرة عند اتخاذ قرار المنح مثل: مؤشر السيولة ومؤشر الرفع المالي ومؤشر دوران المدينيين ودوران المخزون. وقد اوصت الدراسة بضرورة الاستمرار في تعزيز التعليم الذي يتبعه المصرف بكل اتخاذ قراره بمنح التمويل من خلال اجراء التحليلات المالية لكافة انشطة العميل والوقوف على أي مؤشر قد يسترعى نظر المحلل المالي بغرض توجيه الادارة المصرفية نحو اتخاذ القرار السليم المبني على تحليلات علمية وعملية فاعلة.

يلاحظ الباحث ان هذه الدراسة تناولت مدى استخدام النسب المالية في اتخاذ القرارات التمويلية، بينما الدراسة الحالية تناولت الدور الوسيط لجودة المعلومات المحاسبية في العلاقة بين التقارير المالية المرحلية وترشيد القرارات التمويلية.

1 - معتصم ايمن محمود الحلو، **مدى استخدام النسب المالية في اتخاذ القرارات التمويلية**،(غزة: الجامعة الاسلامية غزة، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، 2016م).

33. دراسة مختار (2016م)[1]

تناولت الدراسة معايير اعداد التقارير المالية الدولية وجودة المعلومات المحاسبية ودورهما في الحد من ممارسات ادارة الارباح، تمثلت مشكلة الدراسة في عدم دقة وصحة التفسيرات المحاسبية المستخرجة من المعايير المحاسبية التقليدية، ولا تعكس معايير المحاسبة الدولية التقليدية جودة المعلومات المحاسبية بصورة كاملة، اهتمت الدراسة بتصحيح الممارسة العملية لاعداد التقارير المالية وجعلها منطقية لتفسير الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، بيان السياسات المحاسبية المتبعة في اعداد التقارير المالية بهدف الحد من التلاعب في ادارة الارباح. هدفت الدراسة الى اختبار اثر تطبيق معايير اعداد التقارير المالية الدولية في انتاج معلومات ذات كفاءة عالية. اختبرت الدراسة الفرضيات التالية: توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين معايير اعداد التقارير المالية الدولية وملاءمة المعلومات المحاسبية، معايير اعداد التقارير المالية الدولية تؤثر في مصداقية المعلومات المحاسبية، توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين معايير اعداد التقارير المالية الدولية وممارسات ادارة الارباح، معايير اعداد التقارير المالية الدولية تؤثر في تحديد الاليات اللازمة في ممارسات ادارة الارباح، معايير اعداد التقارير المالية الدولية تؤثر في ممارسات ادارة الارباح في قائمة الدخل، معايير اعداد التقارير المالية الدولية تؤثر في ممارسات ادارة الارباح في قائمة المركز المالي. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، توصلت الدراسة الى نتائج منها: تهتم الادارة بالتقارير المالية عن ارقام الربح المحاسبي اكثر من الاهتمام بتقديم معلومات عادلة عن المنشاة، تستخدم الادارة اساليب ادارة الارباح للتاثير على الارقام المحاسبية، تتدخل الادارة في اختيار وتطبيق مبادئ وسياسات محاسبية. اوصت الدراسة تقييم الممارسات الانتهازية للمنشاة واتخاذ الاجراءات اللازمة ضدها، ضرورة اعادة النظر في معايير المحاسبة السودانية لجعلها اكثر قدرة على مواجهة ظاهرة ادارة الارباح، ضرورة تاهيل وتدريب المحاسبين لمواكبة معايير اعداد التقارير المالية الدولية.

يلاحظ الباحث ان هذه الدراسة تناولت معايير اعداد التقارير المالية الدولية وجودة المعلومات المحاسبية ودورهما في الحد من ممارسات ادارة الارباح، بينما الدراسة الحالية تناولت الدور الوسيط لجودة المعلومات المحاسبية في العلاقة بين التقارير المالية المرحلية وترشيد القرارات التمويلية.

34. دراسة نصرالدين (2017م)[2]

تناولت الدراسة معايير التقارير المالية الدولية ودورها في جودة المعلومات المحاسبية، وتمثلت مشكلة الدراسة في ضعف جودة المعلومات المحاسبية فيما يتعلق بتصنيف وقياس الادوات المالية وفقاً لموجهات معايير التقارير المالية الدولية والافصاح الكافي عنها. هدفت الدراسة الى معرفة امكانية تطبيق معايير التقارير

---

1 - مختار ادريس ابوبكر ادم، **معايير اعداد التقارير المالية الدولية وجودة المعلومات المحاسبية ودورهما في الحد من ممارسات ادارة الارباح**،(الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة دكتوراه في المحاسبة والتمويل غير منشورة، 2016م).

2 - نصرالدين حامد احمد النور، **معايير التقارير المالية ودورها في جودة المعلومات المحاسبية في السودان**،(الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة دكتوراه في المحاسبة والتمويل غير منشورة، 2017م).

المالية الدولية لتحسين جودة المعلومات المحاسبية والتعرف على التغيرات التي طرات على المعايير لتصبح معايير التقارير المالية الدولية. وقد اختبر الباحث الفرضيات التالية: معيار تصنيف الادوات المالية يؤثر في جودة المعلومات المحاسبية في شركات المساهمة العامة، معيار قياس الافصاح عن الادوات المالية يؤثر في جودة المعلومات المحاسبية في شركات المساهمة العامة، معيار قياس القيمة العادلة للادوات المالية يؤثر في جودة المعلومات المحاسبية في شركات المساهمة العامة، الافصاح الكافي عن الادوات المالية يؤثر على جودة المعلومات المحاسبية. وقد اتبعت الدراسة عدد من المناهج الملاءمة لهذا النوع من الدراسات مثل: المنهج التاريخي لتتبع الدراسات السابقة، المنهج الاستنباطي لتحديد محاور البحث ووضع الفرضيات كما اتبعت المنهج الوصفي باستخدام استمارة استبانة وتحليلها بالطرق الاحصائية الرياضية بالاضافة الى الاطلاع على المراجع والمصادر العلمية ذات العلاقة المباشرة بالبحث. ولقد توصلت هذه الدراسة الى عدد من النتائج منها: ان لمعايير التقارير المالية الدولية دوراً مهماوحيوياً في تحسين جودة المعلومات المحاسبية الواردة بالتقارير المالية، تعبير معايير التقارير المالية الدولية والقواعد المحاسبية الواردة فيها ذات اهمية وتختلف عن معايير المحاسبة الاخرى مع انها تحسين لمعايير المحاسبة الدولية. توصلت الدراسة الى توصيات منها: تطبيق معايير التقارير المالية الدولية بشكل كلي حتى تكون المعلومات المحاسبية قابلة للمقارنة ومفيدة لمستخدميها، ضرورة توفير شرح لمعايير التقارير المالية الدولية يكون اكثر تفصيلاً بغرض تطبيقها بنفس الكيفية عن طريق جميع المؤسسات وبالتالي توفير معلومات محاسبية قابلة للمقارنة.

يلاحظ الباحث ان هذه الدراسة تناولت معايير التقارير المالية ودورها في جودة المعلومات المحاسبية في السودان، بينما الدراسة الحالية تناولت الدور الوسيط لجودة المعلومات المحاسبية في العلاقة بين التقارير المالية المرحلية وترشيد القرارات التمويلية.

35. دراسة عمر (2017م)[1]

تناولت الدراسة اثر القرارات التمويلية على نمو الشركات الصناعية المساهمة العامة الاردنية والمدرجة في بورصة عمان، هدفت هذه الدراسة الى تقصي اثر القرارات التمويلية للشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان على نمو هذه الشركات والمتمثل في نسبة السعر السوقيالى العائد، ومن اجل تحقيق هذا الهدف تم الاعتماد على البيانات المالية المنشورة للشركات للسنوات الواقعة بين عامي 2011-2015م، وقد قام الباحث بجمع البيانات اللازمة لاجراء الدراسة والمتمثلة بالقرارات التمويلية المتعلقة بقرار تدوير الارباح واعادة استخدامها، الاعتماد على الدين او اصدار اسهم جديدة، ونمو الشركات المتمثل بالسعر السوقي الى العائد، وقد تم استخدام برنامج الرزم الاحصائية للعلوم الاجتماعية(2.0) spss في تحليل ومعالجة البيانات واختبار الفرضيات، حيث تم استخدام التوزيع الطبيعي لبيانات المتغرات، وتطبيق اختبار تجانس التباين واختبار المصفوفة الخطية المتعددة وتحليل الانحدار البسيط والمتعدد. وبعد اجراء عمليات

1 - عمر عبدالله احمد بني خلف، **اثر القرارات التمويلية على نمو الشركات الصناعية المساهمة العامة الاردنية والمدرجة في بورصة عمان**،(عمان: جامعة الشرق الاوسط، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، 2017م).

التحليل لبيانات الدراسة واختبار فرضياتها الرئيسية والفرعية توصلت الى عدد من النتائج منها: وجود اثر ايجابي دال احصائياً للقرارات التمويلية على نمو الشركات الصناعية في الاردن متمثلة في المحاور الاتية: المحور الاول: وجود اثر دال احصائياً للقرار التمويلي والمتمثل باحتجاز الارباح على نسبة السعر السوقي الى عائد السهم، المحور الثاني: وجود اثر ايجابي للقرار التمويلي والمتمثل بزيادة راس مال الشركة من خلال زيادة قيمة الاسهم المصدرة على نسبة السعر السوقي للسهم أي عائد السهم دال احصائياً بين المتغيريين، المحور الثالث: عدم وجود اثر ذو دلالة احصائية للقرار التمويلي المتمثل بالاقتراض من جهات خارجية على نسبة السعر السوقي الى عائد السهم. وقد اوصت الدراسة بعدة توصيات منها: ضرورة قيام الشركات بالموائمة بين مصادر تمويلها وطرق توظيف هذه الاموال.

يلاحظ الباحث ان هذه الدراسة تناولت اثر القرارات التمويلية على نمو الشركات الصناعية المساهمة العامة الاردنية والمدرجة في بورصة عمان، بينما الدراسة الحالية تناولت الدور الوسيط لجودة المعلومات المحاسبية في العلاقة بين التقارير المالية المرحلية وترشيد القرارات التمويلية.

36. دراسة مصطفى ومصعب(2017م)[1]

تناولت الدراسة اثر جودة المعلومات المحاسبية في ظل تطبيق محاسبة التنمية المستدامة، هدفت الدراسة الى التعرف على مفهوم واهمية واهداف ودور جودة التقارير المالية، الوقوف على مفهوم وانواع قرارات المستثمرين في اسواق الاوراق المالية في ظل تطبيق محاسبة التنمية المستدامة، اضافة لبيان دور جودة المعلومات المحاسبية ومدى فاعليتها في ترشيد قرارات الاستثمار بالنسبة للشركات المدرجة في سوق الخرطوم للاوراق المالية. وتمثلت مشكلة الدراسة في تدني مستوى جودة المعلومات المحاسبية الامر الذي ادى لزيادة مستوى مخاطر قرارات الاستثمار في اسواق الاوراق المالية. اتبعت الدراسة المنهج التاريخي والمنهج الاستنباطي والمنهج الوصفي التحليلي وتم جمع البيانات باستخدام استمارة استبانة وتحليلها بالطرق الاحصائية والرياضية. ومن النتائج التي توصلت اليها الدراسة ان جودة التقارير المالية تساعد في ترشيد القرارات الاستثمارية في الاوراق المالية. واوصت الدراسة: توجيه اهتمامات متخذي قرارات الاستثمار في الاوراق المالية بتقييم مستوى جودة المعلومات المحاسبية لتفادي المخاطر الاستثمارية.

يلاحظ الباحث ان هذه الدراسة تناولت الدراسة اثر جودة المعلومات المحاسبية في ظل تطبيق محاسبة التنمية المستدامة، بينما الدراسة الحالية تناولت الدور الوسيط لجودة المعلومات المحاسبية في العلاقة بين التقارير المالية المرحلية وترشيد القرارات التمويلية.

1 - مصطفى نجم البشاري ومصعب الطيب، **اثر جودة المعلومات المحاسبية على قرارات المستثمرين في ظل تطبيق محاسبة التنمية المستدامة**،(الخرطوم: جامعة النيلين، مجلة الدراسات العليا، المجلد11، العدد2، 2017م)، ص 48.

37. دراسة ياسر ووجدي(2018م)[1]

تناولت الدراسة اثر المراجعة المستمرة في جودة المعلومات المحاسبية، تمثلت مشكلة الدراسة في وجود انظمة مراجعة تقليدية لا تتوافق مع التطور السريع لتكنولوجيا المعلومات المحاسبية مما افقد المعلومات جودتها وفاعليتها لدى مستخدميها، هدفت الدراسة للتاكد التام من قدرة المراجعة المستمرة على تقديم معلومات محاسبية ذات جودة عالية وملائمة وفعالة تساعد في اتخاذ القرار داخل المصرف، تكمن اهمية الدراسة في بيان ابعاد ومتغيرات المراجعة المستمرة في تحسين جودة ونوعية المعلومات المحاسبية بالمصارف السودانية، وتوصلت الدراسة الى عدة نتائج منها: ان المراجعة المستمرة تساهم في تحقيق ملائمة المعلومات المحاسبية، كما ان المراجعة المستمرة تحقق الموثوقية التامة للمعلومات المحاسبية، كما اوصت الدراسة بضرورة تطبيق المراجعة المستمرة لانها تعمل على تقليل التلاعب واكتشاف الاخطاء معالجتها اول باول، والتاكد من قيام المراجعة المستمرة بتقييم ادائها ذاتياً كل فترة ورفع تقرير للجهات المعنية لمعالجة نقاط الضعف.

يلاحظ الباحث ان هذه الدراسة تناولت الدراسة اثر المراجعة المستمرة في جودة المعلومات المحاسبية، بينما الدراسة الحالية تناولت الدور الوسيط لجودة المعلومات المحاسبية في العلاقة بين التقارير المالية المرحلية وترشيد القرارات التمويلية.

38. دراسة ياسين(2018م)[2]

تناولت الدراسة دور القياس والافصاح عن التكاليف البيئية في جودة المعلومات المحاسبية، تمثلت مشكلة الدراسة في البحث عن العلاقة بين القياس والافصاح والمراجعة على اساس القيمة العادلة وجودة المعلومات المحاسبية، هدفت الدراسة الى دراسة العلاقة بين القياس والافصاح والمراجعة وفق القيمة العادلة وجودة المعلومات المحاسبية في الشركات المدرجة بسوق الخرطوم للاوراق المالية، تكمن اهمية الدراسة في بيان اثر المحاسبة والمراجعة وفق القيمة العادلة على تحقيق وجودة المعلومات المحاسبية والتي تساعد في ترشيد قرارات المستخدمين، ومعرفة نماذج القياس المحاسبي للقيمة العادلة التي تناسب الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للاوراق المالية. اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لجمع البيانات والمعلومات وتحليلها، كما استخدمت الاستبانة لجمع البيانات من عينة الدراسة الميدانية، وتم استخدام نموذج مضاعف الربحية كاحد النماذج الرياضية لقياس القيمة العادلة من خلال بيانات التقارير المالية المنشورة والتقارير السنوية، واستخدمت برنامج spss لتحليل بيانات الدراسة باستخدام اسلوبي الارتباط والانحدار الخطي المتعدد لدراسة اثر المتغيرات المستقلة على المتغيرات التابعة، توصلت الدراسة الى عدة نتائج منها: استخدام الاسعار الجارية في سوق نشط في قياس القيمة العادلة يزيد من ملاءمة المعلومات المحاسبية في الشركات المدرجة بسوق الخرطوم للاوراق المالية، استخدام الاسعار الجارية في سوق غير نشط في قياس القيمة العادلة لا

---

1 - ياسر تاج السر محمد ووجدي الناجي، **اثر المراجعة المستمرة في جودة المعلومات المحاسبية**،(الخرطوم: جامعة النيلين، مجلة الدراسات العليا المجلد11، العدد1، 2018م)، ص 111.

2 - ياسين عبدالرحيم ادم موسى، **دور القياس والافصاح عن التكاليف البيئية في جودة المعلومات المحاسبية**،(الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكولوجيا، رسالة دكتوراه في المحاسبة والتمويل غيرمنشورة، 2018م).

يحقق خاصية الملاءمة في المعلومات المحاسبية. اوصت الدراسة بعدم اعتماد مستخدمي المعلومات المحاسبية على تقديرات الادارة في القياس المحاسبي للقيمة العادلة لانها لا تؤدي الى ملاءمة وموثوقية المعلومات المحاسبية، وعلى المراجعيين الخارجيين التاكد من توافق قياس وافصاح القيمة العادلة مع معايير المحاسبية الدولية.

يلاحظ الباحث ان هذه الدراسة تناولت دور القياس والافصاح عن التكاليف البيئية في جودة المعلومات المحاسبية، بينما الدراسة الحالية تناولت الدور الوسيط لجودة المعلومات المحاسبية في العلاقة بين التقارير المالية المرحلية وترشيد القرارات التمويلية.

39. دراسة نادرة(2018م)[1]

تناولت الدراسة دور مراجعة الاعمال المتكاملة في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، هدفت الدراسة الى التعرف على مدى تأثير مراجعة الاعمال المتكاملة على جودة المعلومات المحاسبية. تمثلت مشكلة الدراسة في الاسئلة الاتية: هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مراجعة تقارير الاعمال المتكاملة وملائمة المعلومات المحاسبية؟. هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مراجعة تقارير الاعمال المتكاملة وموثوقية المعلومات المحاسبية؟. اختبرت الدراسة الفرضيات الاتية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مراجعة تقارير الاعمال المتكاملة وملائمة المعلومات المحاسبية، توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مراجعة تقارير الاعمال المتكاملة وموثوقية المعلومات المحاسبية. اتبعت الدراسة المنهج الاستنباطي في صياغة مشكلة الدراسة، والمنهج الاستقرائي في اختبار الفرضيات، والمنهج الوصفي التحليلي في الدراسة الميدانية، والمنهج التاريخي في تتبع الدراسات السابقة ذات الصلة. توصلت الدراسة الى عدة نتائج منها: ان نشر تقارير الاعمال المتكاملة لها تأثير ايجابي على ترشيد قرارات اصحاب المصالح، تقدم التقارير المتكاملة وسيلة للاتصال الاستراتيجي مع اصحاب المصلحة، أوصت الدرسة بعدة توصيات منها: ضرورة العمل على منح المراجع الصلاحية الكاملة حتى يكون لديه القدرة الكافية في الحكم على القوائم المالية، الالزام بتبني مدخل تقارير الاعمال المتكاملة من جانب جهات الاشراف والرقابة.

يلاحظ الباحث ان هذه الدراسة تناولت دور مراجعة الاعمال المتكاملة في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، بينما الدراسة الحالية تناولت الدور الوسيط لجودة المعلومات المحاسبية في العلاقة بين التقارير المالية المرحلية وترشيد القرارات التمويلية.

40. دراسة حسن واخرون(2019م)[2]

تناولت الدراسة اثر المتطلبات التكنولوجية للحكومة الالكترونية على جودة المعلومات المحاسبية، هدفت الدراسة الى دراسة اثر المتطلبات التكنولوجية للحكومة الالكترونية على جودة المعلومات المحاسبية في دائرة

---

1 - نادرة بشرى نقودي فرح، **دور مراجعة الاعمال المتكاملة في تحسين جودة المعلومات المحاسبية**،(الخرطوم: جامعة النيلين، مجلة كلية التجارة، 2018م)، ص 76.

2 - حسن عطوة حسين واخرون، **اثر المتطلبات التكنولوجية للحكومة الالكترونية على جودة المعلومات المحاسبية**،(الخرطوم: جامعة النيلين، مجلة الدراسات العليا، المجلد14، العدد1، 2019م)، ص 14.

ضريبة الدخل والمبيعات الاردنية. تمثلت مشكلة الدراسة في الاجابة على التساؤل التالي: هل يوجد اثر للمتطلبات التكنولوجية للحكومة الالكترونية على جودة المعلومات المحاسبية في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات الاردنية. استخدمت الدراسة الاستبانة لجمع المعلومات. اختبرت الدراسة الفرضية التالية: ان هنالك اثر ذو دلالة احصائية للمتطلبات التكنولوجية للحكومة الالكترونية على جودة المعلومات المحاسبية في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات الاردنية. وتوصلت الدراسة الى عدة نتائج منها: ان هنالك اثر ذو دلالة احصائية للمتطلبات التكنولوجية للحكومة الالكترونية على جودة المعلومات المحاسبية في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات الاردنية. اوصت الدراسة بانه على دائرة ضريبة الدخل والمبيعات الاردنية الاهتمام ببعض الابعاد ذات الصلة بالمتطلبات التكنولوجية للحكومة الالكترونية من اهمها تطوير البنية التحتية لتطبيقات الحكومة الالكترونية والاهتمام باستخدام التوقيع الالكتروني واعتماده بصورة رسمية.

يلاحظ الباحث ان هذه الدراسة تناولت الدراسة اثر المتطلبات التكنولوجية للحكومة الالكترونية على جودة المعلومات المحاسبية، بينما الدراسة الحالية تناولت الدور الوسيط لجودة المعلومات المحاسبية في العلاقة بين التقارير المالية المرحلية وترشيد القرارات التمويلية.

41. دراسة فاطمة(2019م)[1]

تناولت الدراسة اثر جودة المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات منح الائتمان المصرفي، هدفت الدراسة الى التعرف على معايير جودة المعلومات المحاسبية والتعرف على معايير منح الائتمان المصرفي، ودراسة معرفة الخصائص التي يجب ان تضمها المعلومات المحاسبية. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في اختبار الفرضيات، واستخدمت الاستبانة كاداة اولية لجمع البيانات، اختبرت الدراسة الفرضيات المتمثلة في العلاقة بين ملائمة وموثوقية المعلومات المحاسبية وقابلية المعلومات للمقارنة ومدى تاثيرها في ترشيد قرارات الائتمان المصرفي. ومن خلال البحث توصلت الدراسة الى عدة نتائج منها: توفر معلومات محاسبية ذات اهمية وفائدة يؤدي الى ترشيد قرارات الائتمان المصرفي، تتميز المعلومات المحاسبية التي يوفرها النظام المحاسبي في المصرف بامكانية الاعتماد عليها، توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين ملائمة المعلومات المحاسبية وقرارات منح الائتمان المصرفي، وعلى ضوء النتائج السابقة اوصت الدراسة بعدة توصيات منها: ضرورة الالتزام بالاسس والمعايير المحاسبية في المعلومات المحاسبية عند اتخاذ قرار منح الائتمان المصرفي، ضرورة الاهتمام بالعوامل التي تؤثر في اتخاذ قرارات منح الائتمان.

يلاحظ الباحث ان هذه الدراسة تناولت الدراسة اثر جودة المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات منح الائتمان المصرفي، بينما الدراسة الحالية تناولت الدور الوسيط لجودة المعلومات المحاسبية في العلاقة بين التقارير المالية المرحلية وترشيد القرارات التمويلية.

1 - فاطمة سعدالدين محمد عبدالرازق، **أثر جودة المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات منح الائتمان المصرفي**،(الخرطوم: جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، 2109م).

42. دراسة محمد(2020م)[1]

تناولت الدراسة دور الرقابة الداخلية في زيادة جودة المعلومات المحاسبية، تمثلت مشكلة الدراسة في تجاهل بعض المؤسسات في اهمية الرقابة الداخلية التي تزيد من جودة المعلومات المحاسبية، هدفت الدراسة الى التعرف على نظام الرقابة الداخلية والتعرف على جودة المعلومات المحاسبية، اختبرت الدراسة الفرضيات الاتية: توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين الرقابة الداخلية وملائمة المعلومات المحاسبية، توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين الرقابة الداخلية وموثوقية المعلومات المحاسبية، توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين الرقابة الداخلية والخصائص الثانوية لجودة المعلومات المحاسبية، اتبعت الدراسة المنهج الاستنباطي للتعرف على طبيعة المشكلة والمنهج الاستقرائي لاختبار الفرضيات والمنهج الوصفي التحليلي لدراسة الحالة. وتوصلت الدراسة الى عدد من النتائج منها: ساعدت الرقابة الداخلية على قدرة المعلومات المحاسبية على التاثير في القرارات المستخدمة في المعلومة، كما ان ساعدت الرقابة المعلومات المحاسبية بانها عالية الصدق، اوصت الدراسة بعدد من التوصيات منها: ان الرقابة الداخلية تقدم تقارير عن المعلومات المحاسبية التي تزيد من كفاءة المعلومات المحاسبية وكما اوصت ايضاً اهمية وضع خطة واضحة لعملية الرقابة الداخلية.

يلاحظ الباحث ان هذه الدراسة تناولت دور الرقابة الداخلية في زيادة جودة المعلومات المحاسبية، بينما الدراسة الحالية تناولت الدور الوسيط لجودة المعلومات المحاسبية في العلاقة بين التقارير المالية المرحلية وترشيد القرارات التمويلية.

43. دراسة مخلخل(2020م)[2]

تناولت الدراسة مساهمة نظام المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات التمويلية بالمؤسسة الاقتصادية، هدفت الدراسة الى إلقاء الضوء على دور نظام المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات التمويلية بالمؤسسة الاقتصادية، لان النظام السليم داخل أي مؤسسة يعتبر من المفاتيح الاساسية لنجاحها في ممارسة نشاطها، اضافة الى ذلك تعتبر مخرجات هذا الاخير المتمثلة اساساً في القوائم المالية المعبر عنها في شكل جداول تلخص نشاط المؤسسة خلال الدورة المحاسبية الركيزة الاساسية لعملية اتخاذ القرارات التمويلية والمصدر الرئيسي للمعلومة المحاسبية التي يحتاجها مختلف الاطراف سواء كانوا من داخل المؤسسة او من خارجها. خلصت الدراسة الى ان عملية التحليل المالي للقوائم المالية للمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة تساعد المسير المالي في الحكم على الوضعية المالية للؤسسة واكتشاف نقاط القوة والضعف في تركيبة هيكلها التمويلي من خلال دراسة مجموعة من المؤشرات المالية، ومن ثم اتخاذ القرار التمويلي المناسب.

---

1 - محمد الهادي الامين، **دور الرقابة الداخلية في زيادة جودة المعلومات المحاسبية**،(الخرطوم: جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، 2020م).

2 - مخلخل زوينة، **مساهمة نظام المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات التمويلية بالمؤسسة الاقتصادية**،(الجزائر: جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة، 2020م).

يلاحظ الباحث ان هذه الدراسة تناولت مساهمة نظام المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات التمويلية بالمؤسسة الاقتصادية، بينما الدراسة الحالية تناولت الدور الوسيط لجودة المعلومات المحاسبية في العلاقة بين التقارير المالية المرحلية وترشيد القرارات التمويلية.

44. دراسة صلاح الدين ومزياني(2021)[1]

تناولت الدراسة دور التقارير المالية المرحلية في صنع القرار الإستثماري في سوق الخرطوم للأوراق المالية، تمثلت مشكلة الدراسة في ما مدى مساهمة التقارير المالية المرحلية في صنع القرار الإستثماري بسوق الخرطوم للأوراق المالية، وهدفت الدراسة الى التعرف على مفهوم وأهمية التقارير المالية المرحلية وما تقدمه من معلومات محاسبية ملاءمة في الوقت المناسب ومدى تأثير هذه المعلومات على قرارات الاستثمار في سوق الخرطوم للأوراق المالية وذلك من وجهة نظر المدراء الماليين بشركات الوساطة المالية العاملة بهذه السوق، إختبرت الدراسةالفرضيات الأتية: هنالك علاقة ارتباطية بين إتخاذ القرارات الاستثمارية وبين المعلومات التي توفرها التقارير المالية المرحلية في سوق الخرطوم للأوراق المالية، هنالك علاقة تأثير للمعلومات التي توفرها التقارير المالية المرحلية على اسعار الأوراق المالية بسوق الخرطوم للأوراق المالية، هنالك علاقة بين التقارير المالية المرحلية التي تعدها الشركات المساهمة وبين كفاءة سوق الخرطوم للاوراق المالية المدرجة فيها، توصلت الدراسة الى عدة نتائج منها: توفر التقارير المالية المرحلية معلومات مالية تفيد المستثمرين في اتخاذ قرارات استثمارية رشيدة، توفر التقارير المالية المرحلية في الوقت المناسب ويتم إعدادها نصف سنوية أو ربع سنوية، وأوصت الدراسة بعدة توصيات منها: ضرورة نشر تقارير مالية مرحلية للشركات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية تتميز بقدرتها على التنبؤ والمقارنة والتقييم عن مدى استخدام الموارد المتاحة، يجب عند إعداد التقارير المالية المرحلية للشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية إتباع نفس السياسات المحاسبية المطبقة في إعداد التقارير المالية السنوية.

يلاحظ الباحث ان هذه الدراسة تناولت دور التقارير المالية المرحلية في صنع القرار الإستثماري في سوق الخرطوم للأوراق المالية، بينما الدراسة الحالية تناولت الدور الوسيط لجودة المعلومات المحاسبية في العلاقة بين التقارير المالية المرحلية وترشيد القرارات التمويلية.

45. دراسة إقبال(2021)[2]

تناولت الدراسة التقارير المالية المرحلية ودورها في التنبؤ باسعار الاسهم لترشيد قرارات الاستثمار بسوق الخرطوم للاوراق المالية، وتمثلت مشكلة الدراسة في انه يعتمد التنبؤ باسعار الاسهم لترشيد القرارات الاستثمارية على المعلومات التي يتم الافصاح عنها في التقارير المالية ولكن لطول الفترة الزمنية وتغير

---

1 - صلاح الدين انس ومزياني نورالدين، **دور التقارير المالية المرحلية في صنع القرار الإستثماري في سوق الخرطوم للأوراق المالية**،(الجزائر: جامعة 20 اوت 1955 سكيكدة، مجلة دراسات متقدمة في المالية والمحاسبة، المجلد4، العدد01، 2021م)، ص 31.

2 - اقبال بشرى عمر النور، **التقارير المالية المرحلية ودورها في التنبؤ باسعار الاسهم وترشيد قرارات الاستثمار**،(الخرطوم: رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة، جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، 2021م).

الظروف الاقتصادية والتضخم تم الاعتماد على التقارير المرحلية وتبرز المشكلة في ان معظم الشركات المدرجة بسوق الخرطوم للاوراق المالية لا تلتزم بتقديم تقارير مالية مرحلية بالرغم من ان قوانين ولوائح سوق الخرطوم للاوراق المالية لعام 2016م تنص على انه يجب على الشركات المدرجة بسوق الخرطوم للاوراق المالية اصدار تقارير مالية مرحلية مما قد يؤثر ذلك في توفير المعلومات التي تساعد في ترشيد القرارات الاستثمارية من بيع وشراء الاوراق المالية وبالتالي الاثر على كفاءة السوق. هدفت الدراسة الى بيان العلاقة بين التقارير المالية المرحلية والتنبؤ باسعار الاسهم واثر ذلك على ترشيد قرارات الاستثمار بسوق الخرطوم للاوراق. لتحقيق اهداف الدراسة تم اختبار الفرضيات الاتية: توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين بيانات التقارير المالية المرحلية والتنبؤ باسعار الاسهم بسوق الخرطوم للاوراق المالية، توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين التقارير المالية المرحلية وتوافر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بسوق الخرطوم للاوراق المالية، توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين معلومات التقارير المالية المرحلية وترشيد قرارات الاستثمار بسوق الخرطوم للاوراق المالية، توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين مستوى الافصاح في التقارير المالية المرحلية وترشيد قرارات الاستثمار بسوق الخرطوم للاوراق المالية. لقد توصلت الدراسة الى نتائج تؤكد صحة تلك الفرضيات منها: ان بيانات المركز المالي لنهاية الفترة المرحلية ساهمت في التنبؤ باسعار الاسهم في سوق الخرطوم للاوراق المالية، ساعدت التقارير المالية المرحلية في توفير المعلومات المحاسبية في الوقت المناسب بسوق الخرطوم للاوراق المالية، كما ختمت الدراسة بتوصيات في ضوء تلك النتائج منها: على جميع الشركات المدرجة بسوق الخرطوم للاوراق المالية على نشر تقارير مالية مرحلية مراجعة من قبل مراجع مستقل وذلك خلال فترة زمنية محددة من قبل السوق. فرض عقوبات وغرامات مالية من السوق للشركات المخالفة التي لا تلتزم بتقديم معلومات انية ذات جودة عالية في التقارير المالية المرحلية.

يلاحظ الباحث ان هذه الدراسة تناولت التقارير المالية المرحلية ودورها في التنبؤ باسعار الاسهم لترشيد قرارات الاستثمار بسوق الخرطوم للاوراق المالية، بينما الدراسة الحالية تناولت الدور الوسيط لجودة المعلومات المحاسبية في العلاقة بين التقارير المالية المرحلية وترشيد القرارات التمويلية.

الفصل الأول

الإطار النظري للتقارير المالية المرحلية

يتناول الباحث في هذا الفصل مفهوم وأهداف وخصائص التقارير المالية، ومفهوم وأهمية التقارير المالية المرحلية، والمعيار المحاسبي الدولي رقم(34) من خلال المباحث التالية:

- **المبحث الأول: مفهوم وأهمية وأهداف وخصائص التقارير المالية**
- **المبحث الثاني: مفهوم وأهمية وخصائص التقارير المالية المرحلية**
- **المبحث الثالث: معيار المحاسبة الدولي رقم(34)**

المبحث الأول

مفهوم وأهمية وأهداف وخصائص التقارير المالية

تمهيد:

تعتبر التقارير المالية المصدر الرئيس في الحصول على المعلومات للاطراف المتعددة مثل المستثمرين الحاليين والمحتملين ومؤسسات الاقراض والهيئات الحكومية والضريبية واصحاب المصالح، كما انها تعتبر محوراً هاماً من محاور تنشيط وفاعلية اسواق الاوراق المالية، حيث من خلالها يمكن الاتصال بين الادارة وكافة الاطراف الاخرى المهتمة بالشركة، وذلك من خلال ما توفره من معلومات للتعرف على المركز المالي وما حققته الشركة من نتائج.

أولاً: مفهوم التقارير المالية:

عرفت على أنها "هي المعلومات التي تتولد عن النظام المحاسبي في المشروع بهدف مساعدة المستويات الإدارية المتعددة في اختيار الأهداف وكذلك تقييم أداء الأنشطة المختلفة"[1].

كما عرفت"بانها نتائج النظام المحاسبي ويجب ان تحتوي على بيانات صحيحة ودقيقة وملائمة للغرض ومعدة في الوقت المناسب[2].

عرفت التقارير المالية"بانها الوسيلة الرئيسية التي تستخدم في توصيل المعلومات المالية للاطراف الخارجية وتشتمل على قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية وقائمة التغير في حقوق الملكية[3].

وعرفت التقارير المالية"بانها المنتج النهائي للمحاسبة، وانها ليس غاية في حد ذاتها وانما هي وسيلة لامداد المستفيدين منها بالمعلومات الملائمة التي تساعدهم على اتخاذ قراراتهم اقتصادية رشيدة[4].

وعرفت"بانها كل وسائل توصيل المعلومات المتعلقة بالمحاسبة والتي تقتصر على القوائم المالية[5].

يستنتج الباحث من خلال التعاريف السابقة بان التقارير المالية هي"الوسيلة التي تمد الأطراف الخارجية بالمعلومات المالية التي تساعدهم في اتخاذ قرارات إقتصادية سليمة.

ولا تعتبر التقارير غاية في حد ذاتها بل انها وسيلة لتحقيق اغراضاً معينة من اهمها[6]:

---

1 - احمد رجب عبدالعال، **المحاسبة الإدارية والأدوات التحليلية والإتجاهات السلوكية**،(الأسكندرية: مؤسسة شباب جامعة الأسكندرية، 1984م)، ص 433.

2 - يوسف محمد جربوع، **نظرية المحاسبة**،(عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2001م)، ص 164.

3 - محمود سامي راضي، **المحاسبة المتوسطة**،(الاسكندرية: الدار الجامعية، 2004م)، ص7.

4 - فداغ الفداغ، **المحاسبة المتوسطة**،(عمان: الوراق للنشر، 2002م)، ص23.

5 - سامي محمد راضي، **تحليل التقارير المالية**،(الاسكندرية: دار التعليم الجامعي، 2015م)، ص 13.

6 - محمد صديق وعبد الرحمن عادل، **الدور الحوكمي للمراجع الخارجي واثره على التقارير المالية**،(الخرطوم: مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد18، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، عمادة البحث العلمي، 2016م)، ص ص 6-7.

أ. تساعد التقارير في اتخاذ(صنع) القرارات الادارية:

تواجه ادارة المشروع عند اتخاذ القرارات الادارية مشكلة المفاضلة والموازنة بين عدة بدائل لاتخاذ قرار لاختيار افضلها، وهذا من اصعب المشاكل، حيث ان اتخاذ القرار يجب ان يكون مبنياً على اساس سليم بعد الدراسة والموازنة بين المزايا والعيوب المتوقعة لكل بديل ثم اختيار افضلها في ظل الظروف السائدة.

ب. تساعد التقارير في وضع الخطط ورسم السياسات الاستراتيجية للمشروعات المختلفة:

تهتم ادارة المشروع بالتقارير الواردة لها لتساعد فيوضع الخطط وتقييمها وتحليل السياسات الموضوعة داخل المشروع والمتعلقة بالموارد وكيفية استخدامها وتهتم تقارير التخطيط عموماً بحجم الانتاج والطاقات القصوى والمستغلة والمتاحة والتكاليف والربحية ولا سيما عند اعداد الموازنات التخطيطية.

ج. تساعد التقارير في مجال المتابعة والرقابة وتقييم الاداء:

لا شك ان التقارير هي العمود الفقري للمتابعة لانها تساعد في وضع المعايير الرقابية، وتقييم الاداء، ومعرفة اسباب الانحرافات ومعالجتها وذلك عن طريق البيانات التي ترد من المستويات الدنيا متضمنة التنفيذ الفعلي مارناً بالمخطط مقدماً والانحرافات واسبابها.

د. تعتبر التقارير اداة توصيل جيدة بين المستويات الادارية:

تعتبر التقارير الرقابية اداة اتصال بين المستويات الادارية سواء على المستوى الافقي بين مختلف الوظائف ذات المستوى الاداري الواحد، او على المستوى الراسي بين وظائف ذات المستويات الادارية المتدرجة.

يلاحظ الباحث مما سبق ان التقارير المالية تساعد الادارة من خلال وضع الخطط ورسم السياسات الاستراتيجية وتحليلها داخل المشروع، وتقييم الاداء، ومعالجة الانحرافات. وايضاً تعتبر من ادوات التوصيل الفعّالة على مستوى الادارات المختلفة.

ثانياً: أهمية التقارير المالية:

تعتبر التقارير المالية ذات أهمية لجميع المستخدمين لهذه التقارير، وتتمثل هذه الأهمية في الاتي[1]:

1. توفير التقارير المالية معلومات ومؤشرات مالية الى المستخدمين لاعن سيولة المنشأة وربحيتها وخططها المستقبلية.

2. تساعد التقارير المالية بعض مستخدميها في عمليات التنبؤ المستقبلي، بأدائها، والتنبؤ بالعائد المحاسبي المستقبلي والعائد السوقي، ويقود ذلك الى تعديل المستثمرين لتوقعاتهم الخاصة بالمنافع المستقبلية.

3. توفير التقارير المالية معلومات الى المستثمرين تساعدهم في عملية الحكم والتقييم لأداء المنشأة والتنبؤ بأدائها المستقبلي.

أما أهمية التقارير المالية فقد تكون الأهمية على مستوى الفرد والمجتمع، وتكون هذه الأهمية في الاتي[2]:

---

1 - عبد الاله جميل وطن، **محتوى المعلومات للتقارير المالية**،(الموصل: جامعة القادسية، مجلة العلوم الإدارية والإقتصادية، المجلد8 العدد4، 2006م)، ص 89.

2 - ناصر محمد علي المجهلي، **خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في إتخاذ القرارات**،(الجزائر: جامعة الحاج خضر، كلية العلوم الإقتصادية، رسالة ماجستير غير منشورة، 2009م)، ص ص 78- 79.

1. أهمية التقارير المالية على مستوى الفرد:

أ. تساعد الفرد في الحصول على معلومات للتنبؤ بدرجة الربحية والمخاطر.

ب. تساعد الفرد في الحصول على معلومات لتقييم أداء الإدارة وإخلاء مسؤولياتها أمام الغير.

ج. تساعد الفرد في الحصول على معلومات تمكنه من التعرف على القنوات الإستثمارية الملاءمة.

2. أهمية التقارير المالية على مستوى المجتمع:

أ. تساعد المجتمع في تحقيق الأهداف الإقتصادية للمجتمع بشكل عام.

ب. تساعد المجتمع في توجيه الموارد والقدرات الإقتصادية المتعلقة بحسن توزيع هذه الموارد بين القطاعات المرغوبة والإستثمار فيها إقتصادياً أو إجتماعياً.

ج. تساعد المجتمع في تحقيق عدالة التوزيع للعائد والمخاطر بين المتعاملين في السوق المالية.

يستنتج الباحث ان أهمية التقارير المالية تتمثل في الاتي:

1. تساعد الفرد في الحصول على معلومات مالية عن تقييم الاداء وإخلاء التزاماته تجاه الغير.
2. تساعد التقارير المالية الفرد في الحصول على معلومات مالية للتنبؤ بالعائد في المستقبل.
3. تساهم التقارير المالية في تحقيق الأهداف الاقتصادية على مستوى المجتمع ككل.
4. تساعد أيضاً في تحقيق العدالة في توزيع العائد والمخاطر بين المتعاملين في السوق المالية.

ثالثاً: مستخدمو التقارير المالية:

يعتمد الكثيرون عند إتخاذ قراراتهم الإقتصادية على علاقاتهم بالمنشآت ومعرفتهم بها، ومن ثم فأنهم يركزون إهتماماتهم نحو المعلومات المقدمة من خلال التقارير المالية، ويستخدم معلومات التقارير المالية أطراف عديدة تشمل كل من الملاك والمقرضين والموردين والمستثمرين المحتملين والدائنين والموظفين والإدارة والعملاء والمحللين الماليين والإقتصاديين والمستشارين والسماسرة وضامني الإستثمار والمسؤولين عن البورصات والمحامين والسلطات الضريبية والهيئات التنظيمية والمشرعين والصحافة المالية ووكالات التقارير والنقابات العمالية والتجمعات التجارية وباحثي الأعمال وأساتذة الجامعات وطلاب البحث والعامة، وتختلف المنفعة التي تعود على الأطراف السابقة من المعلومات الواردة في التقارير المالية، فهناك بعض الفئات التي تكون الفائدة بالنسبة لهم مباشرة مثل الملاك والإدارة والعمال والدائنين، بينما هناك مجموعات أخرى مثل المحللين الماليين والمستشارين والهيئات التنظيمية ونقابات العمال تكون الفائدة بالنسبة لهم غير مباشرة وذلك لأنهم يقدمون النصيحة أو يمثلون هؤلاء الذين يأملون في ان تكون لهم فوائد مباشرة[1].

يهتم المستثمرون المحتملون بالمعلومات المالية التي تتعلق بشكل مباشر بالمنشأة من ناحية قدرتها على توليد تدفقات نقدية جيدة وذلك لأن قراراتهم تتعلق بالمبالغ والتوقيتات وعدم التأكد المتعلقة بالتدفقات النقدية المتوقعة، وبالنسبة للمستثمرين والمقرضين والموردين والموظفين فأن المنشأة هي مصدر النقدية لهم في شكل

1 - محمد كمال ابو عجوة وطارق عبدالعال حماد، **الطرق المحاسبية والتقارير المالية**،(القاهرة: مكتبة عين شمس، 2011م)، ص ص 16- 18.

توزيعات أرباح أو فوائد وربما في شكل زيادة في الأسعار السوقية للأسهم، وكذلك إعادة سداد القروض، وسداد ثمن السلع والخدمات والرواتب والأجور، ولذلك فإن هؤلاء الأفراد يستثمرون النقد في المنشأة أو يقدمون السلع والخدمات للمنشآة نتيجة توقعاتهم في الحصول على نقد مقابل ما يقدمونه وهو الشئ الذي يجعل للإستثمار قيمة، ويهتمون كذلك بشكل مباشر بقدرة المنشأة على توليد تدفقات نقدية جيدة، كما قد يهتمون بكيفية إدراك السوق لتلك القدرة على الأسعار السوقية لأوراقها المالية، وبالنسبة للعملاء فإن منشآت الأعمال هي مصدر للحصول على السلع والخدمات ولا تستطيع المنشأة تقديم هذه السلع والخدمات الا من خلال الحصول على نقدية كافية لسداد قيمة الموارد التي تستنفذها وكذلك من أجل الوفاء بالتزاماتها، وبالنسبة للمديرين فان التدفقات النقدية لمنشآت الأعمال تمثل جزء هام من مسؤولياتها الإدارية ويشمل ذلك إمكان تعرضهم للمساءلة أمام الملاك ومجلس الإدارة، كما ان هناك العديد من القرارات الإدارية يكون لها إنعكاسات على التدفقات النقدية لمنشآت الأعمال، ولذلك فان المستثمرين والدائنين والموظفين والعملاء والمديرين يشاركون الأهتمام العام بقدرة المنشأة على توليد تدفقات نقدية ملائمة، وهناك أطراف أخرى تشارك في نفس الإهتمامات[1].

ومن المحتمل ان يكون هناك بعض المستخدمين المحتملين والذين يحتاجون الى معلومات معينة ويتمتعون بقوة الحصول على المعلومات التي يحتاجونها مثل السلطات الضريبية وأجهزة التخطيط والجهات الإشرافية والرقابية والجهات الحق في طلب معلومات محددة تحتاج اليها للقيام بوظائفها.

وهناك أطراف أخرى يمكن ان تكون قادرة على الزام منشآت الأعمال بتقديم معلومات محددة للوفاء بحاجة خاصة مثل البنوك وشركات التأمين التي تتفاوض مع المنشأة لتقديم قرض كبير أو وضع خاص بصفقات في سوق الأوراق المالية، حيث تتمكن هذه الجهات من الحصول على المعلومات المطلوبة كشرط لإتمام العملية.

ويجب ان تخدم التقارير الماية الأغراض العامة. وتنتج أهداف التقارير المالية أساساً من الإحتياجات المعلوماتية من جانب المستخدمين الخارجيين الذين تنقصهم سلطة فرض المعلومات المالية التي يحتاجونها اليها من المنشأة، ومن ثم لا يتوافر لديهم سوى استخدام المعلومات التي تقدمها لهم الإدارة.

يستنتج الباحث مما سبق ان مستخدمي التقارير المالية يمكن تقسيمهم كما يلي:

1. مستخدمين لهم علاقة مباشرة بالتقارير المالية وهم: الادارة، الملاك، العاملين، والموردين.
2. مستخدمين لهم علاقة غير مباشر بالتقارير المالية وهم: المحللين الماليين، الهيئات النقابية، الهيئات التنظيمية، والمستشارين.

[1] - **المرجع السابق**، ص 19.

الفئات المستفيدة من التقارير المالية والمعلومات التي يحتاجونها:

ان تحديد المستخدم المستهدف للقوائم المالية هو الخطوة الاساسية والاولى التي يجب مراعاتها عند اعداد المعلومات المحاسبية[1]، وبناء على ذلك فانه يجب اعداد القوائم المالية في ظل فرضية اساسية وهي وجود مستويات متعددة من مستخدمي المعلومات المحاسبية والذين تتباين احتياجاتهم انطلاقاً من تباين اهدافهم وغاياتهم وتعدد مجالات استخدام المعلومات المحاسبية، فهي تستخدم اساساً لاتخاذ القرارات التشغيلية والاستثمارية والتمويلية داخل وخارج المنشأة، ولتلبية المتطلبات الضريبية وللوفاء بالاحتياجات التشريعية والقانونية.

ومن المعروف ان المحاسبة تعتبر نشاطاً خدمياً تهتم بتوفير المعلومات للمستفيدين منها كل حسب غاياته واستخداماته في الوقت والنوعية والكمية المطلوبة، الامر الذي يعتبر مهمة اساسية من مهمات نظام المعلومات المحاسبي[2].

واشارت المعايير المحاسبية الدولية وبالتحديد المعيار رقم(1) (عرض البيانات المالية) الى ان المستخدمين وحاجاتهم من المعلومات يشمل مستخدمي البيانات المالية:

1. المستثمرون:

يعتبر المستثمرون من اكثر الفئات اهتمام بالتقارير المالية للشركات وتعد هذه الفئة اكثر تعرضاً للمخاطر وتحمل ما قد يترتب عليها من خسائر في حال فشل الشركة في تحقيق اهدافها، كما انهم من اكثر الاطراف استفادة من العائد في حال نجاحها، فهم يحتاجون لمعلومات تساعدهم في تحديد ما اذا كان عليهم اتخاذ قرار الشراء او الاحتفاظ بالاستثمار او البيع وكما ان المساهمين مهتمون بالمعلومات التي تساعدهم في تقييم قدرة المشروع على توزيع الارباح وتقييم كفاءة الادارة في رسم سياساتها التمويلية ومن ثم مدى كفاءتها في اسغلال الموارد الاقتصادية المتاحةللشركة[3]، لذا من الضروري توفير معلومات تتوفر فيها الخصائص النوعية.

2. الموظفون:

يهتم الموظفون والمجموعات الممثلة لهم بالمعلومات المتعلقة باستقرار ربحية الشركات التي يعملون بها، كما انهم مهتمون بالمعلومات التي تمكنهم من تقييم قدرة المشروع على دفع مكافاتهم ومنافع التقاعد وتوفير فرص العمل.

3. المقرضون والموردون:

يهتمون بالمعلومات التي تمكنهم من تقدير امكانية الاقراض او البيع بالاجل، والتأكد من توفير السيولة النقدية الكافية لدى طالبي القرض او منح الائتمان، بحيث يستطيعون تسديد ما عليهم في تاريخ الاستحقاق.

---

1 - نعيم دهمش، **القوائم المالية والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاما**،(عمان: معهد الدراسات المصرفية، 1995م)، ص 50.

2 - المجمع العربي للمحاسبين القانونين، **المحاسبة الاساسية واعداد البيانات المالية**، 2001م، ص 82.

3 - عبدالملك عمر زيد، **المحاسبة المالية في المجتمع الاسلامي**،(عمان: دار وائل للنشر، 2002م)، ص 73.

4. العملاء:

العملاء مهتمون بالمعلومات المتعلقة باستمرارية المشروع خصوصاً عندما يكون لهم ارتباط طويل الاجل معها او اعتماد عليها.

5. الحكومات ووكالاتها:

تهتم الحكومات ووكالاتها بعملية توزيع الموارد وبالتالي نشاطات المشاريع كما يطلبون معلومات من اجل تنظيم نشاطات المشاريع وتحديد السياسات الضريبية، كما تحتاج الدولة الى معلومات التي تستخدم كاساس لاحصاءات الدخل القومي واحصاءات مشابهة اخرى[1].

6. السوق المالية:

وذلك ليتمكن من تحديث سجلاته وتقديم احدث المعلومات التي تتعلق بالمنشآت بالنسبة للمستثمرين ولاسيما اذا ما كانت اسهم هذه المنشآت متداولة في السوق المالية، الامر الذي يساعد في التعرف على التغيرات المحتملة على اسعار الاسهم نتيجة التطورات المالية في المنشأة وتحديد اسهم الشركات الممكن اعتبارها فرص استثمار جيدة[2].

7. ادارة المنشأة

ان حاجة الادارة من المعلومات كبيرة والسبب في ذلك يعود الى طبيعة نشاط الادارة والمتمثل في التخطيط والرقابة، والتقييم واعداد التقارير عن نتائج انشطتها، ومدى كفاءتها في ادارة المنشأة خلال فترة معينة مثل ربحية المنشأة وعوائد الاستثمار وكفاءة ادارة الموجودات[3].

8. المحللون الماليون والمستشارون: وذلك لتقديم استشارات تتعلق باعمال المنشأة.

9. فئات اخرى يمكن ذكرها مثل: المنافسون، نقابات العمال، المحامون، الجمهور.

يستنتج الباحث ان في بعض الحالات تستطيع الجهات المستفيدة من هذه التقارير تحديد شكل التقارير المالية يستلزم الامر على معديها مراعاة احتياجات مستخدميها من المعلومات بمختلف جهاتهم.

---

1 - صقر سليمان يوسف الطاهات، **مدى التزام الشركات المساهمة العامة الاردنية باصدار التقارير المالية المرحلية في ضوء معيار المحاسبة الدولي رقم(34) والتشريعات المحلية ذات الصلة**،(عمان، جامعة ال البيت، رسالة ماجستير غير منشورة، 2005م)، ص ص 32- 34.

2 - **المرجع السابق**، ص 32- 34.

3 - عبدالملك عمر زيد، **مرجع سابق**، ص ص 146- 148.

الشكل (1/1/1) مستخدمو التقارير المالية

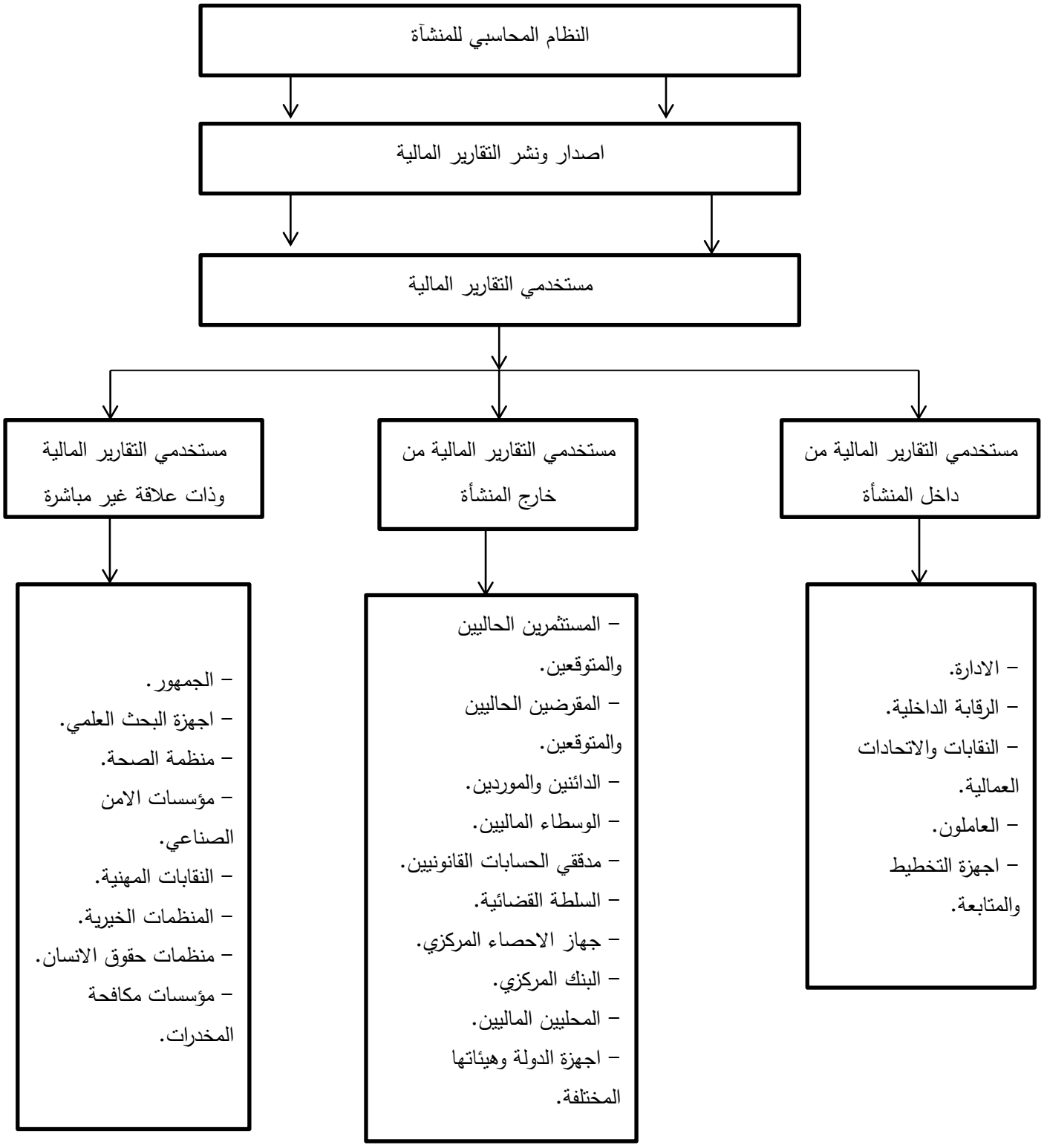

المصدر: جميل حسن محمدالنجار، متطلبات الافصاح في القوائم والتقارير المالية لدى شركات المساهمة العامة الفلسطينية،(الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، رسالة دكتوراه غير منشورة، 2007م)، ص72.

رابعاً: أهداف التقارير المالية:

ان الهدف الاساسي للمحاسبة الماية هو إنتاج وتوصيل معلومات محاسبية مفيدة يحتاج إليها المستخدمون الخارجيين لأغراض إتخاذ قراراتهم الإقتصادية، مع التركيز على فئة المستخدمين ذوي المصالح المباشرة في المؤسسة ونقابتهم العمالية[1].

إذ يمثل تحديد أهداف القوائم والتقارير المالية نقطة بدء في وضع وتطوير أية نظرية محاسبية مالية وبالتالي يمثل تحديد الأهداف هو الأساس في المستوى الأعلى لوضع وتطوير مبادئ محاسبية مقبولة عموماً، لاشتقاق معايير والإجراءات المحاسبية منسقة يكون غرضها تحقيق الأهداف الموضوعة[2].

حيث تهدف التقارير المالية لتقديم أكبر قدر من المعلومات المفيدة التي تحقق أهداف مستخدميها في مجال إتخاذ القرارات، وكما هو معروف عن المحاسبة بتنها نشاط خدمي، وان المنتج النهائي لهذا النشاط عن مجموعة من التقارير المالية التي تعدها الإدارة لصالح أطراف متعددة من داخل المؤسسة وخارجها[3].

لقد قامت الجهات المهنية والمحاسبية بالعديد من الدراسات المتعلقة بأهداف التقارير المالية لعل أهمها تقرير الأهداف لهيئة المعايير المحاسبية المالية FASB وهو البيان رقم(01) الذي يتعلق بأهداف التقارير المالية في المؤسسات التجارية وقد حصر أهداف التقارير المالية في مجموعتين هما[4]:

أ. الأهداف الأساسية:

تهدف عملية التقارير المالية إلى توفير المعلومات يجب أن:

– تكون مفيدة لمن يتخذوا قرارات الإستثمار والإئتمان، ولمن يفهمون الأنشطة التجارية والإقتصادية بشكل مناسب.

– تكون مفيدة للمستثمرين والدائنين والمرتقبين وغيرهم من المستخدمين عند تقدير مقدار وتوقيت ودرجة عدم التأكد المصاحبة للتدفقات النقدية المستقبلية.

– تتعلق بالموارد الإقتصادية والإلتزامات على هذه الموارد والمتغيرات في كل منها.

ب. الأهداف التفصيلية للتقارير المالية:

تتمثل الأهداف التفصيلية للتقارير المالية فيما يلي:

. توفير المعلومات التي تفيد في تقييم المؤسسة في تحديد أرباحها.

. توفير المعلومات التي تفيد في تحديد درجة السيولة وتدفق الأموال.

. توفير المعلومات التي تفيد في التقرير عن مسؤولية الإدارة وتقييم كفاءة أدائها. ولتحقيق ذلك يتم الاستعانة بمعلومات تتعلق بملاحظات وتفسيرات الإدارة تزيد من منفعة المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية.

---

1 - رضوان حلوة حنان، **مدخل النظرية المحاسبية**،(عمان: دار وائل للنشر، 2005م)، ص ص 47- 48.

2 - طارق عبدالعال حماد، **موسوعة معايير المحاسبة**،(الاسكندرية: الدار الجامعية للنشر والتوزيع، 2002-2003م)، ص38.

3 - ناصر محمد علي المجهلي، **خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في إتخاذ القرارات**، ص 95.

4 - **المرجع السابق**، ص 83.

أهداف التقارير المالية التي وضعها المعهد الامريكي للمحاسبين القانونيين:

وقد حدد مجموعة من الاهداف يمكن ذكرها على النحو التالي[1]:

1. ان من اهداف التقارير المالية هدف خدمة هؤلاء المستثمرين الذين تتوفر لديهم سلطة محدد او امكانية محددة او مصادر محددة للحصول على المعلومات والذين يعتمدون على القوائم المالية كمصدر معلومات رئيسي لتقديم النشاط الاقتصادي للمنشآة.

2. ان الهدف الاساسي من التقارير المالية هو التزويد بالمعلومات لاتخاذ القرارات الاقتصادية.

3. امداد المستثمرين والمقرضين بالمعلومات التي تفيدهم في اجراء التنبؤات والمقارنات واجراء التقييم لاحتمالات التدفقات المستقبلية[2].

4. امداد القراء بالمعلومات لاغراض التنبؤ والمقارنة وتقييم قدرة المنشأة على خلق الارباح.

5. امداد القراء بمعلومات تفيد في تقرير مدى قدرة المنشأة على استخدام مواردها في تحقيق الاهداف بفاعلية.

6. ان من اهداف التقارير المالية تقديم معلومات واقعية وتفسيرية عن العمليات والاحداث الاخرى المفيدة في التنبؤ والمقارنة وتقديم المقدرة الكسبية للمشروع ويجب الافصاح عن الغرض[3].

7. تقديم قائمة بالتقديرات المالية المتصلة بالمستقبل مما يزيد من قدرة مستخدمي القوائم المالية على التنبؤ والتقييم للاحداث الاقتصادية المتوقعة.

8. تقديم قائمة المركز المالي تفيد في التنبؤ والمقارنات والتقييم للقدرة الايرادية للمنشآة.

9. تقديم قائمة الدخل الدوري، وبحيث يمكن الاعتماد عليها في التنبؤ والمقارنة وتقييم قدرة المنشأة على تحقيق الدخل في المستقبل.

10. تقديم قائمة الانشطة المالية تفيد في التنبؤ والمقارنة وتقييم المقدرة الايرادية للمنشآة.

11. تقديم المعلومات المفيدة للمنظمات الحكومية والمنظمات غير الهادفة للربح لتقويم كفاءة الادارة في استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة.

12. التقرير عن الانشطة التي تقوم بها المنشأة والتي لها اثر على المجتمع بصفة عامة، والمسؤولية الاجتماعية للوحدات الاقتصادية.

ويمكن أهداف أخرى للتقارير المالية وهي على النحو التالي[4]:

1. أهداف عامة وهي:

أ. توفير المعلومات التي تفيد في ترشيد القرارات الاستثمارية والائتمانية.

---

1 - اسماعيل محمد احمد شنبو، **تقويم اهمية المعلومات المالية لاسواق الاوراق المالية**،(الخرطوم: جامعة السودان للعلوم التكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، رسالة دكتوراه غير منشورة، 2007م)، ص 102.

2 - امين السيد احمد لطفي، **نظرية المحاسبة**،(الاسكندرية: الدار الجامعية، 2007م)، ص 40.

3 - اسماعيل محمد احمد شنبو، **مرجع سابق**، ص 103.

4 - Objective Of Financial Reporting by Business Enterprises, SFAC. No. 1, FASB, November, 1978, p10.

ب. توفير المعلومات التي تفيد في تقدير التدفقات النقدية المستقبلية.

ج. توفير المعلومات المتعلقة بموارد المنشأة والتزاماتها.

2. أهداف تفصيلية:

أ. توفير المعلومات التي تفيد في تقويم اداء المنشأة، وتحديد أرباحها حيث يعتمد تقويم اداء المنشأة على مقاييس الربح الدوري ومكوناته.

ب. توفير المعلومات التي تفيد في تحديد درجة السيولة وتدفق الاموال.

ج. توفير المعلومات التي تفيد في التقرير عن مسؤولية الإدارة وتقويم كفاءة ادائها.

د. توفير المعلومات التي تتعلق بملاحظات وتفسيرات الإدارة.

يستنتج الباحث من الاهداف السابقة عدة أهداف وهي كألاتي:

1. ان التقارير المالية تهدف الى تقديم معلومات تكون ذات فائدة في ترشيد القرارات التمويلية.

2. إنها تسعى لتوفير معلومات واقعية وتفسيرات العمليات والأحداث التي تفيد في التنبؤات والمقارنات والقدرة الكسبية للمشروع.

3. إنها تمكن المستخدمين من تحديد مدى قدرة المنشأة على توليد تدفقات نقدية في المستقبل.

4. إنها توفر معلومات تفيد في تقييم المنشأة وتحديد أرباحها.

5. إنتاج وتوصيل المعلومات المالية التي تفيد المستخدمين الخارجيين لاتخاذ قراراتهم الاقتصادية.

خامساً: العوامل المؤثرة في اهداف التقارير المالية:

تختلف التقارير المالية من دولة لأخرى لأسباب اقتصادية وسياسية وعوامل اخري خاصة بالبيئة التي اعدت فيها هذه التقارير وايضاً تتاثر بكمية المعلومات التي تحتويها ومدى حاجة المستفيدين منها لمساعدتهم في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية، قام احد الكتاب بحصر اهم هذه العوامل التي تؤثر في تحديد الهدف من التقارير العوامل الاتية[1]:

1. أثر المنظمات المهنية:

قامت لجنة المبادئ المحاسبية باصدار الاراء المحاسبية، قيام معايير المحاسبة المالية باصدار نشرات بالمعايير المحاسبية توضح اهم المبادئ والاجراءات التي يجب اتباعها عند اعداد التقارير المالية، وبالاضافة الى جهود معهد المحاسبين القانونيين بانجلترا وويلز الذي قام باصدار مجموعة من النشرات والتوصيات تتعلق بالمبادئ المحاسبية بالاشتراك مع عدد من الجمعيات المهنية الاخرى.

1 - محمود ابراهيم تركي، **تحليل التقارير المالية**،(الرياض: جامعة الملك سعود للنشر، 1995م)، ص ص 13- 15.

2. أثر الجهات المشرفة على سوق الاوراق المالية:

تلعب هيئة تنظيم تداول الاوراق المالية في الولايات المتحدة الامريكية دور كبير في اصدار المبادئ والمعايير المحاسبية الملزمة للشركات المساهمة التي تتداول اوراقها المالية بنيويورك، تقوم الهيئة المشرفة على الاوراق المالية بانجلترا بدور مماثل في الاشراف والرقابة.

3. أثر تدخل الدولة:

تقوم الدولة بدور رئيسي في الدول النامية لتطوير النظام المحاسبي والتقارير المالية التي يوفرها للمستفيدين منها، اما الجهاز الضريبي حيث يقوم باصدار النظم والتعليمات التي يجب مراعاتها عند اعداد التقارير المالية.

4. النظام الاقتصادي:

يبدو اثر النظام الاقتصادي على التقارير المالية في الدول الصناعية الغربية حتى تعتمد على النظام المحاسبي في توفير المعلومات المحاسبية لمتخذي القرارات الاقتصادية من المستثمرين والدائنين والبنوك اولاً، بينما يقوم النظام المحاسبي في الدول الاشتراكية بتقديم المعلومات المحاسبية للمسؤولين عن برامج التنمية وخططتها وتحضير الاحصاءات اللازمة للتخطيط القومي.

5. التضخم وارتفاع الاسعار:

انخفاض القوة الشرئية للنقود في كثير من دول العالم ادى الى اعادة النظر في التقارير المالية لشركات المساهمة في هذه البلاد واعدادها على اساس التكلفة التاريخية المعدلة لتعكس الانخفاض المستمر في قيمة العملة.

يستنتج الباحث ان العوامل التي تؤثر على أهداف التقارير حسب البيئة التي أعدت فيها التقارير المالية قد تكون عوامل إجتماعية أو إقتصادية أو سياسية أو أي عوامل أخرى محيطة بالبيئة.

سادساً: الانتقادات التي تواجه التقارير المالية:

بداية هذه الانتقادات هو استخدام مبدأ التكلفة التاريخية في التعبير عن قيمة بعض الاصول في التقارير المالية ويرى من يوجهون هذه الانتقادات ان استخدام هذه المبدأ يؤدي الى[1]:

أ. ان الميزانية العمومية لا تعبر عن القيم الجارية للاصول، ولا شك ان هذه القيم الجارية تكون اكثر ملائمة من القيم التاريخية.

ب. ان تخصيص التكلفة التاريخية للاصول على المصروفات في عملية تحديد الربح الدوري للمشروع هي عملية مضللة لانها تؤدي الى المغالاة في رقم الربح عند ارتفاع الاسعار ويظهر ذلك بوضوح في حالة البضاعة والاصول طويلة الاجل.

1 - احمد نور واحمد رجب عبدالعال، **اصول المحاسبة المالية**،(الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 1992م)، ص 48.

من الانتقادات الاخرى بثبات قيمة وحدة النقد المستخدمة في القياس مع ان قيمة هذه الوحدة قد تتعرض للزيادة او النقص في المتوسط العام للاسعار في الاقتصاد القومي.

ايضاً الانتقادات الاخرى التي توجه الى التقارير المالية عدم ملائمة الافصاح سواء من ناحية مدى الافصاح او درجة التفاصيل، وايضاً تعدد المبادئ المحاسبية المقبولة لمعالجة مشكلة معينة وذلك بوجود اكثر من حل بديل للمعالجة.

يستنتج الباحث ان اعداد التقارير المالية وفقاً للتكلفة التاريخية في ظل التضخم قد ينتج عنه معلومات مضللة وليس تعبر بصدق وبالتالي تظهر القوائم المالية ارقام غير حقيقية وبالتالي تكون المعلومات غير موثوق بها وغير ملائمة لاحتياجات المستخدمين.

سابعاً: خصائص التقارير المالية:

لكي تكون المعلومات الظاهرة في التقارير المالية ذات فائدة للمستخدمين يجب أن توفر فيها خصائص نوعية وهي[1]:

1. القلبلية للفهم والاستيعاب:

ان إحدى الخصائص الأساسية الظاهرة بالتقارير المالية هي قابليتها للفهم المباشر من قبل المستخدمين لهذا الغرض فإنه من المفترض ان يكون لدى المستخدمين مستوى معقول من المعرفة في الأعمال والنشاطات الاقتصادية والمحاسبية وان لديهم الرغبة في دراسة المعلومات بقدر معقول من العناية.

2. الملاءمة:

توصف المعلومات بهذه الصفة عندما تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين بمساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية أو عندما تؤكد أو تصحح تقيماتهم الماضية.

3. الموثوقية:

تملك المعلومات هذه الصفة اذا كانت من الأخطاء العامة والتحيز وكان بإمكان المستخدمين الاعتماد عليها كمعلومات تعبر بصدق عما يقصد ان تعبر عنه أو من المتوقع ان تعبر عنه ولكي تكون المعلومات مفيدة يجب ان تتوفر فيها صفة الموثوقية.

4. القابلية للمقارنة:

يجب ان يكون المستخدمون قادرين على مقارنة القوائم المالية للمنشآة عبر الفترات من أجل تحديد الاتجاهات في المركز المالي وفي الأداء كما يجب ان يكون بمقدورهم مقارنة القوائم المالية للمنشآة مع المنشآت الأخرى التي تعمل في نفس المجال من أجل ان يقيموا مراكزها المالية النسبية والأداء والتغرات في المركز المالي.

يستنتج الباحث مما سبق ما يلي:

أ. ان تكون المعلومات مبسطة وبقدر معقول من المعرفة بالانشطة الاقتصادية والمحاسبية.

---

1 - دونالد كيسو وجيري ويجانت، **المحاسبة المتوسطة**، تعريب كمال سعيد واحمد حجاج،(الرياض: دار المريخ للطباعة والنشر، 1998م)، ص 140.

ب. ان تكون المعلومات على قدر كافي في تقييم الاحداث المختلفة.

ج. ان تكون المعلومات خالية من الاخطاء العامة وان تكون مفيدة.

د. يجب ان يكون المستخدمين قادرين على مقارنة المنشآت عن الفترات المختلفة.

ثامناً: أنواع التقارير المالية:

يقدم نظام المعلومات المحاسبية مجموعة كبيرة من التقارير، والتي يمكن تصنيفها وفق عدد من المعايير، وسوف نستعرض بايجاز هذه الانواع من التقارير على التعريف لكل نوع منها كما تم تصنيفها من عدة وجهات نظر مختلفة كالاتي[1]:

1. من حيث الوظائف الادارية:

أ. تقارير تخطيطية: يتم اشتقاق التقارير التخطيطية من الموازنات التقديرية، وتعتبر هذه التقارير اداة هامة في مساعدة الادارة في تماشي الازمات التي قد تتعرض لها المنظمة نتيجة فقدان التوازن بين العمليات المختلفة.

ب. تقارير رقابية: يقدم النظام مجموة كبيرة من التقارير المالية للمستويات الادارية المختلفة، والتي تهدف الى التأكد من التنفيذ الفعلي يتم بطريقة تحقق اهداف المنظمة باقل تكلفة واحسن كفاءة انتاجية ممكنة.

ج. تقارير تشغيلية: هي التقارير التي تركز على الوضع الحالي لنظام العمليات داخل المنظمة، لمساعدة الادارة التشغيلية في التحكم والسيطرة على نظام العمليات يوماً بيوم.

2. من حيث الدورية:

أ. تقارير فورية: ويقدم هذا لانوع من التقارير عن حدوث حالات طارئة، مثال: تقرير حول مردودات المبيعات، لمعالجة مشكلة حدثت مع احد العملاء.

ب. تقارير حسب الطلب: تستخدم لاغراض خاصة ومحددة، مثل: التقارير التي يطلبها المدير لاتخاذ قرار بخصوص امر معين، او اجراء دراسة محددة.

ج. تقارير دورية: يتم اعدادها خلال فترات زمنية محددة مسبقاً، مثل: القوائم المالية.

3. من ناحية الهدف منها:

أ. تقارير متابعة: وهي تكون مرتبطة بخطة او موضوع او ببرنامج او مشروع جاري التنفيذ، وعادة ما تتضمن عملية مقارنة بين ما هو واضع فعلاً ومن كان يجب ان يتم وفقاً للخطة.

ب. تقارير معلومات: وهي التقارير التي تنقل معلومات عن احداث او مواقف معينة، وتسمى احياناً تقارير إخبارية[2].

ج. تقارير تقييم الاداء: وهي التقارير التي تقييم مستوى الاداء قياساً بمعايير موضوعية مسبقاً، وتهدف هذه التقارير الى الحكم على الكفاءة او إعطاء درجات او تقديرات تعبر عن مستوى الاداء خلال فترة التقييم.

---

1 - اسامة كمال دهمان، **فاعلية نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في تحقيق جودة التقارير المالية**،(غزة: الجامعة الاسلامية غزة، كلية التجارة، 2012م)، ص 23.

2- Kenanaonline.com./16/3/2021/09:20

أنواع التقارير المالية:

تعتبر القوائم المالية اهم جزء في التقارير المالية وتمثل المصدرالرئيسي للمعلومات التاريخية عن نتيجة نشاط المشروع ومركزه المالي والتغيرات التي حدثت خلال فترة معينة وهي موجه اساساً لملاك المشروع بالاضافة الى المستفيدين منها في اتخاذ القرارات الإقتصادية مثل الدائنين وغيرهم[1].

1. القوائم المالية:

ان المعلومات التي تقدمها المحاسبة تكون في شكل قوائم مالية تحتوي على كم هائل من البيانات والارقام، تستعمل هذه الارقام من طرف مستخميها كل حسب حاجته ويجب ان تتميز بمجموعة من الخصائص حتى تؤدي الغرض منها. وفي مايلي مفهوم للقوائم المالية وعرض لاهم خضائصها:

مفهوم القوائم المالية:

تتبلور نتائج المحاسبة المالية في مجموعة مترابطة ومتكاملة من القوائم المالية التي تتكون من نوعين، القوائم المالية الاساسية واخرى مكملة، وتعد القوائم المالية جزءاً من التقارير المالية التي من المفترض ان تقوم المؤسسة باعدادها استجابة لازدياد اغراض المستخدمين لها. كماتعد القوائم المالية من اهم المصادر التي يعتمد عليها المحلل المالي كونها تزوده بالمعلومات والبيانات المالية التي تمثل جميع العمليات التي تقوم بها المؤسسة[2].

وقد عرفت القوائم المالية بانها: عبارة عن اداة محاسبية يستخدمها المحاسبون لاظهار نتيجة نشاط المؤسسة، او مركزها المالي عن فترة مالية ماضية، او توقع هذه النتيجة والمركز المالي عن فترة مالية مقبلة[3].

وورد في تعريف اخر بانها: "اداة لتوصيل نتائج القياس والنشاط المحاسبي لتحقيق اهداف المحاسبة المالية"[4].

يستنتج الباحث ان القوائم المالية متصلة مع بعضها البعض ولا يمكن ان يتم تناولها كل قائمة على حدة على الرغم من احتوائها على معلومات تختلف عن الاخرى وكل قائمة تلبي احتياجات المستفيدين منها.

خصائص القوائم المالية:

الخصائص النوعية هي صفات تجعل المعلومات الواردة في القوائم المالية مفيدة للمستخدمين. كما توصف القوائم المالية غالباً بانها تظهر بصورة صادقة وعادلة او تمثل بعدالة المركز المالي والاداء والتغيرات في المركز المالي للمنشآة. ومع ان هذا الاطار لا يتعامل مباشرة مع هذه المفاهيم الا ان تطبيق الخصائص النوعية الاساسية ومعايير المحاسبة المناسبة يترتب عليه عادة قوائم تظهر بصورة صادقة وعادلة او تمثل بعدالة هذه المعلومات وتتمثل الخصائص النوعية في الاتي[5]:

---

1 - محمد عبد العزيز حجازي واخرون، **تحليل ونقد القوائم المالية**،(القاهرة: مطبعة التعليم المفتوح، 1993م)، ص28.

2 - بهلول لويزة، **دور المعلومات المالية في توجيه قرارات التمويل في المؤسسة**،(الجزائر: جامعة08 ماي45، رسالة ماجستيرغير منشورة، 2013م)، ص 57.

3 - حسين القاضي، **المحاسبة الدولية**،(عمان: الدار العلمية الدولية، 2000م)، ص 20.

4 - يحيى احمد مصطفى قللي، **اساسيات المحاسبة الادارية**،(القاهرة: اتراك للنشر والتوزيع، 2003م)، ص 71.

5 - امين السيد احمد لطفي، **اعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة**،(الاسكندرية: الدار الجامعية للنشر، 2007م)، ص 50.

أ. القابلية للفهم.

ب. الملاءمة.

ج. المصداقية.

د. القابلية للمقارنة.

يستنتج الباحث ان القوائم المالية توفر معلومات تتصف بالعدالة وتعبر بصورة صادقة وتظهر التغيرات التي تطرأ على حقوق الملاك وهذه المعلومات تكون متماثلة مع معلومات المنشأة الاخرى.

أهمية القوائم المالية:

تهدف القوائم المالية الى توفير معلومات عن المركز المالي، والاداء والتغيرات في المركز المالي للوحدة والتي تكون مفيدة عند اتخاذ القرارات، وتتطلب تلك القرارات تقييم مقدرة المؤسسة على توليد النقدية وما في حكمها، ويكون المستخدمون قادرين على تقييم تلك المقدرة اذا تم تزويدهم بمختلف المعلومات عن المركز المالي والاداء والتغيرات في المركز المالي للمؤسسة. وهي كما يلي[1]:

1. المعلومات عن المركز المالي:

تقدم المعلومات عن المركز المالي بصفة اساسية في الميزانية العمومية، ويتاثر المركز المالي للمؤسسة بالموارد الاقتصادية التي تسيطر عليها، وهيكلها المالي، ودرجة سيولتها ودرجة يسرها. وتفيد المعلومات عن الهيكل المالي في التنبؤ باحتياجات الاقتراض المستقبلي وكيف ستوزع الارباح والتدفقات النقدية المستقبلية بين اصحاب المصلحة في المؤسسة، وتفيد ايضاً في التنبؤ بامكانية نجاح المؤسسة في الحصول على تمويل مستقبلي.

وتكون المعلومات عن درجة سيولة ودرجة يسر المؤسسة ذات فائدة كبيرة في التنبؤ بمقدرة المؤسسة على الوفاء بتعهداتها المالية خلال هذه الفترة، اما درجة يسر المؤسسة فتشير الى مدى وفرة النقدية عبر فترة اطول للوفاء بتعهداتها المالية عندما يحين ميعاد استحقاقها.

2. المعلومات عن الاداء:

تقدم المعلومات عن الاداء بصفة اساسية في قائمة الدخل، والمعلومات عن اداء المؤسسة خاصة ربحيتها، تكون مطلوبة لتقدير التغيرات المحتملة في الموارد الاقتصادية والتي يكون من المحتمل ان تسيطر عليها المؤسسة في المستقبل، وتكون المعلومات ذات فائدة كبيرة في التنبؤ بمقدرة المؤسسة على توليد التدفقات النقدية من قاعدة مواردها الحالية، وتساعد ايضاً في تكوين الاحكام عن مدى الفعالية التي قد توظف بها الموارد الاضافية.

3. المعلومات عن التغيرات في المركز المالي:

---

1 - بوقريوة حسين وبن شعبان عصام، **اتخاذ قرار التمويل من قراءة القوائم المالية وفق SCF**،(الجزائر: جامعة 08 ماي1945 قالمة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير غير منشورة، 2014م)، ص ص 37- 38.

تقدم المعلومات عن التغيرات في المركز المالي في قائمة منفصلة، مثل قائمة التدفقات النقدية او قائمة تدفق الاموال. وتستخدم المعلومات المتعلقة بالتغيرات في المركز المالي للمؤسسة في حساب الانشطة التشغيلية والانشطة الاستثمارية والانشطة التمويلية للمؤسسة خلال الفترة المحاسبية، هذه المعلومات تكون مفيدة في تزويد المستخدمين باساس لتقييم مقدرة الوحدة على توليد النقدية وما في حكمها واحتياجات المؤسسة لاستخدام التدفقات النقدية.

يرى الباحث ان هنالك أهمية قصوى للقوائم المالية من خلال ما تقدمه من معلومات وارقام تساعد الادارة في تحقيق الشفافية وتعظيم قيمة المنشأة.

انواع القوائم المالية:

من أهم القوائم المالية الاتي:

أ. قائمة الدخل:

هي تقرير لبيان العمليات التي قام بها المشروع خلال فترة معينة تشتمل على معلومات عن اايرادات المبيعات واي ايرادات اخرى وكذلك تكلفة المبيعات واي مصروفات اخرى سواء كانت رئيسية او غير رئيسية اجمالي الربح والدخل من العمليات التي يقوم بها المشروع، وتعد قائمة الدخل على اساس مقابلة ايرادات الفترة بمصروفاتها للوصول لصافي الربح، وهو ما يطلق عليها قائمة الدخل ذات المرحلة الواحدة، او على اساس التفرقة بين الايرادات والمصروفات الرئيسية ادارية او مالية او اقتصادية وقد اهتم بقائمة الدخل المحللين اهميتها في بيان المقدرة الكسبية واستمرارية في تحقيق هذه الارباح والمستثمرين لتحديد العائد من استثماراتهم وكذلك الدائنون والبنوك لتحديد مقدرة المشروع على سداد التزاماته ونظر لاهتمام المستخدمين من قائمة الدخل طالبوا بالمزيد من المعلومات التي تحتويها القائمة خاصة المتعلقة بالتمييز بين العناصر التي تدخل تحت النشاط الرئيسي او العرض والتمييز بين انواع المصروفات المختلفة الادارية المتغيرة والثابتة مما يسهل مهمة المستفيدين منها[1].

ب. قائمة المركز المالي:

هي تقرير لبيان ممتلكات المشروع والتزامات من اصول وخصوم في لحظة معينة وتشتمل على معلومات على الاصول المتداولة والثابتة وغيرها من الاصول بالاضافة الى معلومات عن الخصوم القصيرة والطويلة الاجل وحقوق الملكية(المساهمين) والمعلومات التي توفرها قائمة المركز المالي تساعد بالتحليل المالي في التصرف على درجة السيولة للمشروع ودرجة التركيز الراسمالي ومدى الاعتماد على القروض كمصدر من مصادر التمويل بالاضافة الى دراسة العلاقة بين الاصول ببعضها البعض وكذلك حاجة الدول الى فرض الضرائب على ارباح الشركات والتوزيعات التي تقوم بها لصالح المساهمين[2].

---

1 - كمال الدين الدهراوي، **تحليل القوائم لاغراض الاستثمار**،(الاسكندرية: الدار الجامعية، 2004م)، ص57.

2 - محمد ابراهيم عبدالسلام، **رؤية المستثمرين للتقارير المالية للشركات المساهمة المصرية**،(الاسكندرية: مطبعة الاشعاع الفنية، 1998م)، ص 201.

ج. قائمة التدفقات النقدية:

هي تقرير لبيان التدفقات النقدية الداخلة والخارجة عن فترة معينة وتشتمل على معلومات معدة على الاساس النقدي من النشاط التشغيلي والنشاط الاستثماري والنشاط التمويلي لمشروع لخدمة المستثمرين والدائنين وغيرهم وهذه المعلومات تساعد في التنبؤ بمقدار النقدية المحتمل توزيعها في المستقبل في شكل ارباح او فوائد او رد لأصل الدين كما ان هذه المعلومات تساعد في تقدير درجة المخاطر من حيث التباين المتوقع للعوائد المستقبلية واحتمال العمر المالي او الافلاس أي ان قائمة التدفقات النقدية تساعد على تقييم الاسعار السوقية للاوراق المالية[1].

د. قائمة الارباح المحتجزة:

هي تقرير لبيان الارباح والتغيرات التي حدثت عليها والتوزيعات والتحويلات التي تمت عن فترة معينة ويهتم المحلل بهذه القائمة في بيان حركة الارباح ونموها وتطورها خلال عدد من السنوات والتوزيعات التي تمت من الارباح عن شكل احتياطات او توزيعات المساهمين[2].

يستنتج الباحث من خلال العرض السابق الاتي:

أ. قائمة الدخل يهتم بها مستخدمي التقارير المالية لانها تبيّن مقدرة المنشأة في تحقيق الارباح ومعرفة قدرة المنشأة على الاستمرار في تحقيق الارباح في المستقبل.

ب. قائمة المركز المالي تبيّن موجودات المنشأة وطرق تمويل هذه الموجودات في فترة محددة.

ج. قائمة التدفقات النقدية توفر معومات تساعد الادارة في تقييم اداء المنشأة من خلال الانشطة التشغيلية والانشطة الاستثمارية والانشطة التمويلية.

د. قائمة التغيرات في حقوق الملكية تساعد في معرفة هيكل راس المال والتغيرات التي تطرأ عليه خلال الفترة.

2. تقرير مراقب الحسابات:

هو تقرير لبيان مدى دقة المعلومات التي تحتويها القوائم المالية وتمثيلها بهدف وعدالة والعمليات التي تمت بالمشروع عن فترة مالية معينة بالتالي يجب ان يشير الى ان القوائم المالية تم اعدادها طبقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها وعدم وجود تغيير في هذه المبادئ من فترة لاخرى وعليه يعتبر هذا التقرير دليلاً على صدق المعلومات الواردة بالقوائم المالية وعدالتها مما يؤدي في النهاية الى فائدة المستخدم[3].

يستنتج الباحث مما سبق ان مرقب الحسابات يتحقق من المعلومات الواردة في التقارير المالية مما تزيد درجة الموثوقية في اتخاذ القرارات المناسبة. وايضاً تزيد الثقة في المستثمرين داخل السوق المالية في الاعتماد على التقارير المالية عند اتخاذ القرارات.

---

1 - كمال الدين الدهراوي، **تحليل القوائم لاغراض الاستثمار**، مرجع سابق، ص 158.

2 - **المرجع السابق**، ص 86.

3 - كمال الدين الدهراوي، **تحليل القوائم لاغراض الاستثمار**، مرجع سابق، ص 89.

3. تقرير مجلس الإدارة:

هو تقرير لبيان عامة عن الشركة وأهدافها ومركزها المالي والتسويقي بالاضافة الى معلومات عن الانتاج ودرجة نمو المبيعات والعوامل المؤثرة في نشاط الشركة في المستقبل والتقرير بهذا المعنى لا يحتوي على معلومات مالية كافية يمكن الاعتماد عليها من جانب المحلل المالي والمستثمرين والدائنين وغيرهم كما ان المعلومات الواردة بهذا التقرير لا تخضع لمراجعة مراقب الحسابات ومع ذلك فهو يحتوي على بعض المعلومات التكميلية الاخرى التي قد يحتاج اليها متخذو القرارات الاقتصادية[1].

يستنتج الباحث ان جميع المعلومات الواردة في تقرير مجلس الادارة تتعلق بالاحداث والخطط المستقبلية.

4. تقرير الادارية التنفيذية:

هو تقرير الزامي تقوم باعداده الشركة المساهمة في العديد من الدول كما في بريطانيا، ويتضمن معلومات اكثر تفصيلاً من تقرير مجلس الادارة مثل معلومات عن الاصول والتغيرات التي حدثت خلال الفترة المعنية والالتزامات وحقوق الملكية بالاضافة الى معلومات عن التعقيدات الجديدة وسياسة توزيع الارباح ومعلومات عن العاملين وتكلفة الرعاية الاجتماعية والخدمات المقدمة من الشركة للعمال بصفة خاصة وللمجتمع بصفة عامة. وقد تطورت التقاليد المالية في السنوات الاخيرة من حيث كمية المعلومات التي تحتويها ونوعها وطريقة عرض البيانات والحد الضروري للمعلومات التي يجب الافصاح عنها ضمن هذه التقارير لتكون موصلاً جيداً للمعلومات المحاسبية نتيجة للضغوط من الجهات العلمية المعتمدة بالحسابات في الولايات المتحدة الامريكية وانجلترا وغيرها من الدول. وبناء على رغبة المستثمرين والدائنين والبنوك وغيرهم من المستفيدين في طلب المزيد من المعلومات الاضافية التي تساعدهم على اتخاذ قراراتهم الاقتصادية وهذا التطور ادى الى ظهور عدد من القوائم المالية لتلبية حاجات المستفيدين[2].

يستنتج الباحث ان المعلومات الواردة في تقرير الادارة التنفيذية تكون شاملة ومعبرة عن اداة المنشأة.

تاسعاً: المشاكل التي تواجه إعداد التقارير المالية:

في مجال تقويم المعلومات المحاسبية يمكن تحديد المشاكل التالية[3]:

1. عدم قدرة الفئات المختلفة لمستخدمي البيانات المالية على فهم واستخدام الكثير من المعلومات والبيانات المحاسبية التي يتم الافصاح عنها.
2. عدم المام المنشأة بالاحتياجات المختلفة لفئات مستخدمي المعلومات المحاسبية من المعلومات البيئية.
3. تساعد المنافسين في الحصول على المعلومات الخاصة بالمنشأة الامر الذي قد يضر بمصلحة المنشأة حسب اعتقاد ادارة المنشأة.

---

1 - كمال الدين الدهراوي، **تحليل القوائم لاغراض الاستثمار**، مرجع سابق، ص 153.

2 - **المرجع السابق**، ص 154.

3 - حسين علي خشارمة، **مستوى الافصاح في البيانات المالية للبنوك والشركات المالية المتشابهة**،(نابلس: جامعة النجاح الوطنية نابلس، مجلة العلوم الانسانية، المجلد17، العدد الاول، 2003م)، ص 92.

4. عجز المعلومات الحالية عن مقابلة التغيرات في النظم التصنيعية والبيئية وذلك لظهور التقنية المتقدمة في مجال التصنيع وتغيرات في عمليات الانتاج في معظم المنظمات بما يساعد على تحقيق اهداف الجودة للانتاج.

يستنتج الباحث من خلال عرض المشاكل التي تواجه اعداد التقارير المالية الاتي:

أ. الغموض في بعض البيانات المالية التي يتم الافصاح عنها.

ب. فقدان بعض المعلومات التي يحتاجها مستخدمي المعلومات المالية.

ج. تسريب بعض المعلومات وهذا الامر يضر بالمنشأة حسب اعتقاد ادارة المنشأة.

عاشراً: قصور التقارير المالية والحاجة لتطويرها:

أكدت دراسة لمعهد المحاسبين القانونين بانجلترا وويلز(ICAEW) ان التعقيد والقصور الحالي بالتقارير المالية في ظل ظروف الانهيارات المالية الحالية يعطي مؤشر سلبي عن مدى كفاءة المهنة ومدى مرونتها للاستجابة للتغيرات في بيئة الاعمال التي تتطلب حالياً قدراً أكثر من الجودة زمن تلبية الحاجات الأساسية من المعلومات[1].

ويرجع هذا الأهتمام بالمعلومات المحاسبية إلى تأثير المعلومات المحاسبية التي توفرها التقارير المالية على أسعار الأسهم وعلى قرارات الإستثمار، ولذا فإنه يمكن القول بأن هذه المعلومات تشغل بالفعل المساحة الأكبر داخل قاعدة المعلومات التي يجب توفيرها للمستخدمين، الا ان القدرة على الإستفادة بتلك المعلومات يحد منها عدم ملائمتها لاحتياجات المستخدمين مما يؤدي الى عدم قدرتهم على الاعتماد على هذه المعلومات في تقييم أسعار الأسهم وتوقع العوائد المستقبلية في سوق الأوراق المالية، وذلك على الرغم من ان توفير المعلومات الملائمة والملبية لاحتياجات المستخدمين سيؤدي الى كفاءة أسواق المال وكذلك رفع كفاءة منشآت الأعمال وزيادة حيويتها[2].

وتتمثل أوجه القصور التي تعاني منها التقارير المالية في الأتي[3]:

1. إن التقارير المالية وما تحتويه من المعلومات لا تعكس القيمة الحقيقية للمنشآة، وذلك لأنها تتجاهل بعض الموارد التي تقع تحت سيطرة المنشأة والتي تساعدها في زيادة عوائدها وتعزيز مركزها التنافسي(عدم الإعتراف ببعض الأصول غير الملموسة).

2. تعدد نماذج القياس التي يعتمد عليها نموزج المحاسبة الحالي، ويظهر ذلك بوضوح بالأطر الفكرية للمحاسبة المالية.

3. لا تعكس التقارير المالية تكلفة الفرصة البديلة التي يتحملها حملة الأسهم نتيجة إستثماراتهم في أسهم المنشأة.

---

1 - محمد وداد الأرضي، **دور نموذج تحسين تقارير الأعمال في زيادة جودة التقارير المالية**،(حلوان: جامعة حلوان، كلية التجارة، المجلة العلمية، العدد 47، 2009م)، ص 174.

2 - عبدالرحمن عبد الفتاح محمد، **مدخل مقترح لتطوير وزيادة جودة التقارير المالية في ظل التوجه نحو الاقتصاد المعرفي**،(القاهرة، جامعة القاهرة، كلية التجارة، مجلة المحاسبة والادارة والتأمين، العدد 78، 2011)، ص 223.

3 - ياسر كمال السيد، **تقييم المداخل المبنية على القيمة كمحاولة لتطوير التقارير المالية**،(حلوان: جامعة حلوان، كلية التجارة، المجلة العلمية، العدد3، 2011م)، ص ص 19- 23.

4. يهدف البعد الإعلامي غلى توفير معلومات عن المنشأة المصدرة للتقارير مما يساعد على تخفيض درجة عدم التأكد الا انه يؤخذ على التقارير المالية انها لا توفر معلومات كافية عن مدى المخاطر التي تتعرض لها المنشأة.

ففي هذا الصدد قدمت احدى الدراسات مدخلين لتطوير التقارير المالية، ووضع نهاية لضعف المعايير المحاسبية يرتبط اساساً بزيادة جودة هذه المعايير ولن تزداد جودة المعايير الا لو تعرفنا فعلياً على حاجات المستخدمين والعمل على تلبية هذه الاحتياجات وحددت الدراسة المدخلين كما يلي[1]:

أ. تطوير القياس المحاسبي بمعزل عن القواعد الصارمة للاعتراف التي تحد كثيراً من جودة التقارير المالية حيث يترتب عليها غياب الكثير من الموارد عن التقارير لعدم انطباق شروط الاعتراف عليها.

ب. تطوير مقاييس الاداء بخلاف الارباح المحاسبية التي تقاس في ظل العديد من أوجهالقصور الحالية بالتقارير المالية ومن الطبيعي ان تكون الارباح محملة بالأثار السلبية لكل هذا القصور.

ويرى الباحث ان اوجه القصور سالفة الذكر يمكن ان تقلل من فعالية التقارير المالية في توصيل المعلومات التي يحتاجها مستخدمي تلك التقارير.

يرى الباحث أنه يمكن تطوير التقارير المالية من خلال الأتي:

أ. وجود معايير محاسبية ذات جودة عالية لا تتوفر فيها المرونة المطلقة، تحكم عملية إعداد التقارير المالية.

ب. وجود إدارة تنفيذية نزيهة تتوافر لديها معايير أخلاقية المهنة، حتى تقوم بإعداد تقارير مالية تعكس الواقع الإقتصادي الحقيقي للمنشآة.

ج. توسيع نطاق المعلومات التي تحتويها التقارير المالية لتشمل طرق قياس الربح الذي يمثل المقياس المناسب لتقييم أداء المنشأة، لتحقيق المصداقية والثقة في التقارير المالية من قبل المستخدمين.

1 - خالد صبحي حبيب، **مدى إدراك المصارف لأهمية المحاسبة والإفصاح عن المسؤولية الإجتماعية**،(غزة: الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، رسالة ماجستير، 2011م)، ص 47.

المبحث الثاني
مفهوم وأهمية وخصائص التقارير المالية المرحلية

تمهيد:

تعد التقارير المالية المرحلية مصدراً من مصادر الحصول على المعلومات المحاسبية الملائمة لإتخاذ القرارات الإقتصادية من قبل حملة الأسهم والأخرين من أصحاب المصلحة في المؤسسات المساهمة ولا سيما المؤسسات المساهمة المدرجة في الأسواق المالية، اذ تقوم تلك المؤسسات وخلافاً للتقارير المالية السنوية بإصدار تقارير مالية تغطي مدة مرحلية خلال السنة المالية عادة ما تكون نصف سنوية أو ربع سنوية، هذا وترجع العناية بهذا النوع من التقارير الى الضغوط التي يمارسها حملة الأسهم وغيرها من متخذي القرارات الإقتصادية بهدف التعرف على نتيجة النشاط والمركز المالي للمؤسسات المستثمر فيها بشكل دوري بدلاً من الإنتظار حتى نهاية السنة المالية للحصول على المعلومات اللازمة لتلك القرارات.

أولاً: مفهوم التقارير المالية المرحلية:

وقد عرفت التقارير المالية المرحلية على أنها "تلك التقارير التي تغطي مدة زمنية تقل عن سنة مالية واحدة".

كما عرفت تلك التقارير على انها "مجموعة القوائم أو التقارير المالية التي يتم إعدادها عن مدة زمنية تقل عن السنة المالية وقد تكون تلك المدة ثلاثة أشهر(تقارير مالية ربع سنوية) أو ستة أشهر(تقارير مالية نصف سنوية)"[1].

عرف المعيار المحاسبي الدولي رقم(34) التقارير المالية المرحلية بأنها تقرير مالي يحتوي إما على مجموعة كاملة أو مختصرة من البيانات المالية لفترة أولية، وعرف الفترة المرحلية بأنها فترة إعداد تقارير مالية تكون أقصر من سنة مالية كاملة.

وعرفت أيضاً بأنها تلك التقارير التي تعد بشكل دوري ومناظر للقوائم المالية السنوية ويتم إعدادها عن فترة مالية يقل طولها عن السنة وتستخدم للأغراض الداخلية(الإدارة) والخارجية(الجمهور) وبالتالي يمكن استخلاص العناصر التالية[2]:

1. ان الفترة التي يعد عنها التقرير يجب ان تكون أقل من سنة مالية، وقد تكون نصف سنوية أو ربع سنوية أو شهرية وذلك حسب القوانين الخاصة بكل دولة.
2. ان هذه التقارير تختلف عن تلك التقارير التي تعد لأغراض خاصة أو التي تعد للاستخدام الداخلي حتى وان كانت تمتاز بالدورية.
3. تستخدم التقارير المالية المرحلية للاستخدام الداخلي والاستخدام الخارجي.

---

1 - بشري نجم عبدالله ، **دور التقارير المالية المرحلية في تعزيز كفاءة السوق المالية**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد السادس والعشرون، العراق، 2011م، ص 296.

2 - رواء عبدالرازق باعكضة، **اثر المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية الأولية على أسعار الأسهم**، رسالة ماجستير منشورة، كلية الإقتصاد والإدارة، جامعة جدة، 2014م، ص 24.

4. الغرض من هذه التقارير هو مد مستخدمي القوائم المالية بالمعلومات التي تساعدهم على إتخاذ القرارات أفضل في ظل ظروف عدم التأكد خاصة في أسواق المال.

5. توفر هذه التقارير للبيانات المحاسبية خاصية الملائمة والتوقيت الملائم لإتخاذ القرارات.

يستنتج الباحث من التعاريف السابقة ان التقارير المالية المرحلية هي"مجموعة القوائم المالية التي تصدرها الشركة عن فترة لا تتجاوز ثلاثة أشهر أو اربعة أشهر بغرض مد المستخدمين بالمعلومات المحاسبية التي تساعدهم في ترشيد القرارات".

ثانياً: الجذور التاريخية للتقارير المالية المرحلية:

المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً كانت تشكل في محتوى الفترة الزمنية السنوية، وقبل عام 1970م كان هناك توجه لدى الممارسين في المحاسبة لتشكيل معلومات محاسبية لفترات أقل من سنة. وأغلب مجالس مبادئ المحاسبة عملوا على مراجعة لممارسة تطبيق مبادئ المحاسبة المقبولة قبولاً قبولاً عاماً على التقارير المالية المرحلية على اساس ان تقدم اما شهرية او ربع سنوية، ومن عام 1960م وحتى بداية عام 1970م تعتبر التقارير المالية المرحلية مصدراً مهماً للمعلومات لكل المستثمرين والدائنين لتقييم المركز المالي ونتائج العمليات للشركة[1].

فنال هذا الموضوع اهتمام المنظمات المهنية والعديد من المجامع المهنية والهيئات العلمية باصدار التوصيات والارشادات المرتبطة باعداد وعرض القوائم المالية المرحلية، ومن اهم تلك الهيئات والمجامع العلمية: لجنة بورصة الاوراق المالية والمبادلات الامريكية(SEC)، مجلس مبادئ المحاسبة المالية الامريكي(APB)، مجلس معايير المحاسبة المالية الامريكي(FASB)، لجنة معايير المحاسبة الدولية(IASC).

1. اصدارات لجنة الاوراق المالية والمبادلات بالولايات المتحدة الامريكية(SEC):

في عام 1934م اوصت اللجنة باعداد تقارير مالية ربع سنوية بحيث يقتصر عرض التقارير المالية الربع سنوية في حال الاحداث الهامة التي تقع خلال السنة[2]. وهكذا حتى عام 1945م حيث الزمت اللجنة الشركات الخاضعة لها باصدار تقارير ربع سنوية عن المبيعات التي تزيد عن 20% من المبيعات الكلية[3].

وفي عام 1946م اصدرت اللجنة النموذج(K-8) والزمت الشركات باصدار التقارير المالية ربع السنوية وفق هذا النموذج ليعرض بعد 45 يوم من انتهاء ربع السنة الذي يعد عنه التقرير المرحلي.

وفي عام 1955م اصدرت اللجنة تقصية طالبت الشركات المقيدة اسهمها في البورصة بنشر تقارير مالية نصف سنوية وفق النموذج(K-9)[4] الذي حل محل النموذج(K-8).

---

1 - طارق فايز سكيك، **اثر التقارير المالية المرحلية على سعر السهم وحجم التداول**، مرجع سابق، ص 35.

2 - عثمان محمد ياسين فراج، **التقارير المالية الفترية كاداة لتحقيق الافصاح المحاسبي في وحدات قطاع الاعمال العام الصناعي**،(القاهرة: المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، كلية التجارة، العدد الاول، 1995م)، ص 424.

3 - Sidney Davidson and Roman L. Weil, 1977. **Handbook of Mmodern Accounting**. Second Edition, Mcgraw Hill Book, Inc, New York, pp10-11.

4 - عثمان محمد ياسين فراج، **مرجع سابق**، ص 425.

اصدرت اللجنة النشرة(ASR NO. 177) عام 1975م التي الزمت الوحدات الاقتصادية باصدار اطار كامل من التقارير المالية البينية بهدف تحسين جودة الافصاح بالتقارير الربع سنوية المقدمة للجنة من خلال النموذج(Q-10). كما قدمت مجموعة من التوصيات بشأن شكل ومحتوى التقارير المالية البينية التي تقدم للجنة من خلال النموذج(Q-10)[1].

2. اصدارات مجلس مبادئ المحاسبة المالية الامريكي(APB):

اصدر مجلس مبادئ المحاسبة المالية(APB) التوصية رقم(28) عام 1973م بعنوان"التقارير المالية البينية" موضحاً كيفية اعداد التقارير المالية الفترية من خلال معايير قياس المعلومات الفترية، وكذلك الحد الادنى من العناصر التي يجب الافصاح عنها من خلال التقارير المرحلية وتتمثل هذه العناصر في[2]:

- المبيعات او الايرادات.
- التغيرات الجوهرية في المركز المالي.

كما ركز المجلس على ابراز دور واهمية المعلومات الفترية على الرغم من وجود الكثير من المشكلات التي ما زالت في حاجة الى حلول ملائمة.

3. اصدارات مجلس معايير المحاسبة المالية الامريكي(FASB):

تناول مجلس معايير المحاسبة المالية(FASB) موضوع التقارير المالية المرحلية في جدول اعماله من خلال اصدار مجموعة من قوائم معايير المحاسبة المالية(SFAS)، ومذكرة مناقشة، ونشرة فنية، وتفسير المعايير من خلال مايلي:

- قائمة معايير المحاسبة المالية رقم(3) عام 1947م بعنوان"التقرير عن التغيرات المحاسبية في التقارير المالية البينية" وذلك بهدف تحسين ما جاء بالتوصية 28 السابقة وخاصة فيما يتعلق بمشكلة معالجة التغيرات المحاسبية في التقارير البينية[3].
- قائمة معايير المحاسبة المالية رقم(18) عام 1975م بعنوان المحاسبة عن ضرائب الدخل في التقارير المالية المرحلية[4].
- قائمة معايير المحاسبة المالية رقم(18) عام 1977م بعنوان"التقرير المالي عن اجزاء الوحدة الاقتصادية- التقارير المالية البينية" وتضمنت المعلومات التي يجب الافصاح عنها بالتقارير المالية المرحلية واهمية الافصاح عن التقارير الجزئية في التقارير المرحلية[5].

---

1 - Sidney Davidson Roman L. Weill, 1977. **Op,cit,** pp12-13.

2 - بسمة كمال القمص يوحنا، **تطوير التقارير البينية بالتطبيق على الشركات المساهمة المصرية**،(القاهرة: جامعة الزقازيق، رسالة ماجستير غير منشورة، 2002م)، ص ص 14- 15.

3 - Financial Accounting Standard Board, Original Pronouncements: **Accounting Standards**, Volume I, John Wiley & Sons, New York, 1996. Pp19-27.

4 - Financial Accounting Standard Board, "FASB Interpretation No 18: Accounting for Income Taxes in Interim, **The Journal Accounting**, June, 1977. Pp101-104.

5 - Financial Accounting Standard Board,"SFAS No. 18,: Financial Reporting for Segments of Business" Enterprise, Interim Financial Statements, **The Journal of Accounting**, Feb. 1978, pp. 93-94.

– مذكرة مناقشة عام 1978م بعنوان"المحاسبة والتقارير البينية" وتناولت المذكرة الاتي[1]:

. اهداف التقارير المالية البينية.

. مشكلة اختيار مدخل مناسب لتخصيص عناصر المصروفات والايرادات.

. كمية المعلومات الواجب الافصاح عنها.

– نشرة فنية رقم(9) عام 1979م بعنوان "المحاسبة عن التغيرات في معدلات ضرائب الدخل في الفترات البينية".

– قائمة معايير المحاسبة المالية رقم(69) عام 1982م بعنوان "الافصاح عن الانشطة المنتجة للبترول والغاز" وتناولت الافصاح بالتقارير المالية البينية للوحدات الاقتصادية المنتجة للبترول والغاز[2].

– قائمة معايير المحاسبة المالية رقم(95) عام 1987م بعنوان " قائمة التدفقات النقدية" وتناولت الافصاح بالتقارير المالية البينية عن معلومات التدفقات النقدية[3].

– قائمة معايير المحاسبة المالية رقم(109) بعنوان "المحاسبة عن ضرائب الدخل" التي تناولت بعض النقاط المتعلقة بضريبة الدخل عند اعداد التقارير المالية المرحلية.

4. اصدارات لجنة معايير المحاسبة الدولية(IASC):

اهتمت اللجنة بالتقارير المالية المرحلية، ففي فبراير 1998م تم اعتماد معيار المحاسبة الدولي رقم IAS34 بعنوان التقارير المالية المرحلية، والذي اصبح ساري المفعول على البيانات المالية للفترات التي تبدأ في يناير 1999م، وقد جاء هذا المعيار شاملاً يوضح نطاق تطبيق التقارير المالية المرحلية، ويحدد الحد الادنى من محتوى التقارير المالية المرحلية بما في ذلك الافصاحات ومبادئ الاعتراف والقياس المحاسبي التي يجب تطبيقها في تقرير مالي مرحلي[4].

ثالثاً: اسباب زيادة الاهتمام بالتقارير المالية المرحلية:

ترجع العناية باعداد التقارير المالية على فترات زمنية تقل عن سنة مالية ومراجعتها من قبل مدقق حسابات مستقل بسبب ما تتضمنه تلك التقارير من معلومات محاسبية ملائمة وموثوق بها وعلى فترات دورية ومتقاربة ومفيدة لكل من حملة الاسهم والاخرين من اصحاب المصلحة في الشركات المساهمة المدرجة في السوق المالية بهدف تقييم اداء تلك الشركات وتخفيض درجة عدم التاكد عند التنبؤ بارباحها المتوقعة وعوائد اسهمها، مما ينعكس ايجاباً على كفاءة سوق الاوراق المالية[5].

---

1 - Financial Accounting Standard Board, "Interim Financial Accounting and Reporting", **Discussion Memorandum, FASB**, May, 1978.

2 - Financial Accounting Standard, **Original Pronouncements**, 1996, op, cit, p701.

3 - Financial Accounting Standard Board, **Original Pronouncements**, 1996, cit, p1474.

4 - معايير المحاسبة الدولية، 2009م، **المعيار 34، AIS.**

5 - بشري نجم وجوان حاسم،، **دور التقارير المالية المرحلية في تعزيز كفاءة السوق المالية**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد السادس والعشرون، العراق، 2011م، ص 294. 294.

ويمكن تلخيص اهم اسباب زيادة الاهتمام بالتقارير المالية المرحلية[1]:

1. يحتاج المستشارون الماليون ومحللو الاستثمار الى تحليل القوائم المالية المرحلية التي تصدرها الشركات المساهمة حتى يتم التوصل الى قرارات سليمة لذلك لابد من اعدادها وفق المعايير المحاسبية ومراجتها من قبل مراجع خارجي مستقل حتى لا يتم التلاعب بها.

2. يحتاج المساهمون(حملة الاسهم) الى الوقوف على وضع الشركة خلال فترات زمنية لا تكون طويلة وهذه المعلومات تؤمنها التقارير المالية المرحلية حيث يحتاجون الى توقع عائدات الاسهم ووضع الشركة الاقتصادي.

3. ان اصدار التقارير المالية المرحلية على فترات متقاربة يمكن المقرضين والدائنين من الاعتماد عليها في توقع قدرة الشركة على سداد التزاماتها وعلى متابعة الاداء المالي والاقتصادي للمنشاة بصورة منتظمة ودورية على مدار السنة.

4. ان الافصاح المحاسبي في هذه القوائم يوفر معلومات مالية ملائمة وكافية لاغراض اتخاذ القرارات ومراقبة الادارة ونشاط الشركة.

يستنتج الباحث ان الاهتمام بالتقارير المالية المرحلية يؤدي الى توفير معلومات مالية كافية لاتخاذ القرارات ومراقبة نشاط الشركة ومتابعة الاداء المالي بصورة دورية ومنتظمة.

رابعاً: أهمية التقارير المالية المرحلية:

تتبع أهمية النقارير المالية المرحلية من أهمية المعلومات المحاسبية التي تحتويها، والتي تعد من أهم مصادر المعلومات للمستخدم الخارجي. ومن أهم الأدوار التي تؤديها المعلومات المحاسبية التي تحتوي عليها التقارير المالية تتمثل في ما يلي[2]:

1. على مستوى المستثمر الفرد:

أ. الحصول على معلومات لتقييم أداء الإدارة وإخلاء مسؤولياتها.

ب. الحصول على معلومات للتنبؤ بدرجة الربحية والمخاطر المتعلقة بالاستثمار.

ج. التمكن من المفاضلة بين الفرص الاستثمارية المتاحة وتقدير التوازن بين درجة الربحية والمخاطر.

2. على مستوى السوق المالية:

أ. حماية المستثمرين وإشاعة الثقة بينهم.

ب. تخفيض اثر المعلومات الضارة أو المضاربات التي قد تؤدي إلى تسعير خاطئ للأوراق المالية مما يؤدي في النهاية الى التخصيص غير الكفؤ للموارد المناخية.

ج. توفير اساس لتبادل حقوق الملكية بين المتعاملين على اساس سليم.

---

1 - عمرسيدي ومروة ربيع، **اثر فحص القوائم المالية المرحلية على سوق الاوراق المالية**،(دمشق: مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد33، العدد2، 2001م)، ص ص 225- 244.

2 - بشري نجم عبدالله ، **دور التقارير المالية المرحلية في تعزيز كفاءة السوق المالية**، المرجع السابق، ص ص 78- 79.

د. العمال على التوصل الى اسعار التوازن عند تبادل حقوق الملكية.

هـ. خلق مجالات الابتكار لادوات الاستثمار القادرة على جذب مدخرات المستثمرين.

3. على مستوى المجتمع:

أ. توجيه الموارد والقرارات الاقتصادية المتعلقة بحسن توزيعاتها بين القطاعات المرغوبة الاستثمار فيها اقتصادياً واجتماعياً.

ب. القضاء على أية مضاربات قد تؤدي الى عدم التوازن الاقتصادي والاجتماعي، بمعنى نقل الثروة من فئة الى فئة أخرى بدون مبرر اقتصادي.

ج. عدالة توزيع العائد والمخاطر بين المتعاملين في السوق المالية.

د. تحقيق الأهداف الإقتصادية للمجتمع بشكل عام.

يستنتج الباحث من خلال اهمية التقارير المالية المرحلية النقاط التالية:

1. الحصول عل معلومات محاسبية ملاءمة وموثوق بها وعلى فترات منتظمة ومتقاربة.
2. تفيد حملة الاسهم وأصحاب المصلحة في الشركات المساهمة بهدف تقييم أداء تلك الشركات.
3. الحصول عل معلومات تحقق الاهداف الاقتصادية التي تعود على المجتمع ككل.

خامساً: خصائص التقارير المالية المرحلية:

1. خاصية التوقيت الملائم في التقارير المالية المرحلية:

على الرغم من تعدد اهداف التقارير المالية المنشورة الا ان هناك اتفاقاً عاماً على ان الهدف الاساسي للتقارير المالية هو توفير معلومات محاسبية ملائمة لامكانية اتخاذ قرارات استثمارية رشيدة، ولخدمة فئة المستثمرين الحاليين والمرتقبين. وتتوقف منفعة المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية المنشورة على عنصرين اساسين هما مدى صحة المعلومات المحاسبية، والتوقيت الملائم لعرض هذه المعلومات[1]، وخاصية التوقيت الملائم تعني ضرورة توفير المعلومات المحاسبية لمتخذي القرارات قبل ان تفقد هذه المعلومات قدرتها على التأثير في اتخاذ القرارات، بمعنى وجود المعلومات في نفس الوقت الذي يدرس فيه صانعو القرار اجراءاً معيناً، ومن الجدير بالذكر ان توفير المعلومات المحاسبية بعد اتخاذ القرار لا يعتبر ملائماً، وبالتالي من الضروري ان تكون الفترة المحاسبية ملائمة حتى يستفيد متخذو القرارات من المعلومات المحاسبية، فهناك علاقة عكسية بين طول الفترة المحاسبية ومدى ملائمة المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات فكلما طالت الفترة فقدت المعلومات اهميتها[2].

وقد استحوذ موضوع الدراسة وتحليل خاصية التوقيت الملائم لنشر المعلومات المحاسبية على اهتمام العديد من الباحثين، حيث توصلت بعض الدراسات الى ان التوقيت الملائم للمعلومات المحاسبية ليس تعبيراً وصفياً

---

1 - عادل عبدالفتاح الميهي، **المحتوى الاعلامي للمعلومات المحاسبية الاولية بالتطبيق على سوق الاسهم السعودي**،(ابها: جامعة الملك خالد، رسالة ماجستير غير منشورة، 2006م)، ص 17.

2 - محمد محمود عبد ربه، **المعايير المحاسبية المصرية ومشكلات التطبيق**،(القاهرة: دن، 2000م)، ص 31.

فحسب، يطلق للدلالة على وصول حجم معين من المعلومات المحاسبية في التوقيت المناسب لمتخذ القرار، وانما يمكن ايضاً القياس الكمي للخسارة التي يمكن ان تتحملها الوحدة الاقتصادية نتيجة عدم مراعاة التوقيت التوقيت الملائم والاستمرار في تاخير توصيل المعلومات المحاسبية[1].

وفي عام 1984م قام كل من Chambers & Penman[2] بدراسة شملت الفترة الزمنية من سنة 1970م حتى 1974م بالتطبيق على عينة من الوحدات المسجلة في بورصة نيويورك، وتوصلت الى ان التقارير المالية التي تتضمن اخباراً سارة عادة ما تصدر بعد فترة زمنية قصيرة من نهاية العام المالي، والتقارير المالية التي تتضمن اخباراً سيئة عادة ما تصدر بعد فترة زمنية طويلة من نهاية العام المالي.

بالاضافة الى دراسة Whitted & Zimmer[3] لاختبار ما اذا كانت فترة اصدار التقارير المالية تختلف بين الوحدات الاقتصادية الناجحة والمتعثرة وتوصلت هذه الدراسة الى ان الوحدات الاقتصادية المتعثرة تميل الى اصدار تقارير مالية بعد فترة زمنية طويلة من نهاية العام المالي بعكس الوحدات الناجحة الت تصدرة تقارير مالية بعد فترة زمنية قصيرة من نهاية العام المالي.

2. عرض التقارير المالية المرحلية بشكل مقارن وتجميعي:

ان عرض التقارير المالية المقارنة اكثر فائدة من نشر التقارير المالية بمفردها لان نشهرها بشكل مقارن يمكن مستخدمي المعلومات من الاطلاع على التغيرات الحاصلة خلال الفترة المرحلية، وبذلك يجب ان تشمل التقارير المالية المرحلية الكاملة او المختصرة للفترات ما يلي[4]:

أ. ميزانية عمومية في نهاية الفترة المرحلية الحالية وميزانية عمومية مقارنة في نهاية السنة المالية السابقة مباشرة لها.

ب. بيان بقائمة التدفقات النقدية المجمعة للسنة المالية الحالية حتى تاريخه مع بيان بقائمة التدفقات النقدية مقارنة للفترة المقارنة من اول السنة حتى تاريخه للسنة المالية السابقة مباشرة.

ج. قائمة تبين التغيرات في حقوق الملكية التراكمية عن السنة المالية الحالية هتى تاريخه مع قائمة مقارنة عن الفترة المقارنة من اول السنة المالية السابقة حتى تاريخه.

د. يمكن ان يعرض التقرير المالي المرحلي للفترة المرحلية اما بيان دخل شامل منفرد او يقوم بعرض بيان اولي يظهر فيه مكونات الربح او الخسارة وبيان ثانٍ يظهر فيه مكونات الدخل الشامل الاخر.

---

1 - Lara, G. et al. "The Effect of Earnings management on the Asymmetric Timeliness of Earnings", **Journal of Business Finance & Accounting**, Vol.32, No.3.

2 - Anne E. Chambers and Slephen H. Penman, 1984, "Timeliness of Reporting and Stock Price Reaction to Earning Announcement", **Journal of Accounting Research**, Spring, p.p. 21-46.

3 - Greg Whittred and Jan Zimmer, 1984, " Timeliness of Financial Reporting and Financial Distress: **The Accounting Review**, pp. 287-295.

4 - معايير المحاسبة الدولية، 2009م، **معيار AIS 34، مرجع سابق**، ص ص 1706- 1709.

وتعرض التقارير المالية المرحلية بيان الدخل الشامل المقارن للفترة المالية المرحلية الحالية وبشكل تراكمي للسنة المالية الحالية حتى تاريخه، مع بيان دخل شامل للفترة المرحلية المقابلة للسنة السابقة مباشرة(الحالية وللسنة حتى تاريخه).

3. تعدد مفاهيم القياس المحاسبي لغرض اعداد التقارير المالية المرحلية:

تمثل وظيفة المحاسبة في قياس العناصر المختلفة المكونة للقوائم المالية(الاصول والالتزامات وحقوق المكلية والايرادات والمصروفات)، اضافة الى الافصاح عن نتائج عملية القياس في شكل معلومات تتاح الى مستخدمي تلك القوائم، وحيث ان القياس المحاسبي لغرض اعداد التقارير المالية المرحلية يختلف في اسلوب تطبيقه ومفهومه عن القياس المحاسبي لغرض اعداد التقارير المالية السنوية وذلك في الحالات التي يتم فيها تطبيق مفهوم المقابلة بين النفقات والايرادات، فعند تطبيق هذا المفهوم لغرض اعداد التقارير المالية المرحلية يتم الخروج على مفاهيم محاسبية اخرى تعتبر الاساس في اعداد التقارير المالية السنوية مثل استقلال الفترات المحاسبية والتحقق، كما يتطلب الثبات في القياس المحاسبي استخدام المبادئ والمفاهيم والاساليب نفسها من فترة الى اخرى، لكن الوحدات الاقتصادية لا تلتزم دائماً بتطبيق سياسة الثبات عند قياس صافي الربح الفتري، فيتم تطبيق مفهوم تعظيم ارباح الفترة البينية الاولى اذا كانتالوحدة الاقتصادية غير متحفظة بشان الافصاح عن الارباح في فترة مبكرة من العام المالي. وتطبق مفهوم تخفيض ارباح الفترة البينية الاولى اذا كانت الوحدة الاقتصادية متحفظة بشان الافصاح عن الارباح في فترة مبكرة من العام المالي، حيث تؤجل الاعتراف بتحقيق ايرادات تخص الفترة الملية البينية الاولى الى فترات تالية، وتطبق مفهوم التساوي حيث يتم اعتبار كل فترة مالية بينية جزءاً متساوياً من الفترات المالية كلها والتي تشكل العام المالي فيتم توزيع النفقات غير المرتبطة مباشرة بحجم الانتاج بالتساوي بين الفترات المالية البينية دون مراعاة الاثار المحتملة للاختلافات في مستويات الانتاج والمبيعات بين الفترات المالية البينية وبالتالي يظهر بوضوح اثار الموسمية على نتائج الوحدة الاقتصادية[1].

يستنتج الباحث ان خاصية التوقيت المناسب هي أهم الخصائص لتحقيق ملائمة المعلومات المحاسبية التي تحتويها التقارير المالية المرحلية حيث تساهم هذه التقارير في توفير معلومات حديثة ودورية عن المنشآت وفي الوقت المناسب كما تؤدي الى تحسين القيمة التنبؤية للمعلومات المحاسبية وبالتالي تعد التقارير المالية المرحلية علاجاً الى أوجه القصور الذي يواجه التقارير المالية المنشورة السنوية فيما يتعلق بخاصية التوقيت المناسب.

سادساً: أهداف التقارير المالية المرحلية:

تهدف القوائم المالية الى تحقيق مجموعة من الأهداف، وأهم هذه الأهداف ما يلي[2]:

---

1 - Gracme, Fogeblerg. 1971"Interim income Determination: An Examination of the Effects

2 - عبدالفتاح الصحن ومحمد درويش، **المراجعة بين النظرية والتطبيق**،(الأسكندرية: الدار الجامعة، 1995م)، ص 146.

1. التقدير والتنبؤ بقيمة أرباح المشروع وتوقيتها على مدار السنة المالية، وذلك على أساس مؤقت وغالباً ما يكون ربع سنوي.

2. توفير معلومات وقتية مفيدة لأغراض تحديد مدى تقدم أداء المشروع، وخاصة اذا كان هذا الأداء يقاس بالأرباح والتدفقات النقدية وعائد السهم.

3. مساعدة أصحاب المصلحة في المشروع، وخاصة المساهمين، على عمل تقويم ملائم ومستمر لأداء إدارة المشروع كوكيل عنهم.

4. إستكمال بعض أوجه النقص في القوائم والتقارير المالية المنشورة.

5. وقوف أصحاب المصلحة في المشروع على مركزه المالي ونتائج أعماله في النهاية وعن كل فترة على حدة.

6. تخفيض درجة عدم التأكد أمام المستثمرين عند التنبؤ بالأرباح وعوائد الأسهم لأن هذه القوائم توفر لهم معلومات عن فترات متقاربة نسبياً وغالباً كل ثلاثة شهور.

يستنتج الباحث ان الهدف من التقارير المالية المرحلية هو مساعدة المحللين الماليين في تحليل المؤشرات الرئيسية ومن ثم زيادة مستوى الافصاح والشفافية المطلوبة وبناء على ذلك توافر الثقة بين المنشآت والجهات المختلفة المستخدمة للتقارير المالية المرحلية[1].

أهداف التقارير المالية المرحلية: منظور لجنة معايير المحاسبة الدولية:

هدف التقارير المالية المرحلية هو تقديم معلومات تكون مفيدة في اتخاذ القرارات الاقتصادية(مثلما هو الحال– بالطبع– في المعلومات المالية السنوية)– فضلاً عن ذلك– يتوقع ان تقدم التقارير المالية المرحلية معلومات نوعية عن الوضع المالي والاداء والتغير في الوضع المالي للمنشآة. ويكون الهدف بصفة عامة هو اعتناق عرض او افصاح اما بتقديم قوائم مالية متكاملة او معلومات موجزة

وبينما توجه انتقادات الى المحاسبة وذلك لانها تنظر الى اداء المنشأة من خلال مرآة خلفية(أي معلومات سابقة)، الا ان الواقع يشير الى انه من المفهوم جيداً من جانب واضعي المعايير المحاسبية انه لكي تكون المعلومات مفيدة فانها يجب ان توفر نظرات متبصرة الى الاداء المستقبلي، وكما تم تلخيصه في هدف المعيار بالنسبة للتقارير المالية المرحلية، فان هدف المعيار رقم(34) المبدئ– وليس الوحيد– للتقارير المرحلية هو تقديم تفهم لقدرة المنشأة على توليد المكاسب للاطراف المعنية(المستثمرون والدائنون...الخ) وكذلك قدرتها على توليد التدفقات النقدية والتي تمثل بوضوح توجه مستقبلي، كذلك– فان البيانات الواردة في التقارير المرحلية من المتوقع ان تمد الاطراف المعنية ليس فقط بنظرات عميقة في مسائل مثل التقلب الموسمي وعدم الانتظام وتقدم ملاحظات في توقيت مناسب عن التغيرات في الانماط والاتجاهات لكل من سلوك توليد الدخل والنقدية، بل وكذلك الظواهر القائمة في الميزانية العمومية مثل سيولتها.

[1] - عبدالفتاح الصحن ومحمد درويش، **مرجع سابق**، ص 147.

وللوصول الى الاوضاع المذكورة في المعيار، فان(IASC) قد اعتبرت في مرحلة مسودة المبادئ(DSOP) اهمية التقارير المرحلية في تحديد نقاط التحول في مكاسب وسيولة المنشأة، وفي رأي اللجنة ان الاتجاه التكاملي عن التقارير المرحلية يمكن ان يخفي هذه النقاط، ومن ثم يمنع مستخدموا القوائم المالية من اتخاذ القرارات السليمة، فاذا كانت هذه الملاحظة صحيحة، فهذه تكون سبباً هاماً في اعتماد المدخل الاستقلالي لاعداد القوائم المالية المرحلية في الواقع– فان الدرجة التي يخفى فيها الاتجاه التكاملي نقاط التحول، فانه يحتمل ان يكون ذلك متصلاً بالدرجة المتعلقة بقيام المنشأة باتباع سياسة تخفيف تقلبات الدخل والتي تطبق على بيانات الايرادات والمصروفات، ويبدو مجدياً تماماً ان التقارير المرحلية المعدة وفقاً للاتجاه التكاملي اذا اتبعت بحساسية فانها سوف تكشف نقاط التحول بنفس القدر مثل التقارير التي يتم اعدادها في ظل الاتجاه المضاد(الاستقلال).

ولاثبات ذلك يمكن ان نعتبر الاحصاءات الاقتصادية القومية والتي هي في معظمها مقررة على اسس موسمية معدلة، ومشابهة لاثار استخدام الاتجاه التكاملي بالنسبة للتقارير المرحلية للمعلومات المالية للمنشآة، وهذه البيانات الاقتصادية تكون غالباً فعالة لالقاء الضوء على ما يسمى نقاط التحول وتستخدم بطريقة اكثر فعالية عن البيانات الشهرية المعدلة– فعلى سبيل المثال:

بينما تتفق اهداف التقارير المرحلية بدرجة عالية مع تلك الخاصة بالتقارير المالية السنوية، فانه يوجد في راي لجنة معايير المحاسبة الدولية(IASC) امور اخرى، وقد تحددت في مسودة المبادئ(DSOP) عن التقارير المالية المرحلية باعتبارها تعني اموراً خاصة بالتكلفة والوقت المناسب مثل مسائل الجوهرية ودقة القياس.

وبصفة عامة فان الخلاصة تعني انه لكي تكون المعلومات مفيدة فعلاً، فانها لابد وان تنتج بطريقة اكثر مناسبة وقتياً مع اغلب الاحوال التي تتم بالنسبة للتقارير السنوية(رغم ان بحوثاً اخرى تذكر ان سماح المستخدمين لتاخر المعلومات يقل بشكل ملحوظ في جميع المجالات) وان بعض التوافق في شان الدقة من اجل تحقيق توقيت مناسب يكون مفضلاً[1].

يستنتج الباحث ان التقارير المالية المرحلية الهدف منها تحسين كفاءة النظام المحاسبي لانها تعد لفترات قصيرة أقل من سنة فبتالي تعمل على توفير المعلومات للمستخدمين في الوقت المناسب عند الحاجة اليها دون تأخير حتى لا تفقد المعلومات المحاسبية قيمتها في اتخاذ القرارات.

سابعاً: الصفات النوعية للمعلومات المحاسبية في التقارير المالية المرحلية:

ان الصفات النوعية للمعلومات المحاسبية في التقارير المالية المرحلية تشابه الصفات النوعية للتقارير السنوية، ولكنها تكون مفصلة بشكل اكبر، لذا تعد البيانات المحاسبية بافتراض ان المشروع مستمر في المستقبل المنظور، على ان يفصح عن الحالات المغايرة لذلك الافتراض.

[1]- طارق عبدالعال حماد، **التقارير المالية**،(الأسكندرية: الدار الجامعية، 2006م)، ص ص 663- 665.

الشكل رقم(2/2/1) الخصائص النوعية للبيانات المالية.

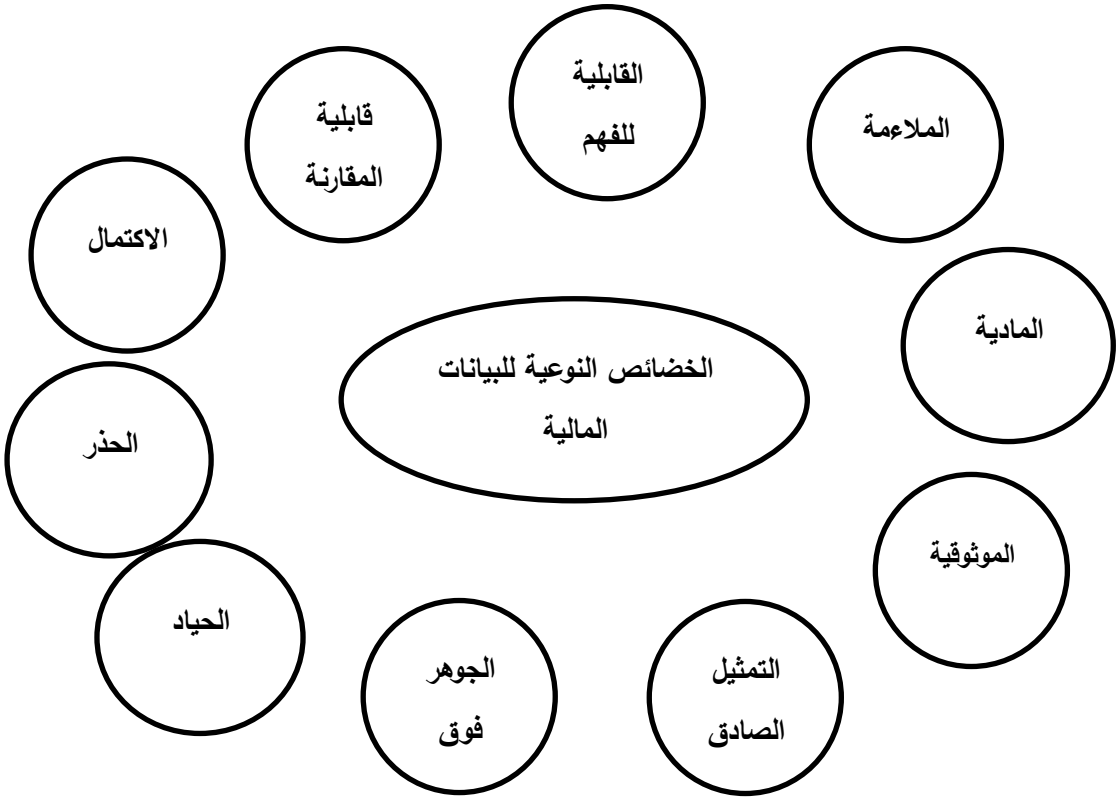

المصدر: طارق عبد العال حماد، التقارير المالية،(الاسكندرية: الدار الجامعية، 2005م).

القابلية للفهم:

- يقصد بذلك قابلية البيانات للفهم من قبل المستخدمين.
- يفترض توافر مستوى معقول من المعرفة لدى المستخدمين.
- يجب عدم استبعاد المعلومات عن المسائل المهمة، حتى لو كانت مقعدة نسبياً.

الملاءمة:

- المعلومات الملائمة هي تلك المفيدة لحاجات متخذي القرارات.
- تتحقق خاصية الملاءمة في المعلومات عندما تساعد على اتخاذ القرارات، من خلال تقويم الاحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية، او تأكيد او تصحيح تقييماتهم الماضية[1].

المادية:

- تعد المعلومات ذات قيمة مادية، اذا كان حذفها او تحريفها يمكن ان يؤثر في قرارات المستخدمين.
- تعتمد المادية على حجم البند.

الموثوقية:

- خلو البيانات من الاخطاء الكبيرة والتحيز.

[1] - طارق عبدالعال حماد، **مرجع سابق**، ص 667.

– امكانية الاعتماد عليها من قبل المستخدمين.

التمثيل الصادق:

ان تمثل المعلومات بصدق العمليات المالية والاحداث الاخرى، التي من المفروض ان تمثلها او ان تعبر عنها بشكل معقول، اعتماداً على مقاييس الاعتراف واسسه.

الجوهر فوق الشكل:

– الاعتماد في المحاسبة على جوهر العمليات والاحداث وحقيقتها الاقتصادية، وليس على شكلها القانوني فقط.

– مثلاً بيع اصل مع الاحتفاظ بالمنافع الاقتصادية المستقبلية، على الرغم من وجود وثائق نقل ملكية، فان الاعتراف بهذه العملية بانها عملية بيع، لايمثل بصدق الحدث الاقتصادي.

الحياد:

– خلو البيانات من التحيز.

الحذر:

– على معد البيانات بذل الجهد الكافي لمواجهة حالات عدم التأكد.

– قابلية الديون المشكوك فيها للتحصيل، وتقدير العمر الاقتصادي للاصول.

– الحذر من تضخيم الاصول او الدخل.

– الحذر من تقليل الالتزامات والمصروفات.

الاكتمال:

– يجب ان تكون المعلومات كاملة ضمن حدود المادية والتكلفة.

– حذف المعلومة يمكن ان يجعلها خاطئة او مضللة.

قابلية المقارنة:

– امكانية المقارنة عبر الزمن، للمشروع نفسه.

– امكانية المقارنة بين المشروعات.

– الثبات على اسس القياس والعرض.

– الافصاح عن السياسات المحاسبية المستخدمة وتغيراتها واثر التغير.

– عرض القوائم المقارنة للسنوات السابقة[1].

يتضح للباحث ان التقارير المالية المرحلية تحمل نفس الصفات التي تتمتع بها التقارير المالية السنوية لذا تعد البيانات والمعلومات التي تحملها ذات قيمة مادية عالية وخالية من الاخطاء الكبيرة والتحيز وامكانية الاعتماد عليها من قبل المستخدمين.

---

1 - طارق عبد العال حماد، **التقارير المالية**،(الاسكندرية: الدار الجامعية، 2005م)، ص 673.

ثامناً: المستفيدون من التقارير المالية المرحلية:

الغرض الأساسي من التقارير المالية بشكل عام هو خدمة مستخدميها والمستفيدين منها بتقديم معلومات تتميز بالمصداقية والنزاهة، بحيث يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الاقتصادية والاستثمارية الرشيدة، في حين تساعد التقارير المالية المرحلية بشكل خاص للمحللين ومستخدمي البيانات المالية في تحديد الاتجاهات ومناطق الاضطرابات في وقت مبكر قبل توفر التقارير المالية. ويمكن حصر الفئات المستفيدة من المعلومات المحاسبية في عملية اتخاذ القرارات في فئتين هما[1]:

الأولى: داخل المشروع وتأتي أدارة المشروع على رأس هذه وأداة الإتصال بين هذه الفئة والنظام المحاسبي هي التقارير الداخلية بما تحتويه من معلومات مالية وغير مالية.

الثانية: خارج المشروع ممثلة بالمساهمين والدائنين والمؤسسات الحكومية وغيرها من الأطراف ذات المصلحة في المشروع. والتقارير المالية الخارجية هي اداة الاتصال بين هذه الفئة، او ما يعرف بالقوائمالمالية المنشورة والتي يقتصر محتواها على البيانات المالية فقط.

يستنتج الباحث ان التقارير المالية تقوم بخدمة المستخدمين والمستفيدين منها من خلال تقديمها لمعلومات ذات مصداقية عالية بحيث يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة.

تاسعاً: مبادئ التقارير المالية المرحلية:

تتمثل مبادئ التقارير المالية المرحلية في التالي[2]:

1. يجب على المؤسسة ان تطبق نفس السياسات المحاسبية في قوائمها المالية المرحلية، كما هو الحال في القوائم السنوية.

2. تكرار التقارير المالية البينية(نصف، ربع سنوية) لا تؤثر في قياس النتائج السنوية للمنشآة، ويتم القياس في التقارير المرحلية على اساس السنة حتى تاريخه، وهو ما يسمى طريقة استقلال الفترات المؤقتة.

3. الإيرادات المستلمة دورياً أو موسمياً أو عرضاً لا يجب الإعتراف بها أو تأجيلها في التاريخ البيني، اذا كان الإعتراف أو التأجيل غير مناسب، في نهاية السنة التالية للمنشآة.

4. يتم القياس في التقارير السنوية والمرحلية على أساس تقديرات معقولة، الا ان إعداد التقارير المرحلية يتطلب استخداماً أكبر لطرق التقدير مقارنة بالتقارير المالية السنوية.

5. يجب ان ينعكس التغير في السياسات المحاسبية، عن طريق عمل المادة عرض للقوائم المالية في الفترات المالية البينية السابقة للسنة المالية، والفترات البينية المقابلة للسنوات السابقة.

يتضح للباحث ان التقارير المالية المرحلية تقوم على نفس الاسس والتقديرات التي تقوم عليها التقارير السنوية الا ان التقارير المرحلية تتطلب طرق تقدير اكبر مقارنة بالتقارير السنوية.

---

1 وليد ناجي الحيالي، **نظرية المحاسبة**،(الدنمارك: الاكاديمية العربية المفتوحة، 2007م)، ص 115.

2 - طارق عبدالعال حماد، **التقارير المالية اسس الإعداد والعرض والتحليل**،(الأسكندرية: الدار الجامعية، 2002م)، ص 683.

عاشراً: القياس المحاسبي في التقارير المالية المرحلية:

ان اعداد التقاريرالمالية السنوية يعتبر احد مصادر المعلومات الهانة التي يتم الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات، لكن اعدادها عن فترة طويلة تصل الى العام يجعل البيانات الظاهرة بتلك التقارير بيانات تاريخية وتكون غير ملائمة لترشيد القرارات، الامر الذي جعل من اصدار التقارير المالية المرحلية حلاً لمشكلة الفجوة الزمنية بين وقت وقوع الحدث ووقت نشرها بتلك التقارير، حيث انها تعد عن فترة زمنية اقل من عام كامل وتساهم في توفير معلومات سريعة ومنظمة[1].

القياس المحاسبي عند اعداد التقارير المالية المرحلية:

1. القياس المحاسبي للايراد في الفترات المرحلية:

حدد المعيار المحاسبي الدولي رقم(28) اسس وقواعد للاعتراف بالايراد وفق مايلي[2]:

أ. يتم الاعتراف بالايرادات من بيع البضائع عند تسليم وتحويل المخاطر ومنافع الملكية كافة الى المشتري.

ب. يتم الاعتراف بالايراد من اداء الخدمات للغير عند تادية الخدمة خلال الفترة.

ت. يتم الاعتراف بالايراد من دخل التوزيعات عند الاعلان عن تلك التوزيعات.

ث. يتم الاعتراف بالايراد من دخل الفوائد على اساس زمني تناسبي.

وحسب المعيار المحاسبي الدولي رقم(34) يتم الاعتراف بهذه الايرادات في التقارير المالية المرحلية عند حدوثها وفق الاسس التي يتم الاعتراف بها في التقارير المالية السنوية، كما وضح المعيار 34 ان الايرادات المستلمة دورياً من حين لاخر خلال السنة المالية كايرادات ارباح الاسهم والاتاوات والمنح الحكومية يجب عدم توقعها او تاجيلها في تاريخ مرحلي اذا كان التوقع او التاجيل غير مناسب في نهاية السنة المالية للمشروع[3]. وهذا يتفق مع ما جاء بالتوصية رقم(28) الصادرة عن مجلس مبادئ المحاسبة APB حيث يتم تطبيق الاسس والقواعد نفسها المتبعة في القوائم المالية السنوية، اما في حالة وجود تقلبات في الايرادات ناتجة عن التقبات الموسمية فيجب ان يتم تحميل تلك الايرادات عن فترة حدوثها.

2. القياس المحاسبي للمخزون في الفترات المرحلية:

اكد المعيار IAS2 على ان يتم قياس المخزون بالتكلفة او بصافي القيمة القابلة للتحقق وهي بالتعريف السعر المقدر للبيع من السياق العادي للنشاط مطروحاً منها التكاليف المقدرة للاكمال او هي صافي المبلغ الذي تتوقع المنشأة الحصول عليه من بيع المخزون في سياق الاعمال العادية[4].

ولما لبند المخزون من اهمية كبيرة بالنسبة للمنشآة الصناعية والتجارية واختلاف طرق قياس المخزون، فان بعض هذه الطرق تضع مشكلات امام قياس تكلفة البضاعة المباعة وقيمة المخزون في الفترات المرحلية

---

1 - ابراهيم جعفر الشبلي، **اهمية تطبيق معيار التقارير المالية المرحلية الدولي في تحسين جودة المعلومات المحاسبية**،(دمشق: رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، 2017م)، ص 53.

2 - معايير المحاسبة الدولية، 2009م، **معيار AIS18**، ص ص 1209- 1214.

3 - معايير المحاسبة الدولية، 2009م، **معيار AIS 34**، **مرجع سابق**، ص 1710.

4 - معايير المحاسبة الدولية، 2009م، **معيار AIS2**، ص 986.

بالنسبة للتقارير المالية المرحلية مع العلم بان مبادئ تحديد التكلفة نفسها المستخدمة عند اعداد التقارير المالية السنوية هي نفسها المطبقة عند اعداد التقارير المالية المرحلية نذكر منها:

أ. مشكلة تحديد صافي القيمة القابلة للتحقق في الفترات المرحلية:

وضح المعيار المحاسبيي الدولي 34 بان تحديد صافي القيمة القابلة للتحقق في التواريخ المرحلية يجب ان يوضح على اساس اسعار البيع والتكاليف المقدرة للاكمال في التواريخ المرحلية ولا يجوز تحديد القيمة القابلة للتحقق على اساس الظروف التي قد تتواجد بنهاية السنة المالية ونص المعيار المذكور بان تقوم المنشأة بعكس التخفيض الى صافي القيمة القابلة للتحقق في فترة مرحلية لاحقة فقط اذا كان من المناسب اجراء ذلك في نهاية السنة المالية[1].

وحسب راي مجلس مبادئ المحاسبة APB بالتوصية رقم(28) فانه يجب التمييز في حال انخفاض سعر السوق عن سعر التكلفة بين حالتين[2]:

– اذا كان انخفاض سعر السوق عن التكلفة انخفاضاً مؤقتاً فلا يتم الاعتراف بالخسائر المترتبة على هذا الانخفاض في القوائم المالية المرحلية.

– اذا كان انخفاض سعر السوق عن التكلفة في احدى الفترات المرحلية مستمراً الى نهاية العام، فالخسائر الناتجة عن هذا الانخفاض يجب العتراف بها في الفترة المرحلية التي حدث فيها الانخفاض، واذا حدث وارتفع سعر السوق عن التكلفة في فترة مرحلية لاحقة، هنا يتم الاعتراف بهذا الارتفاع كارباح في الفترة المالية المرحلية التالية ويجب الا تزيد هذه الارباح عن الخسائر السابق الاعتراف به.

ب. مشكلة قياس تكلفة التصنيع في الفترات المرحلية خلال الفترات المرحلية:

تعد مشكلة توزيع اختلافات تكلفة التصنيع في الفترات المرحلية من القضايا التي تطلبت الاهتمام من واضعي المعايير المحاسبية، وخاصة اذا كانت الشركة تتبع نظام التكاليف المعيارية في تحديد تكلفة البضاعة وقيم المخزون خلال الفترات المرحلية، فتوجه المعيار المحاسبي الدولي 34 الى ان يتم الاعتراف بتغيرات تكلفة التصنيع في دخل الفترة المرحلية الى نفس المدى التي يتم الاعتراف بهذه التغيرات والفروق في الدخل في نهاية السنة المالية، ومن امثلة تغيرات تكلفة الصنع(تغيرات السعر المتفق عليه والكفاءة والصرف وفرق الكمية للمنشآت الصناعية وغيرها)، الا انه قد يكون من المناسب تاجيل الاعتراف بذه الانحرافات الى نهاية السنة المالية على اساس افتراض ان بعض الانحرافات تميل الى التوازن على مدار السنة المالية اذا كانت هذه الانحرافات مؤقتة وبشكل خاص اذا كانت نتيجة تقلبات الحجم راجعة الى عوامل موسمية، اما اذا كانت الانحرافات دائمة عندئذ يجب تسويتها محاسبياً في نهاية الفترة المرحلية بنفس الاجراءاتالمستخدمة في نهاية

1 - معايير المحاسبة الدولية، 2009م، **معيار AIS34، مرجع سابق**، ص 1719.

2 - احمد محمد نور واخرون، **دراسات متقدمة في مراجعة الحسابات**،(الاسكندرية: الدار الجامعية، 2007م)، ص 202.

العام[1]، وهذا يتفق مع ما جاء بالتوصية رقم(28) الصادرة عن مجلس مبادئ المحاسبة APB حول قياس قيمة المخزون وتكلفة البضاعة في الفترات المرحلية.

3. المعالجة المحاسبية لتعديلات ترجمة العملة الاجنبية في تواريخ الفترات المرحلية:

اكد المعيار المحاسبي الدولي 34 انه يتفق مع ما جاء به المعيار المحاسبي الدولي 21(اثار التغيرات في اسعار الصرف) في ان اسعار الصرف للمتوسط الفعلي واسعار الاقفال للفترة المرحلية هي التي تستخدم في ترجمة القوائم المالية الخاصة بالعمليات الخارجية في اتورايج الفترات المرحلية، بحيث لا تتوقع المشاريع بعض التغيرات المستقبلية في اسعار الصرف الاجنبية في باقي السنة المالية الحالية عند ترجمة العمليات الاجنبية في تاريخ مرحلي، كما تطلب المعيار 34 ان يتضمن الاعتراف بالارباح والخسائر الخاصة بتعديلات الترجمة كدخل او كمصروف في الفترات التي حدثت فيها، واذا كانت التعديلات متوقعة ان تنعكس قبل نهاية السنة المالية فان المعيار المحاسبي 34 يتطلب ان لا تؤجل بعض تعديلات ترجمة العملات الاجنبية في تاريخ مؤقت[2].

4. المعالجة المحاسبية للاهتلاك في الفترات المرحلية:

قد تتطلب او تسمح بعض القوانين الضريبية او اتفاقيات التقارير المالية اشكالاً من توزيع الاهتلاك او التخلص من الاصول مثل تحميل نسبة من تكلفة الاصل كاهلاك معجل او اضافي في سنة شراء الاصل او تحميل عبء الاهتلاك في سنة التخلص من الاصل، ففي مثل هذه الحالات سوف يكون هناك فرق بين الاهتلاك المسموح به وفقاً للقوانين الضريبية او الاتفاقيات والاهتلاك الفعلي المحسوب على اساس جزء السنة الذي كان فيه الاصل مستخدماً مما يؤدي الى تشويه النتائج[3]، ويمكن القول بان الخسائر الراسمالية الناتجة من الاستغاء عن احد الاصول الثابتة في فترة مرحلية معينة تتحمل بها ارباح هذه الفترة دون غيرها من الفترات المرحلية، وان تكاليف الاستهلاك التي يجب الاعتراف بها في التقارير المالية المرحلية هي التي يجب ان تكون متعلقة بتلك الاصول المستخدمة فعلاً في الفترة المرحلية، ولا يدخل في الحساب المشتريات المخططة لفترات لاحقة من السنة المالية وهذا ما يتفق مع نظرية الاستقلال المتعلقة باعداد التقارير المرحلية.

5. القياس المحاسبي لانخفاض قيم الاصول في الفترات المرحلية:

حدد المعيار المحاسبي الدولي 36 الاسس والمعايير لاختبار انخفاض القيمة والاعتراف وعكس الانخفاض في حال توافرت مؤشرات على ارتفاع قيمة الاصل بعد الانخفاض.

فخسارة الانخفاض هي مقدار زيادة المبلغ المرحل لاصل عن مبلغه القابل الاسترداد.

---

1 - طارق عبد العال حماد، **مرجع سابق**، ص 534.

2 - **المرجع السابق**، ص ص 534- 535.

3 - طارق عبد العال حماد، **مرجع سابق**، ص ص 530.

المبلغ القابل للاسترداد: القيمة العادلة للاصل او وحدة توليد نقد مطروحاً منها التكاليف حتى البيع او قيمة استعماله ايهما اعلى.

القيمة الاستعمالية: هي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة التي يتوقع ان تنشأ من الاستعمال المستمر لاصل ومن الاستبعاد فينهاية عمره النافع[1].

ويؤكد المعيار 34 انه على المنشأة عند اعداد التقارير المالية المرحلية ان تستخدم معايير اختبارات انخفاض القيمة والاعتراف وعكس الانخفاض نفسها المنصوص بها في المعيار المحاسبي الدولي36 كما لو كانت تقوم باعداد تقارير مالية سنوية، لكن هذا لا يعني ان تقوم المنشأةباجراء حساب مفصل لانخفاض القيمة في نهاية كل فترة مرحلية بل يكفي ان تقوم المنشأة باجراء مراجعة واستعراض المؤشرات الخاصة بالانخفاض الملحوظ في القيمة منذ نهاية احدث سنة مالية[2].

6. القياس المحاسبي للتغيرات المحاسبية في الفترات المرحلية:

أ. السياسات المحاسبية:

على المنشأة ان تغير السياسة المحاسبية فقط في حال كان التغيير:

– ضرورياً بحسب المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية.

– تنشأ في البيانات المالية وتقدم معلومات موثوقة واكثر ملاءمة حول اثار المعاملات او الاحداث او الظروف الاخرى على الوضع المالي للمنشآة او الاداء المالي او التدفقات النقدية[3].

ويقتضي المعيار المحاسبي الدولي 34 ان أي تغيير في السياسة المحاسبية يجب ان تنعكس اما:

أ. بتعديل القوائم المالية للفترات المرحلية السابقة في السنة المالية الحالية والفترات المرحلية المقارنة للسنة المالية السابقة.

ب. بتعديل القوائم المالية للفترات المرحلية السابقة في السنة المالية الحالية ودون تعديل الفترات المرحلية المقارنة السنة المالية السابقة.

والهدف الاساسي هو ضمان تطبيق سياسة محاسبية واحدة على فئة معينة من العمليات خلال سنة مالية كاملة، ويتم عكس التغيير في السياسة المحاسبية بالتطبيق باثر رجعي مع اعادة تقديم البيانات المالية للفترات السابقة اذا كان ذلك عملياً[4]، على انه اذا كان مبلغ التعديل الخاص بالسنوات المالية لا يمكن تحديده بشكل معقول عندئذ يتم تطبيق السياسة الجديدة مستقبلاً.

كما تناولت التوصية رقم(28) الصادر عن مجلس مبادئ المحاسبة APB معالجة التغير في السياسة المحاسبية في التقارير المالية البينية وذلك بتطبيق السياسة الجديدة على نتائج الفترات البينية التي حدث فيها التغيير مع اظهار بند خاص بالتاثير المتجمع للتغير على نتائج الفترات المالية السابقة التي حدث بها

1 - معايير المحاسبة الدولية، 2009، **معيار AIS36**، ص ص 1732- 1736.

2 - معايير المحاسبة الدولية، 2009، **معيار AIS34**، **مرجع سابق**، ص 1720.

3 - معايير المحاسبة الدولية، 2009، **معيار AIS8**، ص 1027.

4 - طارق عبد العال حماد، **مرجع سابق**، ص ص 535- 536.

التغيير، أي يتم تحديد اثر التغيير على مقدار الارباح المحتجزة من بداية السنة حتى فترة التغيير وذلك في جزء منفصل من قائمة دخل الفترة التي حدث بها التغيير.

كذلك اهتم مجلس معايير المحاسبة المالية FASB بمعالجة التغيرات المحاسبية في التقارير المالية المرحلية وذلك من خلال المعيار رقم(34) لعام 1973م بعنوان"التقرير عن التغيرات المحاسبية في التقارير المالية البينية" حيث ميز بين نوعين من التغيرات المحاسبية:

أ. التغير في السياسات المحاسبية خلال الفترة البينية الاولى من العام وعالج هذا التغير بانه:

1. يجب ان يتم تحديد دخل هذه الفترة بتطبيق السياسة المحاسبية الجديدة.

2. يجب ان تتضمن قائمة دخل الفترة البينية الاولى التاثير المتجمع لهذا التغيير وذلك بعد البنود غير العادية وقبل صافي الدخل.

ب. التغير في السياساتالمحاسبية خلال فترة بينية بخلاف الاولى من العام، وهنا طبق المعالجة السابقة باستثناء عدم تضمين قائمة دخل الفترة البينية التي حدث فيها التغيير التاثير المتجمع لهذا التغيير، بل يقتصر اظهاره ضمن قائمة دخل الفترة البينية الاولي.

ب. التقديرات المحاسبية:

غالباً ما تكون القياسات في كل من التقارير المالية المرحلية والسنوية مبنية على تقديرات معقولة الا ان اعداد التقارير المالية المرحلية يتطلب استخدام اكثر للتقديرات مقارنة بالقوائم المالية السنوية، وبناء عليه فان اجراءات القياس التي سيتم اتباعها في تقرير مالي مرحلي يجب ان تصمم بحيث تضمن ان المعلومات الناتجة موثوق بها وان كافة المعلومات المالية المادية اللازمة لفهم المركز المالي لمشروع او اداؤه يتم الافصاح عنها بشكل مناسب، فعلى سبيل المثال لا يوجد حاجة للقيام باجراءات كاملة للجرد والتقييم لانواع المخزون في تواريخ الفترات المرحلية، وقد يكون كافياً اجراء تقديرات في التواريخ المرحلية بناءاً على هوامش المبيعات، وكذلك بالنسبة لارصدة الشركات التي يتم مطابقتها بشكل اكثر تفصيلاً في اعداد القوائم المالية في نهاية السنة المالية، في حين يمكن مطابقتها بشكل اكثر تفصيلاً في اعداد القوائم المالية في تواريخ الفترات المرحلية[1]، ومن امثلة التغير في التقديرات المحاسبية ايضاً التغير في تقدير العمر الانتاجي للاصل والتغير في قيمة الاصل كخردة، وتناولت التوصية رقم(28) الصادرة عن مجلس مبادئ المحاسبة APB معالجة التغير في التقديرات المحاسبية خلال احدى الفترات البينية حيث يجب تطبيق التغير الجديد على نتائج هذه الفترة والفترات التالية لها، ولا يتم تطبيق التغير الجديد باثر رجعي على الفترات السابقة مع ضرورة بيان اثر هذا التغير على صافي الربح المرحلي للفترة المحاسبية البينية الجارية والفترات التالية.

1 - معايير المحاسبة الدولية، 2009م، **معيار AIS34، مرجع سابق**، ص1711.

7. قياس ضريبة الدخل المرحلي:

تمثل الضرائب نصيب الدولة من ارباح الشركة، فتعد الضريبة بمثابة استخدام او توزيع للربح وحيث يتجه امحاسبون الى تكوين مخصصات لمواجهة العبء الضريبي المنتظر، ومن المبادئ الاساسية في علم المالية مبدأ سنوية لضريبة وتبعاً لهذا المبدأ تكون معدلات الضرائب سنوية، وبالتالي تظهر مشكلة تحديد مخصص ضرائب الدخل عند اعداد التقارير المالية المرحلية لتحديد ضريبة الدخل او الوفورات الضريبية الخاصة بكل فترة مالية مرحلية سواء احققت المنشأة ربحاً او خسارة على الترتيب.

واوصى المعيار المحاسبي الدولي 34 بضرورة الاعتراف بمصروف ضريبة الدخل للفترة المرحلية بالتطبيق على الدخل معدل الضريبة الذي ينطبق على اجمالي الارباح السنوية المتوقعة، بنء على افضل تقدير للمتوسط المرجح لمعدل ضريبة الدخل السنوية المتوقعة للعام المالي باكمله، ولاجل استخدام هذه الطريقة بشكل فعال يتوجب اعتبار كل فترة مرحلية على انها جزءاً لا يتجزأ من السنة الماليةككل وعلية يتم تعديل الضرائب المستحقة عن كل فترة مرحلية لتتطابق مع الضريبة المستحقة في نهاية السنة المالية[1].

وبالتالي يمكن تلخيص كيفية معالجة مصروف ضريبة الدخل المرحلي كما يلي:

1. القيام في نهاية كل فترة مرحلية بعمل افضل تقدير لمعدل الضريبة الفعال المتوقع تطبيقه على السنة المالية كاملة.
2. تطبيق معدل متوسط مرجح لضريبة الدخل السنوية على صافي الدخل العادي.
3. ان يتم الاعتراف باثر التغيرات التي تحدث في تشريع ضريبي(اصدار تشريع جديد) في الفترات المرحلية التي صدر فيها التعديل الضريبي.
4. ان لا يتم الاعتراف بالوفر الضريبي والمتعلق بالخسارة الناتجة في الفترة المرحلية الا اذا كانت تلك الوفورات مؤكدة الحدوث.
5. يجب الاخذ في الحسبان عند اعداد التقارير المالية المرحلية ان تكون تخفيضات الحجم او التغيرات التعاقدية في اسعار السلع والخدمات متوقعة الحدوث على مدى فترة التقرير السنوي.
6. ان يتم الاخذ بعين الاعتبار المنافع الضريبية(الخصومات الضريبية على الضرائب المستحقة التي تمنح لدافعي الضرائب بناء على الانفاق الراسمالي او الصادرات....الخ) المتوقعة للسنة بكاملها وذلك عند حساب معدل ضريبة الدخل السنوية السارية المقدرة[2].

8. حصة السهم من الارباح:

يعد مؤشر ربحية السهم من المؤشرات التي يعتمد عليها المستثمرون في تحديد سعر السهم والمفاضلة بين الاسهم المختلفة والتبؤ بالقدرة الكسبية المستقلة للشركة وتستخدم البيانات الخاصة بربحية السهم والتغير فيها في تقييم اداء الشركة والتنبؤ بربحيتها.

---

1 - **المرجع السابق**، ص 1709.

2 - طارق عبد العال حماد، **مرجع سابق**، ص ص 522- 529.

وعند اعداد التقارير المالية المرحلية يتم الافصاح عن عائد السهم من الارباح في القوائم المالية المرحلية بالاسلوب المتبع نفسه في حالة اعداد القوائم المالية السنوية[1]، وذلك بقسمة صافي الدخل المتحقق خلال الفترة المرحلية على عدد الاسهم العادية المتداولة في نهاية الفترة المرحلية، وتجدر الاشارة هنا الى ان عائد السهم في نهاية السنة المالية قد لا يتطابق مع مجموع عوائد الاسهم خلال الفترة المرحلية وذلك لعوائد عديدة منها: اصدار اسهم في فترات لاحقة او التغيرات في اسعار الاسهم[2].

9. القياس المحاسبي للاصول غير الملموسة:

يجب ان تقوم المنشأة بتطبيق نفس مفاهيم ومقاييس الاعتراف بالاصول غير الملموسة في الفترات المرحلية كما هي مطبقة في الفترة السنوية وبالنسبة للتكاليف التي يتحملها نفرق بين حالتين:

الاولى: التكاليف التي يتم تحملها قبل توافر مقياس الاعتراف بالاصول غير الملموسة يتم الاعتراف بها ضمن المصروفات.

الثانية: التكاليف التي يتحملها بعد النقطة ازمنية التي يتم فيها تلبية المقياس المحدد للاعتراف بالاصل غير الملموس، يتم الاعتراف كجزء من تكلفة الاصل غير الملموس[3].

10. الالتزامات الطارئة:

يتم الافصاح عن الالتزامات الطارئة في القوائم المالية المرحلية بالاسلوب المتبع نفسه عند اعداد القوائم المالية السنوية، ولكن عند اعداد قوائم مالية مرحلية قد تظهر الحاجة لاعداد تسويات تخص فترات مرحلية سابقة، كصدور حكم قضائي ضد المنشأة خلال الفترة المرحلية. اذا كانت الخسائر المادية الناتجة عن هذه الالتزامات كبيرة ولها ارتباط مباشر بفترات مرحلية، وتبين بانه من الممكن تخمين قيمة هذه الالتزامات في الفترة المرحلية الحالية، فيتم الافصاح عن هذه الالتزامات في الفترة المرحلية الحالية ويتم الافصاح كما يلي[4]:

1. الجزء الخاص من هذه الالتزامات بالفترة المرحلية الحالية، يتم الافصاح عنه في القوائم المالية المرحلية للفترة الحالية.

2. اما الجزء الخاص بفترات مرحلية سابقة في السنة نفسها، يتطلب تعديل هذه القوائم المرحلية لتعكس اثر هذه الالتزامات.

3. اما الجزء الخاص لسنوات سابقة فيتطلب تعديل القوائم المالية المرحلية للفترة الاولى من السنة الحالية.

11. القياس المحاسبي للمخصصات في الفترات المرحلية:

ان المبلغ المناسب لمخصص(مثل مخصص للضمانات والتكاليف البيئية وتكاليف ترميم الموقع) قد يكون معقداً وكثيراً ما يكون مكلفاً ومستهلكاً للوقت كون المنشأة تستخدم خبراء خارجين للمساعدة في تكوين مثل

---

1 - ابراهيم محمد علي، **التوسع في الافصاح عن الربحية لزيادة فاعلية القوائم المالية**،(الزقازيق: جامعة الزقازيق، كلية التجارة، مجلة البحوث التجارية، العدد الاول، ص 157.

2 - طارق عبدالعال حماد، **التقارير المالية، اسس الاعداد والعرض والتحليل**،(الاسكندرية: الدار الجامعية، 2005م)، ص 657.

3 - **المرجع السابق**، ص 542.

4 - المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، **ممارسات المحاسبة المالية المتقدمة**،(عمان: دن، 2001م)، ص 20.

هذه المخصصات في الحسابات السنوية، حيث يتم الاعتراف بهذه المخصصات عندما لا يكون لدى المنشأة بديلاً فعلياً سوى اجراء تحويل للمنافع الاقتصادية نتيجة لحدث اوجد التزاماً قانونياً او بناء، ويتم تعديل مبلغ الالتزام اما بالزيادة او النقصان مع خسارة او ربح موازي يعترف به في الربح والخسارة اذا تغير افضل تقدير للمشروع لمبلغ الالتزام، ان عمل تقديرات مماثلة في تواريخ الفترات المرحلية كثيراً ما يتطلب تحديث المخصص السنوي السابق بدلاً من استخدام خبراء خارجين لعمل حساب جديد، ووفقاً لمعيار 34 ان تقوم المنشأة بتطبيق نفس المقياس للاعتراف بمخصص في تاريخ مرحلي وقياسه كما كانت ستفعل في نهاية السنة المالية[1].

يرى الباحث بان للمعلومات المحاسبية المنشورة في التقارير المالية المرحلية قيمة تنبؤية كبيرة سواء في التنبؤ بالعائد على السهم لان هذه التقارير تغطي فترة مالية قصيرة أقل من سنة بالاضافة الى الدور الذي تقوم به هذه التقارير في تحسين خاصية التوقيت المناسب للمعلومات المحاسبية مما يزيد جودة المعلومات المحاسبية ويزيد من امكانية الاعتماد عليها.

اسس القياس المحاسبي عند اعداد التقارير المالية المرحلية:

تركز التقارير المالية على تقديم المعلومات عن نشاط المنشأة عن طريق قياس الارباح، ويشير القياس المحاسبي الى تخصيص ارقام لاشياء او احداث تاسيساً على قواعد معينة، حيث يتم القياس العناصر المكونة للقوائم المالية(الاصول والالتزامات وحقوق الملكية والايرادات والمصروفات) بالاضافة الى الافصاح عن نتائج عملية القياس في شكل معلومات تتاح لمستخدمي القوائم المالية[2].

وعادة ما تتضمن انشطة القياس المحاسبي المكونات التالية[3]:

1. تحديد عناصر القوائم المالية التي تمثل موضوع القياس(حقوق الملكية والالتزامات والاصول والايرادات والنفقات).
2. تحديد خصائص وصفات موضوع القياس وهناك اربع خواص تستخدم كاساس لقياس عناصر القوائم المالية وهي التكلفة التاريخية، تكلفة الاستبدال الجارية، صافي القيمة للبيع، القيمة الحالية المخصومة للتدفقات النقدية المستقبلية.
3. تحديد توقيت الاعتراف باثر الاحداث الاقتصادية.
4. تحديد وحدة القياس المستخدمة.

وبالنسبة لنظرية الاستقلالية لا تظهر مشكلة التخصيص لان الاجراءات والقواعد المتبعة في التخصيص بين الفترات المرحلية هي نفس القواعد والاجراءات المتبعة عند اعداد القوائم المالية السنوية، اما في نظرية التكامل فيواجه المحاسب مشكلة تخصيص بنود الايرادات والنفقات بين الفترا المرحلية من السنة المالية

---

1 - طارق عبد العال حماد، **التقارير المالية، اسس الاعداد والعرض**، مرجع سابق، ص ص 537- 541.

2 - امين السيد احمد لطفي، **نظرية المحاسبة، القياس والافصاح والتقرير المالي عن الالتزامات وحقوق الملكية**،(الاسكندرية: الدار الجامعية، 2007م)، ص 36.

3 - **المرجع السابق**، 2007م، ص 26.

للشركة والتقلبات التي تحدث في قيم هذه البنود خلال السنة حيث ان هذه التقلبات تؤثر على القيمة التنبؤية للتقارير المالية المرحلية، كما ان فائدة التقارير المالية المرحلية في مجال التنبؤ بالارباح السنوية تقل الى حد كبير اذا لم تشمل على تعديلات تتعلق بالتقلبات في توقيت حدوث التكاليف وقد تم تقسيم هذه التقلبات التي تحدث في بنود الايرادات والنفقات الى خمس مجموعات من حيث طبيعتها وذلك كما يلي[1]:

1. تقلبات موسمية.
2. تقلبات عشوائية.
3. تقلبات مجدولة.
4. تقلبات دورية.
5. تقلبات غير متكررة.

ان التقارير المالية المرحلية تركز اهتمامها على التقلبات الموسمية والتقلبات العشوائية والتقلبات المجدولة التي تؤثر بشكل مباشر على القيمة التنبؤية لهذه التقارير وعلى عكس ذلك فان لكل من التقلبات الدورية والتقلبات غير المكررة اثاراً متشابهة على كل من التقارير المالية السنوية والتقارير المالية المرحلية ولذلك يمكن اهمالها في هذا الصدد.

يستنتج الباحث ان التقارير المالية المرحلية تركز اهتمامها على التغيرات الموسمية التي تؤثر بشكل مباشرة على القيمة التنبؤية لهذه التقارير.

الحادي عشر: الافصاح المحاسبي في التقارير المالية المرحلية وفق متطلبات المعيار المحاسبي الدولي34:

يتناول المعيار المحاسبي الدولي رقم(34) الافصاح المحاسبي بالتقارير المالية البينية، وهو موضوع لم يتم تغطيته في معيار محاسبي دولي سابق، وفيما يلي عرض مختصر لاهم الاسس الواجب مراعاتها عند عرض التقارير المالية المرحلية[2]:

1. عند اعداد القوائم المالية المرحلية يجب الافصاح عن حقيقة الامتثال للمعايير الدولية، اذا كان التقرير المالي ممتثلاً لهذا المعيار، ولا يجب ان يوصف التقرير المالي المرحلي انه ممتثل لمتطلبات معايير المحاسبة الدولية ما لم يكن متمثلاً بجميع متطلبات هذه المعايير.
2. ان شكل ومحتوى التقارير المالية المرحلية التي تعرض التقارير المالية الكاملة يجب ان يكون متوافقاً مع متطلبات عرض التقارير المالية الواردة في المعيار المحاسبي الدولي رقم(1) المعدل عام 1997م.

---

1 - رامي رياض العبدالعال، **اثر استخدام التقارير المالية المرحلية على العوائد وحجم التداول غير العاديين للاسهم**،(عمان: رسالة ماجستير غير منشورة جامعة ال البيت، كلية الدراسات العليا، 2006م، ص ص 49-50.

2 - محمد مطر وموسى السيوطي، **التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات: القياس، العرض، الافصاح**، ط2،(عمان: دار وائل للنشر، 2008م)، ص ص 385-386.

3. في حالة رغبة الوحدة الاقتصادية في عرض تقارير مالية مرحلية مختصرة فشكل ومحتوى هذه التقارير يجب ان يتضمن العناوين والمجاميع الفرعية المتضمنة في التقارير المالية السنوية ومدعمة بالملاحظات التفسيرية التي يتطلبها المعيار، أي يجب ان تشمل البيانات المالية المرحلية الحد الادنى لمحتوى التقارير المالية المرحلية التي سبق ذكرها.

4. يجب ان يتم تقييم البيانات المالية المدرجة بالتقارير المالية المرحلية بالمادية عند تقرير كيفية الاعتراف ببند قياسه او الافصاح عنه لاغراض تقديم هذه التقارير مع الاخذ بعين الاعتبار ان التقارير المالية المرحلية تعتمد في اعدادها على التقديرات اكثر من اعتمادها على قياسات البيانات المالية السنوية.

5. ان تقوم الوحدات الاقتصادية بالافصاح في التقارير المالية المرحلية عن معلومات اقل تفصيلاً بالمقارنة بتلك المعلومات الواردة بالتقارير المالية السنوية وذلك لاعتبارات الوقت والتكلفة.

6. ان تقوم الوحدات الاقتصادية بعرض ربحية السهم الواحد(الاساسية والمخفضة) في صلب قائمة الدخل المرحلية.

7. ان يتمثل الحد الادنى للمعلومات المطلوب عرضها بالملاحظات التفسيرية(الايضاحات) في الاتي[1]:

أ. بيان يفيد بان السياسات المحاسبية نفسها المتبعة عند اعداد التقارير المالية المرحلية هي نفسها المتبعة بالمقارنة مع احدث قوائم مالية سنوية، وفي حالة تغيير هذه السياسات والاصدارات فيجب توصيف طبيعة واثر التغيير.

ب. بيان بشان وجود ظروف موسمية او تكرار لعمليات في فترة مرحلية.

ج. التقريرعن طبيعة وحجم البنود الهانة المؤثرة على النتائج المرحلية والتي تكون غير عادية بسبب طبيعتها او حجمها او مدى حدوثها او تاثيرها.

د. التقرير عن طبيعة ومقدار التغيرات في تقديرات المبالغ الواردة في التقارير في الفترات المرحلية السابقة للعام المالي الحالي او التغيرات في تقديرات المبالغ الواردة في التقارير في الاعوام المالية السابقة وذلك اذا كان لهذه التغيرات تاثير هام على الفترات المرحلية الحالية.

هـ. التقرير عن اصدارات او اعادة شراء وسداد الاوراق المالية المتعلقة بالديون وحقوق الملكية.

و. التقريرعن التوزيعات المدفوعة (سواء المجمعة او على اساس السهم) ومفصلة للاسهم العادية الاخرى.

ز. التقرير عن الاحداث الجوهرية اللاحقة لنهاية الفترة المرحلية والتي لم يتم اظهارها في التقارير المالية المرحلية الحالية.

ح. التقرير عن اثر التغيرات في هيكل الوحدة الاقتصادية خلال الفترة المرحلية بما في ذلك الاندماج والاستحواذ او بيع شركات تابعة والاستثمارات طويلة الاجل.

---

1 - طارق عبد العال حماد، **مرجع سابق**، ص ص 506- 510.

ي. التقرير عن ايرادات ونتائج التشغيل لقطاعات الاعمال او القطاعات الجغرافية حسب تختار الوحدة بينها كاساس لتقديم التقارير القطاعية.

يستنتج الباحث ان التقارير المالية التي تعد في نهاية السنة قليلة القيمة اذا لم يتم اصدار تقارير مالية مرحلية لفترات اقل من سنة وذلك لان الكثير من الاحداث الهامة قد تحدث خلال السنة وبالتالي يجب اعداد وعرض وتقديم المعلومات لمستخدميها في الوقت المناسب.

الثاني عشر: مشاكل القياس والافصاح المحاسبي في التقارير المالية المرحلية:

1. تحديد الفترة المالية محل القياس المرحلي:

فالتقارير المالية المرحلية تعد عن فترة مالية اقل من سنة مالية، فقد تعد عن فترة شهر او ربع سنة او نصف سنة، ولكن تحديد الفترة المالية محل القياس المرحلي يرتبط بمجموعة من العوامل تتمثل في طبيعة نشاط الوحدة وحجمها، مدى التقدم المحاسبي في الدولة ومتغيرات بيئية واقتصادية وسياسية التي تعمل فيها الوحدة[1].

فالمعيار المحاسبي الدولي 34 لم يحدد بشكل الزامي المشاريع التي يجب ان يطلب منها نشر تقارير مالية مرحلية وعدد مرات ذلك او في أي وقت بعد نهاية الفترة المرحلية.

2. قصر الفترة المرحلية:

كون الفترة التي تعد عنها التقارير المالية المرحلية تعد قصيرة نسبياً وبالاخص اذا ما كانت(شهراً او ثلاثة اشهر) فانها تحتاج الى تكاليف اضافية لتحديد الارقام الدقيقة المتعلقة بالمقدمات والمستحقات وتقويم المخزون...الخ، فان ذلك يؤدي بالمنشآت الى اللجوء لاستخدام اساليب وممارسات محاسبية معتمدة بدرجة كبيرة على التقدير لاعداد التقارير المرحلية يبعد الكثير منها عن الدقة، وتختلف عما يتبع عند اعداد التقارير السنوية، مبررة ذلك بان اية تقديرات غير دقيقة في القوائم المرحلية يتم تسويتها وتصحيحها في القوائم المالية السنوية[2].

3. مشكلة تطبيق مبدأ مقابلة الايرادات بالمصروفات(تخصيص الايرادات والنفقات):

الذي يتم على اساسه تحديد ايرادات كل فترة محاسبية لتحمل بالنفقات التي تكبدتها لتحقيق تلك الايرادات، ومبدأ مقابلة الايرادات بالمصروفات يعتبر من اهم المبادئ المحاسبية التي يعتمد عليها التقرير المالي في تحديد نتيجة نشاط الوحدة من خلال تحديد ايرادات كل فترة محاسبية والنفقات التي تم تكبدها لتحقيق تلك الايرادات، ومسالة تطبيق المقابلة السليمة والعادلة والصحيحة بين الفقات والايرادات امر يصعب تحقيقه اذ يصعب خلال الفترة المرحلية المقابلة بين عناصر النفقات وبنود الايرادات الخاصة بها خلال الفترة[3].

---

1 - عثمان محمد ياسين فراج، **التقارير المالية الفترية كأداة لتحقيق الافصاح المحاسبي في وحدات قطاع الاعمال العام الصناعي**،(القاهرة: جامعة عين سمش، كلية التجارة، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد الاول، 1995م، ص 432.

2 - صقر سليمان يوسف الطاهات، **مدى التزام الشركات المساهمة العامة الاردنية باصدار التقارير المالية المرحلية في ضوء معيار المحاسبة الدولي رقم 34 والتشريعات المحلية ذات الصلة**،(الاردن، المفرق: رسالة ماجستير غير منشورة، 2005م)، ص 46.

3 - عثمان محمد ياسين فراج، **مرجع سابق**، ص 433.

كذلك تظهر مشكلة تخصيص الايرادات والنفقات بين الفترات المرحلية فهنالك العديد من البدائل والسياسات المرتبطة باجراء التخصيص للعناصر المالية في الوحدة(سياسة الاهلاك، سياسة تسعير المواد المصروفة من المخازن، سياسة تقويم المخزون).

4. تعد مشكلة تحديد المدخل الملائم لاعداد القوائم المالية المرحلية ومشكلة موسمية وطبيعة نشاط بعض المنشآت من اهم مشاكل القياس المحاسبي التي تواجه اعداد هذه القوائم، مما قد يقلل من اهمية هذه القوائم وقابليتها للمقارنة لدى مستخدمي المعلومات المحاسبية[1].

5. ان حجم المعلومات التي يجب الافصاح عنها بالقوائم المالية المرحلية لا تصل الى مستوى الافصاح في القوائم المالية السنوية، أي ان المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية المرحلية اقل تفصيلاً من المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية السنوية[2].

6. ما زال الجدل حول تضمين المعلومات الجزئية او عدم تضمنيها بالقوائم المالية المرحلية مستمراً حتى الان في اوساط المنظمات المهنية[3].

يستنتج الباحث من المشاكل التي تواجه عملية القياس والافصاح المحاسبي عند اعداد التقارير المالية المرحلية قصر الفترة التي يعد فيها هذه التقارير، ومشكلة طبيعة النشاط الذي تمارسه المنشأة قد يقلل من اهمية تلك التقارير وحجم المعلومات التي يتم الافصاح عنها بالتقارير المالية المرحلية او مشكلة تخصيص الايرادات والنفقات والسياسة المرتبطة باجراء التخصيص للعناصر المالية للوحدة.

الثالث عشر: نظريات إعداد التقارير المالية المرحلية:

توجد نظريتان لإعداد التقارير المالية المرحلية هما[4]:

النظرية الأولى: تعد الفترة المؤقتة جزءاً مكملاً للفترة المحاسبية السنوية، ولذلك تقدر مصاريف التشغيل السنوية ثم توزع على الفترات المؤقتة، وذلك بالإعتماد على تقديرات مستويات النشاط السنوي، مثل حجم المبيعات، ولذلك فإن نتائج الفترات المؤقتة التالية لابد من تسويتها حتى تعكس الأخطاء الخاصة بالتقدير.

النظرية الثانية: طبقاً لهذه النظرية، فإن الفترة المؤقتة تعد فترة محاسبية مستقلة(قائمة بذاتها) لذلك لا توجد تقديرات أو تخصيصات مختلفة عن تلك التقديرات أو التوزيعات المستخدمة في التقرير السنوي.

يرى الباحث ان الفترة المرحلية التي تُعد جزءاً من الفترة المحاسبية السنوية وتعتبر هذه الفترة مستقلة قائمة بذاتها.

---

1 - حسان حسن حنش، **القوائم المالية المرحلية – اهميتها وامكانية اعدادها في الجمهورية اليمنية**،(صنعاء: رسالة ماجستير غير منشورة، 2009م)، ص 49.

2 - **المرجع السابق**، ص 74.

3 - **المرج السابق**، ص 74.

4 - طارق عبدالعال حماد، **التقارير المالية، مرجع سابق**، ص ص 661- 662م.

الرابع عشر: مداخل إعداد التقارير المالية المرحلية:

1. المدخل المستقل:

يقوم استقلال المدة المرحلية عن السنة المالية على افتراض ان كل مدة مالية مرحلية تعد مدة مالية مستقلة بذاتها كما لو كانت مثل السنة المالية، وعلى هذا الأساس فان نتائج العمليات المرحلية يتم تحديدها باتباع الأسس والقواعد نفسها المتبعة في التقارير المالية السنوية سواء فيما يتعلق بتطبيق مبدأ الاستحقاق او الحيطة والحذر وتقدير المخصصات وغيرها من التقديرات المحاسبية، ووفقاً لمدخل استقلال المدة المرحلية فان الهدف الأساسي من إعداد التقارير المالية المرحلية هو التعبير عن نتائج أعمال الشركات ومركزها المالي في ضوء ما حدث فعلاً، وان طول المدة المالية يجب ان لا يؤثر على القياس المحاسبي لهذه الأحداث والتقرير عنها[1].

ووفقاً لما سبق يتبين انه وفقاً للمدخل المستقل لا يوجد أي تقديرات أو تخصيصات مختلفة عن تلك التقديرات أو التخصيصات المستخدمة في التقارير المالية السنوية وبالنسبة لقواعد الإعتراف بالمصروفات فانها تطبق في التقارير المالية المرحلية مثلما هو الحال في التقارير المالية السنوية ولا يتم تطبيق المستحقات والمقدمات الخاصة بالتقارير المالية المرحلية، ويتم الاعتراف بتكاليف التشغيل السنوية في المدة المرحلية التي حدثت فيها بغض النظر عم عدد مدة المرحلية التي يمكن ان تستفيد منها.

وعلى الرغم من واقعية المدخل المستقل إلا انه لا يخلو من بعض أوجه القصور، المتمثلة بتجاهله لمبدأ مقابلة المصاريف والايرادات المتحققة، لا سيما عندما يتصف نشاط الشركات بالموسمية، وكذلك الأمر بالنسبة للمصاريف التي تمتد منافعها لأكثر من مدة مرحلية واحدة مثل مصروف الإعلان والصيانة الكبرى، وهذه المصاريف تعرف بالمصاريف الموسمية فضلاً عن وجود نوع أخر من الإيرادات والمصاريف تحدث بشكل غير منتظم خلال مدة المرحلية يتطلب الأمر ضرورة الإفصاح عنها في التقارير المالية المرحلية المعدة وفقاً لهذا المدخل[2].

2. المدخل المتكامل:

ينظر الى المدة المالية المرحلية وفقاً لهذا المدخل على أنها جزء من السنة المالية بمعنى أن المدة المرحلية تتكامل مع بعضها البعض لتكون في النهاية المدة السنوية أو السنة المالية الكاملة، ويأخذ هذا المدخل في الإعتبار عند إعداد التقارير المالية المرحلية العلاقة المتوقعة بين عناصر الإيرادات والمصاريف المستحقة والمؤجلة في نهاية السنة، ومن ثم قد تختلف أسس القياس لبعض الإيرادات والمصاريف لغرض إعداد التقارير المالية المرحلية عن الأسس المعروفة عند إعداد التقارير المالية السنوية.

ويؤدي تطبيق المدخل المتكامل إلى تحقيق الكثير من المزايا والأهداف منها إمكانية التنبؤ بدرجة من الدقة النسبية بصافي الربح السنوي، وسهولة إجراء المقارنة السليمة بين نتائج المدة المرحلية للسنة الحالية ومدة

---

1 - محمد الفيومي وأخرون، **دراسة متقدمة في المراجعة**،(الاسكندرية: مكتب الجامعة الحديث، 2006م)، ص 119.

2 - طارق عبدالعال حماد، **موسوعة معايير المحاسبة- الجزء الأول، عرض القوائم المالية**،(الاسكندرية: الدار الجامعية، 2004م)، ص ص 303- 304.

المماثلة في السنوات السابقة، إلا ان ما يؤخذ على هذا المدخل يتمثل في كثرة التسويات المتعلقة بحساب الدخل المرحلي، وكثرة التقديرات، وما يترتب عليه من زيادة احتمالية ارتكاب الأخطاء في التقارير المالية المرحلية[1]، كما يؤخذ على المدخل المتكامل النسبة الكبيرة من التقديرات التي تتخلل عملية إعداد التقارير المالية المرحلية، فقد تكون هناك تقديرات فيها نسبة من الخطأ أو المبالغة تعمل على تشويه نتائج العمليات في مدة مرحلية لاحقة، فالإيرادات من حملات الإعلان التي تم القيام بها خلال المدة المرحلية السابقة، ربما هي في حقيقتها أقل من التقدير الأصلي، وكذلك المؤجلات من الكلف الإعلانية للمدة المرحلية الحالية ربما تضعف من إيرادات المدة المرحلية الحالية والمتراكمات لمدة مرحلية مبكرة والتي لم تتحقق مثل حملة الصيانة التي تم تأجيلها لمدة مرحلية لاحقة، فان كان التقدير فيه نسبة من الخطأ فان ذلك ممكن ان يؤدي الى ظهور أرباح عالية تنعكس في التقارير المالية المرحلية الحالية[2].

وبالنسبة لمؤيدي المدخل المتكامل فأنهم يذكرون أن إجراءات الإعتراف بالتكاليف المتحققة في ظل هذا المدخل تعد ضرورية وهامة من أجل تجنب التقلبات المضللة في النتائج والتي تحدث من مدة لأخرى، وتعد المكاسب المؤقتة التي يتم الإعتراف بها في التقارير المالية المرحلية مؤشراً للمكاسب السنوية، ومن ثم فانها تكون مفيدة للأغراض التنبؤية، في حين يرى مؤيدي المدخل المستقل ان تخفيف تقلبات الدخل للنتائج المرحلية(ربع سنوية) لأغراض التنبؤ بامكاسب السنوية كان له تأثيرات غير مرغوبة، فعلى سبيل المثال فأن نقطة التحول التي تحدث خلال السنة في اتجاه الأرباح سوف تكون غير واضحة[3]، هذا ويؤدي استخدام أياً من المدخلين أعلاه عند إعداد التقارير المالية المرحلية الى مواقف متناقضة، فقد تظهر التقارير المالية المرحلية المعدة على وفق المدخل المستقل أرباح مادية مقارنة بالأرباح التي يمكن أن تظهرها التقارير المالية المرحلية المعدة في ظل تطبيق المدخل المتكامل أو العكس[4].

3. المدخل التوافقي:

تتجه الممارسة العملية في الوقت الحالي صوب المدخل التوافقي عند إعداد التقارير المالية المرحلية المستند الى التوافق ما بين المدخل المستقل والمدخل المتكامل، اذ يتم الإعتراف ببعض العناصر من الإيرادات والمصروفات في المدة المرحلية التي تحققت خلالها دون أية محاولة لربطها بالأحداث المتوقع حدوثها خلال المدة المتبقية من السنة المالية حتى اذا كان نشاط الشركات المعنية يتسم بالموسمية، في حين يتم ربط الفقرات الأخرى من الإيرادات والمصاريف بالأحداث المتوقع تحققها خلال المدة المتبقية من السنة المالية وذلك لغرض الإعتراف بها وقياسها والإفصاح عنها في المدة المرحلية مثل ضريبة الدخل التي يتم تحديد المبلغ المستحق منها كل مدة مرحلية بإستخدام معدل الضريبة السنوي المقدر، في حين يتم تأجيل مصاريف الإعلان والإعداد التي تتحقق في مدة مبكرة من السنة المالية إلا أنها تخص السنة المالية بالكامل(أي أن

---

1 - محمد الفيومي وأخرون، **دراسة متقدمة في المراجعة، مرجع سابق**، ص 120.

2 - Mottola, Anthony,"**Accountants, Handbook**" 6, 1981, pp. 4-8.

3 - طارق عبد العال حماد، **موسوعة معايير المحاسبة- الجزء الأول، عرض القوائم المالية**، مرجع سابق، ص 304.

4 - جون لارسن وموسش، تعريب حجاج احمد حامد، **المحاسبة المتقدمة، الجزء الثاني**،(الرياض: دار المريخ، 1998م)، ص 1170.

منافعها تمتد على مدار السنة المالية)، وعليه يتم تأجيل هذا النوع من المصاريف وإطفاء على بعض المدة المرحلية، وكذلك الأمر بالنسبة لمصاريف الصيانة المتوقع حدوثها في مدة متأخرة من السنة المالية اذ يتم عد الجزء المقدر منها والخاص بالمدة المرحلية اللاحقة مصاريف مدفوعة مقدماً[1].

يستنتج الباحث ان المدخل التوافقي يجمع بين صفات مدخل التكامل ومدخل الاستقلال وربما يكون الافضل في التعامل مع اعداد التقارير المالية المرحلية لذا ان المدخل التوافقي يكون اكثر واقعية ويفيد مستخدمي المعلومات المحاسبية.

الخامس عشر: مراجعة التقارير المالية المرحلية وإجراءات تنفيذها:

ارتبطت فجوة التوقعات في المراجعة بان المتعاملين في سوق الأوراق المالية(المحللين الماليين، والسماسرة، والمستثمرين في الأسهم وغيرهم) يرغبون في توسيع مسؤولية مراقب الحسابات الإ ان المدققين أنفسهم يقصر نطاق المسؤولية عند حد معين، وتعد مسؤولية المدقق عن مراجعة التقارير المالية المرحلية للشركات المساهمة المدرجة في السوق المالية أحد النماذج التي تشير إلى توسيع نطاق تلك الفجوة.

وفي معظم الحالات لا تشتمل تقارير المدقق على التقارير ذات الصلة بمراجعة التقارير المالية المرحلية، ولزيادة الإيضاح والتأكيد غالباً ما يتم الإفصاح عن ما يفيد بان تلك التقارير(أي التقارير المالية المرحلية) غير مدققة، مع أهمية الإشارة إلى ان طبيعة خدمات المراجعة تختلف عن مهام التدقيق ووظيفة إبداء الراي بشأن مصداقية وعدالة ما تعبر عنه التقارير المالية الخاضعة للتدقيق.

وقد ظهرت الحاجة إلى مراجعة التقارير المالية المرحلية بسبب أن المستفيدين من هذه التقارير يرون أن الإفصاح المحاسبي عن التقارير المالية المرحلية ينبغي ان يوفر لهم المعلومات الملاءمة والموثوقة وفي الوقت المناسب، حتى يتسنى لهم استخدامها في اتخاذ القرارات وهم على درجة مناسبة من إمكانية الاعتماد عليها، مما يتطلب ضرورة إخضاعها للمراجعة من مدقق حسابات مستقل، ولقد وفرت الكثير من الدراسات في المجال الدليل العلمي القوي على ان خدمات مدققي الحسابات في مجال مراجعة التقارير المالية المرحلية تحقق قيمة مضافة لمحتوى تلك التقارير من المعلومات، مما يعني أن لخدمات مدققي الحسابات مردود إقتصادي من مراجعة التقارير المالية المرحلية يتمثل في زيادة منفعة أو عائد متخذي القرارات من أصحاب المصلحة في الشركة نتيجة اعتمادهم على معلومات مرحلية يتم عرضها بطريقة وقتية وتلتزم بدرجة مناسبة من الإفصاح الكافي نتيجة خضوع تلك المعلومات للمراجعة من قبل مدقق حسابات مستقل.

وبناءاً على ما سبق فقد بدأ الطلب على خدمات مراجعة التقارير المالية المرحلية ينمو في الأونة الأخيرة بسرعة ملحوظة، ولا سيما في الولايات المتحدة الامريكية والمملكة المتحدة ودول أروبية أخرى، حتى وصل الأمر الى حد قيام الجهات المهنية المختصة في تلك الدول وغيرها بإصدار تشريعات قانونية او معايير تلزم الشركات المعنية بإصدار تقارير مالية مرحلية يتم مراجعتها من قبل مدقق مستقل.

---

1 - Fried Dov., Livnat Joshua, "**Interim Statements**: An Analytical Examination of Accounting Techniques", 1981, p.493.

وتتضمن عملية مراجعة التقارير المالية المرحلية اساساً من مجموعة من الإستفسارات ذات الصلة بالإمور المحاسبية والمالية يتم توجيهها من قبل المدقق الى الأفراد المسؤولين بالشركة فضلاً عن قيام المدقق بإجراءات الفحص التحليلي للتقارير المالية المرحلية للوقوف على الممارسات المحاسبية الفعلية للشركة بصدد إعداد ونشر تلك التقارير، وتنتهي المراجعة عادة بتأكيد المدقق بان التقارير المالية المرحلية ليست في حاجة لتعديلات مهمة حتى تتماشى مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، ولهذه الأسباب فأن المراجعة توفر تأكيداً محدوداً عن عدالة ومصداقية ما تعبر عنه التقارير المالية المرحلية.

وعلى الرغم من أن مراجعة التقارير المالية المرحلية تشمل تطبيق أساليب التدقيق المتعارف عليها وتجميع بعض الأدلة إلا أنها لا تتضمن عادة تقييماً للسياسات والقواعد المحاسبية التي تتبعها الشركات الخاضعة للمراجعة ونظم الرقابة الداخلية التي تتبناها تلك الشركات، الأمر الذي لا يؤدي بالمدقق إلى إبداء راي فني محايد كما هو الحال عند تدقيق التقارير المالية السنوية[1].

وعليه تعد عملية مراجعة تلك التقارير أقل شمولية من عملية تدقيق التقارير المالية السنوية إذ أنها لا تتضمن تقييم نظام الرقابة الداخلية للشركة أو تجميعها للأدلة من خلال أداء اختبارات المراجعة الأساسية، كما إنها لا تنتهي بإبداء راي فني محايد فيما اذا كانت تلك التقارير تظهر بشكل عادل وصادق المركز المالي للشركة كما هو عليه في نهاية المدة المرحلية ونتائج أعمالها ومصادر الأموال واستخداماتها خلال تلك المدة.

يرى الباحث ان الحاجة لمراجعة التقارير المالية المرحلية يمكن المستفيدين منها ان عملية الافصاح المحاسبي يوفر لهم المعلومات بصورة ملاءمة وفي الوقت المناسب حتى يتم اتخاذ القرارات المناسبة التي يمكن الاعتماد عليها.

السادس عشر: التقارير المرحلية في البنوك التجارية:

التقارير المرحلية هي تقارير مالية تغطي فترة زمنية اقل من سنة– عادة ما تكون ربع سنوية– وتستخدم في توفير معلومات اساسية ذات توقيت ملائم للقراء عن اداء البنك خاصة اذا ما تم عرض هذه المعلومات على اساس زمني مقارن. وهذه التقارير المالية يمكن ان تخدم في الاساس تحقيق غرضين اساسين هما:

1. كأساس للحكم على ربحية البنك، ومقارنة النتائج بالفترات السابقة، وبالاخص نفس الفترة من العام السابق.
2. كأساس للتنبؤ بصافي الدخل عن السنة القادمة.

ومع ذلك يرى بعض الكتاب ان التقارير المالية المرحلية يمكن ان تتسع اهدافها لتشمل تحقيق الاتي:

أ. تقدير والتنبؤ بقيمة وتوقيت ارباح البنك على مدار السنة المالية، وذلك على اساس دوري غالباً ربع سنوي.

ب. توفير معلومات وقتية مفيدة لاغراض تحديد مدى تقدم اداء البنك، خاصة اذا كان هذا الاداء يقاس بالارباح والتدفقات النقدية وعائد الاسهم.

---

1 - أحمد صلاح عطية، **محاسبة الإستثمار والتمويل في المنشآت المالية**،(الأسكندرية: الدار الجامعية، 2010م)، ص ص 362- 363.

ج. مساعدة اصحاب المصلحة في البنك- خاصة المساهمون- على عمل تقييم ملائم ومستمر لاداء ادارة البنك كوكيل عنهم.

د. استكمال بعض اوجه النقص في القوائم والتقارير المالية السنوية.

هـ. وقوف اصحاب المصلحة في البنك- ومنهم الموعون- على مركزه المالي ونتائج اعماله في نهاية كل فترة مرحلية على حدة.

و. تخفيض درجة عدم التأكد امام المستثمرين عند التنبؤ بالارباح وعوائد الاسهم، لان هذه القوائم توفر لهم معلومات على فترات متقاربة نسبياً.

مما سبق يتضح للباحث ان التقارير المرحلية في البنوك التجارية تمد المساهمين بمعلومات ملاءمة عن ادارة البنك وايضاً اصحاب المصلحة(العملاء) عن نتائج اعماله وتخفيض درجة عدم التأكد لدى المستثمرين لان هذه التقارير تعد في فترات متقاربة.

السابع عشر: قواعد إعداد التقارير المالية المرحلية:

يمكن الإسترشاد في إعداد التقارير المالية المرحلية للبنوك بالتوصيات التالية التي أصدرها مجلس المبادئ المحاسبية الأمريكي في الراي رقم(28)[1]:

1. يجب الإعتراف بالإيرادات من الخدمات المصرفية المؤداة كما تحققت خلال الفترة على نفس الأسس المستخدمة بالنسبة للسنة الكاملة.

2. يجب معاملة تكاليف الودائع والاقتراض وغيرها من تكاليف الإنتاج الأخرى المماثلة بنفس الأسس المستخدمة بالنسبة للتقارير السنوية.

3. تخصص التكاليف والمصروفات الأخرى- بخلاف تكاليف الإنتاج- على دخل الفترة على اساس الفترة المنقضية أو الخدمة المؤداة أو الأنشطة المشتركة مع الفترة.

4. يجب الإفصاح عنالطبيعة الموسمية- ان وجدت- لأنشطة البنك.

5. يقدر معدل الضريبة عن السنة المالية كاملة، وتحسب ضريبة الدخل الفترية على هذا الأساس.

6. يجب الإفصاح عن المفردات الاستثنائية التي ساهمت في تحديد صافي الدخل عن الفترة التي حدثت فيها هذه المفردات الاستثنائية.

7. يجب أن تشمل التقارير المالية المرحلية التي تقدمها البنوك للبورصة البيانات التالية:

. إجمالي الإيرادات، مخصص القروض، المفردات الاستثنائية، الأثر المجمع للتغير في المبادئ المحاسبية، وصافي الدخل.

. التكاليف والمصروفات الموسمية.

. التغيرات الجوهرية في المبتدئ المحاسبية.

---

1 - أحمد صلاح عطية، **المرجع السابق**، ص ص 363- 364.

. المخصصات.

. الأحداث الطارئة أو المحتملة.

. التغيرات الجوهرية في المركز المالي.

يستنتج الباحث عند اعداد التقارير المالية المرحلية يجب على البنوك الالتزام ببعض القواعد حتى يتم اعداد التقارير بالصورة المطلوبة والتي تقدمها للمستفيدين منها[1].

الثامن عشر: قواعد نشر التقارير المالية المرحلية:

انطلاقاً من اهمية اعداد ونشر القوائم المرحلية، اوجبت الفقرة الاخيرة من المادة(40) من قانون سوق راس المال رقم(95) لسنة 1992م على البنوك ان تلتزم باحكام المادة(6) من القانون وذلك بان يقدم كل بنك تحت مسؤوليته الى الهيئة العامة لسوق المال تقارير نصف سنوية عن نشاطه ونتائج اعماله، على ان تتضمن هذه التقارير البيانات التي تفصح عن المركز المالي الصحيح للبنك. ويتعين على البنك نشر ملخص وافٍ لتلك التقارير في صحيفتين يوميتين صباحيتين واسعتي الانتشار احداها على الاقل باللغة العربية.

وفضلاً عن التزام البنوك بقواعد الافصاح السابقة، فقد اوجبت تعليمات الهيئة على البنوك ضرورة الالتزام- ابتداء من الربع الاول عام 1996م- باعداد ونشر قوائم مالية ربع سنوية عن نشاطها ونتائج اعمالها مرفقاً بها تقرير فحص دوري محدود من مراقبي حسابات البنك بنتائج فحص تلك القوائم وبيان ما اذا كان هناك حاجة لاجراء تعديلات هامة او تؤثرة عليها، على ان يتم موافاة كل من من هيئة سوق المال وبورصة الاوراق المالية بتلك القوائم خلال شهر واحد من تاريخ اعدادها.

وتشمل القوائم المرحلية ربع السنوية كلاً من: قائمة المركز المالي الربع سنوي، قائمة الدخل عن الفترة، وقائمة التدفقات النقدية عن الفترة بالاضافة الى الايضاحات المتممة.

مما سبق يستنتج الباحث على البنوك ان تلتزم باعداد ونشر التقارير المالية عن نشاطها خلال فترة ربع سنوية او نصف سنوية بالاضافة الى الايضاحات المتممة لتلك التقارير.

التاسع عشر: المشكلات التي تواجه إعداد التقارير المالية المرحلية:

تتمثل الغاية الاساسية من اعداد تقارير مالية مرحلية في تزويد المستفيدين من القوائم المالية بتقارير دورية حديثة عن اداء المنشأة وبرغم من مزاياها العديدة فان هذه التقارير لا تخلو من المشكلات، ومن اهمها ما يلي[2]:

1. تكون الفترة التي تغطيها هذه التقارير مقيدة نسبياً فان أي اخطاء من التخمين يكون اثرها واضحاً وكبيراً.

2. تحميل المصروفات السنوية على فترات أقصر يمثل عقبة كبيرة امام معدي هذه التقارير فضريبة الدخل يتم خصمها في نهاية الفترة المالية والتي عادة ما تكون سنة. ان عملية تحميل الضريبة على فترات اقصر غالب ما يكون امراً صعباً.

---

1 - أحمد صلاح عطية، **المرجع السابق**، ص 364.

2 - طارق فايز سكيك، **اثر التقارير المالية المرحلية على سعر السهم وحجم التداول**، مرجع سابق، ص 21.

3. صعوبة تطبيق مبدأ مقابلة الايرادات بالمصروفات، فغالباً ما يتم صرف مبالغ في الربع الاول مثلاً، لكن الفائدة المتوخاة من هذه المصروفات قد لا تؤتي ثمارها لغاية الربع الثالث او الرابع من السنة، كمصروفات الدعاية والاعلان.

4. التقلبات التي قد تحصل خلال العام تقلل من اهمية هذه التقارير وتجعل من المقارنة بين التقارير امراً عديم الجودة.

5. الطبيعة الموسمية حيث يوجد في بعض الشركات تقلبات كبيرة في الايرادات والمصاريف وصافي الدخل من فترة مرحلية الى فترة مرحلية اخرى.

يرى الباحث رغم اعداد التقارير المالية في الفترات المرحلية يمد المستفيد عن اداء المنشأة وبالرغم من ذلك يواجها العديد من العقبات عند اعدادها مثل قصر الفترة(ربع سنوي، نصف سنوي)، وايضاً خصم ضريبة الدخل خلال الفترة المعدة عنها تلك التقارير والتي عادة ما يكون خصمها سنة، وكيفية مقابلة الايرادات بالمصروفات عن تلك الفترة المرحلية مع مراعاة بعض التقلبات التي تواجه الايرادات والمصروفات وصافي الدخل من فترة مرحلية الى فترة مرحلية أخرى.

العشرون: محتويات(شكل) التقارير المالية المرحلية:

يتضمن شكل ومحتوى التقرير المالي المرحلي كحد أدنى ما يلي[1]:

1. يتطلب ان تكون هذه القوائم المالية المرحلية متضمنة كل العناوين والإجماليات الفرعية التي كانت متوفرة في القوائم المالية الاحدث.

2. إيضاحات تفسيرية مختارة يتطلبها المعيار الدولي رقم(34) والإفصاح عن ربحية السهم الواحد وذلك في صلب قائمة الدخل المؤقتة.

3. يجب على المنشأة ان تطبق نفس السياسات المحاسبية في قوائمها المرحلية، كما هو الحال في قوائمها المالية السنوية الأخيرة فيما عدا التغيرات في السياسات المحاسبية التي تجرى لاحقاً مع بيان الأسباب التي أوجبت تلك التغيرات.

4. تكرار التقترير المالية المرحلية(مثلاً نصف سنة أو ربع سنة) لاتؤثر في قياس النتائج السنوية للمنشآة، ويتم القياس لأغراض التقارير المرحلية على أساس السنة حتى تاريخه وهو ما يسمى بطريقة استقلال الفترات المؤقتة.

5. الإيرادات المستلمة دورياً وموسمياً أو عرضياً من حين لأخر خلال السنة المالية ويجب الإعتراف بها أو تأجيلها اذا كان مناسباً، وهذه الإيرادات يتم الإعتراف بها عند حدوثها مثل المنشأة التي تكتسب كل إيراداتها في النصف الأول ممن السنة لا تؤجل بعض إيراداتها للنصف الثاني من السنة.

---

1 - طارق عبدالعال حماد، **معايير التقارير الدولية: دليل التطبيق**،(القاهرة: الدار الدولية للإستثمارات الثقافية، 2006م)، ص ص 500- 510.

6. لا ينبغي الإعتراف بالتكاليف المنصرفة خلال السنة المالية أو تأجيلها في التاريخ المرحلي اذا كان هذا الإعتراف أو التأجيل غير مناسب في نهاية السنة المالية ولتصوير ذلك فإن تكلفة الصيانة الدورية الرئيسية المخططة المتوقع تحملها في وقت متأخر في السنة لا يتوقع ان تستحق قبل ميعادها ما لم يكن هناك إلتزام قانوني وإستدلالي يغير ذلك وبالمثل فان تكاليف التطوير التي يتم تحملها لا تؤجل في فترة مبكرة على الأقل ان تفي بمعايير الإعتراف بها كأصل في فترة لاحقة.

7. عادة ما يتم القياس في التقارير السنوية والتقارير المرحلية على أساس تقديرات معقولة الا ان إعداد التقارير المالية المرحلية يتطلب بشكل عام استخداماً لأساليب التقرير والتقدير أكثر مما هو لازم للتقارير المالية السنوية.

8. يجب ان ينعكس التغير في السياسات المحاسبية عن طريق عمل إعادة عرض القوائم المالية في الفترات المالية المرحلية السابقة للسنة الحالية والفترات المرحلية المقابلة للسنوات السابقة.

يستنتج الباحث ان اعداد التقارير المالية المرحلية اما ان تكون على شكل مجموعة كاملة من القوائم المالية الرئيسية التي تعد كوسيلة للافصاح عن المعلومات المالية عن فترة معينة يتم اعدادها وبشكل مماثل للقوائم المالية السنوية ووفقاً للمبادئ المحاسبية المطبقة عند اعداد ونشر القوائم المالية السنوية بغرض تحقيق الاتساق بين القوائم المالية المرحلية والقوائم المالية السنوية[1].

[1] - طارق عبدالعال حماد، **مرجع سابق**، ص 511.

المبحث الثالث

معيار المحاسبة الدولي رقم(34)

تمهيد:

يتناول هذا المعيار(معيار المحاسبة الدولي رقم34) التقارير المالية المرحلية، وهو موضوع لم تتم تغطيته في معيار محاسبي دولي سابق، ويصبح معيار المحاسبة الدولي رقم 34 نافذ المفعول للفترات المحاسبية التي تبدأ في الاول من يناير 1999م او بعد ذلك.

التقرير المرحلي هو تقرير مالي يحتوي اما على مجموعة كاملة او مختصرة من البيانات المالية لفترة اقل من السنة المالية الكاملة للمنشآة؟

لا يحدد هذا المعيار بشكل الزامي اية منشآة يجب عليها نشر تقارير مالية مرحلية او عدد مرات ذلك او في أي وقت بعد نهاية الفترة المرحلية، وحسب رأي لجنة معايير المحاسبة الدولية فانه يجب ان يقرر هذه الامور الحكومات الوطنية والجهات التي تضع انظمة الاوراق المالية واسواق الاوراق المالية والهيئات المحاسبية، وينطبق هذا المعيار اذا طلب من المنشأة او هي اختارت نشر تقرير مالي مرحلي بموجب معايير المحاسبة الدولية.

هذا المعيار:

أ. يحدد الحد الادنى من محتوى التقرير المالي المرحلي بما في ذلك الافصاحات.

ب. يحدد مبادئ الاعتراف المحاسبي والقياس التي يجب تطبيقها في تقرير مالي مرحلي.

ان الحد الادنى من لمحتوى تقرير مالي مرحلي هو ميزانية عمومية مختصرة وبيان دخل مختصر وبيان تدفق نقدي مختصر وبيان مختصر يبين التغيرات في حقوق المساهمين اويضاحات مختارة.

على افتراض ان أي شخص يقرأ التقرير المرحلي للمنشآة ستتوفر له ايضاً امكانية الوصول الى اخر تقرير سنوي لها فانه لا يتم فعلياً اعادة او تحديث اية ايضاحات للبيانات المالية السنوية في التقرير المرحلي. وبدلاً من ذلك تشمل الايضاحات بشكل رئيسي تفسيراً للاحداث والتغيرات التي تعتبر هامة لفهم التغيرات في المركز المالي وفي اداء المنشأة منذ تاريخ اخر تقرير سنوي[1].

يجب على المنشأة تطبيق نفس السياسات المحاسبية في تقريرها المالي المرحلي كما هي مطبقة في بياناتها المالية السنوية فيما عدا التغيرات في السياسات المحاسبية التي تمت بعد تاريخ احدث البيانات المالية التي يجب ان تظهر في البيانات المالية السنوية التالية، ويجب ان لا يؤثر عدد مرات تقديم تقارير المنشأة– سنوي او نصف سنوي او فصلي– على قياس نتائجها السنوية، ولتحقيق هذا الهدف تتم القياسات لاغراض التقارير المرحلية على اساس السنة حتى تاريخه.

---

1 - جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، **المعايير المحاسبية الدولية الصادرة عن لجنة المعايير المحاسبية الدولية**،(عمان: شركة مطابع الخط، 1999م)، ص ص 638- 639.

يقدم الملحق لهذا المعيار ارشاداً لتطبيق المبادئ الاساسية للاعتراف او القياس في تواريخ مرحلية لمختلف انواع الموجودات والمطلوبات والدخل والمصروف، ويكون مصروف ضريبة الدخل لفترة مرحلية بناءً على نسبة معدل ضريبة دخل سنوية مقدرة سارية المفعول تتفق مع التقدير السنوي للضرائب.

عند اتخاذ قرار بشأن كيفية الاعتراف ببند او تصنيفه او الافصاح عنه لاغراض التقارير المالية المرحلية يجب تقييم المادية فيما يتعلق بالبيانات المالية للفترة المرحلية وليس بالنسبة للبيانات المالية السنوية المتوقعة.

أولاً: نشأة المعيار(34) الخاص بالتقارير المالية المرحلية:

يتناول المعيار الدولي رقم 34 التقارير المالية المرحلية، وهو موضوع لم يغطّ من معيار محاسبي دولي سابق، وهذا المعيار ساري النفاذ على الفترات المحاسبية التي تبدأ من 1 يناير سنة 1999م، وما بعد ذلك، والتقارير المالية المرحلية هي تقارير مالية تحتوي على مجموعة كاملة او مجموعة مختصرة من القوائم المالية لفترة اقل من سنة مالية كاملة للمنشآة.

لا يحدد هذا المعيار أية منشآة يمكن الزامها بنشر تقارير مالية مرحلية، او عدد مرات ذلك او المدة التي يجب ان يتم فيها النشر بعد نهاية الفترة المؤقتة، ووفقاً لراي لجنة معايير المحاسبة الدولية، فان الذي يجب ان يقرر ذلك هو الحكومات الوطنية والجهات التي تصنع القواعد المنظمة للاوراق المالية، واسواق الاوراق المالية والهيئات المحاسبية، وينطبق هذا المعيار على المنشآت التي يطلب منها نشر التقارير المالية المرحلية بموجب معايير المحاسبة الدولية، وكذلك ينطبق على المنشأة التي تختار ذلك بمحض ارادتها.

ويهدف هذا المعيار الى بيان الحد الادنى من محتويات التقارير المالية المرحلية، وبيان مبادئ الاعتراف والقياس في القوائم المالية الكاملة او المختصرة لفترة مؤقتة. ان تقديم التقارير المالية المرحلية الموثوق بها، وفي توقيتها المناسب، يؤدي الى تحسين قدرة المستثمرين والمقرضين، والجهات الاخرى في التعريف بمدى قدرة المنشأة على تحقيق الارباح، والتدفقات النقدية ومراكزها المالية وموقف السيولة[1].

ثانياً: هدف المعيار:

يهدف معيار المحاسبة الدولي رقم(34) الى وصف وتحديد الحد الأدنى من محتوى التقارير المالية المرحلية، وكذلك وصف مبادئ الإعتراف والقياس في القوائم المالية المختصرة أو الكاملة لفترة مالية مرحلية معينة، مما يساهم في تعزيز استخدام مستخدمي المعلومات المحاسبية في إتخاذ القرارات الرشيدة[2].

ثالثاً: نطاق المعيار:

لا يلزم معيار المحاسبة الدولي رقم(34) أي نوع من المنشآت نشر التقارير المالية المرحلية أو عدد مرات نشر تلك التقارير، أو الفترة التي يجب نشر هذه التقارير خلالها بعد نهاية الفترة المرحلية.

وبهذا الخصوص يتضمن المعيار مايلي:

---

1 - طارق عبد العال حماد، **دليل استخدام معايير المحاسبة**،(الاسكندرية:الدار الجامعية للنشر، 2009م)، ص 313.

2 - محمد ابو نصار وجمعة حميدات، **معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية- الجوانب النظرية والعملية**، ط3،(عمان: المكتبة الوطنية، 2014م)، ص 487.

أ. يشجع المعيار المنشآت التي يتم تداول اسهمها في سوق الأوراق المالية على تقديم تقارير مالية مرحلية تنسجم مع مبادئ الإعتراف والقياس والإفصاح الواردة في هذا المعيار، وبشكل خاص يشجع المعيار هذه المنشآت على ما يلي[1]:

– تقديم تقارير مالية مرحلية تغطي النصف الأول من سنتها المالية على الأقل.

– ان تنشر هذه التقارير خلال فترة لا تزيد عن 60 يوماً من نهاية الفترة المالية المرحلية.

ب. تلتزم المنشأة بمتطلبات هذا المعيار اذا تم الطلب منها بموجب تشريع محلي أو اذا إختارت نشر تقارير مالية مرحلية بموجب معايير الإبلاغ المالي الدولية، وعندها يجب أن تلتزم المنشأة بكافة متطلبات هذا المعيار.

ج. في حالة عدم قيام المنشأة بنشر تقارير مالية مرحلية أو تقديمها لتقارير مالية مرحلية لا تمثل لمعيار المحاسبة الدولي رقم(34)، فإن ذلك لا يمنع من إمتثالها لمعايير الإبلاغ المالي الدولية عند إعدادها التقارير المالية السنوية الممتثلة لهذه المعايير.

رابعاً: متطلبات المعيار:

1. شكل ومحتوى التقارير المالية المرحلية:

أ. اذا اصدرت المنشأة مجموعة كاملة من القوائم المالية في التقرير المرحلي(قائمة المركز المالي، قائمة الربح او الخسارة والدخل الشامل الاخر، بيان التغيرات في حقوق الملكية، بيان التدفقات النقدية، السياسات المحاسبية والايضاحات التفسيرية)، عندها يجب ان تمثل تلك القوائم المالية لمعيار المحاسبة الدولي رقم(1).

ب. اذا اختارت المنشأة اعداد قوائم مالية مختصرة، فان التقرير المالي المرحلي يجب ان يتضمن كحد ادنى ما يلي[2]:

– قائمة مركز مالي مختصرة.

– قائمة "الربح والخسارة والدخل الشامل الاخر" مختصرة.

– قائمة التغير في حقوق الملكية مختصرة.

– قائمة تدفقات نقدية مختصرة.

– ملاحظات تفسيرية مختصرة.

واذا عرضت المنشأة قائمة الربح والخسارة(قائمة الدخل) بشكل منفصل في القوائم المالية السنوية، يجب عليها عندها عرض الربح والخسارة(قائمة الدخل) بشكل منفصل ايضاً في التقارير المالية المرحلية.

ج. اذا نشرت المنشأة تقارير مالية مرحلية مختصرة، يجب ان تتضمن تلك التقارير كحد ادنى العناوين والمجاميع الفرعية الواردة في اخر قوائم مالية سنوية والملاحظات التفسيرية كما هو مطلوب بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم(34).

---

1 - محمد ابو نصار وجمعة حميدات، **المرجع السابق**، ص ص 487- 488.

2 - محمد ابو نصار وجمعة حميدات، **مرجع سابق**، ص ص 488- 489.

د. يجب عرض حصة السهم الاساسية من الارباح وحصة السهم المخفضة في صلب(متن) قائمة الدخل الشامل. واذا عرضت المنشأة قائمة الربح والخسارة بشكل منفصل يجب عرض ربحية السهم الاساسية والمخفضة في هذه القائمة.

هـ. اذا تم اعداد القوائم المالية السنوية للمنشآة على اساس قوائم موحدة، يجب عندها اعداد التقرير المالي المرحلي وفق نفس الاساس.

2. المعاملات والاحداث الهامة:

أ. يجب ان تتضمن القوائم المالية المرحلية توضيح المعاملات والاحداث المهمة لتساعد على فهم التغيرات في المركز المالي للمنشآة والاداء المالي لها منذ اخر قوائم مالية سنوية. والمعلومات المعروضة حول المعاملات والاحداث المهمة تعمل على تحديث المعلومات الملائمة في احدث قوائم سنوية معلنة.

ب. لا يتطلب هذا المعيار عرض المعلومات غير المهمة في ملاحظات التقارير المالية المرحلية والمتعلقة بمعلومات عرضت ضمن ملاحظات اخر تقرير مالي سنوي.

ج. فيما يلي قائمة بالاحداث والمعاملات المطلوب الافصاح عنها اذا كانت مهمة، وهي على سبيل المثال لا الحصر[1]:

- تخفيض المخزون الى صافي القيمة القابلة للتحقق وعكس ذلك التخفيض.
- الاعتراف بخسارة تدني الاصول المالية والاصول غير المتداولة الملموسة وغير الملموسة، وارباح استعادة الخسارة في الانخفاض والمعترف بها كخساة في فترات سابقة.
- عكس أي مخصصات لتكاليف اعادة الهيكلة.
- بيع وشراء بنود الممتلكات والمصانع والمعدات.
- التعهدات لشراء الممتلكات والمصانع والمعدات.
- التسويات القضائية.
- تصحيح اخطاء فترات سابقة.
- التغيرات في الظروف الاقتصادية وظروف العمل والتي تؤثر على القيمة العادلة للاصول والالتزامات المالية للمنشآة، سواء كانت تلك الاصول والالتزامات المالية تقاس بالقيمة العادلة او بالتكلفة المطفأة.
- تعثر سداد الديون او الاخلال في تنفيذ اتفاقية دين لم يتم تصويبها لاحقاً.
- العمليات مع الاطراف ذات العلاقة.
- التحول بين المستويات المختلفة المستخدمة لقياس القيمة العادلة للادوات المالية.
- التغير في تصنيف الاصول المالية الناتجة عن التغير في اغراض او استخدامات تلك الاصول.
- التغيرات في الاصول والالتزامات المحتملة(الطارئة).

[1] - محمد ابو نصار وجمعة حميدات، **مرجع سابق**، ص 490.

3. الافصاحات الاخرى:

يجب الافصاح عما يلي في ملاحظات التقرير المالي المرحلي ويتم الافصاح عنها على اساس من بداية السنة حتى تاريخه[1]:

– عبارة تفيد باتباع السياسات المحاسبية الواردة في احدث تقرير مالي سنوي سابق، واي تغيرات في السياسات المحاسبية ان وجدت.

– تعليقات تفسيرية تبين العمليات التشغيلية الموسمية او الدورية المتعلقة بالفترة المرحلية.

– البنود غير الاعتيادية(من حيث طبيعتها، حجمها، او عدد مرات حدوثها).

– طبيعة وقيمة التغير في التقديرات في القوائم السابقة المنشورة(سواء سنوية او مرحلية).

– اصدارات واعادة شراء وتسديدات ادوات حقوق الملكية(الاسهم) او ادوات الدين.

– توزيعات الارباح المدفوعة للسهم الواحد او الاجمالية، ولكل من الاسهم العادية والاسهم الاخرى.

– الاحداث الهامة للفترة اللاحقة للفترة المرحلية الحالية والتي لم تظهر ضمن بيانات الفترة المرحلية الحالية.

– افصاحات حول قطاعات المنشأة بموجب معيار الابلاغ المالي رقم(8) "القطاعات التسغيلية"، وتشمل:

. الايرادات من العملاء الخارجين اذا كانت تدخل في التقرير وفي تحديد الربح او الخسارة التي يتم مراجعتها من قبل متخذ القرار التشغيلي للمنشآة ككل.

. الايرادات الداخلية من القطاعات الاخرى(البينية).

. مبلغ ربح او خسار القطاع.

. اجمالي الاصول اذا كان هناك تغير مهم في قيمتها منذ اخر تقرير مالي سنوي.

. وصف عن أي تغيرات في القطاعات منذ اخر تقرير مالي سنوي.

. تسوية لاجمالي بنود الربح والخسارة التي يتم تخصيصها من القطاع الى المنشأة ككل وبالعكس.

– التغيرات في هيكل المنشأة متضمنة عمليات اندماج الاعمال واعادة الهيكلة.

4. الافصاح عن الامتثال لمعايير الابلاغ المالي الدولية:

اذا امتثل التقرير المالي المرحلي لمعيار المحاسبة الدولي رقم(34)، فانه يجب الافصاح عن تلك الحقيقة، ويجب ان لا يعتبر التقرير المالي المرحلي انه ممتثلاً لمعايير الابلاغ المالي الدولية مالم يمتثل لكافة متطلبات هذه المعايير والتفسيرات المتعلقة بها.

5. الفترات التي يجب عرضها من خلال القوائم المالية المرحلية:

أ. فيما يتعلق بالفترات المالية التي يتطلب تغطيتها بموجب القوائم المالية المرحلية(المؤقتة) سواء كانت مختصرة ام كاملة فهي كما يلي[2]:

---

1 - محمد ابو نصار وجمعة حميدات، **مرجع سابق**، ص ص 490-491.

2 - محمد ابو نصار وجمعة حميدات، **مرجع سابق**، ص 492.

1. قائمة المركز المالي كما هي في نهاية الفترة المالية المرحلية الحالية وقائمة المركز المالي المقارنة كما هي في نهاية السنة المالية السابقة مباشرة.

2. قائمة "الربح والخسارة والدخل الشامل الاخر" للفترة المالية المرحلية الحالية وتراكمية للسنة المالية الحالية حتى تاريخه، مع قائمة الربح والخسارة والدخل الشامل الاخر مقارنة للفترات المرحلية نفسها(الفترة المرحلية والسنة حتى تاريخه) للسنة المالية السابقة.

3. قائمة تبين التغيرات في حقوق الملكية تراكمياً للسنة المالية الحاليةحتى تاريخه، مع قائمة مقارنة لفترة السنة حتى تاريخه للسنة المالية السابقة.

4. قائمة التدفقات النقدية تراكمياً للسنة المالية الحالية حتى تاريخه، مع قائمة مقارنة لنفس الفترة للسنة المالية السابقة.

ب. اذا كانت اعمال المنشأة موسمية ولم يظهر اثرها في القوائم المرحلية، يشجع المعيار الافصاح عن المعلومات المالية المتعلقة بتلك الاعمال لفترة 12 شهر سابقة والبيانات المالية المقارنة لها، بالاضافة الى القوائم المالية للفترة المرحلية.

خامساً: الإيضاحات التفسيرية المختارة:

1. إن الملاحظات التفسيرية المطلوبة قد صممت لتقديم معلومات تفسيرية حول الأحداث والعمليات الهامة التي تساعد في فهم التغيرات في نتائج أعمال المنشأة ومركزها المالي منذ أخر قوائم بيانات مالية سنوية، ولا يجيز هذا المعيار تكرار الإفصاحات الواردة في التقارير المالية السنوية ضمن التقارير المالية المرحلية[1].

2. يورد المعيار الحد الأدنى للمعلومات الواجب إدراجها ضمن إيضاحات التقرير المالي المرحلي المؤقت(المرحلي) – وفق الفقرة 16 من المعيار والتي تتضمن:

– عبارة تفيد بإتباع السياسات المحاسبية الواردة في أحدث تقرير مالي سنوي سابق، وأي تغيرات في السياسات المحاسبية ان وجدت.

– تعليقات تفسيرية تبين العمليات التشغيلية الموسمية أو الدورية المتعلقة بالفترة المرحلية.

– البنود غير العادية(من حيث طبيعتها، حجمها، أو عدد مرات حدوثها).

– طبيعة وقيمة التغير في التقديرات في القوائم السابقة المنشورة(سواء سنوية أو مرحلية).

– إصدارات وإعادة شراء وتسديدات أدوات حقوق الملكية(الأسهم) أو أدوات الدين.

– توزيعات الأرباح المدفوعة للسهم الواحد أو الإجمالية، ولكل من الأسهم العادية والأسهم الأخرى.

– الأحداث الهامة للفترة اللاحقة للفترة المرحلية الحالية والتي لم تظهر ضمن بيانات الفترة المرحلية الحالية.

– إفصاحات قطاعات(قطاعات العمل أو قطاعات جغرافية) بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم(14).

– التغيرات في هيكل المنشأة متضمنة عمليات اندماج الأعمال وإعادة الهيكلة.

---

1 - خالد الخطيب، **دورة المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية بالتعاون مع جمعية المحاسبين القانونيين السوريين**،(دمشق: 2009م)، ص ص 3- 4.

– التغيرات في الإلتزامات الطارئة أو الأصول منذ تاريخ أخر ميزانية عمومية سنوية.

– كما يجب على المنشأة الإفصاح عن المعلومات الأخرى التي تتطلبها معايير الإبلاغ المالي الدولية بشكل إفرادي ومنها:

. بيع وشراء بنود الممتلكات والمصانع والمعدات.

. تصحيح أخطاء فترات سابقة.

. العمليات مع الأطراف ذات العلاقة.

. تعثر سداد الديون أو الإخلال في تنفيذ إتفاقية دين لم يتم تصويبها لاحقاً.

. التسويات القضائية.

. تخفيض المخزون إلى صافي القيمة القابلة للتحقق وعكس ذلك التخفيض.

. عكس أي مخصصات لتكاليف إعادة الهيكلة.

. الإعتراف بخسارة تدني الأصول غير المتداولة الملموسة وغير الملموسة، عكس الخسارة في الإنخفاض.

. التعهدات لشراء الممتلكات والمصانع والمعدات[1].

سادساً: اصدار التقارير المالية المرحلية:

يقتضي المعيار 34 اصدار التقارير المالية المرحلية(الربع والنصف سنوية) ولا يعتبر هذا المعيار ملزماً للشركات بتطبيقه الا الشركات المطلوب منها قانونياً من قبل جهات نظامية مثل سوق الاوراق المالية والبورصات وكذلك التي تختار بنفسها اصدار التقارير المالية المرحلية، ففي الولايات المتحدة الامريكية تلزم لجنة البورصة الامريكية(**sec**) الشركات المساهمة العامة باصدار تقارير مالية مرحلية ربع سنوية في حين تصدر الشركة المساهمة في المملكة المتحدة تقارير مالية مرحلية نصف سنوية اما في الجمهورية العربية السورية فتصدر شركات المساهمة المتداولة اسهمها في سوق دمشق للاوراق المالية تقارير مالية مرحلية ربع سنوية. وبرزت الحاجة الى اصدار مثل هذه التقارير كون المستثمرين الحاليين والمقرضين يحتاجون الى بيانات محدثة عن نتائج اعمال الشركة ووضعها المالي وقدرتها على توليد تدفقات نقدية موجبة وكسب ارباح، ولتوفير مثل هذه المعلومات في الوقت المناسب لا يمكن الانتظار الى نهاية السنة المالية بل لابد من ان يتم اصدار خلال السنة المالية تقارير مرحلية كل فترة قصيرة تمكن متخذي القرار من تعزيز قراراتهم بالاستثمار ومنح الائتمان.

يستنتج الباحث الهدف من اصدار التقارير المالية المرحلية هو وصف الحد الادنى من محتوى التقرير المالي المؤقت الذي يحتاجونه المستثمريين والمقرضين لمعرفة نتائج المنشأة ووضعها المالي وقدرتها على توليد تدفقات نقدية موجبة وتوفير المعلومات في الوقت المناسب.

---

1 - طارق عبدالعال حماد، **معايير التقارير المالية الدولية الحديثة ومقارنتها مع المعايير الامريكية والبريطانية والعربية والخليجية والمصرية**،(الاسكندرية: الدار الجامعية، 2006م)، ص ص 495- 496.

سابعاً: الفترات التي يطلب تقديم التقارير المالية المرحلية لها:

يجب أن تشمل التقارير المرحلية البيانات المالية المرحلية(مختصرة أو كاملة) للفترات كما يلي[1]:

1. ميزانية عمومية كما في نهاية الفترات المرحلية الحالية وميزانية عمومية مقارنة كما في نهاية المالي السنة المالية السابقة مباشرة لها.

2. بيانات الدخل للفترة المرحلية الحالية وتراكمياً للسنة المالية الحالية حتى تارخه مع بيانات دخل مقارنة للفترات المرحلية المقابلة(الحالية وللسنة حتى تاريخه) للسنة المالية السابقة مباشرة لها.

3. بيان يظهر التغيرات في حقوق الملكية تراكمياً للسنة المالية الحالية حتى تاريخه مع بيان لفترة السنة حتى تاريخه مقارن مع الفترة المقابلة من السنة المالية السابقة مباشرة.

4. بيان التدفق النقدي تراكمياً للسنة المالية الحالية حتى تاريخه مع بيان لفترة السنة حتى تاريخه مقارن مع الفترة المقابلة من السنة السابقة مباشرة.

يستنتج الباحث ان التقارير المالية المرحلية تلعب دور في تقديم معلومات محاسبية تساهم في اجراء المقارنات بين نتائج الفترات والفترات المناظرة لها في السنوات السابقة.

ثامناً: السياسات المحاسبية في الفترات المرحلية:

وتعرف السياسة على انها مجموعة من الطرق والاساليب واسس القياس المستخدمة في اعداد البيانات المالية، وكذلك الاجراءات التي تحكم المهنيين في ممارستهم المهنية، وتكمن اهميتها على اساس ان مستخدمي البيانات المالية ينبغي ان يكونوا على علم باسس وطرق القياس المستخدمة، اذ انهم بحاجة الى معرفة ما اذا كانت المنشأة تقوم باستخدام التكلفة التاريخية او القيمة العادلة في تقييم الاصول على سبيل المثال ولا على سبيل الحصر وينبغي ان يتم الافصاح عن كل من هذه السياسات في الايضاحات والملاحظات حول القوائم المالية المنشورة، وايضاً تفسر السبب عن التغيير من سياسة الى اخرى.

وتتمثل السياسات المحاسبية المتبعة في الفترات المرحلية بما يلي:

1. الثبات والتماثل:

وتقتضي هذه السياسة في الحياة العملية ان تستمر المنشأة لدى اعداد بياناتها المالية الدورية في استخدام الطرق والمبادئ والسياسات والمعايير المحاسبية نفسها، بعد اختيار البدائل الملائمة للمنشآة من بين البدائل المتاحة والمسموح بها، ويبرر الخروج عن هذه السياسة تبني طرق واساليب اخرى بديلة واذا تم الخروج عن السياسة فانه يجب الافصاح عنها في القوائم المالية المرحلية[2].

---

1 - جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، **مرجع سابق**، ص 647.

2 - محمد مطر ومحمد السيوطي، **التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات: القياس والعرض والافصاح**، ط2،(عمان: دار وائل للنشر، 2008م)،ص64.

2. الاهمية النسبية:

تعتبر الاهمية النسبية من اهم القيود على البيانات المالية وذلك بالنسبة لاختيار السياسة المحاسبية الملائمة للتطبيق ويقصد بالاهمية النسبية لبند معين او مجموعة من البنود من وجهة نظر مستخدمي البيانات المالية المنشورة وذلك على اساس مدى ملائمة البند والبنود لاغراض التقييم واتخاذ القرارات[1].

فالمحاسبون يهتمون بالمعلومات ذات المغزى ولا يهتمون كثيراً في العناصر التي يكون تأثيرها ضئيلاً على نتائج العمليات والمركز المالي[2].

الاعتراف والقياس:

أ. السياسات المحاسبية:

عند اعداد القوائم المالية المرحلية يجب تطبيق نفس السياسات المحاسبية التي تستخدمها في اعداد التقارير المرحلية كما هي مطبقة في البيانات المالية السنوية للمنشآة.

واذا تم تطبيق سياسات محاسبية جديدة في فترة ملرحلية معينة، فانه يجب تطبيق تلك السياسات ويتم اعادة عرض القوائم المرحلية المقارنة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم(8)[3].

ب. القياس:

يجب ان تتم عمليات القياس المتعلقة باعداد القوائم المالية المرحلية على اساس(السنة حتى تاريخه)، ويجب ان لا تتاثر نتائج اعمال المنشأة بتكرار اعداد التقارير المالية المرحلية، كما يجب مراعاة النقاط التالية في عملية القياس:

– يجب معاملة الايرادات التي يتم استلامها موسمياً او بصورة دورية من حين لاخر بطريقة مماثلة عن تلك الواردة في القوائم المالية السنوية، وبالتالي يجب الاعتراف بتلك الايرادات او تاجيلها في تاريخ اعداد القوائم المالية المرحلية بنفس الاسس المتبعة عند اعداد القوائم السنوية.

– يتم الاعتراف بالتكاليف والايرادات في القوائم المالية المرحلية(خاصة التي يتم تكبدها بشكل غير متساوي على مدار السنة المالية) بنفس اسس الاعتراف المتبعة عند اعداد القوائم السنوية.

– يجب الاعتراف بمصاريف ضريبة الدخل عند اعداد القوائم المرحلية على اساس افضل تقدير للمتوسط المرجح لمعدل ضريبة الدخل السنوية المتوقعة للسنة المالية كاملة.

– يتم تبني معايير الابلاغ المالي الدولية الصادرة حديثاً والسارية المفعول خلال فترة القوائم المالية المرحلية يتم تبنيها عند اعداد القوائم المرحلية، كما يجب تطبيق ذلك في التقارير المالية السنوية.

– يتم الاعتراف بالاصول غير الملموسة اذا تحققت شروط الاعتراف بها وفق ما يتطلبه معيار المحاسبة الدولي رقم(38) الاصول غير الملموسة.

---

1 - محمد مطر، **مبادئ المحاسبة المالية، الدورة المحاسبية**، ط4،(عمان: دار وائل للنشر، 2007م)،ص 52.

2 - وصفي عبدالفتاح ابو المكارم، **دراسات متقدمة في المحاسبة المالية**، ط2،(الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2004م)،ص 52.

3 - خالد الخطيب، **دورة المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية بالتعاون مع جمعية المحاسبين القانونيين السوريين**، المرجع السابق، ص ص7- 8.

يستنتج الباحث يجب على المنشآت ان تطبق نفس السياسات المحاسبية في تقاريرها المالية المرحلية في الفترات التي يطلب فيها تقديم هذه التقارير.

تاسعاً: النتائج الاساسية حول تطبيق المبادئ المحاسبية على التقارير المالية المرحلية:

رغم ان القراءة السريعة للمعيار(34) يمكن ان تقدم انطباعاً بان لجنة معايير المحاسبة الدولية قد جاءت في صف نظرية الاستقلال البحث(والمضادة لنظرية التكامل البحت)، الا ان بعض الامثلة الواردة في الملحق رقم(2) للمعيار الدولي رقم(34) مثلاً الامثلة التي تشرح المعاملة المحاسبية لضرائب الدخل، وضرائب الرواتب وصاحب العمل، والمثال الذي يشرح تطبيق المعيار على معاملة مدفوعات الايجار المحتملة) يؤدي بالمرء ان يعتقد في الواقع ان لجنة معايير المحاسبة الدولية قد اتبعت اتجاهاً هو الدمج بين نظرية الاستقلال ونظرية التكامل[1].

وجدير بالذكر وبشكل اكثر ان هذا الاتجاه مختلف كثيراً عن الوضع في ظل بعض المعايير المحاسبية الوطنية الرائدة مثل تلك التي تفرضها المبادئ المحاسبية المتعارف عليها في الولايات المتحدة، والتي تلزم العمل بنظرية التكامل، وجدير بالملاحظة مع هذا ان عدم اخذ وضع معين من الاثنين(التكامل او الاستقلال) ويطبق بشكل بحت يكون وحده هو المقصود بالمعني انه ليست كل المعايير متفقة مع هذه الفللسفة العامة، وهكذا فان اتجاه لجنة معايير المحاسبة الدولية يبدو متوازناً تماماً، فعلى سبيل المثال: فانه بينما يعتمد المعايير المحاسبي الدولي رقم(34) مع نظرية الاستقلال في اوضاع كثيرة، الا ان طريقة الحساب بالنسبة لضرائب الدخل المقررة تتفق بوضوح مع نظرية التكامل وليس نظرية الاستقلال.

كذلك يوضح المعيار الدولي(34) ان البيانات المالية المؤقتة يجب اعدادها بما يتفق مع السياسات المحاسبية المستخدمة في القوائم المالية السنوية الاحدث، والاستثناء الوحيد الملاحظ هو حالة حدوث تغير في المبدأ المحاسبي وطبق منذ اصدار التقرير المالي في نهاية السنة الماضية، وكذلك يشترط المعيار تحديد مفاهيم الاصول والخصوم والدخل والمصروفات على نفس الاسس المطبقة في اوضاع التقارير السنوية.

وبينما يتفق المعيار(34) في كثير من الحالات مع اعلان ولائه لنظرية الاستقلال عند اعداد التقارير المالية المؤقتة، الا انه يدخل بعض الاستثناءات الهامة على هذا المبدأ.

يستنتج الباحث ان النتائج من تطبيق المبادئ حول التقارير المالية المرحلية يحديد الحد الادنى في محتوى التقرير المالي المرحلي بما في ذلك الافصاح ومبادئ الاعتراف المحاسبي والقياس التي يجب تطبيقها في التقارير المرحلية.

1 - طارق عبدالعال حماد، **التقارير المالية**، مرجع سابق، ص ص 665- 666.

عاشراً: القوائم والافصاحات المطلوب تقديمها في التقارير المالية المرحلية:

محتوى التقرير المالي المرحلي[1]:

بدلاً من تكرار او ازدواج المعلومات التي قدمت من قبل في القوائم المالية السنوية، فانه من المفضل ان تركز القوائم المالية المرحلية على الانشطة والاحداث والظروف الجديدة التي وقعت منذ تاريخ نشر اخر مجموعة قوائم مالية كاملة، وقد اعترف المعيار الدولي(34) بالحاجة الى جعل مستخدمي القوائم المالية على علم فوري بالظروف المالية الاحدث للمنشآة ومن ثم تسهيل متطلبات العرض والافصاح في حالة التقارير المالية المرحلية، وهكذا فانه في سبيل التوقيت المناسب واعتبارات التكلفة ولتجنب تكرار المعلومات السابق التقرير عنها، فان المعيار يتيح للمنشآة ان تقدم باختيارها معلومات متصلة بالوضع المالي في شكل موجز، بدلاً من المعلومات الشاملة التي ترد بالقوائم المالية في مجموعة كاملة معدة وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم(1) المعدل عام 1997م، والمتطلبات الدنيا بالنسبة لمكونات القوائم المالية المرحلية التي تقدم(في ظل هذا الخيار).

ويوضح المعيار الدولي(34) ثلاثة جوانب هامة للتقارير المالية المرحلية وهي:

1. التوسع اعلاه من جانب المعيار بالنسبة للتقارير المالية المرحلية لا يقصد به باي حال من الاحوال لا منع او عدم تشجيع المنشأة من تقديم مجموعة كاملة من القوائم المالية المرحلية، ووفق ما هو وارد في المعيار المحاسبي الدولي رقم(1) المعدل.

2. انه حتى في حالة القوائم المالية المرحلية الملخصة، فانه اذا اختارت المنشأة ما اضافة بنود او ايضاحات اضافية الى القوائم المالية المرحلية. الملخصة فوق الحد الادنى المبين في هذا المعيار، فان المعيار لم يمنع ولم يثبط همم اضافة هذه المعلومات الاضافية الى الحد الادنى الاساسي المطلوب.

3. ان الاعتراف وارشاد القياس في هذا المعيار ينطبق على المجموعة الكاملة للقوائم المالية المرحلية، كما ينطبق على القوائم المالية المرحلية الملخصة،(ومن ثم فان مجموعة كاملة من القوائم المالية تتضمن ليس فقط الافصاحات المحددة المطلوبة بموجب هذا المعيار بل ايضاً الافصاحات المطلوبة بواسطة معايير المحاسبة الدولية الاخرى، فعلى سبيل المثال فان الافصاحات المطلوبة بمقتضى المعيار الدولي رقم(فعلى سبيل المثال فان الافصاحات المطلوبة بمقتضى المعيار الدولي رقم(32) مثل مخاطر سعر الفائدة ومخاطر الائتمان – يلزم ادخالها في المجموعة الكاملة في القوائم المالية المرحلية بالاضافة الى افصاحات المرفقات والحواشي الموضحة في المعيار الدولي رقم(34).

يستنتج الباحث تقديم تقارير مالية مرحلية تغطي النصف الاول من سنتها على الاقل وان تركز على الانشطة والاحداث التي حدثت في اخر تاريخ نشر وتجنب تكرار المعلومات السابقة في تلك التقارير.

---

1 - طارق عبدالعال حماد، **التقارير المالية**، مرجع سابق، ص ص 666-667.

الحادي عشر: الحد الأدنى من مكونات التقرير المالي المرحلي:

يجب ان يتضمن التقرير المالي المرحلي كحد ادنى المكونات التالية[1]:

أ. الميزانية العمومية المختصرة.

ب. بيان الدخل المختصر.

ج. بياناً مختصراً مبيناً إما: 1) كافة التغيرات في حقوق الملكية، أو 2) التغيرات في حقوق الملكية عدا عن تلك الناجمة من المعاملات الرأسمالية مع المالكين والتوزيعات على المالكين.

د. بيان تدفق نقدي مختصر.

هـ. إيضاحات تفسيرية مختارة.

الثاني عشر: شكل ومحتوى البيانات المالية المرحلية:

1. اذا قامت المنشأة بنشر مجموعة كاملة من البيانات المالية في تقريرها المالي المرحلي فان شكل ومحتوى هذه البيانات يجب ان يمتثل لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم(1) الخاصة بمجموعة كاملة من البيانات المالية.

2. اذا قامت المنشأة بنشر مجموعة بيانات مالية مختصرة في تقريرها المالي المرحلي فان هذه البيانات المختصرة يجب ان تشمل كحد ادنى كل واحد من العناوين والمجاميع الفرعية التي دخلت ضمن أحدث بياناتها المالية السنوية والايضاحات التفسيرية المختارة حسبما يتطلب هذا المعيار، ويجب ادخال بنود او إيضاحات إضافية اذا كان حذفها من شأنه ان يجعل البيانات المالية المختصرة المرحلية مضللة.

3. يجب عرض الارباح الاساسية والمخففة في صدر بيان الدخل، كاملة او مختصرة لفترة مرحلية.

4. يقدم معيار المحاسبة الدولي رقم(1) الارشاد بشأن هيكل البيانات المالية، ويشمل ملحقاً بعنوان"الهيكل الايضاحي للبيانات المالية" وهو يقدم مزيداً من الارشاد بشان العناوين الرئيسية والمجاميع الفرعية.

5. بينما يتطلب معيار المحاسبة الدولي رقم(1) عرض بيان يظهر التغيرات في حقوق الملكية كمكون منفصل للبيانات المالية للمنشآة فانه يسمح باظهار المعلومات الخاصة بالتغيرات في حقوق الملكية الناجمة من المعاملات الرأسمالية مع المالكين والتوزيعات على المالكين وذلك اما في صدر البيان او بالتناوب في الايضاحات، ويجب ان تتبع المنشأة نفس الشكل في بيانها المرحلي مبينة التغيرات في حقوق الملكية كما فعلت في احدث بيان سنوي لها.

6. يتم اعداد البيان المالي المرحلي على اساس موحد اذا كانت احدث البيانات المالية السنوية بيانات موحدة، والبيانات المنفصلة للشركة الام ليست متسقة او تقارن مع البيانات الموحدة في احدث تقرير مالي سنوي، واذا شمل التقريرالمالي السنوي للمنشآة البيانات المالية المنفصلة للمنشآة الام بالاضافة الي البيانات

[1] - جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، **المعايير المحاسبية الدولية الصادرة عن لجنة المعايير المحاسبية**، المرجع السابق، ص، 644.

المالية الموحدة فان هذا المعيار لا يتطلب ولا يمنع ادخال البيانات المنفصلة للمنشآة الام في التقرير المالي المرحلي للمنشآة.

يستنتج الباحث ان الافصاح كحد ادنى لمكونات التقارير المالية المرحلية تكون ملاءمة وبما ينسجم مع مبدأ التكلفة والمنفعة لاعداد البيانات والمعلومات المحاسبية وكذلك الاسهام في تأثيره على قرارات مستخدمي المعلومات المحاسبية.

الثالث عشر: اعادة بيان الفترات المرحلية السابقة التي قدمت عنها التقارير:

يجب ان يظهر التغير في السياسة المحاسبية عدا عن التغير المحدد له المرحلة الانتقالية بموجب معيار محاسبة دولي جديد وذلك من خلال ما يلي[1]:

أ. اعادة تقديم البيانات المالية للفترات المرحلية السابقة من السنة المالية الحالية والفترات المرحلية المقابلة من السنوات المالية السابقة اذا كانت المنشأة تتبع المعاملة الاساسية بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم8.

ب. اعادة تقديم البيانات المالية للفترات المرحلية السابقة من السنة الملية الحالية اذا كانت المنشأة تتبع المعاملة البديلة المسموح بها بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم8، وفي هذه الحالة لا تتم اعادة تقديم الفترات المرحلية المقابلة للسنوات المالية السابقة.

ان احد اهداف المبدأ السابق ضمان تطبيق سياسة محاسبية واحدة على فئة معينة من العمليات خلال سنة مالية كاملة، وبموجب معيار المحاسبة الدولي رقم8 يتم عكس التغير في السياسات المحاسبية بالتطبيق باثر رجعي مع اعادة تقديم البيانات المالية للفترة السابقة اذا كان ذلك عملياً، على انه اذا كان مبلغ التعديل الخاص بالسنوات المالية لا يمكن تحديده بشكل معقول عندئذ يتم تطبيق السياسة الجديدة بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم8 مستقبلياً، والبديل المسموح به هو ادخال التعديل المتراكم بكامله المطبق باثر رجعي في تحديد صافي الربح او الخسارة للفترة التي يتم فيها تغيير السياسة المحاسبية خلال السنة المالية الحالية باثر رجعي اعتباراً من اول السنة المالية.

من اجل السماح بانعكاس التغيرات المحاسبية في تاريخ مرحلي خلال السنة المالية يسمح بتطبيق سياستين محاسبيتين مختلفتين على صنف معين من العمليات اثناء سنة مالية واحدة، وتكون النتيجة مصاعب تخصيص مرحلية ونتائج تشغيل غامضة وتحليل وامكانية فهم معقدة للمعلومات الخاصة بالفترة المرحلية.

يستنتج الباحث اعادة الفترات المرحلية التي قدمت عنها التقارير الواردة في التقارير في الفترات المرحلية السابقة للسنة المالية او التغيرات في السياسة المحاسبية خلال السنة المالية الحالية باثر رجعي اعتباراً من اول السنة المالية.

---

1 - **المرجع السابق**، ص 652.

الرابع عشر: تاريخ النفاذ:

يصبح معيار المحاسبة الدولي هذا نافذ المفعول بالنسبة للبيانات المالية التي تغطي الفترات التي تبدأ في الاول من يناير عام 1999م او بعد ذلك، ويشجع المعيار تطبيقاً ابكر لذلك[1].

يرى الباحث انه نظراً لقصر الفترة التي تغطيها التقارير المالية المرحلية فان المعلومات المحاسبية تتمتع بقيمة تنبؤية عالية، اذ ان اعداد المعلومات عن فترة زمنية قصيرة يتيح لمستخدمي المعلومات المحاسبية امكانية اجراء عملية تنبؤ جديدة بالمستقبل ويتيح لهم امكانية الوصول الى مدى واسع من المعلومات المحاسبية الملاءمة والتي تزيد من قدرتهم على تجميع مدخلات مناسبة لنماذج التنبؤ المستخدمة في التنبؤ بصافي الربح السنوي.

1 - جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، **المرجع السابق**، ص 62.

الفصل الثاني

الإطار النظري لجودة المعلومات المحاسبية

يتناول الباحث في هذاالفصل مفهوم وأهمية والخصائص النوعية، ومعاييير وقياس جودة المعلومات المحاسبية وذلك من خلال المباحث التالية:

- **المبحث الأول: مفهوم وأهمية المعلومات المحاسبية**
- **المبحث الثاني: الخصائص النوعية لجودة لمعلومات المحاسبية**
- **المبحث الثالث: معايير قياس جودة المعلومات المحاسبية**

المبحث الأول
مفهوم وأهمية المعلومات المحاسبية

تمهيد:

تعد المحاسبة وسيلة من الوسائل التي استخدمها الانسان خلال مراحل تطوره لتلبية حاجات تتناسب مع درجة التطور الاقتصادية والاجتماعية التي مر بها، وتاريخياً تطورت المحاسبة المالية بغرض تجهيز المعلومات لاولئك الذين استثمروا اموالهم في منشآت الاعمال، وكان لتطور المحاسبة في القرن التاسع عشر نتيجة الحاجة لحماية المستثمرين في الشركات التجارية المساهمة المحدودة.

ازداد الاهتمام بالمعلومات المحاسبية بظهور شركات الاموال، اذ انفصلت ادارة الشركة عن مالكيها مما تطلب تقديم المعلومات المحاسبية من قبل الادارة الى المساهمين للاطمئنان على حسن ادارة اموالهم ولم يقتصر الاهتمام بالمعلومات المحاسبية على حملة الاسهم فقط بل شمل ايضاً الدائنين والمقرضين والدولة والعاملين بالشركة وعملائها.[1] المعلومات المحاسبية التي كانت تقدمها المحاسبة المالية لم تكن كافية لتحقيق اغراض المستفيدين وخاصة المستثمرين، اذ عند حدوث الازمة الاقتصادية العالمية عام 1929م وجهت انتقادات الى المحاسبون باعتبارهم السبب في حدوث الازمة، وفشلهم في اعتماد مجموعة من القواعد التي تنظم عملهم، وبعد الحرب العالمية الثانية زاد الاهتمام بالمعلومات المحاسبية واصبح ينظر الى المحاسبة كنظام انتاج وتوصيل المعلومات، وبالرغم من الاهتمام المتزايدة لصياغة مبادئ محاسبية مقبولة قبولاً عاماً من قبل جهات متعددة، الا ان الاهتمام بالجانب النوعي للمعلومات المحاسبية كان محدوداً واقتصر على بعض المبادئ كالموضوعية والثبات والاهمية النسبية وتم استخدام مصطلح الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بعد ان استعمله مجلس معايير المحاسبة الامريكي سنة 1980م ضمن الاطار المفاهيمي للمحاسبة المالية، ومن الانتقادات التي وجهته الى ذلك الاطار بانه لا يقدم وصفاً كاملاً للتطبيقات المحاسبية الفعلية من وجهة وغير مرشدة للتطبيقات المحاسبية المستقبلية[2].

اولاً: مفهوم النظام:

يُعرّف النظام بصفة عامة على أنه مجموعة مترابطة ومتجانسة من الموارد والعناصر (الأفراد، التجهيزات، الالات، الأموال، السجلات،...الخ) التي تتفاعل مع بعضها البعض داخل إطار معين (حدود النظام) وتعمل كوحدة واحدة نحو تحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف العامة في ظل الظروف او القيود البيئية المحيطة.[3]

---

1 - مختار احمد بن حمودة، **المعلومات المحاسبية والقوائم المالية**،(طرابلس: جامعة قار يونس، المؤتمر العلمي الوطني الاول، المحاسبة مهنة ومعايير، تقييم واصلاح، 12- 15 مايو 2006م)، ص 2.

2 - اسماعيل خليل اسماعيل، **الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بين النظرية والتطبيق**،(بغداد: جامعة الاسراء، كلية العلوم الاقتصادية، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد الثلاثون، 2012م)، ص 283.

(3) أحمد حسين علي حسين، **نظم المعلومات المحاسبية**، (الأسكندرية: الدار الجامعية، 2011م)، ص 13.

يستنتج الباحث بان النظام هو مجموعة متماثلة من الافراد والتجهيزات والاموال والالات التي ترتبط مع بعضها داخل اطار محدد وتعمل كوحدة واحدة نحو تحقيق هدف في ظل ظروف معينة.

ثانياً: مفهوم المعلومات:

عرفت بانها قوة يمكن استخدامها كاداة تحكم للتاثير على سلوكيات الافراد في المجتمع، والمعلومات تزود مستقبلها بتصور عقليعن فرد معين او مجموعة من الاشياء او الانشطة او الاهداف[1].

وعرفت بانها البيانات التي يمكن ان تغير من تقديرات متخذ القرار[2].

وعرفت بانها البيانات التي تمت معالجتها بشكل ملائم لتعطي معنى كاملاً بالنسبة لمستخدميها، بما يمكنهم من استخدامها في العمليات الجارية والمستقبلية[3].

وعرفت بانها بيانات اجريت عليها عمليات تشغيلية من خلال نظام المعلومات لتحويلها الى معلومات تساعد على تنمية المعارف وزيادة ثقافة متخذ القرار وتصله عبر قنوات الاتصال بحيث تفيد في تنمية البدائل والاختيار وذات خصائص تناسب القرارات المختلفة بما يؤدي الى قرار افضل لبناء اسبقية تنافسية وتحقق استراتيجية المؤسسة[4].

يستنتج الباحث ان المعلومات هي: بيانات تمت معالجتها بصورة ملاءمة لتعطي وصفاً دقيقاً لمستخدميها بما يساعدهم من استخدامها في العمليات الحالية والعمليات المستقبلية.

ثالثاً: مكونات نظام المعلومات:

يتكون أي نظام للمعلومات من عدد من المكونات الاساسية هي[5]:

1. المدخلات:

بشكل عام هي المفردات التي تخضع لعمليات التحويل والتجهيز بغرض التوصيل للنتائج المرغوبة.اما مدخلات نظام المعلومات فتتمثل في البيانات(المادة الخام)، وهي عبارة عن بيانات تاريخية او تقديرية عن عمليات الوحدة وعن اوجه العمل وطبيعة النشاط التي تزاوله هذه الوحدة، سواء كانت هذه البيانات متعلقة بالبيئة الداخلية، او بالبيئة الخارجية. وقد تكون هذه البيانات مالية او عينية، او في شكل نسب مثل: عائد الاستثمار المحقق، او نسب صافي او اجمالي الربح، او في شكل احصائيات اخرى مختلفة.

2. المخرجات:

هي النتائج التي يسعى النظام الى تحقيقها، والتي يجب ان تتمشى مع الهدف او الاهداف الاساسية من وجود النظام المعين للمعلومات، وتتمثل مخرجات نظام المعلومات في المعلومات الناتجة عن النظام في

---

1 - اسامة الدين الخراش، **اصول المحاسبة المالية**،(عمان: دار المسيرة، 2001م)، ص ص 15- 16.

2 - صلاح الدين عبدالمنعم مبارك، **اقتصاديات نظم المعلومات المحاسبية**،(الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2002م)، ص 23.

3 - عبدالرزاق محمد قاسم، **نظم المعلومات المحاسبية الحاسوبية**،(عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2008م)، ص14.

4 - عبدالله محمود سراج، **اهمية خصائص المعلومات في بناء اختيار قرارات المنظمة**،(صنعاء: جامعة حضرموت للعلوم والتكنولوجيا، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 4، 2005م)، ص 131.

5 - Murdick, R. G. and Ross, J.E, **Introduction to Management Information Systems**,(N.j.:Englewood Claffs,Prentice, Hall, Inc, 1977), PP 4-6.

الشكل والمضمون، اللذين تحتاجهما الادارة والجهات الاخرى، بغرض المساعدة في اتخاذ القرارات. وقد تكون هذه المعلومات مالية او عينية، او في شكل نسب، او رسوم بيانية، او مقارنات، او معادلات رياضية.

3. عمليات التشغيل او التحويل:

تمثل هذه الخطوة الجانب الفني في النظام، حيث تشتمل على كيفية تحويل المدخلات(البيانات) الى المخرجات(المعلومات) المطلوبة، من خلال عمليات المعالجة المنطقية وغيرها من الاساليب، التي تتخذ لتحويل البيانات الى معلومات، سواء بصورة يدوية، او من خلال تقنية الحاسوب، التي تعطي نتائج افضل في هذا الشأن.

4. ادوات الرقابة:

وتهدف هذه الادوات الى التحقق من ان النتائج النهائية تتمشى مع الخطط الموضوعة مسبقاً.

5. الاتصال العكسي او التغذية العكسية:

يهدف هذا العنصر كمعلومات مرتدة الى توفير اداة ارشادية وتصحيحية لانشطة التحويل، وعمليات التشغيل، واعداد التقارير عن حالات الرقابة، وكذلك يعمل على تفسير النتائج. أي ان التغذية العكسية هي عبارة عن عملية تصحيح الانحرافات او الاخطاء، التي تعتري عمل النظام، وهي اشبه ما تكون بالرقابة الذاتية، للتأكد من مدى فعالية وكفاءة النظام في تحقيق الاهداف وتلبية احتياجات البيئة التي يعمل في اطارها.

يستنتج الباحث ام العوامل المؤثرة في نظام المعلومات المحاسبية تكمن في الافراد القائمين على هذا النظام وعمليات تجميع البيانات ومعالجتها واتخاذ القرارات بالاضافة للاجهزة والوسائل المستخدمة، هدف نظام المعلومات المحاسبية في الحصول على المعلومات المحاسبية الداعمة للقرارات.

الشكل رقم(3/1/2) المكونات الاساسية لنظام المعلومات

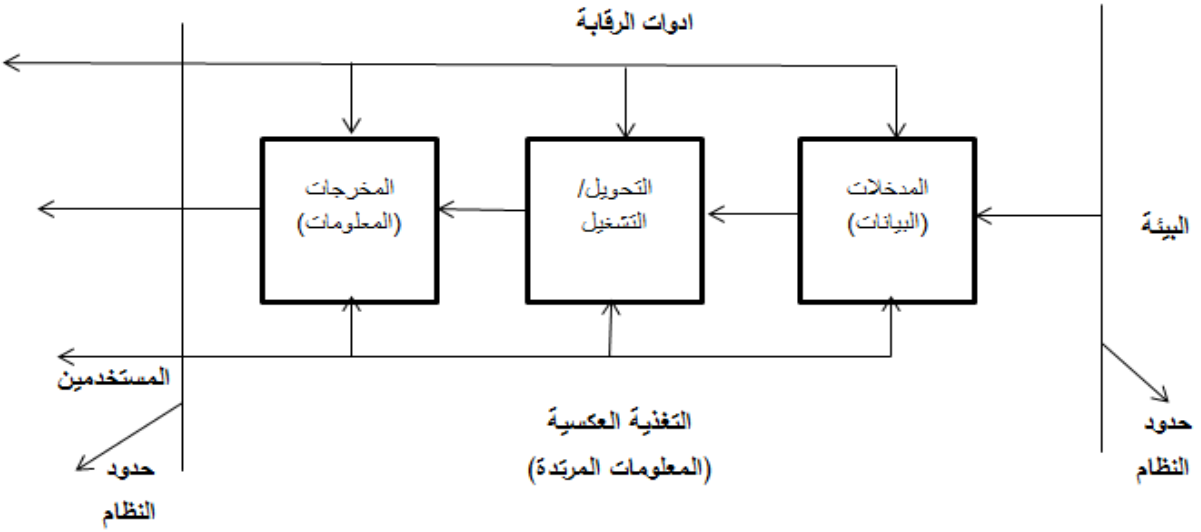

المصدر: فياض حمزة رملي، نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة– مدخل معاصر لأغراض ترشيد القرارات الادارية،(الخرطوم: شركة مطابع السودان للعملة،2011م)، ص 61.

رابعاً: مواصفات المعلومات:

تستمد المعلومات قيمتها من تأثيرها على القرارات من جهة، ومن جهة ثانية فإن المعلومات يتم الحصول عليها وفقلا تكلفة معينة لذلك اذا لم تؤدي هذه المعلومات الى تحسين القرار او التأثير فيه فسيكون لهذه المعلومات قيمة سالبة.

حتى تؤدي نظم المعلومات دورها في العملية الادارية بفعالية، في مساعدة المستخدمين في اداء المهام الملقاة على عاتقهم واتخاذ القرارات الرشيدة لاداء الوظائف، فانه يتوجب عليها ان تقدم معلومات تتمتع بمجموعة من المواصفات، يمكن توضيحها فيما يلي[1]:

1. الملاءمة: يجب ان تكون المعلومات قابلة للاستخدام من قبل الادارة الاستراتيجة والتكتيكية والتشغيلية، وحتى تكون المعلومات ملائمة فانها يجب ان تؤدي بالمستخدم الى اتخاذ قرار اقل خطأ واكثر نفعاً في الوقت نفسه، ومن المظاهر التي تدل على عدم ملائمة المعلومات المظاهر التالية:

- التقارير الطويلة والمتعددة.
- انتاج تقارير لا يتم استخدامها من قبل المستفيدين.
- طلب المستفيدين لمعلومات لا يتم انتاجها من قبل النظام.

2. الصحة: يجب ان يتم تجميع وتسجيل البيانات ومعالجتها بشكل صحيح، وبالتالي يجب ان تكون المدخلات والمعالجة والمخرجات خالية من الاخطاء. من الاعراض التي تدل على عدم صحة المعلومات الاعراض التالية:

- تزايد نسبة الاخطاء في العمليات المدخلة.
- تزايد الاخطاء الجوهرية والهامة في المعلومات المنتجة مثل الخطأ في رصيد عميل.
- تزايد المشاكل، التي تنشأ بشكل يومي، اثناء تشغيل النظام.

3. الدقة: وتعني ان تصور المعلومات الواقع الحقيقي المراد التقرير عنه.

4. الكمال: لا يجب فقط تجميع وتسجيل البيانات بشكل صحيح، وانما يجب ان تكون هذه المعلومات تغطي كافة جوانب المشكلة الهامة، أي ان تتضمن المعلومات جميع النواحي المطلوبة. ويظهر عدم كمال المعلومات من خلال تزايد نسبة العمليات المرفوضة من قبل النظام لعدم اكتمال البيانات المطلوبة لتشغيل هذه العملية من قبل النظام وعدم تعبئة كافة الحقول ضمن المستندات.

5. الوقتية: بمعنى ان تكون المعلومات متاحة للمستخدم حين الحاجة اليها فعلاً في اتخاذ قرار معين، والا تكون المعلومات متقادمة حين استلامها او حين الرغبة في استخدامها، أي التمكن من توفير المعلومات بسرعة كافية، ومن المظاهر التي تدل على عدم وقتية المعلومات المظاهر التالية:

- تراكم البيانات غير المدخلة الى النظام.

---

1 - عبد الرزاق محمد قاسم، **تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية**،(عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2006م)، ص ص 26- 28.

– طول الفترة الزمنية الفاصلة بين طلب المعلومات والحصول عليها(زمن استجابة النظام).
– تزايد الشكاوي من تأخر وصول التقارير التي يجب ان يعدها النظام.

6. الحماية: عدم وصول المعلومات الا الى الجهات التي تملك الصلاحية في الحصول على تلك المعلومات.

7. الاقتصادية: وهي عبارة عن قياس حجم الموارد اللازم تخصيصها من اجل الحصول على المعلومات المطلوبة.

8. الكفاية: حجم الموارد اللازمة لانتاج وحدة واحدة من المعلومات.

9. العولية: وهي عبارة عن وصف لوضع نظام المعلومات على شكل متوسطات، مثل نسبة عمليات الادخال الصحيحة الى اجمالي عمليات الادخال، او متوسط زمن استجابة النظام.

10. قابلية الاستخدام: يجب انتاج المعلومات وتقديمها بالشكل الذي يمكن المستخدم من فهمها بسهولة واستخدامها بسرعة[1].

يستطيع الباحث إضافة بعض المواصفات للمعلومات تتمثل في الاتي:

أ. الايجاز في المعلومات المخطط لها.

ب. الدقة في جمع البيانات الصحيحة.

ج. الارتباط في اسلوب العمل.

د. سهولة جمع البيانات والحصول عليها.

هـ. ان تتوفر في الوقت المناسب.

خامساً: اشكال المعلومات:

1. معلومات في شكل وثائق: مثل الفواتير، الشيكات، الكمبيالات، الاشعارات المدينة والدائنة، سندات الدفع، سندات القبض، سندات السحب، وسندات القيد.

2. معلومات في شكل تقارير: مثل التقارير المالية والتقارير الادارية.

3. معلومات في شكل استعلامات: بعد تطورات التكنولوجيا الواسعة في شتى الميادين اضحت المعلومات تتم بسرعة كبيرة وخاصة بعد ثورة المعلومات والاتصالات اللتان تمخض عنها التجارة الالكترونية وغير ذلك من التقنيات التكنولوجية والتجارية كل ذلك جعل من الضروري وجود معلومات بشكل اخر ينتجها نظام المعلومات الاساس تلبي احتياجات المحاسبين والادارة، يجب الاجابة على التساؤلات الاتية عديدة ناجمة عن مشاكل تحتاج الى مواقف وقدرات وحلول سريعة للاجابة على التساؤلات ولحل مشاكل فان القائمين من نظام المعلومات المحاسبي يقومون باجراء الاستعلامات التي تمثل احدى مخرجات النظام باستخدام الحاسب الآلي والمحطات الطرفية في الشبكة ومن خلال البرمجيات المحاسبية المطبقة في هذا النظام المعلوماتي

[1] - عبد الرزاق محمد قاسم، **مرجع سابق**، ص 29.

فالمعلومات المطلوبة والمخزنة في القواعد يتم استرجاع عرضها على الشاشة ومن ثم تحليلها ان لزم الامر باستخدام البرمجيات المحاسبية التطبيقية المستخدمة ومن ثم طبع النتائج بتقرير استعلامي بسؤال محدد او مشكلة معينة[1].

يستنتج الباحث من خلال التعرف على اشكال المعلومات هي المعلومات التي تفيد في تحسين المستوى العلمي والثقافي.

سادساً: قيمة المعلومات:

يتمثل دور المعلومات في التقليل من حالة عدم اليقين عند المستفيد، وبالتالي فهي يفترض انه تجعلة قادراً على اتخاذ قرار اقل ضرراً او اكثر نفعاً، أي انها سوف تؤدي الى زيادة الارباح او تقليل الخسائر الناجمة عن عملية اتخاذ القرار. يوجد في ادبيات نظرية القرارات طريقة لقياس منفعة المعلومات تتمثل بالزيادة في الربح المتوقع، والمقصود بالربح هنا الفائدة(المنفعة) الناجمة عن القرار نتيجة توفر المعلومات، والزيادة الاضافية في الربح تمثل قيمة المعلومات التي انتجت هذه الزيادة، وتقاس عادة الارباح(او المنافع) الناتجة عن القرار بوحدات نقدية[2].

ولكن السؤال الذي يتبادر الى الذهن هو، كيف تستطيع قياس قيمة المعلومات بشكل كمي؟.

بالنسبة للقياس الكمي لقيمة المعلومات ، يتم التمييز بين حالة التأكد التام وحالة عدم التأكد.

ففي حالة التأكد التام أي عند توفر معلومات تامة، فتقاس قيمة المعلومات من خلال المقارنة بين منفعة المعلومات وتكاليف الحصول على تلك المعلومات، وذلك لان المعلومات التامة تسمح بان يتم اتخاذ القرار الامثل في كل مرة تنشأ فيها حاجة لاتخاذ القرار.

اما في حالة عدم التأكد التام، أي عدم توفر معلومات تامة، فان دور المعلومات هو التقليل من حالة عدم التأكد، وبالتالي يجب اخذ درجة المخاطرة بعين الاعتبار عند حساب قيمة المعلومات، وتتمثل درجة المخاطرة بالمنافع الناجمة عن البديل مضروباً باحتمال تحقق هذا البديل.

يستنتج الباحث ان قيمة المعلومات تعتمد على استخدام اسلوب العائد المتوقع مرجحاً بالاحتمالات لقياس قيمة المعلومات، حيث تحديد القيمة المتوقعة لكل بديل واختيار افضل البدائل في ظل المعلومات المتاحة وفي ظل المعلومات الكاملة وتمثل الزيادة في القيمة للنواتج بالفرق بينهما.

سابعاً: انواع المعلومات:

تم تصنيف المعلومات تصانيف مختلفة وسوف نركز على تصنيفين اساسين نظراً لانهما يتصفان بالعمومية وتنطوي كافة انواع المعلومات ضمن هذين التصنيفين وهما[3]:

---

1 - محمد يوسف الحفناوي، **نظم المعلومات المحاسبية**،(عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2001م)، ص 20.

2 - عبد الرزاق محمد قاسم، **تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية**، مرجع سابق، ص ص 28- 29.

3 - محمد نور برهان وغازي ابراهيم، **نظم المعلومات المحوسبة**،(عمان: دار المناهل، 1998م)، ص ص 25- 26.

1. تصنيف المعلومات الى معلومات رسمية ومعلومات غير رسمية.

أ. المعلومات الرسمية:

وهي كافة المعلومات التي تؤثر في مهام المؤسسة مثل التشريعات الحكومية والقانونية والميزانية واللوائح التنظيمية الداخلية للمؤسسة مثل وكافة المستندات التي تستخدمها المؤسسة على مستوى الادارات والاقسام، وكافة القرارات المتخذة والتقارير اليومية المتعلقة بالعمل وهي تلك المعلومات تمر عبر الاطر الرسمية القانونية في المؤسسة واي نقص او قصور فيها يدل على عجز ونقص نظم المعلومات في المؤسسة.

ب. المعلومات غير الرسمية:

وهي كافة الدراسات والاراء للخبراء، وكذا المعلومات الخارجية التي تساعد بصورة فاعلة على انجاز مهام ووظائف المؤسسة وتساعد على تحقيق اهدافها، وقد يكون مصدرها من داخل المؤسسة او خارجها وقد تستخدم في بعض الحالات كوسيلة في حالة غياب المعلومات الرسمية وهي تتكون من المجموعات من المجموعات غير الرسمية.

2. تصنيف المعلومات من وجهة نظر الادارة:

أ. المعلومات المحاسبية:

وهي مصدر من المصادر الموجودة داخل المؤسسة وتعكس نشاطها بما تتضمنه من تقارير عالية مختلفة وقوائم مالية وحسابات ختامية وهي تفصيلية وتبرز النتائج الاجمالية.

ب. المعلومات الادارية:

وهي المعلومات اللازمة لمتخذ القرار، وقد تكون على شكل تقارير، وتصنيف المعلومات الادارية حسب مستويات اتخاذ القرارات كما يلي[1]:

- **المعلومات الاستراتيجية:** وهي المعلومات المتعلقة بفترة زمنية طويلة، وتعمل على تحقيق اهداف المؤسسة الرئيسية وعادة ما تكون معلومات تتعلق بالتنبؤ بالمستقبل والمتغيرات التي قد تؤثر على المؤسسة، وهذه المعلومات تساعد المؤسسة على التكليف والتأقلم مع بيئتها مثل معلومات عن الوضع التنافسي للمؤسسة في السوق وقرارات المنتج الجديد، التوسع....الخ.
- **المعلومات الوظيفية:** وهي المعلومات المتعلقة بتسير المهام والوظائف الخاصة بالمؤسسة وتغطي فترة قصيرة نسبياً.
- **المعلومات التنفيذية:** وهي كافة المعلومات المتعلقة بتشغيل العمليات والمهام اليومية للمؤسسة مثل الرقابة على المخزون، برامج الانتاج....الخ.

يستطيع الباحث تصنيفات اخرى للمعلومات تتمثل في الاتي:

أ. من حيث القيمة: تحديد اقتصاديات المعلومات من خلال موازنة قيمة المعلومة وتكلفتها.

[1] - محمد نور برهان وغازي ابراهيم، **مرجع سابق**، ص 27.

ب. من حيث الاعداد: الاخذ في الاعتبار ليس هنالك قيمة ملموسة للمعلومة مما يؤدي الى صعوبة قياسها.

ثامناً: مفهوم المعلومات المحاسبية:

يدور مفهوم نظام المعلومات حول عمليات تجميع بيانات من مصادر متفرقة لتكون عناصر مدخلاته ويقوم بتشغيل وتحليل وتوثيق هذه البيانات وما يترتب على تحليلها من معلومات، ثم يولد منها ما يتلائم من معلومات مع إحتياجات الإدارة لأغراض إتخاذ القرارات في صورة هادفة.[1]

ويساعد هذا المفهوم لنظام المعلومات في ربط الأهداف المتعددة للوظائف المختلفة للمنشأة وتوجيهها لتحقيق الأهداف العامة لها. ويعتبر قسم المحاسبة في أي منشاة من الأقسام الخدمية التي تتولى عمليات معالجة وتحويل البيانات الى معلومات محاسبية مناسبة ونافعة تساعد الإدارة والأخرين في إتخاذ القرارات، لذلك يطلق إصطلاح نظام المعلومات المحاسبية على المهام التي يتولاها قسم المحاسبة للمنشأة كنظام عام.

ويمكن تعريف نظام المعلومات المحاسبية بأنه مجموعة من الأنظمة الفرعية المستخدمة في تجميع وتبويب ومعالجة وتحليل وتوصيل المعلومات المالية الملائمة لإتخاذ القرارات الى الإدارة الداخلية والأطراف الخارجية.

تعرف المعلومات المحاسبية على انها، تشير الى المعلومات المكتوبة التي قد ترد في التقارير المالية الكاملة او الجزئية كقائمة المركز المالي، وقائمة الدخل، وقائمة تدفق الاموال[2].

ايضاً تعرف المعلومات المحاسبية على انها كل المعلومات الكمية والوصفية التي تهتم بالقيم الاقتصادية والتي تم تشغيلها وعرضها عن طريق نظام للمعلومات في القوائم المالية الخارجية وفي خطط وتقارير التشغيل الداخلية[3].

المعلومات المحاسبية هي عبارة عن المنتج النهائي من البيانات التي تم تشغيلها وفق مراحل النظام المحاسبي، كما ان المعلومات تمثل لغة واداة الاتصال ما بين معدها الذي يجب عليه ان يحدد هدفها بوضوح وبين مستلمها الذي يتطلب من تلك المعلومات ان تكون فعالة وذات كفاءة ومفيدة في اتخاذ القرار [4].

كما عرفها مجمع المحاسبين الامريكي على انها نظام المعلومات منذو الستينات من القرن العشرين، وان نظام المعلومات يتبني على مدخل رياضي بطبيعته فهو يجمع البيانات المعرفة جيداً، ثم يقوم باستخدامها عن طريق التحليل الرياضي والبرمجة[5].

يستنتج الباحث بان المعلومات المحاسبية تعرف بأنها: مجموعة البيانات التي تم جمعها ومعالجتها بطرق واساليب محاسبية لأحداث ووقائع إقتصادية حقيقية.

---

(1)هاشم أحمد عطية، **مدخل الى نظم المعلومات المحاسبية**، (الأسكندرية: الدار الجامعية، 1999م)، ص ص 32.

2 - فياض حمزة رملي، **نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة**،(الخرطوم: شركة مطابع السودان للعملة، 2001م)، ص 30.

3 - محمد شوقي بشارة، **نظم المعلومات المحاسبية**،(القاهرة: دار الثقافة العربية، 1989م)، ص 43.

4 - كمال عبدالعزيز النقيب، **مقدمة في نظرية المحاسبة**،(عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2014م)، ص 33.

5 - حسين القاضي ومامون حمدان، **نظرية المحاسبة**،(دمشق: منشورات جامعة دمشق، 2007م)، ص 128.

تاسعاً: كيفية توفير المعلومات المحاسبية:

ان هدف المحاسبة الرئيسي هو توفير معلومات مالية عن وحدة اقتصادية بعينها. والمعلومات المالية يهتم بها نظام المعلومات المحاسبية والذي يعتبر الفرع الرئيسي والاكبر بالنسبة لنظام المعلومات الادارية فان المحاسبة تعتير نظام معلومات وبالتالي فان النظام المحاسبي هو نظاام معلومات للقياس والتسجيل والتقرير في صيغ نقدية لتدفقات الموارد لاي تنظيم. وكذك اعداد التقارير المالية التي تعد ركناً مهماً وضرورياً في اتخاذ القرارات.

حتى يمكن توفير هذه المعلومات المحاسبية يلزم اتباع الاساليب الاتية[1]:

1. اسلوب التسجيل: ويعني تسجيل العمليات الحسابية عند حدوثها بعد الحصول على البيانات، تبدأ عملية التسجيل اليا او يدوياً.

2. اسلوب التبويب: يعني تبويب العمليات الحسابية يتم في شكل مجموعات متجانسة بتصنيف البيانات استناداً الى معيار معين.

3. اسلوب التلخيص: وهو تلخيص هذه المجموعات المتجانسة المبوبة في شكل تقارير محاسبية تفي باحتياجات متخذي القرارات من المعلومات المحاسبية المختلفة ويتم كل ذلك وفق الاسس والقواعد والمعايير المتفق عليها.

عاشراً: أهمية المعلومات المحاسبية:

تتبلور اهمية المعلومات المحاسبية بعدة نقاط اهمها[2]:

1. انها مقاسة بشكل اساسي بوحدة النقد، وتتميز وحدة القياس هذه بارجحية على غير من وحدات القياس الكمي، ذلك ان هدف المنشآة سواء كان صافي ربح مرغوب فيه او القيمة المنتظرة للسهم، او قيمة المبيعات الاجمالية غالباً ما يمثل بالقيم النقدية.

2. انها تتصف بدرجة كبيرة من الدقة اكثر من غيرها من المعلومات الاخرى ويرجع ذلك الى ما يحتويه النظام المحاسبي من ضوابط ومعايير للرقابة الداخلية في مقدمتها الثنائية في المصادر التي توفرها نظرية القيد المزدوج، هذا فضلاً عن العديد من الاسس والضوابط والمعايير الاخرى التي لا يخلو منها أي خطوة او سجل او اجراء او مستند في النظام.

3. انها تتغلغل في كافة النظم الاخرى من ادارية وانتاجية وتسويقية، وبذلك فان معظم المعاملات في المنشآت تعد عبر النظام المحاسبي، او تترجم في النهاية بشكل مالي، مما يعني شمولية المعلومات المحاسبية لكافة فعاليات وعمليات المنشآة.

---

1 - صادق الحسيني، **التحليل المالي والمحاسبي دراسة معاصرة للاصول العلمية وتنظيمها**،(عمان: دار مجدلاوي للنشر، 1998م)، ص 120.

2 - صبحي الخطيب وعمر العتر، **مقدمة في نظم المعلومات المحاسبية**،(الاسكندرية: الدار الجامعية للنشر، 1993م)، ص ص8- 9.

4. تتمتع المعلومات المحاسبية بمستوى من المنطق قد لا يتوافر في غيرها، وتستمد هذا المنطق مما عليه النظرية المحاسبية التي تحكم انتاج المعلومات من مبادئ وفروض ومعايير تعتبر مرشداً ودليلاً باداء العمل المحاسبي وضمان النوعية فيه.

5. يمتاز العمل المحاسبي بدرجة من النظامية والترتيب وتتمثل هذه الميزة بنظامية السجلات والنماذج المحاسبية، ووجود القواعد القانونية والعرفية التي تحكمها، وكذلك نظامية الكشوفات والتقارير المالية.

6. تتصف مخرجات النظام المحاسبي(المعلومات المحاسبية) غالباً بالدورية المتزامنة مع الحاجة اليها، فهنالك معلومات يومية مثل كشوفات المبيعات، ومعلومات شهرية مثل موازين المراجعة، ومعلومات مستندية مثل الحسابات الختامية والتقارير المالية السنوية هذا اضافة الى الامكانية الدائمة لاستخراج المعلومات المحاسبية في اوقات الحاجة الانية والمستجدة[1].

وهنالك اهمية اخرى تتمثل في:

1. الثورة الصناعية وظهور الشركات المساهمة وانفصال الادارة عن الملاك.

2. استجابة اسعار الاوراق المالية للمعلومات المحاسبية التي تظهر مكونات صافي الدخل وتسهم في تقدير القيم والمخاطر المتوقعة للعائد.

3. ايصال المعلومات الى المهتمين بها وعكس سلسلة من القرارات بهدف الافصاح عن تفصيلات كافية عن امور يمكن ان تغير وتؤثر في قرارات مستخدميها.

4. تطوير خطة الاعمال ودراسة الجدوى وتحليل التكاليف والمنافع والتنبؤ باداء الشركات[2].

5. حاجة المساهمين الى القوائم المالية لتقييم اداء الادارة، حاجة الدول للمعلومات المحاسبية لتخصيص واستخدام الموارد بكفاءة والتحقق من المخالفات والاختلاسات[3].

يستنتج الباحث ان اهمية المعلومات المحاسبية تكمن في الحاجة اليها لانها تساعد الوحدة الاقتصادية في اتخاذ القرارات الصحيحة التي تحقق الاهداف، كما انها تساعد المدراء ومتخذي القرارات من اداء واجباتهم بشكل دقيق.

الحادي عشر: العوامل التي ادت الى زيادة أهمية المعلومات المحاسبية:

تتمثل العوامل التي ادت الى زيادة أهمية المعلومات المحاسبية في[4]:

---

1 - عادل الحسون وخالد القيسي، **النظم المحاسبية**،(بغداد: دار الشؤون الثقافية، 1991م)، ص 36.

2- Dorel Jurchescu et al, **The Role of Accounting Information Wriring and Projecrion Implementation**, Annals of the University of Petrosani, Economics, Vol. 11, No.1, 2011, p.127.

3 - Okoli Margaret Nnenna, **The Use Accounting Information as an Aid to Management in Decision Making**, British Journal of Science, Vol.5, No.1, 2012, P.54.

4 - اكرام يحيى علي الشامي، **اثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية للبنوك التجارية اليمنية**،(عمان: جامعة الشرق الاوسط، كلية الاعمال، رسالة ماجستير غير منشورة، 2009م)، ص 34.

1. الثورة الصناعية والتكنولوجية: انعكست على الوحدات والمنظمات الاقتصادية المنتجة للمعلومات، لرفع كفاءتها وتفعيل دورها في المساهمة في حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والادارية من خلال توفير المعلومات الملائمة.

2. العوامل الاقتصادية: ادى كبر حجم المشروعات وظهور الشركات متعددة الجنسيات وانتشار التجارة الالكترونية وفي ظل العولمة الاقتصادية زادت الحاجات للمعلومات المحاسبية الملائمة لاغراض الرقابة والتخطيط واتخاذ القرارات.

3. العوامل البيئية والاجتماعية: كبر حجم المشروعات وتنوع انشطتها الى تزايد المسؤولية الاجتماعية لهذه الشركات ودورها في حماية البيئة وتحقيق اهداف المجتمع مما زادت الحاجة الى معلومات ملائمة تعبر عن هذا الدور.

4. العوامل القانونية والتشريعية: تفترض الاحتياطات القانونية والضريبية تقدم معلومات محاسبية ومالية كافية وملائمة للوفاء بمتطلبات القانون.

5. العوامل الجغرافية: وجود الشركات التجارية ذات الاقسام والفروع الداخلية والخارجية ادى الى زيادة الحاجة للمعلومات المحاسبية لتساعد في عمليات الرقابة والتنسيق بين هذه الاقسام والفروع واداراتها الرئيسية.

6. العوامل الثقافية: تعتبر نظم المعلومات المحاسبية احد المصادر المهمة التي تعتمد عليها الادارة في تشكيل ثقافاتها وصياغة نمط تفكيرها والتي تستند الى المعرفة الجماعية في صنع القرار.

7. العوامل الادارية: تواجه ادارة الشركات انواعاً من المشكلات الادارية التي يصعب حلها الا عن طريق المعلومات المحاسبية التي تساعد في التخطيط والرقابة وتقييم الاداء واتخاذ القرارات.

يستنتج الباحث بان هنالك جهود بذلت من مختلف المنظمات والمؤسسات الاكاديمية والمهنية لتعزيز وتحسين المعلومات المحاسبية وجعلها اكثر فائدة للمستخدم.

الثاني عشر: مبادئ نظام المعلومات المحاسبية:

يرتبط إعداد وتصميم النظام المحاسبي بمجموعة من المبادئ تتمثل في الاتي[1]:

1. مبدأ التكلفة المناسبة: يعتبر هذا المبدأ من أهم المبادئ التي توفر للادارة احتياجاتها من معلومات، وتحقق لها الرقابة الداخلية بتكاليف معقولة ومناسبة لحجم المنظمة وإمكانياتها المالية، ويجب توفر شرطين أساسيين حتى يكون النظام المحاسبي قادراً على توفير المعلومات وتحقيق الرقابة هما:

أ. شرط اجباري: ويتمثل في ضرورة ضمان النظام المحاسبي تحقيق الحد الادنى من الاجراءات التي تعمل على توفير المعلومات اللازمة وتضمن متطلبات نظام الرقابة الداخلية.

ب. شرط اختياري: ويتمثل في امكانية جعل النظام المحاسبي ذو قدرة عالية على تزويد ادارة بمعلومات اوفر وادق، وكذا تحقيق فعالية قصوى لنظام الرقابة الداخلية، ويجب مراعاة جانب التكاليف مقارنة بالعائد المنتظر

1 - احمد لعماري، **طبيعة واهمية نظام المعلومات المحاسبية**،(الجزائر: مجلة العلوم الانسانية، العدد1، 2001م)، ص ص 58- 60.

من هذه الاجراءات الاختيارية، أي يجب ان يكون العائد من النظام المحاسبي يفوق تكلفته سواء تكلفة مادية مثل: وسائل، افراد او تكلفة معنوية مثل: الثقة وارتياح الاطراف الاخرى لضمان استمرار النشاط بشكل جيد.

2. مبدأ الثبات في اعداد التقارير: هذا المبدأ يعتبر من المبادئ الاساسية في المحاسبة وعليه فان أي نظام للمعلومات المحاسبية يجب ان يكون قادراً على تحقيق واحترام هذا المبدأ والذي يتطلب ان تكون مخرجات النظام(التقارير المالية والختامية) معدة بطريقة واحدة وثابتة في كل الدورات، هتى يتمكن المستعملون لها من المقارنة بين عدة سنوات والاستفادة منها.

3. مبدأ العمل الانساني في اعداد التقارير: ما دام الفرد هو الثروة الحقيقة للمنظمة وان أي نظام لا يعمل تلقائياً بل من خلال الافراد وبواسطتهم، فانه من الضروري مراعاة جانب العلاقات الانسانية بالتركيز على توفير الظروف الملاءمة والمحفزة للافراد لاداء مهامهم بشكل جماعي، والقيام بدراسة مفصلة لنفس البشرية وميولها، وتفادي كل رد فعل معرقل للنظام لان العنصر البشري له دور فعال ويتجلى هذا في نقطتين:

أ. خلق الاقتناع الكامل من هيئة العمال والموظفين بالنظام وفعاليته وأهدافه المسلم بها، لان انجاز الاعمال دون اقتناع يؤدي الى انهيار النظام[1].

ب. رفع كفاءة العاملين من خلال برامج التدريب اللازمة، ووضع التفسيرات المحددة والواضحة لها، وينتج عن ذلك سرعة انجاز مهام النظام واعداد البيانات بالدقة والسرعة المطلوبتين وبادنى تكلفة.

4. مبدأ الهيكلة: ان تصميم نظام المعلومات المحاسبية يتطلب مراعاة ما يتضمنه الهيكل التنظيمي للمنظمة من خطوط الاتصال اللازمة لتدفق البيانات والمعلومات من والى نظام المعلومات المحاسبية، ومما لا شك فيه ان مبدأ مراعاة الهيكل التنظيمي يستوجب تحديد البيانات المطلوبة ومدى فائدتها للادارات واقسام الوحدة الاقتصادية ووضع نظام سليم لمراقبتها، ولتحقيق ذلك يجب توفر الاعتبارات التالية:

- تحديد السلطة المسؤولة تحديداً واضحاً.
- وضع نظام فعال للتوجيه والاشراف على المستويات الادارية المتعددة.
- تحديد وسائل واساليب الرقابة.

5. مبدأ الضبط والرقابة الداخلية: ان الهدف من مخرجات النظام المحاسبي هو توفير معلومات دقيقة، صحيحة، وصادقة، لذلك يجب ان يتوفر النظام على اجراءات تنظيمية متكاملة تضمن هذه الدقة وتمنع كل الاخطاء في استخدام حسابات المراقبة ونظام الجرد المستمر والفعلي تعد امثلة على نظام الضبط الداخلي.

6. مبدأ المرونة: يجب ان يكون النظام المصمم مرناً ليواجه كل التغيرات التي تحدث في المستقبل مع مراعاة الثبات والاستمرار في عرض البيانات، وهذا يعني ان يكون النظام قادراً على التوفيق بين مبدأ الثبات والاستمرار ومبدأ المرونة، بحيث يمكن التعديل او الاضافة حسب الظروف التي تواجه المؤسسة دون المساس بمبدأ الثبات والاستمرار.

---

[1] - احمد لعماري، **مرجع سابق**، ص 61.

7. **إعداد التقارير**: تعتبر التقارير كناتج(مخرجات) النظام المحاسبي، ويجب على هذا الاخير ان يكون قادراً على اصدار التقارير الداخلية والخارجية التي تعد وسيلة اتصال ما بين المستويات الادارية داخل المؤسسة الاقتصادية، كما يجب ان تعد هذه المخرجات بشئ من الدقة تؤهلها لان تكون قاعدة سليمة لاتخاذ القرارات.
يستنتج الباحث ان المبادئ هي التي تحكم تصرفات عناصر أو أجزاء النظام وتقدم المعلومات المحاسبية في التوقيت المناسب.

الثالث عشر: محددات المعلومات المحاسبية:

رغم اهمية المعلومات المحاسبية الا ان هناك محددات تقلل من تلك الاهمية ومنها[1]:

1. ان المعلومات المحاسبية لا تعني بالاحداث والمعاملات غير المالية والاقتصادية فهي لا تبين الظروف الخارجية المحيطة بالمنشآة وكفاءة الادارة والمستويات العلمية والمهنية للعاملين ومخاطر التكنولوجيا المستخدمة.

2. انها محددة بحدود الفرضيات والمبادئ التي تبنى عليها، مما يجعل كثير من القيم الظاهرة غير متطابقة مع الواقع وصافي الربح الظاهر في حساب الارباح والخسائر السنوي للمنشآة، مما يؤدي الى تضليل المستثمر الجديد.

3. انها تحتاج الى لغة خاصة بالتفاهم، بما تحتويه من مصطلحات وما تقوم عليه من فروض ومبادئ، وهذا من شأنه انيحد من قابلية فهمها من قبل غير المتخصصين بالمحاسبة وبالتالي صعوبة التعامل معها.

4. خضوع بعض الارقام المحاسبية التي توفرها المعلومات الى التقديرات والاحكام الشخصية مثل قيمة بضاعة اخر المدة، والقيمة الخاضعة للاندثار.

يستنتج الباحث انه لتحقيق نوع من التوازن بين ملاءمة المعلومات وامكانية الاعتماد عليها يجب دائماً اخذ احتياجات عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية من المعلومات في الحسبان ومحاولة الوفاء بذلك قدر الامكان.

الرابع عشر: وظائف المعلومات المحاسبية:

للمعلومات المحاسبية عديد من الوظائف التي تؤديها وذلك من خلال استخدامها كمدخلات في عملية اتخاذ القرار ومن اهم الوظائف الاساسية التي تقوم بها المعلومات المحاسبية الاتي:

1. وصف الموقف والاحداث المختلفة التي تؤثر على اداء الوحدة الاقتصادية والتي تشكل بدورها الاطار العام للعمل الاداري بالوحدة الاقتصادية.

2. مساعدة متخذي القرار في تحليل وتفسير الموقف والاحداث المختلفة التي تواجه الادارة بهدف التعرف على تلك المجموعة من العوامل والمتغيرات الاساسية المحدثة لها طبيعة العلاقات التي تربط العوامل وتحريكها.

---

1 - عادل الحسون وخالد القيسي، **النظم المحاسبية**،(بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، 1991م)، ص 37.

3. مساعدة الادارة في توفير المقارنة والمفاضلة بين بدائل الحلول الممكنة والمتاحة عند اتخاذ القرارات اللازمة.

4. المساعدة في عمليات التنبؤ بالاحداث والظواهر المستقبلية.

5. تقسيم السياسات المحاسبية والادارية المتبقية في الوحدة الاقتصادية وبيان مدى كفايتها في تحقيق الاهداف[1].

يتضح للباحث بان نظام المعلومات المحاسبي يشكل مجموعة من المبادئ والاساليب التي يمكن عن طريقها تجميع البيانات والمعلومات داخل المنشآة لتمكن من تحقيق الاهداف الادارية.

الخامس عشر: شروط إنتاج المعلومات المحاسبية:

تحكم عملية انتاج المعلومات المحاسبية وإيصالها الى المعنيين بها مجموعة من الشروط النابعة من النظام المحاسبي نفسه او خارجة عنه، وتتمثل هذه الشروط فيما ياتي[2]:

1. توافر مقومات النظام المحاسبي:

تمثل كافة الادوات والاجراءات التي يتبعها النظام المحاسبي للوصول الى تحقيق أهدافه، وتتضمن المكونات المادية من ادوات واجهزة محاسبية يدوية والية، الافراد القائمين على ادارة النظام المحاسبي وتشغيله والعاملين فيه، الوسائل والاجراءات التطبيقية والبيانات المعدة لتشغيل النظام والاموال التي يستعين بها النظام للقيام بمهامه ووظائفه.

2. بيئة النظام المحاسبي:

تمثل العوامل والمتغيرات التي تؤثر على النظام وطبيعة وجودة المعلومات المحاسبية وقدرتها على تحقيق المطلوب منها، وتتضمن مجتمع النظام والمجال الذي يعمل فيه، الظروف والعوامل المحيطة بالنظام سواء اقتصادية، اجتماعية، سياسية وتشريعية.

3. تباين احتياجات المستفيدين من المعلومات المحاسبية:

تمثل العوامل التي تؤثر على النظام المحاسبي لانتاج المعلومات الملبية لحاجات ورغبات المستفيدين منها، وتتضمن طبيعة المستخدم، الهدف من الحصول على المعلومات المحاسبية، نوع وكمية وجودة المعلومات المحاسبية المطلوبة وتوقيت المعلومات المحاسبية.

يستنتج الباحث ان انتاج المعلومات المحاسبية تساعد على توفير درجة تأكد من تنفيذ العمليات، ومعالجة البيانات وفقاً للطرق والاجراءات المحددة وتأكيد مخرجات النظام المحاسبي مما يعد عنصراً للوقاية من حدوث الاخطاء والوقوع في المشكلات ومواجهة الصعوبات.

---

1 - صالح حامد علي محمد، **اثر نماذج القياس المحاسبي في جودة المعلومات المحاسبية وقرارات الاستثمار في الاوراق المالية**،(الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، رسالة دكتوراه غير منشورة، 2009م)، ص 20.

2 - ماهر سالم ابو هداف، **تقييم مدى كفاءة نظم المعلومات المحاسبية لدى شركات توزيع الوقود العاملة في قطاع غزة**،(غزة الجامعة الاسلامية، رسالة ماجستير غير منشورة، 2011م)، ص 33.

السادس عشر: الإعتبارات الواجب مراعاتها عند إنتاج المعلومات المحاسبية:

تتمثل الإعتبارات التي يجب مراعاتها عند إنتاج المعلومات المحاسبية في الاتي[1]:

1. الاعتبارات المرتبطة بالمدخلات: تهدف إلى التأكد من صحة وشمولية البيانات المستخدمة في النظام المحاسبي وتقسم إلى[2]:

أ. تحديد وتعريف المدخلات من خلال تحليل مفردات المدخلات واستكشاف مصادرها وتصنيف نوع البيانات التي تستخدم كمدخلات.

ب. اختيار وتحديد وسائل الإدخال المناسبة.

ج. وضع خطة الترميز الخاصة بالنظام.

د. تحديد وتصميم ونماذج الإدخال والتي تتناسب مع نماذج تقارير المخرجات.

هـ. الإهتمام بتوثيق عملية الإدخال ونماذج المخرجات.

و. تحديد الإجراءات الخاصة بتدقيق المدخلات للتقليل من احتمال الوقوع في الخطأ عند الإدخال.

2. الإعتبارات المرتبطة بالمعالجة: تهدف إلى توفير درجة تأكد معقولة من تنفيذ العمليات ومعالجة البيانات طبقاً للطرق والإجراءات المحددة، وتتمثل في[3]:

أ. توصيف الإجراءات الخاصة بالعمل وتحديد المهام والواجبات المطلوبة.

ب. اختيار وتحديد المجموعة الدفترية والمستندية عند استخدام النظام اليدوي وتحديد برامج التشغيل وبرامج التطبيقات في النظام الألي لمعالجة البيانات.

ج. تصميم قاعدة البيانات اللازمة لتنظيم الملفات وتحديد العلاقة بين السجلات والملفات وتحديد طرق التحديث والإسترجاع.

د. تحديد المبادئ والسياسات المحاسبية المتبعة في تسجيل العمليات المالية وتبويبها وتصنيفها.

هـ. تحديد الإجراءات المستخدمة في الرقابة على عمليات الإدخال والمعالجة والإخراج والرقابة على قاعدة البيانات.

3. الإعتبارات المرتبطة بالمخرجات: تهدف إلى تأكيد دقة مخرجات النظام المحاسبي وسلامته، الإلتزام بهذه العوامل يعتبر ضماناً لسلامة المعلومات المحاسبية التي ينتجها النظام المحاسبي، تتمثل هذه الإعتبارات في[4]:

أ. تحديد نوع وطبيعة المعلومات المطلوبة وطريقةإنتاجها.

ب. تحديد نوع ونمط وشكل التقارير المطلوبة وتوثيقها.

---

1 - بسام محمود احمد، **دور نظم المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الادارية**،(القدس: الجامعة الاسلامية بغزة، كلية التجارية، رسالة ماجستير غير منشورة، 2006م)، ص 89.

2 - صيام وليد زكريا، **تقييم نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في البنوك الاردنية**،(عمان: جمعية المحاسبين الاردنيين، المؤتمر الدولي المهني السادس، مهنة المحاسبة خدمة الاقتصاد، 4- 10 اكتوبر، 1999م)، ص 15.

3 - حمراب كامل السيد، **نظم المعلومات الادارية**،(القاهرة: الاشعاع للنشر والتوزيع، 1999م)، ص 80.

4 - عبد العال احمد رجب، **المحاسب والحسابات**،(بيروت: الدار الجامعية للنشر، 1993م)، ص 110.

ج. تحديد طرق وحفظ وتوثيق التقارير والقوائم المالية.

د. تحديد كمية وحجم المعلومات المطلوبة إنتاجها.

هـ. تنسيق المعلومات بشكل مناسب وتعيين المعلومات التوضيحية والتفسيرية كالأشكال البيانية والإحصائية.

4. الإعتبارات المرتبطة بالإحتياجات الإدارية: لأغراض الإحتياجات الإدارية من المعلومات المحاسبية، أن تتوفر في المعلومات المحاسبية المزايا التالية[1]:

أ. تكون ذات فائدة في مجال التخطيط ورسم السياسات العامة.

ب. تفصيل دور الإدارة في مجال مراقبة وتنفيذ الأنشطة والعمليات.

ج. ترشيد ومساندة القرارات الإدارية لتحقيق الأهداف.

د. توصيل المعلومات إلى المستويات الإدارية المعنية وفي الوقت المناسب.

هـ. تقديم المعلومات إلى المستويات الإدارية بصورة سهلة وواضحة تساعد في تحقيق الاستخدام الأمثل لها.

و. تساهم في رسم وتحديد طبيعة وحجم العمل المنجز والمخطط ومقارنته مما يساعد في تقييم الأداء.

يلاحظ الباحث مما سبق ان الاعتبارات الخاصة بانتاج المعلومات المحاسبية تكون ذات فائدة في مجال التخطيط ورسم السياسات للادارة في مجال الرقابة والمساندة في تحقيق الاهداف ومساندة القرارات الإدارية وتوصيلها لمستخدميها في الوقت المناسب، وبصورة واضحة وسهلة.

السابع عشر: مداخل اعداد المعلومات المحاسبية:

تتمثل مداخل اعداد المعلومات المحاسبية في[2]:

1. مدخل الاستقلال: يتم معاملة كل فترة اولية على انها فترة محاسبية منفصلة ومستقلة عن الفترة المالية السنوية، حيث يتم معالجة نتائج اعمال كل فترة اولية باستخدام نفس السياسات المحاسبية المتعارف عليها في اعداد المعلومات المحاسبية. وقد وجه هذا المدخل عدة انتقادات منها ان تخصيص التكاليف الثابتة التي تحدث في احدى الفترات المالية الاولية على الفترة التي حدثت فيها فقط يمكن ان يؤدي الى نتائج مضللة لانها قد تؤثر على باقي الفترات من نفس السنة، اضافة الى ان عدم قابلية بعض المصروفات الى التخصيص على الفترات الاولية للسنة المالية، قد يلزم الامر في بعض المواقف تجاهل مبدأ الاستحقاق ومقابلة الايرادات بالمصروفات المتعارف عليه.

2. مدخل التكامل: يتم معاملة كل فترة اولية على انها جزء متمم للفترة المالية السنوية، حيث تتكامل نتائج الفترات المالية الاولية لتكون في النهاية نتائج اعمال الفترة المالية السنوية، وعليه يمكن استخدام سياسات محاسبية تختلف عن تلك المستخدمة في اعداد المعلومات المحاسبية. ويساعد هذا المدخل في الحصول على تنبؤ سليم بصافي الدخل السنوي باستخدام نتائج أي من الفترات الاولية، وكذلك سهولة اجراء المقارنات

---

1 - عاشور يوسف حسين، **مقدمة في نظم المعلومات المحاسبية**،(القدس: مطبعة السابع والعشرون للنشر والتوزيع، 2002م)، ص 15.

2 - رواء عبدالرزاق باعكضة، **اثر المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية الاولية على اسعار الاسهم**،(الرياض: جامعة الملك عبدالعزيز، رسالة ماجستير غير منشورة، 2013م)، ص 44.

بين نتائج الفترات والفترات المناظرة لها في السنوات السابقة، الا انه يعاب عليه كثرة العمليات المتعلقة بحساب الدخل الاولي وكثرة التقديرات، وبالتالي زيادة الاعباء التي تقع على المحاسب واحتمالية وجود الاخطاء بالمعلومات المحاسبية[1].

3. المدخل المشترك: تقوم فكرة المدخل المشترك على الجمع بين المدخليين السابقين، مما يعني امكانية استخدام نفس السياسات المحاسبية المطبقة في اعداد المعلومات المحاسبية السنوية عند اعداد المعلومات المحاسبية الاولية في معالجة بعض عناصر القوائم المالية واستخدام سياسات محاسبية مختلفة عند معالجة البعض الاخر، ويهدف هذا المدخل الى استخدام المعلومات المحاسبية الاولية في التنبؤ بالنتائج المالية الاولية التالية[2].

يرى الباحث ان المدخل المشترك هو انسب مداخل اعداد المعلومات المحاسبية حيث انه يجمع بين مزايا مدخل الاستقلال ومدخل التكامل ويحاول يتجنب عيوبهم، وان الحوجة لجودة المعلومات المحاسبية جعلت المدخل المشترك اكثر انتشاراً.

الثامن عشر: مستخدمو المعلومات المحاسبية:

تنقسم الفئات التي لها مصلحة في الحصول على المعلومات المحاسبية لاستخدامها بشان اتخاذ قراراتها الى:

1. فئات من داخل الوحدة الاقتصادية وتضم

أ. الادارة العليا، الادارة الوسطى والمستويات الاشرافية.

ب. اجهزة التخطيط والمتابعة والمراقبة داخل الوحدة الاقتصادية.

ج. النقابات والاتحادات والروابط المهنية والعمالية[3].

2. فئات من خارج الوحدة الاقتصادية ولها علاقة مباشرة حالية او مستقبلية بالتعرف على نشاطها ونتائج اعمالها، وتضم الفئات التالية[4]:

أ. المالكين والمساهمين والمستثمرين والممولين والمقرضين.

ب. الموردين والعملاء والاجهزة المصرفية وشركات التامين واسواق المال والبورصات.

ج. الوسطاء الماليين ومستشاري الاستثمار والمحليين الماليين.

د. مراجعي الحسابات والمحاسبين القانونيين والاجهزة الحكومية.

3. الفئات التي لها علاقة غير مباشرة بالوحدة الاقتصادية.

ان هذه الفئات تمثل حلقات المجتمع وامن المجتمع وسلامته وتضم الفئات التالية[5]:

---

1 - مفي محمد محمد ال سويد، **اثر المعلومات المالية المنشورة بالتقارير السنوية على حجم تداول الاسهم وسلوك المستثمر**،(الرياض: جامعة الملك عبد العزيز، رسالة ماجستير غير منشورة، 2000م)، ص 13.

2 - عادل عبدالفتاح الميهي، **المحتوى الاعلامي للمعلومات المحاسبية الاولية بالتطبيق على سوق الاسهم السعودي**،(الرياض: جامعة الملك خالد، رسالة دكتوراه غير منشورة، 2010م)، ص 58.

3 - كمال عبدالعزيز النقيب، **مقدمة في نظرية المحاسبة**،(عمان: دار وائل للنشر، 2004م)، ص ص 300- 302.

4 - كمال الدين الدهراوي، **مدخل معاصر في نظم المعلومات المحاسبية**، ط2،(الاسكندرية: الدار الجامعية، 2005م)، ص 4.

5- **المرجع السابق**، ص 5.

أ. مراكز حماية ومكافحة التلوث ومراكز الامن والحماية المدنية.

ب. المنظمات الخيرية ومنظمة الصحة البشرية والبيطرية ومنظمة حقوق الانسان.

ج. النقابات المهنية كالاطباء والصيادلة والحقوقيين والمحاسبين.

د. مؤسسات مكافحة المخدرات والامراض الاجتماعية.

هـ. المؤسسات الدينية والاحزاب السياسية ومنظمات السلام.

يستنتج الباحث من مستخدمي المعلومات المحاسبية الاتي:

أ. المستخدمون الخارجيون هم مقدمي راس المال ويهتمون بشكل اساسي بالمخاطر الملازمة لاستثماراتهم والسعي الى تحقيق العائد من جميع الاستثمارات.

ب. المستثمرون يحتاجون الى معلومات لغرض اتخاذ القرار ويستخدمونها في منح القروض، تمديد او عدم تمديد مدة القرض.

التاسع عشر: العوامل التي ادت الى زيادة الاهتمام بالمعلومات المحاسبية:

هناك العديد من العوامل التي الى الاهتمام بالمعلومات المحاسبية نذكر منها[1]:

1. اتساع حجم الشركات مما ادى الى ضرورة انتاج المعلومات بصورة مستمرة.
2. ازدياد قنوات الاتصال بالشركة مما تتطلب ضرورة توفير المعلومات بصورة راسية وافقية.
3. تعدد اهداف الشركات مما يتطلب توفير المعلومات الكافية لخدمة تلك الاهداف.
4. التأثير بالبيئة الخارجية، اذ تتأثر الشركات بالبيئة الخارجية وتؤثر بها وقد ازدادت هذه العلاقة نتيجة كثرة التغيرات التي تحدث بالبيئة وهذا يتطلب قدراً كبيراً من المعلومات.

العشرون: الغرض من استخدام المعلومات المحاسبية:

هناك العديد من الاغراض التي تحددها الشركة والتي على ضوئها تحدد احتياجها للمعلومات المحاسبية نذكر منها مايلي[2]:

1. تحديد الاهداف على المدى المتوسط والبعيد.
2. تحديد وسائل تحقيق تلك الاهداف.
3. تقويم الوسائل والاهداف بصورة دورية.
4. تحديد اوجه النشاط الواجب القيام بها لتنفيذ الاهداف.
5. اعداد السياسات والقواعد والتعليمات واعطاء توجيهات محددة للافراد المنفذين.

---

1 - حسين بالعجوز، **نظام المعلومات المحاسبي ودوره في اتخاذ القرارات الانتاجية**،(الاسكندرية: مؤسسة الثقافة الجامعية، 2009م)، ص ص 168- 169.

2 - جواد كاظم شحاتة، **دور المعلومات في فاعلية تقويم اداء المنظمات التعاونية في العراق**،(بغداد: مجلة الغري للعلوم الاقتصادية، المجلد2، العدد10، 2008)، ص 114.

الحادي والعشرون: احتياجات مستخدمي المعلومات المحاسبية:

ينقسم مستخدموا المعلومات المحاسبية بصفة اساسية الى مجموعتين رئيسيتين: المستخدمون الداخليون، والمستخدمون الخارجيون، وتختلف احتياجاتهم من مجموعة الى اخرى، وحتى داخل المجموعة الواحدة تختلف تلك الاحتياجات حسب اهتمامات كل من افرادها ومستواه الاداري، وهو ما سيتم تناوله فيما يلي[1]:

1. المستخدمين الداخليين:

يقصد بالمستخدمين الداخليين للمعلومات المحاسبية، رجال الادارة بمستوياتهم المختلفة داخل المنشآة، وتختلف حوجتهم للمعلومات المحاسبية من حيث مكوناتها ودرجة الاجمال والتفصيل فيها، والدقة والشمول، والبعد الزمني والتوقيت تبعاً للعديد من العوامل اهمها:

أ. نوعية القرار المراد اتخاذه:

حيث تعد المعلومات المحاسبية في هذه الحالة بناء على دراسة القرار المراد اتخاذه فقد يكون قراراً متعلقاً بالتخطيط، او الرقابة، او قرارات قصيرة الاجل وطويلة الامد، وغيرها من انواع القرارات المتعددة المواقف، وتبقى الحوجة للمعلومات المحاسبية هنا على حسب طبيعة القرار المراد اتخاذه.

ب. المستوى الاداري:

حيث تختلف حوجة المستخدم الداخلي للمعلومات المحاسبية باختلاف مستواه الاداري، ما اذا كان يقع في نطاق الادارة العليا ام الوسطى، او في موقع الادارة التنفيذية المباشرة. ويرجع هذا الاختلاف الى طبيعة المهام الموكلة لكل مستوى اداري، ونوعية القرارات التي يتخذها. فعلى سبيل المثال، تختص الادارة العليا باتخاذ القرارات طويلة الاجل المتعلقة بتحديد الاهداف للاعوام القادمة، ووضع السياسات التي تؤمن تحقيق تلك الاهداف، وما يتطلبه ذلك من الدخول في عقود طويلة الامد. اما رجال الادارة الوسطى فتنصب اهتماماتهم الى اتخاذ القرارات التشغيلية، التي تتخذ لوضع الخطط الفنية والرقابة على تنفيذها وصولاً للاهداف العامة المحددة من قبل الادارة العليا. ومن ناحية ثالثة تشترك الادارة الوسطى، والادارة المباشرة في اتخاذ القرارات التنفيذية التي تعالج المواقف القرارية التي تحدث اثناء مزاولة العمل اليومي، وهي قرارات متكررة في العادة باسلوب نمطي وتسير وفقاً لقواعد واجراءات روتينية تتبع كلما واجه المسؤول موقف قراري متكرر.

2. المستخدمين الخارجيين:

يقصد بالمستخدمين الخارجيين للمعلومات المحاسبية، الاطراف الخارجية ذات الاهتمام بصورة او باخرى بالمنشآة وما تزاوله من انشطة. وتتمثل الاطراف الخارجية بصفة اساسية في المستثمرين الحاليين(الملاك) المستثمرين المتوقعين، البنوك، الموردين، العملاء، الاجهزة الحكومية، وعموم الجمهور كالباحثين والمستشارين الماليين والاقتصاديين وغيرهم. وعادة ما ينبع اهتمام تلك الاطراف بالمنشآة من وجود بعض

---

1 - احمد محمد زامل، **المحاسبة الادارية مع تطبيقات الحاسب الآلي**، الجزء الاول،(الرياض: الادارة العامة للطباعة والنشر، 2000م)، ص ص 48- 54.

المصالح المشتركة معها، يترتب عليها ضرورة اتخاذهم ما يلزم من قرارات لتنظيم العلاقة. وبصفة اساسية تستمد الاطراف الخارجية احتياجاتها من المعلومات، والتي تختلف باختلاف نوعية المصالح المشتركة بين أي منهم والمنشآة من القوائم المالية المنشورة ذات الغرض العام وهي قائمة المركز المالي وقائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية، قائمة التغيرات في حقوق الملكية، بالاضافة الى بعض التقارير الخاصة التي تقدم لاطراف معينة مثل تقرير مجلس الادارة الذي يعرض على المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية، والتقارير التي تقدم للجهات الحكومية ولهذه التقارير اهميتها التي تتمثل في الاتي:

– توفر المعلومات المختصة بفائدة المستثمرين الحاليين والمرتقبين، البنوك، الدائنين، وغيرهم أي ترشيد القرارات الاستثمارية.

– توفر المعلومات التي تفيد الاطراف الخارجية في تحديد قيمة ووقت عائد الاستثمار واحتمالاتتحققه، وتقييم هذه الاستثمارات في مجال الاوراق المالية، بالاضافة الى تقدير قيمة ووقت احتمال تدفقاتهم النقدية الناتجة عن المصالح المشتركة مع المنشآة.

– توفر المعلومات المفيدة عن الموارد والالتزامات سواء كانت لملاكها او للغير بالاضافة الى المعلومات عن النتائج المترتبة على معاملات المنشآة والاحداث والظروف الاقتصادية التي تؤدي الى حدوث تغيرات في هذه الموارد.

يتضح الباحث ان هناك تباين في احتياجات مستخدمي القوائم المالية في المعلومات وتعدد وتنوع استخداماتهم لهذه المعلومات ونتيجة لذلك فانه من الصعوبة تحديد مستوى معين من الافصاح المحاسبي الذي يلبي احتياجات هؤلاء المستخدمين المتباينة.

الثاني والعشرون: مصادر المعلومات المحاسبية:

تعد المعلومات المحاسبية احد المصادر الاساسية التي يعتمد عليها المستثمر الحالي والمرتقب لتقويم قدرة المنشآة على توليد التدفقات النقدية المستقبلية وتحديد الفائدة المطلوب الذي يتناسب مع هذا الاستثمار، وتعتبر المعلومات المحاسبية مناهم المصادر التي يعتمد عليها المقترض في تقويم قدرة المنشآة على الوفاء بالتزامات في تسديد الاقساط المستحقة في حينها وتحديد العائد المطلوب الذي يتناسب مع مخاطر عدم الوفاء بهذا الوفاء، ولا شك ان زيادة جودة المعلومات المحاسبية يزيد من فاعلية تقويم مستوى اداء والحالة المالية للمنشآة الاقتصادية وتقويم مراكزها المالية مما يساعد مستخدمي المعلومات المحاسبية على اتخاذ قرارات اقتصادية وبدرجة كفاءة.

وتنقسم مصادر المعلومات المحاسبية الى الاتي[1]:

1 - صالح حامد علي محمد، **مرجع سابق**، ص 65.

1. المصادر الداخلية:

حيث يمكن الحصول على المعلومات من السجلات الداخلية للمنشآة كالدفاتر والسجلات والمستندات والتقارير والمحاضرات والجلسات، والمذكرات والخطابات المتبادلة بين الادارات، بالاضافة الى انه يمكن تجميع المعلومات بمقابلة المديرين والمسؤولين بمختلف المستويات الادارية ودراسة نظم الرقابة الداخلية وعمل قائمة استقصاء لاستطلاع اراء العاملين بالمنشآة.

2. المصادر الخارجية:

حيث يمكن الحصول على المعلومات من العملاء والمديرين ورجال الاعمال والمتعاملين مع المنشآة، البنوك، الهيئات الحكومية، بالاضافة الى النشرات الاقتصادية والجرائد اليومية والمجلات والقوانين واللوائح الصادرة.

يتضح للباحث ان مصادر المعلومات اذا ارادت مؤسسة الحصول على معلومات خاصة بمنتجاتها من طرف المستهلكين فيمكن ملاحظة رد فعلهم على شاشات او وضع سجلات كاسيت في محلات البيع للحصول على ردود افعالهم دون معرفة مسبقة عنهم.

الثالث والعشرون: التقارير المالية كمصدر للمعلومات المحاسبية:

يعتمد مستخدمي المعلومات المحاسبية على التقارير المالية كمصدر اساسي للمعلومات المحاسبية ويعتمد مبدأ الافصاح الشامل في التقارير المالية على فروض تتمثل في[1]:

1. احتياجات المستخدمين الخارجيين للمعلومات المحاسبية يمكن مقابلتها بمجموعة من القوائم المالية ذات الغرض العام.

2. هناك احتياجات مشتركة للاطراف الخارجية يمكن مقابلتها اذا ما اشتملت التقارير المالية ذات الغرض العام على معلومات ملائمة على الدخل والثروة[2].

3. دور المحاسب في الافصاح عن المعلومات الملائمة للاحتياجات الخارجية يتحدد في اعداد القوائم المالية التالية كحد ادنى:

أ. قائمة المركز المالي(الميزانية العمومية).

ب. قائمة الدخل(حساب الارباح والخسائر).

ت. قائمة التدفق النقدي.

ث. قائمة التغيرات في حقوق الملكية(قائمة الارباح المرحلة).

4. اسلوب القوائم المالية ذات الغرض العام يعتبر انسب وسائل الافصاح وذلك من وجهة نظر مقارنة التكلفة بالعائد مقارنة باساليب الافصاح الاخرى.

---

1 - فاطمة ناجي العبيدي، **مخاطر استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة واثرها على فاعلية عملية التدقيق في الاردن**،(عمان: جامعة الشرق الاوسط، رسالة ماجتير غير منشورة، 2012م)، ص 110.

2 - صدام محمد محمود الحيالي واخرون، **اثر تطبيق المعايير الاخلاقية للمحاسب الاداري في جودة التقارير المالية**،(العراق، الرمادي: جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية، المجلد4، العدد7، 2011م)، ص 115.

يستنتج الباحث ان التقارير المالية ليست غاية في حد ذاتها ولكنها تهدف الى تقديم المعلومات التي تكون مفيدة في اتخاذ القرارات.

الرابع والعشرون: أهداف المعلومات المحاسبية:

تتلخص أهداف المعلومات المحاسبية في الاتي[1]:

1. تجميع بيانات عن حقوق المالك والتزامه لتقريره بها وليحصل على معلومات تمكنه من التعرف على أمواله والتزامه.
2. تظهر الحسابات العمليات الخاصة بالمالك بالاضافة الى ذلك عملياته التجارية.
3. التقرير عن النشاط الكلي للوحدة المحاسبية.
4. الاعتماد الكلي على نسق التسجيل التاريخي للمبادلات والعمليات وتحليل وتبويب وتلخيصها مما ينتج عن هذا التاريخ من بيانات لانتاج ما يتم عرضه في التقارير من معلومات.

هنالك أهداف تتمثل في الاتي[2]:

1. تقديم المعلومات المحاسبية المفيدة في اتخاذ القرارات المتعلقة باستخدام وتوجيه الموارد الاقتصادية.
2. اخلا مسؤولية الادارة عن طريق التقرير الدوري عن نشاط الشركة.
3. التقرير عن المسؤولية الاجتماعية للوحدة الاقتصادية.
4. تقييم مواطن القوة والضعف والاداء والمساعدة في اتخاذ القرارات الاقتصادية.
5. اظهار العائد الموزع والمتوقع، قدرة المنشآة على السداد، توفير وظائف للعاملين، توفير المعلومات للتخطيط، الرقابة، خطط التوسع، تقدير الارباح والتغيرات في الموارد.
6. الافصاح عن المعلومات الملائمة لاحتياجات مستخدمي القوائم المالية.
7. عرض نتائج الاعمال بعدالة واظهار كيفية حصول المنشآة على الموارد وكيفية استغلالها.
8. تقييم الخدمات التي توفرها التنظيمات ومدى مقدرتها على الاستمرار في تقديمها.

يرى الباحث ان أهداف المعلومات المحاسبية تتلخص في الاتي:

أ. تساعد المستخدمين في اتخاذ القرارات المختلفة.

ب. تساعد في جودة المعلومات المحاسبية.

ج. تساعد المديرين في ترشيد القرارات المتخذة.

الخامس والعشرون: عوامل الحاجة للمعلومات المحاسبية:

تتمثل عوامل الحاجة للمعلومات المحاسبية في[3]:

---

1 - عبدالحي مرعي واسماعيل جمعة، **المعلومات المحاسبية وبحوث العمليات**،(الاسكندرية: الدار الجامعية للنشر، 1998م)، ص ص 12- 13.

2 - يحيى عبدالله خليفة عبدالرحمن، **اطار فكري لدور المعلومات المحاسبية في التنمية المستدامة**،(الخرطوم: جامعة النيلين، رسالة دكتوراه غير منشورة، 2009م)، ص 40.

3 - عبدالحي مرعي، **المعلومات المحاسبية وبحوث العمليات في اتخاذ القرارات**،(القاهرة: مؤسسة الشباب الجامعية، 1993م)، ص 15.

1. الثورة العلمية والتكنولوجية: تسري في كافة اركان المجتمع وتنتشر تطبيقاتها في كل اتجاه بمعدلات متسارعة وقد انعكست اثارها على الوحدات والمنظمات الاقتصادية كما امتدت اثارها لتشمل كافة الانظمة المنتجة للمعلومات لرفع كفاءتها وتفعيل دورها في المساهمة في حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والادارية من خلال توفير المعلومات الملائمة. وتسهم انظمة المعلومات الالية بدورها الفاعل في هذا المجال حيث تتمتع بخصائص متطورة من حيث الكفاءة والسرعة والدقة في انجاز المهام، كما اصبحت بنوك المعلومات تمثل ركيزة ومظهراً اساسياً من مظاهر الثورة العلمية والتي لا غنى عنها لكافة المستخدمين داخل الوحدة لمحاسبية وخارجها. وقد تاثرت نظم المعلومات المحاسبية بالتطورات التقنية حيث تسارع باستخدامها في مختلف فروع العمل المحاسبي سعياً لزيادة فاعلية النظم المحاسبية المستخدمة في انتاج المعلومات وتوفير الوقت والجهد والتكلفة.

2. العوامل الاقتصادية: ادى كبر حجم المشروعات وتنوع اهدافها وظهور الشركات متعددة الجنسيات وانتشار التجارة الالكترونية وفي ظل الظروف الاقتصادية العالمية التي تعاني من استمرار حالة التضخم وارتفاع معدلاتها بالاضافة الى اقتصاديات العولمة ومخاطرها الى زيادة الحاجة للمعلومات المحاسبية الملائمة لاغراض التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات وذلك لضمان بقاء هذه الشركات واستمرارها.

3. العوامل البيئية والاجتماعية: ادى اتساع حجم الشركات وتنوع انشطتها الى تزايد العناية بالمسؤولية الاجتماعية لهذه الشركات ودورها في حماية البيئة وتحقيق اهداف المجتمع مما ادى الى تنامي الحاجة الى المعلومات الملائمة للتعبير عنهذا الدور وتحقيق الاهداف.

4. العوامل القانونية والتشريعية: تفرض الاحتياطات القانونية والضريبية تقديم معلومات محاسبية ومالية كافية وملائمة للوفاء بهذه المتطلبات وتلبيتها[1].

5. العوامل الجغرافية: ادى وجود المنشات التجارية الكبيرة ذات الاقسام والفروع الداخلية والخارجية المتكررة الى زيادة الحاجة للمعلومات المحاسبية لتساعد في عمليات الرقابة والتنسيق بين هذه الاقسام والفروع وادارتها الرئيسية.

6. العوامل الثقافية: نظم المعلومات المحاسبية احد المصادر المهمة التي تعتمد عليها الادارة في تشكيل ثقافتها وصياغة نمط تفكيرها والتي تستند الى المعرفة الجماعية في صنع القرار. كما ترتبط نظم المعلومات المحاسبية بمفاهيم اجودة الشاملة وتحقيق الميزة التنافسية وتسعير المنتجات وتخطيط العملية الادارية.

7. العوامل الادارية: تواجه ادارة المنشآت انواعاً من المشكلات الادارية وهنا يأتي دور المعلومات المحاسبية الاولية لاغراض التخطيط ومعلومات التغذية العكسية لاغراض الرقابة وتقييم الاداء واتخاذ القرارات التصحيحية[2].

---

1 - رضوان حلوة حنان، **تطور الفكر المحاسبي – مدخل نظرية المحاسبة**،(عمان: اثراء للنشر، 1998م)، ص 30.

2 - سعد ياسين، **تحليل وتصميم نظم المعلومات الادارية**،(عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع، 2000م)، ص 92.

السادس والعشرون: النظم الفرعية لنظم المعلومات المحاسبية:

تتمثل النظم الفرعية لنظام المعلومات المحاسبي في الاتي[1]:

1. نظام المحاسبة المالية: يهتم بجمع البيانات المتعلقة بالعمليات الاقتصادية للمنظمة ومعالجتها في ضوء المبادئ والمعايير المحاسبية المعتمدة من قبل الجهات المنظمة لمهنة المحاسبة، ان مخرجات نظام المحاسبة المالية تلبي اغراض واستخدامات المستخدمين الذين تجمعهم احتياجات مشتركة.

2. نظام معلومات المحاسبة الادارية: يشتمل على عدد من الانظمة الفرعية كنظام الموازنات التخطيطية ونظام محاسبة التكاليف، يهتم نظام المعلومات الاداري بتزويد الاطراف داخل المنظمة بالمعلومات الاقتصادية لمساعدتهم في اتخاذ القرارات مع التركيز على تلبية الاحتياجات المعلوماتية للادارة بمختلف مستوياتها، يتكون نظام معلومات المحاسبة الادارية من الاتي[2]:

أ. الاجهزة: أي نظام معلوماتي يجب ان يجرى على حواسيب الية سواء شخصية او متوسطة الحجم.

ب. البرمجيات: الانظمة التي تشتغل بواسطتها الحواسيب وتتمثل في برمجيات النظم التي تساعد على تنفيذ ترتيب البيانات واسترجاعها من الذاكرة، وبرمجيات التطبيقات التي تقوم بتشغيل بيانات المنظمة.

ج. الاجراءات: عمليات تقوم بوصف وترتيب مجموع الخطوات والتعليمات المحددة لانجاز العمليات الحاسوبية وتسمى بخريطة مسار النظام.

د. الافراد: يعتبر المورد الاساسي لتشغيل المكونات الاخرى والسيطرة عليها، ويقوم بتحليل المعلومات ووضع البرامج وادارة نظام المعلومات.

3. النظام الفرعي لمعلومات العمليات: نظام حاسوبي يتولى تجهيز ادارة العمليات والمواد والمنتجات وكل الانشطة الاساسية ذات العلاقة والسيطرة على العمليات اللوجستية.

4. النظام الفرعي لمعلومات الموارد البشرية: تلبية احتياجات ادارة الموارد البشرية من المعلومات التي تحتاجها جميع الافراد العاملين، يقدم النظام معلومات شاملة عن ادارة الموارد البشرية بما في ذلك تقديم تقارير معلومات تتضمن مؤشرات تحليلية لاداء العاملين في المنظمة.

5. نظام تخطيط موارد المنظمة: تعتبر احدى نظم معالجة المعاملات المتقدمة تتعامل مع الوظائف بشكل متكامل في المنظمة بخلاف نظم معالجة المعلومات، والتي تتعامل مع الانشطة الوظيفية بشكل منفصل.

6. النظم المغلقة: النظم التي لا تتصل بالبيئة الخارجية، وينحصر عملها فيما يوجد بداخلها فقط، ليست لها علاقة أخذ وعطاء مع البيئة الخارجية، وجدت هذه النظم لأغراض الدراسة النظرية فقط[3].

7. النظم المفتوحة: تتفاعل مع البيئة الخارجية، هناك علامة تأثيرية تناولية بينها وبين البيئة الخارجية، يستقبل مدخلاته من المحيطة به، ثم يعيدها بعد معالجتها إلى هذه البيئة على شكل سلع أو خدمات أو

---

1 - احمد لعماري، **طبيعة وأهمية نظم المعلومات المحاسبية**،(الجزائر: جامعة محمد لخضر بسكرة، كلية الاقتصاد، مجلة العلوم الانسانية، العدد الاول، 2001م)، ص 6.

2 - محمد فتحي عبد الهادي، **علم المكتبات والمعلومات**،(القاهرة: الدار العربية للنشر والتوزيع، 1996م)، ص 52.

3 - علي عبدالله شاهين، **العوامل المؤثرة في كفاءة وفاعلية نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في المصارف التجارية العاملة في فلسطين**،(القدس: الجامعة الاسلامة بغزة، كلية التجارة، مجلة كلية التجارة، العدد الاول، 2012م)، ص 17.

معلومات وتمتاز هذه النظم بانعدام السيطرة على مدخلاتها، وذلك لغياب عملية الرقابة على المدخلات، تكون المدخلات بعضها معروفة والبعض الأخر غير معروفة، وتكون هذه النظم معرضة للإضراب وتكون في حالة عدم التوازن.

يرى الباحث ان نظام المعلومات المحاسبية يعد شريان الحياة لمراكز القرار لاعتماد الاداريين عليه في اتخاذ القرارات. لان مخرجاته المجسدة في شكل التقارير المالية هي مدخلات لعملية اتخاذ القرار بشرط ان تكون المخرجات متمثلة في القوائم والتقارير المحاسبية تتميز بالدقة والموثوقية.

السابع والعشرون: مدخلات نظم المعلومات المحاسبية:

تتعدد مصادر البيانات اللازمة لنظم المعلومات المحاسبية المحوسبة، نظراً للتنوع في اوجه النشاط داخل الوحدة الإقتصادية، بالإضافة لإختلاف أنشطة الجهات الخارجية الأخرى التي توفر البيانات بطريقة غير مباشرة. هذا ويمكن تمييز المدخلات الأساسية لنظم المعلومات المحاسبية المحوسبة، بحسب تكرارها ومصادرها، إلى اربعة مصادر من خارج وداخل الوحدة الإقتصاديةعلي النحو التالي.[1]

1. البيانات التي تتجمع بطريقة روتينية نتيجة للأحداث المالية المترتبة على معاملات الوحدة الإقتصادية مع الغير من الأفراد والهيئات والوحدات الأخرى خارج الوحدة الإقتصادية. وينشأ عن هذه المعاملات علاقة دائنية ومديونية بين الوحدة الإقتصادية والغير. وهي غالباً ما تتعلق بعمليات البيع، الشراء، المدفوعات، المتحصلات النقدية، وعلاقات الوحدة الإقتصادة مع العملاء، والموردين، والعاملين وما إلى ذلك.

2. البيانات الخاصة التي تتجمع بصورة غير روتينية من مصادر خارجية مثل: الهيئات التجارية، والجهات الرسمية والحكومية، مثال ذلك: تعليمات جديدة لمصلحة الضرائب، تغيرات الأسعار ومؤشرات الصناعية وما إلى ذلك.

3. البيانات العادية التي تتجمع بصورة روتينية من العمليات داخل الوحدة الإقتصادية، نتيجة للحركة الداخلية لتفاعل عوامل الإنتاج ومستلزماته، أي نتيجة للمعاملات التي تتم بين الأقسام الداخلية ومراكز المسؤولية بعضها البعض مثل: بيانات التكاليف الصناعية في المراحل الإنتاجية المختلفة، حركة الوارد والمنصرف من المخزون، الأجور والمرتبات وما إلى ذلك.

4. البيانات الخاصة التي تتجمع بصورة غير روتينية من القرارات الإدارية الداخلية، أي التي تتجمع لردود الأفعال Feed Back، المترتبة على قرارات إدارية معينة ناتجة عن أداء نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة، والرقابة الفرعية بمهامها الرئيسية مثل:

- إصدار طلبات شراء تلقائياً عند وصول كمية المخزون إلى نقطة إعادة الشراء.
- الموافقة على استبدال ألة قديمة بأخرى حديثة.
- الموافقة على استحداث منتج جديد أو استبعاد منج قائم.

---

(1) عباس شافعي ومنير محمود سالم، **النظم المحاسبية**، (القاهرة: مكتبة عين شمس، 1975)، ص ص11- 13.

– إصدار الأمر بإعدام دين على أحد العملاء.

– وضع سياسات جديدة، أو تغيير المعايير المستخدمة في الأداء، وما إلى ذلك.

يستنتج الباحث ان المدخلات هي البيانات المحاسبية التي تنشأ نتيجة للعمليات المحاسبية التي تتم خارج أو داخل الوحدة الاقتصادية.

الثامن والعشرون: تشغيل نظام المعلومات المحاسبية:

تمر عملية تشغيل نظام المعلومات المحاسبية بالاتي[1]:

1. تجميع البيانات: تجميع البيانات الخام بشكل منطقي من خلال المستندات والفواتير.
2. ساعات العمل للعمال: يمكن الحصول على البيانات وادخالها في نظام الكمبيوتر مباشرة.
3. تبويب االبيانات: اعداد البيانات والتحقق من صحتها وترتيبها.
4. صيانة البيانات بمجرد التحقق من صحتها وترتيبها فانها تكون جاهزة لعملية الصيانة وتشمل العمليات الحسابية، المقارنة، التلخيص والتخزين.
5. التقارير التي تحتاجها الادارة عن اداء المشروع.

يستنتج الباحث ان المعلومات المحاسبية تمر بمراحل عديدة عند تشغيلها من خلال جمع البيانات وادخالها والتحقق من صحتها للوصول الى التقارير التي تحتاجها الادارة.

التاسع والعشرون: مخرجات نظام المعلومات المحاسبية:

تقسم مخرجات نظام المعلومات المحاسبية الى الاتي:

أ. مخرجات يومية روتينية.

ب. مخرجات معلومات التغذية العكسية.

تتضمن المخرجات اليومية الخاصة بتوثيق النشاط والمعاملات الروتينية العادية للوحدة الاقتصادية، سواء خارج الوحدة(جهات خارجية) او بين مراكز المسؤولية داخل الوحدة هذه المخرجات كأوامر الشراء ومقاصة الاستلام والشيكات المدفوعة، بالاضافة الى معلومات التغذية العكسية التي يحتاجها مستخدمي نظام المعلومات المحاسبية بغرض تنظيم وادارة الانشطة داخل الوحدة الاقتصادية، ويمكن تصنيف معلومات التغذية العكسية الى ما يلي[2]:

1. معلومات خاصة بتسجيل الاحداث التي تصف الماضي فتنشأ عنها تقارير تشغيلية.
2. معلومات تعبر عن اتجاهات ومؤشرات معينة(تقارير تخطيطية).
3. معلومات في شكل تنبؤات ترتبط باتخاذ القرارات في المستقبل(تقارير خارجية).

---

1 - محمد الفيومي واحمد حسين علي حسين، **تصميم وتشغيل نظم المعلومات المحاسبية**،(عمان: دار الثقافة للنشر، 2006م)، ص 70.

2 - محمد الفيومي واحمد حسين علي حسين، **تصميم وتشغيل نظم المعلومات المحاسبي، مرجع سابق**، ص 37.

يستنتج الباحث ان مخرجات نظام المعلومات المحاسبية تشتمل على معلومات خاصة بتسجيل الاحداث الماضية ومعلومات تعبر عن مؤشرات معينة ومعلومات تكون في شكل تنبؤات تختص باتخاذ القرارات المستقبلية داخل الوحدة القتصادية.

الثلاثون: أوعية المعلومات المحاسبية:

تعد القوائم المالية وخطط التشغيل والتقارير الداخلية للمنشآة الاوعية التي تقدم المعلومات المحاسبية في صورتها النهائية[1]، وتمثل التقارير اكثر الاوعية شيوعاً في تقديم وعرض تلك المعلومات، حيث تضم كافة المعلومات التي تبين نتائج اعمال المنشآة على هيئة قوائم مالية وغيرها[2]، وتختلف التقارير المالية بناءً على المعلومات المالية التي تنطوي عليها، فمنها التقارير التارخية والحالية والمستقبلية، ومنها ايضاً التقارير التفصيلية والتلخيصية، والتقارير العمودية والافقية، ومنها التقارير الداخلية والخارجية، والتقارير الجامدة والديناميكية.

يستنتج الباحث ان أوعية المعلومات المحاسبية تحتوي على التقارير المالية الى تقدم المعلومات في صورتها النهائية وتبيّن ملخص اعمال المنشآة الحالية والمستقبلية.

1 - زياد عبدالكريم القاضي ومحمد خليل ابوزلطة، **تصميم نظم المعلومات الادارية والمحاسبية**،(عمان: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، 2010م)، ص 370.

2 - ناصر محمد علي المجهلي، **خصائص المعلومات المحاسبية واثرها في اتخاذ القرارات**،(الجزائر: جامعة الحاج خضر باتنة، رسالة ماجستير غير منشورة، 2009م)، ص 77.

الشكل(4/1/2) انواع التقارير

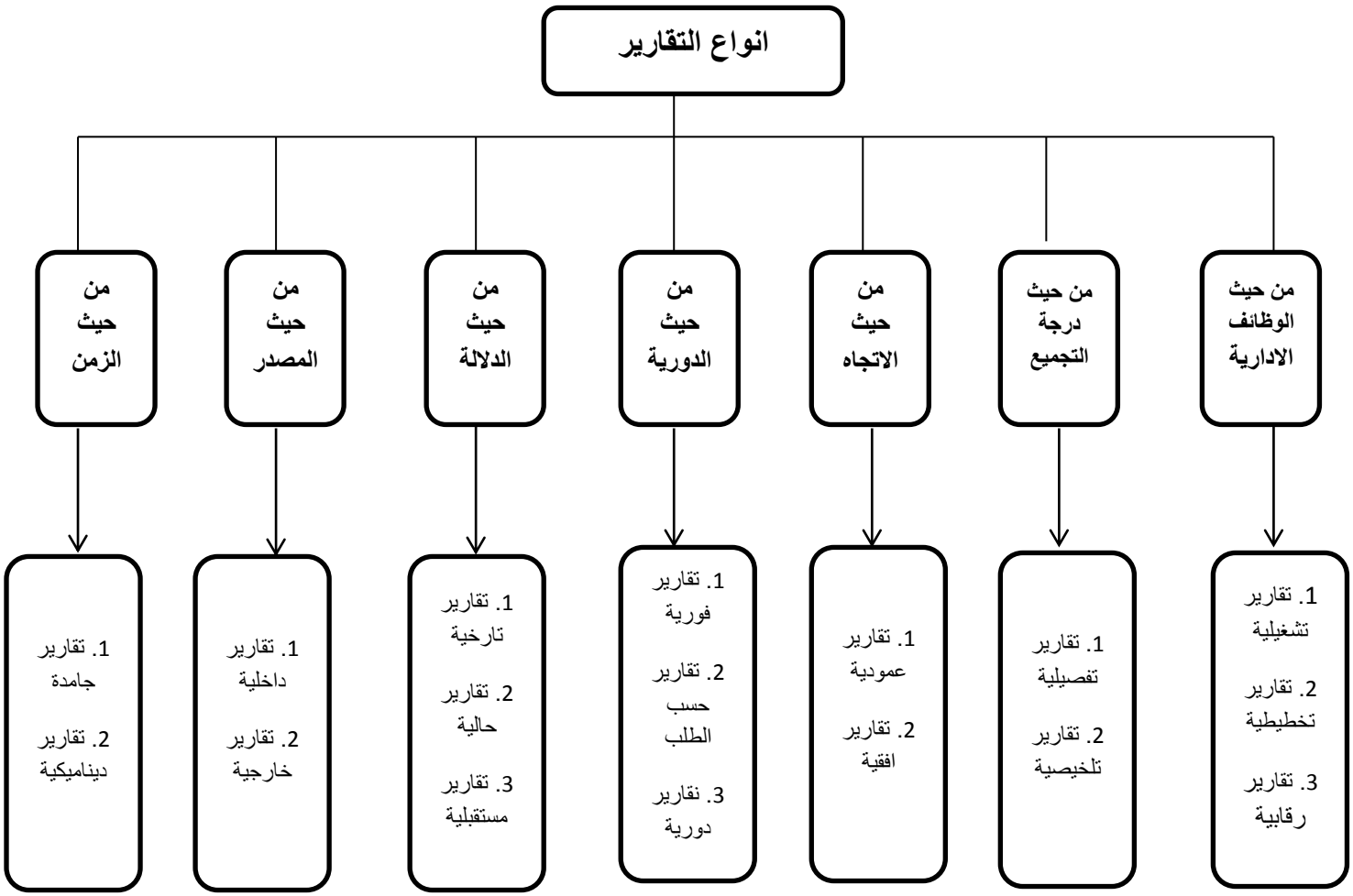

المصدر: ياسر صادق مطيع واخرون، نظم المعلومات المحاسبية،(عمان: المجتمع العربي للنشر والتوزيع، 2007م)، ص 57.

الحادي والثلاثون: أنواع المعلومات المحاسبية:

يمكن تبويب انواع المعلومات المحاسبية كما يلي[1]:

1. معلومات تاريخية(مالية):

هي معلومات تختص بتوفير سجل للاحداث الاقتصادية التي تحدث نتيجة العمليات الاقتصادية التي تمارسها الوحدة الاقتصادية، لتحديد وقياس نتيجة النشاط(من ربح او خسارة) عن فترة مالية معينة وعرض المركز المالي في تاريخ معين لبيان سيولة الوحدة الاقتصادية، ومدى الوفاء بالتزاماتها. ويلاحظ ان هذه المعلومات تهتم بتسجيل التكاليف والايرادات بعد حدوثها، وبما يعني انها معلومات فعلية تتعلق بالاحداث الاقتصادية كما وقعت، كما انها تركز على الاستخدام الخارجي(من قبل الجهات الخارجية) بصورة اكبر.

1 - زياد السقا وقاسم الحبيتي، **نظم المعلومات المحاسبية**،(الموصل: وحدة الحدباء للطباعة والنشر، 2003م)، ص 33.

2. معلومات عن التخطيط والرقابة:

هي معلومات تختص بتوجيه اهتمام الادارة اى مجالات وفرص تحسين الاداء وتحديد مجالات اوجه انخفاض الكفاءة لتشخيصها واتخاذ القرارات المناسبة لمعالجتها في الوقت المناسب، ويتم ذلك من خلال وضع التقديرات اللازمة لاعداد برامج الموازنات التخطيطية والتكاليف المعيارية، حيث تبرز الموازنات التخطيطية الوضع المالي للوحدة الاقتصادية في لحظة تاريخية مقبلة، فضلاً عن استخدامها في اغراض الرقابة وتقييم الاداء وتحديد مسؤولية الافراد الجماليات مساءلتهم محاسبياً. اما التكاليف المعيارية فتهتم بالتحديد المسبق لمستويات النشاط لتسهيل عملية المحاسبة لكل مستوى.

3. معلومات لحل المشكلات:

هي تتعلق بقييم القرارات والاختيار بينها، وتعتبر ضرورية للامور غير الروتينية(أي التي تتطلب اجراء تحليلات محاسبية خاصة او تقارير محاسبية خاصة)، وبذلك فهي تتسم بعدم الدورية. وعادة ما تستخدم هذه المعلومات في التخطيط طويل الاجل.

يوجد نوعان من المعلومات المحاسبية، احداهما اجباري والاخر اختياري، وذلك كما يلي[1]:

أ. المعلومات المحاسبية الاجبارية: تكون مطلوبة بقوة القانون، متمثلة في الزام الوحدات الاقتصادية بمسك الدفاتر وحفظ السجلات، والمستندات وانتاج التقارير المالية. وهناك ايضاً معلومات محاسبية اجبارية تستلزمها طبيعة العمل في الوحدات الاقتصادية في مجال الاعمال، مثل المعلومات المحاسبية عن الاجور والمرتبات، والعملاء والموردين.

ب. معلومات محاسبية اختيارية: مثل انظمة الموازنات، وانظمة محاسبة المسؤولية، والتقارير الخاصة للادارة الداخلية.

يستنتج الباحث ان المعلومات المحاسبية جزء لا يتجزأ من الخبرات الانسانية وان استخدام المعلومات له قيمة جوهرية لضمان وصول المستخدمين الى المعلومات الضرورية لكي يكونوا قادرين على اتخاذ القرارات المناسبة.

انواع المعلومات المحاسبية:

تصنيف المعلومات المحاسبية الى[2]:

1. من حيث دلالتها:

أ. معلومات تاريخية: تتعلق بقياس الاحداث والعمليات التي تمت في الزمن الماضي كالقوائم المالية وتستخدم هذه التاريرفي تقييم كفاءة المنشآة في تحقيق اهدافها وبيان حقيقة المركز المالي للمنشآة وكذلك تستخدم للاغراض الضريبية، وعلى الرغم من اهميتها في تقنية الاداء فانها لا تصلح كاداة للرقابة على الاداء الجاري واتخاذ القرارات المستقبلية.

---

1 - حشمت قاسم، **مصادر المعلومات وتنمية مقتنيات المكتبات**، ط2،(القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر، 1988م)، ص 22.

2 - عمر حسنين، **تصميم النظام المحاسبي مع دراسة تطبيقية على البنوك التجارية وشركات التامين**،(الاسكندرية: الدار الجامعية للنشر والتوزيع، 1999م)، ص 25.

ب. معلومات حالية: يتم اعدادها لاغراض الرقابة الداخلية وتتعلق بالانظمة التشغيلية للمنشآة وتتوفر فيها المميزات التالية:

- تتعلق بالنشاط الجاري فقط.
- يتم تقديمها بصورة دورية منتظمة.
- يتم تقديمها بصورة فورية وفي الوقت المناسب.
- ذات طابع تحليلي بحيث يتم مقارنة الاداء الفعلي مع الخطط المرسومة.

ت. معلومات مستقبلية: وهي معلومات تقديرية يتم اعدادها لاغراض التخطيط والتنبؤ بالمستقبل ومساعدة الادارة في اتخاذ القرارات السليمة، واختيار افضل البدائل المتاحة وبحيث تصبح هذه المعلومات معياراً واساساً للحكم على الاداء في المستقبل وتتمثل هذه المعلومات في الموازنات التخطيطية والتكاليف المعيارية وغيرها.

2. من حيث مصدرها:

أ. معلومات داخلية: تعبر عن احداث ووقائع تمت داخل المنشآة ويتم الحصول عليها من الافراد والاقسام الداخلية، وتتمثل هذه المعلومات في التقارير والكشوفات اليومية والموازنات التخطيطية وتقارير الاداء وكل ما يتعلق بالعمليات الاعتيادية للمنشآة[1].

ب. معلومات خارجية: يتم الحصول عليها من مصادر خارجية كالعملاء والممولين والجهات الحكومية والمنظمات المهنية وغيرها، وتتضمن معلومات عن البيئة المحيطة وظروف السوق وتحتوي على مؤشرات تنبؤية تمكن مستخدميها من اتخاذ االحتياطات اللازمة والتخطيط لمواجهة الاحداث قبل وقوعها، وغالباً ما تكون هذه المعلومات على شكل نشرات احصائية تفسر الجوانب الاجتماعية والاقتصادية للبيئة المحيطة.

3. من حيث درجة تكرارها:

أ. معلومات دورية: يتم اعدادها وتقديمها لمحتاجيها على فترات دورية منتظمة[2].

ب. معلومات غير دورية: وتتمثل في المعلومات التي تستخدم لاغراض خاصة وتكون الحاجة اليها محددة كدراسات الجدوى الاقتصادية.

4. من حيث توقيت الحصول عليها:

أ. معلومات فورية: يتم الحصول عليها بشكل سريع ومباشر عند الحاجة اليها وتكون معدة ومجهزة مسبقاً وهي بالتالي مفيدة وبدرجة كبيرة في اتخاذ القرارات التشغيلية.

ب. معلومات غير فورية: غير متوفرة عند الحاجة اليها مما يتطلب وقتاً اطول في اعدادها وتجهيزها وترتبط عادة بالقرارات الاستراتيجية للمنشآة[3].

---

1 - سمير الصبان واسماعيل جمعة، **تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية**،(الاسكندرية: الدار الجامعية للنشر والتوزيع، 1997م)، ص ص7- 8.

2 - احمد عبدالهادي شبير، **دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات**،(القدس: الجامعة الاسلامية- غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، 2006م)، ص 43.

3 - محمد عطية مطر واخرون، **نظرية المحاسبة واقتصاد المعلومات والاطار الفكري وتطبيقاته العلمية**،(عمان: دار حنين للنشر والتوزيع، 1996م)، ص 127.

5. من حيث متطلبات العملية:

أ. معلومات اجرائية: تتطلب من متلقيها اتخاذ اجراءات معينة على الفور او في وقت لاحق.

ب. معلومات غير اجرائية: وهي معلومات خبرية توضح احداث وعمليات تمت في وقت سابق ولا يتطلب من متلقيها اتخاذ أي اجراء.

6. من حيث ارتباطها بالزمن:

أ. معلومات جامدة: تعبر عن قيمة حدث معين في لحظة زمنية محددة.

ب. معلومات ديناميكية: تعبر عن حالة التغير التي حدثت في قيمة الحدث خلال فترة زمنية.

7. من حيث ارتباطها بالعملية الادارية:

أ. معلومات خاصة بالتخطيط: تساهم في دراسة وتحليل البدائل المختلفة لمجموع الاهداف المراد تحقيقها والمفاضلة بينها في صورة مالية كمية ووصفية.

ب. معلومات خاصة بالرقابة: تتعلق بمتابعة التنفيذ الفعلي ومقارنته بالاداء المخطط للتاكد من ان الاداء الفعلي يتم وفقاً للخطط المرسومة والسياسات والمعايير الموضوعة واكتشاف الانحرافات وتحليلها للتعرف على الاسباب التي ادت لحدوثها وارسال التقارير حولها للمستويات الادارية المعنية لاتخاذ القرارات التصحيحية بشأنها.

ت. معلومات خاصة باتخاذ القرارات: تتعلق بترشيد ومساندة القرارات الادارية من حيث تحديد البدائل المقترحة للقرار وتقييمها.

8. من حيث المحتوى:

أ. المعلومات الاستراتيجية: وهي التي تغطي فترة زمنية طويلة نسبياً، وتتعلق بصياغة اهداف الشركة، والخطط طويلة الاجل، للوصول الى هذه الاهداف[1].

ب. المعلومات التكتيكية: تتعلق بتنفيذ الادارة الوسطى للاستراتيجيات الموضوعة من قبل الادارة العليا، مثل جدولة الانتاج، وخطط الصيانة، وتدريبات الافراد.

ت. المعلومات التشغيلية: هي التي تتعلق بعمليات الشركة اليومية، مثل: المعلومات المتعلقة بحضور الموظفين، وانواع وكميات السلع المنتجة والمباعة.

يستطيع الباحث اضافة تصنيفات اخرى للمعلومات المحاسبية تتمثل في الاتي:

أ. من حيث الاعداد والتوزيع: الاخذ في الاعتبار انه ليس لقيمة او منفعة المعلومات خواصاً ملموسة، مما يؤدي الى صعوبة قياسها خلال تكلفة الاعداد والتوزيع.

ب. من حيث القيمة: تحديد اقتصاديات المعلومات المحاسبية لابد من دراسة كيفية التوصل الى موازنة قيمة ومنفعة المعلومات مع تكلفتها.

---

1 - محمد عبد حسين الطائي، **المدخل الى نظم المعلومات الادارية- ادارة تكنولوجيا المعلومات**، ط2،(عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2009م)، ص 286.

الثاني والثلاثون: دور المعلومات المحاسبية:

يتمثل دور المعلومات المحاسبية في الاتي[1]:

1. تقديم المعلومات لمساعدة المستخدمين في تحديد مقدار وتوقيت ودرجة عدم التأكد للتدفقات النقدية المتوقعة من التوزيعات او الفوائد الناتجة عن بيع او استرداد الاستثمارات والقروض.
2. تقديم المعلومات عن الاداء المالي للمشروعات خلال الفترة.
3. تقييم اداء ادارات المشروعات، تحديد درجة المخاطر الاستثمارية.
4. تقدير القدرة الكسبية للمشروع، توقع الربح المحاسبي المستقبلي.
5. التنبؤ بالقيم المستقبلية لبعض المؤشرات مثل التدفقات النقدية والعائد المحاسبي.

وهناك دور اخر للمعلومات المحاسبية يتمثل في[2]:

1. اتخاذ القرارات المتعلقة بالنفقات الرأسمالية بالشركات والنهوض بها وتطويرها.
2. تطوير عملية اتخاذ القرار للادارة العليا وزيادة فعاليتهم وكفاءتهم في استخدام الموارد.
3. تعزيز قدرة الشركات على تحقيق الاهداف العامة للتنمية الاقتصادية.
4. قياس وتقييم اداء وظيفة التسويق ونشاط البيع[3].
5. تفعيل الادارة الاستراتيجية بالشركات وخدمة الاغراض الادارية[4].
6. تخطيط وتقييم مصادر التمويل لتمويل البرامج الاستثمارية والحكم على كفاءة الانفاق الاستثماري[5].
7. يسمح لاصحاب راس المال بمراقبة رؤوس اموالهم، تقييم العائدات المحتملة من الاستثمار، التخفيف من حدة المشاكل التي يسببها التباين في المعلومات[6].

يستطيع الباحث الاضافة لدور المعلومات المحاسبية كما يلي:

أ. إعداد التقارير عن مدى نجاح او فشل الادارة في تحقيق الاهداف.

ب. التنبؤ بالاحداث الاقتصادية والمالية المستقبلية.

ج. تحسين الاداء المالي وخفض المخاطر.

---

1 - كمال الدين مصطفى الدهراوي، **تحليل القوائم المالية**،(القاهرة: المكتب الجامعي الحديث، 2001م)، ص 300.

3- Talal A. Kassar, Ibtihal A. Abed, **An Investigation of the Accounting Information and Its Role for Capital Expenditure Deeisions in the Industrial Companies Iisted in Amman Stock Exchange**, Research Journal Finance and Accounting, Vol.5, No.16, 2014, p.94.

3 - عبدالشكور عبدالرحمن، **دور المعلومات المحاسبية في تقييم وظيفة التسويق ونشاط البيع- دراسة تحليلة للتقارير والقوائم المالية السنوية المنشورة للشركات المساهمة السعودية**،(غزة: مجلة جامعة الازهر، المجلد 15، العدد1، 2013م)، ص 196.

4 - محمد حسن محمد عبدالعظيم، **دور المعلومات المحاسبية في تفعيل الادارة الاستراتيجية في المنظمات**،(دبي: جامعة الامارات العربية المتحدة، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد21، العدد1، 2005م)، ص 1.

5 - محمد زيدان ابراهيم ومحمدعبدالفتاح ابراهيم، **دور المعلومات المحسبية في الحكم على كفاءة الانفاق الاستثماري بقطاع التعليم الجامعي**،(القاهرة: المجلة العربية للادارة، المجلد 23، العدد1، 2003م)، ص 82.

6 - Heidi Hirvonen, **Accounting Quality and Terms of Debt: Evidence From IFRS,**(Helsinki: Aalto University, Master Thesis, 2012),p.4.

الثالث والثلاثون: خصائص المعلومات المحاسبية:

تتصف المعلومات المحاسبية بعدة خصائص حتى تكون ذات جدوى ونفع لمستخدميها منها[1]:

1. السهولة والوضوح: تكون المعلومات واضحة ومفهومة لمستخدميها فلا ينبغي ان تتضمن المعلومات أي الفاظ او رموز او مصطلحات او تعبيرات رياضية غير معروفة ولا تستطيع مستخدم هذه المعلومات ان يفهمها.

2. الصحة والدقة: تكون معلومات حقيقية عن العنصر الذي تعبر عنه، ودقيقة بمعنى عدم وجود اخطاء اثناء انتاج، تجميع، التقرير عن هذه المعلومات.

3. القبول: تقديم المعلومات بالوسيلة التي يقبلها مستخدم المعلومات من حيث الشكل والمضمون.

4. الملائمة: ان تتلائم المعلومات مع الغرض الذي اعد لاجله ويحكم على ملائمتها بكيفية تاثير هذه المعلومات على سلوك مستخدميها[2].

5. التوقيت: تقديم المعلومات في الوقت المناسب بحيث تكون متوافرة وقت الحاجة اليها لتكون مفيدة ومؤثرة ويتضمن التوقيت عنصرين هما الفاصل والتأخير وفاصل المعلومات هو الفترة الزمنية اما التاخير فهو تغطية الزمن المطلوب لتشغيل البيانات ولاعداد التقارير وتوزيعها[3].

6. الشمول: تكون المعلومات المقدمة معلومات كاملة تغطي كافة اهتمامات مستخدميها او المشكلة المراد ان يتخذ القرار بشانها، وان تكون هذه المعلومات في شكلها النهائي[4].

7. القابلية للقياس الكمي: يتم قياس الاحداث المالية واثباتها واعداد التقارير عنها بشكل كمي[5].

8. القابلية للتحقق: مدي مقدرة العديد من متخذي القرارات على فحص ومراجعة بيانات معينة والتوصل الى نفس درجات الملائمة النسبية لهذه البيانات لعملية اتخاذ القرارات[6].

9. الموضوعية: تتصف المعلومات بعدم التحيز وامكانية التحقق من صحتها وسلامة مضمونها ويتطلب الوصول الى الموضوعية توافر ثلاثة خصائص هي، امكانية التحقق، صدق في التعبير والحياد[7].

ويرى الباحث كلما كانت المعلومات موثوق بها وتعبر بصدق وخالية من التحيز فان قيمة المعلومات سوف تزداد، اذا كان هنالك مقارنتها مع معلومات من شركات اخرى مشابهة.

الرابع والثلاثون: معوقات تحقيق خصائص المعلومات المحاسبية:

بالرغم من ان الهدف النهائي هو توفير معلومات مفيدة تتصف بالخصائص النوعية، الا ان تحقيق هذه الخصائص يواجه مجموعة من المعوقات منها:

---

1 - شحاتة السيد ومحمد البابلي، **المحاسبة الادارية**،(القاهرة: دار العلوم الاكاديميةللنشر والتوزيع، 2015م)، ص ص 15- 16.

2 - احمد حسين علي حسين، **نظم المعلومات المحاسبية- الاطار الفكري والنظم التطبيقية**،(القاهرة: الدار الجامعة، 2004م)، ص 26.

3 - صلاح الدين عبدالمنعم مبارك، **نظم المعلومات المحاسبية- مدخل رقابي**،(القاهرة: دار التعليم الجامعي، 2013م)، ص 23.

4 - محمد الفيومي واحمد حسين علي حسين، **تصميم وتشغيل نظم المعلومات المحاسبية**،(القاهرة: مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، 1998م)، ص 16.

5 - سيد عطا الله السيد، **المفاهيم المحاسبية الحديثة**،(عمان: دار الراية للنشر والتوزيع، 2009م)، ص 23.

6 - احمد رجب عبدالعال، **المحاسبة الادارية**،(القاهرة: مؤسسة شباب الجامعة، 1995م)، ص 25.

7 - محمد شوقي بشادي واخرون، **نظم المعلومات المحاسبية**،(القاهرة مركز الجامعة للتعليم المفتوح، 1998م)، ص 11.

1. امكانية التعارض بين الخصائص الرئيسية للمعلومات المحاسبية في القياس المحاسبي، اذ ان ارقام البيانات التاريخية تتمتع بدرجة من الموضوعية ولكن بدرجة منخفضة من الملائمة كونها اقل ارتباطاً وتمثيلاً للواقع وبالتالي لا يمكن الاعتماد عليها بشكل كافي في عملية التنبؤ[1].

2. احتمالات التعارض بين الخصائص الفرعية كالتعارض بين التوقيت الملائم والقدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية، فالمعلومات قد تصل في الوقت المناسب ولكنها ذات قدرة تنبؤية منخفضة كما في حالة الارقام التاريخية، فان التوقيت الملائم يتعارض مع الدقة ودرجة الاكتمال فمتخذ القرار قد تصله معلومات في الوقت المناسب ولكنها ليست دقيقة.

3. احتمالية زيادة تكلفة الحصول على المعلومات عن العائد المتوقع منها، فالمعلومات التي لا تحقق اهداف مستخدمي التقارير المالية لا تعتبر معلومات مهمة، اذ ان القاعدة العامة فيما يتعلق باختيار العائد والتكلفة، يجب عدم انتاج المعلومات المحاسبية ونشرها الا اذا زادت منفعتها عن تكلفتها والا فان الافصاح عن تلك المعلومات يشكل خسارة على الشركة.

4. ليست جميع المعلومات الملائمة والموثوقة ذات فائدة، حيث هذه المعلومات قد لاتكون ذات اهمية نسبية، وهو ما يطلق عليه اختيار مستوى الاهمية ويعتبر البند مهماً نسبياً اذا ادى حذفه او الافصاح عنه بطريقة غير صحيحة الى التأثير على متخذ القرار.

5. المعلومات المحاسبية قد تتصف بالملائمة والموثوقية، الا ان مستخدمي تلك المعلومات قد يواجهون صعوبة في فهمها وتحليلها والافادة منها في اتخاذ القرار، فقابلية الفهم للمعلومات المحاسبية تتطلب السهولة والوضوح التي يجب ان تتميز بها المعلومات المنشورة، ولكن في

الواقع العملي هنالك مستويات متفاوتة لقدرة مستخدمي القوائم المالية على فهمها واستيعابها اضافة الى اختلاف الاهداف الكامنة وراء حاجاتهم لتلك المعلومات، لذلك على المحاسب وادارة الشركة الموازنة بين الحاجات والصفات المختلفة للمعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية[2].

6. عدم جدوى خاصية المقارنة اذا لم تتم هذه المقارنة في ظل طرق وسياسات محاسبية، اذ ان مستخدمي المعلومات المحاسبية يهتمون بمقارنة اداء الشركة مع اداء الشركات المشابه لهافي الصناعة او الشركات المنافسة لها، وبالتالي يجب على الشركة الالتزام بسياسة الثبات والاتساق في بيان الطرق والسياسات المحاسبية والافصاح عنها بشكل واضح عن أي تغيير في تلك الطرق والسياسات المحاسبية والافصاح عن اية تغير في تلك الطرق والسياسات والاثار المترتبة.

7. قد تكون المعلومات المحاسبية ذات اهمية نسبية منخفضة ولكنها بالنسبة لبعض متخذي القرار مهمة لاسباب عقائدية او اجتماعية، قد يكون مبلغ الفائدة المدينة والدائنة غير مهم نسبياً كرقم الا ان بعض

---

1 - بن فرج زوينة، **المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق**،(الجزائر: جامعة فرحات عباس،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير، رسالة دكتوراه غير منشورة، 2014م)، ص 39.

2 - حميدات جمعة، **مدى التزام الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان بمعايير الافصاح الواردة في معايير المحاسبة الدولية وتعليمات هيئة الاوراق المالية**،(عمان: جامعة عمان العربية للدراسات العليا، كلية الدراسات العليا، رسالة دكتوراه غير منشورة، 2004م)، ص 68.

مستخدمي البيانات المالية يكون مهتماً بان تفصح الشركة عن تلك المبالغ بشكل منفصل ما يغير قراره في الاستثمار او التعامل مع تلك الشركة لاسباب دينية.

يتضح للباحث من معوقات تحقيق الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بان المعلومات المحاسبية لا تلبي المتطلبات المختلفة لمستخدمي القوائم المالية، وقد يكون سبب هذا القصور تنوع الجهات المستخدمة للقوائم المالية أو تعارض المصالح بين الادارة والاطراف الخارجية المستخدمة للمعلومات المحاسبية.

الخامس والثلاثون: قياس تكاليف المعلومات المحاسبية:

لقياس تكلفة المعلومات المحاسبية بالنسبة للوحدات المحاسبية منتجة وموزعة للمعلومات المحاسبية، تشمل التكاليف عناصر متعددة اهمها: تكاليف تجميع وتشغيل واستخراج المعلومات تكاليف التدقيق لاكساب المعلومات المقدمة ثقة ومصداقية، وتكاليف غير مباشرة بالافصاح عن الوضع التنافسي للمنشآة تجاه المنافسين الاخرين والافصاح عن قوتها التفاوضية تجاه نقابات العمال مثلاً. ويضيف انه بالنسبة لمستخدمي المعلومات فان اهم عناصر التكاليف هي: العبء الذي يمكن ان يزيحه منتج المعلومات او معدو التقارير المالية ويحملونه على المستخدمين، تكلفة استشارات خبراء التحليل المالي والاستثمارات، الاثار الضارة الناتجة عن اعتماد المستخدمين على معلومات قد تكون غير ملائمة او غير موثوق بها[1].

انواع قياس تكاليف المعلومات المحاسبية:

يقسم قياس تكاليف المعلومات المحاسبية الى[2]:

1. القياس المادي: قياس تكلفة المواد التي تساعد في عملية انتاج المعلومة.

2. قياس المنفعة الاقتصادية: بانسبة الى الوحدات المحاسبية المنتجة والموزعة للمعلومات المحاسبية نوجد عناصر متعددة منها، تكاليف تجميع وتشغيل واستخدام المعلومات، تكاليف المراجعة لاكتساب المعلومات، المقدمة ثقة ومصداقية، هنالك تكاليف غير مباشرة بالافصاح عن الوضع التنافسي للمنشآة تجاه المنافسين الاخرين والافصاح عن قوتها التفاوضية تجاه نقابات العمال، اما بالنسبة الى مستخدمي المعلومات المحاسبية فان اهم عناصر التكاليف هي العبء الذي يمكن ان ينتجه منتج المعلومات او معدو التقارير ويحملونه على المستخدمين، تكلفة استشارات خبراء التحليل المالي والاستثمارات اما بالنسبة للمنافع فانها تحقق لكل من منتجي المعلومات المحاسبية او معدي التقارير المالية في صورة مزيدة من الرقابة الادارية والقدرة على التحويل والاقتراض واخلاء مسؤولية الادارة باعتبارها وكيلة تجاه موكيلها المساهمين وكذلك المستخدمين الخارجيين في صورة تخصيص اكثر كفاءة للموارد والاستثمارات وتحقيق التنمية الاقتصادية كجزء من السياسة الاقتصادية الحكومية وفرض ضرائب تناسب السياسة المالية والاقتصادية للدولة.

---

1 - رضوان حلوة حنان، **النموذج المحاسبي المعاصر**،(عمان: دار وائل للنشر، رضوان حلوة حنان، النموذج المحاسبي المعاصر،(عمان: دار وائل للنشر، 2003م)، ص212.

2 - صلاح الدين مبارك، **نظم المعلومات المحاسبية- مدخل رقابي**، ط9، (الرياض: الجمعية السعودية للمحاسبة والمراجعة، 1996م)، ص 29.

يلاحظ الباحث من ما سبق ان الوحدات المحاسبية تعودت على الموازنة بين التكاليف والمنافع وذلك بتطبيق مفهومي النفعية والعملية لذلك اصدر مجلس معايير المحاسبة معايير تحليل التكلفة والمنفعة والموازنة بينهما.

تصنيف تكاليف المعلومات المحاسبية:

تصنف تكاليف المعلومات المحاسبية الى[1]:

1. وفقاً لعلاقتها بالاقتراح الاستثماري، تتمثل في:

أ. تكاليف راسمالية: تكلفة الشراء المعدات والبرامج الجديدة، تكلفة تدريب المستخدمين، تكلفة تجهيز الموقع.

ب. تكاليف ايرادية: التكاليف المتعلقة بتكلفة تشغيل النظام والمتمثلة في تكلفة صيانة البرامج، المعدات، نفقات تخزين البيانات، تكلفة الاتصال الداخلي، تكلفة المعدات المستاجرة، تكلفة المعدات القابلة للاستهلاك والنفقات الاخرى.

2. على اساس علاقتها بالوظائف الرئيسية، تتمثل في:

أ. تكاليف تجميع البيانات وادخالها الى الحاسوب: تكاليف اجور العمال المساهمين في عملية تجميع البيانات، تكاليف اقراص الذاكرة،....الخ.

ب. تكاليف عملية الحاسوب: تكاليف المعدات، الحاسوب، واجور ورواتب العاملين على الحاسوب.

3. على اساس مسكها، تتمثل في:

أ. تكاليف متغيرة: تزداد كلما زادت عملية تشغيل النظم وتنخفض بانخفاضها.

ب. تكاليف ثابتة: تكاليف غير متغيرة ترتبط بعمليات ثابتة والمتمثلة في عملية اهلاك المعدات واجهزة الحاسوب بالاضافة الى التكاليف الادارية.

4. تكاليف مخرجات نظام المعلومات المحاسبي، تتمثل في:

أ. تكلفة المعلومات الاساسية: التكلفة التي تتحملها المؤسسة الاقتصادية في سبيل الحصول على كل من الموارد البشرية والمادية اللازمة لتشغيل البيانات وانتاج المعلومات اللازمة ويمكن حصر هذه التكاليف الى تكاليف اقساط اهلاك الاصول الثابتة، مصروفات صيانة الاصول الثابتة، الفائدة على راس المال المستثمر، تكاليف تحليل وتصميم للنظام.

ب. تكاليف المعلومات الاضافية: كافة التكاليف التي تنتج عن عملية تجميع وتحليل البيانات واعداد المعلومات اللازمة لحالة معينة بهدف اتخاذ قرار خاص بشأنها، ويعتمد حدوث هذه التكاليف او عدم حدوثها على قيمة المعلومات الاضافية الناتجة عنها، يطلق على الموازنة بين اعتبار التكاليف واعتبار العائد قيمة المعلومات، حيث تتعلق قيمة المعلومات بالاهمية الاقتصادية للمعلومات في اتخاذ القرارات ومدى العائد

1 - قورين حاج قويدر، **اثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على تكلفة وجودة المعلومات المحاسبية في ظل تكنولوجيا المعلومات**،(الجزائر: دار الكتب الجامعية للطباعة والنشر، 2012م)، ص 280.

الذي يجنيه الشخص من جراء استخدام هذه المعلومات، ويتعلق العائد الذي يجنيه الشخص متخذ القرار من جراء استخدام المعلومات المحاسبية بقيمة للمعلومات الاضافية[1].

يستنتج الباحث من خلال تكاليف المعلومات يجب التواصل مع المتغيرات العديدة التي تحصل في بيئة الاعمال الحديثة بغرض انتاج معلومات ذات جودة وتكاليف منخفضة، تبني مختلف التقينيات الحديثة من تكنولوجيا وبرمجيات ومعدات وذلك بغرض تخفيض تكاليف المعلومات المعدة بواسطة الافراد.

السادس والثلاثون: عيوب المعلومات المحاسبية:

يمكن تلخيص بعض العيوب والمشاكل التي تواجه المعلومات المحاسبية في[2]:

1. احتمالات التعارض بين الخصائص الرئيسة للمعلومات المحاسبية(أي الملائمة والموثوقية). اذ لا يوجد توافق بين ملائمة المعلومات ودرجة الوثوق بها، فمثلاً قد ترفض معلومات معينة او تقبل اذا كانت ملائمة ولكنها غير موثوق بها، او انها موثوق بها ولكنها غير ملائمة. فأرقام التكلفة التاريخية تتمتع بدرجة عالية من الثقة لخلوها من التحيز، الا ان الارقام التاريخية تتمتع بدرجة منخفضة من الملائمة، لان تلك الارقام اقل– او تمثيلاً– للواقع الفعلي.

2. احتمالات التعارض بين الخصائص الفرعية كالتعارض بين التوقيت الملائم والقدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية، فقد تصل المعلومة في الوقت المناسب، ولكنها لا تملك قدرة تنبؤية عالية، كما في حالة ارقام التكلفة التاريخية.

3. ليست كل المعلومات الملائمة والموثوق بها تعتير معلومات مفيدة، لانها قد لا تكون ذات اهمية نسبية تذكر. (اختبار مستوى الاهمية) ان البند يعد مفيداً وذا اهمية نسبية اذا ادى حذفه او الافصاح عنه بطريقة محرفة الى التاثير على متخذ القرار.

4. كذلك قد تكون تكلفة الحصول على المعلومات اكبر من العائد المتوقع منها.(اختبار/ العائد). فالمعلومات التي لا ترتبط ارتباطاً وثيقاً باهداف مستخدمي القوائم المالية لا تعتبر معلومات مهمة وليس هناك ما يدعو الى الافصاح عنها. ان القاعدة العامة فيما يتعلق باحتبار محدد التكلفة والعائد هي ان المعلومات المحاسبية يجب عدم انتاجها وتوزيعها الا اذا زادت منفعتها عن كلفتها والا فان الشركة تتكبد خسارة عند الافصاح عن تلك المعلومة، وذلك بسبب الافصاح عن معلومات كلفتها تفوق منفعتها.

من الطبيعي ان يواجه أي نظام يطبق في المؤسسات والمنظمات مجموعة من التحديات والمشاكل عند تطبيقه، ومن التحديات التي تواجه نظام المعلومات المحاسبية ما نوضحه في النقاط التالية:

1. الافتقار للموارد البشرية: من المشكلات التي تواجه نظم المعلومات المحاسبية الافتقار للموارد البشرية اللازمة لتنفيذ اهداف ومعايير نظم المعلومات المحاسبية في المؤسسات المالية.

---

1 - قورين حاج قويدر، **مرجع سابق**، ص 282.

2 - قورين حاج قويدر، **اثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على تكلفة وجودة المعلومات المحاسبية في ظل تكنولوجيا المعلومات**، مرجع سابق، ص 283.

2. عدم التواصل: ان وجود معلومات من المدراء والمستخدمين حول طريقة التعاون مع الفريق المختص بتصميم نظم المعلومات يعد من اكثر المشاكل والتحديات التي تواجه الشركات والمؤسسات المختلفة.

3. التشارك والتواصل بين متخصصي تكنولوجيا المعلومات ومستخدمي النظام: يجد المستخدمون صعوبة في نقل المعلومات لافتقارهم القدرة على بيانات المشكلة بصورة تقنية لذلك يجب على نظام المعلومات ان يقوم بنقلها بصورة تقنية كي تكون الصورة اوضح لمختصي تكنولوجيا المعلومات.

4. الاستعمال بسهولة: وهي ان يكون نظام المعلومات المحاسبي ومخرجاته قابلاً للاستخدام بشكل سهل وغير معقد بالنسبة للمستخدمين.

5. عدم وجود المستشارين المختصين: لتصميم نظام المعلومات المحاسبي ومتطلباته من برمجيات مختلفة.

6. نقص التعلم والثقافة: من اكبر المشاكل التي تواجه الشركات والمصارف والمؤسسات المالية بصورة عامة هي نقص التعلم والثقافة لدى بعض الموظفين مما قد ينعكس سلباً على ادائهم ونتائج عملهم وبالتالي سيؤثر ذلك بشكل طبيعي على مردود الشركة او المؤسسة أيٍ كانت، ومستوى كفاءة انتاجها وقد يكون النقص في التعلم سببه البيئة المحيطة او طبيعة التفكير لدى الموظف وغيرها من العوامل المؤثرة.

7. التكييف مع المتغيرات: وهي ان يكون نظام المعلومات المحاسبية قابلاً للتكيف مع المغيرات التي قد تطرأ على المؤسسة او على بعض خصائص نظام المعلومات المحاسبية نفسه.

يستنتج الباحث من واقع المعلومات المحاسبية تعتبر المنشأة منتج محتكر للمعلومات وذلك في ظل غياب المعايير التي تفصح عن السياسات المحاسبية وهذا يؤدي الى فشل قوة المنافسة في تحقيق التوازن وقد تلجأ بعض الاطراف الى الحصول على المعلوماتالاضافية من طرق اخرى هذا يعكس عدم عدالة وتوزيع المعلومات المحاسبية.

السابع والثلاثون: نظم المعلومات واتخاذ القرارات:

يمكن النظر الى انظمة المعلومات في المشروع عى انها وسائل لاكتساف الحقائق ذات الصلة بالقرارات الادارية. فصاحب المشروع الفردي الصغير يعتمد عند اتخاذه للقرارات على ذاكرته ومشاهدته الشخصية، فذاكرته تحوي ما قد يحتاج اليه من بيانات، غير ان مقدرة ذاكرة الفرد محدودة، وكلما ازداد عدد وموع الخبرات التي يود متخذ القرارات ان يستند اليها بصدد اتخاذه للقرارات كلما ظهرت الحاجة الى وسائل اخرى لاستكمال احتياجاته. وتزداد المشكلة تعقيداً مع حجم المشروع، حيث لا توجد ذاكرة طبيعية للمشروع، بل ذاكرة الموظفين الذين يعملون باقسامه المختلفة. وقد يتعرض المشروع الى فقدان ما تجمع من بيانات في ذاكرة موظفيه اذا ما قرروا ترك اعمالهم به، لذلك تظهر الحاجة ماسة الى انظمة للمعلومات تقوم بتجميع وحفظ البيانات[1].

---

1 - منذر يحيى الداية، **اثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية على جودة البيانات المالية في قطاع الخدمات في قطاع غزة**،(غزة: الجامعة الاسلامة، رسالة ماجستير غير منشورة، 2009م،) ص 39.

وتعتبر المعلومات المحاسبية احد الاركان الاساسية للنظام المتكامل لاتخاذ القرارات سواء على مستوى الشركة او مستوى أي وحدة اقتصادية مشتقة منها، بل ان من اهم اسباب وجود المحاسبة وتطوريها المستمر يتمثل في انها توفر معلومات تعتبر اساس لاتخاذ القرارات، حيث يقوم المحاسب بتوفير المعلومات المناسبة سواء لمواجهة احتياجات الادارة بمستوياتها المختلفة او لمواجهة احتياجات الاطراف الخارجية لترشيد عملية اتخاذ القرارات[1].

يستنتج الباحث ان نظم المعلومات المحاسبية لها القدرة على ضمان تدفق مستمر للبيانات على كافة المستويات ولها تأثير المباشر على اتخاذ القرارات المناسبة.

1 - **المرجع السابق**، ص 39.

المبحث الثاني

الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية

تمهيد:

لابد توفر صفات معينة في المعلومات المحاسبية لكي تتصف هذه المعلومات بانها جيدة وتتميز بانها اكثر نفعاً وفائدة لتكون مناسبة لعملية اتخاذ القرارات، وياتي ذلك من خلال توفر خاصيتي الملاءمة والموثوقية ويتضح تاثير تطبيق نظام الحكومة الالكترونية على توفر قدر كافي من جودة المعلومات المحاسبية.

أولاً: مفهوم الجودة:

الجودة مصطلح من كلمة لاتينية يقصد بها طبيعة الشيئ ودرجة صلاحيته ويتم استخدامها للتعبير عن نوعية الشيئ ودليل على درجة تفضيله وحسن صنعه وعظيم منفعه[1].

ثانياً: اهمية الجودة:

تتمثل اهمية الجودة في الاتي[2]:

1. تخفيض التكلفة وزيادة الربحية لتحقيق ارباح كبيرة للمنشآة.
2. الحصول على بعض الشهادات الدولية للجودة(الايزو).
3. تنمية الشعور في بيئة العمل، ان الجودة احد العوامل الهامة في تحفيز العاملين ودفعهم الى زيادة الانتاجية، وزيادة ارتباطهم بالمنشآة واهدافها.
4. تحقيق سمعة طيبة للمنشآة في نظر العملاء والعاملين.
5. رضاء المستهلك لانها تركز على تحسين وتطوير جودة كل شيء داخل المنشآة.
6. تحقيق ميزة تنافسية وعائد مرتفع.
7. تمثل عائد الجودة في رضاء المستهلك، تخفيض التكاليف وتحقيق ميزة تنافسية.

يتضح للباحث ان أهمية الجودة تساهم في تقليل الوقت المبذول من أجل إنجاز الاعمال المختلفة لتكون مناسبة لإتخاذ القرارات.

ثالثاً: مقاييس الجودة:

تسعى الشركات الى ضمان الجودة من خلال تطابق المنتج او الخدمة مع المعايير والمواصفات الموضوعة حيث دائماً ما يعبر عن الجودة في صورة قيمة مستهدفة وتسمح الشركات بوجود حدود مقبولة للتباين

---

1 - نزار عبدالحميد البارودي، **مستلزمات الجودة الشاملة وامكانية تطبيقها في المنظمات"رؤية مستقبلية**،(بغداد: جامعة المنصورة، مجلة المنصورة، المجلد الاول، العدد الاول، 200م)، ص 88.

2 - شادية داؤود سيرة قمر، **خصائصجودة المعلومات المحاسبية المحوسبة ودورها في فاعلية وكفاءة المحاسبة الادارية لنظام المعلومات في التخطيط والرقابة وتقويم الاداء**،(الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات التجارية، رسالة دكتوراه غير منشورة، 2012م)، ص 90.

والانحراف حول هذه القيمة المستهدفة يطلق عليها حدود السماح فالواقع العملي يفرض ظهور حالات للانحراف في الانتاج يمكن تقسيمها الى قسمين[1]:

1. انحراف عامة(تعود للصدفة): التي تكون موجودة في العملية بطبيعتها وتحدث بدون سبب محدد ويطلق عليها الانحرافات العشوائية، واذا حدثت الانحرفات فان العملية تحت السيطرة.

2. انحرافات خاصة(تعود لاسباب معينة): هي الانحرافات التي لا تكون موجودة في العملية بطبيعتها ويمكن حدوثها لاسباب معينة ويطلق عليها الانحرافات غير العشوائية واذا حدثت مثل هذه الانحرافات فان العملية تكون خارج السيطرة.

تسعى الادارة الى التخلص من الانحرافات الخاصة غير العشوائية وذلك بحل المشكلة المسببة لها كما انها تسعى الى التقليل من الانحرافات العشوائية والتي تتطلب اعادة تصميم المنتج او العملية بشكل جيد[2]، ومعرفة مستوى الانحرافات عن الجودة المستهدفة تتطلب استخدام مجموعة من المقاييس لقياس الجودة وهل هي داخل الحدود المسموح بها ام لا وهناك مقاييس عديدة يمكن من خلالها معرفة مستوى جودة ما تقدمه الشركات من منتجات وخدمات وهذه المقاييس تلعب دوراً مركزياً في أي برنامج جودة لذلك فالمنشآت تستخدم مجموعة متنوعة من مقاييس الجودة منها نسبة الانتاج المعاب كجزء من المليون، نسبة الانتاج الجيد الى اجمالي الانتاج، نسبة الكفاية الانتاجية، التلف، الخردة، اعادة التصنيع، المردودات، معدل العمليات الواقعة تحت رقابة الادوات الاحصائية[3].

يتضح للباحث ان مقاييس الجودة تساعد في جمع وتحليل المعلومات للحصول على مخرجات ترضي كل المستخدمين.

رابعاً: خصائص الجودة:

تتمثل خصائص الجودة في الاتي[4]:

1. تتخلل الجودة جميع جميع النشاطات والوظائف والمستويات الادارية.
2. دور القوى العاملة حيوي وفعال وتمنح المنشآة ميزة تنافسية.
3. تعرف الجودة حسب تفوقها على التوقعات والتشجيع والابتكار والابداع.
4. الغايات والاهداف في المنشآة واسعة ويتم التعاون من اجل مصالح المنشآة.
5. نظام المكافات يعترف بقيمة الافراد والعمل التعاوني والتشجيع على التعاون داخل المنشآة.
6. دور ادارة المنشآة تطلعي الى الاهتمام بالمستقبل وتعمل الادارة من اجل التحسين المستمر لجميع النظم والعمليات والمنتجات.

---

1 - محفوظ احمد جودة، **ادارة الجودة الشاملة – مفاهيم وتطبيقات**،(عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2004م)، ص 38.

2 - Schonberger, Richard j. & knod, jr Edward m, **operations management – customer – focued principles**,(USA: mc graw- hill, inc, 6ed, 1997), p132.

3 - Kaplan, Roberet S. & Atkinson, Antony A, **Advanced Management Accounting**,(USA:prentis hall, 1998), p. 562.

4 - ضبيان شمام حسن، الزبيدي، **نظم المعلومات واثرها في التخطيط الاستراتيجي**،(بغداد: دار نبع المعرفة، 2017م)، ص 11.

7. دور المعلومات المحاسبية في تطوير اعمال المنشآة من اجل زيادة الكفاءة والفاعلية فيها.

8. تعبر عن الطريق المستخدم في عرض المعلومات وتقريرها، وان تكون في شكل يمكن القائمين على استخدامها من فهم صحيح لمضمونها.

يستنتج الباحث بان الجودة قادرة على تلبية احتياجات عملائها بالشكل الذي يتفق على ارضائهم من خلال مقاييس موضوعية لتحقيق رضاء العملاء.

خامساُ: انواع الجودة:

يمكن تصنيف انواع الجودة الى ما يلي[1]:

1. جودة التصميم: هي كيفية مقابلة مواصفات المنتج او الخدمة لاحتياجات ورغبات المستهلك وهي الجودة من وجهة نظر المستهلك.

2. جودة المطابقة: تتضمن تصنيع المنتج وفقاً لمواصفات التصميم الفنية والهندسية وهي الجودة من وجهة نظر المنشآة.

سادساً: جودة المعلومات:

جودة المعلومات ترتبط ببرامج تتضمن التشديد على المخرجات النهائية لنظام المعلومات عن طريق الحد من العيوب ووضع الشيء المراد تحقيقه، جودة المعلومات أي نظام تعتمد على جودة مدخلاته ومدى دقة وسلامة وصحة البيانات المدخلة يؤثر على جودة المعلومات المخرجة من النظام[2].

يتضح للباحث ان جودة المعلوات تعرف بانها: هي ناتج المعلومات التي تتصف بالخصائص النوعية التي تجعلها ذات قيمة وفائدة من خلال الملاءمة والموثوقية.

سابعاً: مميزات جودة المعلومات:

تتميز المعلومات ذات الجودة بالاتي[3]:

1. محتوى المعلومات: يرتبط المحتوى المعين من المعلومات المطلوبة بمسؤوليات القرار للادارة، وبالتالي فان مسؤوليات القرار تكون مرتبطة باهداف مراكز القرار ويكون مقياس الاداء الذي يعكس كيفية انجاز هدف معين وبالتالي كيفية اداء الادارة.

2. ابعاد احتياجات المعلومات: تتعلق المعلومات المناسبة لقرارات التخطيط بالبدائل الممكنة وتكون خاصة بالمستقبل ويعبر عنها بوحدات مالية، بينما المعلومات المناسبة لقرار الرقابة تحتوى على معايير اداء ونتائج معينة مناسبة مقاسة بوحدات تربطها بالاداء، كما تختلف خصائص المعلومات المطلوبة للتخطيط عند اتخاذ قرارات التخطيط الاستراتيجي.

---

1 - فوستر جورج هور نجرن وداتار سريكانت، **محاسبة التكاليف- مدخل اداري**، ترجمة احمد الحجاج،(الرياض: دار المريخ للنشر، 1996م)، ص 1221.

2 - علي ابراهيم حسن، **المعلومات المحاسبية لاعتماد اسلوب التحسين المستمر للمنشآت الصناعية**،(بغداد: جامعة الموصل، رسالة ماجستير غير منشورة، 2004م)، ص 50.

3 - ابريس موهر وجاكسون املف، تعريب خالد سعد المطيري، **الصياغة المفهومية للاهتمام بالجودة الشاملة**،(نيويورك: جامعة سانت جون، كلية ادارة الاعمال، المجلة الاروبية للتسويق، العدد الثاني، 1998م)، ص 33.

3. الهياكل التنظيمية: تختلف احتياجات المعلومات في المنشآت من تنظيم الى اخر.

4. الوظائف التشغيلية: تحتاج كل وظيفة تشغيلية الى مجموعة مميزة من المعلومات.

يستنتج الباحث ان ما يميز الجودة هو الحصول على رضا المستخدمين من خلال تقديم إحتياجاتهم بأفضل الطرق مع مراعاة الاستمرارية في ذلك.

ثامناً: ابعاد جودة المعلومات:

تتمثل ابعاد جودة المعلومات بالاتي[1]:

أولاً: الابعاد الرئيسية، تتمثل الابعاد الرئيسية للجودة في:

1. الاداء: الاداء صفة يمكن قياسها، يحدد بالخصائص الاساسية لوظائف المنشآة فقياس اداء المنشآة يسمح بتصنيفها.

2. الخصائص الثانوية: تساهم الخصائص الثانوية لمنشآة ما في اقدام المستهلكين عليها وتصبح من معايير الشراء في حالة ما اذا كانت منتجات المنشآة المعروضة في السوق متماثلة في خصائصها ومكوناتها الاساسية.

3. المطابقة: الانماط والمعايير تعد ذات جودة عندما تكون مطابقة للعناصر التي يعرف بها وتكون سيئة الجودة عندما تبعد عنها، المطابقة للمعايير تضمن دقة وتناسق الجودة وتعمل في اطار البحث عن الرفاهية الاجتماعية من طرف السلطات من اجل تقليص اختلاف المنتجات.

ثانياً: الابعاد الفرعية، تتمثل الابعاد الفرعية لجودة المعلومات في الاتي[2]:

1. بعد الزمن: الوقت يعد عاملاً مهماً في جودة المعلومات المحاسبية، ولاسيما عند القيام بتقييم جودة المعلومات المستخدمة، اذ ان معدل انتاج المعلومات يتزايد عندما تقييم السلع والخدمات باسرع وقت ممكن ويتضمن هذا البعد الاتي:

أ. التوقيت: الحصول على المعلومات في الوقت المناسب دون تاخير، لان التاخير في ايصال المعلومات يؤثر في فائدتها حتى ولو كانت ذات جودة عالية، مما يؤثر على مخرجات نظام المعلومات المستخدمة وان حصول المنظمة على المعلومات في الوقت المناسب يزيد قدرتها على المنافسة في الاسواق العالمية.

ب. التحديث: التحديث والتطوير المستمر للمعلومات، بحيث تقابل هذه المعلومات والمتغيرات الجارية، لان قسماً كبيراً من المعلومات يصبح متقادماً بمرور الوقت.

ج. التكرار: المعلومات الجيدة يتكرر استعمالها باستمرار، أي ان هذه المعلومات تكون ذات جودة، وانها تساعد على اتخاذ القرارات سواء بشكل منتظم او غير منتظم.

---

1 - محمد الخرشوم وسليمان علي، **اثر الفرد المدرك والجودة المدركة على ولاءالمستهلك للعلامة التجارية**،(دمشق: جامعة دمشق، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد الرابع، 2013م) ص 71.

2 - رغد الصرن، **عوامل قياس الجودة في نظم المعلومات المطبقة في شركات الاتصالات**،(دمشق: جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد الاول، 2011م)، ص 126.

د. الجاهزية: قدرة تجهيزات وتسهيلات نظم المعلومات على البقاء في حالة تمكنها من اجاز وظيفتها بالشكل المطلوب، وترتبط هذه الجاهزية بامكانية ايصال المعلومات الى ما يحتاجاليها، وجود التجهيزات والتسهيلات المتنوعة في حالة جاهزية في وقوق المنظمة واداراتها كلها يعد جانباً اساسياً ومهماً في تبرير النموذج المقترح لابعاد جودة المعلومات في عصر المعرفة.

2. بعد الشكل: يتضمن بعد الشكل الابعاد الفرعية التالية:

أ. الوضوح: يهدف الى قياس درجة وضوح الاجراءات الخاصة بالافادة من المعلومات وخلوها من الغموض.

ب. التقديم: طريقة عرض المعلومات التي ستستخدم وذلك بالشكل المنسب سواء كانت في صورة ارقام ام رسوماً بيانية ام جداول ام بالالوان، ان يكون الشكل الذي تقدم به ذا جودة عالية.

يستنتج الباحث من ابعاد الجودة المعلومات الاتية:

أ. تمثل ابعاد الجودة المكونات التي تقيس بها المنشآت من حيث جودتها.

ب. المستهلك لا يمتلك خبرة المنتج وتقييم الخصائص.

ج. للجودة خصائص جوهرية واخرى غير غير جوهرية ترتبط بالمنتج.

تاسعاً: تقييم جودة المعلومات:

تقيم جودة المعلومات بمدى امكانية استعمالها في الوقت الحالي او توقع استعمالها في المستقبل وكفاءة وفعالية القرارات المتخذة بناءاً على تلك المعلومات، وبالتالي القيمة المضافة التي تحدثها على مستوى كل مراكز القرار وانعكاسها على مختلف نشاطات ووظائف المؤسسة، والتركيز على القيمة التفاضلية للمعلومات ويدخل في تحليل ذلك عامل التكلفة والمنفعة، الا ان تقدير تكلفة المعلومات يمكن ان يتم بدقة. لكن تحديد قيمة امنفعة لا يتم بنفس الطريقة نظراً لتعدد الاستعمالات وامكانية اعادة الاستعمال مع تأثير استعمال تلك المعلومات على عدة مستويات، وتتمثل العوامل التي تحدد درجة جودة المعلومات للمستخدم او متخذ القرار بالاتي[1]:

1. منفعة المعلومات.

2. درجة الرضى على المعلومات.

3. درجة الاخطاء والتحيز في انتاج ومعالجة ونقل البيانات والمعلومات للحصول على تلك المعلومات يتطلب ذلك تكلفة. وعندما تزيد تكلفة الحصول على المعلومات عن قيمة هذه المعلومات فانه يكون امام بديلبين:

أ. زيادة قيمة المعلومات من خلال زيادة درجة صحتها او من خلال التقليل من المنافع المتحصل عليها من المعلومات.

---

1 - بوعشة مبارك وهبة بوشوشة، **دورة جودة امن المعلومات المحاسبية في ادارة الحزمة المالية**،(عمان: جامعة الزرقاء، المؤتمر العلمي الدولي، تداعيات الازمة الاقتصادية العالمية على منظمات الاعمال، التحديد والفحص، الافاق، 3-5 نوفمبر، 2009م)، ص 5.

ب. تدنية التكلفة من خلال تخفيض درجة صحة المعلومات او من خلال المنافع المستمدة من هذه المعلومات، قيمة المعلومات تمثل قيمة التغير في القرار واستعمالها في اختيار البدائل ويتم حسابها بالفرق الناتج بين نتائج القرار الاول ونتائج القرار الثاني مطروحاً منها تكلفة الحصول على هذه المعلومات الاضافية التي ادت الى تغيير القرار وبالتالي فانه اذا لم تؤدي هذه المعلومات الجديدة الى تغيير القرار المتخذ سابقاً فان قيمة هذه المعلومات تساوي صفر.

يستنتج الباحث من تقييم جودة المعلومات بانه تزيد من القدرة في توفير الوقت والجهد وسرعة الاداء في الوقت المناسب من خلال توفير المعلومات المحاسبية باقل تكلفة واقل جهد مما يعد عاملاً رئيسياً في زيادة المرونة في اتخاذ القرارات.

عاشراً: جودة المعلومات المحاسبية:

جودة المعلومات المحاسبية معيار الحكم على مدى تحقيق المعلومات المحاسبية لاهدافها، وتستخدم للمفاضلة بين الاساليب المحاسبية بغرض القياس والافصاح المحاسبي في التقارير المالية مما يتيح اختيار اكثر المعلومات فائدة لمساعدة المستخدمين الرئيسين لترشيد قراراتهم[1].

يرى الباحث ان جودة المعلومات المحاسبية تعرف بأنها: مجموعة من الصفات النوعية التي يجب ان تتوفر في المعلومات المحاسبية التي تكون مفيدة للمستخدمين.

الحادي عشر: التطور التاريخي لجودة المعلومات المحاسبية:

برز الاهتمام بجودة المعلومات المحاسبية في عام 1966م، حيث ظهرت ملامح التحول من الاهتمام بالمبادئ الى التركيز على منفعة المعلومات المحاسبية المقدمة للمستخدمين من قبل الجمعية الامريكية للمحاسبة والتي اقرت اربع صفات لتقييم مدى جودة او منفعة المعلومات المحاسبية والتي تمثلت في الملاءمة، القابلية للتحقق، التحرر من التحيز، والقابلية للقياس الكمي[2]، وفي عام 1970م اصدر مجلس المبادئ المحاسبية البيان رقم(4)، والذي بحث في المفاهيم والمبادئ المحاسبية الاساسية الخاصة بالتقارير المالية لمنظمات الاعمال وتضمن سبعة خصائص نوعية للمحاسبة المالية وهي: الملاءمة، قابلية التحقق، قابلية الفهم، قابلية المقارنة، عدم التحيز، التوقيت الملائم، والاكتمال[3].

بعد عشر سنوات، أي في عام 1980م اصدر مجلس معايير المحاسبة المالية البيان رقم(2) والذي بحث في الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، وقد ميز فيه بين الخصائص الرئيسة والخصائص الثانوية، اما الخصائص الرئيسة فقد حددت بخاصيتي الملاءمة والموثوقية والتي يتفرع من كل منها ثلاث خصائص ثانوية، اما الخصائص الثانوية فتشمل: القابلية للمقارنة، والثبات[4]، وفي عام 1982م حددت لجنة معايير

---

1 - عبدالمالك عمر يزيد، **المحاسبية المالية في المجتمع الاسلامي، الاطار التاريخي للمحاسبة**،(عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2001م)، ص 1.

2 - نوي الحاج، **مقارنة جودة المعلومات المحاسبية في النظام المحاسبي المالي الجزائري**،(الجزائر: المجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، العدد15، 2013م)، ص 35.

3 - Belkaoui, Ahmed R, **Accouting Theory,**(London: Thomson Learning, 5th ed, 2004), p. 118.

4 - رضوان حلوة حنان، **اسس المحاسبة المالية**،(عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2004م)، ص 53.

المحاسبة الدولية اربع خصائث رئيسة يتفرع عنها خصائص ثانوية وهي: القابلية للفهم، القابلية للمقارنة، الملاءمة، والموثوقية التي تتضمن:(الحياد، الحيطة والحذر، الاكتمال، التمثيل الصادق والجوهر فوق الشكل)، كما تم تحديد محددات على خاصيتي الملاءمة والموثوقية عند انتاج وايصال المعلومات المحاسبية تتضمن:(التوقيت المناسب، الموازنة بين التكلفة والعائد والموازنة بين الخصائص النوعية)[1].

الثاني عشر: مقاييس جودة المعلومات المحاسبية:

تتمثل مقاييس جودة المعلومات المحاسبية في:

1. الدقة في المعلومات: بدرجة تمثيل المعلومات لكل من الماضي والحاضر والمستقبل، فكلما ازدادت دقة المعلومات ازدادت جودتها وازدادت قيمتها في التعبير عن الحقائق التاريخية او عن التوقعات المستقبلية[2].

2. منفعة المعلومات: ويمكن ان تأخذ المنفعة احدى الاشكال التالية[3]:

أ. المنفعة الشكلية: يتطابق شكل ومحتوى المعلومات مع متطلبات متخذ القرار.

ب. المنفعة الزمنية: بارتفاع قيمة المعلومات وامكان الحصول عليها بسهولة.

ج. المنفعة التقييمية والتصحيحية: بارتفاع قدرة المعلومات على تقييم نتائج تنفيذ القرارات وقدرتها على تصحيح انحرافات النتائج.

د. المنفعة المكانية: الحصول عليها بسهولة.

3. الفاعلية: بمدى تحقيق المنشآة لاهدافها من خلال موارد محددة.

4. التنبؤ: الوسيلة التي يمكن استعمال معلومات الماضي والحاضر في توقع احداث ونتائج المستقبل.

5. الكفاءة: بتحقيق اهداف المنشآة باقل استخدام ممكن للموارد.

الثالث عشر: أهداف جودة المعلومات المحاسبية:

تهدف المعلومات المحاسبية الى توفير بيانات المعلومات تؤدي الى الاستفادة منها من قبل الاطراف المختلفة ويمثلون الدائنون والمقرضين والمستثمرين والمرتقبين والاجهزة الحكومية[4].

1. تزويد المعلومات المحاسبية والمالية عن الاصول والموجودات التي تملكها المشروعات والالتزامات التي تترتب عليه في تاريخ معين.

2. المعلومات التي تاتي نتيجة لاعمال المشروع من ربح او خسارة من فترة معينة أي بيانات التغيرات التي طرأت على صافي حقوق المشروع نتيجة نشاط والمعلومات المحاسبية والملائمة المتعلقة بالقرارات النقدية

---

1 - زينب عباس حميدي، **الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية واثرها في تقييم اضرار الحرب**،(بغداد: جامعة بغداد، مجلة الادارة والاقتصاد العدد75، 2009م)، ص 40.

2 - مؤيد محمد الفضل وعبدالناصر ابراهيم نور، **المحاسبة الادارية**،(عمان: دار المسيرة للنشر، 2002م)، ص 306.

3 - زين العابدين فارس، **مشاكل اسس قياس الربح المحاسبي عند اعداد القوائم المالية المؤقتة**،(القاهرة: جامعة عين شمس، كلية التجارة، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد2، 2003م)، ص 1.

4 - خالد يوسف ادم يحيى، **اثر التزام مراجعي الحسابات بقواعد السلوك المهني على جودة المعلومات المحاسبية**،(الخرطوم: جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستيرغير منشورة، 2017م)، ص 58.

للمشروع ومدى قدرته على تسديد التزاماته وحقوق الغير، والكشف بقدر الامكان عن معلومات المتعلقة بنوع القوائم المالية والتي يحتاجها ذوي العلاقة والاطراف التي لها مصلحة في امور المشروع.

3. المساعدة في عمليات اتخاذ القرارات على عمليات المشروع وعلى ادارته بالوسائل والاجراءات التي تمكنهم من تأدية جميع العمليات المالية بطريقة سليمة واعداد التقارير والبيانات والمعلومات المحاسبية المختلفة التي تستخدم كاساس لرفع الانتاجية والهدف من نظام المعلومات وذلك تم التحديد بكفاءة ودقة.

يستنتج الباحث مما سبق ان دور جودة المعلومات المحاسبية يتمثل في تحقيق الاهداف الاتية:

أ. اعداد التقارير المالية التي لها دلالتها ومن هنا تتمثل اهمية الموثوقية والاعتمادية وخاصية الصدق في التعبير.

ب. قياس حقوق المشروع والتزاماته من خلال ذلك تظهر الحاجة الى خاصية الملاءمة.

ج. توصيل المعلومات المالية للجهات الاخرى وتظهر هنا خاصية التوقيت المناسب.

الرابع عشر: الفوائد الناتجة من جودة المعلومات المحاسبية وما مدى الحاجة اليها:

من خلال حصر العديد من الفوائد التي تحققها المعلومات المحاسبية التي تتوافر فيها الخصائص النوعية او معايير جودة المعلومات المحاسبية تتضح الحاجة الى استخدام مفهوم جودة المعلومات المحاسبية في مختلف المجالات منها[1]:

1.انه يمكن استخدام جودة المعلومات المحاسبية كمرشد رئيسي عند المفاضلة بين البدائل المحاسبية المختلفة وخاصة في معالجة المواقف التي لا تشملها المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاماً.

2. ان جودة المعلومات المحاسبية تعمل على زيادة فهم مستخدمي القوائم المالية والتقارير المالية التي تتضمن المعلومات المحاسبية.

3. انه من فوائد الجودة تزايد مستوى الاتصال بين الافراد، خاصة عند نقل وتوصيل المعلومات المحاسبية لمستخدميها.

4. استخدام خصائص جودة المعلومات المحاسبية كمعايير اساسية للتمييز بين المعلومات الجيدة والفاعلة في اتخاذ القرارات، وبين المعلومات غير الجيدة والاقل فاعلية في مجال اتخاذ القرارات.

يستنتج الباحث من الفوائد السابقة يحقق الاهتمام بجودة المعلومات المحاسبية في الوحدة الاقتصادية الفوائد التالية:

- تقليل الاخطاء.
- إختصار الوقت اللازم لانهاء المهام.
- الاستفادة المثلى من الموارد المتاحة وجود خصائص الجودة في المعلومات المحاسبية يزيد من تفهم مستخدمي التقارير المالية للمعلومات المحاسبية من حيث فوائدها وحدود استخدامها.

1 - عماد الصباغ، **نظم المعلومات- ماهيتها ومكوناتها**،(عمان: مكتبة دار الثقافة للنشر، 2000م)، ص 30.

الخامس عشر: قياس جودة المعلومات المحاسبية:

يتم قياس جودة المعلومات المحاسبية بهدف تحديد قدرة المعلومات المحاسبية على تحقيق أهدافها والتمييز بين الأساليب المحاسبية من أجل القياس والإفصاح المحاسبي في التقارير المالية وتقديم الدعم لمتخذي القرار في ترشيد قراراتهم[1].

تجرى عملية قياس جودة المعلومات المحاسبية بالاستناد على مجموعة من المعايير منها[2]:

1. الدقة:

يشير هذا المعيار الى درجة تعبير المعلومات المحاسبية للماضي والحاضر والمستقبل، وترتبط دقة المعلومات المحاسبية وجودتها بعلاقة طردية، حيث يؤدي إزدياد دقة المعلومات المحاسبية الى إزدياد جودتها وبالتالي إزدياد قيمتها في تمثيل الوقائع والاحداث التاريخية والتنبؤ بالاحداث المستقبلية. ويمتاز هذا المعيار بإرتكازه على التنبؤات والتوقعات وعدم التأكد، مما يجعل أمر الإستغناء عن الدقة وارداً عند توفير معلومات ملائمة لإتخاذ القرارات.

2. المنفعة:

يشير هذا المعيار الى صحة المعلومة المحاسبية وسهولة إستخدامها، وتعد المعلومات المحاسبية ذات قيمة عالية اذا ما تم الحصول على المعلومات المحاسبية بيسر وسهولة وتطابق شكل ومحتوى المعلومات مع متطلبات متخذ القرار بالاضافة الى زيادة قدرتها على تقييم نتائج تنفيذ القرارات وتصحيح الانحرافات النتجة عنها.

3. الفاعلية:

يشير هذا المعيار الى قدرة المنشآة على تحقيق أهدافها بالاستعانة بما تمتلكه من موارد وامكانات، وتقاس جودة المعلومات المحاسبية بمدى تحقيق تلك المعلومات لأهداف المنشآة.

4. التنبؤ:

يشير هذا المعيار الى الوسائل والاجراءات القائمة على استخدام المعلومات الماضية والحاضرة في توقع الاحداث والنتائج المستقبلية واستخدامها في عمليات التخطيط واتخاذ القرارات. وتعد المعلومات المحاسبية ذات جودة عالية اذا ما زادت مقدرتها التنبؤية وتخفيض حالة عدم التاكد عند استخدامها كمدخلات لنماذج التبؤ بالمراكز المالية او نماذج الاختبار من بين بدائل القرارات الادارية.

5. الكفاءة:

يشير هذا المعيار الى تحقيق اهداف المنشآة باستخدام مقدار محدد من مواردها وامكاناتها، ويقاس بمدى توفر الموارد والامكانات المادية والبشرية عند القيام بالعمليات والنشاطات اللازمة لتحقيق اهداف المنشآة

---

1 - عباس مهدي الشيرازي، **نظرية المحاسبة**،(الكويت: ذات السلاسل للطباعة والنشر، 2005)، ص 144م

2 - مؤيد الفضل وعبد الناصر نور، **المحاسبة الادارية**،(عمان: دار المسيرة للنشر، 2002م)، ص 206.

مقارنة بالنتائج والمخرجات المتحققة، وتعد المعلومات المحاسبية ذات جودة عالية اذا ما زادت قيمتها بأقل التكاليف الممكنة.

يستطيع الباحث من خلال قياس جودة المعلومات المحاسبية تساعد في تحديد اغراض استخدام المعلومات المحاسبية، تحديد نوعية وطبيعة المعلومات الواجب توافرها، التوقيت المناسب للحصول على المعلومات المحاسبية، فائدة المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات.

السادس عشر: مقومات جودة المعلومات المحاسبية:

تتمثل مقومات جودة المعلومات المحاسبية في الاتي[1]:

1. كفاية المعلومات التي توفرها الشركات عند التقرير عن الاستراتيجية الاعمال واثارها الاقتصادية.
2. كفاية المعلومات عن نتائج اعمال الانشطة المختلفة.
3. كفاية شرح الاداء الحاضر للشركة في تقاريرها المالية.
4. كفاية المعلومات الواردة في خطابات مجلس الادارة.
5. وضوح الايضاحات المرفقة في القوائم المالية.

يتضح للباحث ان تكون المعلومات المحاسبية تقوم على مجموعة من المقومات التي تعكس جودتها من خلال كفاية المعلومات عن الاثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وغيرها.

مقومات النظام المحاسبي لانتاج معلومات محاسبية ذات جودة عالية:

تعتبر جودة المعلومات المالية الهدف الرئيس الذي تسعى الشركات لتحقيقه، لكن هناك مجموعة من المقومات التي تؤثر في عملية انتاج المعلومات وتوصيلها وهذه المقومات يمكن بياناتها فيما يلي[2]:

يستند النظام المحاسبي في اساس وظائفه على مجموعة من العناصر والمقومات والتي تتمثل في مجموعة من الادوات والاجراءات المستخدمة في النظام لتحقيق اهدافه وتتضمن هذه المقومات:

1. المقومات المادية:

وتتضمن جميع المكونات المادية مثل الادوات والاجهزة المحاسبية اليدوية والالية التي يتم استخدامها في انتاج المعلومات المحاسبية.

2. المقومات البشرية:

وتتمثل في مجموعة الاشخاص القائمين على تشغيل النظامي المحاسبي والعاملين فيه.

3. المقومات المالية:

وتشمل كافة الاموال المتاحة للنظام والتي يستخدمها للقيام بمهامه ووظائفه.

---

1 - منى جباي يوسف شعراني، **اثر التوافق بين معايير المحاسبة للمؤسسات الاسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية على جودة المعلومات المحاسبية**، الخرطوم، جامعة النيلين، مجلة الدراسات العليا، المجلد4، العدد15، ص 25.

2 - احمد حسين علي حسين، **نظم المعلومات المحاسبية: الاطار الفكري والنظم التطبيقية، النظام اليدوي، وتصميم النظم، نظام الحاسب**،(الاسكندرية: مطابع الاشعاع، 1997م)، ص 56.

4. قاعدة البيانات:

وتحتوي على مجموعة من الاجراءات التطبيقية والبيانات الضرورية اللازمة لتشغيل النظام وتحقيق اهدافه.

السابع عشر: خصائص جودة المعلومات المحاسبية:

تنقسم خصائص جودة المعلومات المحاسبية الى خصائص اساسية وثانوية كما يلي:

1. الخصائص الاساسية:

أ. **ملائمة المعلومات المحاسبية:** تتحقق الملائمة عندما تكون المعومات المحاسبية ذات صلة او ارتباط بالقرار المزمع اتخاذه وتكون المعلومات ملائمة بتوفير الاتي[1]:

1. القدرة التنبؤية: ان تتميز المعلومات بقدرتها على التنبؤ بالمستقبل وزيادة الثقة فيها.

2. التوقيت المناسب: ان تقدم المعلومات لمستخدميها في الوقت المناسب للاستفادة منها في اتخاذ القرارات.

3. القيمة الاسترجاعية: قدرة المعلومات على التحقق من صحة التوقعات الماضية والتنبؤ بتوقعات المستقبل.

يتضح للباحث ان المعلومات المحاسبية تكون ملاءمة اذا كان لها قدرة على التنبؤ بالمستقبل وتقدّم في الوقت المناسب للاستفادة منها في اتخاذ القرارات.

ب. **موثوقية المعلومات المحاسبية:** ولكي يمكن الوثوق بالمعلومات فلابد من توافر الصفات التالية[2]:

1. صدق التمثيل: وجود درجة عالية من التطابق بين المعلومات والظواهر المراد التقرير عنها.

2. القابلية للتحقق: ان تكون البيانات في شكل يسمح للاشخاص الذين يعملون بصفة مستقلة عن بعضهم الوصول الى نفس المقاييس والنتائج من فحص تلك البيانات.

3. الحياد: خلو المعلومات من التحيز وتكون القوائم غير محايدة اذا اثرت على اتخاذ القرار.

يستنتج الباحث ان المعلومات المحاسبية يمكن الاعتماد عليها اذا عبر عنها بصدق وغير تحيز وقابلة للتحقق.

ج. **قابلية المعلومات للفهم:** ان تصنيف وتوصيف وتقديم المعلومات بشكل واضح يجعل المعلومات قابلة للفهم. وتعتمد القابلية للفهم على مؤشرين مهمين هما درجة الوضوح والبساطة ومستوى الفهم والادراك لدى مستخدمي المعلومات[3].

يتضح للباحث ان المعلومات المحاسبية تكون قابلة للفهم حيث تساعد في اتخاذ القرارات المناسبة.

د.**قابلية المعلومات للمقارنة:** تمتلك المعلومات الخاصة بشركة معينة منفعة اكبر في حالة امكانية مقارنة المعلومات الخاصة بها مع المعلومات المماثلة عن الشركات الاخرى او معلوماتها السابقة[4].

---

1 - كمال الدين مصطفى وعبدالله عبدالعظيم، **المحاسبة كنظام للمعلومات**،(القاهرة: دار التعليم الجامعي، 2014م)، ص 22.

2 - قورين حاج قويدر، **اثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على تكلفة وجودة المعلومات المحاسبية في تكنولوجيا المعلومات**، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح، مجلة الباحث، العدد10، ص 218.

3 - عادل عبدالفتاح المجهلي، **المحتوى الاعلامي للمعلومات المحاسبية الاولية بالتطبيق على سوق الاسهم السعودي**،(الرياض: جامعة الملك خالد، رسالة دكتوراه غير منشورة، 2010م)، ص 58.

4 - طارق عبد العال حماد، **دليل المحاسب الى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة**،(الاسكندرية: الدار الجامعية، 2006م)، ص 92.

يتضح للباحث ان تكون المعلومات المحاسبية قابلة للمقارنة في حالة هنالك امكانية مقارنة المعلومات الخاصة بالشركة تكون مماثلة مع الشركات الاخرى.

2. الخصائص الثانوية للمعلومات المحاسبية:

تتمثل الخائص الثانوية للمعلومات المحاسبية في الاتي:

أ. الثبات: هو استمرار الشركة في تطبيق نفس الطرق المحاسبية الا اذا وجد سبب يستدعى التغيير ويستلزم الافصاح عنه وعن اثاره[1].

يتضح للباحث ان تكون المعلومات المحاسبية ثابتة ان تطبق المنشآة نفس الاساليب والطرق لنفس الاحداث المحاسبية من فترة محاسبية لاخرى وان تكون المعايير المحاسبية تعتبر ثابتة من فترة لاخرى.

ب. الاهمية النسبية: حجم الحذف او العرض الخاطئ للمعلومات المحاسبية مما يؤثر على متخذ القرار[2].

يستنتج الباحث ان الاهمية النسبية هي خاصية حاكمة لكافة الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية ويعتمد تطبيقها على اعتبارات كمية ونوعية او خليط منها ويكون البند ذو اهمية نسبية اذا ادى حذفه او الافصاح عنه بصورة محرفة الى التأثير على متخذ القرار في التطبيق العملي.

الثامن عشر: القيود على استخدام الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية:

تتمثل في الاتي:

1. اختيار مستوى الاهمية النسبية:

يعتبر البند هام نسبياً اذا تجاوز حد الاعتراف وعليه يلزم ادراجه ومعالجته محاسبياً بطريقة صحيحة وبدقة، لانه يؤثر في قرار المستخدم، ويعتبر غير هام نسبياً اذا لم يتجاوز حد الاعتراف وعليه لا داعي لمعالجته محاسبياً لانه لا يؤثر في قرار المستخدم[3].

يتضح من التعريف ان الاهمية النسبية هي خاصية حاكمة لكافة الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية ويعتمد تطبيقها على اعتبارات كمية ونوعية او خليط منها ويكون البند ذو اهمية نسبية اذا ادى حذفه او الافصاح عنه بصورة محرفة الى التاثير على متخذ القرار في التطبيق العلمي ويستلزم الامر تحديد مستوى نقطة الفصل بين ما هو مهم نسبياً وما هو غير مهم نسبياً.

2. اختيار التكلفة(العائد)

يعد قيد المنفعة والتكلفة من القيود الحاكمة للخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية والتي يجب مراعاتها عند انتاج وتوزيع المعلومات لان الجودة في المعلومات المحاسبية هي خدمة اقتصادية تنتج وتقدم للمستفيدين.

---

1 - كمال عبدالعزيز النقيب، **مقدمة في نظرية المحاسبة**،(عمان: دار وائل للنشر، 2004م)، ص ص 293- 294.

2 - عائد مردان وابراهيم عبد موسى، **القيمة العادلة وتاثير استعمالها في جودة التقارير المالية**، بغداد: جامعة بغداد، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد8، العدد25، ص 230.

3 - صلاح علي احمد، **المعلومات المحاسبية واثرها على قرارات الاستثمارفي سوق المال**،(الخرطوم جامعة ام درمان الاسلامية، رسالة دكتوراه غير منشورة، 2002م)، ص 55.

يستنتج الباحث ان المعلومات المحاسبيةيجب ان تكون تكلفة الحصول عليها اقل ما يكون حتى لا تتسبب في رفع التكلفة وتكون تسببت في عكس ما هو مطوب منها ويجب ان تكون درجة المنفعة من المعلومة اكبر من تكلفتها.

التاسع عشر: مشكلات ومحددات استخدام الخصائص النوعية:

1. الموازنة بين الخصائص النوعية:

عادة ما يتبين ضرورة اقامة التوازن او المواءمة بين الخصائص النوعية للمعلومات. وبصفة عامة يجب ايجاد نوع من التوازن المناسب بين تلك الخصائص من اجل تحقيق اهداف البيانات المالية. وتخضع عملية تحديد الاهمية النسبية للخصائص في الحالات المختلفة للحكم والتقدير المهني[1].

ومن امثلة الموازنة:

أ. احتمالات التعارض بين الخصائص الرئيسة للمعلومات المحاسبية(أي الملائمة والموثوقية). قد لا يكون هناك توافق بين موثوقية المعلومات ومدى ملائمتها، فمثلاً قد ترفض معلومة معينة او تقبل اذا كانت موثوق بها ولكنها غير ملائمة، او انها ملائمة ولكنها غير موثوق بها، فارقام التكلفة التاريخية تتمتع بدرجة عالية من الثقة لخلوها من التحيز، الا ان الارقام التاريخية تتمتع بدرجة منخفضة من الملائمة وذلك لانها اقل ارتباطاً بالواقع الفعلي الذي تمثله[2].

ب. احتمالات التعارض بين الخصائص الثانوية للمعلومات المحاسبية، كالتعارض بين التوقيت الملائم والقدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية، فقد تصل المعلومة في الوقت المناسب ولكنها اقل قدرة على مساعدة متخذي القرارات على التنبؤ بدرجة عالية من الموثوقية، كما في حالة ارقام التكلفة التاريخية، كذلك فان السرعة في اعداد المعلومات غالباً ما يكون على حساب خصائص نوعية اخرى غالباً ما يكون لها الدرجة والاهمية نفسها كدرجة الدقة والاكتمال وعدم التأكد[3].

ج. ليس بالضرورة ان تكون المعلومات الملائمة والموثوق بها الواردة في التقارير والقوائم المالية كلها مفيدة لانها قد لا تكون ذات اهمية نسبية تذكر،(اختبار مستوى الاهمية) فعلى سبيل المثال هل يجب تسجيل مبراة الاقلام او تكلفة سلة المهملات، ضمن حسابات الاصول ثم استهلاكها على مدى اعمارها الانتاجية؟ على الرغم من ان هناك اكثر من فترة محاسبية سوف تستفيد من استخدام هذه الاصول، فانه وفقاً لمفهوم الاهمية النسبية يجب تسجيلها ضمن المصروفات، لان تاثير هذه العناصر على نتائج العمليات سوف يكون عديم الاهمية، وعليه فان البند يعتبر مفيداً وذو اهمية نسبية اذا ادى حذفه او الافصاح عنه بطريقة مضللة الى

---

1 - **المعايير المحاسبةالدولية**، 2009م، ص 98.

2 - حازم الخطيب وظاهر القشي، **توجه معايير المحاسبة نحو القيم العادلة والدخل الاقتصادي واثر ذلك على الاقتصاد**،(عمان: مجلة الزيتونة للبحوث العلمية، المجلد الثاني، العدد الثاني، 2004م)، ص ص 13- 14.

3 - رضا ابراهيم صالح، **اثر توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ظل الازمة المالية العالمية**،(الاسكندرية: جامعة الاسكندرية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، المجلد46، العدد2، 2009م)، ص ص 38- 39.

التاثير على متخذ القرار[1]، هناك ارتباط وثيق بين مفهوم الاهمية النسبية ومفهوم الافصاح الامثل وكلاهما يرتبط بمفهومي الملائمة وامانة المعلومات ويعود السبب في ذلك الى ان المعلومات المهمة يجب الافصاح عنها وعلى العكس المعلومات التي لا يتم الافصاح عنها يفترض انها غير مهمة، وان درجة الاعتماد على القوائم المالية يرتبط بامانة هذه القوائم أي بدرجة الافصاح عن كل المعلومات ذات الاهمية النسبية.

د. قد تكون المعلومات المحاسبية ملائمة وموثوق بها الا ان مستخدمي المعلومات المحاسبية قد يواجهون صعوبة في فهمها وتحليلها وبالتالي امكانية استخدامها في اتخاذ القرار المناسب[2].

2. العلاقة بين تكلفة المعلومة والمنفعة المتوقعة منها:

تعني الموازنة بين تكلفة الحصول على المعلومات والمنفعة التي سوف تعود على المنشآة من تلك المعلومات وان حجم المعلومات التي تحتويها التقارير المرحلية يعتمد على تكلفة الحصول عليها والمنفعة التي ستعود على المنشآة من تلك المعلومات، أي يجب انتاج المعلومات الى الحد الذي تتساوى فيه تكلفة انتاجها مع مع المنفعة المرجوة من تلك المعلومات، فالمعلومات الجيدة هي تلك المعلومات الاكثر فائدة في مجالات ترشيد القرارات[3].

والمعلومات كسلعة تختلف عن السلع الاخرى من حيث ان تكاليف اعدادها(تكاليف تجميع البيانات ومراجعتها وتكاليف نشرها وتحليلها) تقع على عاتق معديها، من حيث ان منفعتها تعود على كل من معديها ومستخدميها متمثلة بقدرة المعلومات في تحسين عملية اتخاذ القرارات، لذلك عند اتخاذ قرار انتاج او الحصول على مزيد من المعلومات يجب ان يؤخذ في الاعتبار معيار تكلفة هذه المعلومات والمنفعة المتوقعة منها، وتكمن الصعوبة في تحليل التكلفة والمنافع هي ان التكاليف والمنافع(وخاصة المنافع) لا تكون قابلة للقياس دائماً.

3. التوقيت الملائم:

قد تفقد المعلومات ملاءمتها اذا حدث تاخير غير ضروري في التقرير عنها. وقد تحتاج الادارة الى الملائمة بين المزايا النسبية الناتجة عن توفير المعلومات في الوقت المناسب من جهة والحاجة الى توفير خاصية امكانية الاعتماد على المعلومات والوثوق بها من جهة اخرى. وقد يتطلب توفير المعلومات في توقيت مناسب في العديد من الحالات التقرير عن عملية او حدث ما قبل معرفة كافة ابعاد تلك العملية او الحدث مما يؤثر سلباً على الثقة في المعلومات وامكانية الاعتماد عليها، وعلى العكس من ذلك اذ ان تاخير التقرير عن العملية او الحدث لحين معرفة كافة الابعاد المتعلقة بالعملية او الحدث يزيد كثيراً من الثقة في المعلومات ولكنها تصبح قليلة الفائدة في مساعدة المستخدمين على اتخاذ القرارات في غضون ذلك[4].

---

1 - احمد عبدالرحمن المخادمة، **اثر نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في اتخاذ القرارات الاستثمارية**،(الرياض: جامعة مؤتة، كلية ادارة الاعمال، مجلة المنارة، المجلد13، العدد2، ص ص 253-297.

2 - حازم الخطيب وظاهر القشي، **مرجع سابق**، ص ص 13-14.

3 - عبدالرحمن مرعي، **دور التقارير المرحلية في اتخاذ القرارات الاستثمارية**،(دمشق: مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد22، العددالثاني، 2006م)، ص 191.

4 - منذر يحيى الداية، **اثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية على جودة البيانات المالية في قطاع الخدمات في قطاع غزة**،(غزة: الجامعة الاسلامية غزة، كلية التجارة، رسالة ماجستير، 2009م)، ص 55.

4. صورة صحيحة وعادلة(العرض العادل):

عادة ما توصف البيانات المالية بانها تظهر الصورة العادلة والحقيقية او تعرض بامانة المركز المالي والاداء والتغيرات في المركز المالي لمنشآة معينة، وان تطبيق كل من الخصائص النوعية الرئيسية والمعايير المحاسبية المناسبة عادة ما يؤدي الى الحصول على بيانات مالية تظهر ما هو مفهوم بصفة عامة على انه الصورة العادلة والحقيقية او عدالة عرض تلك المعلومات[1].

1 - **المرجع السابق**، ص 56.

المبحث الثالث

معايير قياس جودة المعلومات المحاسبية

تمهيد:

ان المعلومات المحاسبية هي التي يتم اعدادها او انتاجها لتصبح في شكل اكثر نفعاً لمتخذ القرار وذلك لقيمتها في صنع القرار الحالي، او للاستخدام المستقبلي، ولكي تكون المعلومات ذات فائدة لمتخذي القرار لابد ان تكون على مستوى من الجودة. وعلى الرغم من انه لا يوجد تعريف محدد لجودة المعلومات وذلك لاختلافه تبعاً لاختلاف وجهات النظر واهداف منتجي ومستخدمي المعلومات.

أولاً: معايير قياس جودة المعلومات المحاسبية:

1. الدقة الحسابية:

يتم قياس جودة المعلومات المحاسبية بدرجة دقة هذه المعلومات ودرجة تمثيل هذه المعلومات للبيانات والاحداث المتعلقة بالماضي والحاضر والمستقبل، وكلما زادت دقة المعلومات كلما ازدادت مقدرتها على عكس الحقائق والتوقيعات[1].

2. المنفعة:

تتحدد منفعة المعلومات المحاسبية في عنصرين هما: صحة المعلومة وسهولة استخدامها، يمكن ان تاخذ المنفعة احدى الصور الاتية[2]:

أ. المنفعة الشكلية:

انه كلما تطابق الشكل ومحتوى المعلومة مع متطلبات متخذي القرار كلما كانت قيمة المعلومة عالية[3].

ب. المنفعة الزمنية:

ترتفع قيمة المعلومات كلما امكن الحصول عليها وتوافرت في الوقت المناسب[4].

ج. المنفعة المكانية:

ترتفع قيمة المعلومات كلما امكن الحصول عليها بسهولة، وعليه فان الحاسب الالي يعظم كل من المنفعة الزمانية والمكانية[5].

د. المنفعة التصحيحية:

نسمي التقيمية وتعبر عن مقدرة المعلومات المحاسبية على تقييم نتائج تنفيذ القرارات وقدرتها على تصحيح انحرافات هذه النتائج[6].

---

1 - عبدالمقصود دبيان واخرون، **نظم المعلومات المحاسبية وتكنولوجيا المعلومات**،(الاسكندرية: الدار الجامعية للنشر والتوزيع، 2004م)، ص 20.

2 - خالد امين عبدالله، **القواعد الدولية لعرض القوائم المالية- إعداد القوائم المالية للبنوك**،(عمان: الاكاديمة للعلوم المالية والمصرفية، 2006م)، ص 36.

3 - حكمة احمد الراوي، **تنظيم المعلومات المحاسبية والمنظمة**،(عمان: دار الثقافة للنشر، 2000م)، ص 25.

4 - شارف خوخة الطيب، **مفاهيم جودة المعلومات المحاسبية لترشيد القرارات الاقتصادية**،(الجزائر: الملتقى الوطني الاول مستجدات الالفية الثالثة، 2007م)، ص 152.

5 - مصطفى الباز، **مدخل مقترح لتحسين جودة المعلومات لاغراض اتخاذ القرار**،(القاهرة: جامعة عين شمس، 2007م)، ص 15.

6 - رضوان حلوة حنان، **تطور الفكر المحاسبي- مدخل نظرية محاسبية**،(عمان: الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، 2003م)، ص 36.

3. الفعالية:

تعبر عن مدى تحقيق المعلومات المحاسبية لاهداف المنشآة او متخذ القرار من خلال استخدام موارد محدودة[1].

4. التنبؤ:

هو احدى الوسائل المستخدمة في المفاضلة بين البدائل عن اتخاذ القرارات الاستثمارية وتشكيل محافظ الاوراق المالية[2].

تكمن قيمة التنبؤ في مقدرته على تقليل المخاطر وتخفيض عدم التاكد[3].

5. الكفاءة:

هي حسن استخدام الموارد وتطبيق مبدأ اقتصادية المعلومات الذي يستهدف تعظيم جودة المعلومات باقل التكاليف الممكنة والتي لا يجب ان تزيد عن قيمة المعلومات[4].

يستنتج الباحث ان توفر معايير عامة لقياس جودة المعلومات المحاسبية هي ذات اهمية كبيرة لان المعلومات بدون توفر هذه المعايير التي تحكم عملها وتجعلها مفيدة لعملية اتخاذ القرارات فان هذه المعلومات تفقد اهميتها وتعتبر المنتج النهائي لعملية اتخاذ القرارات هي المعلومات الجاهزة لاتخاذ القرارات الرشيدة.

1 - ناجي شوقي جواد، **ادرة الاعمال منظور كلي**،(عمان: مطابع الحامد للنشر والتوزيع، 2000م)، ص 40.

2 - عبدالملك اسماعيل حجر، **نظم المعلومات المحاسبية**،(صنعاء: دار الفكر المعاصر، 2004م)، ص 42.

3 - سليم ابراهيم الحسينة، **نظم المعلومات المحاسبية**،(الرياض: دار المريخ، للنشر، 2006م)، ص 169.

4 - عبدالملك اسماعيل حجر، **استخدام الاساليب الكمية في اتخاذ القرارات الادارية**،(صنعاء دار الفكر المعاصر، 2000م)، ص 74.

الشكل رقم(5/3/2): معايير جودة المعلومات المحاسبية

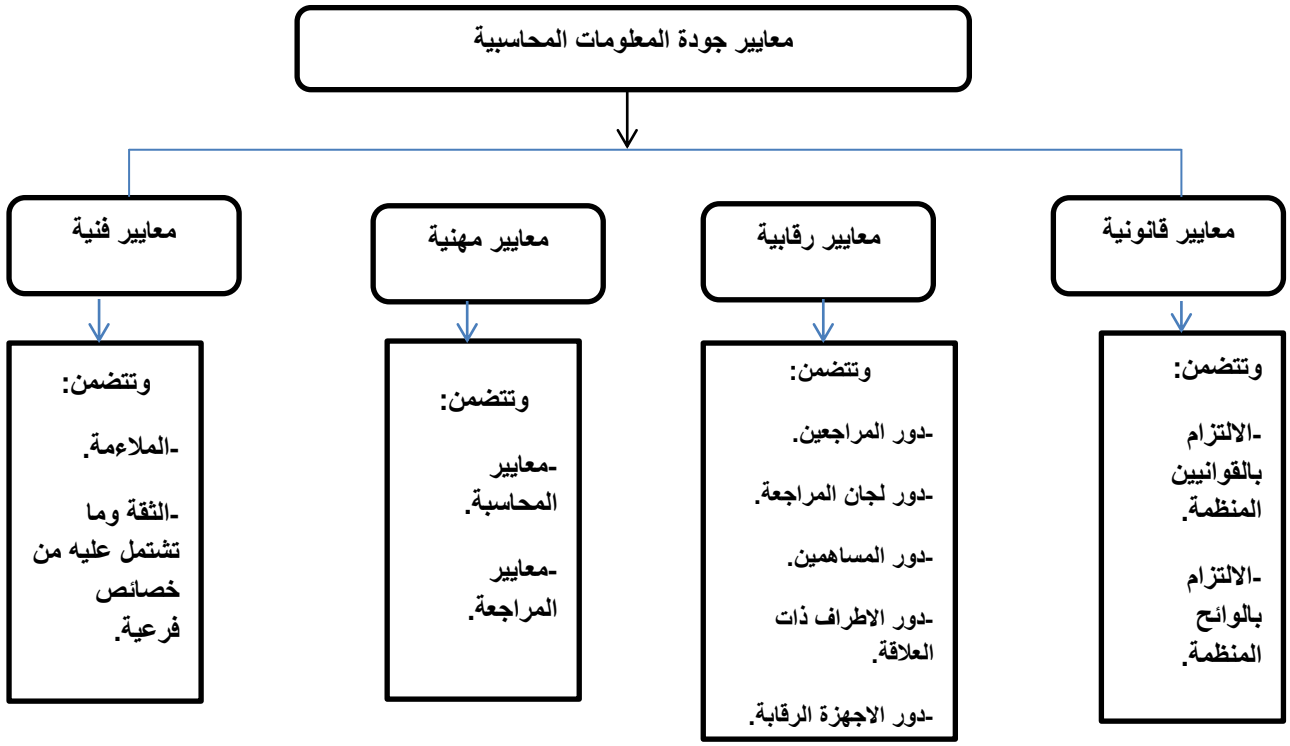

المصدر: محمد احمد ابراهيم، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سوق الاوراق المالية، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارية ببنها، جامعة الزقازيق، العديد الاول، ص 23.

ثانياً: معايير تحقق جودة المعلومات المحاسبية:

تقوم المعلومات المحاسبية على اربعة معايير اساسية تسهم في اكسابها صفة الجودة وتتمثل هذه المعايير في الاتي[1]:

1. المعايير القانونية:

تسعى العديد من المؤسسات المهنية في العديد من الدول لتطوير معايير لجودة التقارير المالية وتحقيق الالتزام بها، من خلال سن تشريعات وقوانين واضحة ومنظمة لعمل هذه المؤسسات مع توفير هيكل تنظيمي فعال يقوم بضبط جوانب الاداء في المنشآة بما تتوافق مع المتطلبات القانونية التي تلزم الشركات بالافصاح الكافي عن ادائها.

2. المعايير الرقابية:

ينظر الى عنصر الرقابة بانه احد مكونات العملية الادارية التي يرتكز عليها كل من مجلس الادارة والمستثمرين، ويتوقف نجاح هذا العنصر على وجود رقابة فعالة تحدد كل من لجان المراجعة واجهزة الرقابة المالية والادارية في تنظيم المعالجة المالية وكذلك دور المساهمين والاطراف ذات العلاقة في التحقق من ان

1 - ماجد اسماعيل ابوحمام، **اثر تطبيق قواعد الحوكمة على الافصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية**،(غزة: الجامعة الاسلامية، رسالة ماجستير غير منشورة، 2009م)، ص 59.

السياسات والاجراءات التي تتبناها المنظمة تنفذ بفاعلية وان بياناتها المالية تتميز بالمصداقية مع وجود تغذية عكسية مستمرة وتقييم للمخاطر وتحليل للعمليات وتقييم الاداء الاداري ومدى الالتزام بالقواعد والقوانين المطبقة.

3. المعايير المهنية:

تهتم الهيئات والمجالس المهنية المحاسبية باعداد معايير المحاسبية والمراجعة لضبط اداء العملية المحاسبية، مما برز معه مفهوم مساءلة الادارة من قبل الملاك للاطمئنان على استثماراتهم، والتي بدورها الى ظهور الحاجة لاعداد تقارير مالية تتمتع بالنزاهة والامانة.

4. المعايير الفنية:

ان توفر معايير فنية يؤدي الى تطوير مفهوم جودة المعلومات مما ينعكس بدوره على جودة التقارير المالية ويزيد ثقة المساهمين والمستثمرين واصحاب المصالح بالمنشآة ويؤدي الى رفع وزيادة الاستثمار. وقد توجهت مجالس معايير المحاسبة يرأسها مجلس معايير المحاسبة المالية الامريكي نحو اصدار معايير عديدة تساهم في توفير وضبط الخصائص النوعية للمعلومات.

يستنتج الباحث ان المعلومات التي تقدمها نظم المعلومات المحاسبية تشتمل المعايير التي تسترشد بها وتحدد مدى جودة هذه المعلومات وتتصف بالدقة والقيمة التي تعبر عن التوقعات المستقبلية والاحداث التاريخية وتقيس جودة المعلومات بمدى منفعتها.

ثالثاً: مناهج ومداخل قياس وتقويم جودة المعلومات المحاسبية:

هنالك مجموعة من المناهج العلمية التي تعمل على تقويم وقياس مستوى جودة المعلومات المحاسبية، ويمكن عرضها كما يلي[1]:

1. منهج الحدث:

يعتبر منهج الحدث أحد مناهج تقويم مستوى جودة المعلومات المحاسبية ويعتمد في قياسه على مستوى جودة المعلومات المحاسبية على خبرة الباحثين والحكم الشخصي للقائم بعملية تحديد مستوى جودة المعلومات المحاسبية والحدث والفراسة في الوقوف على اهمية البيانات المحاسبية باعتبار انها المدخلات الاساسية للحصول على المعلومات المحاسبية.

2. المنهج النظري:

يهتم المنهج النظري بالتركيز على عملية تشغيل ومعالجة البيانات المحاسبية الخاصة بالاحداث والظواهر الاقتصادية خلال الفترات المختلفة باعتبارها الاساس الذي يتم التركيز عليه في الحصول على معلومات تتصف بالجودة.

---

1 - محمد يوسف حفناوي، **نظم المعلومات المحاسبية**،(عمان: دار وائل للنشر، 2001م)، ص 38.

3. المنهج التجريبي:

يسعى المنهج التجريبي الى تقويم وقياس جودة المعلومات المحاسبية من خلال مدى إرضاء حاجات مستخدمي تلك المعلومات ومن ثم تحليل الاحتياجات ومدى ارتباطها بالبيانات.

يستنتج الباحث من خلال دراسة المناهج ان منهج الحدث والمنهج النظري يركزان على البيانات كمدخلات ويجهلان مدى حاجة المستخدمين، اما المنهج التجريبي يعمل على معالجة سلبيات كل من منهج الحدث والمنهج النظري، وذلك بالتركيز على جودة المعلومات المحاسبية.

رابعاً: عناصر نظم المعلومات المحاسبية:

يقصد بالعناصر المكونة لنظام المعلومات الأجزاء المادية للنظام والتي تضمن قيام النظام بوظائفه. وتضمن هذه الاجزاء كل من الاجهزة، وسائل التخزين، البرامج، قاعدة البيانات، إجراءات التشغيل، والأفراد. والأتي شرح موجز لكل منهذه الأجزاء[1].

أ. الأجهزة: يمكن ان تتضمن أجهزة نظام المعلومات المعين كل من التليفون، التلكس، الفاكسميلي، الألات الكاتبة، الألات الحاسبة، والحاسبات الألكترونية بأجزائها المختلفة والمكملة لها مثل وحدة التشغيل المركزية أجهزة المدخلات والمخرجات، وسائل الإتصالات، وسائل إعداد البيانات.

ب. وسائل حفظ وتخزين البيانات: وهي تتكون أساساً من الملفات والمستندات المكتوبة والميكروفيلم والأت التصوير في النظم اليدوية. ويضاف الى ذلك الأشرطة والأسطوانات الممغنطة والكروت المثقبة في النظم القائمة على استخدام الحاسبات الإلكترونية.

ج. البرامج: وهي من الأجزاء المادية لنظام المعلومات القائم على إستخدام الحاسبات الألكترونية فقط. وهناك نوعين من البرامج الأول يسمى برامج النظام، والثاني يسمى البرامج التطبيقية. وبرامج النظام هي البرامج الخاصة بتشغيل الحاسب نفسه والإستفادة من كل قدراته ويقوم بإعدادها منتجوا الحاسبات الألكترونية، كما أن برامج النظام هي التي تميز الحاسب الإلكتروني لشركة أخرى. بإختصار، برامج النظام هي: (مايستطيع الحاسب أن يفعله). اما البرامج التطبيقية فهي البرامج الخاصة بالوظائف المختلفة المطلوب تشغيلها بإستخدام الحاسب مثل برامج الأجور، المخزون، حسابات العملاء، حسابات الموردين، المتحصلات والمدفوعات النقدية...الخ. ويمكن ان يقوم مستخدم الحاسب بإعداد هذه البرامج بنفسه كما يمكنه ان يحصل عليها سابقة الإعداد من شركات متخصصة. وبإختصار، البرامج التطبيقية هي: (مايطلب من الحاسب أن يفعله).

د. قاعدة البيانات: وهي الوعاء الذي يحتوي على البيانات الأساسية المخزنة على وسائل التخزين المختلفة والتي لابد من توافرها حتى يمكن القيام بعملية التشغيل. فالبيانات هي المادة الخام الأساسية التي سيقوم الحاسب بتنفيذ تعليمات البرنامج التطبيقي عليها حرفياً للحصول على المعلومات([2]).

---

(1) احمد حسين علي حسين، **نظم المعلومات المحاسبية، الاطار الفكري والنظم التطبيقية**، مرجع سابق، ص ص 23-24.

([2]) **المرجع السابق**، ص24.

هـ. إجراءات التشغيل: ينظر الى إجراءات التشغيل على انها جزء من الأجزاء المادية للنظام لأنها عادة ما تكون مطبوعة في كُتيبات يطلق عليها(دليل التشغيل). وعادة ما يوجد نوعين من الإجراءات في نظم الحاسبات الإلكترونية أحدهما لمستخدمي النظام، والذي يتضمن التعليمات الخاصة بإعداد البيانات وكيفية إدخالها والتعليمات الخاصة بإستخدام وتشغيل الحاسب. اما الثاني، فخاص بالعاملين في مركز الحاسب الألكتروني أنفسهم الذين يقومون نتشغيل النظام.

و. العنصر البشري: وهو أهم جزء من الأجزاء المادية لنظام المعلومات حيث أنه هو الذي يجعل نظام المعلومات المعين قابل للتشغيل. ويتضمن العنصر البشري في نظام المعلومات القائم على إستخدام الحاسبات الألكترونية محللي ومصممي النظم وواضعي البرامج الذين يشتركون في عملية تحليل وتصميم وتنفيذ وتطوير نظام المعلومات. كما يشمل ايضاً القائمين على تشغيل النظام في مركز الحاسب، والأفراد المسئولين عن جمع وحصر وإعداد البيانات في شكل معين لتصبح مدخلات. وأخيراً مستخدمي النظام، وهم المستخدمين النهائيين للمعلومات التي ينتجها النظام.

يتضح للباحث ان عناصر أي نظام تتكون من المدخلات والعمليات والمخرجات والتغذية العكسية والنظامي المحاسبي كغيره من الانظمة يشتمل على نفس العناصر من نظام لأخر حيث ان النظام المحاسبي مدخلاته عبارة عن بيانات مالية ومخرجاته تقارير مالية.

خامساً: العوامل المؤثرة على جودة المعلومات المحاسبية:

تتأثر درجة جودة المعلومات المحاسبية المقدمة في التقارير المالية بعدة عوامل تشمل الاتي[1]:

1. العوامل البيئية(بيئة المحاسبة):

الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تعيش فيها المنشآة تؤثر على جودة المعلومات المحاسبية التي يجب تقييمها ومعرفة اثرها على المنشآة ومقدار الاستفادة منها، حيث تختلف المعلومات المحاسبية التي يتم عرضها في التقارير المالية المنشورة من دولة لاخرى[2]، وسبب التباين في محتوى التقارير هو التنوع والاختلاف في الظروف البيئية من لاخرى، بما ان النظم المحاسبية تعمل في ظل تلك البيئات المختلفة وبمرور الزمن فانها تعمل في ظل بيئة متغيرة وان البيئة الاقتصادية والاجتماعية على وجه الخصوص لها تاثير كبير على الهياكل والعمليات المحاسبية، وان البيئة تتكون من انشطة متبادلة التاثير من حيث تداخل العلاقات بين الانشطة على المستوى الكلي[3].

تتمثل اهم العوامل البيئية المؤثرة على جودة المعلومات المحاسبية في الاتي:

---

1 - عمرو يس، **دور المعلومات المحاسبية في دعم القرارات الادارية**،(القاهرة: دن، 2006م)، ص 8.

2 - يوسف محمود جربوع، **نظرية المحاسبة**،(عمان: دار الوراق للنشر والتوزيع، 2001م)، ص 42.

3 - محمد احمد العظمة واخرون، **المحاسبة المالية**،(الكويت: ذات السلاسل للنشر والتوزيع، 2003م)، ص 49.

أ. العوامل الاقتصادية:

يجب ان تكون لكل القرارات المرتبطة بالسياسات المحاسبية نتائج اقتصادية، وتنتهي النتائج المرغوبة في تحسين المعلومات المتاحة للمستثمرين والمستخدمين الاخرين وتكون النتيجة اتخاذ قرارات اقتصادية صحيحة وتخفيض التكاليف التي يتحملها مستخدمي المعلومات[1]، الاحداث الاقتصادية هي المادة التي يقوم المحاسب بتسجيلها وتحليلها فان من الاهمية بمكان بيان طبيعة تلك الاحداث الاقتصادية التي تؤثر في الظروف الاقتصادية للمؤسسة[2]، يعتبر التضخم من اهم العوامل الاقتصادية التي تؤثر على خصائص المعلومات المحاسبية حيث يترتب على معدلات التضخم عدم ملائمة المعلومات المحاسبية التي تعد وفقاً لاساس التكلفة التاريخية، فمن الضروري تطوير البدائل المحاسبية الاخرى لاغراض القياس والافصاح المحاسبي والتي تاخذ بعين الاعتبار التغيرات في الاسعار[3].

ب. العوامل السياسية:

ان لاختيار السياسة المحاسبية اثار اقتصادية مما يجعل بعض الافراد يعتقدون انهم يصبحون في وضع افضل، ويعتقد غيرهم انهم سوف يكونون في وضع اسوأ نتيجة للسياسة المحاسبية المعينة ومن هنا يبحث الافراد عن السياسة الملائمة او المحافظة عليها عندما تكون منطقية[4]، وتنظر الجهات الحكومية الى السياسة المحاسبية من حيث مدى توافقها مع الاهداف القومية او مع الاهداف المعنية لهذه الجهات[5]، تاثير الاطراف المتعددة بنتائج العمل المحاسبي قد تدفعهم على عملية اعداد ووضع وتبني المعايير المحاسبية كونها تحكم اعداد التقارير المالية في عمليتي القياس والافصاح المحاسبي[6]، ان اعداد السياسات المحاسبية لا يختلف جوهرياً عن السياسات الخاصة باعداد الاحصائيات الاقتصادية وهو عملاً فنياً بالدرجة الاولى يجب التركيز اولاً على دقة العرض والافصاح عن المعلومات الملائمة ويجب ان تتم محاولة صادقة لتحقيق الحياد فيما يتعلق بالنتائج الاقتصادية[7].

ج. العوامل الاجتماعية:

تتاثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ببعض القيم الاجتماعية بسبب اهتمام المجتمع بالسرية الوقتية في القوائم المالية، ان التوجه نحو السرية يؤثر على عملية تجميع ونشر المعلومات المحاسبية، اما قيمة الوقت فنجد ان الدول التي تعطي قيمة اعلى للوقت تهتم بقائمة الدخل، وتعد البيانات المالية خلال فترات

---

1 - محمد بهاء الدين ابراهيم، **اثر اتباع منهج التوسع في الافصاح المحاسبي بالقوائم المالية في ترشيد التحاسب الضريبي للضريبة على ارباح شركات الاموال**،(سوهاج: جامعة سوهاج، مجلة البحوث التجارية، العدد 3، دن)، ص 195.

2 - محمود ابراهيم عبدالسلام، **تحليل التقارير**،(الرياض: شؤون مكاتب جامعة الملك سعود، 1999)، ص 28.

3 - صلاح احمد علي، **المعلومات المحاسبية واثرها على قرارات الاستثمار في سوق المال**،(الخرطوم: جامعة ام درمان الاسلامية، رسالة دكتوراه غير منشورة، 2002م)، ص 38.

4 - خالد صلاح السلطان، **المعلومات المحاسبية واثرها في علمية اتخاذ القرارات الادارية في دواوين القرارات في الجمهورية اليمنية**،(صنعاء: جامعة صنعاء، رسالة ماجستير غير منشورة، 2006م)، ص 32.

5 - خليل الشماخ، **مبادئ الادارة**،(بغداد: مطابع الخلود، 2000م)، ص 60.

6 - سنين محمد البكري، **ادارة الجودة الكلية**،(الاسكندرية: الدار الجامعية للنشر، دت)، ص 140.

7 - محمد محمود عبده ربه، **طريقك الى البورصة- مخاطر الاعتماد على المعلومات المحاسبية في تقييم الاستثمار في سوق الاوراق المالية**،(الاسكندرية: الدار الجامعية للنشر، 2000م)، ص 137.

مالية متقاربة والعكس فالدول التي لا تعطي الوقت اهمية كبيرة تهتم بقائمة المركز المالي فقط[1]، يهتم البعد الاجتماعي للمحاسبة في انه يجب على المحاسب الافصاح الشامل عن المعلومات التي تفي باحتياجات كافة الفئات في المجتمع وعدم التحيز الى فئة معينة من المستخدمين على حساب فئة اخرى لان هذا يؤثر على جودة المعلومات المحاسبية وعلى التوزيع للمنافع بين كافة الفئات المكونة للمجتمع[2]. ونتيجة للاهتمام بالعوامل الاجتماعية فقد نشأ فرع جديد من العلوم المحاسبية عرف بالمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية ويعتبر احدث مراحل التطوير المحاسبي ويتطلب نموذجاً محاسبياً مبني على اسس من القيم الاجتماعية السائدة في الزمان والمكان يتطلب نموذج المحاسبة الاجتماعية التوسع في القياس المحاسبي بحيث يمتد ليشمل الاثار الخارجية لتصرفات الوحدة الاقتصادية وتتمثل هذه الاثار الخارجية بتصرفات الوحدة الاقتصادية فيما يعرف بالتكلفة الاجتماعية او العائد الاجتماعي[3].

د. العوامل القانونية:

تتاثر الممارسة المحاسبية في منهجيتها او تطبيقاتها المحاسبية بالمنظمات المرتبطة بقوانين الشركات والتشريعات القانونية والضريبية والمقاييس التنظيمية الاخرى[4]، العوامل القانونية اهمها مجموعة من الانظمة الانظمة والقواعد التي تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر في مهنة المحاسب والرقابة والاشراف على ممارستها خصوصاً مع ظهور الشركات المساهمة التي تتميز بانفصال الملكية عن الادارة مما ادى الى خضوعها الى التشريعات القانونية والضريبية منذ بدء تكوينها حتى تصفيتها وهذا ينعكس على الكيفية التي تعد بها المعلومات وكيفية عرضها في التقارير المالية بهدف زيادة ثقة مستخدمي المعلومات المحاسبية[5]، وان قانون قانون الشركات وقانون المحاسبين القانونيين يعدان اكبر تاثيراً على عملية اعداد وعرض التقارير المالية وفي المرتبة الثانية ياتي سوق البورصة والنظامي المحاسبي[6].

هـ. العوامل الثقافية:

ان تغير المستوى الثقافي لاي بلد يغير هيكل نظم العمليات المحاسبية واهم هذه العوامل المستوى التعليمي، يعد المستوى التعليمي احد العوامل البيئية التي تؤثر في الممارسة المحاسبية والتدقيق بشكل عام والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بشكل خاص فالبلدان التي تعاني من تدني المستوى التعليمي فيها يصبح من الصعب على الاغلبية من الناس فهم واستيعاب نظم المعلومات المحاسبية[7].

---

1 - عبدالحميد مانع الصبيح، **أهمية الملائمة والثقة في التقارير المالية المنشورةلأغراض اتخاذ القرارات وتقييم الاداء**،(بغداد: جامعة المستنصرة، رسالة ماجستير غير منشورة، 2001م)، ص 90.

2 - مصطفى عقاري، **مساهمة عملية لتحسين المخطط الوطني**،(الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير، رسالة دكتوراه غير منشورة، 2005م)، ص 37.

3 - ناجي شوقي جواد، **ادارة الاعمال منظور كلي**،(عمان: مطابع الحامد للنشر والتوزيع، 2000م)، ص 77.

4 - خليل ابو حشيش، **دور المعلومات المحاسبية المنشورة في التنبؤ باسعار الاسهم في بورصة الاوراق المالية**،(عمان: جامعة البتراء، مجلة البتراء، المجلد 7، العدد 2، 2003م)، ص9.

5 - عصمت السيد احمد، **دراسات في نظم المعلومات المحاسبية**،(بيروت: دار النهضة للطباعة والنشرة، 1996م)، ص 28.

6 - احمد محمد زنيل، **دور المحاسبين ومراقب الحسابات في اتخاذ القرارات وتنمية الموارد الادارية**،(القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الادارية، 2006م)، ص 28.

7 - ايمن بايزيد احمد، **التحليل المالي في اتخاذ القرارات الاستثمارية**،(عمان: جامعة عمان، رسالة دكتوراه غير منشورة، 2008م)، ص 35.

2. العوامل المتعلقة بالمعلومات:

تتاثر جودة التقارير المالية بمدى توافر عدد من الخصائص والصفات للحكم على منفعتها في اتخاذ القرار، وقدد حددت نشرة معايير التقارير المالية التي اصدرها مجلس معايير المحاسبة المالية الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية التي يتم بموجبها اختيار الطرق المحاسبية وكمية ونوعية المعلومات الواجب تقديمها وعرضها في التقارير المالية[1].

من اهم العوامل المتعلقة بالمعلومات المحاسبية في الوقت الحاضر لإستخدام الحاسوب ولإدخال وتحليل ومعالجة وعرض انتشار الانترنت كما لهما الاثر في:

أ. الانخفاض الكبير والمستمر في كلفة الانتاج للحصول على المعلومات[2].

ب. زيادة كمية المعلومات الملبية لاحتياجات المؤسسات والمستخدمين[3].

ج. اتاحة المعلومات لعدد كبير من المستخدمين في الوقت المناسب[4].

د. اعداد بيانات اعمق للمستفيدين ولعدد من السنين[5].

يستنتج الباحث ان المحاسبة كعلم اجتماعي يؤثر على البيئة المحيطة بها ويتأثر بها كالبيئة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والقانونية والثقافية وهذا من شأنه التأثير على المعلومات المحاسبية وجودتها لادراج المعلومات الاجتماعية في القوائم المالية.

سادساً: تقييم جودة المعلومات المحاسبية:

ان تقييم فائدة المعلومات المحاسبية يتوقف على تحقيق اهداف القوائم المالية وقدرتها على توفير معلومات محاسبية موضوعية وفي الوقت المناسب وبصورة مستمرة على مدار السنة لمستخدمي القوائم المالية خاصة المتعاملين في سوق الاوراق المالية وجهات الرقابة الرسمية مثل هيئة سوق المال وذلك حتى يتمكن مستخدمو القوائم المالية من الوقوف على مدى تقدم المشروع باستمرار وتقييم اداء ادارته بصفة مستمرة.

لكن يكمن السؤال من اين تستمد المعلومات قيمتها؟ المعلومات المحاسبية تستمد قيمتها من جودتها، وهنالك ثلاثة عوامل تؤثر على جودة المعلومات المحاسبية بالنسبة لمتخذي القرارات: منفعة المعلومات، درجة الرضا عن المعلومات، درجة الاخطاء والتحيز في انتاج ومعالجة ونقل البيانات والمعلومات، وللحصول على المعلومات يتطلب ذلك تكلفة، لكن اذا زادت تكلفة الحصول على المعلومات عن قيمة هذه المعلومات أي عن منفعتها التي كان من المتوقع الحصول عليها، نكون امام بديلين[6]:

---

1 - ناصر علي المجهلي، **خصائص المعلومات المحاسبية واثرها في اتخاذ القرارات مرجع سابق**، ص 18.

2 - يحيى محمد ابوطالب، **نظرية المحاسبة والمعايير المحاسبية**،(القاهرة: دن، 2007م)، ص 44.

3 - عبد الوهاب نصر، **علي، مبادئ المحاسبة المالية وفقاً للمعايير الدولية**،(القاهرة: الدار الجامعية للنشر، 2003م)، ص 2.

4 - صلاح زين الدين، **سوق الاوراق المالية المصرية ودورها التنموي المنشود- دراسة لبعض مشكلات عرض الاوراق المالية والطلب عليها**،(القاهرة: المؤتمر العلمي الثامن عشر للاقتصاديين، 2006م)، ص 4.

5 - فداغ الفداغ، المحاسبة المتوسطة – **النظرية والتطبيق في القوائم المالية والاصول**،(عمان: الوراق للنشر، 2002م)، ص 14.

6 - بوعشة مبارك وهبة بوشوشة، **دور جودة امن المعلومات المحاسبية في ادارة الازمة المالية العالمية**، استمارة المشاركة في المؤتمر العلمي الدولي السابع(عمان: جامعة الزرقاء الخاصة، 2009م)، ص ص 4- 5.

– زيادة قيمة المعلومات من خلال زيادة المنفعة المتحصل عليها من المعلومات المنتجة او زيادة درجة صحتها.

– تقليل التكلفة الى ادنى درجة ممكنة من خلال تخفيض المنافع المستمدة من المعلومات او من خلال تخفيض درجة صحة المعلومات.

ان قيمة المعلومات الجديدة تتمثل بقيمة التغير في القرار المتخذ بناءاً عليها، ويتم احتساب قيمة المعلومات بالفرق بين نتائج القرار الاول ونتائج القرار الثاني مع الاخذ بعين الاعتبار تكلفة الحصول على هذه المعلومات الاضافية التي ادت الى تغيير في القرار المتخذ، فان قيمة هذه المعلومات سوف تكون صفراً.

تعتبر المعلومات الركيزة الاساسية في عملية اتخاذ القرار، فان توفر المعلومات الضرورية والموثوق فيها يعتبر عنصراً مهما في مدى تنشيط سوق الاوراق المالية، فالاشخاص الذين يحصلون على هذه المعلومات يستطيعون التنبؤ بالاسعار المستقبلية وبالتالي تحقيق الارباح على عكس الاشخاص الذين لا يملكون المعلومات الكافية[1].

كما ان توفر المعلومات المحاسبية التي تتضمن الخصائص الكيفية من حيث الملاءمة ودرجة الاعتماد عليها سيفيد مستخدميها في اتخاذ القرار، حيث تمثل القوائم المالية اهم مصدر للمعلومات المحاسبية ويتم اعدادها وفق المبادئ المحاسبية المقبولة، كما ان التحقق من هذه القوائم من طرف جهة خارجية مستقلة وعلى من الخبرة والدراية يساعد على زيادة درجة الاعتماد على القوائم المالية.

يستنتج الباحث من تقييم جودة المعلومات المحاسبية بانه يزيد من القدرة على توفير الجهد والوقت وسرعة الاداء في الوقت المناسب من خلال توفر المعلومات المحاسبية باقل تكلفة واقل جهد مما يعد عاملاً رئيسياً في زيادة المرونة في اتخاذ القرارات.

يرى الباحث ان للمعلومات التي تقدمها التقارير المالية المرحلية وخاصة المحاسبية لها دوراً اساسياً في اتخاذ القرارات التمويلية حيث تمكن التقارير المالية المرحلية ادارة المصرف من الحصول على المعلومات المهمة والمفيدة في الوقت المناسب عن اداء المصرف ومن ثم تمكنه من تحديد الانحرافات في الاداء وتحديد الجهات المسؤولة عنها واتخاذ القرارات التصحيحية.

[1] - بوعشة مبارك وهبة بوشوشة، **مرجع سابق**، ص 6.

الفصل الثالث

الإطار النظري للقرارات التمويلية

يتناول الباحث في الفصل مفهوم وأهمية القرارات، مفهوم وأهداف القرارات التمويلية، ومكونات الهيكل التمويلي من خلال المباحث التالية:

- **المبحث الأول: مفهوم وأهمية وأنواع القرارات**
- **المبحث الثاني: مكونات ونظريات الهيكل التمويلي**
- **المبحث الثالث: مفهوم وأهمية وخصائص القرارات التمويلية**

المبحث الأول
مفهوم وأهمية وأنواع القرارات

تمهيد:

تعبر عملية اتخاذ القرار في أي مؤسسة اقتصادية بمثابة جوهر العملية الادارية ومحور نشاط الوظيفة الادارية فهي عملية منظمة ورشيدة بعيدة كل البعد عن العواطف مبنية على الدراسة والتفكير الموضوعي واستخدام الطرق والاساليب العلمية وذلك بهدف اتخاذ قرارات رشيدة تضمن الاستغلال الامثل للموارد المتاحة وتحقيق اعلى العوائد.

وان من اهم القرارات التي تتخذها المؤسسة هي القرارات التمويلية التي تعتبر من اصعب القرارات ولما له من اثر على اختيار الهيكل التمويلي المناسب، ونظراً لاهمية هذا الموضوع ظهرت عدة نظريات تفسر الهيكل التمويلي والتي تبحث عن تحقيق الامثلية وذلك بهدف ترشيد القرارات التمويلية.

أولاً: مفهوم القرارات:

عادة نقوم باتخاذ العديد من القرارات في الحياة العادية وهي تكون بشكل روتيني لذلك لا ندرك انها قرارات في الغالب وعلى مستوى الشخصي. لذلك تشير الدراسة الى المعلومات التي يقدمها العملاء للبنوك لاتخاذ قرارات التمويل.

ان عملية اتخاذ القرار هي فن وعلم في نفس الوقت، فهي فن بسبب ان القرار يتطلب نوعين من البيانات الاول موضوعية والنوع الثاني بيانات شخصية. وعلى متخذ القرار ان يولف بينهما ليكون القرار سليماً ويحقق الاهداف المرجوة بالاضافة الى ان اتخاذ القرار علم لان الكثير من القرارات الادارية المعقدة يمكن ان تكون في صورة مبسطة عن طريق استخدام النماذج الرياضية والاحصائية وبحوث العمليات في معالجة القرار. فعلى سبيل المثال تقوم المنشآت بفحص عينة من انتاجها وليس كل الانتاج بالاعتماد على الاساليب الاحصائية[1].

القرار هو افصاح عن ادارة الادارة المنفذة الملزمة للافراد بما لها من سلطة عامة والذي يصدر في الشكل الذي تتطلبه القوانين واللوائح وذلك بقصد احداث اثر قانوني متى ما كان ممكنا وجائزاً قانونياً وكان الباحث عليه ابتغاء مصلحة عامة[2].

يستنتج الباحث ان عملية اتخاذ القرار هي: مجموعة من الخطوات التي تتبعها المنشأة للمفاضلة بين البدائل المتاحة من خلال الوصول الى حل المشكلة مكان الدراسة وتنفيذها وتقييمها.

---

1 - الهادي ادم محمد ابراهيم، **المحاسبة الادارية**،(الخرطوم: مطبعة جي تاون، 2013م)، ص 189.

2 - زكي مكي اسماعيل، **مبادئ الادارة**،(الخرطوم: دن، 2009م)، ص 221.

ثانياً: أهمية القرارات:

ترجع اهمية القرارات الى ارتباطها بالانسان ونشاطه اليومي بتحقيق اهدافه التي ينشرها، وتظهر اهميتها ايضاً في نطاق الاسرة والمجتمع وهناك قرارات ترتبط بالتربية وكل امور حياة الفرد ويتخذ الفرد مجموعة من القرارات خلال يومه العادي تتعلق بتفاصيل حياته اليومية. فالمشاكل اليومية التي تعترض المدير تحتاج الى قرارات لحلها، وعادة ما تحدث مستجدات اثناء التنفيذ نتيجة التغير في الظروف المحيطة واختلافها عند التوقعات السابقة عند مرحلة التخطيط وبالتالي يحتاج الامر التكيف مع الظروف الجديدة وهذا التكيف مع الواقع الجديد يحتاج من المدير اتخاذ قرارات جديدة تجعله قادراً على الاستجابة للمتغيرات الجديدة وبما يمكنه من تحقيق اهدافه المنشودة. ولا شك ان استجابة المدير عند اتخاذه لقرارات جديدة تتفاوت طبقاً لمستوى الحدث بدء بالحس والتخمين الى الاعتماد على الاخرين الى اتباع خطوات مرحلية وبنفس القدر تاتي اهمية القرارات بالنسبة للمنظمة وبكل مستوياتها سواء كانت منظمات عالمية او تجارية او صناعية او خدمية[1].

يستنتج الباحث لا يمكن اداء نشاط ما لم يتخذ بصدده قرار فاتخاذ القرارات هي من صميم عمل المدير، وجوهر العملية الادارية.

ثالثاً: خصائص القرارات:

إن القرارات تتميز بعدة خصائص إذا ما توفرت فإن القرارات التي يتم إتخاذها تكون قرارات رشيدة يمكن الإعماد عليها، أي أن ترشيد عملية إتخاذ القرار يعتمد بدرجة كبيرة على تأمين مصادر موثوقة للمعلومات تنتج لمتخذ القرار. ومن العوامل التي تتحكم في عملية إتخاذ القرارات الاتي[2]:

1. القرار الاداري لابد ان يتخذ على ضوء الاهداف المحددة والموارد والامكانيات المتاحة.
2. الأهداف تمثل معايير تقييم القرارات المتخذة وعلى ضوئها يختلف القرار باختلاف الاهداف المحددة.
3. على الرغم من الجهود المبذولة فانه لا يمكن الجزم بان القرار يؤدي الى الى تحقيق الاهداف المحددة.
4. إن تحقيق الاهداف دون اعتبار للسياسات المحددة للمشروع سوف يسبب الكثير من المتاعب ويؤدي الى فقد الثقة في المشروع.
5. معيار الكفاءة او القدرة على تحقيق الاهداف المطلوبة بأقل الشروط زمنياً او كمياً او نوعياً بأقل كلفة.
6. معيار القبول ونجد ان هذا المعيار له وجهين:

أ. قبول العاملين والمهتمين بتنفيذ القرار.

ب. قبول المجتمع صاحب المصلحة.

7. معيار السلامة والامن: ان عدم الاهتمام بهذه الشروط قد يؤدي الى حوداث لا تحمل عقباتها وهو يركز على الجوانب الفنية التي تتبع او تحدث من وقوع الحوادث وتحقيق السلامة.

---

1 - زكي مكي اسماعيل، **مبادئ الادارة**، مرجع سابق، ص ص 222- 223.

2 - علاء السالمي وأخرون، **المدخل الى نظم المعلومات الادارية**،(عمان دار المناهج، 2000م)، ص 233.

8. يجب ان يؤدي كل قرار الى نتيجة تسهم في تحقيق الهدف وأن معرفة الهدف يساعد على تبسيط مهمة إتخاذ القرارات.

9. لا يمكن إرضاء كل شخص أي ان معظم القرارات لا يمكنها ان تتفق أو ترضي كل شخص يهتم بالقرار أو له مصلحة فيه.

يرى الباحث ان للقرارات خصائص فعّالة لانها توفر المعلومات في الوقت المناسب وتسهم في تحقيق الاهداف المطلوبة.

رابعاً: أهداف اتخاذ القرارات:

ان أي قرار سواء كان قرار اداري او غيره لابد ان يكون له هدف واهمية اتخذ من اجلها، وتفرض القرارات الرشيدة وجود اهداف محددة تماماً ولذلك من الضروري الاتفاق على الاهداف التي ترمي اليها القرارات المالية والادارية، وان عملية اتخاذ القرارات هي عملية ميسورة ومبنية على حقائق الموقف وعلى ذلك فانه يمكننا اعتبار التنظيم والاتصالات واتخاذ القرارات على انها نسيج متكامل بحيث يساعد الادارة في اداء مهامها الادارية المختلفة وان القيام بمهام أي وظيفة يتطلب اتخاذ القرارات سواء فيما يتعلق بتحديد الاهداف او المفاضلة بين البدائل او توجيه المواد الاقتصادية وبذلك يتم الربط بين مهام المحاسب الاداري والوظائف الادارية، واخرون يعدون عملية اتخاذ القرارات بمثابة الوظيفية الاساسية الوحيدة للادارة وان كل الوظائف الادارية الاخرى(التنظيم، التوجيه، التخطيط، الرقابة، التحقيق) بمثابة عمليات مطلوبة لرفع كفاءة الاداء، فندرة المواد الاقتصادية تحدد اهمية الادارة في اتخاذ القرارات بتوجيه تلك المواد الى الانشطة الاكثر فعالية في تحقيق الاهداف[1].

ان عملية اتخاذ القرار تظهر اساساً لان المدير يقوم بتحديد هدفه او اهدافه ويحاول الدخول الى هذا الهدف او هذه الاهداف وبدون القرارات لا يمكن للوظائف الجوهرية للادارة ان تاخذ مكانها كما ان عملية الادارة بكاملها لا يمكن ان توجد وعلى هذا فان عملية اتخاذ القرار تنشر في جميع المستويات الادارية ويقوم بها كل مدير وتوحد في كل جزء من اجزاء المنشآة وتتعامل مع كل موضوع محتمل[2].

ان نجاح المنظمة يعتمد كثيراً على نوعية القرارات المتخذة، وهنالك اشكال كثيرة من القرارات قد تواجه المنظمة في كل الاوقات ومنها القرارات الاسترتيجية(طويلة المدى) التي تعكس بقاء واتجاه المنظمة وهذه القرارات عادة ما تتخذ على اعلى مستوى، اما القرارات ذات الطابع المتكرر والمرتبطة بالانشطة اليومية للمنظمة فعادة ما تتخذه بشكل مستقل كلما دعت الحاجة الى ذلك[3].

يستنتج الباحث ان الهدف من اتخاذ القرارات يجب على كل من يكون في مكان اتخاذ القرار ان يكون له دراية تامة وان يكون مدرك بمعايير وخصائص القرارات واركانها القانونية.

---

1 - شوقي حسن عبدالله، **التمويل والادارة المالية**،(القاهرة: دار النهضة العربية، 1993م)، ص 29.

2 - جميل احمد توفيق، **مذكرات في الادارة المالية**،(الاسكندرية: الدار الجامعية المصرية، 1974)، ص 100.

3 - سليمان سفيان و مجيد الشرع، **المحاسبة الادارية واتخاذ القرارات**،(عمان: دار الشروق، 2002م)، ص 38.

خامساً: أنواع القرارات:

تختلف انواع القرارات باختلاف اهدافها ومكوناتها ومستوى جودتها وقبولها، كما تختلف من حيث مجال استخدامها فهناك القرارات الادارية والقرارات السياسية وقرارات الانتاج وقرارات التسويق وقرارات التمويل وقرارات بالافراد واخرى خاصة بالخدمات وقرارات مرتبطة بكل ما يقوم به الفرد من سلوك وعمل مهما كان حجمه او نوعيته او اهميته[1].

يمكن تصنيف القرارات وفقاً للمستويات التنظيمية في أي منظمة وفي ضوء ذلك القول ان هنالك مجموعات من القرارات تتعلق بالمستويات الادارية الموجودة بالمنطقة.

هناك عدة انواع من القرارات الادارية يمكن التمييز بينها فمن حيث الاهداف يمكن التفرقة بين القرارات ذات الهدف العام والخاص والقرارات ذا الهدف العاجل، ثم هناك نوع من القرارات المرتبطة باساليب ووسائل التنفيذ، فتنفيذ أي عمل او الامتناع عنه قد يؤثر سلباً او ايجاباً على الهدف الذي يسعى واضع القرار الى تحقيقه.

هناك ايضاً نوع من القرارات متعلق بالسياسات وهو يعني اتفاق واضعي القرارات حول مجموعة من القواعد والمبادئ التي تحكم موضوعاً معيناً، ثم هناك القرارات العامة او القرارات الثانوية او الروتينية ومعيار التفرقة وهو مدى تاثير القرار في اوضاع التنظيم سواء كان في الحاضر او في المستقبل وتكلفة تنفيذ القرار من حيث الجهد والمواد ودرجة تاثير القرار على الصالح العام ومدى الاهتمام الذي يثيره من جانب الجمهور وعدد الادارات والاقسام الحكومية الاخرى التي يؤثر فيها القرار ومدى الوقت الذي يستغرقه القرار عند اقتراحه.

تتنوع القرارات التي ينفذها المديرين الى قرارات روتينية تصدر بقواعد عامة بالتطبيق على حالات معينة او مواقف محددة وتعالج النواحي التي يتكرر حدوثها وقرارات تصدر لمواجهة مواقف يندر تكرارها او يصعب وضع قواعد لها[2].

هناك انواع مختلفة من القرارات التي يوجهها المدير ويمكن اتباع التقسيم التالي:

1. قرارات في ظل ظروف التاكد وعدم التاكد: والقرارات التي تؤخذ في ظل التاكد تكون جميع المعلومات والحقائق معلروفة بالكامل وبدرجة دقة عالية عكس القرارات التي تؤخذ في ظل عدم التاكد حيث تكون الحالات التي سوف تحدث غير معروفة.

2. قرارات ساكنة وقرارات متتابعة: فالقرارات الساكنة هي القرارات التي تتخذ في فترة زمنية واحدة وهي عكس القرارات المتتابعة والتي تتخذ في فترات زمنية متعاقبة ولها علاقات بينها.

---

1 - محمد علي احمد الطويل، **الادارة المعاصرة المدخل، المشاكل، الكفاءة**،(القاهرة: دار الفرجان، 1997م)، ص 218.

2 - اسماعيل صبري مقلد، **دراسات في الادارة العامة مع تحليلات مقارنة**،(القاهرة: دار المعارف، 1967م)، ص ص 78- 79.

3. قرارات يكون المعارض فيها الطبيعية: وهي تختلف عن القرارات التى يكون الطرف الاخر فيها هو خصم مفكر(مثل تطوير سياسة الطاقة الدولية) وتحتاج الى الاخذ في الاعتبار او مثلاً تحديد ميزانية الانفاق على الاعلان.

كما هناك تقسيم قائم على اساس الوظائف الاساسية للمشروع وهذا يكون على النحو التالي[1]:

1. قرارات تتعلق بالانتاج مثل حجم الانتاج وجم المصنع.
2. قرارات تتعلق بالمبيعات مثل تحديد الاسواق وموقع مكاتب البيع.
3. قرارات تتعلق بتمويل الهيكل المالي وطرق الحصول على الاموال الجديدة.
4. قرارات تتعلق بالافراد، مصادر الحصول على القوى العاملة واساليب الاختيار ومدى التدريب ونوعه.

تتعدد وتختلف القرارات باختلاف الاسس التي يتم تصنيفها عليه فقد يتم النظر للقرارات من زاوية طبيعتها والجهد المبذول في اصدارها مثل القرارات المبرمجة(أي التي تتعلق بالمسائل الادارية البسيطة وغير المعقدة وذات الطابع الروتيني القابل للتكرار ولا تحتاج بذلك الى جهد كبير للبت فيها وتكون القرارات في هذا النوع قرارات روتينية بسيطة يتم اصدارها بالاستناد الى الخبرة والتجربة او امام ما يسمى بالقرارات غير المبرمجة وهي القرارات المتصلة بالقضايا والمسائل المعقدة التي يحتاج البت فيها الى دراسات مكثفة ووثيقة وذلك حتى يتم تقليل درجات المخاطرة المحيطة بها، وقد ينظر اليها من الزوايا الاتية:

1. اسلوب اصدارها وهنا قد تكون القرارات ديمقراطية او قد تكون اوتوقراطية حيث يحتكر المديرون سلطة اتخاذ القرار.
2. الكيفية التي تم اصدارها بها وهنا تكون القرارات رشيدة وعليه يتم اعلان القرار صراحة امام قرارات ضمنية او سرية حيث يتم فهم القرار ضمناً حيث يتم اصداره والاحتفاظ به سراً.
3. الجهد الموجه اليها وهنا قد يكون القرار فردياً عندما يوجه لفرد محدد، او جماعياً عندما يوجه لجماعة محددة وقد يكون تنظيمياً عندما يوجه شاملاً للمنظمة ككل[2].

يرى الباحث ان القرارات تختلف حسب الهدف منها ومستوى الجودة المطلوبة لذلك يجب على متخذي القرار ان يكونوا ملمي كل البيانات الخاصة باتخاذ القرارات.

سادساً: مبادئ اتخاذ القرارات:

لإتخاذ القرارات مبادئ منها[3]:

1. مبدأ اتخاذ القرار:

إن جهود الافراد وتصرفاتهم قد تكون نتيجة التفكير والاختيار أو مجرد رد فعل اوتوماتيكي أو نتيجة اللاشعور، فاذا كانت جهود الافراد وتصرفاتهم نتيجة التفكير والاختيار، قيل ان الافراد اتخذوا قراراً.

---

1 - ابراهيم درويش، **الادارة العامة في النظرية والممارسة**،(القاهرة: الدار الجامعية، 1975م)، ص 332.

2 - محمد عبد المعطي محمد عساف، **مبادئ الادارة"المفاهيم والاتجاهات"**،(عمان: مكتبة المحتسب، 1993م)، ص ص 231- 232.

3 - عبد العزيز النجار، **الادارة الذكية- التخطيط، التنظيم، ادارة الافراد، اتخاذ القرارات**،(عمان: المكتب العربي الحديث، 2008م)، ص 81.

2. مبدأ تغلغل القرارات:

اتخاذ القرارات عملية مستمرة ومتغلغلة في جميع اوجه النشاط الاداري والفني في أي شعور او منضمة.

3. مبدأ التفكير المركب:

للوصول الى اعلى مستوى من القرارات الممكنة انسانياً يجن ان يكون التفكير منطقياً وابتكارياً في نفس الوقت.

4. مبدأ التفكير المنطقي:

لكي يكون التفكير منطقياً يجب ان يكون خالياً من التناقض والاغلاط وان يكون يكون دقيقاً واضحاً.

5. مبدأ الانطلاق الفكري:

للحصول على اكبر كمية ممكنة من الافكار في اقل وقت ممكن يتطلب الامر استخدام حلقات الانطلاق الفكري.

6. مبدأ الحقائق:

تعتبر الحقائق هي المادة الخام التي يتعامل معها متخذ القرار، وبدون الحقائق يصبح القرار خاطئاً سقيماً.

يستنتج الباحث من مبادئ اتخاذ القرارات ان جهود الاشخاص وتصرفاتهم قد تكون نتيجة التفكير ولكي التفكير يكون منطقي للحصول على اكبر كمية ممكنة من الافكار في أقل وقت.

سابعاً: خطوات اتخاذ القرارات:

اختلف الباحثون والدارسون حول هذا الموضوع وغالباً ما يكون اختلافهم شكلياً منحصراً في عدد من الخطوات او المراحل وذلك رغم اتفاقهم من ناحية المضمون والملاحظة ان من يحاول ان يقلل عدد المراحل يقوم فعلياً بدمج محتوى المراحل التي اختصرها في بعض المراحل التي اخذ بها وهكذا بالنسبة لمن يقوم بتفصيل المراحل الى مراحل عديدة حيث يقوم عملياً بتميز بعض المراحل الى اكثر من مرحلة واحدة، وتمر عملية اتخاذ القرارات بالمراحل التالية[1]:

ان القرار الرشيد عادة يمر بثمانية خطوات اساسية هي:

1. وضع الاهداف: تحديد الهدف الاساسي لاتخاذ القرار.

2. تحديد المشكلة: ليس هنالك قرار رشيد يتخذ الا في ضوء مشكلة او قضية، فالواجب تحديد هذه المشكلة تحديداً دقيقاً، فالمظاهر احياناً تكون مزيفة ومضللة، وعلى المدير ان يتمعن في البحث عن المشكلة الاساسية وتحديدها.

3. تحليل المشكلة: بمعنى تصنيف المشكلة وتجمع الحقائق، وتصنيف المشكلة يخدم الغرض ومعرفة من الذي ينبغي ان يتخذ القرار ومن الذي ينبغي استشارته عند اتخاذه ومن الذي يجب ابلاغه وبدون هذا

1- خليل عواد ابوحشيش، **المحاسبة الادارية لترشيد القرارات التخطيطية**،(عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2005م)، ص ص 18- 19.

التصنيف المسبق يكون من الصعب تحويل القرار النهائي الى عمل فعال وعادة يتم التصنيف حسب اربعة اسس[1]:

أ. وضع القرار على الوظائف والمجالات الاخرى.

ب. الفترة الزمنية المستقبلية للقرار.

ج. عدد الاعتبارات النوعية التي تدخل في القرار.

د. مدى التكرار المنتظم للقرار.

4. تنمية الحلول البديلة: أي تحديد الحلول المتاحة من خلال البحث والدراسة وتجميع المعلومات ومراجعة الاخرين وتدارس الافكار والمقترحات من مختلف المحاور ومن الطرق المستخدمة في تنمية البدائل[2].

5. تقييم كل بديل: أي تحديد المزايا والعيوب المختلفة بكل بديل وهذه الخطوة بطبيعتها تستلزم التنبؤ بالمستقبل لان المزايا والعيوب لا تظهر الا في المستقبل وتنطوي عملية التقييم على تحديد العوامل الاستراتيجية في كل بديل والتنبؤ بالنتائج المتوقعة لكل بديل.

6. اختيار افضل حل: طالما ان المدير قام بمقارنة الايجابيات والسلبيات للبديل فان الخطوة التالية هي اختيار افضل حل حسب المعايير التي تحكم الاختيار الافضل.

7. تحويل القرار الى عمل فعال: ان عملية اتخاذ القرار لا تنتهي بانتهاء خطوة اختيار افضل حل بديل، فالعملية في الحقيقة لا تنتهي الا بوضع القرار موضع التنفيذ أي تحويله الى عمل فعال[3].

8. متابعة القرار.

يرى الباحث ان عملية اتخاذ القرار تمر بعدة خطوات وتحتاج كل خطوة لعدة اشارات بهدف الوصول الى قرارات رشيدة وتختلف هذه الخطوات في تسلسلها حسب وجهات النظر المختلفة.

ثامناً: أساليب اتخاذ القرار:

1. أساليب تقليدية:

أ. أسلوب الحدس الشخصي: يعتمد هذا الاسلوب على الشخص متخذ القرار، حيث يستمد المدير حكمه على الموقف والمشكلة المرتبطة به من واقع خبراته الشخصية وخلفياته الثقافية والمعلومات المتاحة لديه، وهو أسلوب جدلي يفتقد للاساس العلمي السليم حيث يعتمد على التكوين النفسي لمتخذ القرار.

ويتميز هذا الاسلوب بالعديد من المزايا من بينها السرعة في اتخاذ القرارات والتمكن من معالجة المشكلات الروتينية ذات الاثر المحدود، فضلاً عن الاستفادة من طاقة الابداع والابتكار عند المدير متخذ القرار.

وعلى الرغم من هذه المزايا الا ان هناك العديد من العيوب يتمثل أهمها في انه يحرم المؤسسة من الاستفادة من الاساليب الاخرى الاكثر نجاحاً في اتخاذ القرارات، وذلك اذا ما أصر المديرون الاعتماد على هذا

1- بشير العلاق، **اسس الادارة الحديثة**،(عمان: دار البارودي للنشر، 1998م)، ص 152.

2 - ابراهيم درويش، **الادارة العامة في النظرية والممارسة**،(القاهرة: الدار الجامعية، 1975م)، ص 33.

3 - بشير العلاق، **اسس الادارة الحديثة**، مرجع سابق، ص ص 153- 154.

الاسلوب وحده في اتخاذ قراراتهم، كما انه قد لا تتوافر لدى متخذي القرارات أية قدرات على الابداع أو الابتكار، مما قد يترتب على ذلك اتخاذ قرارات خاطئة تأتي بنتائج عكسية[1].

ب. العصف الذهني: وهذا الاسلوب عبارة عن هجوم خاطف وسريع على مشكلة معينة، ويقوم المشاركون في العصف الذهني بإطلاق العديد من الافكار وبسرعة حتى تأتي الفكرة لتحقيق الهدف وتحل المشكلة. وهذا الاسلوب عادة يعتمد على مفاجأة المشتركين في حل المشكلة وإثارة ذهنهم وتطور حلول عديدة بديلة ثم مناقشة سريعة لهذه البدائل حتى يمكن الوصول الى أفضل حل[2].

ج. أسلوب دلفي: أتى أسم هذا الأسلوب من معبد دلفي اليوناني الذي كان يؤمن به الناس استجلاباً للمعلومات في المستقبل، وهذا الاسلوب يعتمد على تحديد البدائل ومناقشتها غيابياً في اجتماع أعضاءه الغير موجودون وجهاً لوجه. وتتمثل خطوات هذا الاسلوب في الأتي[3]:

- تحديد المشكلة ويلاحظ هنا ان المشكلة معروفة بشكل مسبق.
- تحديد أعضاء الاجتماع من الخبراء وذوي الرأي.
- تصميم قائمة أسئلة تحتوي على تساؤلات عن بدائل الحل أو سلوك المشكلة وتأثير بدائل الحل عليها.
- إرسال قائمة الأسئلة الى الخبراء كل على حده طلباً لرأيهم، ثم تحليل الاجابات واختصارها وتجميعها في مجموعات متشابهة.
- كتابة التقرير المختصر بالاجابات.
- إرسال التقرير المختصر مرة ثانية طلباً لمعرفة رد فعلهم بالنسبة لتوقعاتهم عن الحلول والمشكلة.
- تعاد الخطوات كل من الخطوة الخامسة والسادسة والسابعة مرة أخرى.
- يتم تجميع الأراء النهائية ووضعها في شكل تقرير نهائي عن أسلوب حل المشكلة بالتفصيل.

هذا الاسلوب وان كان يأخذ فترة طويلة انتظاراً لمعرفة أراء وردود أفعال الخبراء وكتابة التقرير، الا انها تناسب المشاكل المعقدة التي قد تتحمل الانتظار او التخطيط طويل الاجل.

2. اساليب حديثة:

يوجد العديد من الأساليب الحديثة لاتخاذ القرارات ومن بينها:

أ. شجرة القرارات: ترجع جذور شجرة القرارات الى مدخل النظم في اتخاذ القرارات والذي يقوم على التفاعل بين الادوات والوسائل المستخدمة لاتخاذ القرار وبين البيئة المحيطة باتخاذ القرار بحيث صور كونتر وادونيل هذا الاسلوب على شكل شجرة تتفرع منها ثلاث متغيرات هي البدائل المطروحة لحل المشكلة موضوع القرار، الاحتمالات والتي تمثل الكسب المتوقع أو الخسارة، القيم التي تمثل إجمالي العوائد المتوقعة خلال الفترة[4].

---

1 - فتحي احمد ذياب العواد، **ادارة الاعمال الحديثة بين النظرية والتطبيق**،(عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2013م)، ص 118.

2 - عبد السلام ابو قحف، **اساسيات التنظيم والادارة**،(الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2006م)، ص 150.

3 - عبد الغفار حنفي وعبد السلام ابو قحف، **أساسيات تنظيم وإدارة الأعمال**،(الاسكندرية: الدار الجامعية، 2004م)، ص ص 148- 149.

4 - نواف كنعان، **اتخاذ القرارات الادارية بين النظرية والتطبيق**،(عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2007م)، ص 196.

ب. البرمجة الخطية: احد أكثر الاساليب الكمية استخداماً في تمثيل مشاكل تحليل القرار وحلها فالتطبيقات الخطية العملية واسعة الاستخدام وتشمل جدولة الانتاج، جدولة العاملين، وتوزيع الموارد واختبار المحفظة المالية[1].

وعادة تكون مشاكل البرمجة الخطية مشاكل تعظيم الربح او تدني التكلفة، وعادة ما تقيس متغيرات القرار مستوى الانشطة.

ج. اسلوب تحليل التعادل: ويقوم هذا الاسلوب على اساس تحليل العلاقة بين الايرادات والتكاليف الخاصة بكل بديل من البدائل، حيث هذه التكاليف تشمل التكاليف الثابتة وهي التي تتحملها المؤسسة سواء انتجت او لم تنتج مثل الايجارات واقسام الاستهلاك والتكاليف المتغيرة وهي التي ترتبط بالانتاج مثل تكلفة المواد الخام[2].

واسلوب تحليل التعادل يمكن استخدامه في اتخاذ العديد من القرارات:

- قرارات تحديد الطاقة الانتاجية او حجم الانتاج المطلوب ومن ثم تحديد المدخلات اللازمة لتحقيق هذا الحجم.
- قرارات التسعير.
- قرارات تخطيط الارباح.

ولاتخاذ القرارات السابقة من خلال تحليل التعادل فان الامر يتطلب حساب ما يسمى بحجم التعادل وحجم التعادل هو ذلك المستوى من الانتاج الذي تتساوى عنده الايرادات الكلية مع التكاليف الكلية أي ان المؤسسة عند هذا الحجم لا تحقق ارباحاً ولا تتحما الخسائر.

4. لوحة القيادة المالية: تجميع منظم للمعلومات تسمح للمسير وبشكل سريع بمعرفة ما اذا كان سير نشاط المؤسسة واجهزتها الرئيسية هو نفس ما تم تقديره وتخطيطه ووضع الانحلافات المحتملة له وتوضيحها[3].

يستنتج الباحث من اساليب اتخاذ القرار سرعة حل المشاكل وقلة التكاليف وفعالية الاسلوب في حل المشاكل الروتينية ذات الاسلوب المحدد حتى يتم اتخاذ قرار ناجح.

تاسعاً: الظروف الخاصة بإتخاذ القرارات:

ان نوع القرار الذي يتخذه عادة ما يتوقف على حجم وكيفية المعلومات والمعرفة التي لديه عن الموقف الذي يتخذ فيه القرار، وفقاً لذلك يمكن التمييز بين ثلاثة انواع من البيئات الي تؤخذ فيها القرارات كالاتي[4]:

1. اتخاذ القرار في ظل التأكد التام: وفي ظل هذه البيئة يعرف متخذ القرار على وجه التحديد كافة النتائج الخاصة عن المواقف المحتملة.

---

1 - فاهبد لطفي واخرون، **نظم دعم القرارات - ادارة عمليات وبحوث عمليات**،(الرياض: دار المريخ للنشر، 2007م)، ص 229.

2 - عبد الغفار حنفي، **اساسيات ادارة منظمات الاعمال – الوظائف والممارسات الادارية**،(الاسكندرية: الدار الجامعية للنشر، 2006م)، ص ص 97- 98.

3 - لمين علوطي ونذير راقي، **لوحة القيادة كاداة لمراقبة التسيير في المؤسسات الاقتصادية العمومية**،(الجزائر: مجلة الدراسات الاقتصادية، العدد28، 2017م)، ص 83.

4 - اسماعيل عبد السيد وجلال العبد، **الاساليب الكمية في الادارة**،(الاسكندرية: الدار الجامعية، 2004م)، ص ص 36- 37.

2. اتخاذ القرار في ظل المخاطرة: وفي هذه البيئة نجد ان متخذ القرار لا يعرف حتى الاحتمالات الخاصة بحدوث كل موقف من المواقف المحتملة.

3. اتخاذ القرار في ظل عدم التأكد: وفي ظل هذه البيئة نجد ان متخذ القرار لا يعرف حتى الاحتمالات الخاصة بحدوث أي موقف من المواقف الممكنة.

يستنتج الباحث تتعدد ظروف البيئة التي يتم في ظلها اتخاذ القرار وذلك حسب حجم ونوع وطبيعة المعلومات المتوفرة في كل خطوة من خطوات اتخاذ القرار.

عاشراً: المعوقات التي تواجه عملية اتخاذ القرارات:

ان القرارات الادارية التي يتخذها المديرون يجب ان تكون قرارات صائبة باعتبار ان هذه القرارات تلعب دوراً رئيسياً في تحقيق اهداف المشروع على انه من الواجهة التطبيقية يوجد عدد من العوامل المرتبطة باتخاذ القرار وتؤثر على مدى فاعليته وهي[1]:

1. صحة وسلامة القرار: نوع القرار الصادر واهميته ودرجة الاعتماد عليه تتوقف على حنكة متخذي القرار وعلى المعلومات والحقائق المتاحة للمدير.

2. بيئة القرار: تعني البيئة المادية والسيكولوجية السائدة بالمشروع والتي تؤثر بالضرورة على طبيعة القرارات الصادرة، وان السلوك والتوقعات المرتبطة بالادارة العليا يكون لها تأثير كبير على نوع القرارات التي تتخذ في المستويات الدنيا.

3. وقت القرار: كثيراً ما تفرض على رجل الادارة ان يتخذ قرار في عجلة من الامر دون ان يتوفر له الوقت الكافي للبحث والدراسة وجمع البيانات والمعلومات المؤثرة في الموقف وتحليلها.

4. العوامل السيكولوجية في اتخاذ القرار: يمكن تجاهل الافتراضات والنتائج الاساسية المرتبطة بالسلوك البشري والتي اسفرت عنها الدراسات والتجارب المختلفة في مجال العلوم السلوكية.

5. مقدار المشاركة في اتخاذ القرار: يختلف المدراء نتيجة اختلاف وضعهم السيكولوجي في مدى اخذهم بمبدأ اشراك المجموعة التي تتأثر بالقرار في عملية اتخاذ القرار في مرحلة استعراض البدائل الممكنة للتعرف، فهناك من المديرون من يشجع الاخذ بهذا المبدأ بدرجة ما او اخرى.

يرى الباحث انه يجب على متخذي القرارات ان يدركوا مفهوم واهداف القرارات حتى تكون القرارات التي يتخذونها مفيدة.

الحادي عشر: الحاجة الى المعلومات عند اتخاذ القرارات:

ان أي نظام للمعلومات لابد من ان يقوم بتقديم المعلومات اللازمة بعد معالجة البيانات واخراجها في صورة معلومات صالحة للاستخدام تقدم الى متخذي القرارات بانواعهم المختلفة.

---

1 - عثمان الكيلاني واخرون، **المدخل الى نظم المعلومات**،(عمان: دار المناهج، 2000م)، ص 210.

تعتبر المعلومات هي الاساس الذي يقوم عليه اتخاذ القرارات في أي نظام(سواء كان هذا النظام اقتصادي او سياسي او كان للقائم باتخاذ القرار فرداً او منظمة)، واذا ما قصرنا النظام الحديث على النظام الاقتصادي فاننا نجد ان لكل فرد او منظمة هدف او عدة اهداف يعمل على تحقيقها، ولاغراض التبسيط يفترض عادة ان للفرد او المنظمة هدف واحد هو تحقيق أقصى ربحية ممكنة الا ان هذا الغرض غير واقعي وقد تعرض لكثير من الانتقادات من الاقتصاديين على اساس ان المنظمة لا يمكن ان يتحقق لها الاستمرار او النجاح اذا ما قصرت اهتمامها على مجرد تحقيق هذا الهدف ولذلك فان المنظمة عادة ما تكون لها عدة اهداف تعمل على تحقيقها ولكي تتحقق هذه الاهداف لابد من وجود نظام معلومات فعال يقدم المعلومات الملائمة او المناسبة لاتخاذ القرارات التي تخدم اهداف المنشآة الاقتصادية[1].

فالبيانات والمعلومات والاحصاءات هي اهم عناصر اتخاذ القرارات الرشيدة وعليه يجب ان يتم تصميم نظم لهذه المعلومات تساعد الادارة في اتخاذ القرارات، وفي هذا الصياغ تشير الى ان معظم صانعي القرارات يستخدمون جزءاً كبيراً من وقتهم في الحصول على المعلومات الصحيحة، ان المعلومات الصحيحة هي الركيزة الاساسية في اتخاذ القرار ولهذا كان الاهتمام بالمعلومات المرتبة والمرئية هو الذي يحقق الهدف[2].

يستنتج الباحث ان عملية اتخاذ القرار تمر بعدة مراحل وتحتاج كل مرحلة لعدة خطوات واشارات وذلك بهدف الوصول الى قرارات سليمة وتختلف هذه الخطوات وطريقة ترتيبها باختلاف وجهات النظر المختلفة.

الثاني عشر: عناصر عملية اتخاذ القرار:

تتمثل عناصر عملية اتخاذ القرار في التالي[3]:

1. متخذ القرار: قد يكون متخذ القرار فرداً او جماعة حسب الحالة، واياً كان متخذ القرار فلديه السلطة الرسمية الممنوحة له بموجب القانون او مفوضة له من جهة رسمية تملكه هذه السلطة والتي تعطيه الحق في اتخاذ القرار.

2. موضوع القرار: وتتمثل في المشكلة التي يتوجب على متخذ القرار ايجاد حل لها، ومما لا شك ان المشاكل كثيرة جداً ومتنوعة لا حدود لها ومنها البسيط ومنها الخطير الذي قد يؤدي الى كارثة.

3. المعلومات والبيانات: عندما يراد اتخاذ القرار اتجاه موضوع او مشكلة ما لابد من جمع المعلومات والبيانات الكافية لطبيعة المشكلة او الموضوع وابعاده، وذلك لاعطاء متخذ القرار رؤية واضحة عنهما، فالمعلومات والبيانات مسالة حيوية يتوقف عليها نجاح القرار والمؤسسات الحديثة اليوم لديها نظام متكامل للمعلومات يوفر للمتخذ ما يشاء من معلومات بسرعة متناهية.

4. الاهداف والدوافع: القرار المتخذ انما هو تعبير عن سلوك او تصرف معين يراد القيام به من اجل تحقيق هدف او غاية، فالهدف هو تجسيد للحاجة، فتحقيق الهدف يعني حدوث الاشباع وبناء عليه لا يتخذ القرار

---

1 - حنفي ذكي عيد، **المدخل الحديث للمحاسبة الادارية في اتخاذ القرارات**،(القاهرة: المطبعة العالمية، 1981م)، ص 11

2 - محمد توفيق بلبع، **محاسبة القرار**،(القاهرة: مكتبة الشباب، 1999م)، ص ص 222- 223.

3 - مصطفى يوسف الكافي واخرون، **المفاهيم الادارية الحديثة"مبادئ الادارة"**،(عمان: مكتبة المجتمع العربي للنشر، 2013م)، ص ص 141- 143.

الا اذا كان وراءه دافع لتحقيق هدف معين، وتظهر اهمية هدف القرار وقوة الدافع من وراء اتخاذه ومن مدى اهمية الهدف المراد تحقيقه من القرار المتخذ، وعليه يمكن القول ان الهدف يبرر اتخاذ القرار.

5. التنبؤ: هو شيء اساسي لمتخذ القرار، ذلك لان معظم القرارات تتعامل مع متغيرات مستقبلية معظم اتجاهاتها مجهولة، لذلك يجب التنبؤ بها وتقديرها وتحديد انعاساتها وتاثيرها على المؤسسة، فالتنبؤ يساعد متخذ القرار على معرفة ما سوف يحدث في المستقبل، ويساعد المدير في ادراك ابعاد المشاكل التي تواجهه او ابعاد المشكلة التي يريد اتخاذ القرار اتجاهها ومعالجتها.

6. قيود اتخاذ القرار: يواجه متخذ القرار عدد من القيود البيئية، الداخلية والخارجية تكون احد المعوقات التي تكون امامه عند اتخاذه للقرار، وهذه القيود عليه ان يحسن التعامل معها وان يخفف من اثارها السلبية قدر الامكان.

7. البدائل: وهي مجموعة من الطرق والبدائل المتاحة التي يمكن الاعتماد عليها لبلوغ الاهداف المنشودة، ولهذه الغاية فانه لابد من ترتيب هذه الحلول وفقاً لدرجة قربها او بعدها من المعيار الذي يتم وضعه وذلك تمهيداً لاختيار البديل الاقرب للمعيار الموضوع[1].

يستنتج الباحث ان عناصر اتخاذ القرار هي تحديد القرار ومن ثم تحديد البدائل والاختيار من بين البدائل وجمع المعلومات المرتبطة بالقرار.

الثالث عشر: مراحل اتخاذ القرارات:

بالرغم من اختلاف اساليب الاشخاص في اتخاذ قراراتهم الا ان هناك مراحل عملية لابد من اتباعها لاتخاذ القرار السليم وهذه المراحل هي[2]:

المرحلة الاولى تحديد المشكلة:

اهم مرحلة في اتخاذ القرار هو تحديد المشكلة المراد اتخاذ القرار حيالها وسبب هذه الاهمية يرجع الى ان المراحل الاخرى كلها تعتمد على تحديد المشكلة. فاذا اخطات الادارة في تحديد المشكلة، فانها ستبذل جهداً ومالاً كثيراً في حل المشكلة الخاطئة وتجمع بيانات غير مرتبطة بالمشكلة الحقيقية وفي نهاية الامر يتم اتخاذ قرار خاطئي لا قيمة له لذلك نؤكد على ضرورة التآني في تحديد المشكلة اولاً ثم البحث عن بدائل الحل والخطوات الاخرى.

المرحلة الثانية تحديد بدائل حل المشكلة:

اذا قمنا بتحديد المشكلة تحديداً دقيقاً وسليماً فان السؤال التالي هو كيف تحل المشكلة؟ وفي الغالب يوجد اكثر من طريقة لحل المشكلة، يلاحظ ان المديرين عادة ما يعتمدون على الخبرة في الحد من بدائل حل المشكلة وهو الامر الذي يؤدي في الغالب الى اتخاذ قراراتهم غير رشيدة. هذه الخطوة لا تتطلب سوى حصر البدائل المتاحة وبعد ذلك نقوم بتقويم تلك البدائل.

---

1 - فيصل محمود الشواورة، **مبادئ ادارة الاعمال لمفاهيم نظرية وتطبيقات عملية**،(عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع، 2013م)، ص ص 93- 94.

2 - الهادي ادم محمد ابراهيم، **المحاسبة الادارية**، ط17،(الخرطوم: شركة مطابع السودان للعملة، 2019م)، ص 190.

المرحلة الثالثة تقويم بدائل حل المشكلة:

في هذه المرحلة على متخذ القرار تقويم البدائل التي تم تحديدها في المرحلة السابقة ويتم ترتيب البدائل حسب الافضلية في تحقيق اهداف المنشآة باقل تكلفة واكبر عائد مع مراعاة الامكانيات المتاحة في المنشآة فحتى لا يتم اختيار بديل غير واقعي مع الظروف المعاشة في المنشآة.

المرحلة الرابعة اتخاذ القرار:

اذا تم تحديد المشكلة تحديداً دقيقاً وتحديد البدائل المتعلقة بحل المشكلة تم تقويم تلك البدائل فان عملية اتخاذ القرار تكون سهلاً بحيث تختار الادارة ذلك البديل التي يحل المشكلة باقل تكلفة واكبر عائد[1].

المرحلة الخامسة تنفيذ القرار:

بعد اختيار البديل المناسب لابد من البدء في الجانب التطبيقي للقرار وهو التنفيذ الفعلي للقرار باتخاذ الخطوات العملية اللازمة لذلك.

المرحلة السادسة متابعة تنفيذ القرار:

لابد من المتابعة والرقابة الجيدة لمرحلة تنفيذ القرار حتى لا تنحرف الخطة عن الجانب المخطط فالمتابعة خطوة في غاية الاهمية لانها تعطي مؤثرات اذا ما حدثت اية مستجدات تتطلب التعديل في بدائل حل المشكلة وذلك بسبب ان معظم القرارات تتخذ في ظروف عدم التأكد والمخاطرة وعليه فهي تحتاج الى المتابعة الجيدة.

المرحلة السابعة: هي تقويم مدى الرشد والعقلانية في اتخاذ القرار بمعنى النتائج الفعلية للقرار بما هو مخطط مسبقاً وفي هذه الحالة تظهر الانحرافات التي تعبر عن الاختلاف بين المخطط والفعلي، بالانحرافات السالبة تحدد اسبابها والمسؤولين عنها ومحاسبتهم بينما الموجبة تشجع ويحفز الافراد الذين ساعدوا على ذلك.

يستنتج الباحث من خلال مراحل اتخاذ القرار تحديد القضية ثم جمع المعلومات ذات الصلة وتحديد الخيارات ثم تنفيذ الاجراءات المناسبة ومراجعتها ونتائجها.

الرابع عشر: المشاركة في اتخاذ القرارات:

مزايا المشاركة في اتخاذ القرارات[2]:

1. تساعد على تحسين نوعية القرار، وجعل القرار المتخذ اكثر ثباتاً وقبولاً لدى العاملين، فيعملون على تنفيذه بحماس شديد ورغبة صادقة.

2. كما تؤدي المشاركة الى تحقيق الثقة المتبادلة بين المدير وبين افراد التنظيم من ناحية، وبين التنظيم والجمهور الذي يتعامل معه من ناحية اخرى.

---

1 - الهادي ادم محمد ابراهيم، **مرجع سابق**، ص 191.

2 - نوال عبدالكريم الاشهب، **اتخاذ القرارات الادارية- انواعها ومراحلها**،(عمان: دار امجد للنشر والتوزيع، 2014م)، ص 9.

3. للمشاركة في عملية صنع القرارات اثرها في تنمية القيادات الادارية في المستويات الدنيا من التنظيم، وتزيد من احساسهم بالمسؤولية وتفهمهم لاهداف التنظيم، وتجعلهم اكثر استعداداً لتقبل علاج المشكلات وتنفيذ القرارات التي اشتركوا في صنعها.

4. كما تساعد المشاركة في اتخاذ القرارات على رفع الروح المعنوية لافراد التنظيم واشباع حاجة الاحترام وتأكيد الذات.

بعض الاحتياطيات عند مشاركة الافراد:

أ. إشراك العاملين في الموضوعات التي تدخل في نطاق عملهم، والتي يملمون قدرات ومهارات تمكنهم من المساهمة فيها.

ب. تهيئة المناخ الصالح والملائم من الصراحة والتفاهم، وتوفير البيانات والمعلومات اللازمة حتى يتمكن الافراد من دراستها وتحليلها وتحديد البدائل على اساسها.

ج. وأخيراً إعطاء الفرصة المناسبة لعملية المشاركة، مثل الاخذ بالاراء التي يدلي بها الافراد اذا كانت ملائمة وذات فائدة عملية ويترتب على تطبيقها نتائج ايجابية تنعكس على فعالية ورشد القرار الذي اتخاذه عن طريقة المشاركة.

يتضح للباحث ان المشاركة في اتخاذ القرار تساعد في تحسين نوعية القرار وجعل القرار المتخذ اكثر ثبات وقبول لدى العاملين فيعملون على تنفيذه بحماس.

الخامس عشر: دور البيانات والمعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات:

في اغلب الاحيان يحدث خلط بين مفهومي البيانات والمعلومات وذلك باستخدامها كمترادفات، الا ان هناك فرقاً بينهما فالبيانات عبارة عن المادة الخام والتي بتشغيلها في النظام ينتج عنها معلومات فهي عبارة عن بيانات تمت معالجتها في نظام معلومات. ومن الجدير بالذكر ان المعلومة يجب الاستفادة منها بمجرد توافرها لانها ترتبط بمواقف معينة قابلة للتغيير مع مرور الزمن. وقد عرفت المعلومات المحاسبية بانها تلك المعلومات الكمية المتعلقة بالانشطة الاقتصادية ويتم تجهيزها وعرضها في القوائم المالية للمنشآة، الا ان التمييز بين البيانات والمعلومات في المحاسبة يتوقف على المستخدم اعتماد على مدخل المستخدم فالبيانات لمستخدم معين تكون معلومات لمستخدم اخر فيما اذا تمكن الثاني من استخدامها مباشرة في عملية اتخاذ القرار [1].

يتضح للباحث ان البيانات والمعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية تساعد في اتخاذ القرارات حيث انها تساعد المستثمرين في تقييم اداء المنشآت وذلك من خلال تحليل المعلومات المنشورة بها.

1 - الهادي ادم محمد ابراهيم، **مرجع سابق**، ص ص 191- 192.

السادس عشر: العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرارات:

تتأثر القرارات الادارية بالعديد من العوامل التي قد تعيق اتخاذها بالصورة الصحيحة، او قد تؤدي الى التأخير في اتخاذها، او تواجه بالكثير من المعارضة سواء م المنفذين لتعارض القرارات مع مصالحهم، او من المتعاملين مع المنشآة لعدم تحقيقها لغاياتهم ومصالحهم. ومن هذه المؤثرات ما يلي[1]:

أ. تأثير البيئة الخارجية:

تشكل المنشآة خلية من خلايا المجتمع التي تتأثر به بصورة مباشرة او غير مباشرة، ومن اهم الظروف التي تؤثر على عملية اتخاذ القرارات ظروف اقتصادية، سياسية، اجتماعية، تقنية، والقيم والعادات. بالاضافة الى ذلك فهنالك ايضاً تاثيرات مجموعة من القرارات التي تتخذها المنظومات الاخرى في المجتمع، سواء كانت منافسة للتنظيم، او متعاملة معه.

ب. تأثير البيئة الداخلية:

يتأثر القرار بالعوامل البيئية الداخلية في المنظومة من حيث حجم المنظومة، ومدى نموها، وعدد العاملين فيها والمتعاملين معها. ويظهر هذا التأثير في نواحي اساسية متعددة ترتبط الناحية الاولى بالظروف الداخلية المحيطة بعملية اتخاذ القرار، وترتبط الناحية الثانية بتأثير القرار على مجموعة الافراد في المنظومة، اما الناحية الثالثة فتتعلق بالموارد المالية والبشرية والفنية. ومن العوامل البيئية الداخلية التي تؤثر على صناعة القرار تلك التي تتعلق بالهيكل التنظيمي وطرق الاتصال، والتنظيم الرسمي وغير الرسمي، وطبيعة العلاقات الانسانية السائدة، وامكانية الافراد وقدراتهم ومدى تدريبهم، ومدى توافر مستلزمات التنفيذ المادية والمعنوية والفنية، والجدير بالذكر هنا، ان القرارات التي يتخذها المدير تتأثر ايضاً بقرارات مدراء اخرين، مما يجعل متخذ القرار مضطر احياناً للالتزام بقرارات غيره من المدراء على الرغم من انها ترتبط بمفاهيم واهداف قد تختلف عن مفاهيمه واهدافه.

ج. تأثير متخذ القرار:

ترتبط عملية اتخاذ القرار بشكل وثيق بصفات الفرد النفسية ومكونات شخصيته وانماط سلوكه، التي تتأثر بظروف بيئية مختلفة، كالاوضاع العائلية، او الاجتماعية، او الاقتصادية، مما يؤدي الى حدوث اربعة انواع من السلوك لدى متخذ القرار هي، المجازفة، الحذر، التسرع، التهور. كذلك نجد ان مستوى الذكاء لدى متخذ القرار وما يكسبه من خبرات ومهارات، وما يملك من ميول وانفعالات يؤثر ايضاً في عملية اتخاذ القرار.

بالاضافة الى ذلك فان اهداف متخذ القرار الشخصية ومدى ادراكه لاهداف التنظيم، غالباً ما تؤثر في نوعية القرار المتخذ واسلوب اتخاذه. حيث انها تعكس افكاره وقيمه ومعتقداته واهدافه المادية والاجتماعية والسياسية، التي قد تتفق مع اهداف التنظيم او قد تتعارض معه في بعض النواحي.

---

1 - علي حسن مشرقي، **نظرية القرارات الادارية- مدخل كمي في الادارة**،(عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 1997م)، ص ص 29-31.

د. تأثير مواقف اتخاذ القرار:

تختلف مواقف اتخاذ القرار من حيث تأكد الادارة او متخذ القرار من النتائج المتوقعة للقرار. ويقصد بالموقف الحالة الطبيعية للمشكلة من حيث العوامل والظروف المحيطة بالمشكلة والمؤثرة عليها ومدى شمولية البيانات ودقة المعلومات المتوافرة للادارة عنها. وعليه يمكن التمييز هنا بين ثلاثة مواقف او حالات لاتخاذ القرار على النحو التالي[1]:

- حالة التأكد:

وفي هذه الحالة تتخذ القرارات في حالة تأكد تام من طبيعة المتغيرات ونوعيتها، والعوامل التي تؤثر في اتخاذ القرار والقدرة على تنفيذه، وبالتالي فان اثار القرار ونتائجه تكون معروفة بصورة مسبقة.

- حال عدم التأكد:

اما القرارات في حالة عدم التاكد فهي القرارات التي تتخذها الادارة عندما ترسم اهداف المشروع العامة وسياسته، وتكون الادارة في ظروف لا تعلم فيها مسبقاً بامكانية حدوث أي من المتغيرات او الظروف المتوقع وجودها بعد اتخاذ القرار. وذلك بسبب عدم توافر البيانات والمعلومات الكافية، وبالتالي صعوبة التنبؤ بها.

- حالة المخاطرة:

وهي الحالة التي يتم فيها اتخاذ القرارات في ظروف وحالات محتملة الوقوع، وبالتالي فان على متخذ القرار ان يقدر الظروف والمتغيرات المحتملة الحدوث في المستقبل، وكذلك درجة احتمال حدوثها.

يستنتج الباحث ان عملية اتخاذ القرار تعتبر واحدة من الاسس للعملية الادارية حيث ان اتخاذ القرار يعتبر من اهم استراتيجيات التفكير كما انها تحتاج الى مهارة في التفكير وفي التحليل.

السابع عشر: نظرية اتخاذ القرار:

يقصد بعملية اتخاذ القرار اعمال العقل وتغليب المنطق لاختيار البديل الافضل من بين عدة بدائل متاحة امام متخذ القرار. وتتوقف عملية اتخاذ القرار واختيار البديل الامثل على نوعية وجودة البيانات التي تتوفر لدى متخذ القرار – والتي تصف المشكلة اتي يراد اتخاذ القرار بشأنها. فقد يتوفر لدى متخذ القرار القرار بيانات محددة تماماً عن طبيعة المشكلة محل الدراسة، ففي مثل هذه الحالة يتم اتخاذ القرار في ظل ظروف التأكد. وتعتبر نماذج البرمجة الخطية مثالاً عملياً لحالة اتخاذ القرار تحت ظروف التأكد، حيث يمكن باستخدام هذه النماذج وصف وصياغة العلاقات بين المتغيرات التي تنضوي عليها المشكلة محل الدراسة وصفاً رياضياً دقيقاً وذلك في صورة دوال ومتباينات خطية محددة تماماً الامر الذي يمكن معه الحصول على حلول مضبوطة للمشكلة تحت الدراسة[2].

من ناحية اخرى فقد لا تتوفر لدى متخذ القرار مثل هذه البيانات حول المشكلة المراد حلها– وهذا ما يحدث غالباً– فان اتخاذ القرار في هذه الحالة يتم تحت ظروف عدم التأكد.

---

1 - كاسر نصر المنصور، **نظرية القرارات الادارية- مفاهيم وطرائق كمية**،(عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2000م)، ص 27.

2 - نوال عبد الكريم الاشهب، **اتخاذ القرارات الادارية- انواعها ومراحلها**، مرجع سابق، ص 26.

هذا ويمكن تقسيم الحالات والظروف التي اتخاذ القرارات الادارية والاقتصادية في وجودها(في ظلها) الى اربع حالات هي[1]:

1. اتخاذ القرار في حالة التأكد
2. اتخاذ القرار في حالة المخاطرة
3. اتخاذ القرار في حالة عدم التأكد
4. اتخاذ القرار في حالة التعارض

تلعب نظرية القرار دوراً رئيساً في اتخاذ القرار في ظل ظروف المخاطرة وعدم التأكد. بينما تختص نظرية المباريات باتخاذ القرار في ظل ظروف التعارض. وتساعد كلتا النظريتين متخذ القرار في تحليل المشاكل التي تحتوي عدد كبير من البدائل ومن ثم اختيار البديل الامثل لحل المشكلة محل الدراسة.

أولاً: اتخاذ القرار في حالة التاكد:

تتحقق حالة التأكد عندما تتوفر المعلومات التي تصف المشكلة المطلوب اتخاذ قرار بشأنها وصفاً كاملاً، هذه المعلومات تسمى المعلومات التامة. وتعتبر نماذج البرمجة الخطية، ونماذج النقل والتخصيص، ونماذج المخزون وشبكات الاعمال من امثلة المشاكل التي يتم اتخاذ قرار لحلها في ظل ظروف التأكد حيث تتوفر المعلومات التامة لحل هذه المشاكل. فعلى سبيل المثال، عندما نكون بصدد حل مشاكل البرمجة الخطية يكون متوفراً لدى متخذ القرار كميات المواد الخام المتاحة للانتاج وكذا ربح الوحدة وغيرها من المعلومات التي تساعد متخذ القرار لاتخاذ القرار الامثل في ظل ظروف التأكد.

ثانياً: اتخاذ القرار في حالة المخاطرة:

تتحقق حالة المخاطرة عندما لا تتوافر المعلومات التامة عن المشكلة المراد اتخاذ قرار لحلها، ومن ثم يتم تقدير احتمالات حدوث كل حالة من حالات الطبيعية التي يتوقع ان تسود في المستقبل، بمعنى ان التوزيع الاحتمالي لحالات الطبيعة يكو معروف. وبالتالي فان نظرية الاحتمال تلعب دوراً هاماً في تقدير التوزيع الاحتمالي المتوقع لحالات الطبيعة. ومن امثلة النماذج التي تستخدم لاتخاذ القرارات في ظل ظروف المخاطرة النماذج التصادفية مثل نظرية صفوف الانتظار، وسلاسل ماركوف، والنماذج الاحتمالية، والمحاكاة.

ولاتخاذ القرار في ظل ظروف المخاطرة فاننا نتبع الخطوات الاتية:

أ. يتم تحديد مجموعة البدائل المتاحة والممكنة الحدوث.

ب. يتم تحديد حالات الطبيعة المتوقع ان تسود واحتمال حدوث كل حالة طبيعة.

ج. يتم تحديد المدفوعات الشرطية لكل بديل.

يتضح للباحث ان نظرية القرار تساعد في تقييم الخيارات المتاحة واتخاذ القرار الافضل.

---

1 - نوال عبد الكريم الاشهب، **المرجع السابق**، ص ص 26- 28.

الثامن عشر: ترشيد عملية اتخاذ القرارات:

من العناصر النظرية الهامة في القرار ما يعبر عنه بالرشد، ويعرف بانه: تعبير القرار عن احسن البدائل التي تتبع افضل السبل لبلوغ الهدف الذي من اجله اتخذ القرار[1].

بينما يعرفه اخر: مفهوم الرشد في القرار من خلال تقسيمه الى نوعين: رشد اقتصادي، ورشد اداري بحت. فالرشد الاقتصادي وفقاً لمفهومه، هو الذي يعتمد على اختيار المدير لافضل بديل، ومن ثم يحقق احسن النتائج بصورة مطلقة، ويتم تحقيق ذلك عند بلوغ العائدات اقصى حد مطلق، وفي المقابل تكون التكاليف عند ادنى حد مطلق. كما يعتمد البديل الافضل على ضرورة توافر المعلومات الكاملة لمتخذ القرار، وهيمنته الكاملة على العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار. اما الرشد الاداري فيرى انه، تصرف المدير في اطار الظروف المؤثرة على المنظومة، واتخاذه للقرار في ضوء هذه الظروف، وعلى ذلك فان المدير يختار انسب بديل عند اتخاذ القرار، وهو بالطبع البديل الذي يحقق افضل النتائج الممكنة، او يحقق امثل النتائج في اطار الظروف المؤثرة والعوامل المحيطة بالقرار[2].

ان هناك عدد من العوامل والاعتبارات تؤكد على ان مفهوم الرشد في القرار الاداري لا يمكن ان يكون مطلقاً وانما يقيده عدد من العوامل والاعتبارات مثل: عدم توافر المعلومات الكاملة اللازمة لاتخاذ القرار، وعدم امكانية السيطرة على العوامل المؤثرة في القرار، والقدرات المحدودة للمدير، والقيود الاجتماعية والسياسية، والوقت والامكانات المادية والبشرية المحدودة.

يتضح للباحث يعد اتخاذ القرار من اهم مراحل القرار وليس مرادفاً لصنع القرار فمرحلة اتخاذ القرار هي صفات عملية اتخاذ القرارات وهي عملية قابلة للترشيد.

التاسع عشر: مستويات اتخاذ القرارات:

تختلف عملية صنع القرار تبعاً للمستوى التنظيمي الذي يقوم بها، قسم القرارات في المنظمة الى ثلاثة اقسام[3]:

1. القرارات الاستراتيجية:

وفيه تتخذ القرارات التي تتاثر بحيط المنظمة الخارجي وعلاقتها المتبادلة ومدى التفاعل معها، وهي التي تحدد الاهداف والموارد والسياسات في المنظمة، وتتخذ هذه القرارات بشكل عام من قبل الادارة العليا التي تتعامل مع المشاكل المعقدة وغير الروتينية.

2. القرارات الادارية:

وفيه تتخذ القرارات التي تتعلق بكيفية الاستخدام الفعال والكفء للموارد، ويتطلب اتخاذها تفاعل كبير مع اولئك الذين ينفذون المهام في المنظمة.

---

1 - عبدالكريم درويش و ليلي تكلا، **اصول الادارة العامة**،(القاهرة: مكتبة اجلو المصرية، 1976م)، ص 440.

2 - احمد ماهر واخرون، **الادارة- المبادئ والمهارات**،(الاسكندرية: الدار الجامعية، 2002م)، ص ص 333- 335.

3 - نوال عبد الكريم الاشهب، **اتخاذ القرارات الادارية- انواعها ومراحلها، مرجع سابق**، ص 62.

3. القرارات التشغيلية:

وفيه تتخذ القرارات التي تحدد كيفية تنفيذ المهام المطلوبة، وتتعلق بتحديد أي الوحدات في المنظمة ستنفذ تلك المهمة وبانشاء معايير الانجاز واستخدام الموارد وبتقييم المخرجات.

وقد اضيف لاحقاً نوع اخر من القرارات وهي[1]:

القرارات المعرفية:

وهي التي تتعلق بتقييم الافكار الجديدة للسلع والخدمات، وتتعلق بطرق الوصول الى معرفة جديدة وبطرق توزيع المعلومات عبر المنظمة.

يستنتج الباحث تتخذ القرارات وتتأثر بمحيط المنظمة الخارجي وعلاقتها المتبادلة وكيفية الاستخدام الفعّال وكيفية تنفيذ المهام المطلوبة.

ويرى الباحث انه يجب على متخذي القرارات ان يدركوا مفهوم واهداف القرارات التي هم بصدد اتخاذها حتى تكون القرارات التي يتخذونها قرارات مفيدة ويرجع ذلك الى اهمية موضوع اتخاذ القرارات في المجالات الادارية، وكذلك ان يكونوا على دراية تامة بالمراحل والخطوات التي تمر بها عملية اتخاذ القرارات والتي تبدأ بتحديد المشكلة وتنتهي بتحويل القرار الى عمل فعّال.

1 - **المرجع السابق**، ص 63.

المبحث الثاني

مكونات ونظريات الهيكل التمويلي

تمهيد:

يعد قرار التمويل المساحة الاساسية الثانية في الادارة المالية. ويتضمن القرار المذكور اختيار المزيج المناسب لمصادر التمويل المختلفة، التي تدعى بالاموال الممتلكة والاموال المقترضة، وان اختيار هيكل راس المال يعتمد بشكل كبير على هدف تعظيم ثروة حملة الاسهم. ان المزيج التمويلي الذي سيقود الى تعظيم ثروة حملة الاسهم من خلال انعكاساته في اسعار الاسهم في سوق الاوراق المالية يطلق عليه هيكل راس المال الامثل. ويمكن للمنشآة استخدام مصادر مختلفة من التمويل وذات كلف مختلفة ايضاً، وهذه المصادر قد تصنف ضمن المصادر ذات المعدلات الثابتة من العائد وتلك التي تكون ذات معدلات متغيرة من العائد،أي ان هذه المصادر ترتب على المنشآة انواع مختلفة من الالتزامات.

أولاً: نشأة التمويل كوظيفة:

لقد تطور مفهوم التمويل خلال العقدين الاخيرين تطوراً ملحوظاً وقد كان هذا التطور من المستلزمات الضرورية للتغلب على التحديات المتزايدة التي تواجه منشآت الاعمال. لقد تميز هذان العقدان بازدياد حدة المنافسة وازدياد حدة التضخم وازدياد التدخل الحكومي المباشر وغير المباشر في النشاط الاقتصادي، كما تميز ايضاً بالتقدم التكنولوجي الهائل، وعظم المسؤولية الاجتماعية في منشآت الاعمال[1].

ثانياً: مفهوم التمويل:

التمويل هو علم وفن ادارة المال. علم، لانه مبني على نظريات وقواعد معمول بها في اتخاذ كافة القرارات المالية، وفن لان تطبيق هذه النظريات والقواعد يختلف من شخص لاخر مما يؤدي الى وجود فروق في نتائج اتخاذ القرارات المالية من شخص لاخر. وعلى المستوى الشخصي فان التمويل يهتم بالقرارات الفردية مثل حجم ومدة الاقتراض اذا كان الدخل اقل من الانفاق او حجم الادخار ومدة الاستثمار اذا كان الدخل اكبر من الانفاق. وعلى مستوى منشآت الاعمال، فان التمويل يرتبط بنفس نوعية القرارات مثل: ما هي مصادر تمويل الشركات؟ ما هي اوجه الاستثما المختلفة للشركات؟ ما هو حجم التوزيعات من الارباح؟ وما هو حجم الارباح المحتجزة التي سيتم اعادة استثمارها؟ ان كافة تلك القرارات المالية هامة لكل من الافراد والمؤسسات وهو ما يوضح اهمية دراسة علم التمويل بالنسبة للطلاب الذين سيتخذون التمويل مساراً وظيفياً لهم او اولئك الذين يرغبون في مسارات وظيفية اخرى. فدراسة علم التمويل وفن ممارسته سيساعدهم في اتخاذ القرارات الرشيدة المبنية على التحليل المالي السليم[2].

---

1 - فرد ويستن وبوجين برجام، **التمويل الاداري**، الجزء الثاني،(الرياض: دار المريخ للنشر، 1993م)، ص 194.

2 - اسامة عبدالخالق الانصاري واخرون، **التمويل والادارة المالية"النظرية والتطبيق"**،(القاهرة: المكتبة العربية، د.ت)، ص 3.

يستنتج الباحث مما سبق ان التمويل هو القرض الذي يحصل عليه العميل من البنك لتشغيله خلال مدة زمنية محددة وتحصل البنوك مقابل منح القرض هامش ربح بعد توفير كامل الضمانات.

ثالثاً: شروط التمويل:

تعتبر عملية التمويل من اهم واخطر ما يقوم به البنك التجاري من اعمال وقبول المخاطر الائتمانية يعتبر من اهم وظائف البنوك التجارية والتي يجب ان يعني بدراستها وتقييمها ومن ثم تستند البنوك الى عدة معايير اساسية عند تقرير منح القروض وتحديد قيمته ومن بين هذه الشروط ما يلي[1]:

- شخصية العميل سواء كان طبيعياً او معنوياً.
- المقدرة على الدفع.
- الضمانات المقدمة للبنك التجاري.
- راس المال او ما يسمى بالمركز المالي للعميل طالب القرض.

ومن بين شروط المؤشرات التي يمكن استخدامها للحكم على المركز امالي للعميل:

- نسبة حقوق الملكيى الى الاصول الثابتة.
- نسبة التداول.
- نسبة السيولة.
- العائد على الاستثمار.

معدل دوران الاصول الثابتة.

يستنتج الباحث ان عملية التمويل من اخطر واهم ما تقوم به البنوك التجارية من اعمال وقبول المخاطر الائتمانية لذلك تسعى لتقييمها ومن ثم تستند الى عدة معايير اساسية مثل: العميل، الضمانات، والقدرة على السداد وغيرها.

رابعاً: تطور التمويل:

لقد تطور مفهوم التمويل خلال العقدين الاخيرين تطوراً ملحوظاً، وقد كان هذا التطور من المستلزمات الضرورية للتقلب على التحديات المتزايدة التي تواجه منشآت الاعمال. لقد تميز هذان العقدان بازدياد حدة المنافسة، وزيادة حدة التضخم، وازدياد التدخل الحكومي المباشر وغير المباشر في النشاط الاقتصادي، كما تتميز ايضاً بالتقدم التكنولوجي الهائل، وعظم المسؤولية الاجتماعية في منشآت الاعمال. وقد اصبح واضحاً ان النمو الاقتصادي في الدولة، بل وبقاء المنشأة ذاتها في ميدان الاعمال يتوقعان الى حد كبير على بقاء اداء الوظيفة المالية بما يسمح بمواجهة تلك التحديات[2].

يستنتج الباحث ان علم التمويل ظهر بشكل مستقل ويستخدم مفاهيمه المتنوعة بشكل من الاشكال سواء كان ملكاً للدولة او ممولاً من اشخاص بغض النظر عن حجمه، حيث يتميز بحالة من التطور الدائم.

---

1 - سامي فؤاد براك، **التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمدخل للتنويع الاقتصادي**،(الجزائر: مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد4، العدد2، 2017م)، ص 470.

2 - فرد وتسوون ويوجين برجام، تعريب: عبدالرحمن دعالة، **التمويل الاداري**،(الرياض: دار المريخ للنشر، 2009م)، ص 20.

خامساً: اهمية التمويل:

تبرز اهمية التمويل الائتماني بالنسبة للمجتمع، حيث الاموال الموجودة في السوق واستغلالها في تشغيل الطاقات العاطلة واستقلال الموارد المتاحة. يلعب التمويل المصرفي دوراً هاماً في اشباع الاحتياجات التمويلية للمنشآت الاقتصادية لمقابلة تمويل راس المال الثابت، وتمويل راس المال العامل. وتحتل القروض والتسهيلات الائتمانية المقام الاول بين توظيفات البنوك التجارية والبنوك غير التجارية، كما تعد المصدر الاساس لايراداتها. ويتفاوت توزيع القروض لدى كل منها، بحسب اجال الاستحقاق تبعا لاختلاف طبيعة وآجال مواردها. فبينما تشكل القروض والتسهيلات قصيرة الاجل الجانب الاكبر من محفظة القروض التجارية نظراً لان معظم مواردها تتمثل في ودائع قصيرة الاجل، نجدها تتراجع من حيث الاهمية النسبية لدى البنوك غير التجارية التي تهتم اساساً بالقروض متوسطة وطويلة الاجل استناداً الى موارد مالية تتسم بالاستقرار النسبي في مقدمتها القروض طويلة المدي والودائع متوسطة الاجل وحقوق المساهمين، ويعتبر الغرض من التمويل المحور الاساسي الذي يدور حوله قرار التمويل المصرفي، فهو يحدد طبيعة الموارد التي توجه لمقابلته وكيفية سداد التمويل والضمانات التي يقبلها البنك. كما يستند قبول البنك لتقديم التمويل المطلوب على دراسات متعددة لقياس المخاطرة الائتمانية التي يتعرض لها، وتختلف مفاهيمها وادواتها وفقاً للغرض من التمويل، وما اذا كان تمويل قصير الاجل او تمويلاً استثمارياً متوسط او طويل الاجل[1].

ان التمويل يعد حاجة لوجود واستمرار أي اقتصاد سواء كان نامياً او متقدماً، وهو حاجة جوهرية لاقتصاديات البلدان النامية، حيث تتطلب عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، توفير احتياجات عديدة للوصول الى مستوى ملائم لمعدل النمو الاقتصادي وياتي في المقدمة منه راس المال بوصفه احد عناصر الانتاج الاساسية وفقدانه او ضعفه في البلدان النامية نجدها مسطرة للاستعانة براس المال الاجنبي لسد النقص الحاصل في العملية التنموية في هذه البلدان، وهكذا فان البحث عنه هو اهم تحدي التي تجابه البلدان النامية بغير رفع معدلات النمو الاقتصادي. وكان نشاط التمويل ولا يزال يمارس من قبل المؤسسات المالية بما فيها من مصارف وبيوت المال والاستثمار زالادخار، وكذلك من قبل الاسواق المالية ومن قبل المؤسسات المالية المنبثقة عن منظمة الامم المتحدة والمنظمات الدولية الاخرى[2].

لكل بلد في العالم سياسة اقتصادية وتنموية يتبعها او يعمل على تحقيقها من اجل تحقيق الرفاهية لافراده، وتتطلب هذه السياسة التنموية وضع الخطوط العريضة والمتمثلة في تخطيط المشاريع التنموية وذلك حسب احتياجات وقدرات البلاد التمويلية. ومهما تنوعت المشروعات فانها تحتاج الى التمويل لكي تنمو وتواصل حياتها، حيث يعتبر التمويل بمثابة الدم الجاري للمشروع، ومن هنا نستطيع القول ان التمويل له دور فعال في تحقيق سياسة البلاد التنموية وذلك عن طريق[3]:

---

1 - عبدالمطلب عبدالحميد،**الائتمان المصرفي ومخاطره**،(القاهرة: الشركة العربية المتحدة، 2010م)، ص ص 26-27.

2 - رائد عبدالخالق عبدالله واخرون، **التمويل الدولي**،(عمان: دار الايام للنشر، 2012م)، ص 12.

3 - مي محمد نجيب، **دورالجهاز المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية**،(الاسكندرية: المكتب العربي الحديث، 2014م)، ص 137.

– توفير رؤوس الاموال اللازمة للانجاز المشاريع التي يترتب عليها توفير مناصب شغل جديدة تقضي على البطالة، تحقيق التنمية الاقتصادية للبلاد، تحقيق الاهداف المسطرة من طرق الدول.

– تحقيق الرفاهية لافراد المجتمع عن طريق تحسين الوضعية المعيشية(توفير السكن، العمل).

ان عبء وظيفة التمويل كان يقع على عاتق المنتج او التاجر حسب طبيعة السلعة والامكانيات المالية المتوفرة لديهم، الا ان هذه الوظيفة قد توسعت الان وانتشرت المؤسسات التمويلية كالبنوك والوسطاء الماليون الذين يقومون بتجميع المدخرات من الافراد والمنشآت واقراضها للمستثمرين، أي يقومون باقراض ما سبق ان اقرضوه من المدخرات كما توسعت خدمات هذه المؤسسات عندما كانت الاموال الموظفة في التجارة قليلة لم تكن هناك حاجة لخدمات هذه المؤسسات اذ كانت عمليات الدفع تتم نقداً الا انه مع تزايد الاموال الموظفة في التجارة اصبح لا غنى عن التعامل بالشيكات في ابقاء الالتزامات التجارية خاصة البلاد المتقدمة، كما اصبح لا غنى عن التسهيلات الائتمانية والقروض قصيرة الاجل لما لها من دور بارز في دفع حركة التجارة الداخلية والخارجية[1].

يستنتج الباحث ان اهمية التمويل من خلال الاسهام المباشر في دفع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وخلق الفرص التنافسية من خلال قيام العديد من الاعمال والمشاريع.

سادساً: متطلبات التمويل:

تتمثل متطلبات التمويل في الاتي[2]:

1. تحديد المركز المالي للمنشآة.
2. تحديد المركز الائتماني للمنشآة.
3. تحديد ربحية المنشآة.
4. تحديد التزامات المنشآة.

تحديد انفاقها الاستثماري أو انفاقها الرأسمالي.

بناءً على ذلك فان الادارة المالية ان تبدأ باختيار مصادر التمويل بعد ان تكون قد انتهت من تحديد كمية ونوعية احتياجاتها من الاموال، وقد يكون عليها ان تقرر كيفية المزج بين هذه المصادر من حيث الكم والنوع والمصدر مع الاخذ في الحسبان جملة من العناصر منها:

أ. تأثير المدينونية في ربحية المنشأة وقيمتها حيث ان هدف الادارة المالية هو زيادة القيمة المالية للمنشآة.

ب. مستوى الدين الذي يتناسب مع وضع المنشآة.

ج. المزيج المقبول والمناسب للمنشآة من مصادر التمويل القصيرة والطويلة الاجل وحقوق الملكية وذلك في ضوء تركيبة الموجودات.

---

1 - عبدالعزيز عبدالرحيم سليمان، **اسس التبادل التجاري**،(الخرطوم: د.ن، 2003م)، ص 23.

2 - هنادي عبدالمنعم احمد، **اثر هيكل راس المال في القرارات التمويلية والاستثمارية بقطاع التامين السوداني**، مجلة امارابك، المجلد9، العدد28، 2018م، ص 79.

يستنتج الباحث يتميز التمويل بمتطلبات عديدة منها: معدل عبء المديونية، وجود ضمان كافي، السجل الائتماني، فترة خدمة العمل.

سابعاً: اسس منح التمويل:

الائتمان المصرف يجب ان يتم استناداً الى قواعد واسس مستقرة ومتعارف عليها، وهي[1]:

1. توفر الامان لاموال المصرف: وذلك يعني اطمئنان المصرف الى ان المنشاة التي تحصل على الائتمان سوف تتمكن من سداد القروض الممنوحة لها مع فوائدها في المواعيد المحددة لذلك.

2. تحقيق الربح: والمقصود بذلك حصول المصرف على فوائد من القروض التي يمنحها تمكنه من دفع الفوائد على الودائع ومواجهة مصاريفه المختلفة، وتحقيق عائد على راس المال المستثمر على شكل ارباح صافية.

3. السيولة: يعني احتفاظ المصرف بمركز مالي يتصف بالسيولة، أي توفر قدر كاف من الاموال السائلة لدى المصرف – النقدية والاصول التي يمكن تحويلها الى نقدية اما بالبيع او بالاقتراض بضمانها من المصرف المركزي – لمقابلة طلبات السحب دون أي تأخير، وهدف السيولة دقيق لانه يستلزم الموازنة بين توفير قدر مناسب من السيولة للمصرف وهو امر قد يتعارض مع هدف تحقيق الربحية، ويبقى على ادارة المصرف الناجحة مهمة المواءمة بين هدفي الربحية والسيولة. ويقوم كل مصرف بوضع سياسته الائتمانية بعد مراعاة الاسس اعلاه وطبقاً لحاجة السوق، وهي عبارة عن: اطار يتضمن مجموعة المعايير والشروط الارشادية – تزود بها ادارة منح الائتمان المختصة – لضمان المعالجة الموحدة للموضوع الواحد، وتوفير عامل الثقة لدى العاملين بالادارة بما يمكنهم من العمل دون خوف من الوقوع في الخطأ، وتوفير المرونة الكافية، أي سرعة التصرف بدون الرجوع الى المستويات العليا، ووفقاً للموقف، طالما ان ذلك داخل نطاق السلطة المفوضة اليهم.

يستنتج الباحث مرفة النشاط الذي يمنح له التمويل، معرفة المبلغ الذي يود العميل الحصول عليه، معرفة مدة التمويل والاتفاق على كيفية السداد.

ثامناً: معايير منح التمويل:

يعتبر نموذج المعايير الائتمانية ابرز منظومة ائتمانية لدى محللي ومانحي الائتمان على مستوى العالم عند منح القروض، واتى طبقاً لها يقوم المصرف كمانح ائتمان بدراسة تلك الجوانب لدى عميله المقترح كمقترض او كعميل ائتمان. وفيما يلي استعراض لهذه المعايير[2]:

1. الشخصية: تعد شخصية العميل الركيزة الاساسية الاولى في القرار الائتماني وهي الركيزة الاكثر تاثيراً في المخاطر التي تتعرض لها المصارف، وبالتالي فان اهم مسعى عند اجراء التحليل الائتماني هو تحديد شخصية العميل بدقة. فكلما كان العميل يتمتع بشخصية امينة ونزيهة وسمعة طيبة في الاوساط المالية،

---

1 - عبد الغفار حنفي وعبد السلام ابو قحف، **الادارة الحديثة في البنوك التجارية**،(بيروت: الدار الجامعية، 1991م)، ص 140.

2 - حمزة محمود الزبيدي، **اساسيات الادارة المالية**،(عمان: مؤسسة الوراق، 2001م)، ص 148.

وملتزماً بكافة تعهداته وحريصاً على الوفاء بالتزاماته كان اقدر على اقناع المصرف بمنحه الائتمان المطلوب والحصول على دعم المصرف له. وقياس عامل معنوى كعامل الامانة والنزاهة بدرجة دقيقة امر تكتنفه بعض الصعوبات من الناحية العملية، ويتم التغلب على هذه الصعوبات من خلال الاستعلام الجيد زجمع البيانات والمعلومات عن العميل من المحيطين العملي والعائلي له، لمعرفة المستوى المعيشي وموارده المالية التي يعانيها، ومستواه الاجتماعي وسجل اعماله التي قام بها وماضيه مع المصرف ومع الغير وسابق تصرفاته مع المصارف الاخرى. ويتم ذلك عن طريق الاتصال بالمنشآة والعاملين بها، وبمورديها والمصارف التي سبق للعميل المقترح التعامل معها.

2. القدرة: تعني باختصار قدرة العميل على تحقيق الدخل وبالتالي قدرته على سداد القرض والالتزام بدفع الفوائد والمصروفات والعمولات. ومعيار القدرة احد اهم المعايير التي تؤثر في مقدار المخاطر التي يتعرض لها المصرف عند منح الائتمان. وعليه لابد للمصرف عند دراسة هذا المعيار من التعرف على الخبرة الماضية للعميل المقترض وتفاصيل مركزه المالي، وتعاملاته المصرفية السابقة سواء مع نفس المصرف او اية مصارف اخرى. ويمكن الوقوف على الكثير من التفاصيل التي تساعد متخذ القرار الائتماني من خلال استقراء العديد من المؤشرات التي تعكسها القوائم المالية الخاصة بالمقترض محل الدراسة على سداد القرض المطلوب وفق الشروط المقترحة للقرض وفي مواعيد السداد التي سيتم الاتفاق عليها[1].

3. راس المال: يعتبر راس مال العميل احد اهماسس القرار الائتماني، وعنصراً اساسياً من عناصر تقليل المخاطر الائتمانية باعتباره يمثل ملائمة العميل المقترض وقدرة حقوق ملكيته على تغطية القرض الممنوح له، فهو بمثابة الضمان الاضافي في حال فشل العميل في التسديد. وهذا تشير الدراسات المتخصصة في التحليل الائتماني الى ان قدرة العميل على سداد التزاماته بشكل عام يعتمد في الجزء الاكبر منها على قيمة راس المال الذي يملكه، كلما كان راس المال كبيراً انخفضت المخاطر الائتمانية والعكس صحيح في ذلك، فراس مال العميل يمثل قوته المالية. ويرتبط هذا العنصر بمصادر التمويل الذاتية او الداخلية للمنشآة والتي تشمل كل كل من راس المال المستثمر والاحتياطيات المكونة والارباح المحتجزة. حيث انه لابد ان يكون هناك تناسب بين مصادر التمويل للعميل المقترح الذاتية وبين الاعتماد على مصادر التمويل الخارجية.

4. الضمان: يقصد بالضمان مجموعة الاصول التي يضعها العميل تحت تصرف المصرف كضمان مقابل الحصول على القرض، ولايجوز للعميل التصرف في الاصل المرهون، فهذا الاصل سيصبح من حق المصرف في حال عدم قدرة العميل على السداد. وقد يكون الضمان شخصياً ذا كفاءة مالية وسمعة مؤهلة لكي تعتمد عليه ادارة الائتمان في ضمان تسديد الائتمان. كما يمكن ان يكون الضمان مملوكاً لشخص اخر وافق ان يكون ضامناً للعميل. وعموماً فان هناك العديد من الاراء تتفق على ان الضمان لا يمثل الاسبقية الاولى في اتخاذ القرار الائتماني، أي عدم جواز منح القروض بمجرد توفر ضمانات يرى المصرف

1 - حمزة محمود الزبيدي، **اساسيات الادارة المالية**، مرجع سابق، ص 149.

المقترض انها كافية. انما الضمان بصفة عامة تفرضه مبررات موضوعية ومنطقية تعكسها دراسة طلب القرض، مثلاً كان يرى متخذ القرار الائتماني انه يمكن اتخاذ قرار بمنح الائتمان انما هناك بعض الثغرات القائمة او المتوقعة التي يمكن تلافيها بتقديم ضمان عيني او شخصي، أي الضمان هنا يقلل من مساحة المخاطر الائتمانية المصاحبة لقرار منح الائتمان ومن ثم يطلب من المقترض المقترح تقديم ضمانات بعينها[1].

5. الظروف المحيطة: يجب على الباحث الائتماني ان يدرس مدى تاثير الظروف العامة والخاصة المحيطة بالعميل طالب الائتمان على النشاط او المشروع المطلوب تمويله. ويقصد هنا بالظروف العامة المناخ الاقتصادي العام في المجتمع، وكذلك الاطار التشريعي والقانوني الذي تعمل المنشآة في اطاره خاصة ما يتصل بالتشريعات النقدية والجمركية والتشريعات الخاصة بتنظيم انشطة التجارة الجارجية استيراداً او تصديراً حيث تؤثر هذه الظروف العامة على مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي، اما الظروف الخاصة فهي ترتبط بالنشاط الخاص الذي يمارسه العميل، مثل الحصة السوقية لمنتجات المشروع او خدماته التي يقدمها، شكل المنافسة، دورة حياة المنتج او الخدمة التي يقدمها العميل، موقوع المشروع من دورة حياته بمعنى هل هو في مرحلة التقديم او الولادة، او في مرحلة النمو، او في مرحلة الاستقرار، او في مرحلة الانحدار.

يستنتج الباحث ان التطبيق الفعلي لاسس ومعايير منح التمويل من شأنه ان يؤدي الى تحقيق الاهداف المنشودة وتقليل المخاطر المحيطة بقرارات التمويل.

تاسعاً: اهداف التمويل:

ان الهدف من التمويل والعمليات التمويلية هو الحصول على الاموال اللازمة لاوجه نشاط المشروع المختلفة، ولا شك ان اهمية التمويل تبدو واضحة سواء بالنسبة للمشروعات الجديدة او المشروعات القديمة التي تعمل على زيادة طاقتها الانتاجية بالاضافة الى ذلك فان اهمية التمويل تبدو اكثر وضوحاً بالنسبة للمشروعات التي تواجه ازمات مالية[2].

يستنتج الباحث ان التمويل يقدم خدمات اجتماعية كبيرة من خلال العمليات التي سيترتب عليها زيادة الانتاج والتوسع في راس المال وتحقيق معدلات مرتفعة من مستوى المعيشة.

عاشراً: انواع التمويل:

يمكن تقسيم التمويل الى عدة انواع:

1. من حيث المدة الزمنية: يمكن تقسيمه الى:

---

1 - حمزة محمود الزبيدي، **اساسيات الادارة المالية** ،المرجع السابق، ص 149.

2 - الهادي ادم محمد ابراهيم، **نظرية المحاسبة**، ط4،(الخرطوم: دار العملة السودانية، 2007م)، ص 105.

– **تمويل قصير الاجل:** يقصد به تلك الاموال التي لا تزيد فترة استعمالها عن سنة واحدة كالمبالغ النقدية التي تخصص لدفع اجور العمال او شراء بعض الاحتياجات ويتم تسديدها من ايرادات نفس الدورة الانتاجية[1].

– **تمويل متوسط الاجل:** ينشأ هذا التمويل عن تلك العمليات التي تتطلب استعمال للاموال لفترة تتراوح بين سنتين وخمسة سنوات قبل استردادها كشراء الات ومعدات بالنسبة للمشروعات الفلاحية[2].

– **تمويل طويل الاجل:** يتمثل في الاموال اللازمة لاجراء التحسينات ذات صبغة الاستثمار التي تؤدي الى زيادة انتاجية الوحدة المستثمرة في المدى البعيد والتي تزيد فترة احتياجاتها التمويلية عن خمسة سنوات[3].

2. من حيث مصدر الحصول على الاموال: ويمكن تقسيم التمويل الى:

– **تمويل داخلي(ذاتي):** يتمثل في التمويل المتولد من العمليات الانتاجية للمؤسسة، فهو عبارة عن مجموع مصادر التمويل الداخلية، التي خلقتها المؤسسة بنفسها واعيد توظيفها فيها بقصد زيادة طاقتها الانتاجية[4]. وهو نوعين[5]:

. التمويل الداخلي الهادف للمحافظة على الطاقة الانتاجية (الاهلاك واحتياطي ارتفاع اسعار الاصول).

. التمويل الداخلي الذي يهدف الى التوسع وتنمية الشركة(يشمل الارباح المحتجزة والاحتياطيات المعلنة).

– **تمويل خارجي:** تلجأ المؤسسة لتمويل المشروع الى المدخرات المتاحة في السوق المالية سواء كانت محلية او اجنبية لمواجهة احتياجاتهم المالية وهذا في حالة عدم كفاية مصادر التمويل الذاتي[6]، وينقسم الى نوعين[7]:

. التمويل المباشر: يعبرعن العلاقة المباشرة بين المقرض والمقترض والمستثمر دون تدخل أي وسيط مالي.

. التمويل غير المباشر: يتمثل في المصادر التي يكون فيها وسطاء ماليين كما قد يكون في شكل ضمانات.

3. من حيث الغرض الذي يستخدم لاجله التمويل: يمكن تقشيمه الى[8]:

– **تمويل الاستغلال:** يتمثل في استغلال الاموال وتوجيهها لمواجهة نفقات تشغيل الطاقة الانتاجية كنفقات شراء المواد الخام او دفع اجور العمال كل المدخلات اللازمة لاتمام العملية الانتاجية.

– **تمويل الاستثمار:** يتمثل في في الاموال المخصصة لمواجهة النفقات التي يترتب عنها خلق طاقة انتاجية جديدة او توسيعها كاقتناء الالات والتجهيزات والعمليات المترتبة عنها.

4. من حيث الاقليم: وينقسم الى[9]:

---

1 - مفلح محمد عقل، م**قدمة في الادارة المالية**،(عمان: مكتبة المجتمع العربي،2009م)، ص 395.

2 - محمود عزت اللحام واخرون، **الادارة المالية المعاصرة**،(عمان: مكتبة النشر العربي، 2014م)، ص 319.

3 - محمود عزت اللحام واخرون، **الادارة المالية المعاصرة**، المرجع السابق، ص 319.

4 - عبد الغفار حنفي، **الادارة المالية – مدخل اتخاذ القرارات**،(الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2002م)، ص 353.

5 - عبد الغفار حنفي، **اساسيات الادارة المالية**،(الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2003م)، ص 125.

6 - ابراهيم محمد نايت، **اليات تمويل المنشآت الرياضية والمتابعة المالية لها**،(الجزائر: جامعة الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، 2012م)، ص ص 82- 83.

7 - منتدى شبكة المحاسبين العرب، **اهمية التمويل وانواعه**، ص 89.

8- **المرجع السابق**، ص 90.

9 - عبد الغفار حنفي، **الادارة المالية**،(الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2000م)، ص 354.

– **التمويل المحلي:** يعتمد هذا التمويل على المؤسسات والاسواق المالية المحلية وهو يضم المصادر المباشرة وغير المباشرة المحلية ويستفيد منه قطاع المؤسسات الاقتصادية اكثر من الهيئات الحكومية.

– **التمويل الدولي:** ويعتمد على الاسواق المالية الدولية كالبورصة والهيئات المالية الدولية والاقليمية كصندوق النقد الدولي، البنك الدولي وبعض المؤسسسات الاقليمية، بالاضافة الى البرامج التمويلية الدولية كالاعانات.

يستنتج الباحث انواع التمويل حسب النشاط الاقتصادي تقسم الى التمويل الاستثماري يمنح بعرض الاقتناء او الحصول على اصول ثابتة، التمويل التجاري يمنح بغرض زيادةة الاعمال والانشطة التجارية، اما التمويل الاستهلاكي يتم منحه دائماً للسلع المعمرة.

الشكل رقم(6/2/3) أنواع التمويل

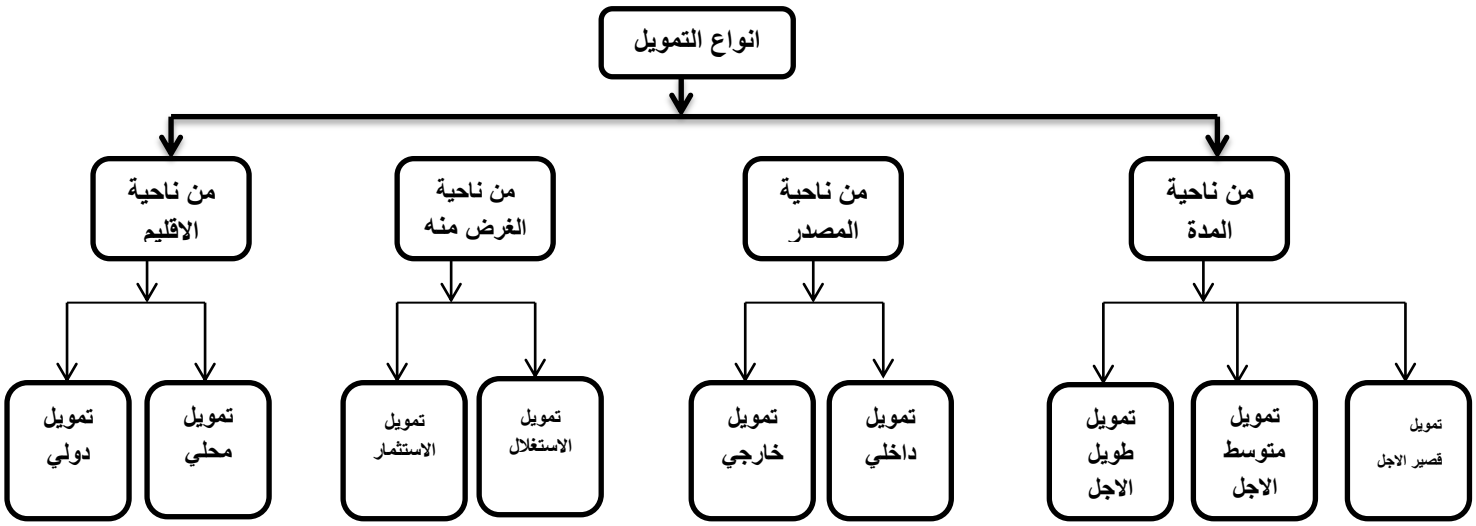

المصدر: فاطمة معاوي، دور قرارات التمويل في تحديد انتاجية المؤسسة، (الجزائر: 2016م)، ص 6.

الحادي عشر: وظائف التمويل:

يقوم التمويل بعدة وظائف مهمة خاصة في تحليل البيانات المالية التي ترتكز عليها بقية الوظائف الاخرى وتتمثل هذه الوظائف فيما يلي[1]:

1. تحليل البيانات المالية: تختص بتحويل البيانات المالية الى نمط يستخدم لمعرفة جوانب قوة المركز المالي للمشروع.

2. تحديد هيكل اصول المؤسسة: ويعني ذلك حجم النقود المستثمرة في الاصول الثابتة والمتداولة.

3. تحديد الهيكل المالي للمؤسسة: يوجد نوعين من القرارات الخاصة بالهيكل المالي، فالاول خاص بالمزيج الملائم للتمويل قصير الاجال بينما الثاني خاص بالمفاضلة بين القروض قصيرة الاجال والدراسة المعمقة للبدائل المتاحة.

1 - حسين يوسف حسين، **التمويل في المؤسسة الاقتصادية**،(الاسكندرية: دار التعليم الجامعي، 2012م)، ص 36.

يتضح للباحث ان التمويل يتمتع بوظائف منها الحصول على الاموال واستخدامها لتشغيل او تطوير المشاريع والتي تتركز اساساً على تحديد أفضل مصدر للحصول على اموال من عدة مصادر متاحة.

الثاني عشر: مخاطر التمويل:

ان قرار الاختيار لاي مشروع يهدف بالدرجة الاولى الى توليد اكبر قدر من الارباح من خلال الاستثمار المختار، الا ان هذا القرار لا يخلو من المخاطر، حيث ان المؤسسة تولي اهتماماً كبيراً بحجم المشروع، نوعية الالات والكفاءات التي يستوجبها هذا الاستثمار وكذلك حجم الاموال الكافية لتمويله، وقد تلجأ الى الاقتراض من الغير في حالة عدم كفاية اموالها الخاصة، وهذا ما يعرض المؤسسة الى مجموعة من المخاطر تتمثل خاصة في الاعباء المالية التي تتحملها المؤسسة على عاتقها والتي تستوجب وتتطلب الخصم مهما كانت نتيجة الاستثمار، لهذا يجب على المؤسسة القيام بموازنة بين الشروط التي تمليها البنوك او المصدر الممول والارباح المتوقعة من خلال هذا المشروع، وهذا باستعمال او دراسة نسب المردودية التي تقيس مدى قدرة الاموال المستثمرة على توليد الارباح، اذا يجب ان تتجاوز معدل الفائدة المطبق في البنك الممول حتى تستطيع المؤسسة مواجهة التزاماتها اتجاه دائنيها في الوقت المناسب أي عند حلول اجال بالاستحقاق.

قد تتعرض المؤسسات اثناء عملية تمويل مشاريعها الاستثمارية الى عدة مخاطر تكون سبباً في توقيفها او تعطيلها او زيادة نفقات الانجاز، والتي لم تتوقعها المؤسسة من قبل، وتكمن هذه المخاطر في[1]:

1. الخطر القانوني: وهو يخص تواجد المشروع، نشاطه، وعلاقته مع الاعوان الاقتصاديين والدولة وهي مخاطر تتمثل في:

أ. التاكد من ان مسيري المؤسسة لديهم صلاحية التعامل مع البنوك لطلب القروض منها وتقديم منح وضمانات.

ب. يجب ان تكون النشاطات المنصوص عليها في السجل التجاري هي نفسها المعرف بها في نظام المؤسسة.

2. الخطر البشري: يتعلق هذا الخطر بالوضعية الانتاجية ويمكن حصره فيما يلي[2]:

- توفير وسائل الانتاج بصفة دائمة ومستمرة.
- مصادقة المنتوج لمتطلبات السوق.
- توزيع الوظائف بين العمال، فكل الوحدات يجب ان تكون متوازنة.
- وجوب توفير مصلحة للمراقبة، وذلك لمراقبة عملية الانتاج والعمال.

---

1 - معروف هشام، **المفاضلة بين مصادر التمويل في المؤسسة**،(الجزائر: جامعة العربي بن مهيدي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، رسالة ماجستير غيرمنشورة، 2013م)، ص ص28.

2 - معروف هشام، **المفاضلة بين مصادر التمويل في المؤسسة**، المرجع السابق، ص 29.

3. الخطر التسويقي: مرتبط بالادارة الخاصة بتصريف المنتوجات والمحيط الخارجي للمؤسسة، لذلك يجب مراعاة السياسة الاعلامية التي يحظى بها المنتوج يجب ان تكون فعالة وكذا توفر الخبرة والحيوية للقائمين بعمليات المبيعات وذلك للوصول الى الاهداف المرجوة.

4. الخطر المالي: وهو متعلق بالموارد المتاحة للمؤسسة والوسائل الداخلية والخارجية المتمثلة في الديون القصيرة والطويلة المدى، عجز او عدم قدرة المؤسسة على تسديد المبالغ المالية الى اصحابها عند طلبها، وفي الاخير يجب ان تتطابق مشتريات المؤسسة مع صفات المنتوج.

5. الخطر الاقتصادي: وينقسم الى نوعين اساسيين هما:

أ. خطر عدم كفاية الموارد اللازمة لاتمام المشروع والتي تتسبب في توقف العمل، وفي نفس الوقت ارتفاع تكاليف الانجاز. ويمكن ان نذكر على سبيل المثال تسديد اجور العمال المتوقفين عن العمل.

ب. خطر تدهور حجم الطلب على المنتج النهائي أي انخفاض رقم الطلبيات على الانتاج اتام الصنع للمؤسسة ويعود ذلك الى عدة اسباب منها:

– سوء التقدير لرغبات واحتياجات المستهلكين بسبب نقص الخبرة وقلة المعلومات.

– المنافسة الكبيرة في السوق.

– وجود نقص في السلعة المنتجة، أي السلة المنتجة لا تعمل او لا تكون صالحة الا بوجود سلعة مكملة لها.

من خلال هذه المحددات والمخاطر نرى بان حصول المؤسسة على المال اللازم لاستثمارها لا يتم بطريقة عشوائية بل يتم على اساس دراسة واسعة من طرف اخصائيين في الميدان يبنون دراستهم اخذين بعين الاعتبار والاخطار المحتمل الوقوع فيها.

يستنتج الباحث ان مخاطر التمويل هي الخسائر المتوقعة والتي قد يتعرض لها المصرف نتيجة لفشل العميل في سداد ما عليه من التزامات او امتناع العميل او عدم رغبته في سدادها للبنك.

الثالث عشر: نظريات التمويل:

تطورت نظريات التمويل في ضوء التغيرات في اهداف وفلسفة ادارة التمويل في الشركات ولعل ابراز النظريات المفسرة لنظريات التمويل هي نظرية الادارة المالية التقليدية والنظرية الاقتصادية في تحليل المنظومات المالية للشركات ونظرية منظومات التمويل ونعرض في ادناه هذه النظريات[1]:

1. النظرية التقليدية للتمويل:

تقوم هذه النظرية على ابراز كفاءة الشركة في تحقيق العائد ويكون دور الوظيفة المالية من خلال تجميع انشطة الشركة أي تحديد حجم ونوع وعمر الاصول التي تختارها وقيمتها ثم دراسة كيفية تمويل هذه الاصول

1 - دريد كامل ال شبيب، **ادارة مالية الشركات المتقدمة**،(عمان: دار اليازوري العلمية للنشر، 2009م)، ص 49.

من مصادر التمويل المتاحة وهذا يعني ان هذه النظرية تنطلق اساسا من وظيفة التمويل باعتبارها هي وظيفة الادارة المالية.

ونعني بوظيفة التمويل كافة العناصر المؤثرة على انشطة الشركة الاساسية فيما يتعلق بالتمويل والتي تعتمد على تحديد هيكل التمويل لضمان السيولة وتقليل اثر التعثر المالي واحتمالات الافلاس وقرارات تحديد هيكل التمويل وهيكل راس المال والموازنة بين التمويل بالملكية والتمويل بالدين والتمويل الطويل الاجل والقصير الاجل وكيفية مواجهة حالات الكساد في الاعمال وتاثير ذلك على انخفاض قيمة الاصول وقيمة الشركة ممثل بقيمة اسهمها والنقص في التدفقات النقدية الداخلة والقدرة الدفاعية الاساسية للشركة ودور ادارة النقدية في حال وجود هذا الكساد واهمية استخدام الميزانية التقديرية المالية والنقدية وتفعيل الدور الرقابي للمدير المالي للسيطرة على النقدية المحدودة بالشركة وتنمية وتنويع مصادر التمويل الخارجية، وهذا معناه ادارة الاصول الثابتة والمتداولة على وفق اتجاه يوصلنا الى تحقيق الارباح وزيادة قيمة وثروة الشركة، وقد تستخدم الشركة اسلوب زيادة نسبة المديونية لتخفيض الكلفة المتوسطة المرجحة لراس المال الى ان تصل الى النقطة التي عندها يكون هناك التركيب الامثل لهيكل راس المال اذ تحقق الشركة اكبر ربحية ممكنة مع اقل درجة مخاطر [1].

2. النظرية الاقتصادية في تحليل المنظومات المالية للشركة:

تعتمد هذه النظرية على فرضية وجود عرض وطلب على البضاعة في السوق وتاثير استخدام مفهوم الكلفة الحدية والانتاج الحدي للشركة واختيار افضل مزيج من المدخلات التي تؤدي الى تخفيض التكاليف كاساس لعمل الشركة، وعليها ان تربط بين دالة الانتاج ودوال مستلزمات الانتاج، وفي ضوء ذلك يتم تخفيض الكلفة من خلال اختيار افضل مزيج من المدخلات وهذا يمكن تحديده من خلال الوصول الى التعادل في معدلات الاحلال الحدية للمدخلات مع التكلفة او الاسعار لكل نوع من انواع المدخلات، وعندما يتحقق التوازن لهذه المدخلات مع التكاليف(أي عندما يتعادل الايراد الحدي لاي نوع من عوامل الانتاج مع سعر بيع الوحدة الواحدة فيؤدي ذلك الى تخفيض التكاليف).

ان هذه النظرية تنظر الى راس المال كاحد المدخلات وليس جميعاً، وينتقد البعض هذه النظرية لصعوبة فصل قرارات الموازنات التقديرية لراس المال عن قرارات التمويل لان النظرة الصحيحة تتطلب الحل الواحد لشرط التوازن لكل من الانتاج والميزانيات التقديرية لراس المال والتمويل في الوقت نفسه، بمعنى اخر ان النظام المالي مهم لانجاز قرارات الاستثمار المثلى وتكلفة التمويل على ان تاخذ البيئة المؤثرة على اتخاذ قرارات هيكل التمويل المثالي وتشكيلة مصادر التمويل.

1 - دريد كامل ال شبيب، **ادارة مالية الشركات المتقدمة**، مرجع سابق، ص 50.

3. نظرية منظومات التمويل:

ان هذه النظرية هي تطور للنظريات السابقة اذا انها تنظر الى التدفقات الاساسية الثلاث في الشركة وهي التدفقات النقدية، التدفقات المادية، والتدفقات المعلوماتية الاساس الذي تقوم عليه نظرية التمويل.

فالتدفقات النقدية الناجمة عن عمليات البيع والتي هي عبارة عن تدفقات داخلة للمشروع لها تاثير كبير على الشركة وتتفق مع مفاهيم الادارة المالية التي تبنى تصوراتها وتحليلاتها على الاساس النقدي(التدفقات النقدية للشركة).

اما بالنسبة للتدفقات المادية والتي هي عبارة عن الموادوالعمل وراس المال، فان تمويل عوامل الانتاج المذكورة لها اهمية كبيرة في الحصول على التدفقات السلعية(أي الانتاج) في نشاط الشركة.

اما بالنسبة للتدفقات المعلوماتية التي تاتي من عمليات المراقبة والمتابعة من خلال البيانات التي توفرها الشركة حول جودة الانتاج وحجم المبيعات وهوامش الربح والعائد على الاستثمار والتدفقات النقدية مع اعتماد المقارنة لاداء الشركة مع مقاييس او معايير مختارة لكشف الانحرافات والقيام بتعديلها في ضوء ذلك.

ان هذه النظرية تهتم باربعة عناصر اساسية في التمويل:

أ. اهمية التدفقات المتوازنة لكل من المنتجات(المادية) والنقود والمعلومات، وهذا معناه شمولية دور الادارة المالية وعدم اقتصارها على التدفقات النقدية فقط بل يجب ان يذهب هذا الدور الى التحكم والاهتمام بالتدفقات الاخرى.

ب. ضرورة التفاعل بين قرارات التمويل ووظائف الادارة الاخرى كالانتاج والتسويق والتخطيط والرقابة والبحث والتطوير.

ج. اعتبار رؤية الشركة كجهاز حركي ديناميكي تؤثر وتتاثر في البيئة المالية المحيطة وبالتخطيط المالي وبالرقابة المالية من خلال الاستخدام الموسع للبيانات والمعلومات المتاحة في ظل استخدام تكنلوجيا المعلومات والحاسوب والمصارف الالكترونية.

د. العمل على مراقبة مراكز الارباح بالشركة كنظام متكامل عن طريق التقييم والاصلاح وتعظيم قيمة الشركة.

يستنتج الباحثان النظرية التقليدية تقوم على تحقيق اكبر عائد يعود للشركة، بينما النظرية الاقتصادية تعتمد على تخفيض التكاليف لعمل الشركة، ونظرية المنظومات تعتمد على التدفقات المادية والمعلوماتية.

الرابع عشر: مصادر التمويل:

تصنف مصادر التمويل كالاتي[1]:

1. اساس الفترة، تتمثل في:

1 -C. paramsivan& T. Subramanian, **Financial Management**,(New delhi: New Age International (P) ltd & Others), p p 26, 27.

أ. التمويل الطويل الاجل، الاسهم العادية، الاسهم التفضيلية، السندات، القروض طويل الاجل، الودائع الثابتة.

ب. التمويل القصير الاجل، بنك التسليف، قروض العملاء، التجارة الائتمانية، ودائع الجمهور، ادوات سوق المال.

2. اساس الملكية، تتمثل في:

أ. ملكية المشروع، اسهم راس المال والارباح، ارباح مبقاة، الفوائض والارباح.

ب. راس المال المقترض، السندات، القروض، ودائع الجمهور، القروض من المؤسسات المصرفية.

3. اساس المصدر، تتمثل في:

أ. داخلية، الاسهم العادية، الاسهم الممتازة، الارباح المحتجزة.

ب. خارجية، الاقتراض المباشر، اصدار سندات وتسهيلات الموردين.

4. اساس طبيعتها، تتمثل في[1]:

أ. يمولها مالكو المشروع الاستثماري.

ب. تمولها القروض والائتمانات المختلفة.

ج. تمولها المضاربات والاستئجارات.

5. اساس الغرض، تتمثل في:

أ. مصادر تمويل قصيرة الاجل، تتمثل في:

- الائتمان التجاري.
- الائتمان المصرفي.

ب. تمويل طويل الاجل، يتمثل في:

- اسهم عادية وممتازة.
- السندات.
- القروض متوسطة وطويلة الاجل.

يستنتج الباحث انه يمكن تصنيف مصادر التمويل من حيث طريقة الاستخدام والسداد يمكن ان تكون طويلة الاجل مثل الاسهم والارباح المحتجزة أو قصيرة الاجل مثل الائتمان والاوراق التجارية.

الخامس عشر: خصائص مصادر التمويل:

تنحصر خصائص مصادر التمويل حول اربعة نقاط وهي:

أ. ميعاد الاستحقاق: تتميز مصادر التمويل الممتلكة بعدم وجود تاريخ استحقاق، فهي استثمار دائم، الا انه يستثنى في حالة تصفية الشركة او بيع المالك حصته فيها. أما مصادر التمويل المقترضة فلها تاريخ سداد

1 - اويس عطرة الزنط، **مناهج استخدام التقنية الحديثة في التحليل الاقتصادي- اسس تقييم المشروعات ودراسات جدوى الاستثمار**،(القاهرة: المكتبة الاكاديمية، 1992م)، ص ص 256- 258.

متفق عليه مع المقرضين، وفي حالة عدم التسديد قد يستولى المقرضون على الشركة او يجبروها على التصفية[1].

ب. الحق على الدخل: هناك ثلاث مظاهر تميز اموال الاقتراض عن اموال الملكية في مجال الحق على الدخل وهي[2]:

. **الاولوية:** وتعني حق الدائنين بالحصول على اصل قروضهم وفوائدها قبل حصول مالكي المشروع على حقوقهم.

. **التاكد:** يتأكد الدائنون في الحصول على دينهم وفوائدهم في المواعيد المتفق عليها سواء حققت المؤسسة ارباحاً أو لا، اما المالكون فلا يحصلون على الارباح الا بعد تحققها واتخاذ قرار توزيعها بعد دفع التزامات المقرضين.

. **مقدار الدخل:** ان ما يحصل عليه الدائنون من المؤسسة المقترضة يكون عادة مقداره محدداً وثابتاً بغض النظر عن النتائج المحققة. اما بالنسبة للمالكين، فان ما يحصلون عليه من ربح او خسارة غير محدد.

ج. الحق على الموجودات: يهدف المقرضين في الحصول على الفوائد او الارباح وليس الحصول على موجودات الشركة. اما الملاك، فموجودات الشركة تعتبر حقوقهم الخاصة يتقاسمونها كل حسب طبيعة الامتياز الممتلك[3].

د. الادارة: ليس المقرضين أي صوت مباشر في الشركة، بالرغم من امتلاكهم شروط معينة في عقد الاقتراض. اما الملاك اصحاب الامتيازات لا يشتركون في ادارة الشركة، من ثمة تصبح ادارة الشركة من مسؤولية الملاك الباقين[4].

يستطيع الباحث ان يلخص خصائص مصادر التمويل في الاتي:

أ. الاستحقاق.

ب. الحق على الدخل والموجودات.

ج. الادارة والسيطرة.

د. المرونة والاثر على العوائد.

السادس عشر: سياسات التمويل:

1. سياسة التمويل المحافظة:

في ظل هذه السياسة لن يقتصر استخدام مصادر التمويل طويلة الاجل على تمويل الاصول الدائمة، بل ان جزءاً من الاصول المؤقتة سوف يتم تمويلها من تلك المصادر.

---

1 - سمير محمد عبدالعزيز، **اقتصاديات: الاستثمار، التمويل، التحليل المالي**،(الاسكندرية: مركز الاسكندرية للكتاب، 2006م)، ص 136.

2 - مفلح محمد عقل، **مرجع سابق**، ص ص 396-397.

3 - حمزة محمد الزبيدي، **اساسيات الادارة المالية**، المرجع السابق، ص 319.

4 - حمزة محمد الزبيدي، **مرجع سابق**، ص 319.

يقتضي الاعتماد على مصادر التمويل طويلة الاجل ان تتعاقد المنشآة لاقتراض مبلغ يكفي تغطية الاحتياجات المتوقعة في أي وقت خلال الفترة، لذا ينبغي الا تقل قيمة القرض عن الحد الاقصى المتوقع للاستثمار في الاصول خلال العام.

اما من حيث تاثير السياسة المحافظة على درجة المخاطر فيمكن قياسه بمقدار راس المال العامل[1].

2. سياسة التمويل الجريئة:

يقصد بالسياسة الجريئة تلك السياسة التي تعتمد فيها الادارة على استخدام مصادر التمويل قصير الاجل ليس فقط لتمويل الاصول المؤقتة بل وايضاً لتمويل جزء من الاصول الدائمة.

واخيراً تنصرف ادارة راس المال العامل الى ادارة الاستثمار في الاصول المتداولة، وادارة استخدام الخصوم المتداولة كاداة رئيسية لتمويل تلك الاصول.

وتعتبر الكفاءة في ادارة راس المال العامل عنصراً حاكماً يحدد بقاء المنشآة واستمرارها في ميدان الاعمال[2].

هنالك سياسات اخرى للتمويل تتمثل في الاتي[3]:

أ. السياسة المعتدلة:

طبقاً لهذه السياسة يتم تمويل الاستثمارات قصيرة الاجل أو التغيرات المؤقتة في راس المال العامل الدائم وكذلك الاستثمارات في الموجودات الثابتة بمصادر تمويل طويلة الاجل(دائمة)، حيث يؤدي تطبيق هذه السياسة من قبل الادارة المالية الى تخفيض مخاطر التمويل الى حد مقبول ويضمن الحصول على عائد مقبول ايضاً والمحافظة على ربحية معتدلة.

ب. السياسة المتحفظة:

تشير هذه السياسة الى ان الاستثمارات في الموجودات الثابتة وراس المال العامل الدائم المتعلق بالعمليات التشغيلية اليومية وجزء من راس المال العامل المؤقت يتم تمويلها عن طريق مصادر التمويل طويلة الاجل سواء عن طريق القروض او حقوق الملكية، اما الجزء المتبقي من راس المال العامل المؤقت فيتم تمويله بمصادر تمويل قصيرة الاجل، حيث ان تطبيق هذه السياسة من قبل الادارة المالية سوف يؤدي الى انخفاض العائد والمخاطرة بسبب ارتفاع تكاليف القروض طويلة الاجل.

3. السياسة المغامرة:

بموجب هذه السياسة يتم تمويل كل راس المال العامل المؤقت وجزء من راس المال العامل الدائم بمصادر تمويل قصيرة الاجل(مطلوبات متداولة)، اما الجزء المتبقي من راس المال العامل الدائم فيتم تمويله عن طريق مصادر التمويل طويلة الاجل(قروض، حقوق ملكية)، حيث تمتاز هذه السياسة بارتفاع العائد بسبب

---

1 - منير ابراهيم هندي، **الادارة المالية- مدخل تحليلي معاصر**، ط6،(الاسكندرية: المكتب العربي الحديث، 2004م)، ص 213.

2 - **المرجع السابق**، ص 214.

3 - ابراهيم علي عبدالله واخرون، **اثر القرارات الاستراتيجية التمويلية في الشركات المساهمة العامة الصناعية الاردنية على حصة السهم العادي من الارباح**،(عمان: مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 15، 2016م)، ص ص 311- 312.

انخفاض كلفة التمويل(سعر الفائدة) بالمقابل ارتفاع درجة المخاطر التي تتعرض لها الادارة المالية بسبب ارتفاع حجم القروض قصيرة الاجل مما يزيد من حالات العسر المالي.

يتضح الباحث يكتسب نشاط التمويل في المؤسسة أهمية بالغة لما له من دور في تغطية احتياجات المؤسسة الاستثمارية والاستغلالية بما يضمن تحقيق اهدافها وذلك بالامداد بالاموال اللازمة في الاوقات المناسبة.

السابع عشر: العوامل المحددة لانواع التمويل:

ان احد العوامل المحددة للاستراتيجية المالية هي اختيار التمويل الملائم، فينبغي على المؤسسة المفاضلة بين المصادر المتاحة واختيار الانسب منها، مما يحقق التوازن بين العائد والمخاطر، ولن يأتي ذلك الا بالمعرفة المسبقة لمجموع مصادر التمويل الممكنة وخصائص كل منها، وكذا المعايير المعتمدة في اتخاذ قرار التمويل.

1. الملائمة:

والمقصود بها الملائمة بين انواع الاموال المستخدمة ومجمل الاصول التي يتم تمويلها باستعمال تلك الاموال، فعلى سبيل المثال ان كان تمويل راس المال العامل مثلاً هو الهدف من قرار التمويل ليس من الحكمة في هذه الحالة ان يكون تمويله بقرض طويل الاجل بل يفترض تمويله بقرض قصير الاجل وهذا بهدف تخفيض التكلفة المرجحة للاموال الى حدها الادنى، اما اذا كان الهدف من قرار التمويل هو التوسع او شراء اصل رأسمالي، فيكون في هذه الحالة تمويله اما عن طريق الملاك او بقرض طويل الاجل[1].

2. المرونة:

ويقصد بالمرونة قدرة المؤسسة على تعديل مصادر التمويل تبعاً للمتغيرات الرئيسية لحاجاتها للاموال، أي الملائمة بين الظروف المالية السائدة وبين مصادر الاموال حيث انه هناك بعض مصادر لتمويل اكثر مرونة من غيرها[2]، ويقصد بالمرونة كذلك تعدد مصادر التمويل المتاحة لامكانية الاختيار من بين اكبر عدد ممكن من البدائل لتحديد مصدر التمويل المناسب والتي تتيح للمؤسسة امكانية احداث أي تغير تراه مناسب على مصدر التمويل في المستقبل[3].

3. التوقيت:

ان هذا العامل يرتبط بالمرونة، وهو يعني ان المؤسسة تختار الوقت المناسب للحصول على الاموال باقل تكلفة ممكنة وعن طريق الاقتراض او عن طريق اموال الملكية، وتحقق المؤسسة وفرات كبيرة عن طريق التوقيت السليم لعمليات الاقتراض والتمويل[4].

---

1 - جميل احمد توفيق، **اساسيات الادارة المالية**،(بيروت: دار النهضة العربية، د.ت)، ص ص 309- 310.

2- عبد الغفار حنفي، **اساسيات التمويل والادارة المالية**،(الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2002م)، ص 413.

3 - هيثم محمد الزغبي، **الادارة والتحليل المالي**،(عمان: دار الفكر للطباعة والنشر، 2000م)، ص 122.

4 - عبد الحليم كراجة واخرون، **الادارة والتحليل المالي**،(عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2000م)، ص 104.

4. الدخل:

وهو حجم العائد على الاستثمار المتوقع الحصول عليه من تلك الاموال المقترضة، فعندما تقوم المؤسسة بالاقتراض لتمويل عملية معينة فانها تقارن بين معدل الفائدة التي ستدفعها للممول ومعدل الفائدة المتوقع الذي ستحصل عليه، فاذا كان الفرق ايجابياً يتم الاعتماد على القرض كوسيلة للتمويل. كذلك حجم الضمانات والقيود على المشروع التي تطلبها مصادر التمويل او الاقتراض[1].

5. الخطر:

ان قرارات اختيار مصادر التمويل المناسبة تحتاج الى دراسة مقدار الخطر الذي يلحقه كل مصدرتمويلي.

والمقصود بالخطر التمويلي مدى تعرض الملاك لمخاطر الافلاس نتيجة زيادة العبء المالي للمؤسسة، وتعدد الجهات التي لها الحق والاولوية على حقوق الملاك وهذه الاولويات تكون على النحو التالي:

– ان توزيع الارباح يعطي الدائنون اموالهم اولاً ثم الملاك الممتازون ثم العاديون.

– عند تصفية اصول الشركة يعطي الدائنون اموالهم اولاً ثم الملاك الممتازون ثم العاديون.

وبالتالي يزداد الخطر على اموال الملاك كلما زادت ديون المؤسسة وكلما اعتمدت على القروض فديون المؤسسة تسدد من اصولها وكلما زادت هذه الديون كلما هددت بالقضاء على كل الاصول.

ومن ناحية اخرى لايكون هناك خطر اذا كانت المؤسسة تعتمد على اصولها وتمويل عمليتها اذا تبقى اصول المؤسسة لملاكها في حالة تعطل اعمال المؤسسة او حتى تصفية المؤسسة[2].

يستنتج الباحث توجد عدد من العوامل المحددة لانواع الاموال لدى الشركات، فالهيكل المالي يختلف بالنسبة للشركات التي تنتمي لصناعات مختلفة، فنلاحظ ان بعض الشركات تعتمد اعتماد كلياً على اموال الملكية لتمويل اصولها واحتياجاتها المالية، بينما نجد بعض الشركات تتوسع في استعمال اموال الاقتراض بانواعها المختلفة.

الثامن عشر: مفهوم الهيكل التمويلي:

يعرف الهيكل التمويلي بانه: توليفة مصادر التمويل التي اختارتها المؤسسة لتغطية مشاريعها ويتكون الهيكل التمويلي من مجموعة العناصر التي تشكل جانب الخصوم في الميزانية العامة سواء كانت هذه العناصر طويلة أو قصيرة الاجل وسواء كانت أموال دين أو أموال ملكية.

التاسع عشر: مكونات الهيكل التمويلي:

يرتب التمويل المقترض على المنشآة دفع فوائد دورية، التي تكون ثابتة عادة، اضافة الى اصل المال المقترض الى المقرضين. فاذا تمكنت المنشآة من تحقيق عوائد تزيد عن ما هو مطلوب تسديده للمرضين،

---

1 - هيثم محمد الزغبي، **الادارة والتحليل المالي**، مرجع سابق، ص 118.

2 - هيثم محمد الزغبي، **المرجع السابق**، ص 121.

فان بامكانها ان توزع الفوائض الى المالكين او قد تعيد استثماره. اما بالنسبة للتمويل الممتلك فانه لا يرتب على المنشآة توزيع ارباح، حيث يترك الخيار للمنشآة توزيع المقسوم او اعادة شراء الاسهم من المالكين[1].

وضمن هذه الفقرة سيتم استعراض مكونات الهيكل المالي، أو بدائل قرارات التمويل، حيث سيتم الحديث بايجاز عم بدائل قراراتالتمويل قصيرة الاجل، أي مكونات الهيكل المالي ذات الأجال التي لا تزيد عن السنة الواحدة والتي تشكل الخصوم المتداولة في الميزانية العمومية. اما بالنسبة لمكونات الهيكل المالي ذات الأجال الطويلة فسيتم الحديث عنها بشئ من التفصيل، كونها ذات أهمية كبيرة من خلال ما تفرزه من تأثيرات طويلة الأجل، حيث سيتم التعريف بكل مكون من هذه المكونات وما يرتبه كل مكون من كلفة على المنشآة.

أ. مصادر التمويل المقترض قصير الأجل:

ان الحديث عن بعض المفاهيم المرتبطة بقرار التمويل مثل: المرونة، الكلفة، وانخفاض المخاطرة عند المقارنة بين التمويل قصير الاجل وبين التمويل طويلة الاجل يعتمد الى حد كبير على نوع التمويل قصير الاجل المستخدم من قبل المنشآة لتمويل الاصول المتداولة. ويعرف التمويل قصير الاجل على انه ذلك الالتزام الذي يتوجب سداده خلال مدة زمنية لا تزيد عن السنة الواحدة. ومن الجدير بالذكر ان هناك العديد من مصادر التمويل قصير الاجل، من بينها: المستحقات، الحسابات أو الذمم الدائنة، القروض المصرفية قصيرة الاجل، والأوراق التجارية المتداولة في سوق النقد. وتشير المراجع ذات الصلة بقرار التمويل الى ان التمويل قصير الاجل يقع ضمن تصنيفين هما: التمويل التلقائي وهو يمثل تلك الاموال التي يمكن الحصول عليها بشكل تلقائي وهي لا تتطلب من المنشآة اية اتفاقيات رسمية كثيرة. ومن أمثلة هذا النوع من التمويل كل من المستحقات، والحسابات الدائنة. والصنف الاخر من التمويل قصير الاجل هو التمويل غير التلقائي وهو ذلك النوع من التمويل الذي يمكن الحصول عليه من خلال التفاوض مع الجهات المانحة. ومن بين امثلة هذا التمويل كل من القروض المصرفية قصيرة الاجل، والقروض المضكونة بأصل. وفي ادناه سيتم التعريف بكل مصدر من مصادر التمويل قصير الاجل التلقائية وغير التلقائية:

1. المستحقات: ويشمل المكون المذكور بعض الالتزامات المترتبة على المنشآة والتي يتوجب تسديدها بعد حين وخلال مدة لا تزيد عن سنة. ومن أمثلة المستحقات: الرواتب والاجور المستحقة، الضرائب المستحقة، الفوائد المستحقة، الايجارات المستحقة وغير ذلك من المستحقات.

2. الحسابات أو الذمم الدائنة: والتي يطلق عليها كذلك مصطلح الائتمان التجاري المكتسب، الذي يظهر عندما تقوم منشآت الاعمال بشراء ما تحتاجهمن مستلزمات تدخل في عملياتها وأنشطتها التشغيلية من منشآت أخرى، يطلق عليها تسمية المجهزين، على اساس الدفع الاجل لقيمة تلك المستلزمات. ويشكل هذا المصدر النسبة الاكبر من اجمالي المديونية قصيرة الاجل، حيث قد يصل كمتوسط في منشآت الاعمال

1 - عدنان تايه النعيمي وارشد فؤاد التميمي، **الادارة المالية المتقدمة**،(عمان: دار اليازوري العلمية للنشر، 2009م)، ص ص 349- 350.

غير المالية الى(40%) من مجموع الخصوم المتداولة. وقد يشكل هذا النوع من التمويل المصدر الاساس في المنشآت صغيرة الحجم، التي لا يسمح لها مركزها المالي الضعيف باستخدام مصادر التمويل الاخرى.

3. القروض المصرفية قصيرة الاجل: كما هو معروف فان المصارف تعمل على استلام النقود من الزبائن على شكل ودائع مقابل منحهم تسهيلات مصرفية تتضمن:ؤالحسابات الجارية(الودائعالجارية)، وحسابات التوفير(الودائع المربوطة). كما تقوم المصارف باستغلال هذه الودائع من خلال منحها كقروض، سواء للافراد كقروض استهلاكية ام لمنشآت الاعمال كقروض تجارية ام للحكومة منخلال شراء الاوراق المالية. وتعد هذه القروض من مصادر التمويل المهمة التي تلجأ اليها العديد من المنشآت، وهذه القروض لا تتم بشكل تلقائي وانما تخضع للتفاوض بين المنشآة وبين المصرف. فعندما تحتاج المنشآة الى الاموال لفترات قصيرة ولا يمكنها توفيرها عن طريق الائتمان التجاري أو عن طريق الاموال المتحققة داخلياً(الارباح المحتجزة) فانها تلجأ الى استخدام الائتمان المصرفي قصير الاجل[1].

4. الأوراق المالية لسوق النقد: بالاضافة الى كل من الائتمان التجاري والائتمان المصرفي آنفي الذكر، فقد سادت في السنوات الاخيرة مصادر أخرى من التمويل قصير الاجل لتمويل منشآت الاعمال تتمتع بقابلية عالية للتسويق أو التحويل الى نقد، وهي ذلك النوع من القروض التي يمكن تداولها(بيعاً وشراء) في السوق المفتوح. ومن بين هذه الادوات كل من الاوراق التجارية.

5. التمويل المضمون قصير الاجل: التمويل المضمون هو ذلك النوع من التمويل الذي يعزز باصل معين من قبل المقترض، حيث يمثل الاصل المستخدم كضمانة للتمويل. وتعد الضمانة المذكورة بمثابة مصدر مضاف يستخدم في تسديد القرض في حالة فشل المقترض من دفع القرض في الموعد المتفق عليه. وان الضمانة المستخدمة في عقود التمويل قصير الاجل تكون بالعادة من الاصول المتداولة مثل: الاوراق المالية، الحسابات المدينة، أو المخزون.

ب. مصادر التمويل المقترض طويل الاجل:

في الجزء السابق تم تناول مصادر التمويل ققصير الاجل التي تعتبر جزءاً من الهيكل المالي للمنشآة، وفي هذا الجزء نعرض مصادر التمويل طويل الاجل وهي الجزء المكمل لمكونات الهيكل المالي، والذي يمثل– في نفس الوقت – مكونات هيكل راس المال. تتمثل مصادر التمويل طويل الاجل أساساً في الاسهم العادية، والاحتياطيات والارباح المحتجزة، والاسهم الممتازة، والقروض طويلة الاجل بما فيها السندات[2].

1. القروض طويلة الاجل: يعد هذا النوع من التمويل المقترض بمثابة عقد يلتزم بموجبه المقترض(المنشأة) على تسديد فوائد دورية طيلة سنوات القرض أضافة الى أصل المبلغ المقترض ضمن توقيتات وآجال يتم الاتفاق عليها مع المقرض. وقد يكون الطرف المقرض منشآة مالية وسيطة(مصرف، شركة تأمين، صناديق الضمان والتقاعد أو غير ذلك من الوسطاء) وتتراوح آجال القروض طويلة الاجل بين(3 – 15) سنة، وقد

---

1 - عدنان تايه النعيمي وارشد فؤاد التميمي، **الادارة المالية المتقدمة**، مرجع سابق، ص 351.

2 - منير ابراهيم هندي، **الادارة المالية- مدخل تحليلي ماصر**، ط6،(الاسكندرية: المكتب العربي الحديث، 2004م)، ص 533.

تكون هذه القروض مضمونة بأصل معين أو بأي نوع من أنواع الضمانات الأخرى، وقد تكون غير مضمونة في حالات استثنائية وفقاً لمتانة المركز المالي الذي يتمتع به المقترض[1].

وبالنسبة لتحديد الفائد على القروض طويلة الاجل فهي بالعادة تكون على مما هي عليه في القروض قصيرة الاجل، حيث يحدد معدلها على وفق الأسس التالية: اما بتحديد معدل ثابت خلال مدة القرض. او قد يكون معدل الفائدة متغير استناداً للمعدلات المعتمدة من قبل المصارف، حيث يتم الاتفاق على حد ادنى وحد اعلى لمعدل الفائدة. وفي ادناه سيتم الكلام عن بعض الموضوعات ذات الصلة بالتمويل عن طريق القروض طويلة الاجل.

شروط الحماية والأمان: وتقسم هذه الشروط الى ثلاثة انواع هي: الشروط العامة، التي تهدف الى المحافظة على المركز المالي للمنشآة المقترضة وضمان قدرتها على السداد، أي انها تتعلق بالدرجة الاساس براس المال للمنشآة. والنوع الاخر من الشروط هي الشروط المشتركة، التي تنص على اسلوب اعداد القوائم المالية وتقديمها للجهة المقرضة، وتحديد المبالغ التي يمكن للمقترض استخدامها في استئجار الاصول الثابتة. اما النوع الثالث والاخير فيطلق عيها الشروط الخاصة، التي تنص على ضرورة التأمين على حياة بعض العاملين في المنشآة، والكيفية التي يمكن للمقترض استخدام الاموال المقترضة، وضرورة استمرار بعض العاملين في اعمالهم طيلة مدة القرض لقناعة المقرض بانهم اكثر قدرة على تسيير الادارة المالية.

طريقة تسديد القرض: ان جدولة تسديد القرض تمثل خاصية اساسية في جميع انواع القروض طويلة الاجل. والغرض من جدولة اطفاء القرض، أي تسديده بشكل تدريجي بدلاً من تسديده دفعة واحدة في نهاية مدة القرض، هو توفير الحماية لكل من المقرض والمقترض.

2. الأسهم العادية: تمثل الأسهم العادية من وجهة نظر الشركة المصدرة لها وسيلة من الوسائل الرئيسية للتمويل طويل الأجل الدائم وتعتمد الشركات المساهمة اعتماداً يكاد يكون تاماً على الأسهم العادية في تمويلها الدائم وخاصة عند بدء انشاء الشركة، تيتمتع حملة الأسهم العادية بصفتهم ملاك للشركة المساهمة بمزايا وحقوق متعددة اهمها الحق في الاشتراك في الارباح عند توزيعها وحق الاولوية في الاكتتاب والحصول على جزء من قيمة الشركة عند تصفيتها[2].

ان اصدار الاسهم العادية لا يرتب عليه اية التزامات على الشركة المصدرة او اعباء ثابتة مثل الفوائد في حالة التمويل عن طريق القروض، والاسهم العادية ليس لها تاريخ استحقاق محدد وان الضريبة على الارباح الرأسمالية من بيع الاسهم العادية اقل من معدل العائد على القروض، ويفضل استخدام التمويل عن طريق الاسهم العادية لان الشركة في هذه الحالة اقل تعرضاً لاعادة التنظيم او الافلاس بسبب الاعباء الثابتة المترتبة على استخدام القروض.

---

1 - عدنان تايه النعيمي وارشد فؤاد التميمي، **الادارة المالية المتقدمة، مرجع سابق**، ص ص 345- 355.

2 - دريد كامل ال شبيب، **ادارة مالية الشركات المتقدمة، مرجع سابق**، ص 178.

الا انها تتحمل كلف نتيجة اصدار الاسهم العادية منها وان اصدار اسهم جديدة يؤدي الى المشاركة المتساوية لحملة الاسهم في الارباح المتوقعة اضافة الى تكلفة اصدار الاسهم الجديدة واحتمال ارتفاع التكلفة المرجحة المتوسطة للاموال اضافة الى عدم خصم التوزيعات من الضريبة(لا تحصل على أي اعفاء ضريبي قبل الفوائد) كما هو الحال بالنسبة لمدفوعات الفوائد.

3. الاسهم الممتازة: تعد الاسهم الممتازة جزء من حقوق الملكية في الشركات المساهمة والشركات غير ملزمة بدفع عائد ثابت على هذه الاوراق المالية، فالعائد يتوقف على تحقيق الشركة للارباح وعلى رغبتها في التوزيع.

ويتمتع حملة الاسهم الممتازة بحق الاولوية على حملة الاسهم العادية فيما يتعلق بالحصول على الارباح الموزعة وتمنح الاسهم الممتازة ارباح تحدد في كوبون الاصدار ولا يكون لحملة الاسهم الممتازة الحق الدائم في التصويت وانتخاب مجلس الادارة.

وهناكعدد من الاسباب التي تدفع ادارة الشركة المساهمة الى تمويل راسمالها باصدار الاسهم الممتازة واهم هذه الاسباب هي زيادة موارد الاموال المتاحة للشركة والمتاجرة بالملكية واستعمال اموال الغير دون اشتراكهم في الادارة.

وبذلك فان التمويل عن طريق الاسهم الممتازة حسب وجهة نظر الشركة المصدرة لها يحقق ما يلي[1]:

أ. عدم الالتزام القانوني على دفع توزيعات الارباح او مبلغ التمويل لحملة الاسهم الممتازة.

ب. زيادة العائد لحملة الاسهم العادية اذا كان الرفع المالي موجباً ونسبة الربح عالية.

ج. تجنب الشركة شروط المساواة في الحصول على الربح مع حملة الاسهم العادية لان عائد الاسهم الممتازة محدود وثابت.

د. ان استخدام هذا التمويل يبقي الرقابة والادارة من قبل حملة الاسهم العادية الحاليين على الشركة.

هـ. اكثر مرونة بالمقارنة مع السندات لانه ليس لها تاريخ استحقاق محدد ولا يتطلب تكون احتياطي استهلاك لهذه الشركة.

و. لا يتطلب اصدارها ضمانات محددة كما يحدث في حالة التمويل بالدين.

ولكن هذا لا يعني عدم وجود كلف اضافية عند اصدار الاسهم الممتازة وأول هذه الكلف ان معدل عائدها اعلى من معدل عائد السندات كما ان التوزيعات الخاصة بالاسهم الممتازة لا تعطي أي وفر ضريبي كما في حالة التمويل بالقروض لعدم السماح باعتبارها مصاريف على الشركة.

ونظراً لان الاسهم الممتازة هي اوراق مالية مشتقة أي تجمع بين خصائص السندات والاسهم العادية لذلك نلجأ الى هذا النوع من التمويل في الحالات التالية:

---

1 - **المرجع سابق**، ص181.

1. اذا كان هامش الربح ملائم فانه يمكن للشركة تحقيق مكاسب اضافية اذا ما تم تحسين القيمة الائتمانية للشركة عن طريق التمويل بالاسهم الممتازة.

2. اذا كانت تكاليف التمويل الخاصة بالمصادر الاخرى مرتفعة بالمقارنة بتكلفة التمويل عن طريق الاسهم الممتازة.

3. اذا ترتب على التمويل بالمديونية زيادة المخاطر وان زيادة التمويل بالاسهم العادية يفقد حملة الاسهم العادية الحالية السيطرة الادارية على الشركة.

ويمكن تداول الاسهم الممتازة في السوق المالي وتتكون كلفة الاسهم الممتازة من قيمة الارباح التي تدفع لحاملها منسوبة الى سعر بيع السهم الصافي في السوق بعد احتساب العلاوة او الخصم الذي يباع به السهم الممتاز في السوق واستبعاد كلفة الاصدار[1].

4. الارباح المحتجزة: يعد المقسوم النقدي المتوقع مصدراً اساسياً للعائد الذي يستخدمه حملة الاسهم في تحديد السعر المتوقع للسهم، كما انه يمثل مصدراً للتدفقات النقدية لحملة الاسهم ومصدراً للمعلومات عن الاداء الحالي والمستقبلي للمنشآة ويعتمد قرار المقسوم(سياسة المقسوم) على عدة عوامل منها: طبيعة نشاط المنشآة، نوعية منتجاتها، البيئة التي تعمل ضمن اطارها، والمخاطر التي تواجهها. وكما هو معلوم فان كامل الارباح التي تحققها المنشآة هي حق لحملة الاسهم العادية، الا انه يحق للمنشآة، بناء على موافقة حملة الاسهم، تجزئة تلك الارباح الى جزئين: أحدهما يطلق عليه تسمية المقسوم، والجزء الاخر يطلق عليه تسمية الارباح المحتجزة، والتي تشكل احد اهم مصادر التمويلي الداخلي للمنشآة، الذي تستخدمه في احيان كثيرة كبديل عن اصدار اسهم عادية جديدة. وهذا النوع من التمويل لا يمكن توفيره الا اذا لم تقم المنشآة بتوزيع المقسوم النقدي على حملة الاسهم العادية، وبالمقابل، فان من مصلحة حملة الاسهم استلام المقسوم بصورته النقدية. ان قرار احتجاز الارباح هو ذلك القرار الذي يتم اتخاذه في ضوء كلفة مصادر التمويل الخارجية الاخرى، ومعدل النمو في العائد المتوقع تحقيقه من قبل المنشآة. فمن وجهة نظر حملة الاسهم فان الارباح المحتجزة تمثل استثماراً جديداً في نفس المنشآة، الامر الذي يجعله ان يطلب عائد يكون مساوياً للعائد الذي تحققه الاسهم، بناء عليه فان المستثمر لا يفضل احتجاز المنشآة للارباح الا اذا التزمت بتحقيق عائد، من تلك الارباح، يكون مساوياً للعائد الذي تحققه الاسهم العادية التي يمتلكها، على اقل تقدير[2].

اما من وجهة نظر المنشآة، فان كلفة التمويل عن طريق الارباح المحتجزة هي مساوية لكلفة الاسهم العادية، على اقل تقدير، او قد تكون اقل من ذلك، كون ان احتجاز الارباح لا يرتب على المنشآة اية كلف اصدار وتسويق، التي قد تتحملها في حالة اصدارها لاسهم جديدة. كما ان حامل السهم قد يقبل بعائد عن الارباح المحتجزة يقل عن عائد الاسهم العادية في حالة وجود ضرائب مرتفعة على مدخولاته الشخصية، او وجود كلف عند اعادة استثماره للاباح في حالة توزيعها عليه.

---

1 - دريد كامل ال شبيب، **ادارة مالية الشركات المتقدمة، مرجع سابق**، ص 182.

2 - عدنان تايه النعيمي وارشد فؤاد التميمي، **الادارة المالية المتقدمة، مرجع سابق**، ص ص 365- 366.

يستنتج الباحث ان مكونات الهيكل التمويل هي مصادر طويل الاجل وهو اما تمويل بالملكية والمصدر الثاني هو القروض طويلة الاجل والسندات.

العشرون: مناهج هيكل التمويل:

هناك ثلاث مناهج تستخدم في تحديد هيكل التمويل المناسب[1]:

1. منهج التوازن:

يقصد بالتوازن هو استمرار هيكل التمويل في حالة توازن ومرونة مالية في ضوء البدائل من مصادر التمويل المتاحة والعائد المتوقع تحقيقه واتجاهات اسعار الفائدة، واختيار هيكل او المزيج التمويلي الذي يحقق اقل كلفة وافضل حالة توازن لعناصر هيكل التمويل.

2. منهج التوازن المقارن:

يقوم هذا المنهج على افتراض معدل عائد اضافي يجب تحقيقه بالاضافة الى تكلفة مصادر الاموال ولذلك يتم تحديد مزيج تمويلي متعدد ضمن خطط مالية متعددة واثر كل خطة على كلفة مصادر الاموال ومقارنة هذه الخطط للوصول الى المزيج التمويلي المناسب.

3. منهج التوازن الديناميكي:

يقوم هذا المنهج على اساس هناك متغيرين يؤثران في اختيار المزيج التمويلي المناسب وهما المخاطر المالية والمخاطر التشغيلية ويتأثران بالبيئة الداخلية والخارجية للشركة، ويتخذ قرار اختيار هيكل التمويل في ضوء قيود التكلفة والمركز الائتماني وطبيعة استخدامات الاموال والعمليات الانتاجية والتسويقية واختيار المزيج الذي يتصف بالفاعلية والمرونة.

ان المناهج المذكورة تكاد ان تكون متداخلة ولذلك ينصح الاخذ بها جميعاً عند تحديد هيكل الاموال في ضوء العناصر الاساسية التي تلعب دوراً فاعلاً في تحديد مصادر الاموال للشركة وهي الملائمة والدخل والمخاطر والمرونة والسيطرة والتوقيت المناسب.

ولقياس مدى تاثير تنويع هيكل التمويل بمصادر التمويل المتعددة والتي تضم ادوات ملكية ودين لابد من بيان تاثيرها على درجة الرفع المالي وعلى ارباح السهم والعائد على حقوق الملكية.

يستنتج الباحث يعد القرار التمويلي من اهم القرارات التي يتم اتخاذها في المؤسسات على اختلاف نشاطاتها الاقتصادية كونه يتضمن تحديد هيكل التمويل الذي هو مزيج من الديون وحقوق الملكية.

الحادي والعشرون: العوامل المؤثرة على الهيكل التمويلي:

هنالك مجموعة من العوامل تؤثر على الهيكل المالي تتمثل في[2]:

1. المخاطر التشغيلية: وهي المخاطر المتعلقة بنشاط المؤسسة أو عملياتها الرئيسية في وقت لا تتحصل المؤسسة على أي دين، مثل مخاطر التكنولوجيا المرتبطة بالمنتج ومخاطر تغير أذواق المستهلكين وغيرها،

---

1 - دريد كامل ال شبيب، **ادارة مالية الشركات المتقدمة، مرجع سابق**، ص ص 156- 157.

2 - عدنان تايه النعيمي وأخرون، **الادارة المالية- نظرية وتطبيق**، ط2،(عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2008م)، ص ص 437- 438.

فكلما زادت هذه المخاطر كلما قلت قدرة الشركة على استخدام الدين لان استخدام المزيد من الدين سيزيد من الخطورة، فمثلاً المؤسسات المنتجة للمواد الأولية والتي لديها عقود بيع طويلة الأجل تكون مخاطر أعمالها أقل من مؤسسات تنتج سلع كمالية وتتعرض لتقلب حجم المبيعات فالأولى تستطيع ان تزيد من ديونها بشكل أكبر، لأن الديون يترتب عليها أعباء ثابتة مما يعني أن المؤسسة تحتاج الى ايرادات ثابتة.

2. الوفرات الضريبية: من بين أهم المزايا التي تتمتع بها القروض كمصدر تمويلي للمؤسسة، حيث إن فوائدها تعتبر من بين التكاليف التي تخصم من الإيرادات قبل حساب الضريبة على الأرباح، وهذا من شأنه أن يولد وفرات ضريبية تترك أثار ايجابية على النتيجة الصافية للمؤسسة.

وتشير تنبؤات نماذج الوفر الضريبي إلى انه عندما تخضع أرباح المؤسسة للضريبة على الدخل فان زيادة نسبة القروض بالهيكل التمويلي سوف تؤدي الى انخفاض الضرائب المستحقة على المؤسسة(انخفاض العبء الضريبي) وبالتالي الى ارتفاع التدفقات النقدية بعد الضريبة ومن ثم زيادة قيمة المؤسسة. وعلى ذلك يتوقع ان تعتمد المؤسسات ذات معدلات الضريبة الحدية المرتفعة على المزيد من الديون بهياكلها التمويلية بالمقارنة مع الشركات ذات المعدلات الضريبية الحدية المنخفضة، وبالتالي يتوقع وجود علاقة طردية بين معدل الضريبة على دخل الشركة كمؤشر للوفرات الضريبية للأقتراض ونسبة الديون بهيكلها التمويلي[1].

3. المرونة التمويلية: وهي قدرة المؤسسة على الحصول على قروض وذلك بشروط ملائمة وأسعار فائدة معقولة تحت مختلف الظروف لأنه من المعروف أن المقرض دائماً يبحث عن المؤسسة(المقترض) ذات المركز المالي القوي لضمان حقوقه خاصة الظروف الاقتصادية الرديئة، وعليه فعندما تكون العوامل الأخرى مشجعة على استخدام الدين والمرونة التمويلية غير متوفرة، فهذا يعني هيكل تمويلي بنسبة دين أقل.

4. درجة تحفظ أو جرأة الإدارة: إن إدارة المؤسسة هي مجموعة من الأشخاص الذين تحكمهم عوامل سلوكية، فالموظفين منهم من يتصف بالجرأة والإقدام على الخطر، ومنهم من يتصف بالتحفظ والخوف من الخطر، والدين كما هو معروف يعمل على زيادة المخاطرة، ومن هنا قد تميل تركيبة الهيكل التمويلي الى استخدام دين أقل برغم من ملائمة العوامل الأخرى بسبب تحفظ الإدارة.

5. معدل الفائدة: تؤثر معدلات الفائدة على القروض تأثيراً مباشراً على قرارات الإقتراض، فكلما ارتفعت معدلات الفائدة أصبحت المؤسسات أقل استعداداً لتمويل استثماراتها الجديدة بالقروض، حيث تعتبر تكلفة الأموال من المعايير الأساسية المستعملة في المفاضلة بين مصادر التمويل المختلفة، وهو نفس ما ذهب اليه كل من Weston & Brigham سنة(1993م) اللذان أكدا على وجود علاقة عكسية بين أسعار الفائدة ونسبة القروض في الهثاكل التمويلية للمؤسسات.

6. طبيعة الصناعة: يرتبط قطاع النشاط(الصناعة) بمحددات كثيرة للهيكل التمويلي والتي وردت في النظريات الرئيسية، مثل الإفلاس، التصفية، عدم تماثل المعلومات، فنجد مثلاً المؤسسات التي لها أصول

---

1 - مخلخل زوينة، **مساهمة نظام المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات التمويلية بالمؤسسة الاقتصادية**،(الجزائر: جامعة محمد خيضر – بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، رسالة دكتوراه، 2020م)، ص 68.

ملموسة مثل شركات الفندقة،، صناعة السفن، سيكون لها قيمة تصفوية كبيرة عند يرتبط قطاع النشاط(الصناعة) بمحددات كثيرة للهيكل التمويلي والتي وردت في النظريات الرئيسية، مثل الإفلاس، التصفية، عدم تماثل المعلومات، فنجد مثلاً المؤسسات التي لها أصول ملموسة مثل شركات الفندقة،، صناعة السفن، سيكون لها قيمة تصفوية كبيرة عند إفلاسها وسيساهم ذلك في تفاصيل عدم تماثل المعلومات لديها وهو ما يشجعها على الاقتراض أكثر، عكس الشركات الأخرى التي لديها نسبة اكبر من الأصول الغير ملموسة، حيث توصل كلا من Graham & Harvey (2001م) الى أهمية خصائص قطاع النشاط في التأثير على سياسة الهيكل التمويلي للمؤسسة، حيث وجدا ان الشركات التي تعمل في نفس قطاع النشاط لها نسب اقتراض متشابهة، وان معدلاتها تبقي مستقرة مع مرور الزمن[1].

7. درجة التخصص: كلما اتجهت المؤسسة نحو التخصص كلما ارتفعت تكلفة الإفلاس لديها وذلك بالمقارنة مع مؤسسات أخرى مماثلة تتبع سياسة التنويع، ولما كان الاقتراض من شأنه ان يزيد من مخاطر الإفلاس، فانه من المتوقع ان يمثل المؤسسات التي تعتمد على إنتاج منتوج واحد الى تخفيض نسبة القروض في هيكلها التمويلي تجنباً للمزيد من المخاطر.

8. عمر المؤسسة: يقاس عمر المؤسسة بعدد السنوات التي مضت منذ تأسيسها ومباشرة أعمالها، ويعتبر هذا المؤشر مقياساً اساسياً لسمعة المؤسسة وشهرتها وقدرتها على الاستمرار في النشاط الاقتصادي، فكلما كان عمر المؤسسة كبير كلما زادت قدرتها في الحصول على القروض من الأطراف الخارجية، أي ان العلاقة بين عمر الشركة وبين نسبة المديونية في هيكلها التمويلي علاقة ايجابية حسب نظرية الموازنة، على النقيض من ذلك ترى نظرية ترتيب أفضلية مصادر التمويل أن العلاقة بين عمر المؤسسة ونسبة المديونية عكسية، بسبب مشاكل عدم تماثل المعلومات الذي تعاني منه الشركات الحديثة في النشاط بشكل اكبر مقارنة بالمؤسسات القديمة وهو ما يدفعها الى الاقتراض أكثر من الأموال المقترضة.

9. هيكل الأصول: كشفت نتائج بعض الدراسات الى وجود علاقة عكسية بين نسبة الأصول الثابتة الى مجموع الأصول ونسبة الإقتراض فكلما زادت نسبة الأصول الثابتة الى مجموع الأصول زاد اعتماد المؤسسة على الأموال الخاصة وهو ما أكده Marsh(1982م) حيث يرى أن تمويل المقرضين للأصول الثابتة يعرضهم لمخاطر اكبر بسبب الانخفاض الشديد الذي تتعرض له قيمة تلك الأصول في حالة التصفية، بالإضافة لذلك فان ارتفاع نسبة الأصول الثابتة الى إجمالي الأصول يؤدي الى ارتفاع نسبة التكاليف الثابتة الى إجمالي التكاليف بسبب حجم اهتلاك الأصول الثابتة، وهذا ما جعل أرباح المؤسسة شديدة الحساسية لأي تغير صغير في المبيعات، وفي هذه الحالة يكون التمويل بالإقتراض عاملاً لزيادة التقلب وعدم الاستقرار في الأرباح المتاحة للمساهمين[2].

---

1 - مخلخل زوينة، **مساهمة نظام المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات التمويلية بالمؤسسة الاقتصادية**، مرجع سابق، ص 69.

2 - مخلخل زوينة، **مساهمة نظام المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات التمويلية بالمؤسسة الاقتصادية، مرجع سابق**، ص 69.

إلا ان هناك من يرى العكس، حيث ان الشركات التي تحوز على نسبة كبيرة من الأصول الثابتة في هيكل أصولها والتي يمكن لها ان تقدمها كضمان للدائنين، ستلجأ الى الاعتماد اكثر على التمويل بالقروض بسبب سهولة الحصول عليها مقارنة بمصادر التمويل الأخرى.

يستنتج الباحث هنالك عوامل خاصة بكل عنصر من عناصر الهيكل التمويلي وتختلف من حيث درجة المخاطر التي تتعرض لها لان التكلفة التي تتحملها الشركة والعائد الذي يحصل عليه المستثمر تتوقف على درجة المخاطر التي تتعرض لها.

الثاني والعشرون: النظريات المفسرة للهيكل التمويلي:

ظهرت عدة نظريات ومداخل تفسر الهيكل التمويلي للمؤسسة، حيث معظم هذه النظريات تنصب أغلبها حول إمكانية وجود هيكل تمويلي أمثل، وبدأت هذه الدراسات منذ الخمسينات عندما ظهرت أول نظرية التي أصبحت الأن تعرف بالنظرية التقليدية للهيكل التمويلي ثم بعد ذلك ظهرت نظريات هي أخرى تبحث عن أمثلية التمويلي.

1. النظرية التقليدية للهيكل التمويلي:

يفترض هذا الاتجاه ان هناك هيكل أمثل لراس المال، اذا يمكن للمؤسسة من خلاله تحديد درجة مديونية تخفيض راسمال المستثمر وبالتالي زيادة قيمة المشروع، فمع زيادة المديونية ذات التكلفة المنخفضة يرتفع العائد المطلوب تحقيقه على راس المال المملوك، الا ان الارتفاع في قيمة راسمال لا يتم بالشكل الذي يتعادل تماماً مع التخفيض في تكلفة القروض، الأمر الذي يؤدي في النهاية الى تخفيض تكلفة راسمال المستثمر، ومع استمرار الاقتراض يرتفع العائد الواجب تحقيقه على راسمال المملوك بشكل قد يتخطى التخفيض في تكلفة راس المال بسبب الاعتماد على مصادر تمويل رخيصة وهي الديون، لما ترتفع تكلفة الديون مع استمرار المؤسسة في الاقتراض[1].

وقد بنيت النظرية التقليدية على اساس مجموعة من الفرضيات أهمها[2]:

- توزيع الأرباح داخل المؤسسة يكون قبل الضريبة.
- خطر الاستغلال الذي تتحمله المؤسسة ثابتاً حتى في حالة القيام باستثمارات جديدة.
- توقعات العوائد من طرف المساهمين معروفة ومتجانسة.
- في حالة تعتبر نسبة: الاموال المقترضة / الاموال الخاصة، فان مورد التمويل الجديد يتم اللجوء اليه من اجل التقليل المصدر الاخر.
- الموسسة تعمل في محيط فيه الضرائب ولا توجد تكاليف معاملات.

---

1 - حسن عطا غنيم، **دراسات في التمويل**،(القاهرة: المكتبة الاكاديمية، 2005م)، ص ص 505- 506.

2 - انفال حدة خبيرة، **تأثير الهيكل المالي على استراتيجية المؤسسة الصناعية**،(الجزائر: رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، 2013م)، ص 21.

2. نظرية انعدام الهيكل المالي الأمثل:

يقوم هذا المنظور على ما يسمى بنظرية أرباح الاستقلال الذي تولد عنها أعمال كلا من(مود جيلياني وميلير)، ونميز هنا بين مرحلتين من تصور هذا النموذج الذي يعتمد على نظرية السوق المالي البحت لذلك تسمى نظريتهما بنظرية(السوق المتوازنة) وتعتبر هذه النظرية من ابرز الانجازات في دراسات التمويل، اذ تنفي هذه النظرية أي علاقة للهيكل المالي بالقيمة السوقية للمؤسسة وذلك يعني ان القرار التمويلي لا يرتبط بانخفاض القيمة السوقية للمؤسسة، وانما يحدده القرار الاستثماري فقط، وهذه النظرية جاءت على شكل مقترحين ظهر أولها في عام 1958م وظهر الثاني في عام 1963م[1].

يرى هذان العالمان أنه لا وجود لهيكل مالي أمثل، حيث ان تكلفة راسمال وقيمة المؤسسة مستقلتان عن هيكلها المالي، ففي ظل تواجد سوق مالية كفؤ وغياب الجباية يوجد تكافؤ بين مختلف انماط التمويل، وقد بنيت نظريتهما على ما يسمى بالتحكيم.

في هذه النظرية نميز بين حالتين: حالة وجود ضرائب وحالة عدم وجودها.

1. حالة عدم وجود ضرائب:

وتقوم هذه الحالة على مجموعة من الفرضيات أهمها[2]:

- مثالية الأسواق المالية.
- يمكن للأعوان الاقتصاديين الإقراض والإقتراض بمعدل ثابت ودون حدود.
- عدم وجود تكلفة للإفلاس.
- لا يوجد إلا نوعين من القيم(الأسهم والسندات).
- آثار الضريبة لا تأخذ بعين الإعتبار.
- عدم وجود توسع للمؤسسة أي ان التدفقات النقدية تبقى ثابتة عبر الزمن.
- يتحصل كل المستثمر على نفس المعلومات(تماثل المعلومات بين مختلف المستثمرين والمؤسسة).
- لا يوجد هناك تعارض في المصالح والاهداف بين المسيرين والمساهمين ويفترض ان تعمل المؤسسة بما يتلاءم مع أهداف المساهمين.
- توجد كل المؤسسات في نفس مستوى الخطر وتحقق نفس المر دودية.
- استقلالية قرارات التمويل عن قرارات الاستثمار.

وقد توصل هذان الاقتصاديان الى استنتاج مفاده ان المؤسسات المتماثلة في كل أنشطتها وتتمايز في هياكل تمويلها تتساوى في القيمة السوقية وبالتالي لن يؤثر الرفع المالي على القيمة السوقية للمؤسسات، كما ذهب الى ذلك النظرية التقليدية[3].

---

1 - انفال حدة خبيرة، **المرجع السابق**، ص 22.

2 - العايب ياسين، **اشكالية تمويل المؤسسات الاقتصادية**،(الجزائر: رسالة دكتوراه غير منشورة جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية، 2011م)، ص ص 17- 18.

3 - انفال حدة خبيرة، **تأثير الهيكل المالي على استراتيجية المؤسسة الصناعية، مرجع سابق**، ص 24.

2. حالة وجود ضرائب:

لقد انطلق موديقلياني وميللر في نموذجهما الثاني سنة 1963م في مقال تصحيحي بعنوان: Corporat acorrectio: income taxes and the costof capitl، حيث قام تحليلهما ان فوائد الديون تعتبر من التكاليف التي يمكن خصمها من الربح الخاضع للضريبة وبالتالي فان قبول افتراض خضوع المؤسسة للضريبة على الارباح يعني انه يمكن للمؤسسة التي يشمل هيكلها المالي على قروض ان تحقق وفرات ضريبية تقدر بقيمة الفوائد مضروبة في معدل الضريبة ومن هنا تم التوصل الى ان قيمة المؤسسة التي يتكون هيكلها المالي من ديون وأموال خاصة سوف تفوق القيمة السوقية للمؤسسة متماثلة تعتمد فقط على الاموال الخاصة في هيكلها المالي حيث ان الفرق بينهما يتمثل اساساً في قيمة الوفورات الضريبية[1].

وبالتالي فان النتيجة الاساسية التي توصل اليها موديقلياني وميللر هي ان القيمة السوقية للمؤسسة المستدينة تتمثل في قيمة مؤسسة مشابهة لها ولكنها لا تستخدم الديون مضافاً اليها القيمة الحالية لاقتصاد الضريبة الناتج عن إدراج التكاليف المالية في الاساس الخاضع للضريبة وبالتالي يجب على المؤسسة اللجوء الى الاستدانة الى اكبر قدر ممكن، ومن هذا المنطلق لا يرفض موديقلياني وميللر بانه في حالة وجود ضريبة على أرباح المؤسسات فان القيمة السوقية للمؤسسة المستدينة سوف تفوق القيمة السوقية للمؤسسة مماثلة لكنها لا تستعمل الديون في هيكلها المالي بل تكتفي فقط بالاموال الخاصة الا انهما يؤكدان على ان هذا الفرق بين القيمة السوقية للمؤسستين لا ينبغي ان يزيد او يقل عن القيمة الحالية للوفرات الضريبية المحققة اما اذا زاد او نقص الفرق عن ذلك فان عملية المراجحة كفيلة باعادة التوازن بين قيمة المؤسستين.

3. نظرية التوازن:

هذه النظرية هي الاخرى مرت بمرحلتين في إعدادها، عرفت بادخال اثر تكلفة الافلاس على نموذج موديقلياني وميللر، اما المرحلة الثانية والتي عرفت تعديلاً في هذا النموذج بالاخذ بعين الاعتبار تكلفة الوكالة.

4. نظرية الإشارة:

يعود الفضل في ظهور هذه النظرية الى الكاتب ROSS سنة 1977م تقوم هذه النظرية على قاعدة اساسية وهي عدم التماثل الذي تتصف به الاسواق، وفي الواقع ان المعلومات التي تبثها المؤسسات ليست بالضرورة حقيقية وصادقة ومن ثم فان هذه النظرية تنطلق من انه بامكان المديرين في المؤسسات الاحسن اداء اصدار اشارات خاصة وفعالة تميزها عن غيرها من المؤسسات الاخرى ذات مستوى أقل من الاداء، وخاصة هذه الاشارات يكون من الصعب تقليدها من طرف مؤسسات ضعيفة، وهذه النظرية تستند الى فكرتين هما:

– نفس المعلومة غير موزعة في جميع الاتجاهات، حيث انه بامكان المديرين في مؤسسة ما تهيئة معلومات لا تكون متوفرة لدى المستثمرين.

---

1 - محمد بوشوشة، **تأثير السياسات التمويلية على أمثلية الهيكل المالي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية**،(الجزائر: رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، 2015م)، ص 209.

– اذا كانت تلك المعلومات منشورة ومتوفرة لدى الجميع فانها سوف لا تدرك ولا تفهم بنفس الطريقة.

حيث تكون لاشارة المستعملة باشكال عديدة اذ يمكن ان تكون صورة او وصفاً لتكلفة راسمال او سياسة توزيع الارباح او اللجوء الى اوراق مالية معقدة او الى شروط خاصة في مختلف اشكال التركيب المالي.

كما ان الاشارة ليست مجرد سر او تصريح مضلل كما يعتقد الكثير، ولكنها قرار مالي حقيقي وواقعي يؤدي الى حدوث انعكاسات سلبية على مسببها في حالة ظهور واكتشاف عدم صحتها، حيث نقترح هذه النظرية نموذجاً لمحاولة التعبير عن جودة المؤسسة من خلال هيكلها المالي، فيميز المستثمرون بين كل المؤسسات المتواجدة في السوق ويصنفونها الى نوعين: A و B، المؤسسات من نوع A احسن اداء من المؤسسات من نوع B، ومن اجل تصنيف مؤسسة ما في احد الصنفين يحدد المستثمرين في السوق مستوى حرجاً للاستدانة *D، فترى هذه النظرية ان المؤسسات من النوع الجيد الصنف A لها القدرة على الاستدانة يصل الي *D والعكس بالعكس.

الواقع ان المستثمر بطبيعته ابعد من ان يكون سذجاً في تصديقه لاي معلومة او اشارة فهو يستقبل كل اشارة بدرجة معينة من الشك، وعليه لابد من الاشارة الى انه[1]:

– يتساءل المستثمر اولا عن الفائدة التي تهدف اليها جهة الاشارة.

– يحاول فهم صورة فريق المدير للمؤسسات وسياسته في الاتصال.

– يراعي مراقبة وحكم البورصة في حالة نشر معلومات غير صحيحة.

تشير هذه النظرية العديد من المشاكل حول التكلفة الحدية للاموال، حيث تتضح ان التكلفة الحدية المتوسطة المرجحة تزداد عندما تلجأ المؤسسة الى التمويل الخارجي باصدار وبيع أسهم جديدة بدلاً من اللجوء الى استخدام الارباح في التمويل.

تستند هذه النظرية اساساً الى فرضية عدم تماثل في المعلومة، وللتقليل من هذا الاخير، بامكان المطلعين على اسرار المؤسسة اصدار اشارات لمستثمري المؤسسة فتعتبر الاستدانة اشارة ايجابية نسبة لمختلف المسيرين بحكم انها مؤشر دال على قدرة المؤسسة على مواجهة اعباء ثابتة محفوفة بدرجة من الخطر، كما يعد استرجاع الاسهم كذلك اشارة ايجابية.

يستنتج الباحث تعتبر السياسة التمويلية في المؤسسة احد اهم السياسات المالية في المؤسسة الاقتصادية، كونها تؤصل لتوفير التمويل اللازم لنشاط المؤسسة وباعتبار تعدد مصادر التمويل من أمول ذاتية وأموال خارجية.

---

1 - عبد الوهاب دادن، **الجدل القائم حول هياكل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**،(عمان: مجلة الباحث، العدد7، 2010م)، ص ص 319- 320.

المبحث الثالث

مفهوم وأهمية وخصائص القرارات التمويلية

أولاً: مفهوم القرارات التمويلية:

هي القرارات الخاصة بالحصول على الاموال اللازمة للاستثمارات ولادارة وتمويل العمليات الدورية اليومية، فهل سنكتفي بالاموال او الايرادات التي سنحصل عليها من بيع السلعة؟ ام سنقوم بالحصول على الاموال من المصادر الخارجي.

يستنتج الباحث ان القرار التمويلي: هو مجموعة المصادر التي تبحث المنشآة من خلال الحصول على التمويل المناسب لأنشأ مشروعاتها الاستثمارية.

ثانياً: أهمية القرارات التمويلية:

تاتي اهمية رارات التمويل من دورها في دفع عجلة التنمية الاقتصادية وتنشيط حركة الاستثمار ويمكن توضيحها فيما يلي[1]:

1. زيادة الانتاج:

ان انشاء المشروعات الصناعية والزراعية الجديدة وكذلك تطوير القائم منها يحتاج الى اموال كثيرة تفوق الموارد الذاتية لهذه المشروعات لذلك تلجأ هذه المنشآت الى الاقتراض من المصارف.

2. زيادة الاستهلاك:

الائتمان يمكن المستهلكين من الحصول على بعض السلع الاستهلاكية، المعمرة وغيرها من السلع على الرغم من عدم قدرتهم على دفع قيمتها في الوقت الحاضر.

3. توزيع الموارد المالية على مختلف الانشطة الاقتصادية:

يلعب الائتمان دوراً مهماً في توزيع الموارد المالية المتاحة لدى الجهاز المصرفي على مختلف القطاعات حتى يحقق الاقتصاد نمواً متوازياً بما يخدم اهداف السياسة الاقتصادية والائتمانية وبما يكفل الاهداف المرسومة.

4. تشغيل الموارد العاطلة:

عن طريق الائتمان المصرفي يمكن الاستفادة من الاموال العاطلة بصورة موقتة والموجودة بالمصارف وذلك عن طريق التمويلات قصيرة الاجل.

5. تسهيل عملية التبادل التجاري:

استخدام الاعتمادات المستندية والتي تمثل احد اشكال الائتمان المصرفي يوفر طريقة سهلة للدفع في التجارة الخارجية مع ضمان حقوق المورد والمصدر.

---

1 - نجلاء عطية محمد السيدن، **اطار محاسبي مقترح لترشيد قرارات الائتمان المصرفي بالتطبيق علي القطاع السياحي**، (القاهرة: رسالة ماجستير، جامعة عين شمس، كلية التجارة، 2010م)، ص 50.

فمزيد من الائتمان يستدعي زيادة في حجم الموارد المتاحة للتوظيف والعكس فان نمو حجم الموارد يتطلب بحثاً عن فرص جديدة للائتمان تكون مضمونة وذات عائد مقبول وهكذا يكون الادخار مقابلاً للائتمان وله تاثير على سلوك كل من المدينين والدائنين سواء بواسطة جهاز الفائدة ام عن طريق السياسة الائتمانية والعوامل المؤثرة عليها.

يستنتج الباحث ان كل مؤسسة تمويلية لديها سياسة مكتوبة لمنح التمويل والتي تعتبر بمثابة مرشد يعتمد عليه في ادارة وظيفة الاقراض في المؤسسة.

ثالثاً: خصائص القرارات التمويلية:

تتعدد خصائص قرارات التمويل الائتماني المصرفي وفق الاتي[1]:

1. خاصية التصفية الذاتية:

تعني التصفية الذاتية ان القرض يستخدم في غرض محدد، ويترتب على هذاالاستخدام توليد تدفقات نقدية خارجة تستخدم في سداد القرض. لقد عبرت تعليمات البنك المركزي عن هذه الخاصية باشتراط توفير مصدر السداد لدى العميل المقترض.

2. خاصية الاقراض لأجال قصيرة:

المقصود من الاجال القصيرة ليس هو ما يطلق احياناً بالمفهوم الشائع بانها سنة فأقل، ولكنها تعني ان تكون دورة التمويل تغطي دورة واحدة للتشغيل والانتاج والبيع ثم الحصيل(ولو زادت عن سنة وبحد اقصى ثلاثة سنوات، فقد يكون القرض قصير الاجل ومدته 2.5 سنة او سنة ونصف.

3. خاصية نقل القروض للبنك المركزي:

تعني هذه الخاصية استحواذ البنك التجاري عن اصول(او ضمانات) يمكن نقل عبئها موقتاً للبنك المركزي عن طريق الاقتراض بضمانها، ويطلق عليها السيولة الاحتياطية، اذ يمكن للبنك التجاري عند الحاجة ان يعيد خصم الاوراق التجارية المتوافرة فيها الشروط المقررة، او يعيد رهن بعض انواع الاوراق المالية او السلع التي يرهنها لعملائها بشروط محدد.

4. خاصية الملائمة بين حجم ونوع القروض وبين احتياجات العميل:

تعني هذه الخاصية بتقنين غاية الائتمان وتتمثل هذه الغاية في توفير التمويل المناسب للعميل حجماً ونوعاً تبعاً لاحتياجاته مع برمجة سداد ما حصل عليه وفق ظروف الدخل المتولد من تشغيل هذا التمويل. ويعني ذلك توخي اشتراطات عملية في القروض:

أ. ملاءمته كمياً لاحتياجات العميل.

ب. ملاءمته نوعياً لاحتياجات العميل.

ج. ملاءمة خطة السداد المتفق عليها بين البنك وعميله لمصادره المالية حسب طبيعتها وتوقيتها.

---

1 - عبد المطلب عبد الحميد، **السلسلة الحديثة للبنوك وصناديق الاستثمار والبورصة، الائتمان المصرفي ومخاطره منهج متكامل**،(القاهرة: الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، 2010م)، ص ص 30 – 43.

5. خاصية المغايرة(تغير الظروف):

من الامور المتعارف عليها ان القرض الذي يمنح لعميل معين يرتبط ويدور مع ظروف العميل ومع المناخ السائد وقت منح القرض، كما ترتبط شروط ومكونات وضمانات القرض مع هذه العوامل مجتمعة.

رابعاً: خطوات اتخاذ القرارات التمويلية:

تشتمل عملية اتخاذ القرار المالي على العديد من الملاحل التي يمر بها المديرين حتى يتمكنوا من الوصول الى الحل الافضل واتخاذ القرار المناسب وتتمثل فيما يلي[1]:

1. تشخيص وتحديد المشكلة:

يجب على متخذ القرارات تحديد المشكلة المالية التي امامه بشكل واضح، ففهم المشكلة يساعد على جمع المعلومات الملائمة وطرح البدائل بصورة سريعة وفعالة، فهو يربح بذلك الوقت والجهد.

2. جمع المعلومات والبحث عن البدائل:

بعد تحديد المشكلة ومعرفتها جيداً يقوم متخذ القرار بتجميع كل المعلومات ذات العلاقة بالمشكلة المطروحة امامه، كما يمكن له ان يعتمد على بيانات سابقة أي موجودة لدى المؤسسة وان يعتمد على بيانات مستقبلية أي تبيان المؤسسة بوقوعها، والمهم هنا ملائمة البيانات والمعلومات لطبيعة القرار المطلوب، واتخاذه حتى تستطيع ربح الوقت وكذا التكاليف اللازمة لحل المشكلة.

3. مقارنة البدائل وتقييمها:

وذلك عن طريق تقدير النتائج الموقعة الايجابية والسلبية لكل بديل تمويلي ووضع معايير محددة تقوم على اساس نتائج كل بديل واستبعاد البدائل التي تتطابق مع المعايير الموضوعة ولا تحقق الرضا.

4. اختيار البديل المناسب(القرار):

وفي هذه المرحلة يترجم المديرون جهودهم السابقة الى اختيار افضل البدائل والذي ينتج اكبر قدر من الفوائد وباقل تكلفة ويحقق الاهداف الجوهرية الصادر من اجلها.

5. تطبيق القرار:

يعتقد بعض متخذي القرار ان دورهم ينتهي بمجرد اختيار البديل المناسب للحل ولكن هذا الاعتقاد خاطئ ذلك لان البديل الذي تم اختياره لحل المشكلة يتطلب التنفيذ عن طريق تعاون الاخرين ومتابعة التنفيذ للتأكد من سلامة التنفيذ وصحة القرار.

6. متابعة التطبيق والرقابة وتقييم القرار:

بعد وضع القرار موضوع التطبيق لا تكون مرحلة اتخاذ القرار قد انتهت، ولكن تطل مرحلة اخرى همة وهي تقييم نتائج تطبيق القرار والرقابة عليها والتحقق من ان القرار المتخذ يحقق النتائج المرغوبة والاهداف المرجوة[2].

---

1 - امجد الحسنية، **صنع القرارالمالي**،(دمشق: جامعة دمشق، رسالة ماجستير غير منشورة، د. ت)، ص ص 4- 5.

2 - باسم الحميري، **مهارات ادارية**،(عمان: دار الحامد، 2010م)، ص 59.

يستطيع الباحث تلخيص خطوات القرارات التمويلية في الاتي:

أ. تحديدد المشكلة وتعريف حدودها والوعي بوجود المشكلة.

ب. جمع بيانات وحقائق من المشكلة وبدائل الحلول.

ج. اختيار الحل الامثل وتطبيق الحل ومتابعة وتقييم بدائل الحل.

خامساً: دور المصارف في قرارات منح التمويل:

يتوقف دور المصارف في حفز النمو الاقتصادي على مدى كفاءتها في القيام بدور الوساطة المالية وهو الامر الذي يشمل[1]:

1. القيام بكفاءة بوظيفة تعبئة المدخرات وتوفير الاوعية وادوات الاستثمار المالي، الملائمة لاجتذاب الموارد التي يمكن اتاحتها للتوظيف.

2. وضع المدخرات تحت تصرف قطاع الاعمال، بالحجم والتكلفة والاليات المناسبة لاحتياجاته الجارية والاستثمارية.

3. تحقق كفاءة تخصيص الموارد بين فروع النشاط المختلفة.

4. المساهمة بما تمنحه البنوك من تمويل باشكاله المختلفة، في ضبط اداء وحسن ادارة مؤسسات قطاع الاعمال.

5. توفير اساليب واليات ادارة وتغطية المخاطر.

6. توفير وسائل الدفع وادوات تسوية المعاملات، بالشكل الذي يحقق سهولة اجراء واتمام الصفقات.

البنوك تلعب دوراً رئيسياً في الاقتصاد القومي، ومن الصعب تصور كيف يمكن ان يعمل أي نظام اقتصادي بدون الخدمات التي تقدمها البنوك، وبمساعدة البنك المركزي تستطيع البنوك ان تقدم الاموال اللازمة للمجتمع وبالتالي تخلق قوة شرائية اضافية، يمكن تقسيم انشطة البنك الى نوعين من الانشطة:

1. أنشطة المتاجرة: وتتسم هذه الانشطة بما يلي:

أ. يفترض الاحتفاظ بهذه المراكز في الاجل القصير.

ب. يمكن بيعها في أي وقت.

ج. يتم تقييم اسعارها بالنسبة لاسعار السوق يومياً.

د. اية فروق عن اسعار السوق تؤثر على حساب الارباح والخسائر.

من امثلة هذه الانشطة: الاستثمارات الرئيسية في الاسهم والسندات بغرض المتاجرة اعمال المشتقات(العقود الاجلة والمبادلات).

---

1 - احمد حسني عبد العال المليجي، **تقييم اساليب ادارة المخاطرة الائتمان المصرفي- دراسة تطبيقية على البنوك التجارية المصرية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة حلوان، كلية التجارة وادارة الاعمال، 2006م، ص 26.

2. انشطة اساسية: هي الانشطة الرئيسية ذات التأثير الكبير على حساب الارباح والخسائر، ومن امثلة هذه الانشطة القروض والودائع الايداع والاقتراض من البنوك، الاستثمارات بغرض الاحتفاظ بالمشتقات بهدف التحوط ضد المخاطر.

يستنتج الباحث ان المصارف لها دور في رسم السياسات التمويلية التي تساعد في اتخاذ القرار والتقليل من القرارات غير الناجحة وغير المجدية، وزيادة الاهتمام بالتحليل المالي من قبل موظفي منح التمويل.

سادساً: المقومات الأساسية للقرارات التمويلية:

تتمثل المقومات الاساسية لقرارات التمويل في الاتي:

1. المقومات الشخصية والتنظيمية للعميل[1]:

تعد شخصية العميل الركيزة الاساسية الاولى في القرار الائتماني وهي الركيزة الاكثر تأثير في المخاطر التي يتعرض لها الممول، وبالتالي فإن اهم مسعى عند اجراء التحليل الائتماني للعميل هو تحديد شخصيته بدقة، فكلما كان العميل يتمتع بشخصية امينة ونزيهة وسمعة طيبة في الاوساط المالية، وملتزماً بكافة تعهداته وحريصاً على الوفاء بالتزاماته، كلما كان اقدر على اقناع الممول بمنحه الائتمان المطلوب، الا ان قياس هذا المقوم يكتنفه بعض الصعوبات من الناحية العملية نظراً لصعوبة قياس العوامل المعنوية مثل الامانة والنزاهة بدرجة دقيقة، ولكن يمكن التغلب على هذه الصعوبات من خلال الاستعلام الجيد وجمع البيانات والمعلومات عن العميل من المحيطين العملي والعائلي، وذلك من خلال النظر الى شخصية العميل من مختلف الابعاد التالية:

البعد الاول: شخصية العميل القانونية: وتتضمن دراسة الاهلية القانونية والتعاقدية للعميل وقدرته على ابرام التزامات، ومراكز اتخاذ القرارات فيما يتعلق بالأمور القانونية للعميل، والشكل القانوني للشركة.

البعد الثاني: شخصية العميل التنظيمية: وتتضمن التركيز على مدى وجود المتطلبات التنظيمية من وجود هيكل تنظيمي، ومنح الصلاحيات، ووجود مجلس ادارة ذو كفاءة، ووجود نظام رقابة فعال وكفؤ على المنشأة.

البعد الثالث: الشخصية المهنية والتنافسية للعميل: ويتضمن هذا البعد التأكد من حرص العميل على سداد التزاماته واحترامه لتعهداته، كما يشمل هذا البعد سعي المؤسسة الى تبني نظم الجودة على مختلف المستويات فيما يتعلق بالإنتاج والادارة.

2. المقومات والقدرة المالية للعميل:

ويهتم هذا الجانب من معايير منح الائتمان للعميل بمدى قدرة العميل على تحقيق الدخل، بالتالي قدرته على سداد اقساط التمويل والعمولات والمصروفات ، ومعيار القدرة المالية هو احد اهم المعايير التي تؤثر على تقدير المخاطر التي يتعرض لها الممول عند منح التمويل، ورغم ان معيار القدرة المالية يقتصر على قدرة

---

1 - محمد ايمن عزت الميداني، **الادارة التمويلية في الشركات**، ط3،(الرياض: مكتبة العبيكان، 1999م)، ص ص 506-507.

العميل على تحقيق الدخل او الربح، بالتالي يقيس قدرته على اعادة ما دفعه الممول لتمويل عملية التمويل، الا ان هناك عدة اراء حول قياس المقدرة المالية للعميل يمكن اجمالها في الاتجاهات التالية[1]:

الاتجاه الاول: هو تفسير القدرة من خلال اقترابها من الشخصية فهي تعني اهلية الشخص للاقتراض.

الاتجاه الثاني: قياس القدرة المالية بالقابلية الادارية للعميل في ان يكون قادر على مباشرة اعماله وادارتها ادارة سليمة تضمن للممول سلامة ادارة الاصول المقدمة له كأصول ممولة، ويتم قياس قابلية العميل لمباشرة اعماله من خلال عاملين هما:

العامل الاول: مدى خبرة العميل في ممارسة الانشطة موضوع التمويل، ويتم قياسها بعدد سنوات ممارسة هذا النشاط بنجاح، ومقدار الارباح المحققة في كل سنة، ومدى تناسب معدل الربح مع عوائد الفرصة البديلة.

العامل الثاني: مدى تطبيقه للأسس وقواعد ومبادئ الادارة العلمية في مجالات النشاط المختلفة التي يمارسها المشروع.

الاتجاه الثالث: يركز هذا الاتجاه على الامور المالية البحتة، حيث ينصب تركيز هذا الاتجاه على خلق عائد متوقع كاف لضمان مخاطرته، وتسديد ما عليه من التزامات مستحقة اتجاه الممول، وبشكل عام فإن القدرة المالية تقاس بقدرة العميل على تحقيق تدفقات نقدية مستقرة ومتزايدة بشكل يتلاءم مع نسبة النمو في النشاط.

الاتجاه الرابع: يركز هذا الاتجاه قدرة العميل على توقع التدفقات النقدية، حيث ان القدرة المالية للعميل تقاس بمقدرته على توليد تدفقات نقدية في المستقبل وهذا يعتمد بشكل اساس على وجود دراسات جدوى للمشروع يتم اعدادها بدقة بأسلوب علمي وعملي.

وعليه لابد لمؤسسات التمويل ان تقوم بدراسة مدى توافر هذه القدرة من خلال التعرف على الخبرة الماضية للعميل وتفاصيل مركزه المالي، وتعاملاته السابقة سواء مع مؤسسة التمويل نفسها او مؤسسات التمويل الاخرى، ويمكن الوقوف على كثير من التفاصيل التي تساعد مانح الائتمان على استقراء العديد من المؤشرات التي تعكسها القوائم المالية الخاصة بالعميل الحاصل على الائتمان.

فكلما كانت نتيجة دراسة هذه الاتجاهات و الابعاد ايجابية زاد اطمئنان الممول مانح الائتمان الي القدرة المالية للعميل.

3. المقومات التمويلية للعميل:

يعتبر هيكل التمويل وراس المال لدى العميل احد اهم اسس قرار منح الائتمان للتمويل، حيث تعتبر مصادر التمويل المستخدمة من العميل والهيكل التمويلي المستهدف عنصر اساسي في تقليل المخاطر الائتمانية للعميل باعتباره يمثل ملاءة العميل المالية وقدرة حقوق ملكيته على تغطية التمويل الممنوح له، فهو بمثابة الضمان الاضافي في حال فشل العميل في سداد التمويل الممنوح له، حيث ان قدرة العميل على الوفاء بالالتزامات بشكل عام تعتمد بشكل اساسي على قيمة راس المال المدفوع من الملاك، حيث ان راس مال

1 - محمد ايمن عزت الميداني، **الادارة التمويلية في الشركات**، المرجع السابق، ص 507.

العميل يمثل قوته المالية، ويرتبط هذا المعيار بمصادر التمويلي الذاتية او الداخلية للمنشاة، والتي تشمل كل من رأس المال المستثمر، والاحتياطيات المكونة، والارباح المحتجزة، وذلك بانه لابد ان يكون هناك تناسب بين مصادر التمويل الذاتية للعميل وبين الاعتماد على مصادر التمويل الخارجية، فجوهر هذا الجانب اذن ينصرف الى اهمية التأكد من توافر رأس المال المناسب لدى طالب التمويل ومن قوته المالية وقدرة حقوق ملكيته على تغطية التمويل الممنوح.

يستنتج الباحث عند اتخاذ القرار التمويلي توجد بعض المقومات التي يتوجب على الادارة الوقوف عندها والتفكير بها حتى يكون القرار المتخذ قرار صحيح.

سابعاً: معايير اتخاذ القرار التمويلي:

تعتمد البنوك التجارية على عدة معايير في عملية اتخاذ قراراتها الائتمانية ومن بين هذه المعايير نذكي ما يلي:

1- معيار السيولة:

وفقاً لمفهوم السيولة فانها تعني قدرة البنك الفردي على مواجهة التزامه، والتي تتمثل بصفة اساسية في عنصرين هما:

- تلبية طلبات المودعين للسحب من الودائع.
- تلبية طلبات الائتمان(القروض والسلفيات لتلبية احتياجات المجتمع).

ويساعد معيار السيولة التامة البنك على تجنب الخسائر التي قد تحدث نتيجة اضطرار البنك الى تصفية بعض اصوله غير السائلة، بذلك يمكن القول بان السيولة التامة تمثل عنصر الحماية والامان بالنسبة للبنك، وينبغي علينا ان الفرق بين السيولة على مستوى الجهاز البنكي ككل او النوعي والسيولة على مستوى البنك الفردي.

- اما السيولة على مستوى البنك الفردي، فانها تختلف عما سبق، فالتحويلات بين البنوك لا تاثير لها على السيولة العامة للجهاز البنكي، ولكن هذه التحويلات تؤثر على السيولة للبنك الذي سحبت منه الودائع[1].

يرى البعض الاخر بان السيولة عبارة عن قدرة البنك على مقابلة التزاماته بشكل فوري وذلك من خلال تحويل أي اصل من الاصول الى نقد سائل وبسرعة وبدون خسارة في القيمة، حيث تستخدم هذه النقدية في تلبية طلبات المودعين للسحب من ودائعهم، وتقديم التمويل في شكل قروض وسلفيات لخدمة المجتمع[2].

ولتحقيق هذه الغاية تعمل البنوك على الاحتفاظ بحد ادنى من النقدية في خزائنها، او ودائع لدى البنك المركزي ولدى البنوك الاخرى المحلية وبنوك المراسلين، ويتدخل القانون والسلطات النقدية في تحديد حدود دنيا تمثل هذه الاحتياطيات، التي لابد من توافرها لدى البنوك ولدى البنك المركزي، حيث الاخير مقرضاً للبنك في حالة صعوبة تدبيره لموارد نقدية لمواجهة التزاماته، وذلك بتحويل اصل من الاصول الى البنك

---

1 - عبد الغفار حنفي، **الادارة المالية مدخل اتخاذ القرارات**،(القاهرة: مؤسسة الشباب الجامعية، 2004م)، ص 53.

2 - ايمان انجرو، **التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الاقراض**،(دمشق: جامعة تشرين، كلية الاقتصاد، رسالة ماجستير غير منشورة، 2007م)، ص 30.

المركزي فمثلاً عند اعادة خصم الاوراق التجارية لدى البنك المركزي، حيث يصل السعر في هذه الحالة الى حوالي(13%) نظراً لقصر اجال الاستحقاق بالنسبة لهذا النوع من الاوراق، وعادة يكون سعر الخصم في هذه الحالة اقل من سعر خصم البنك التجاري لهذه الاوراق، ويمكن للبنك ايضاً تحويل الاوراق المالية التي يزيد اجل استحقاقها عن السنة الى نقدية اذا ما وجدت سوق مالية نشطة[1].

وتعني امكانية التصفية الذاتية للائتمان كما في حالات التسهيلات بضمان بضاعة، مثل الاعتمادات المستندية، وسداده كاملاً في التاريخ المتفق عليه وبالشروط المتفق عليها.

لذا يتعين على مانح الائتمان ان يتحقق من ذلك ومن سلامة استخدام القرض في الغرض الممنوح من اجله، كما يجب ان يتحقق من توافر مصدر محدد وواضح للسداد، كما يقصد بسيولة القرض سرعة دوران القرض، أي قصر الفترة الزمنية من تاريخ عقد القرض وحتى تاريخ استحقاقه[(2)].

2. معيار الربحية:

يجب على صانع القرار الائتماني ان يوازن بين المخاطر المصاحبة لقراراه الائتماني وبين الربحية المتوقعة منه، مع الاخذ بالحسبان السياسة الائتمانية للبنك فيما يتعلق بنوع الائتمان الممكن منحه واسعار العائد واجبة التطبيق، وقد تواجه صاحب القرار الائتماني عملية بذاتها قد لا تمثل ربحية مقبولة الا ان النظرة الشاملة لمجموع التسهيلات التي يمكن منحها للعميل والبغية العامة المتوقعة من مجمل نشاطه، يمكن اعتبارها مبرراً لقبول تمويل هذه العملية على الرغم من عدم ربحيتها المباشرة او الذاتية، كما ينبغي الاشارة الى الوظائف الاقتصادية الهامة للارباح ونذكر منها:

– مقابلة كافة اعباء البنك والتزاماته الادارية.

– مقابلة المخاطر التي يمكن ان يتكبدها البنك مثل مخاطر الائتمان المتمثلة في دم قدرة بعض العملاء على سداد القروض الممنوحة لهم عى الرغم من جميع الاحتياطيات المحيطة بعملية الاقراض[3].

– مخاطر التدهور في قيمة محفظة الاستثمارات المالية.

– كذلك فان الارباح تعد مؤشراً مهماً وضرورياً على حسن الادارة وكفاءتها.

– تغطية حقوق اصحاب الموارد من عملاء وبنوك ومؤسسات اخرى...الخ.

3. المعايير الاخرى الغير اساسية:

اضافة الا المعيارين الاساسيين السابقين تعتمد البنوك على ثلاثة معايير اخرى في عملية التحليل المالي وهي:

---

1 - عبد الغفار حنفي، **الادارة المالية مدخل اتخاذ القرارات**، مرجع سابق، ص 54.

2 - ايمان انجرو، **التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الاقراض**، مرجع سابق، ص 30.

3 - عبد الغفار حنفي، **الادارة المالية مدخل اتخاذ القرارات**، مرجع سابق، ص 55

أ. معيار الامان:

أي تاكد البنك من ان الاموال المقترضة سوف يتم استردادها في الوقت المحدد للسداد، وياتي ذلك من حرصه الشديد وتاكيده على توافر السيولة كما تقدمه– من اجل المحافظة على قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته تجاه المودعين عند طلبهم لودائعهم– والتحقق الكامل من توفر الجدارة الائتمانية للمقترض، واتسام معاملاته بالامان وكفاءته في ادارة نشاطه[1].

ب. معيار التنويع او الانتشار:

لسياسة التنويع دوراً هاماً في توفير درجة كبيرة من الامان وتقليل المخاطر التي يواجهها البنك، فادارة البنك الناجحة يتعين عليها تنويع محفظة القروض، وذلك بهدف توزيع المخاطر وتجنب مخاطر التركيز على منطقة جغرافية معينة، أي ان يكون للبنك فروع في مناطق متعددة، كذلك تجنب التركيز على قطاع اقتصادي معين او عملاء بعينهم، فمثلاً اذا حدث كساد في نشاط ما رافقه رواج في نشاط اخر وبالتالي قلت الخسائر او المخاطر[2].

ج. معيار الضمان:

ان الضمان الجيد عنصر رئيسي واساسي في اتخاذ القرار الائتماني وهو عنصر يصعب التغاضي عنه او اهماله، حيث يكون كخط دفاع لحالات الطوارئ غير المنتظرة، او لمجابهة الحالات التي تحيط بها مخاطر ودرجة عالية من عدم التاكد، ويجب ان يخضع الضمان لمراجعة والكشف الدوري عليه للتاكد من سلامته وصحته وتوافر كافة الشروط الخاصة بصلاحيته واستمراره كضمان للقروض والتسهيلات التي قدمها البنك[3].

وايضاً عدم التركيز على نوع معين من الضمانات، له اية تقلبات طارئة او غير متوقعة لقيمتها السوقية يعني خسائر فادحة للبنك التجاري في حالة التركيز على ضمان معين وتدهورت قيمته لاحقاً.

يستنتج الباحث يتأثر القرار التمويلي بالعديد من العوامل اهمها مقدار الاموال التي تم رصدها للعملية الاستثمارية فبناءً على السيولة المتوفرة لدى المستثمر يتم اتخاذ القرار التمويلي.

ثامناً: العوامل التي تؤثر في رسم السياسة التمويلية للمصارف:

هناك العديد من الاسباب التي تؤثر في رسم السياسية الائتمانية للمصرف منها[4]:

1. النشاط الاقتصادي: يعد من العوامل المهمة التي تحدد قدرة المصرف الذاتية في منح الائتمانية وبهذا فان نطقة الانطلاق في رسم السياسة الائتمانية هي الوعي والمعرفة باحتياجات المجتمع وطبيعة النشاط الاقتصادي اموجود ومجالات الائتمان التي يخدمها المصرف ويتوقع ان يخدمها ويمكن التركيز على ضرورة

---

1 - ايمان انجرو، **التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الاقراض**، مرجع سابق، ص 31.

2 - عبد الغفار حنفي، **الادارة المالية مدخل اتخاذ القرارات**،مرجع سابق، ص 55.

3 - ايمان انجرو، **التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الاقراض**، مرجع سابق، ص 32.

4 - زكريا الدوري ويسري السامراني، **البنوك المركزية والسياسات النقدية**،(عمان: دار اليازوري للنشر والتوزيع، 2006م)، ص 87.

التلاؤم بين التدفقات السلعية والخدمية وبين تدفقات النقود والائتمان وكذلك التطورات الاقتصادية والسياسية دوراً مهماً في رسم السياسة الائتمانية للمصارف.

2. راس المال: تتأثر السياسة الائتمانية للمصارف براس المال، بسبب العلاقة القانونية بين مقدار راس المال من جهة وحجم القرض الواجب منحه من جهة اخرى وكذلك فان استخدام راس المال والاحتياطي القانوني يمثلان صمام الامام للودائع، وكلما توفر راس المال بشكل متوازن يعطي فترة للمصرف على تحمل المخاطر التي قد تنجم بسبب منح الائتمان.

3. الاحتياطي النقدي: عبارة عن مجموعة الاموال التي تحتفظ بها المصارف بصورة نقد سائل معطل سواء بخزانتها او لدىالبنك المركزي، فكلما ارتفعت نسبة الاحتياطي، كلما انخفضت قدرة المصرف على خلق الودائع وبالتالي تؤثر في رسم السياسة الائتمانية[1].

4. الودائع: تتوقف السياسة الائتمانية على الودائع واستقرارها لانها تعد اهم الموارد للمصارف للتجارية وتأخذ الودائع اشكال متعددة هي:

أ. الودائع التجارية: هذه الودائع يمكن سحبها دون اشعار مسبق أي مجرد تقديم الطلب لذا تاخذ المصارف حالة عدم الاستقرار للودائع الجارية بالاحتفاظ بجزء من هذه الودائع وتستثمر الباقي في انشطة قابلة للتمويل عن طريق الخصم.

ب. الودائع الثابثة: وهي التي تودع لفترة زمنية وعدم جواز سحبها قبل الفترة الزمنية المتفق عليها وتزداد نسبة سعر الفائدة كلما زادت الفترة الزمنية المتفق عليها وعلى حاجة المصرف للاموال.

5. السياسات النقدية المالية: حيث انه كلما اتيحت للمصرف المركزي احتياطيات اضافية كلما زادت امكانات المصرف الاقراضية حيث اذا زاد البنك المركزي من ضغطه على المصارف التجارية يضطرها لتقليص قروضها والا جازفت بسيولتها وفقدت احتياطاتها النقدية.

6. المخاطر والارباح: ان المخاطرة والارباح لكل نوع من انواع القروض يؤثر على السياسة الائتمانية في المصرف نظراً لاهمية المخاطر والارباح في نجاح المصرف بصفته منشآة اعمال تهدف الى الربح، لذلك لابد من اعداد سياسات اقراض تسعى لزيادة ارباحها باتباع اجراءات اقراضية ذات تسهيلات اكثر عن ما يتحمله المصرف من مخاطر اضافية او قد ينتهج سياسة ذات مخاطر قليلة باعتماده على الاقراض طويل الامد.

7. الاحتياجات الائتمانية للمنطقة التي يخدمها المصرف: اغلب المصارف مسؤولة عن تطوير المناطق من خلال تقديم الاحتياجات الائتمانية للمجتمعات التي تخدمها وهنا يتحمل المصرف تلبية طلبات الاستقراض المستوفية للشروط من الناحية المنطقية والاقتصادية في سبيل المساهمة في تنمية تلك المناطق

[1] - زكريا الدوري ويسري السامراني، **البنوك المركزية والسياسات النقدية**، مرجع سابق، ص 88.

ولغرض الحصول على اعمال جديدة او توسيع المنشآت القائمة كي تزيد من ايداعاتها وقروضها في المستقبل.

8. قدرات الافراد العاملين في منح الائتمان: ان خبرة الافراد العاملين في ادارة الائتمان له دور تاثيري في السياسة الائتمانية للمصارف وكلما ازدادت ونمت خبرة العاملين استطاعوا اختيار عملاء افضل وتوصلوا الى نتائج دقيقة، وسوف يتمكنوا من ادارة عملية الائتمان بفعالية اكبر وينجزوا اعمال الرقابة على الائتمان بغية استحصاله عند الاستحقاق.

يرى الباحث ان التمويل هو الثقة التي ينالها العميل من البنك بمنحه تسهيلات ائتمانية يضعها تحت تصرفه وذلك خلال فترة محددة في نهايتها يوفٍ العميل بكل التزاماته اتجاه البنك. وتقوم ادارة البنك برسم السياسات الائتمانية بما يحقق له عائد مناسب.

تاسعاً: الادوات المستخدمة في اتخاذ القرارات التمويلية:

يقوم اتخاذ القرار التمويلي على مجموعة من الادوات اهمها التحليل المالي، تحليل التعادل، والرفع المالي والتشغيلي وهي كما يلي:

- التحليل المالي:

يرتبط التحليل المالي ارتباطاً وثيقاً بحاجة الاطراف المختلفة التي لها علاقة بمشروع معين، لمعرفة المتغيرات الاقتصادية التي حدثت في مسار اعماله خلال فترة معينة، واتجاهات تطوره مستقبلاً، ولمعرفة المتغيرات التاريخية والتنبؤ بالمستقبل، يستعان بالتحليل المالي من اجل دراسة الماضي ومقارنته بالحاضر لاستشفاف المستقبل. فهو بهذا المعنى علم يختص بصناعة المعلومة لمساعدة ذوي الصلة باتخاذ القرارات المتعلقة بالمشروع.

وتأسيساً على ماتقدم، فقد عرف التحليل المالي بانه: هو عملية يتم من خلالها استكشاف او اشتقاق مجموعة من المؤثرات الكمية النزعية حول نشاط المشروع، تساهم في تحديد اهمية وخواص الانشطة التشغيلية والمالية للمشروع، وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر اخرى، لكي يتم استخدام هذه المؤشرات من ذلك تقييم اداء المشروع بقصد اتخاذ القرار المناسب[1].

يستنتج الباحث ان التحليل المالي هو وسيلة الغاية منها تحديد مجموعة من المقاييس على شكل نسب مالية تقوم بتلخيص اعمال المنشآة وتوضيح نقاط القوة والضعف لاتخاذ قرارات رشيدة.

اهداف التحليل المالي:

لكل عمل يتم القيام به هدف، وتكون هنالك رغبة ملحة للوصول اليه وتحقيقه، ويعتبر التحليل المالي في حد ذاته وسيلة فعالة لمعرفة طبيعة الارتباطات والعلاقات القائمة بين عناصر المشروع المختلفة ومفردات اصوله وخصومه، وايراداته ومصروفاته وذلك للوصول الى اهداف محددة.

---

1 - وليد ناجي الحيالي، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي**،(عمان: إثراء للنشر، 2009م)، ص ص 13- 14.

وعلى اثر ذلك فاهداف التحليل المالي تتمحور في تحقيق الغايات التالية[1]:

1. بيان وضع الشركة المالي في صورته الحقيقية.
2. تقديم قدرة المنشآة على التزاماتها في الاجل القصيرة والطويل.
3. تحديد قدرة المنشآة على الاقتراض وخدمة ديونها من الفوائد.
4. تقويم قدرة الاداء التشغيلي والتمويل للمشروع.
5. بيان وضع مستوى المنشآة في الصناعة او القطاع التي تنتمي اليه.
6. الحصول على مؤشرات ونسب للتعرف على مناطق القوة والضعف للمنشآة.

يتضح للباحث ان الهدف من التحليل المالي معرفة الوضع المالي الحقيقي للمؤسسة وتحديد قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها وقدرتها على الاقتراض، وتقييم السياسات المالية والتشغيلية المتبعة، والحكم على مدى كفاءة الادارة.

اهمية التحليل المالي:

تنبع اهمية التحليل المالي باعتباره احد مجالات المعرفة الاجتماعية، التي تهتم بدراسة البيانات ذات العلاقة بموضوع التحليل لتحقيق المراقبة الجيدة على استخدام الموارد المالية المتاحة في المشروع. وهو بالتالي يعتبر احد الادوات العلمية من قبل اداة الشركة لمراقبة انشطة الشركة. من خلال توضيح العلاقة بين البيانات المالية، والتغيرات التي تطرأ عليها خلال فترة زمنية محددة، او فترات زمنية متعددة، اضافة الى بيان حجم هذا التغير على اداء المشروع والهيكل المالي العام للمشروع، وبالتالي يساعد التحليل المالي في الاجابة على التساؤلات المختلفة التي تطرحها جهات معينة المستثمرون الدائنون الجهات الحكومية ذات علاقة بالمشروع.

ويمكن القول ان اهمية التحليل المالي تتمثل في ما يلي[2]:

1. يتناول التحليل المالي بيانات النظام المحاسبي للمشاريع المختلفة، وبغض النظر عن طبيعة عملها، ليمد متخذي القرارات في المجتمع بالمؤشرات المرشدة لسلوكياتهم في اتخاذ القرارات الرشيدة.
2. يساعد التحليل المالي في تقييم الجدوى الاقتصادية لاقامة المشاريع، ولتقييم الاداء بعد انشاء المشاريع، كما يساعد في التخطيط المستقبلي لانشطة المشروع. اضافة الى اخضاع ظروف عدم التاكد للرقابة والسيطرة وحماية المؤسسة من الانحرافات المحتملة.
3. يساعد التحليل المالي في توقع المستقبل للوحدات الاقتصادية، من حيث معرفة مؤشرات نتائج الاعمال، وبالتالي اتخاذ الاجراءات المناسبة لمواجهة الاحتمالات المختلفة.

يستنتج الباحث من اهمية التحليل المالي بانه يوفر الاساليب والمؤشرات المناسبة واكتشاف العلاقة بين النسب والمقارنة للقوائم المالية مما يساعد في تقييم الاداء ومعرفة الانحرافات التي تتعرض لها المنشآة ومعالجتها وتقليل خطرها.

---

1 - فيصل جميل السعايدة، **الملخص لوجيز للادارة والتحليل المالي**،(عمان: مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع، 2004م)، ص 77.

2 - وليد ناجي الحيالي، **مرجع سابق**، ص ص 15- 16.

الجهات المستفيدة من التحليل المالي:

يمكن تحديد الفئات المستفيدة من معلومات التحليل كما يلي[1]:

أ. الاطراف الداخلية:

هنالك عدة اطراف من داخل المنشآة تحتاج الى التحليل المالي وذلك اما لتقييم اعمالها او تقييم عمل المنشآة ككل ويمكن نوردها فيما يلي:

- الادارة:

تهتم ادارة المنشآة بالاعمال ومختلف مستوياتها الادارية بالتحليل المالي بهدف قياس كفاءتها والتعرف على نواحي الضعف والقصور في نشاطها، وذلك من خلال الفترة المالية او فترة التحليل المالي وذلك من خلال دراسة الاتجاهات ومؤشرات تطورها.

او من خلال ايجاد علاقات منطقية ذات دلالة ومعنى بين بنود او فقرات قائمة نتائج الاعمال(الدخل) او قائمة المركز المالي(الميزانية العمومية) او كليهما معاً باستخدام المؤشرات الاقتصادية الكمية والنوعية التي تعرف في ادبيات الادارة المالية بالمؤشرات.

. التأكد من التقيد بالانظمة والقوانين المعمول بها.

. تقييم الاداء كرقابة البنك المركز للبنوك التجارية.

. مراقبة الاسعار.

. غايات احصائية.

- الدائنون:

يقصد بالدائن الشخص الذي اكتتب في السندات الخاصة بالمنشآة او الشخص المحتمل شرائه لسندات المصدرة او الاكتتاب في الغرض الجديدة او بصد اقراض الامهال للمنشآة وقد يكون الدائن فهم يهتمون بصفة عامة بالتعرف على مدى امكانية سداد هذا الالتزام في الاجل الطويل[2].

- الموردون:

يهتم المورد بالتأكد من سلامة المركز المالي للمتعاملين معه واستقرار اوضاعهم المالية ويعني هذا دراسة وتحليل مديونية المتعاملين في دفاتر المورد وتطور هذه المدينونية، وعلى ضوء النتائج التحليلية لحسابات المتعاملين بقدر المورد ما اذا كان يستمر في التعامل معهم او ان ينخفض هذا التعامل او يلغيه وبذلك يستفيد المورد من المعلومات والبيانات التي يقدمها وينشرها المتعاملين بصفة دورية.

- العاملون بالمنشآة:

يعتبر العاملون بالمنشآة من اهم الجهات ذات المصلحة المشتركة في المنشآة وهما العاملون فيها ويتم ذلك من خلال اهداف الادارة هو ارضاء العاملين فيها ويتم ذلك من خلال اطلاعهم على حقيقة الوضع المالي

---

1 - حمزة محمود الزبيدي، **ادارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني**،(بيروت: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2000م)، ص 51.

2 - حنفي عبدالغفار واخرون، **مدخل معاصر في الادارة المالية**،(الاسكندرية: الدار الجامعية، 2002م)، ص 33.

للمنشآة ووضعها النقدي ومستوى ربحيتها وكفاءة نشاطها وفعالية سياساتها وقدراتها وغيرها من جوانب القوى التي تعد سند قوياً لاستمرارية المنشآة والنمو مما يعزز من ارتباط العاملين فيها ويقلل من معدل دوران العمل[1].

وكذلك يهتم العاملون في المنشآة بنتائج اعمالها على نحو رئيسي وسببين هما[2]:

– تعثر شعور الانتماء والشعور بالانجاز في حالة النجاح، الامر الذي يؤثر في مستوى الانتاجية.

– معرفتهم بنتائج الفعلية تمكنهم من التعرف على المستثمر لمطالبه بتبقى ضمن الظروف الاقتصادية.

– المساهمون:

اكثر ما يهم المساهم هو العائد(الربح) على المستثمر ودرجة المخاطر التي يمكن ان تتعرض له استثمارية لذلك فهو دائماً لا يدخر جهداً في البحث عما اذا كان من المنشآة احتفاظ بالاسهم في تقييم هذه الجوانب[3].

ب. الاطراف الخارجية:

بما ان هناك اطراف عديدة تستفيد من التحليل المالي داخل المنشآة فان هناك اطراف اخرى عديدة لتنفيذ عملية التحليل المالي في خارج المنشآة يمكن نوردها فيما يلي:

– سماسرة الاوراق المالية:

يهدف هؤلاء السماسرة من التحليل المالي للتعرف على ما يلي[4]:

. التغيرات التي يمكن ان تطرآ على اسعار الاسهم نتيجة التطورات المالية في المنشآة ونتيجة للظروف الاقتصادية العامة والامر الذي يساعد على اتخاذ قراراتهم التغيير المناسبة لهذه الاسهم.

. اسهم الشركات التي يمكن ان تشكل فرص استثمار جيدة يمكن استقلالها او تقديم النفع بشأنها للعملاء.

– المستثمرون الماليون والمتوقعون:

يهتم المستثمر بالتحليل المالي للتعرف على سلامة امواله والحصول على ربح معقول في الاجل الطويل الذي تتركز اهتمامات المستثمرين في سلامة المركز المالي للشركة وقدرتها على تحقيق الارباح في الاجال المختلفة ومن الطبيعي ان يتم الاهتمام بالارباح التي تحققها الشركة ومقدار ما يتم توزيعه منها على اصحابه فمتى يرضي المستثمر عن ارباح الشركة يجب ان تكون ارباحاً متماثلة كارباح الشركات التي تواجه نفس درجة المخاطرة وهذا ما يحققه التحليل المالي من خلال المقارنة بين ارباح الشركات في نفس الصناعة[5].

– المصالح الحكومية:

يعود اهتمام الجهات الحكومية بتحليل اداء المؤسسات باسباب رقابية بالدرجة الاولى ولاسباب ضريبية بالدرجة الثانية بالاضافة للاهداف التالية.

---

1 - حمزة محمود الزبيدي، **مرجع سابق**، ص 52.

2 - عقيل جاسم عبدالله، **مقدمة في الادارة المالية والتحليل المالي**،(عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع)، ص 52.

3 - حمزة محمود الزبيدي، **مرجع سابق**، ص 50.

4 - عقيل جاسم عبدالله، **مرجع سابق**، ص 283.

5 - محمود ابو مروة الرجبي، **مرجع سابق**، ص 13.

يتضح للباحث ان هنالك مستفيدون تربطهم مصالح مباشرة بالمنشآة مثل: المساهمون وهم المستثمرون الحاليون، والمستثمرون المتوقعون في المستقبل، والمقرضون، والدائنون، والموظفون والعاملون بالمنشآة.

انواع التحليل المالي:

يمكن النظر الى التحليل المالي باعتباره انواعاً متعددة، يكمل بعضها الاخر، وهذه الانواع ناتجة عن التبويب، الذي يتم استناداً الى اسس مختلفة، ومن اهم هذه الاسس ما يلي[1]:

1. الجهة القائمة بالتحليل:

يتم تقسيم التحليل المالي استناداً الى الجهة القائمة بالتحليل الى:

أ. التحليل الداخلي:

اذا تم التحليل المالي من قبل شخص او مجموعة اشخاص من داخل المشروع نفسه وعلى بيانات المشروع ولغايات معينة يطلبها المشروع. فيعتبر التحليل داخلياً، وغالباً مايهدف هذا التحليل الى خدمة ادارة المشروع في مستوياتها الادارية المختلفة.

ب. التحليل الخارجي:

يقصد به التحليل الذي تقوم به جهات من خارج المشروع، ويهدف هذا التحليل الى خدمة هذه الجهات ولتحقيق اهدافها، ومن امثلة هذه الجهات، القائمون باعمال التسهيلات المصرفية في البنوك لتقيم المركز الائتماني للمشروع وقدرته على الوفاء بالتزاماته، والبنوك المركزية والغرف الصناعية...الخ.

2. البعد الزمني للتحليل:

ان للتحليل المالي بعداً زمنياً، يمثل الماضي والحاضر، وبناءً عليه يمكن تبويب التحليل المالي من حيث علاقته بالزمن الى ما يلي:

أ. التحليل الرأسي(الثابت او الساكن):

بمعنى ان يتم تحليل كل قائمة مالية، على وحدة وبشكل مستقل عن غيرها، كما يتم بشكل رأسي لعناصر القائمة المالية موضوع التحليل غالباً لسنة مالية واحدة، حيث ينسب كل عنصر من عناصرها الى المجموع الاجمالي لهذه العناصر، او الى مجموعة جزئية منها مثل نسبة المخزون الى مجموع الاصول المتداولة او نسبة الاصول المتداولة الى مجموع الاصول.

ب. التحليل الافقي(المتغير):

يهتم هذا التحليل بدراسة سلوك كل عنصر من عناصر القائمة المالية وفي زمن متغير اكثر من سنة، بمعنى متابعة حركة هذا العنصر زيادة او نقصاً عبر فترة زمنية، وخلافاً لتحليل الرأسي الذي يتصف بالسكون، فان هذا التحليل يتصف بالحركية، لانه يوضح التغيرات التي حدثت خلال فترة زمنية محددة وقد يكون بالارقام المطلقة او التغير النسبي السنوي.

---

1 - وليد ناجي الحيالي، **مرجع سابق**، ص 19.

3. الفترة التي يغطيها التحليل:

يمكن تبويب التحليل المالي استناداً الى طول الفترة الزمنية التي يغطيها التحليل الى ما يلي[1]:

أ. التحليل المالي قصير الاجل:

قد يكون التحليل راسياً او افقياً، ولكنه يغطي فترة زمنية قصيرة، ويستفاد منه في قياس قدرات وانجازات المشروع في الاجل القصير، وغالباً ما يركز هذا النوع من التحليل على قابلية المشروع في الاجل القصير على تغطية التزاماته الجارية وتحقيق الايرادات التشغيلية، لذلك غالباً ما يسمى بتحليل السيولة وهذا النوع من التحليل يهم بالدرجة الاولى الدائنون والبنوك.

ب. التحليل المالي طويل الاجل:

يركز هذا التحليل على تحليل هيكل التمويل العام والاصول الثابتة، والربحية في الاجل الطويل، اضافة الى تغطية التزامات المشروع طويلة الاجل، بما في ذلك القدرة على دفع فوائد واقساط الديون عند استحقاقها، ومدى انتظام المشروع في توزيع الارباح، وحجم هذه التوزيعات، وتاثيرها على اسعار اسهم المشروع في الاسواق المالية. ولتحقيق الغايات السابقة يقوم المحلل المالي بتحليل التناسق بين مصادر الاموال وطرق استخدامها، مما يعني الجمع بين التحليل قصير الاجل(عند دراسة التمويل قصير الاجل ومجالات استخدامها) وبين التحليل طويل الاجل عند دراسة مصادر التمويل طويلة الاجل(داخلية وخارجية) ومجالات استخداماتها.

4. الهدف من التحليل:

يمكن تبويب التحليل الى عدة انواع استناداً الى الهدف من التحليل منها:

أ. تحليل لتقويم قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها في الاجل القصير.

ب. تحليل لتقويم قدرة المنشآة على الوفاء بالتزاماتها في الاجل الطويل.

ج. تحليل لتقويم ربحية المشروع.

د. تحليل لتقويم الاداء التشغيلي للمشروع.

هـ. تحليل لتقويم التناسق في الهيكل التمويلي العام ومجالات استخدامه.

5. المدى الذي يغطيه التحليل:

يمكن تبويب التحليل استناداً الى المدى او النطاق الذي يغطيه التحليل المالي منها:

أ. التحليل الشامل:

يشمل هذا التحليل كافة انشطة المشروع لسنة مالية واحدة او مجموعة من السنوات.

ب. التحليل الجزئي:

يغطي هذا التحليل جزءاً من انشطة المشروع لفترة زمنية معينة او اكثر.

---

1 - **المرجع السابق**، ص ص 20-21.

يستنتج الباحث ان التحليل المالي يقوم على استخدام البيانات المالية الموجودة في الشركات لتقييم اداء هذه الشركات بحسب إختلاف انواعه.

- تحليل التعادل:

تحليل التعادل يقوم على اساس دراسة العلاقة بين ايرادات المنظمة(بين الارباح) والتكاليف الثابتة والمتغيرة. ومعنى ذلك ان تحليل هو مدخل لتخطيط الربحية مبنى على اساس العلاقة بين التكلفة والعائد، فهو وسيلة لتحديد حجم المبيعات التي لا يحدث عندها ربح او خسارة، او تحديد حجم المبيعات التي تتعادل عنده التكاليف الكلية مع الايرادات، او الذي تكون عنده الايرادات ناقصاً التكاليف الكلية تساوي صفراً[1].

يستنتج الباحث مما سبق ان تحليل التعادل هي النقطة التي تتساوى عندها الايرادات الكلية مع التكاليف الكلية.

أهمية تحليل التعادل:

تتمثل اهمية تحليل التعادل فيما يلي[2]:

أ. تقييم حجم الانتاج او المبيعات الذي تتعادل عنده الايرادات مع التكاليف.

ب. تقييم اثر الخطة الانتاجية والبيعية على ربحية المنظمة.

ج. اذا تطلب خطة المنظمة الانتاجية والبيعية زيادة الاستثمارات، فان تحليل التعادل يساعد على معرفة ما اذا كان عائد الاستثمار سوف يكون في حدود المعدلات التي تم وضعها من قبل الادارة ام لا.

د. يساعد في التخطيط للربحية، وتحديد مستويات الانتاج او المبيعات المؤدية الى ذلك.

هـ. يوضح اثر التوسعات الاستثمارية على معدلات الربحية.

و. يساعد على توفير البيانات والمعلومات التي على اساسها تبنى قرارات الادارة وخاصة المرتبطة بسياسات الاسعار والانتاج.

يستنتج الباحث اهمية تحليل التعادل تساعد في تحديد مستوى الاداء الذي يجب ان تحققه الشركات لتجنب خسارة المال، ويساعد في تحديد نقطة الربحية وصياغة استراتيجية التسعير والتحكم في التكاليف ومراقبتها والحصول على الاموال وتقليل المخاطر.

إستخدام تحليل التعادل في اتخاذ القرارات:

ان الهدف من تحليل التعادل ليس حساب كمية او قيمة المبيعات التي تحقق التعادل فقط، ولكن يتعدى الاستخدام هذه النقطة لدراسة مواقف معينة تقابل الادارة ويجب ان تتخذ فيها قرارات تعتمد بصفة جوهرية على تحليل هذه العلاقة بين التكاليف والايرادات.

ومن امثلة ذلك[3]:

---

1 - عبدالله عبدالله السنفي، **الادارة المالية**،(صنعاء: دار الكتاب الجامعي، 2013م)، ص 114.

2 - **المرجع السابق**، ص ص 114- 115.

3 - عبد المنعم عوض الله وعزيزة عبد الرازق، **المحاسبة الادارية في مجالات الرقابة واتخاذ القرارات**،(القاهرة: دار الثقافة العربية، 1991م)،ص 157.

1. رغبة الادارة في تحقيق رقم معين كصافي ربح(يسمى الربح المستهدف).
2. تاثير التغير في التكاليف الثابتة على نقطة التعادل والربحية.
3. تاثير التغير في التكاليف المتغيرة على نقطة التعادل والربحية.
4. تاثير التغير في الاستراتيجية على نقطة التعادل والربحية.

يتضح للباحث ان تحليل التعادل هو احد الادوات المساعدة في عملية اتخاذ القرارات ويساعد الادارة في تحديد ومعرفة التغير في الطلب وما هو العمل المناسب في اتخاذ الخيار البديل المناسب.

الانتقادات الموجهة لتحليل التعادل:

1. ان العلاقة بين حجم المبيعات او الايرادات وبين التكاليف المتغيرة والارباح قد لا تكون دائماً علاقة خطية، أي: انه كلما زادت المبيعات، زادت الارباح، اذ انه في كثير من الاحوال يؤدي انخفاض سعر البيع الى زيادة كمية المبيعات، وخاصة اذا كان على السلعة مرناً، وهذه العلاقة تؤدي الى ظهور خط ايراد المبيعات في شكل منحنى، وليس خطاً مستقيماً. ومن ناحية اخرى فان متوسط التكلفة المتغيرة للوحدة تزداد بزيادة الوحدات المنتجة، اما بسبب انخفاض كفاءة العمالة او بسبب زيادة الاجور الاضافية[1].

2. ان تقسيم التكاليف الى ثابتة ومتغيرة غير دقيق، حيث توجد بعض عناصر التكاليف التي يطلق عليها شبه متغيرة، وهي التكاليف التي تكون ثابتة لفترة زمنية معينة، الا انها تتغير من وقت الى اخر، وفي هذه الحالة يكون من الصعوبة بمكان تحديد ما اذا كانت تكلفة ثابتة او متغيرة.

3. من الصعب استخدام تحليل التعادل عندما تنتج المنظمة اكثر من منتج، فاذا تم حساب نقطة التعادل لكل منتج على حده فقد توجد صعوبة تقسيم التكلفة بين المنتجات المتعددة. فاذا ما تم احتساب نقطة التعادل بالقيمة بغرض التغلب على تلك الصعوبة فان المنظمة قد لا تتمكن من تحديد كمية المبيعات(لاكثر من منتج) التي تغطي التكلفة الثابتة والمتغيرة من كل نوع.

4. ان تحليل التعادل يتم بالنسبة للمدة القصيرة فقط، عندما يطبق على عمليات المنظمة خلال سنة قادمة فقط. فاذا قامت المنظمة بعمليات يمتد اثرها على فترة اكثر من سنة، وعلى ذلك فان المصروفات الخاصة بتلك العمليات سوف يتم اضافتها الى مصاريف التشغيل الخاصة بالسنة، وبالتالي ترفع من المستوى الذي يتحقق عنده التعادل، بالرغم من ان اثر هذا الانفاق لن يظهر بالكامل في هذه السنة بل سيمتد الى عدد من السنوات، ومن امثلة تلك العمليات التي تمتد لاكثر من سنة نفقات الاعلان والبحوث والتطوير، ولذلك لابد من معالجة مثل هذه البنود بحرص استخدام اسلوب تحليل التعادل.

يستنتج الباحث ان تحليل التعادل تواجهه كثير من الانتقادات منها: ثبات سعر بيع الوحدة، والتميز بين التكاليف الثابتة والمتغيرة، وتوليفة الانتاج ثابتة او تتغير بنسبة معينة.

---

1 - عبدالله عبدالله السنفي، **مرجع سابق**، ص ص 125- 126.

– **الرفع المالي والتشغيلي:**

الرفع التشغيلي: يعرف بانه مدى او نسبة الزيادة في ارباح نتيجة استخدام التكاليف الثابتة في العمليات وذلك بزيادة التجهيزات المتطورة والبحوث والدراسات وغيرها[1]. ويحسب كما يلي[2]:

درجة الرفع التشغيلي = قيمة المبيعات بعد الزيادة – التكاليف الثابتة / صافي الربح قبل الفوائد والضريبة.

الرفع المالي: هو نسبة الزيادة في الارباح نتيجة استخدام اموال الغير في عمليات المنشآة من اجل تمويل الاحتياجات المالية في المنشآة. ويحسب كما يلي:

درجة الرفع المالي = صافي الربح قبل الفائدة والضريبة / صافي الربح قبل الضريبة.

الرفع المشترك: هو نسبة الزيادة في الارباح نتيجة استخدام التكاليف الثابتة في العمليات واستخدام اموال الغير في العمليات معاً[3]. ويحسب كما يلي[4]:

درجة الرفع المشترك = الرفع التشغيلي × الرفع المالي.

عاشراً: العوامل الملاءمة والمؤثرة في القرارات التمويلية:

1. العوامل الملائمة: تتمثل في:

أ. في حالة التمويل الخارجي: تشمل المعلومات الملائمة مايلي:

– معد الفائدة للسند او القرض.

– شروط السداد ونوع الضمانات والقيود الاخرى التي يفرضها المقرض على المنشآة المقترضة.

– القيمة الاسمية والسوقية وشروط الاصدار والقابلية للتحويل بالنسبة للسندات.

– القيمة العادلة للاصل المستأجر بعقد ايجار رأسمالي، وكذلك القيمة المتبقاة المضمونة او غير المضمونة المستأجر بالاضافة الى مخاطر الرفع المالي.

ب. في حالة التمويل الداخلي من الملاك: ويشمل ما يلي:

– القيمة الاسمية والسوقية لكل من السهم العادي او الممتاز.

– معدل الفائدة المدفوع للسهم الممتاز بالمقارنة مع كوبون السند ومعدل الفائدة السوقي.

– تكلفة الفرصة البديلة أي العائد على الاستثمار المتوقع في مجالات اخرى خارج المنشآة.

– السياسات الادارية المطبقة بشأن توزيع الارباح.

2. العوامل المؤثرة: يخضع القرار التمويلي لمجموعة من العوامل المؤثرة على اتخاذه تغييره في حالة استدعاء الضرورة وتتمثل في:

---

1 - محمد البوعبيدي، **الادارة المالية**،(الرياض: دار كتوب، د.ت)، ص 263.

2 - ايمن الشانطي وعامر شقر، **الادارة والتحليل المالي**،(عمان: دار البداية، 2005م)، ص 295.

3 - محمد صالح الحناوي واخرون، **اساسيات ومبادئ الادارة المالية**،(الاسكندرية: الدار الجامعية، 2001م)، ص 283.

4 - ايمن الشانطي وعامر شقر، **الادارة والتحليل المالي**، مرجع سابق، ص 304.

1. الملائمة: تعرف الملائمة بانها مدى توافق وملائمة انواع الاموال المستخدمة من مصادر التمويل المختلفة لطبيعة الاستخدامات في الاصول والعمليات التي ستقوم هذه الاموال بتمويله. ويتحقق عامل الملائمة من خلال:

– تمويل الاصول الثابتة عن طريق اموال الملكية العادية والممتازة والاقتراض طويل الاجل.

– تمويل الاصول المتداولة الدائمة عن طريق الاقتراض طويل الاجل ومتوسط الاجل.

– تمويل الاصول المتداولة المؤقتة عن طريق الاقتراض قصير الاجل[1].

2. الدخل: الدخل هو العائد المتحقق للمؤسسة جراء استخدام الاموال المتاحة لديها، فعندما تقدم المؤسسة على الاقتراض لتمويل عملية معينة، فان يجب ان تقارن بين معدل الفائدة التي ستدفعها للممول ومعدل العائد الذي ستحصل عليه فاذا كان فرقاً ايجابياً مرضياً يتم اعتماد القرض وسيلة لتمويل تلك العملية والا فلا[2].

3. الخطر: هو الخطر الذي يلحق بالملاك نتيجة لزيادة الالتزامات على المشروع وكثرة عدد الناس الذين يتقدمون عليهم في الاولوية على الدخل وعلى الموجودات عند التصفية وهناك حالتان يزيد فيهما الخطر على الملاك وهما:

– زيادة الالتزامات المتعلقة بضرورة قيام الشركة دورياً بسداد جزء من اصل القرض القائم بالفعل.

– استخدام الرفع المالي يزيد من خطر خسارة الملاك الباقين لو انخفضت قيمة الاصول ويكون هذا عند التصفية[3].

4. المرونة: المرونة هي تعدد مصادر التمويل المتاحة لامكانية الاختيار من بين اكبر عدد ممكن من البدائل لتحديد مصدر التمويل المناسب الذي يحقق متطلبات المؤسسة المالية والذي يتميز بالمرونة بدرجة تمنح المؤسسة القدرة على التغيير في المستقبل[4].

5. الادارة والسيطرة: في كل من الشركات العادية او المساهمة، الادارة هي من حق المالكين في الاولى ومن حق حملة الاسهم في الثانية وللحفاظ على السيطرة في الادارة يفضل ان يكون التمويل خارجي(الاقتراض)، لان المقرضين ليس لهم الحق في الادارة وينطبق ذلك على حملة الاسهم الممتازة في ادارة شركات المساهمة على عكس التمويل الداخلي[5].

6. المزايا الضريبية: ان الفوائد التي تدفع على اموال الاقتراض تعتبر مصروفاً يؤدي الى تخفيض الربح الخاضع للضريبة حيث تنزل الفوائد من الارباح قبل احتساب الضريبة وهذا يؤدي الى تخفيض الضريبة التي

---

1 - عليان الشريف واخرون، **الادارة والتحليل المالي**،(عمان: دار البركة، 2006م)، ص 171.

2 - هيثم محمد الزغبي، **مرجع سابق**، ص 118.

3 - عبد الحليم كراجة واخرون، **الادارة والتحليل المالي: اسس، مفاهيم، تطبيقات**، ط2،(عمان: دار صفاء، 2006م)، ص 112.

4 - احمد محمد غنيم، **الادارة المالية: مدخل التحول من الفقر الى الثراء**،(القاهرة: المكتبة العصرية، 2008م)، ص 130.

5 - عبد الغفار حنفي، **اساسيات التمويل والادارة المالية**،(الاسكندرية: الدار الجامعية، 2002م)، ص 347.

تدفعها المؤسسة وبالتالي يقلل من التكلفة الحقيقية للقروض، في حين ان دخل اموال الملكية لا ينزل من الارباح قبل خضوعها للضريبة[1].

يستنتج الباحث من العوامل التي تؤثر في اتخاذ القرارات التمويلية منح التمويل، السياسة المصرفية التي يحددها البنك المركزي، حجم السيولة، دراسة الظروف الاقتصادية.

الحادي عشراً: مكونات إتخاذ القرارات التمويلية:

ان عملية تقييم قرار منح الائتمان تتكون من دراسة عدة عوامل(عناصر) حيث لابد قبل اتخاذ أي قرار ائتماني اخذ العوامل التالية بعين الاعتبار:

1. القرض الي القيمة:

حيث ان نسبة التمويل المطلوبة الى القيمة السوقية العادلة للاستثمار في المشروع المراد تمويله(الاصول المراد تمويله) هي المقياس الاساسي للمخاطرة، بحيث انها تزود المقرض بمؤشر لمدى تغطية اية خسائر محتملة ناجمة عن عدم قيام المقترض بالسداد عن طريق بيع الاصول الممولة.

2. القدرة على التسديد:

حيث يتم قياس قدرة المقترض على تسديد اصل المبلغ والفوائد من خلال الدراسة التاريخية لتدفقاته النقدية وارباحه.

3. الرغبة في التسديد:

يتم قياسها من خلال دراسة التاريخ الائتماني للعميل من حيث التسديدات او التاخيرات في السداد او معاناته من عمليات تعثر مالي.

4. الضمانات المقدمة:

يجب على موظف الائتمان ان يحدد مدى قبوله للضمانات التي يقدمها العميل مقابل حصوله على الائتمان وتقييم حالة هذه الضمانات وسيولتها(القدرة على بيعها دون تحمل اعباء اضافية في حال فشل العميل في عملة التسديد).

الثاني عشر: مراحل إتخاذ القرارات التمويلية:

عادة ما تضع البنوك اطاراً مكتوباً توضح فيه خطوات منح الائتمان، وذلك منعاً لحدوث أي خلل او انحراف عند اتخاذ القرار بمنح الائتمان او عدمه، واهم الاجراءات التي تمر بها عملية منح الائتمان ما يلي:

1. المرحلة الاولى: إستيلام طلبات الائتمان ودراستها:

حيث يتقدم العميل بطلب للحصول على التسهيل الائتماني وفقاً لنموذج معدل من قبل البنك، يحدد هذا لنموذج جميع البنود الاساسية التي تساعد على دقة عملية التحليل واتخاذ القرار، كالغرض من الائتمان وفترته وجدول السداد وقد يستدعي الامر اجراء مقابلة شخصية مع العميل للوقوف على الجوانب التي لا

1 - عدنان تايه النعيمي وياسين الخرشة، **اساسيات في الادارة المالية**،(عمان: دار المسيرة، 2007م)، ص 437.

يغطيها طلب الائتمان، او حتى القيام بزيارات ميدانية الى مقر العميل او المؤسسة من اجل تكوين صورة نهائية عنه[1].

ويتضمن طلب القرض عدة عناصر اهمها:

- قيمة القرض المطلوب.
- تاريخ السداد.
- الغرض من القرض وهناك غرض عام وغرض خاص.
- كيفية السداد ويكون ذلك عن طريق دفعة واحدة او اقساط.
- مصادر السداد كالاقتراض من مصادر اخرى، او تحويل الاصول الى نقدية.

سعر فائدة القرض.

وبطبيعة الحال الحال فان طلب الاقراض الذي يقدمه العميل لا يتضمن كل هذه العناصر لا سيما سعر الفائدة، اذ العادة البنكية تفترض تحديد هذا السعر بمعرفة البنك(بائع الخدمة)، غير ان تكدس السيولة لدى البنوك والتنافس على العملاء طالبي الاقراض لا سيما العملاء الكبار قد يدفع البعض منهم الى تحديد هذا السعر، على الاقل شفوياً[2].

2. المرحلة الثانية: تحليل البيانات المالية للعميل:

يطلب عادة من العميل فرداً كان ام شركة، ان يرفق طلبه للقرض او التسهيلات سلسلة متصلة من القوائم المالية التاريخية على مدار عدة فترات محاسبية سابقة، يتم اخضاع تلك القوائم للدراسة والتحليل من قبل محلل الائتمان وذلك على خطوتين وهما على التوالي:

- **الخطوة الاولى:** ويطلق عليها التحليل السريع ويكون الهدف منها اخذ فكرة سريعة وعاجلة عما اذا كان يتوفر عند العميل الحد الادنى من شروط الاقراض والتي بناءاً عليها ما اذا كان يمكن قبول طلب الائتمان مبدئياً ام لا، فاذا ما اجتاز العميل هذا الاختبار يتم الانتقال الى المرحلة التالية.
- **الخطوة الثانية:** هي مرحلة التحليل المالي المفصل ويحدد في النهاية ما اذا كان العميل في وضع يسمح له بالحصول على الائتمان ام لا[3].

3. المرحلة الثالثة: الاستفسار عن مقدم الطلب(العميل):

في هذه المرحلة يتم الاستفسار عن سمعة العميل وشكل علاقته السابقة او مع البنوك الاخرى، اذ تساعد نتائج الاستفسار على اتخاذ القرار السليم بشان منح الائتمان او رفض الطلب[4].

وقد ادركت البنوك في الدول المتقدمة اهمية هذه وظيفة الاستعلامات واطلقت عليها اسم ادارة البحث والاستقصاء حيث تلعب هذه الاخيرة دوراً مهماً من خلال جمع البيانات عن طريق البحث المكتبي والبحث

---

1 - ايمان انجرو، **التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الاقراض**،(دمشق: جامعة تشرين، كلية الاقتصاد، رسالة ماجستير غير منشورة، 2007م)، ص 29.

2 - محمد كمال خليل الحمزاوي، **اقتصاديات الائتمان المصرفي**، ط2،(القاهرة: منشأة المعارف، 2000م)، ص 194.

3 - ايمان انجرو، **التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الاقراض**، المرجع السابق، ص 29.

4 - ايمان انجرو، **التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الاقراض**، المرجع السابق، ص 29.

الميداني، بما ذلك من استيفاء مستندات الملكية الخاصة بالعميل عند طلب التمويل الجديد او تجديد السلف القائمة....الخ.

ولقد امتد دورها الى متابعة نشاط هذا العميل المقترض بشكل مستمر، وجمع المعلومات عنه خلال فترات سلبقة لعملية منح الائتمان والفترة الجارية كذلك، بل خلال فترات التسهيل الائتماني وحتى سداده بالكامل.

هذا وتختلف تفاصيل البيانات التي يجمعها موظف الاستعلامات باختلاف نوع القرض المطلوب وحتى طبيعة الشخص الطالب او المؤسسة او الشركة.

هذا وتعد مصادر الحصول عى البيانات ما بين مصادر مباشرة وغير مباشرة تتمثل في[1]:

أ- المصادر المباشرة:

- المستندات.
- الدفاتر الرسمية.
- المعاينة الفنية والتقدير والاصلاح.
- المعلومات الشخصية.
- حسابات العميل.

المقابلة الشخصية.

ب. المصادر غير المباشرة:

- البنوك الاخرى.
- المركز المجمع للتسهيلات الائتمانية.
- التجار والموردين.
- الهيئات العامة والخاصة المتعاملة مع العميل طالب القرض.
- المحاكم والهيئات العقارية.
- الغرفة التجارية.
- الصحف والمجلات المتخصصة.

4. المرحلة الرابعة: التفاوض مع العميل:

بعد دراسة المعلومات عن الائتمان وعن مقدم طلب الائتمان ونتائج تحليل البيانات المالية للعميل، يتم التفاوض مع العميل على شروط العقد والتي تتضمن تحديد مبلغ القرض وكيفية صرفه وطريقة سداده والضمانات المقدمة للمصرف وسعر الفائدة.

5. المرحلة الخامسة: طلب الضمان التكميلي:

حيث يطلب من العميل تقديم الوثائق الخاصة بالضمان من ناحية اثبات ملكية الضمان وصلاحيته.

---

[1] - ايمان انجرو، **مرجع سابق**، ص 30.

6. المرحلة السادسة: توقيع عقد الائتمان:

فيما تم الاتفاق بين البنك ممثلاً بادارة الائتمان والعميل على شروط التعاقد، فانهما يقومان بتوقيع عقد يضمن الشروط القانونية كافة.

7. المرحلة السابعة: صرف قيمة القرض:

بعد توقيع القعد بين البنك والعميل، حيث يقوم البنك بوضع قيمة الائتمان تحت تصرف العميل[1].

8. المرحلة الثامنة: سداد الائتمان ومتابعته:

من اهم الاجراءات التي تهتم بها ادارة الائتمان هو تحصيل الاقساط وفقاً لجدول السداد المتفق عليه، ولضمان عملية السداد فانه من الضروري فتح ملف لكل عميل يتضمن كافة المستندات المتعلقة بالحالة، ومتابعة القرض واستقصاء الحالة المالية للعميل بعد حصوله على القرض وذلك لاكتشاف أي خلل محتمل الحدوث مما يسهل المعالجة قبل استفحال الوضع وهلاك القرض[2].

ونشير بايجاز الى ان عملية متابعة القرض تمر بثلاث خطوات:

- متابعة قبل الصرف.
- متابعة اثناء الصرف.
- متابعة بعد الصرف والتي يتعين ان تشمل:

. المتابعة المالية.

. المتابعة الاقتصادية.

. المتابعة البيئية[3].

يستنتج الباحث مما سبق المرحلة التمهيدية تعتبر مرحلة اولية يتم فيها استلام طلب العميل والمناقشة حول جدوى مشروعه، والموافقة على طلب التمويل والتأكد من مدى التزام العميل من خلال التقارير المالية والتصنيف التمويلي، متابعة التمويل بسداد مبالغ التمويل المستحقة عندما يحين اجل التمويل هي ذات اولوية ومرحلة سداد التمويل هي مرحلة التصفية النهائية للمشروع ومعرفة مدى التزامه وقدرته المالية.

الثالث عشراً: القيود المتحكمة في القرارات التمويلية:

تحيط بعملية اتخاذ القرارات التمويلية قيود عديدة يفرضها المحيط المالي وقيود داخلية متعلقة باهداف الربحية والمردودية وكذا قيود التوازن المالي ومن جملة هذه القيودة ما يلي[4]:

1. القيود الكلاسيكية:

وتتشكل من اسس التحليل المالي الكلاسيكي التي لها تأثير على قرار اختيار مصدر التمويل.

---

1 - ايمان انجرو، **التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الاقراض، المرجع السابق**، ص 30.

2 - ايمان انجرو، **التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الاقراض، المرجع السابق**، ص 30.

3 - محمد كمال خليل الحمزاوي، **اقتصاديات الائتمان المصرفي**، المرجع السابق، ص 235.

4 - بوقريوة حسين، **اتخاذ قرار التمويل من قراءة القوائم المالية وفق SCF**،(الجزائر: جامعة 08 ماي 1945 قالمة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، رسالة ماجستير غير منشورة، 2014م)، ص ص 12- 14.

أ. قاعدة التوازن المالي: ومحتواها ان الاستخامات المستقرة يجب ان تمول بواسطة الموارد الدائمة. مثلاً يجب تمويل الاستثمارات بديون متوسطة او طويلة الاجل او عن طريق التمويل الذاتي او الاموال الخاصة، كما يجب ان تمول استخدامات الاستغلال باستخدام موارد الاستغلال.

الاخلال بهذه القاعدة ينتج عنها عدة مشاكل اهمها عجز مفاجئ في الخزينة وانخفاض حاد في راس المال العامل.

ب. قاعدة الاستدانة العظمى(الاستقلالية المالية): ومفادها ان مجموع الديون المالية(باستثناء الاعتمادات البنكية الجارية) يجب ان لا يفوق الاموال الخاصة.

ويعبر عن هذه القاعدة بالنسب التالية:

الاستقلالية المالية = الاموال الخاصة / الديون المالية. ويجب ان تكون النسبة اكبر من الواحد.

الاستقلالية المالية = الديون المالية / الاموال الخاصة. ويجب ان تكون النسبة اقل من الواحد.

الاستقلالية المالية = الاموال الخاصة / الموارد الدائمة. ويجب ان تكون النسبة اكبر من النصف.

ان الهدف من هذه القاعدة هو جعل المؤسسة تتمتع بالاستقلالية المالية فاذا كان قرار الاستدانة يجعل اموال المقرضين اعلى من مساهمة المالكين فان هذا القرار غير عقلاني من منظور الاستقلالية المالية.

ج. قاعدة القدرة على السداد: مفادها ان الديون المالية يجب ان تفوق ثلاث اضعاف القدرة على التمويل الذاتي السنوية المتوسطة القدرة.

القدرة على السداد = الديون المالية / القدرة على التمويل الذاتي[1].

هذه القاعدة مكملة للقاعدة السابقة، اذا تعبر هذه النسبة عن مدة السداد المتوسطة بين المؤسسة ودائنيها والتي تقل عن ثلاث سنوات، وتعبر هذه القاعدة على ان المؤسسة تستطيع تغطية مجمل ديونها باستخدام قدرتها على التمويل أي ان القدرة على التمويل الذاتي لثلاث سنوات قادمة تغطي اجمالي الديون المالية.

عدم الالتزام بهذه القاعدة يعني الاستمرار في الاستدانة بغض النظر عن مستوى القدرة التمويلية الذاتية وذلك مؤشر عن زيادة احتمال القدرة على السداد وبالتالي التوقف عند دفع الديون في اجال استحقاقها، وبالتالي ارتفاع احتمال الافلاس. كما تعتبر هذه النسبة اساساً للمراقبة الداخلية من طرف متخذ القرار المالي واساساً للمراقبة الخارجية من طرف المقرضين.

د. قاعدة الحد الادنى للتمويل الذاتي: يعني يجب ان تمول جزء من الاستثمارات ذاتياً(في حدود الثلث) وان تغطي الباقي عن طريق الاستدانة.

وتهدف هذه القاعدة الى تنويع مصادر لتمويل المشروعات الاستثمارية، واذا مولت المؤسسة مشروعاً بواسطة القرض(100%) فان ذلك يزيد احتمالات تحقق مجموعة من المخاطر كتضخم مصاريف الاستدانة مقارنة

1 - بوقريوة حسين، **اتخاذ قرار التمويل من قراءة القوائم المالية وفق SCF**، مرجع سابق، ص 15.

بمردودية المشروع، واذا مول المشروع كلية بموارد ذاتية فان ذلك يفوت فرص الاستفادة من الوفورات المحققة بواسطة الاستدانة.

2. قيود اخرى:

الى جانب القيود الكلاسيكية توجد قيود اخرى نذكر منها:

أ. الطبيعة القانونية للمؤسسة: تختلف الطبيعة القانونية للمؤسسات، وفي كل شكل قانوني هناك مصدر تمويلي يتوافق وينسجم مع هذا الشكل، فالشركة العمومية يمكنها اصدار اوراق الاكتتاب العام للجمهور بمختلف انواعها، وشركة المساهمة يمكنها ان تفتح راسمالها للمساهمة دون تحديد عدد معين من المساهمين...الخ.

ب. حجم المؤسسة: للحجم اثر في اختيار مصدر التمويل، ومن المنطقي انه كلما زاد حجم المؤسسة كلما وسع ذلك من امكانية تنويع مصادر التمويل، وكلما قل حجمها كلما قلص من امكانية ذلك. فمثلاً المؤسسات الصغيرة لا يمكنها طرح اسهم او سندات للاكتتاب العام لان حجمها لا يتطلب راس مال كبير، وبالتالي فهي تميل اكثر للاقتراض من البنوك، اما المؤسسات الكبيرة والتي تنمو بسرعة كبيرة فهي بحاجة الى كل مصادر التمويل تقريباً، أي كل من فتح راس مال والاقتراض والتمويل الذاتي والتنازل عن الاستثمارات واشباه الاموال الخاصة...الخ.

ج. حالة سوق راس المال: بعد الازمات المالية التي شهدتها الاسواق المالية بين سنة 1987م وسنة 1998م اصبح الاستثمار في الاوراق المالية يشكل خطراً لمصدريها والمستثمرين فيها على حد سواء، لذا فان حالة السوق المالي يؤثر على امكانية تنويع مصادر التمويل للمؤسسة. فاذا كانت السوق غير مشجعة للاصدار أي ان الاوراق المالية تفقد قيمتها اكثر مما تزداد فمن الافضل البحث عن موارد بديلة، اهم هذه البدائل الاعتماد على النظام البنكي والائتمان التجاري، والعكس في السوق المشجعة والطبيعة فامام المسير المالي مصادر تمويل متنوعة سواء داخل او خارج السوق[1].

يتضح للباحث بعض القيود التي قد تفرض على المؤسسة المقرضة من مصادر التمويل، كشرط عدم الاقتراض الاضافي، وشروط نوزيع الارباح والمحافظة على بعض النسب المالية طوال فترة الاقتراض.

يرى الباحث تعتبر المعلومات المحاسبية الركيزة الاساسية في عملية اتخاذ القرار، فان توفر المعلومات الملاءمة والموثوقة فيها يعتبر عنصراً مهماً في مدى المصارف فالاشخاص الذين يحصلون على هذه المعلومات يستطيعون التنبؤ بالاسعار المستقبلية وبالتالي تحقيق الارباح على عكس الاشخاص الذين لا يملكون المعلومات الكافية.

كما ان توفر المعلومات المحاسبية التي تتضمن الخصائص الكيفية من حيث الملاءمة ودرجة الاعتماد عليها سيفيد مستخدميها في اتخاذ القرار.

1 - بوقريوة حسين، **اتخاذ قرار التمويل من قراءة القوائم المالية وفق SCF**، مرجع سابق، ص 16.

الفصل الرابع

الدراسة الميدانية

- المبحث الأول: نبذة تعريفية عن المصارف السودانية
- المبحث الثاني: إجراءات الدراسة الميدانية
- المبحث الثالث: تحليل البيانات واختبار الفرضيات

المبحث الاول

نبذة تعريفية عن المصارف السودانية

يتناول الباحث في هذا المبحث نبذة تعريفية عن عينة المصارف السودانية التي اجريت عليها الدراسة الميدانية وهي:

أولاً: البنك الزراعي السوداني:

النشأة والتأسيس:

تم تأسيس البنك في 1957/5/17م وباشر نشاطه الفعلي في عام 1959م. وتطور عمل البنك منذ ذلك التاريخ وحتى الان(نحو 57 عاماً) حتى اصبح مؤسسة مصرفية شاملة والهدف الاستراتيجي منه هو النهوض بالاقتصاد القومي المعتمد على الزراعة بشقيها[1].

الاهداف العامة:

1. توفير مخزون استراتيجي من السلع لتحقيق الامن الغذائي من خلال جمع المعلومات واعداد الدراسات.
2. تقديم الخدمات المصرفية الشاملة بما يساعد في تطوير القطاع الزراعي والنشاطات الاخرى بالبلاد.

التسهيلات التي يقدمها البنك:

1. يمول البنك مستلزمات ومدخلات الانتاج(الاليات الزراعية وملحقاتها).
2. يقدم البنك خدمات الاوعية التخزينية المختلفة(تخزين جميع انواع المحاصيل).
3. يقدم البنك كل الخدمات المصرفية التقليدية والالكترونية في مجال(الودائع الجارية والاستثمارية).
4. يتيح البنك التمويل في مجالات انتاجية متعددة تتضمن تمويل عمليات الانتاج الزراعي النباتي.

البنيات التحتية:

يمتلك البنك بنيات تحتية أهمها:

1. مركز الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية GIS.
2. عدد 106 فرعاً و13 مكتباً تغطي كل ولايات السودان.
3. مخازن استراتيجية وريفية بكل انحاء البلادز
4. عدد 5 صوامع غلال بكل من بورتسودان والقضارف وربك.
5. المقر الرئيسي: ملك للبنك ويتكون من عمار من 7 طوابق تقع في قلب العاصمة الخرطوم.

ثانياً: بنك التنمية الصناعية:

أنشاء بموجب قانون مصرف التنمية الصناعية محلاً بذلك مؤسسة التنمية السودانية التي تم أنشأتها بموجب قانون مؤسسة التنمية السودانية في العام 1974م براس مال وقتها 500 مليون دولار امريكي.

---

1 - البنك الزراعي السوداني – السودان، موقعنا الالكتروني **https://www.abs.sd**

الرؤية:

الارتقاء بالمصرف ليصبح الخيار الافضل في مجال تمويل قطاع الصناعية التحويلية.

الرسالة:

النهوض بقطاع الصناعة التحويليةعن طريق تقديم التمويل والخدمات المصرفية والحلول الفنية ومواكبة التطور التقني[1].

الاهداف:

1. تقديم التمويل والخدمات المصرفية الشاملة بما يساعد في تنمية وتطوير الصناعة التحويلية في السودان وذيادة معدلات نموها ورفع مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي.
2. المساعدة في انشاء منشآت الصناعة التحويلية في السودان وتوسيع نشاطها وتطويرها وفقاً للاساليب الحديثة.
3. القيام بجميع الاعمال والمعاملات المالية والمصرفية التي تخص قطاع الصناعة التحويلية.
4. انشاء المناطق والمجمعات الصناعية بالتنسيق مع الجهات المختصة.
5. تقديم المشورة ودراسات الجدوى الاقتصادية والفنية وبناء القدرات لمنشآت الصناعة التحويلية بالتنسيق مع الجهات المختصة.
6. العمل على جذب رؤوس الاموال والخبرات المحلية والاجنبية للدخول في مجالات تمويل تنمية الصناعة التحويلية بالسودان.
7. اصار الاسهم وصكوك المضاربة بمختلف انواعها وتمويل الاكتتاب او تمويلها بالقدر والكيفية التي يحددها مجلس الادارة وفقاً للضوابط التي تساعده على تحقيق اغراضه.

ثالثاً: بنك الاستثمار المالي:

بنك الاستثمار المالي شركة مساهمة عامة وهو البنك الاول في السودان المتخصص في التعامل مع الجمهور والشركات العامة والخاصة والمؤسسات من خلال عمليات سوق الاوراق المالية.

تأسس في اكتوبر 1997م ومارس نشاطه في يوليو 1998م. وأدرجت اسهم البنك بسوق الخرطوم للاوراق المالية في فبراير 1999م. يقدم البنك خدماته الاستثمارية والاستشارية والمصرفية. ويطبق البنك معايير الجودة الشاملة في تقديم خدماته.

أهدافه:

1. زيادة الموارد المالية لشركات المساهمة العامة والخاصة.
2. تنشيط التعامل في سوق الخرطوم للاوراق المالية عن طريق شراء وبيع الاسهم.
3. تقديم النصح المالي والعمل كمستشار مالي للعملاء.

---

1 - بنك التنمية الصناعية – السودان، موقعنا الالكتروني **http://www.idb.sd**

4. إتاحة فرص جديدة للمستثمرين وانشاء صناديق الاستثمار المختلفة.
5. نشر الوعي والثقافة المالية بمختلف الطرق المسموعة والمرئية.
6. التعاون مع الجهات المختصة لتحسين المناخ العام للاستثمار في السودان.
7. القيام بالعمليات المصرفية كقبول الحسابات الاستثمارية، وتقديم الضمانات.

المساهمات الرأسمالية غير المدرجة:

1. الشركة العربية للإجارة.
2. الشركة الوطنية للطرق والجسور.

وأعلن بنك الاستثمار المالي عن فتح باب الاكتتاب للمستثمرين[1].

رابعاً: بنك تنمية الصادرات:

يعتبر بنك تنمية الصادرات من أوائل البنوك التي نشآت على النمط الاسلامي بالسودان حيث تأسس في سبتمبر 1981م وباشر نشاطه في عام 1984م.

الاهداف الاستراتيجية:

1. تعظيم العائد على حقوق المساهمين.
2. تحسين وضع البنك التنافسي في السوق المصرفية.
3. التوسع في تمويل الصادرات وتقديم خدمات مصرفية وتمويلية سريعة ومتميزة.
4. الالتزام بالمعايير الشرعية ومعايير الضبط المؤسسي وافضل الممارسات المصرفية.
5. تهيئة وتحسين بيئة العمل وتأهيل ورفع قدرات العاملين.

الرؤيا المستقبلية للبنك:

الرائد في تمويل الصادر والخدمات المصرفية.

الرسالة:

تمويل الصادر وتقديم خدمات مصرفية متميزة لعملائنا عن طريق في جميع انحاء السودان باستخدام افضل التقنيات المصرفية عن طريق كادر مؤهل ومدرب ومحفز عبر شبكة واسعة من المراسلين ملتزمين في ذلك بافضل معايير عمل الصيرفة الاسلامية لتحقيق قيمة مضافة مستدامة لمساهمينا وشركاءنا وملتزمين تجاه مجتمعنا.

القيم:

الامانة، الشفافية، العمل الجماعي، التركيز على العميل، التميز، الكفاءة والمؤسسية.

كما ان هذه القيم تمثل الاسهم التي تشير الى الاعلى في الشعار.

---

1 - بنك الاستثمار المالي – السودان، موقعنا الالكتروني **www.finvestbank.com**

الخدمات المصرفية والتمويلية والاستثمارية:

يقدم بنك تنمية الصادرات لعملائه العديد من الخدمات حسب الاتي:

1. الخدمات المصرفية:

تتمثل في قبول الودائع بأنواعها(الجارية والادخارية والاستثمارية) وبالعملات المحلية والاجنبية والتحاويل الداخلية والخارجية والاعتمادات والضمانات وشراء وبيع العملات الاجنبية وذلك باسلوب تقني متطور.

2. الخدمات التمويلية:

يقدم بنك تنمية الصادرات لعملائه من الافراد والشركات التمويل في مجالات الزراعة والصناعة والتعدين والنقل والتجارة المحلية والخارجية والخدمات.

إضافة الى تمويل قطاع الصادر ويعتبر البنك القائد في هذا القطاع من خلال جهوده المتعددة والمستمرة لتهيئة بيئة الصادر والاهتمام بالمصدرين، وتقديم التمويل الاصغر والدعم الاجتماعي.

اسهامات هامة وخدمات مميزة للبنك:

مع ان البنك يقوم بكافة الاعمال المصرفية والتمويلية والاستثمارية التي يحتاجها العملاء كما تمت الاشارة الا ان له نماذج من الاسهامات والخدمات المصرفيةاضافة عليه صفة التميز والريادة ومنها[1]:

1. تمويل مشروعات التنمية.
2. الاهتمام بقطاع الصادر.
3. خدمات خاصة لفئات خاصة.
4. التمويل الاصغر والدعم الاحتماعي.
5. اهتمام البنك بالمسؤولية الاجتماعية.

خامساً: بنك الخرطوم:

هو اول واقدم بنك في السودان ويعتبر رائد الصناعة المصرفية في السودان وعضو رئيسي في اتحاد المصارف السودانية.

النشأة:

أتت نشأته مبكرة بعد دخول الاستعمار الانجليزي بسنوات قليلة تحت مسمى بنك باركليز في عام 1913م، ليكون فرعاً لبنك باركليز الام، وهو من اكبر البنوك في انجلترا التي كانت الدولة العظمى تغطي مستعمراتها كل العالم، فاصبح بنك باركليز الخرطوم يتعامل اقليمياً ودولياً مما اكسبه ثقة المراسلين عبر الزمن. ظل بنك الخرطوم في طليعة البنوك فب الاقليم العربي والافريقي، ووضعت كوادره نواة العمل المصرفي في الخليج العربي وافريقيا، فكان السودان مؤسس لبنك التنمية الافريقي.

1 - بنك تنمية الصادرات – السودان، موقعنا الاكتروني **https://cbos.gov.sd**

الأغراض الرئيسية لبنك الخرطوم وشركاته التابعة زمساهماته في الشركات الاخرى:

يمارس بنك الخرطوم جميع الاعمال المصرفية، وفقاً للسياسات التي يصدرها بنك السودان المركزي، ويعد بنك الخرطوم احد البنوك الشاملة، وابرزها في البلاد والتي اتسعت انشطتها لتشمل أغراض مختلفة ومتنوعة عبر فروعه المنتشرة في كل انحاء البلاد والتي تزيد عن خمسين فرعاً وعدد الشركات التابعة المتخصصة والتي مثلت اذرع هامة مكنت البنك من التوسع في جميع الانشطة وفتحت امامه مجالات هامة.. هذا الى جانب قيامه بالاعمال التجارية والمالية والعقارية...الخ، عبر عدد من الشركات التابعة المتخصصة والمملوكة للبنك وهي:

1. الشركة القومية للمعاملات المالية(وسيط مالي معتمد بسوق الخرطوم للاوراق المالية).
2. الشركة القومية للتجارة(شركة تجارية تمارس النشاط التجاري والخدمي والاستيراد والتصدير..).
3. الشركة القومية للبيع بالتقسيط والتي تم تغيير اسمها الى نرجس رشيدي.
4. الشركة القومية للصرافة.
5. شركة واحة الخرطوم(تدير اكبر مجمع عقاري وفندق العاصمة الخرطوم) ويمتلك فيها البنك 60% من الاسهم الى جانب مساهمات اخرى في شركات اخرى[1].

الصناديق الاستثمارية التي اصدرها البنك:

اصدر بنك الخرطوم حتى الان صندوق واحد هو: صندوق إجارة بنك الخرطوم الاستثماري، وعمره 5 سنوات وبحجم 38.45 مليون جنيه سوداني(ما يعادل 63.55 مليون درهم اماراتي تقريباً)، ويدار هذا الصندوق بواسطة بنك الاستثمار المالي، وصكوك هذا الصندوق متداولة في سوق الخرطوم للاوراق المالية.

1 - بنك الخرطوم – السودان، موقعنا الالكتروني **Bank of Khartoum/ Aboutus**

المبحث الثاني
إجراءات الدراسة الميدانية

مقدمة:

يهدف هذا المبحث من الدراسة إلى استعراض الإجراءات الأولية قبل تحليل البيانات(تنظيف البيانات)، ومعدل استجابة أفراد العينة، بالإضافة إلى تحليل البيانات الأساسية في عينة الدارسة، وكذلك تحليل الاعتمادية للعثور على الاتساق الداخلي للبيانات، وحساب المتوسطات والانحراف المعياري كما يتناول هذا المبحث المنهج الذي أتبع في الدراسة الميدانية وذلك بتحديد مجتمع وعينة الدراسة، ووصف أداة الدراسة ثم الأساليب الإحصائية التي تم استخدمها في تحليل البيانات التي تم جمعها بأداة الدراسة.

تنظيف البيانات Cleaning data:

البيانات المفقودة Missing data:

أن فقدان العديد من البيانات أي تركها دون إجابة من قبل المبحوث تولد العديد من المشكلات، حيث انها تمثل في بعض الأحيان تحيز المستجيب تجاه السؤال المحدد أو نسيان المستجيب لذلك السؤال والقاعدة العامة في التعامل مع البيانات المفقودة هي ألا تزيد عن 10% من حجم الأسئلة فاذا زادت عن ذلك يجب التخلص من الاستبيان نهائياً باعتباره غير صالح للتحليل وعليه يتم استخدام طريقة المتوسط للتعامل معها إذا قلت عن الحد المقبول يتم حذفها.

الإجابات المتماثلة Unengaged responses:

إن إعطاء المستجيب إجابة واحدة لكل فقرات الاستبيان قد يعني ذلك عدم إهتام المستجيب لتلك الأسئلة وخاصة إذا كانت هنالك أسئلة عكسية في الاستبيان إذا يستحيل إعطاءها نفيس الإجابة لذلك يجب أن يكون هنالك تشتت في إجابة المستجيبين أي ألا يكون هنالك تجانس تام لتلك الإجابات ويتم التعرف على هذا من خلال احتساب الانحراف المعياري للإجابات فاذا كان هنالك انحرافاً معياري عالي يعني أن هنالك تشتت في الإجابات والعكس صحيح وعليه أي استبيان يقل الانحراف المعياري عن 0.5 يتم حذفها.

اختبار الثبات: يقصد بالثبات هو أي أن المقياس يعطي نفس النتائج إذا أعيد تطبيقه على نفس العينة في نفس الظروف والشروط وبالتالي فهو يؤدى إلى الحصول على نفس النتائج أو نتائج متوافقة في كل مرة يتم فيها إعادة القياس. أو بعبارة أخرى أن ثبات الاستبانة يعنى الاستقرار في نتائج الاستبانة وعدم تغييرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعها عدة مرات خلال فترات زمنية معينة وبالتالي كلما زادت درجة الثبات واستقرار الأداة كلما زادت الثقة فيه، وهناك عدة طرق للتحقق من ثبات المقياس منها طريقة التجزئة النصفية وطريقة الفا كرونباخ، وقد اعتمدت الدراسة لاختبار ثبات أداة الدراسة على معامل الفا كرونباخ(Cronbach,

Alpha)، والذي يأخذ قيماً تتراوح بين الصفر والواحد صحيح، فإذا لم يكن هناك ثبات في البيانات فإن قيمة المعامل تكون مساويةً للصفر. وفيما يلي نتائج اختبار الثبات لمحاور الدراسة:

جدول رقم(1/2/4) نتائج اختبار الاعتمادية لمتغيرات الدراسة

متغيرات الدراسة	عدد العبارات	الاعتمادية
الفرضية الأولى	10	.638
الفرضية الثانية	10	.690
الفرضية الثالثة	10	.616
الفرضية الرابعة	10	.626
جمع متغيرات الدراسة	40	.729

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2022م.

من الجدول**(1/2/4)** يلاحظ ان نتائج اختبار الثبات لمتغيرات الدراسة حيث أن قيم الفا كرونباخ لجميع المحاور اكبر من(60%) وتعنى هذه القيم توافر درجة عالية من الثبات الداخلي لجميع العبارات سواء كان ذلك لكل عبارة على حدا أو على مستوى جميع عبارات المقياس حيث بلغت قيمة الفا كرونباخ للمقياس الكلى(729%.) وهو ثبات مرتفع ومن ثم يمكن القول بان المقاييس التي اعتمدت عليها الدراسة لقياس عبارات الاستبيان تتمتع بالثبات الداخلي لعباراتها مما يمكننا من الاعتماد على هذه الإجابات في تحقيق أهداف الدراسة وتحليل نتائجها.

معدل استجابة العينة:

تم جمع البيانات من الميدان عن طريق الاستبانة الموجه لعينة من المصارف السودانية، حيث تم توزيع عدد(200) استبانة بنسبة بلغت(100%)، وتم الحصول على(198) استبانة من جملة الاستبانات الموزعة بنسبة استرداد بلغت(99%)، والاستبانات التي لم تسترد بلغ عددها(2) استبانة بنسبة(1%)، أما عدد الاستبانات الصالحة للتحليل بلغ عددها(198) حيث بلغت نسبتها(99%) وتم عمل تنظيف للبيانات وأعداد ملخص لكل عمليات تنظيف البيانات وكذلك معدل الاستجابة كما هو في الجدول التالي:

الجدول رقم(2/2/4) تنظيف البيانات ونسبة الاستجابة

البيانات	العدد	النسبة
مجموع الاستبانات الموزعة للمستجيبين	200	%100
مجموع الاستبانات التي تم إرجاعها	198	%99
الاستبانات التي لم تسترد	2	%1
عدد الاستبانات الصالحة للتحليل	198	%99

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2022م.

مجتمع الدراسة: مجتمع الدراسة يقصد به جميع مفردات الظاهرة التي يدرسها الباحث أو جميع الأفراد أو الأشخاص أو الأشياء الذين يكونون موضوع مشكلة الدراسة.

يتكون مجتمع الدراسة من عينة من العاملين بالمصارف السودانية وهي(البنك الزراعي السوداني، بنك التنمية الصناعية، بنك الاستثمار المالي، بنك الخرطوم، بنك تنمية الصادرات)

عينة الدراسة:

تتكون العينة من(5) وهي البنك الزراعي السوداني، بنك التنمية الصناعية، بنك الاستثمار المالي، بنك الخرطوم، بنك تنمية الصادرات، وتم الاعتماد على عينة قصدية(غير الاحتمالية) لأنها تتيح للباحث جمع البيانات من أعضاء المجتمع الموجودين في ظروف مريحة للباحث لجمع البيانات، وتعتمد على خبرة الباحث ومعرفته بان هذه المفردة أو تلك تمثل المجتمع.

حجم عينة الدراسة:

لاختيار حجم العينة تم الاعتماد على معادلة ستيفن ثامبسون، حيث بلغ حجم العينة(200) مفرده من أفراد المجتمع.

$$n=\frac{N\times p(1-p)}{\left[\left[N-1\times\left(d^2\div z^2\right)\right]+p(1-p)\right]}$$

حيث أن:

N : حجم المجتمع

Z: الدرجة المعيارية المقابلة لمستوى الدلالة (0.95)وتساوي (1.96).

Q: نسبة الخطأ وتساوي (0.05).

P : نسبة توفر الخاصية والمحايدة وتساوي (0.50)

n = [417 * 0.50 (1 – 0.50)] / [(0.05)2 / (1.96)2] + 0.50 (1 – 0.50)] 417 – 1 * {

= [417 * 0.50 (0.50) / [416 * 0.50 * 0.50] + (0.0025 / 3.841)] *

= [417 * 0.25] / [416*0.25 + 0.00065] *

= 104/ 2704.25/ 0.25+

= 104/ 5204.25 0.

= 200

الجدول رقم(3/2/2) مجتمع وعينة الدراسة

اسم المصرف	عدد الموظفين بالمصرف	نسبة التوزيع	حجم العينة	الاستبانة الموزعة	الاستبانة المستردة	الاستبانة التالفة
الخرطوم	127	%30.5	61	61	59	2
الزراعي السوداني	110	%26.5	53	53	53	-
تنمية الصادرات	80	%19	38	38	38	-
التنمية الصناعية	60	%14	28	28	28	-
الاستثمار المالي	40	%10	20	20	20	-
المجموع	417	%100	200	200	198	2

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2022م.

الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل بيانات الدراسة:

لتحليل بيانات عبارات الاستبانة تم استخدام برنامج SPSS الإصدار 23 والذي يعد من أقوى البرامج المستخدمة في عمليات التحليل الإحصائي، ولتحليل ومعالجة بيانات الدراسة إحصائياً تم استخدام عدد من الأساليب الإحصائية منها ما يلي:

1. الأساليب الإحصائية الوصفية بشكل عام للحصول على قرارات عامة عن خصائص وملامح تركيبة مجتمع الدراسة وتوزيعه وقد تضمنت الأساليب التوزيع التكراري لإجابات أفراد العينة.
2. اختبار جودة التوفيق(كآي تربيع) لاختبار التجانس أو التماثل لإجابات أفرد العينة حتى نستطيع الاعتماد على إجاباتهم، ويعمل اختبار مربع كآي عن طريق مقارنة قيمة خطأ الاختبار مع الخطاء المسوح به 5%.
3. الوسط الحسابي لقياس الأهمية النسبية للعبارات واختبار فروض الدراسة.
4. الوسيط لتحديد الإجابة من ناحية ترتيبية.

الأهمية النسبية:

تعتبر الأهمية النسبية عن مدى أهمية عبارات أداة الدراسة، ويتم حذف العبارات ذات الأهمية النسبة الضعيفة لأنها لا تخدم هدف الدراسة.

النسبة المئوية للأهمية	100 – 90	70 – 89	50 – 69	30 – 49	20 – 29
درجة الأهمية	عالية جداً	عالية	متوسطة	ضعيفة	ضعيفة جداً

تحسب النسبة المئوية للأهمية النسبية عن طريق المعادلة التالية:

$$\text{النسبة المئوية للأهمية النسبية} = \frac{\text{الوسط الحسابي للعبارة}}{\mathbf{5}}$$

– حيث 5 تمثل وزن مقياس لكرت الخماسي.

أداة الدراسة:

اعتمدت الدراسة على جمع بياناتها على أداة الاستبانة وقد تم إعدادها على النحو الاتي:

– تحديد المقاييس التي تم استخدامها لقياس كل مغير من متغيرات الدراسة من أوراق وبحوث علمية منشورة في دوريات علمية محكمة.

– الاستعانة بأراء بعض الأكاديميين ومن ثم إعداد استبانة أولية.

– مراجعة وتعديل الاستبانة نتيجة لاراء المحكمين الذين عرضت عليهم الاستبانة(**أنظر ملحق رقم 1**).

واشتملت الاستبانة على خطاب موجه للمستجيبين يبين الهدف من الدراسة وعنوانها، وكذلك على ثلاثة أقسام وهي:

القسم الأول: البيانات الشخصية

حيث أشتمل على العمر، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، المؤهل المهني، المسمى الوظيفي، سنوات الخبرة.

والقسم الثاني: فرضيات الدراسة

أ/ الفرضية الأولى:

هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التقارير المالية المرحلية وملاءمة المعلومات المحاسبية لترشيد القرارات التمويلية بالمصارف السودانية.

ب/ الفرضية الثانية:

هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التقارير المالية المرحلية وموثوقية المعلومات المحاسبية لترشيد القرارات التمويلية بالمصارف السودانية.

ج/ الفرضية الثالثة:

هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التقارير المالية المرحلية وقابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة لترشيد القرارات التمويلية بالمصارف السودانية.

د/ الفرضية الرابعة:

هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التقارير المالية المرحلية وقابلية المعلومات المحاسبية للفهم لترشيد القرارات التمويلية بالمصارف السودانية.

مقاييس متغيرات الدراسة:

لتحديد البنود التي سوف تستخدم لقياس متغيرات الدراسة في الاستبانة المصممة قامت الدراسة بالاعتماد على عدد من المقاييس والتي تم استخدامها مسبقاً من قبل باحثين نشروا بحوثهم وأوراقهم العلمية في دوريات

علمية محكمه، تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي لقياس درجة الاستجابة لكل بند في الاستبانة، حيث تم إعطاء وزن لكل درجة أتفاق على التالي:

جدول رقم(4/2/4) درجات مقياس ليكرت الخماسي

الاستجابة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1

وقد تم تصحيح المقياس المستخدم في الدراسة كالآتي:

الدرجة الكلية للمقياس هي مجموع درجات المفردة على العبارات 3= (15/5)=5/ (5+4+3+2+1)

إذ(3) تمثل الوسط الفرضي للدراسة، وعلية كلما ذاد متوسط العبارة عن الوسط الفرضي(3) دل ذلك على موافقة أفراد العينة على العبارة، أما إذا أنخفض متوسط العبارة عن الوسط الفرضي(3) دل ذلك على عدم موافقة أفراد العينة على العبارة.

تقييم أدوات القياس:

يقصد بصدق أو صلاحية أداة القياس قدرة الأداء على قياس ما صممت من أجله وبناء على نظرية القياس الصحيح تعني الصلاحية التامة خلو الأداة من أخطاء القياس سواء كانت عشوائية أو منتظمة ولاختبار الصدق إحصائيا يتم استخدام التحليل العاملي التأكيدي لاختبار إمكانية تجميع البيانات وتمثيلها بعامل او عدة عوامل بهدف تمثيل البيانات للنموذج المتوقع. وقد اعتمدت الدراسة في المرحلة الأولي على تقييم مدي ملائمة المقاييس المستخدمة في قياس عبارات الدراسة باستخدام اختبارات الثبات والصدق لاستبعاد العبارات الغير معنوية من مقاييس الدراسة البالغ عددها(40) والتحقق من أن العبارات التي استخدمت لقياس مفهوماً معيناً تقيس بالفعل هذا المفهوم ولا تقيس أبعاداً أخري وتتميز هذه الاختبارات بقدرتها على توفير مجموعة من المقاييس التي تحدد مدى انطباق البيانات للنموذج الذى تم الكشف عنه واستبعاد أي نماذج أخرى بديلة يمكن ان تفسر العلاقة بين عبارات المقياس بناء على استجابة مفردات عينة الدراسة.

اختبار صدق محتوي المقياس:

تم أجراء اختبار صدق المحتوى لعبارات المقاييس من خلال تقييم صلاحية المفهوم وذلك من خلال عرض عبارات المقاييس على مجموعة من المحكمين المختصين من أعضاء هيئة التدريس والمختصين في الدراسات المحاسبية والإحصاء بهدف تحليل مضامين عبارات المقاييس وتحديد مدى التوافق بين عبارات كل مقياس والهدف منه وفقاً لرايهم تم قبول وتعديل بعض عبارات المقاييس مما جعل الاستبانة أكثر دقة وموضوعية في القياس ،حيث كانت هنالك عبارات تحمل اكثر من معني ،وعبارات أخري يصعب فهمها على المستقصي فهم معانيها، وبعد استعادة الاستبيان من المحكمين تم إجراء التعديلات التي اقترحت عليه، وبذلك تم تصميم الاستبانة في صورتها النهائية(**انظر ملحق رقم 2**).

ثبات وصدق أداة الدراسة:

لاختبار مدى توافر الثبات والاتساق الداخلي بين الإجابات على الأسئلة تم احتساب معامل المصداقية ألفا كرونباخ(Alpha–Cronbach) والثبات لعبارات الفروض البحث كما في الجدول التالي:

جدول رقم(5/2/4) معامل المصداقية ألفا كرونباخ لعبارات المتغيرات الدراسة

العبارات	عدد العبارات	معامل الثبات ألفا كرونباخ	معامل الصدق
الفرضية الأولى	10	0.63	0.79
الفرضية الثانية	10	0.69	0.83
الفرضية الثالثة	10	0.61	0.78
الفرضية الرابعة	10	0.62	0.78
كل العبارات	40	0.72	0.84

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2022م.

من الجدول رقم(5/2/4) وجد عند إجراء اختبار المصداقية على إجابات المستجيبين للاستبانة لجميع محاورها وبلغت قيمة ألفا كرونباخ(0.94) وتعنى هذه القيمة توافر درجة عالية جداً من الثبات الداخلي في الإجابات حيث أن تعتبر القيمة المقبولة إحصائياً لمعامل ألفا كرونباخ 60% ،ويلاحظ من ذات الجدول ان الفرضية الأول عدد عباراتها(10) عبارات و وبلغت قيمة ألفا كرونباخ(0.63) وبلغ معامل الصدق(0.79)، والفرضية الثانية عدد عباراتها(10) عبارات وبلغت قيمة ألفا كرونباخ(0.69) وبلغ معامل الصدق(0.83)، أما الفرضية الثالثة عدد عباراتها(10) عبارات و وبلغت قيمة ألفا كرونباخ(0.61) وبلغ معامل الصدق(0.78)، ويلاحظ من ذات الجدول ان الفرضية الرابعة عدد عباراتها(10) عبارات و وبلغت قيمة ألفا كرونباخ(0.62) وبلغ معامل الصدق(0.78)، مما يمكن من الاعتماد على هذه الإجابات في تحقيق أهداف الدراسة وتحليل نتائجها. أما مقياس المصداقية فهو الجذر التربيعي لمقياس الثبات الذي كانت قيمته(0.84) وتعتبر الأداة ذات مصداقية عالية لأن قيمة مقياس المصداقية قريب من الواحد.

تحليل البيانات الديمغرافية:

البيانات الديمغرافية للمؤسسات تمثلت في ستة عناصر وهي العمر، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، المؤهل المهني، المسمى الوظيفي، سنوات الخبرة.

1. العمر لأفراد العينة:

الجدول التالي من عناصر البيانات الديمغرافية تبين العمر لأفراد العينة.

الجدول رقم(6/2/4) العمر لأفراد العينة

العمر	التكرارات	النسبة %
30 سنة فأكبر	39	%19.7
31 – 40 سنة	78	%39.4
41 – 50 سنة	39	%19.7
51 – 60 سنة	39	%19.7
61 سنة فاكثر	3	%1.5
المجموع	198	%100.0

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2022م.

ويلاحظ من الجدول أعلاه رقم(6/2/4) يوضح توزيع أفراد العينة حسب العمر يُلاحظ ان الفئة 40– 31 سنة شكلت أكبر نسبة حيث بلغت(39.4%) هذا يوضح ان المصارف تعتمد على الشباب في التعيين وينعكس ذلك في التدرج الوظيفي الذي تمثله هذه الفئة، وتليها الفئة 30 سنة فأكبر حيث بلغت نسبة(19.7%) ثم الفئات 50– 41 سنة، 60– 51 سنة على التوالي حيث بلغت نسبتهم(19.7%) ويوضح ان الفئات المذكوره تمثل نسبة متوسطة مقارنة بالنسبة الاعلي والادني وهولاء يمثلون الادارات الوسطى والعليا بالمصارف، والفئة 61 سنة فأكثر حيث بلغ نسبة(1.5%)، مما يعكس تنوع في عمر المبحوثين المتعلقين بموضوع الدراسة.

2. المؤهل العلمي لأفراد العينة:

الجدول التالي من عناصر البيانات الديمغرافية يبين المؤهل العلمي لأفراد العينة.

الجدول رقم(7/2/4) المؤهل العلمي لأفراد العينة

المؤهل العلمي	التكرارات	النسبة %
بكالوريوس	121	%61.1
دبلوم عالي	21	%10.6
ماجستير	53	%26.8
دكتوراه	3	%1.5
المجموع	198	100.0%

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2022م.

ويلاحظ من الجدول أعلاه رقم(7/2/4) يوضح توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي يُلاحظ ان الفئة بكالوريوس شكلت أكبر نسبة حيث بلغت(61.1%) مما يعني ان المصارف تعتمد بصورة اساسية في التوظيف على شهادة البكلاريوس في مدخل الخدمة، وتليها الفئة ماجستير حيث بلغت نسبة(26.8%) هذا المؤشر يبين مدى اهتمام إدارة التدريب والتخطيط الاسترتيجي بتطوير موظفيها بحصولهم على درجات علمية اكثر تخصصية لتجويد العمل ومواكبة المنافسية في سوق العمل ،وتليها الفئة دبلوم عالي حيث بلغت نسبة(10.6%) يبين ان الاعتماد على الفئات التقنية قليل بالمصارف، ثم الفئة دكتوراه حيث بلغت نسبة(1.5%) تمثل أقل فئة لان الاهتمام بها في مجال العمل المصرفي لا يمثل اضافة حقيقة مقارنة بالزمالات المهنية المتخصصة، مما يعكس تنوع في المؤهلات العلمية المتعلقة بموضوع الدراسة.

3. التخصص العلمي لأفراد العينة:

الجدول التالي من عناصر البيانات الديمغرافية يبين التخصص العلمي لأفراد العينة

الجدول رقم(8/2/4) التخصص العلمي لأفراد العينة

التخصص العلمي	التكرارات	النسبة %
محاسبة	70	35.4%
إدارة أعمال	51	25.8%
اقتصاد	45	22.7%
نظم معلومات إدارية	3	1.5%
دراسات مصرفية ومالية	20	10.1%
أخرى	9	4.5%
المجموع	198	100.0%

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2022م.

ويلاحظ من الجدول أعلاه رقم(8/2/4) يوضح توزيع أفراد العينة حسب التخصص العلمي يُلاحظ ان الفئة محاسبة بلغت نسبة(34.4) وهي تمثل اكبر نسبة وهذا مؤشر ان العمليات المالية والمحاسبية هى العمود الفقري للعمل المصرفي، وتليها الفئة إدارة أعمال حيث بلغت نسبة(25.8%) وينعسك ذلك في أهمية العمل الاداري بالمصرف، وتليها الفئة اقتصاد حيث بلغت نسبة(22.7%) حيث هذه الفئة لها تاثير في التخطيط ودراسة الجدوي والاستثمار، اما الفئة دراسات مصرفية ومالية حيث بلغت نسبة(10.1%) وهولاء يُلاحظ انهم اقل عدد والاكثر تخصيصة لذلك، والفئة نظم معلومات إدارية حيث بلغ نسبة(1.5%) يعتبر من التخصصات الحديثة في المصارف لذلك يُلاحظ ان عددهم قليل ويقدمون خدماتهم لقسم تقنية المعلومات، مما يعكس تنوع في التخصص العلمي المتعلقة بموضوع الدراسة.

4. المؤهل المهني لأفراد العينة:

الجدول التالي من عناصر البيانات الديمغرافية يبين المؤهل المهني لأفراد العينة.

الجدول رقم(9/2/4) المؤهل المهني لأفراد العينة

المؤهل المهني	التكرارات	النسبة %
زمالة المحاسبين القانونيين السودانية	21	%10.6
زمالة المحاسبين القانونيين الأمريكية	2	%1.0
زمالة أخرى	11	%5.6
لا توجد زمالة	164	%82.8
المجموع	198	%100.0

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2022م.

ويلاحظ من الجدول أعلاه رقم(9/2/4) يوضح توزيع أفراد العينة حسب المؤهل المهني يُلاحظ ان الفئة لا توجد زمالة شكلت أكبر نسبة حيث بلغت(82.8%) هذا مؤشر ان عدد مقدر من الموظفين يتلقون دورات تدريبية في ذات التخصص الا انهم لا يميلون الى الزمالات المتخصصة، وتليها الفئة زمالة المحاسبين القانونيين السودانية حيث بلغت نسبة(10.6%) وتعتبر هذه الزمالة الاكثر اقبال من غيرها لانها متاحة داخل السودان والاقل تكلفة من ناحية مالية، الفئة زمالة أخرى حيث بلغت نسبة(5.6%) كما ان بعض الزمالات الاخرى ايضاً لديها مراكز امتحانات داخل الدولة تاني في المرتبة الثانية بعد الزمالة المحاسبين السودانيين، ثم والفئة زمالة المحاسبين القانونيين الأمريكية حيث بلغ نسبة(1.0%) هي من الزمالات المحترف بها عالمية واقليمين الا ان تكلفتها عالية وليس لديها مراكز امتحان بالسودان لذلك نسبتها بتمثل النسبة الاقل مقارنة بغيرها، مما يعكس تنوع في المؤهل المهني المتعلقة بموضوع الدراسة.

5. المسمى الوظيفي لأفراد العينة:

الجدول التالي من عناصر البيانات الديمغرافية يبين المسمى الوظيفي لأفراد العينة.

الجدول رقم(10/2/4) المسمى الوظيفي لأفراد العينة

المسمى الوظيفي	التكرارات	النسبة %
مدير فرع	17	%8.6
نائب مدير فرع	14	%7.1
مراقب صالة	10	%5.1
رئيس قسم	64	%32.3
مراجع داخلي	5	%2.5
اخرى	88	%44.4
المجموع	198	%100.0

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2022م.

ويلاحظ من الجدول أعلاه رقم(10/2/4) يوضح توزيع أفراد العينة حسب المسمى الوظيفي يُلاحظ ان الفئة أخرى شكلت أكبر نسبة حيث بلغت(44.4%)يُلاحظ ان ان هذه الفئة مثلها الموظفين بختلاف تخصصاتهم وهي الفئة الاكبر بالمصارف المبحوثه، وتليها الفئة رئيس قسم حيث بلغت نسبة(32.3%) وهي الفئة المستهدفة بالمصارف المبحوثه وهي تمثل الادارة الوسطي، الفئة مدير فرع حيث بلغت نسبة(8.6%) وهم اقل عدد مقارنة برؤوسا الاقسام، ثم والفئة نائب مدير فرع حيث بلغ نسبة(7.1%)، ثم والفئة مراقب صالة حيث بلغ نسبة(5.1%) في كل مصرف يُلاحظ ان واحد فقط، ثم والفئة مراجع داخلي حيث بلغ نسبة(2.2%) هذه النسبة حقيقة لان عدد المراجعين بكل فرع لا يتجاوز الاثنين بالفروع الكبيرة اما الفروع الصغيرة يُلاحظ ان واحد بكل فرع، مما يعكس تنوع في المسمى الوظيفي المتعلقة بموضوع الدراسة.

6. سنوات الخبرة لأفراد العينة:

الجدول التالي من عناصر البيانات الديمغرافية يبين سنوات الخبرة لأفراد العينة.

الجدول رقم(11/2/4) سنوات الخبرة لأفراد العينة

سنوات الخبرة	التكرارات	النسبة %
أكبر من 5 سنوات	34	17.2%
من 5 وأكبر من 10 سنة	29	14.6%
من 11 وأكبر من 15 سنة	50	25.3%
من 16 وأكبر من 20 سنة	21	10.6%
20سنة فاكثر	64	32.3%
المجموع	198	100.0%

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2022م.

ويلاحظ من الجدول أعلاه رقم(11/2/4) يوضح توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة يُلاحظ ان الفئة 20 سنة فأكثر شكلت أكبر نسبة حيث بلغت(32.3%) يتضح ان هذه النسبة مرتفعا جدا لان الفئة المستهدفة هى الادارة الوسطى والادارة العليا بالمصارف المبحوثه، يُلاحظ ان الفئة من 11 وأكبر من 15 سنة حيث بلغ نسبة(25.3%) وهولاء يمثلون زوي الخبرة العالية من الفئات المبحوثة، وتليها الفئة أكبر من 5 سنوات حيث بلغت نسبة(17.2%) وهولاء يمثلون زوي الخبرة المتوسطة من الفئات المبحوثة، الفئة من 5 وأكبر من 10سنة حيث بلغت نسبة (14.6%) وهولاء يمثلون زوي الخبرة الصغيرة من الفئات المبحوثة، ثم والفئة من 16 وأكبر من 20 سنة حيث بلغ نسبة(10.6%)، مما يعكس تنوع في سنوات الخبرة المتعلقة بموضوع الدراسة.

المبحث الثالث

تحليل البيانات واختبار الفرضيات

يتناول هذا المبحث تحليل البيانات الأساسية للدراسة باستخدام التحليل الإحصائي من خلال الجداول التكرارية ومقارنة النسب المئوية.

أولاً: عبارات الفرضية الأولى: هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التقارير المالية المرحلية وملاءمة المعلومات المحاسبية لترشيد القرارات التمويلية بالمصارف السودانية، تم وضع(10) عبارات لإبراز دور عبارات الفرضية الأولى كما مبين في الجدول التالي:

جدول رقم(12/3/4) التوزيع التكراري لعبارات الفرضية الأولى

م	العبارات	لا أوافق بشدة		لا أوافق		محايد		أوافق		أوافق بشدة		المجموع	
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
1	تقدم التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية في الوقت المناسب لترشيد القرارات التمويلية بالمصرف.	0	0.0%	8	4.0%	19	9.6%	125	63.1 %	46	23.2 %	198	100 %
2	التقارير المالية المرحلية تساعد في التقييم الارتدادي للمعلومات المحاسبية لترشيد القرارات التمويلية.	0	0.0%	0	0.0%	31	15.7 %	111	56.1 %	56	28.3 %	198	100 %
3	توفر التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية تزيد من قدرة المصرف على التنبؤ المستقبلي لترشيد القرارات التمويلية.	0	0.0%	8	4.0%	15	7.6%	112	56.6 %	63	31.8 %	198	100 %
4	تعمل التقارير المالية المرحلية على تقديم معلومات محاسبية تتصف بالمرونة للمساعدة في اتخاذ القرارات التمويلية بالمصرف.	4	2.0%	3	1.5%	23	11.6 %	109	55.1 %	59	29.8 %	198	100 %
5	تعمل التقارير المالية المرحلية في تقديم معلومات محاسبية فعّالة لترشيد القرارات التمويلية.	1	0.5%	3	1.5%	27	13.6 %	113	57.1 %	54	27.3 %	198	100 %
6	توفر التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية ذات منفعة في عملية اتخاذ القرارات التمويلية بالمصرف.	2	1.0 %	4	2.0%	20	10.1 %	113	57.1 %	59	29.8 %	198	100 %
7	توفر التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية تساهم في تحديد البديل الأمثل عند اتخاذ القرارات التمويلية.	2	1.0 %	8	4.0%	23	11.6 %	113	57.1 %	52	26.3 %	198	100 %
8	التقارير المالية المرحلية تقدم معلومات محاسبية تلبي احتياجات المستخدمين لترشيد القرارات التمويلية بالمصرف.	3	1.5 %	7	3.5%	23	11.6 %	112	56.6 %	53	26.8 %	198	100 %
9	تقدم التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية تتمتع بالقدرة على تصحيح التوقعات لمتخذي القرارات التمويلية.	5	2.5 %	4	2.0%	31	15.7 %	105	53.0 %	53	26.8 %	198	100 %
10	التقارير المالية المرحلية تقدم معلومات محاسبية بصورة دورية للمستخدمين بما يفيد في ترشيد القرارات التمويلية.	4	2.0 %	5	2.5%	37	18.7 %	108	54.5 %	44	22.2 %	198	100 %

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2022م.

من الجدول رقم (12/3/4) الذي يبين عبارات الفرضية الأولى وجد الآتي:

1/ العبارة الأولى يُلاحظ ان 23.2% من أفراد العينة وافقوا بشدة على هذه العبارة، 63.1% من أفراد العينة وافقوا، 9.6% من أفراد العينة كانوا محايدين، 4.0% لم يوفقوا على العبارة، 0.0% لم يوفقوا بشدة على العبارة، وهذا يعني أن 86.3% من أفراد العينة وافقوا على هذه العبارة، مما سبق يتضح ان العبارة تقدم التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية في الوقت المناسب لترشيد القرارات التمويلية بالمصرف، يمكن الاعتماد عليها في مناقشة الفرضيات.

2/ العبارة الثانية يُلاحظ ان 28.3% من أفراد العينة وافقوا بشدة على هذه العبارة، 56.1% من أفراد العينة وافقوا، 15.7% من أفراد العينة كانوا محايدين، 0.00% من أفراد العينة لم يوفقوا على العبارة، 0.0% لم يوفقوا بشدة على العبارة، وهذا يعني أن 84.9% من أفراد العينة وافقوا على هذه العبارة، مما سبق يتضح ان العبارة التقارير المالية المرحلية تساعد في التقييم الارتدادي للمعلومات المحاسبية لترشيد القرارات التمويلية، يمكن الاعتماد عليها في مناقشة الفرضيات.

3/ العبارة الثالثة يُلاحظ ان 31.8% من أفراد العينة وافقوا بشدة على هذه العبارة، 56.6% من أفراد العينة وافقوا، 7.6% من أفراد العينة كانوا محايدين، 4.0% من أفراد العينة لم يوفقوا على العبارة، 0.0% لم يوفقوا بشدة على العبارة، وهذا يعني أن 99.40% من أفراد العينة وافقوا على هذه العبارة، مما سبق يتضح ان العبارة توفر التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية تزيد من قدرة المصرف على التنبؤ المستقبلي لترشيد القرارات التمويلية، يمكن الاعتماد عليها في مناقشة الفرضيات.

4/ العبارة الرابعة يُلاحظ ان 29.8% من أفراد العينة وافقوا بشدة على هذه العبارة، 55.1% من أفراد العينة وافقوا، 11.6% من أفراد العينة كانوا محايدين، 1.5% من أفراد العينة لم يوفقوا على العبارة، وهذا يعني أن 2.0% من أفراد العينة وافقوا على هذه العبارة، وهذا يعني أن 84.9% من أفراد العينة وافقوا على هذه العبارة مما سبق يتضح ان العبارة تعمل التقارير المالية المرحلية على تقديم معلومات محاسبية تتصف بالمرونة للمساعدة في اتخاذ القرارات التمويلية بالمصرف، يمكن الاعتماد عليها في مناقشة الفرضيات.

5/ العبارة الخامسة يُلاحظ ان 27.3% من أفراد العينة وافقوا بشدة على هذه العبارة، 57.1%من أفراد العينة وافقوا، 13.6% من أفراد العينة كانوا محايدين،1.5% من أفراد العينة لم يوفقوا على العبارة، 0.5% لم يوفقوا بشدة على العبارة، وهذا يعني أن 84.4% من أفراد العينة وافقوا على هذه العبارة، وهذا يعني أن 96.00% من أفراد العينة وافقوا على هذه العبارة، مما سبق يتضح ان العبارة تعمل التقارير المالية المرحلية في تقديم معلومات محاسبية فعّالة لترشيد القرارات التمويلية، يمكن الاعتماد عليها في مناقشة الفرضيات.

6/ العبارة السادسة يُلاحظ ان 29.8% من أفراد العينة وافقوا بشدة على هذه العبارة، 57.1% من أفراد العينة وافقوا، 10.1% من أفراد العينة كانوا محايدين،2.0% لم يوفقوا على العبارة، 1.0% لم يوفقوا بشدة على العبارة، وهذا يعني أن 86.9% من أفراد العينة وافقوا على هذه العبارة، مما سبق يتضح ان العبارة توفر

التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية ذات منفعة في عملية اتخاذ القرارات التمويلية بالمصرف، يمكن الاعتماد عليها في مناقشة الفرضيات.

7/ العبارة السابعة يُلاحظ ان 26.3% من أفراد العينة وافقوا بشدة على هذه العبارة، 57.1% من أفراد العينة وافقوا، 11.6%من أفراد العينة كانوا محايدين، 4.0% من أفراد العينة لم يوفقوا على العبارة، 1.0%لم يوفقوا بشدة على العبارة، وهذا يعني أن 83.4% من أفراد العينة وافقوا على هذه العبارة، مما سبق يتضح ان العبارة توفر التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية تساهم في تحديد البديل الأمثل عند اتخاذ القرارات التمويلية، يمكن الاعتماد عليها في مناقشة الفرضيات.

8/ العبارة الثامنة يُلاحظ ان 26.8% من أفراد العينة وافقوا بشدة على هذه العبارة، 56.6% من أفراد العينة وافقوا، 11.6%من أفراد العينة كانوا محايدين، 3.5% من أفراد العينة لم يوفقوا على العبارة، 1.5% لم يوفقوا بشدة على العبارة، وهذا يعني أن 83.4% من أفراد العينة وافقوا على هذه العبارة، مما سبق يتضح ان العبارة التقارير المالية المرحلية تقدم معلومات محاسبية تلبي احتياجات المستخدمين لترشيد القرارات التمويلية بالمصرف، يمكن الاعتماد عليها في مناقشة الفرضيات.

9/ العبارة التاسعة يُلاحظ ان 26.8% من أفراد العينة وافقوا بشدة على هذه العبارة، 53.0%من أفراد العينة وافقوا، 15.7% من أفراد العينة كانوا محايدين، 2.0% من أفراد العينة لم يوفقوا على العبارة، وهذا يعني أن 2.5% من أفراد العينة وافقوا على هذه العبارة، وهذا يعني أن 78.8% من أفراد العينة وافقوا على هذه العبارة مما سبق يتضح ان العبارة تقدم التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية تتمتع بالقدرة على تصحيح التوقعات لمتخذي القرارات التمويلية، يمكن الاعتماد عليها في مناقشة الفرضيات.

10/ العبارة العاشرة يُلاحظ ان 22.2% من أفراد العينة وافقوا بشدة على هذه العبارة، 54.5% من أفراد العينة وافقوا، 18.7% من أفراد العينة كانوا محايدين،2.5% من أفراد العينة لم يوفقوا على العبارة، 2.0% لم يوفقوا بشدة على العبارة، وهذا يعني أن 76.7%من أفراد العينة وافقوا على هذه العبارة، مما سبق يتضح ان العبارة التقارير المالية المرحلية تقدم معلومات محاسبية بصورة دورية للمستخدمين بما يفيد في ترشيد القرارات التمويلية، يمكن الاعتماد عليها في مناقشة الفرضيات.

ثانيا: عبارات الفرضية الثانية: هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التقارير المالية المرحلية وموثوقية المعلومات المحاسبية لترشيد القرارات التمويلية بالمصارف السودانية، تم وضع(10) عبارات لإبراز دور عبارات الفرضية الثانية كما مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم(13/3/4) التوزيع التكراري لعبارات الفرضية الثانية

م	العبارات	لا أوافق بشدة		لا أوافق		محايد		أوافق		أوافق بشدة		المجموع	
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
1	تقدم التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية تتصف بالموضوعية في عملية ترشيد القرارات التمويلية بالمصرف.	0	0.0%	0	0.0%	18	9.1%	130	65.7%	50	م	198	100%
2	التقارير المالية المرحلية تظهر معلومات محاسبية بطريقة قابلة للتحقق بما يفيد في ترشيد القرارات التمويلية بالمصرف.	1	0.5%	1	0.5%	25	12.6%	122	61.6%	49	24.7%	198	100%
3	توفر التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية يمكن الاعتماد عليها عند اتخاذ القرارات التمويلية بالمصرف.	0	0.0%	7	3.5%	22	11.1%	125	63.1%	44	22.2%	198	100%
4	تساعد التقارير المالية المرحلية على تحقيق مصداقية المعلومات المحاسبية وترشيد القرارات التمويلية بالمصرف.	3	1.5%	2	1.0%	16	8.1%	144	72.7%	33	16.7%	198	100%
5	التقارير المالية المرحلية تقدم معلومات محاسبية تمتاز بالشمول لترشيد القرارات التمويلية بالمصرف.	5	2.5%	5	2.5%	39	19.7%	102	51.5%	47	23.7%	198	100%
6	توفر التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية دقيقة لترشيد القرارات التمويلية.	4	2.0%	13	6.6%	30	15.2%	110	55.6%	41	20.7%	198	100%
7	التقارير المالية المرحلية توفر معلومات محاسبية خالية من الأخطاء الجوهرية بقدر عال.	3	1.5%	11	5.6%	25	12.6%	118	59.6%	41	20.7%	198	100%
8	تساعد التقارير المالية المرحلية على توفير معلومات محاسبية صادقة لترشيد القرارات التمويلية بالمصرف.	3	1.5%	8	4.0%	33	16.7%	107	54.0%	47	23.7%	198	100%
9	تقدم التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية ذات أهمية نسبية عالية لترشيد القرارات التمويلية بالمصرف.	1	0.5%	6	3.0%	25	12.6%	135	68.2%	31	15.7%	198	100%
10	التقارير المالية المرحلية تقدم معلومات محاسبية تتصف بالدقة عند اتخاذ القرارات التمويلية بالمصرف.	1	0.5%	10	5.1%	29	14.6%	106	53.5%	52	26.3%	198	100%

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2022م.

من الجدول رقم(13/3/4) الذي يبين عبارات الفرضية الثانية وجد الآتي:

1/ العبارة الأولى يُلاحظ ان 25.3% من أفراد العينة وافقوا بشدة على هذه العبارة، 65.7% من أفراد العينة وافقوا، 9.1% من أفراد العينة كانوا محايدين،0.0% لم يوفقوا على العبارة، 0.00% لم يوفقوا بشدة على العبارة، وهذا يعني أن 91.0% من أفراد العينة وافقوا على هذه العبارة، مما سبق يتضح ان العبارة تقدم التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية تتصف بالموضوعية في عملية ترشيد القرارات التمويلية بالمصرف، يمكن الاعتماد عليها في مناقشة الفرضيات.

2/ العبارة الثانية يُلاحظ ان 24.7% من أفراد العينة وافقوا بشدة على هذه العبارة، 61.6% من أفراد العينة وافقوا، 12.6% من أفراد العينة كانوا محايدين،0.5% من أفراد العينة لم يوفقوا على العبارة، 0.5% لم يوفقوا بشدة على العبارة، وهذا يعني أن 86.3% من أفراد العينة وافقوا على هذه العبارة، مما سبق يتضح ان العبارة التقارير المالية المرحلية تظهر معلومات محاسبية بطريقة قابلة للتحقق بما يفيد في ترشيد القرارات التمويلية بالمصرف، يمكن الاعتماد عليها في مناقشة الفرضيات.

3/ العبارة الثالثة يُلاحظ ان 22.2% من أفراد العينة وافقوا بشدة على هذه العبارة، 63.1% من أفراد العينة وافقوا، 11.1% من أفراد العينة كانوا محايدين، 3.5% من أفراد العينة لم يوفقوا على العبارة، 0.0% لم يوفقوا بشدة على العبارة، وهذا يعني أن 85.3% من أفراد العينة وافقوا على هذه العبارة، مما سبق يتضح ان العبارة توفر التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية يمكن الاعتماد عليها عند اتخاذ القرارات التمويلية بالمصرف، يمكن الاعتماد عليها في مناقشة الفرضيات.

4/ العبارة الرابعة يُلاحظ ان 16.7% من أفراد العينة وافقوا بشدة على هذه العبارة، 72.7%من أفراد العينة وافقوا، 8.1% من أفراد العينة كانوا محايدين، 1.0% من أفراد العينة لم يوفقوا على العبارة، وهذا يعني أن 1.5% من أفراد العينة وافقوا على هذه العبارة، وهذا يعني أن 89.4% من أفراد العينة وافقوا على هذه العبارة مما سبق يتضح ان العبارة تساعد التقارير المالية المرحلية على تحقيق مصداقية المعلومات المحاسبية وترشيد القرارات التمويلية بالمصرف، يمكن الاعتماد عليها في مناقشة الفرضيات.

5/ العبارة الخامسة يُلاحظ ان 23.7% من أفراد العينة وافقوا بشدة على هذه العبارة، 51.5% من أفراد العينة وافقوا، 19.7% من أفراد العينة كانوا محايدين، 2.5% من أفراد العينة لم يوفقوا على العبارة، 2.5% لم يوفقوا بشدة على العبارة، وهذا يعني أن 75.2% من أفراد العينة وافقوا على هذه العبارة، مما سبق يتضح ان العبارة التقارير المالية المرحلية تقدم معلومات محاسبية تمتاز بالشمول لترشيد القرارات التمويلية بالمصرف، يمكن الاعتماد عليها في مناقشة الفرضيات.

6/ العبارة السادسة يُلاحظ ان 20.7% من أفراد العينة وافقوا بشدة على هذه العبارة، 55.6% من أفراد العينة وافقوا، 15.2% من أفراد العينة كانوا محايدين، 6.6% لم يوفقوا على العبارة، 2.0% لم يوفقوا بشدة على العبارة، وهذا يعني أن 87.80% من أفراد العينة وافقوا على هذه العبارة، مما سبق يتضح ان العبارة

توفر التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية دقيقة لترشيد القرارات التمويلية، يمكن الاعتماد عليها في مناقشة الفرضيات.

7/ العبارة السابعة يُلاحظ ان 20.7% من أفراد العينة وافقوا بشدة على هذه العبارة، 59.6% من أفراد العينة وافقوا، 12.6% من أفراد العينة كانوا محايدين، 5.6% من أفراد العينة لم يوفقوا على العبارة، 1.5%لم يوفقوا بشدة على العبارة، وهذا يعني أن 80.3% من أفراد العينة وافقوا على هذه العبارة، مما سبق يتضح ان العبارة التقارير المالية المرحلية توفر معلومات محاسبية خالية من الأخطاء الجوهرية بقدر عال، يمكن الاعتماد عليها في مناقشة الفرضيات.

8/ العبارة الثامنة يُلاحظ ان 23.7% من أفراد العينة وافقوا بشدة على هذه العبارة، 54.0% من أفراد العينة وافقوا، 16.7% من أفراد العينة كانوا محايدين، 4.0% من أفراد العينة لم يوفقوا على العبارة، 1.5% لم يوفقوا بشدة على العبارة، وهذا يعني أن 77.7% من أفراد العينة وافقوا على هذه العبارة، مما سبق يتضح ان العبارة تساعد التقارير المالية المرحلية على توفير معلومات محاسبية صادقة لترشيد القرارات التمويلية بالمصرف، يمكن الاعتماد عليها في مناقشة الفرضيات.

9/ العبارة التاسعة يُلاحظ ان 15.7% من أفراد العينة وافقوا بشدة على هذه العبارة، 68.2% من أفراد العينة وافقوا، 12.6% من أفراد العينة كانوا محايدين، 3.0% من أفراد العينة لم يوفقوا على العبارة، وهذا يعني أن 0.5% من أفراد العينة وافقوا على هذه العبارة، وهذا يعني أن 83.9% من أفراد العينة وافقوا على هذه العبارة مما سبق يتضح ان العبارة تقدم التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية ذات أهمية نسبية عالية لترشيد القرارات التمويلية بالمصرف، يمكن الاعتماد عليها في مناقشة الفرضيات.

10/ العبارة العاشرة يُلاحظ ان 26.3% من أفراد العينة وافقوا بشدة على هذه العبارة، 53.5% من أفراد العينة وافقوا، 14.6% من أفراد العينة كانوا محايدين، 5.1% من أفراد العينة لم يوفقوا على العبارة، 0.5% لم يوفقوا بشدة على العبارة، وهذا يعني أن 79.8% من أفراد العينة وافقوا على هذه العبارة، مما سبق يتضح ان العبارة التقارير المالية المرحلية تقدم معلومات محاسبية تتصف بالدقة عند اتخاذ القرارات التمويلية بالمصرف، يمكن الاعتماد عليها في مناقشة الفرضيات.

ثالثا: عبارات الفرضية الثالثة: هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التقارير المالية المرحلية وقابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة لترشيد القرارات التمويلية بالمصارف السودانية، تم وضع(10) عبارات لإبراز دور عبارات الفرضية الأولى كما مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم(14/3/4) التوزيع التكراري لعبارات الفرضية الثالثة

م	العبارات	لا أوافق بشدة		لا أوافق		محايد		أوافق		أوافق بشدة		المجموع	
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
1	تقدم التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية تُمكن مستخدميها من المقارنة عند اتخاذ القرارات التمويلية بالمصرف.	2	1.0%	0	0.0%	17	8.6%	121	61.1%	58	29.3%	198	100%
2	توفر التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية قابلة للقياس عند اتخاذ القرارات التمويلية بالمصرف.	0	0.0%	2	1.0%	13	6.6%	143	72.2%	40	20.2%	198	100%
3	توفر التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية كافية لترشيد القرارات التمويلية بالمصرف.	1	0.5%	1	0.5%	30	15.2%	117	59.1%	49	24.7%	198	100%
4	التقارير المالية المرحلية تقدم معلومات محاسبية متجانسة تساعد في ترشيد القرارات التمويلية بالمصرف.	1	0.5%	1	0.5%	20	10.1%	130	65.7%	46	23.2%	198	100%
5	تقدم التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية تساعد في التعرف على نقاط القوة والضعف للنشاط التمويلي في المصرف.	0	0.0%	12	6.1%	18	9.1%	113	57.1%	55	27.8%	198	100%
6	التقارير المالية المرحلية تقدم معلومات محاسبية تمكن من قياس المنافع المتوقعة عند اتخاذ القرارات التمويلية بالمصرف.	2	1.0%	7	3.5%	15	7.6%	142	71.7%	32	16.2%	198	100%
7	توفر التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية تؤدي الى إمكانية المقارنة بين الأداء الفعلي والمخطط له.	1	0.5%	4	2.0%	21	10.6%	123	62.1%	49	24.7%	198	100%
8	التقارير المالية المرحلية توفر معلومات محاسبية تسمح بإجراء مقارنات لعدة فترات زمنية حول المركز المالي مما يرشد القرارات التمويلية بالمصرف.	2	1.0%	3	1.5%	32	16.2%	120	60.6%	41	20.7%	198	100%
9	توفر التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية أكثر اتساقا تمكن من عملية اتخاذ القرارات التمويلية بالمصرف.	1	0.5%	3	1.5%	33	16.7%	112	56.6%	49	24.7%	198	100%
10	تقدم التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية أكثر ملائمة لظروف المصرف عند اتخاذ القرارات التمويلية.	4	2.0%	6	3.0%	29	14.6%	108	54.5%	51	25.8%	198	100%

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2022م.

من الجدول رقم(14/3/4) الذي يبين عبارات الفرضية الثالثة وجد الآتي:

1/ العبارة الأولى يُلاحظ ان 29.3% من أفراد العينة وافقوا بشدة على هذه العبارة، 61.1% من أفراد العينة وافقوا، 8.6% من أفراد العينة كانوا محايدين، 0.0% لم يوفقوا على العبارة، 1.0% لم يوفقوا بشدة على العبارة، وهذا يعني أن 90.4% من أفراد العينة وافقوا على هذه العبارة، مما سبق يتضح ان العبارة تقدم التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية تُمكن مستخدميها من المقارنة عند اتخاذ القرارات التمويلية بالمصرف، يمكن الاعتماد عليها في مناقشة الفرضيات.

2/ العبارة الثانية يُلاحظ ان 20.2% من أفراد العينة وافقوا بشدة على هذه العبارة، 72.2% من أفراد العينة وافقوا، 6.6% من أفراد العينة كانوا محايدين، 1.0% من أفراد العينة لم يوفقوا على العبارة، 0.0% لم يوفقوا بشدة على العبارة، وهذا يعني أن 92.4% من أفراد العينة وافقوا على هذه العبارة، مما سبق يتضح ان العبارة توفر التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية قابلة للقياس عند اتخاذ القرارات التمويلية بالمصرف، يمكن الاعتماد عليها في مناقشة الفرضيات.

3/ العبارة الثالثة يُلاحظ ان 24.7% من أفراد العينة وافقوا بشدة على هذه العبارة، 59.1% من أفراد العينة وافقوا، 15.2% من أفراد العينة كانوا محايدين، 0.5% من أفراد العينة لم يوفقوا على العبارة، 0.5% لم يوفقوا بشدة على العبارة، وهذا يعني أن 83.8% من أفراد العينة وافقوا على هذه العبارة، مما سبق يتضح ان العبارة توفر التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية كافية لترشيد القرارات التمويلية بالمصرف، يمكن الاعتماد عليها في مناقشة الفرضيات.

4/ العبارة الرابعة يُلاحظ ان 23.2% من أفراد العينة وافقوا بشدة على هذه العبارة، 65.7% من أفراد العينة وافقوا، 10.1% من أفراد العينة كانوا محايدين، 0.5% من أفراد العينة لم يوفقوا على العبارة، وهذا يعني أن 0.5% من أفراد العينة وافقوا على هذه العبارة، وهذا يعني أن 0.0% من أفراد العينة وافقوا على هذه العبارة مما سبق يتضح ان العبارة التقارير المالية المرحلية تقدم معلومات محاسبية متجانسة تساعد في ترشيد القرارات التمويلية بالمصرف، يمكن الاعتماد عليها في مناقشة الفرضيات.

5/ العبارة الخامسة يُلاحظ ان 27.8% من أفراد العينة وافقوا بشدة على هذه العبارة، 57.1% من أفراد العينة وافقوا، 9.1% من أفراد العينة كانوا محايدين، 6.1% من أفراد العينة لم يوفقوا على العبارة، 0.0% لم يوفقوا بشدة على العبارة، وهذا يعني أن 84.9% من أفراد العينة وافقوا على هذه العبارة، مما سبق يتضح ان العبارة تقدم التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية تساعد في التعرف على نقاط القوة والضعف للنشاط التمويلي في المصرف، يمكن الاعتماد عليها في مناقشة الفرضيات.

6/ العبارة السادسة يُلاحظ ان 16.2% من أفراد العينة وافقوا بشدة على هذه العبارة، 71.7% من أفراد العينة وافقوا، 7.6% من أفراد العينة كانوا محايدين، 3.5% لم يوفقوا على العبارة، 1.0% لم يوفقوا بشدة على العبارة، وهذا يعني أن 77.9% من أفراد العينة وافقوا على هذه العبارة، مما سبق يتضح ان العبارة

التقارير المالية المرحلية تقدم معلومات محاسبية تمكن من قياس المنافع المتوقعة عند اتخاذ القرارات التمويلية بالمصرف، يمكن الاعتماد عليها في مناقشة الفرضيات.

7/ العبارة السابعة يُلاحظ ان 24.7% من أفراد العينة وافقوا بشدة على هذه العبارة، 62.1% من أفراد العينة وافقوا، 10.6% من أفراد العينة كانوا محايدين، 2.0% من أفراد العينة لم يوفقوا على العبارة، 0.5%لم يوفقوا بشدة على العبارة، وهذا يعني أن 86.8% من أفراد العينة وافقوا على هذه العبارة، مما سبق يتضح ان العبارة توفر التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية تؤدي الى إمكانية المقارنة بين الأداء الفعلي والمخطط له، يمكن الاعتماد عليها في مناقشة الفرضيات.

8/ العبارة الثامنة يُلاحظ ان 20.7% من أفراد العينة وافقوا بشدة على هذه العبارة، 60.6% من أفراد العينة وافقوا، 16.2% من أفراد العينة كانوا محايدين، 1.5% من أفراد العينة لم يوفقوا على العبارة، 1.0% لم يوفقوا بشدة على العبارة، وهذا يعني أن 81.3% من أفراد العينة وافقوا على هذه العبارة، مما سبق يتضح ان العبارة التقارير المالية المرحلية توفر معلومات محاسبية تسمح بإجراء مقارنات لعدة فترات زمنية حول المركز المالي مما يرشد القرارات التمويلية بالمصرف، يمكن الاعتماد عليها في مناقشة الفرضيات.

9/ العبارة التاسعة يُلاحظ ان 24.7% من أفراد العينة وافقوا بشدة على هذه العبارة، 56.6% من أفراد العينة وافقوا، 16.7% من أفراد العينة كانوا محايدين، 1.5% من أفراد العينة لم يوفقوا على العبارة، وهذا يعني أن 0.5% من أفراد العينة وافقوا على هذه العبارة، وهذا يعني أن 81.3% من أفراد العينة وافقوا على هذه العبارة مما سبق يتضح ان العبارة توفر التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية أكثر اتساقا تمكن من عملية اتخاذ القرارات التمويلية بالمصرف، يمكن الاعتماد عليها في مناقشة الفرضيات.

10/ العبارة العاشرة يُلاحظ ان 25.8% من أفراد العينة وافقوا بشدة على هذه العبارة، 54.5% من أفراد العينة وافقوا، 14.6% من أفراد العينة كانوا محايدين، 3.0% من أفراد العينة لم يوفقوا على العبارة، 2.0%لم يوفقوا بشدة على العبارة، وهذا يعني أن 80.3% من أفراد العينة وافقوا على هذه العبارة، مما سبق يتضح ان العبارة تقدم التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية أكثر ملائمة لظروف المصرف عند اتخاذ القرارات التمويلية، يمكن الاعتماد عليها في مناقشة الفرضيات.

رابعا: عبارات الفرضية الرابعة: هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التقارير المالية المرحلية وقابلة المعلومات المحاسبية للفهم لترشيد القرارات التمويلية بالمصارف السودانية، تم وضع(10) عبارات لإبراز دور عبارات الفرضية الأولى كما مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم(15/3/4) التوزيع التكراري لعبارات الفرضية الرابعة

م	العبارات	لا أوافق بشدة		لا أوافق		محايد		أوافق		أوافق بشدة		المجموع	
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
1	توفر التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية تمتاز بالوضوح لترشيد القرارات التمويلية بالمصرف.	2	1.0%	1	0.5%	38	19.2%	94	47.5%	63	31.8%	198	100%
2	التقارير المالية المرحلية توفر معلومات محاسبية تزيد مستوى الفهم والإدراك لدى مستخدميها لترشد القرارات التمويلية.	2	1.0%	1	0.5%	20	10.1%	137	69.2%	38	19.2%	198	100%
3	تقدم التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية مفيدة لترشيد القرارات التمويلية بالمصرف.	1	0.5%	2	1.0%	15	7.6%	129	65.2%	51	25.8%	198	100%
4	توفر التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية تتسم بالوضوح تساعد في ترشيد القرارات التمويلية.	1	0.5%	7	3.5%	8	4.0%	137	69.2%	45	22.7%	198	100%
5	التقارير المالية المرحلية تقدم معلومات محاسبية كافية تساعد في ترشيد القرارات التمويل.	3	1.5%	1	0.5%	20	10.1%	123	62.1%	51	25.8%	198	100%
6	التقارير المالية المرحلية توفر معلومات محاسبية مكتملة وفي حدود أهميتها لترشيد القرارات التمويلية بالمصرف.	3	1.5%	3	1.5%	38	19.2%	111	56.1%	43	21.7%	198	100%
7	التقارير المالية المرحلية تقدم معلومات محاسبية تزيد من درجة التأكد وترشد القرارات التمويلية بالمصارف.	1	0.5%	7	3.5%	19	9.6%	113	57.1%	58	29.3%	198	100%
8	تقدم التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية صحيحة للمستخدمين تساعدهم في اتخاذ قرارات تمويلية رشيدة.	2	1.0%	5	2.5%	32	16.2%	108	54.5%	51	25.8%	198	100%
9	التقارير المالية المرحلية تقدم معلومات محاسبية قابلة للفهم المباشر من قبل المستخدمين ومتخذي القرارات التمويلية بالمصرف.	1	0.5 %	6	3.0%	18	9.1%	130	65.7%	43	21.7%	198	100%
10	تقدم التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية للمستخدمين بقدر معقول من المعرفة عن نشاط المصرف.	3	1.5 %	5	2.5%	13	6.6%	137	69.2%	40	20.2%	198	100%

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2022م.

من الجدول رقم(15/3/4) الذي يبين عبارات الفرضية الرابعة وجد الآتي:

1/ العبارة الأولى يُلاحظ ان 31.8% من أفراد العينة وافقوا بشدة على هذه العبارة، 47.5% من أفراد العينة وافقوا، 19.2% من أفراد العينة كانوا محايدين، 0.5% لم يوفقوا على العبارة، 1.0% لم يوفقوا بشدة على العبارة، وهذا يعني أن 78.3% من أفراد العينة وافقوا على هذه العبارة، مما سبق يتضح ان العبارة توفر التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية تمتاز بالوضوح لترشيد القرارات التمويلية بالمصرف، يمكن الاعتماد عليها في مناقشة الفرضيات.

2/ العبارة الثانية يُلاحظ ان 19.2% من أفراد العينة وافقوا بشدة على هذه العبارة، 69.2% من أفراد العينة وافقوا، 5.20% من أفراد العينة كانوا محايدين، 0.5% من أفراد العينة لم يوفقوا على العبارة، 1.0% لم يوفقوا بشدة على العبارة، وهذا يعني أن 78.4% من أفراد العينة وافقوا على هذه العبارة، مما سبق يتضح ان العبارة التقارير المالية المرحلية توفر معلومات محاسبية تزيد مستوى الفهم والإدراك لدى مستخدميها لترشد القرارات التمويلية، يمكن الاعتماد عليها في مناقشة الفرضيات.

3/ العبارة الثالثة يُلاحظ ان 25.8% من أفراد العينة وافقوا بشدة على هذه العبارة، 65.2% من أفراد العينة وافقوا، 10.1% من أفراد العينة كانوا محايدين، 1.0% من أفراد العينة لم يوفقوا على العبارة، 0.5% لم يوفقوا بشدة على العبارة، وهذا يعني أن 91.0% من أفراد العينة وافقوا على هذه العبارة، مما سبق يتضح ان العبارة تقدم التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية مفيدة لترشيد القرارات التمويلية بالمصرف، يمكن الاعتماد عليها في مناقشة الفرضيات.

4/ العبارة الرابعة يُلاحظ ان 22.7% من أفراد العينة وافقوا بشدة على هذه العبارة، 69.2% من أفراد العينة وافقوا، 7.6% من أفراد العينة كانوا محايدين، 3.5% من أفراد العينة لم يوفقوا على العبارة، وهذا يعني أن 0.5% من أفراد العينة وافقوا على هذه العبارة، وهذا يعني أن 81.9% من أفراد العينة وافقوا على هذه العبارة توفر التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية تتسم بالوضوح تساعد في ترشيد القرارات التمويلية، يمكن الاعتماد عليها في مناقشة الفرضيات.

5/ العبارة الخامسة يُلاحظ ان 25.8% من أفراد العينة وافقوا بشدة على هذه العبارة، 62.1% من أفراد العينة وافقوا، 10.1% من أفراد العينة كانوا محايدين، 0.5% من أفراد العينة لم يوفقوا على العبارة، 1.5% لم يوفقوا بشدة على العبارة، وهذا يعني أن 87.9% من أفراد العينة وافقوا على هذه العبارة، مما سبق يتضح ان العبارة التقارير المالية المرحلية تقدم معلومات محاسبية كافية تساعد في ترشيد القرارات التمويل، يمكن الاعتماد عليها في مناقشة الفرضيات.

6/ العبارة السادسة يُلاحظ ان 21.7% من أفراد العينة وافقوا بشدة على هذه العبارة، 56.1% من أفراد العينة وافقوا، 19.2% من أفراد العينة كانوا محايدين، 1.5% لم يوفقوا على العبارة، 1.5% لم يوفقوا بشدة على العبارة، وهذا يعني أن 77.8% من أفراد العينة وافقوا على هذه العبارة، مما سبق يتضح ان العبارة

التقارير المالية المرحلية توفر معلومات محاسبية مكتملة وفي حدود أهميتها لترشيد القرارات التمويلية بالمصرف، يمكن الاعتماد عليها في مناقشة الفرضيات.

7/ العبارة السابعة يُلاحظ ان 29.3% من أفراد العينة وافقوا بشدة على هذه العبارة، 57.1% من أفراد العينة وافقوا، 9.6% من أفراد العينة كانوا محايدين، 3.5% من أفراد العينة لم يوفقوا على العبارة، 0.5% لم يوفقوا بشدة على العبارة، وهذا يعني أن 82.50% من أفراد العينة وافقوا على هذه العبارة، مما سبق يتضح ان العبارة التقارير المالية المرحلية تقدم معلومات محاسبية تزيد من درجة التأكد وترشد القرارات التمويلية بالمصارف، يمكن الاعتماد عليها في مناقشة الفرضيات.

8/ العبارة الثامنة يُلاحظ ان 25.8% من أفراد العينة وافقوا بشدة على هذه العبارة، 54.5% من أفراد العينة وافقوا، 16.2% من أفراد العينة كانوا محايدين، 2.5% من أفراد العينة لم يوفقوا على العبارة، 1.0% لم يوفقوا بشدة على العبارة، وهذا يعني أن 80.3% من أفراد العينة وافقوا على هذه العبارة، مما سبق يتضح ان العبارة تقدم التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية صحيحة للمستخدمين تساعدهم في اتخاذ قرارات تمويلية رشيدة، يمكن الاعتماد عليها في مناقشة الفرضيات.

9/ العبارة التاسعة يُلاحظ ان 21.7% من أفراد العينة وافقوا بشدة على هذه العبارة، 65.7% من أفراد العينة وافقوا، 9.1% من أفراد العينة كانوا محايدين، 3.0% من أفراد العينة لم يوفقوا على العبارة، وهذا يعني أن 0.5% من أفراد العينة وافقوا على هذه العبارة، وهذا يعني أن 87.4% من أفراد العينة وافقوا على هذه العبارة مما سبق يتضح ان العبارة التقارير المالية المرحلية تقدم معلومات محاسبية قابلة للفهم المباشر من قبل المستخدمين ومتخذي القرارات التمويلية بالمصرف، يمكن الاعتماد عليها في مناقشة الفرضيات.

10/ العبارة العاشرة يُلاحظ ان 20.2% من أفراد العينة وافقوا بشدة على هذه العبارة، 69.2% من أفراد العينة وافقوا، 6.6% من أفراد العينة كانوا محايدين، 2.5% من أفراد العينة لم يوفقوا على العبارة، 1.5% لم يوفقوا بشدة على العبارة، وهذا يعني أن 89.4% من أفراد العينة وافقوا على هذه العبارة، مما سبق يتضح ان العبارة تقدم التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية للمستخدمين بقدر معقول من المعرفة عن نشاط المصرف، يمكن الاعتماد عليها في مناقشة الفرضيات.

مناقشة فرضيات الدراسة

هذا المبحث يتناول مناقشة فروض الدراسة من خلال استخدام الأهمية النسبية واختبار جودة التوفيق والوسيط.

تستخدم الأهمية النسبية لقياس مدى موافقة أفراد العينة عن العبارات. أما اختبار جودة التوفيق(كآي تربيع) يستخدم لاختبار التجانس أو التماثل لإجابات أفرد العينة حتى نستطيع الاعتماد على إجاباتهم في اختبار الفروض، وحذف العبارات التي لم تجتاز هذا الاختبار. ويستخدم اختبار الوسيط لتحديد الراي الذي يمكن الاعتماد عليه في مناقشة الفرضية.

الجدول التالي:الأهمية النسبية واختبار جودة التوفيق لعبارات الفرضية الأولى:

الجدول رقم(16/3/4) الأهمية النسبية واختبار جودة التوفيق لعبارات الفرضية الأولى

م	العبارات	كآي تربيع	درجة الحرية	الاحتمالية كآي تربيع	الانحراف معياري	الوسط حسابي	الأهمية النسبية	درجة الأهمية
1	تقدم التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية في الوقت المناسب لترشيد القرارات التمويلية بالمصرف.	168.99	3	.000	0.70	4.06	0.81	مرتفعة
2	التقارير المالية المرحلية تساعد في التقييم الارتدادي للمعلومات المحاسبية لترشيد القرارات التمويلية.	50.758	2	.000	0.65	4.13	0.83	مرتفعة
3	توفر التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية تزيد من قدرة المصرف على التنبؤ المستقبلي لترشيد القرارات التمويلية.	141.43	3	.000	0.73	4.16	0.83	مرتفعة
4	تعمل التقارير المالية المرحلية على تقديم معلومات محاسبية تتصف بالمرونة للمساعدة في اتخاذ القرارات التمويلية بالمصرف.	203.91	4	.000	0.81	4.09	0.82	مرتفعة
5	تعمل التقارير المالية المرحلية في تقديم معلومات محاسبية فعّالة لترشيد القرارات التمويلية.	216.74	4	.000	0.71	4.09	0.82	مرتفعة
6	توفر التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية ذات منفعة في عملية اتخاذ القرارات التمويلية بالمصرف.	222.96	4	.000	0.75	4.13	0.83	مرتفعة
7	توفر التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية تساهم في تحديد البديل الأمثل عند اتخاذ القرارات التمويلية.	207.80	4	.000	0.80	4.04	0.81	مرتفعة
8	التقارير المالية المرحلية تقدم معلومات محاسبية تلبي احتياجات المستخدمين لترشيد القرارات التمويلية بالمصرف.	204.52	4	.000	0.81	4.04	0.81	مرتفعة
9	تقدم التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية تتمتع بالقدرة على تصحيح التوقعات لمتخذي القرارات التمويلية.	176.64	4	.000	0.86	3.99	0.80	مرتفعة
10	التقارير المالية المرحلية تقدم معلومات محاسبية بصورة دورية للمستخدمين بما يفيد في ترشيد القرارات التمويلية.	181.04	4	.000	0.83	3.92	0.78	مرتفعة

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2022م.

من الجدول رقم(16/3/4) الذي يبين الأهمية النسبية واختبار جودة التوفيق لعبارات الفرضية الأولى وجد الآتي:

1/ العبارة الأولى من عبارات الفرضية الأولى ذات أهمية نسبية مرتفعة، لأن درجة الأهمية أكبر من 70%، وعند النظر إلى اختبار جودة التوفيق وجد أن قيمة كآي تربيع كانت 168.990a عند درجة حرية 3 بمعنوية 0.000 وهي أكبر من درجة الخطأ المسموح به 5% مما يعني وجود فروق معنوية بين إجابات أفراد الدراسة، من لذلك يُلاحظ ان أن العبارة تقدم التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية في الوقت المناسب لترشيد القرارات التمويلية بالمصرف للفرضية الأولى يمكن الاعتماد عليها في مناقشة الفرضيات.

2/ العبارة الثانية من عبارات الفرضية الأولى ذات أهمية نسبية مرتفعة، لأن درجة الأهمية أكبر من 70%، وعند النظر إلى اختبار جودة التوفيق وجد أن قيمة كآي تربيع كانت 50.758b عند درجة حرية 2 بمعنوية 0.000 وهي أكبر من درجة الخطأ المسموح به 5% مما يعني وجود فروق معنوية بين إجابات أفراد الدراسة، من لذلك يُلاحظ ان أن العبارة الثانية التقارير المالية المرحلية تساعد في التقييم الارتدادي للمعلومات المحاسبية لترشيد القرارات التمويلية للفرضية الأولى يمكن الاعتماد عليها في مناقشة الفرضيات.

3/ العبارة الثالثة من عبارات الفرضية الأولى ذات أهمية نسبية مرتفعة، لأن درجة الأهمية أكبر من 70%، وعند النظر إلى اختبار جودة التوفيق وجد أن قيمة كآي تربيع كانت 141.434a عند درجة حرية 3 بمعنوية 0.000 وهي أكبر من درجة الخطأ المسموح به 5% مما يعني وجود فروق معنوية بين إجابات أفراد الدراسة، من لذلك يُلاحظ ان أن العبارة الثالثة توفر التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية تزيد من قدرة المصرف على التنبؤ المستقبلي لترشيد القرارات التمويلية للفرضية الأولى يمكن الاعتماد عليها في مناقشة الفرضيات.

4/ العبارة الرابعة من عبارات الفرضية الأولى ذات أهمية نسبية مرتفعة، لأن درجة الأهمية أكبر من 70%، وعند النظر إلى اختبار جودة التوفيق وجد أن قيمة كآي تربيع كانت 203.919c عند درجة حرية 4 بمعنوية 0.000 وهي أكبر من درجة الخطأ المسموح به 5% مما يعني وجود فروق معنوية بين إجابات أفراد الدراسة، من لذلك يُلاحظ ان أن العبارة الرابعة تعمل التقارير المالية المرحلية على تقديم معلومات محاسبية تتصف بالمرونة للمساعدة في اتخاذ القرارات التمويلية بالمصرف للفرضية الأولى يمكن الاعتماد عليها في مناقشة الفرضيات.

5/ العبارة الخامسة من عبارات الفرضية الأولى ذات أهمية نسبية مرتفعة، لأن درجة الأهمية أكبر من 70%، وعند النظر إلى اختبار جودة التوفيق وجد أن قيمة كآي تربيع كانت 216.747c عند درجة حرية 4 بمعنوية 0.000 وهي أكبر من درجة الخطأ المسموح به 5% مما يعني وجود فروق معنوية بين إجابات أفراد الدراسة، من لذلك يُلاحظ ان أن العبارة الخامسة تعمل التقارير المالية المرحلية في تقديم معلومات محاسبية فعّالة لترشيد القرارات التمويلية للفرضية الأولى يمكن الاعتماد عليها في مناقشة الفرضيات.

6/ العبارة السادسة من عبارات الفرضية الأولى ذات أهمية نسبية مرتفعة، لأن درجة الأهمية أكبر من 70%، وعند النظر إلى اختبار جودة التوفيق وجد أن قيمة كآي تربيع كانت c222.960 عند درجة حرية 4 بمعنوية 0.000 وهي أكبر من درجة الخطأ المسموح به 5% مما يعني وجود فروق معنوية بين إجابات أفراد الدراسة، من لذلك يُلاحظ ان أن العبارة السادسة توفر التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية ذات منفعة في عملية اتخاذ القرارات التمويلية بالمصرف للفرضية الأولى يمكن الاعتماد عليها في مناقشة الفرضيات.

7/ العبارة السابعة من عبارات الفرضية الأولى ذات أهمية نسبية مرتفعة، لأن درجة الأهمية أكبر من 70%، وعند النظر إلى اختبار جودة التوفيق وجد أن قيمة كآي تربيع كانت 207.808c عند درجة حرية 4 بمعنوية 0.000 وهي أكبر من درجة الخطأ المسموح به 5% مما يعني وجود فروق معنوية بين إجابات أفراد الدراسة، من لذلك يُلاحظ ان أن العبارة السابعة توفر التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية تساهم في تحديد البديل الأمثل عند اتخاذ القرارات التمويلية. للفرضية الأولى يمكن الاعتماد عليها في مناقشة الفرضيات.

8/ العبارة الثامنة من عبارات الفرضية الأولى ذات أهمية نسبية مرتفعة، لأن درجة الأهمية أكبر من 70%، وعند النظر إلى اختبار جودة التوفيق وجد أن قيمة كآي تربيع كانت204.525c عند درجة حرية 4 بمعنوية 0.000 وهي أكبر من درجة الخطأ المسموح به 5% مما يعني وجود فروق معنوية بين إجابات أفراد الدراسة، من لذلك يُلاحظ ان أن العبارة الثامنة التقارير المالية المرحلية تقدم معلومات محاسبية تلبي احتياجات المستخدمين لترشيد القرارات التمويلية بالمصرف للفرضية الأولى يمكن الاعتماد عليها في مناقشة الفرضيات.

9/ العبارة التاسعة من عبارات الفرضية الأولى ذات أهمية نسبية مرتفعة، لأن درجة الأهمية أكبر من 70%، وعند النظر إلى اختبار جودة التوفيق وجد أن قيمة كآي تربيع كانت c176.646 عند درجة حرية 4 بمعنوية 0.000 وهي أكبر من درجة الخطأ المسموح به 5% مما يعني وجود فروق معنوية بين إجابات أفراد الدراسة، من لذلك يُلاحظ ان أن العبارة التاسعة تقدم التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية تتمتع بالقدرة على تصحيح التوقعات لمتخذي القرارات التمويلية للفرضية الأولى يمكن الاعتماد عليها في مناقشة الفرضيات.

10/ العبارة العاشرة من عبارات الفرضية الأولى ذات أهمية نسبية مرتفعة، لأن درجة الأهمية أكبر من 70%، وعند النظر إلى اختبار جودة التوفيق وجد أن قيمة كآي تربيع كانت 181.040c عند درجة حرية 4 بمعنوية 0.000 وهي أكبر من درجة الخطأ المسموح به 5% مما يعني وجود فروق معنوية بين إجابات أفراد الدراسة، من لذلك يُلاحظ ان أن العبارة العاشرة التقارير المالية المرحلية تقدم معلومات محاسبية بصورة دورية للمستخدمين بما يفيد في ترشيد القرارات التمويلية للفرضية الأولى يمكن الاعتماد عليها في مناقشة الفرضيات.

تحليل الارتباطات لعبارات الفرضية الأولى:

أجري تحليل الارتباطات على بيانات الدراسة الميدانية للوقوف على الصورة المبدئية للارتباطات البينية بين عبارات الفرضية الأولى. فكلما كانت درجة الارتباط قريبة من الواحد الصحيح فان ذلك يعنى أن الارتباط قوياً بين المتغيرين وكلما قلت درجة الارتباط عن الواحد الصحيح كلما ضعفت العلاقة بين المتغيرين وقد تكون العلاقة طردية أو عكسية، وبشكل عام تعتبر العلاقة ضعيفة إذا كانت قيمة معامل الارتباط أكبر من(0.30) ويمكن اعتبارها متوسطة إذا تراوحت قيمة معامل الارتباط بين (0.30) إلى(0.70) وتعتبر العلاقة قوية إذا كان معامل الارتباط أكثر من(0.70) الشكل(1) يوضح تحليل الارتباط لعبارات الفرضية الأولى ، و الجدول(16) نتائج تحليل الارتباط لعبارات الفرضية الأولى، بتبين من الشكل(1) والجدول(13) أن جميع العلاقات إيجابية ضعيفة ، باستثنا توجد علاقة إيجابية متوسطة بين تقدم التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية تتمتع بالقدرة على تصحيح التوقعات لمتخذي القرارات التمويلية و التقارير المالية المرحلية تقدم معلومات محاسبية بصورة دورية للمستخدمين بما يفيد في ترشيد القرارات التمويلية.

الشكل رقم(7/3/4) تحليل الارتباط لعبارات الفرضية الأولى

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2022م.

الجدول رقم(17/3/4) نتائج تليل الارتباط لعبارات الفرضية الأولى.

Estimate	متغيرات الدراسة		
.186	تقدم التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية في الوقت المناسب لترشيد القرارات التمويلية بالمصرف.	<-->	التقارير المالية المرحلية تقدم معلومات محاسبية بصورة دورية للمستخدمين بما يفيد في ترشيد القرارات التمويلية
.064	توفر التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية ذات منفعة في عملية اتخاذ القرارات التمويلية بالمصرف	<-->	تقدم التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية في الوقت المناسب لترشيد القرارات التمويلية بالمصرف.
.162	تعمل التقارير المالية المرحلية على تقديم معلومات محاسبية تتصف بالمرونة للمساعدة في اتخاذ القرارات التمويلية بالمصرف	<-->	تقدم التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية في الوقت المناسب لترشيد القرارات التمويلية بالمصرف.
.203	توفر التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية تزيد من قدرة المصرف على التنبؤ المستقبلي لترشيد القرارات التمويلية	<-->	تقدم التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية في الوقت المناسب لترشيد القرارات التمويلية بالمصرف.
.311	التقارير المالية المرحلية تساعد في التقييم الارتدادي للمعلومات المحاسبية لترشيد القرارات التمويلية.	<-->	تقدم التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية في الوقت المناسب لترشيد القرارات التمويلية بالمصرف.
.100	التقارير المالية المرحلية تساعد في التقييم الارتدادي للمعلومات المحاسبية لترشيد القرارات التمويلية.	<-->	التقارير المالية المرحلية تقدم معلومات محاسبية بصورة دورية للمستخدمين بما يفيد في ترشيد القرارات التمويلية
.132	تقدم التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية تتمتع بالقدرة على تصحيح التوقعات لمتخذي القرارات التمويلية	<-->	التقارير المالية المرحلية تساعد في التقييم الارتدادي للمعلومات المحاسبية لترشيد القرارات التمويلية.
.223	توفر التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية تساهم في تحديد البديل الأمثل عند اتخاذ القرارات التمويلية	<-->	التقارير المالية المرحلية تساعد في التقييم الارتدادي للمعلومات المحاسبية لترشيد القرارات التمويلية.
.125	تعمل التقارير المالية المرحلية في تقديم معلومات محاسبية فعّالة لترشيد القرارات التمويلية	<-->	التقارير المالية المرحلية تساعد في التقييم الارتدادي للمعلومات المحاسبية لترشيد القرارات التمويلية.
.160	التقارير المالية المرحلية تساعد في التقييم الارتدادي للمعلومات المحاسبية	<-->	تعمل التقارير المالية المرحلية على تقديم معلومات محاسبية تتصف بالمرونة للمساعدة

	لترشيد القرارات التمويلية.		في اتخاذ القرارات التمويلية بالمصرف
.102	تقدم التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية تتمتع بالقدرة على تصحيح التوقعات لمتخذي القرارات التمويلية	<-->	توفر التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية تزيد من قدرة المصرف على التنبؤ المستقبلي لترشيد القرارات التمويلية
.181	التقارير المالية المرحلية تقدم معلومات محاسبية تلبي احتياجات المستخدمين لترشيد القرارات التمويلية بالمصرف	<-->	توفر التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية تزيد من قدرة المصرف على التنبؤ المستقبلي لترشيد القرارات التمويلية
.111	توفر التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية تزيد من قدرة المصرف على التنبؤ المستقبلي لترشيد القرارات التمويلية	<-->	توفر التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية ذات منفعة في عملية اتخاذ القرارات التمويلية بالمصرف
.268	توفر التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية تزيد من قدرة المصرف على التنبؤ المستقبلي لترشيد القرارات التمويلية	<-->	تعمل التقارير المالية المرحلية على تقديم معلومات محاسبية تتصف بالمرونة للمساعدة في اتخاذ القرارات التمويلية بالمصرف
.204	التقارير المالية المرحلية تقدم معلومات محاسبية تلبي احتياجات المستخدمين لترشيد القرارات التمويلية بالمصرف	<-->	تعمل التقارير المالية المرحلية على تقديم معلومات محاسبية تتصف بالمرونة للمساعدة في اتخاذ القرارات التمويلية بالمصرف
.110	تعمل التقارير المالية المرحلية على تقديم معلومات محاسبية تتصف بالمرونة للمساعدة في اتخاذ القرارات التمويلية بالمصرف	<-->	توفر التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية ذات منفعة في عملية اتخاذ القرارات التمويلية بالمصرف
.163	تعمل التقارير المالية المرحلية في تقديم معلومات محاسبية فعّالة لترشيد القرارات التمويلية	<-->	تعمل التقارير المالية المرحلية على تقديم معلومات محاسبية تتصف بالمرونة للمساعدة في اتخاذ القرارات التمويلية بالمصرف
.249	تعمل التقارير المالية المرحلية في تقديم معلومات محاسبية فعّالة لترشيد القرارات التمويلية	<-->	التقارير المالية المرحلية تقدم معلومات محاسبية بصورة دورية للمستخدمين بما يفيد في ترشيد القرارات التمويلية
.278	تعمل التقارير المالية المرحلية في تقديم معلومات محاسبية فعّالة لترشيد القرارات التمويلية	<-->	تقدم التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية تتمتع بالقدرة على تصحيح التوقعات لمتخذي القرارات التمويلية
.259	التقارير المالية المرحلية تقدم معلومات محاسبية تلبي احتياجات المستخدمين لترشيد القرارات التمويلية بالمصرف	<-->	تعمل التقارير المالية المرحلية في تقديم معلومات محاسبية فعّالة لترشيد القرارات التمويلية

.294	تقدم التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية تتمتع بالقدرة على تصحيح التوقعات لمتخذي القرارات التمويلية	<-->	توفر التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية ذات منفعة في عملية اتخاذ القرارات التمويلية بالمصرف
.314	التقارير المالية المرحلية تقدم معلومات محاسبية تلبي احتياجات المستخدمين لترشيد القرارات التمويلية بالمصرف	<-->	توفر التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية ذات منفعة في عملية اتخاذ القرارات التمويلية بالمصرف
.218	توفر التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية تساهم في تحديد البديل الأمثل عند اتخاذ القرارات التمويلية	<-->	توفر التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية ذات منفعة في عملية اتخاذ القرارات التمويلية بالمصرف
.265	توفر التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية تساهم في تحديد البديل الأمثل عند اتخاذ القرارات التمويلية	<-->	التقارير المالية المرحلية تقدم معلومات محاسبية بصورة دورية للمستخدمين بما يفيد في ترشيد القرارات التمويلية
.346	التقارير المالية المرحلية تقدم معلومات محاسبية تلبي احتياجات المستخدمين لترشيد القرارات التمويلية بالمصرف	<-->	التقارير المالية المرحلية تقدم معلومات محاسبية بصورة دورية للمستخدمين بما يفيد في ترشيد القرارات التمويلية
.244	تعمل التقارير المالية المرحلية في تقديم معلومات محاسبية فعّالة لترشيد القرارات التمويلية	<-->	توفر التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية تساهم في تحديد البديل الأمثل عند اتخاذ القرارات التمويلية
.106	تعمل التقارير المالية المرحلية في تقديم معلومات محاسبية فعّالة لترشيد القرارات التمويلية	<-->	تقدم التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية في الوقت المناسب لترشيد القرارات التمويلية بالمصرف.
.292	تعمل التقارير المالية المرحلية في تقديم معلومات محاسبية فعّالة لترشيد القرارات التمويلية	<-->	توفر التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية ذات منفعة في عملية اتخاذ القرارات التمويلية بالمصرف
.233	تعمل التقارير المالية المرحلية في تقديم معلومات محاسبية فعّالة لترشيد القرارات التمويلية	<-->	توفر التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية تزيد من قدرة المصرف على التنبؤ المستقبلي لترشيد القرارات التمويلية
.217	توفر التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية ذات منفعة في عملية اتخاذ القرارات التمويلية بالمصرف	<-->	التقارير المالية المرحلية تقدم معلومات محاسبية بصورة دورية للمستخدمين بما يفيد في ترشيد القرارات التمويلية
.302	التقارير المالية المرحلية تقدم معلومات محاسبية تلبي احتياجات المستخدمين لترشيد القرارات التمويلية بالمصرف	<-->	توفر التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية تساهم في تحديد البديل الأمثل عند اتخاذ القرارات التمويلية
.215	توفر التقارير المالية المرحلية معلومات	<-->	تقدم التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية

	محاسبية تساهم في تحديد البديل الأمثل عند اتخاذ القرارات التمويلية		في الوقت المناسب لترشيد القرارات التمويلية بالمصرف
.275	تعمل التقارير المالية المرحلية على تقديم معلومات محاسبية تتصف بالمرونة للمساعدة في اتخاذ القرارات التمويلية بالمصرف	<-->	التقارير المالية المرحلية تقدم معلومات محاسبية بصورة دورية للمستخدمين بما يفيد في ترشيد القرارات التمويلية
.439	تقدم التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية تتمتع بالقدرة على تصحيح التوقعات لمتخذي القرارات التمويلية	<-->	التقارير المالية المرحلية تقدم معلومات محاسبية بصورة دورية للمستخدمين بما يفيد في ترشيد القرارات التمويلية
.359	توفر التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية تساهم في تحديد البديل الأمثل عند اتخاذ القرارات التمويلية	<-->	تقدم التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية تتمتع بالقدرة على تصحيح التوقعات لمتخذي القرارات التمويلية
.066	تقدم التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية تتمتع بالقدرة على تصحيح التوقعات لمتخذي القرارات التمويلية	<-->	التقارير المالية المرحلية تساعد في التقييم الارتدادي للمعلومات المحاسبية لترشيد القرارات التمويلية.
.215	التقارير المالية المرحلية تقدم معلومات محاسبية تلبي احتياجات المستخدمين لترشيد القرارات التمويلية بالمصرف	<-->	التقارير المالية المرحلية تساعد في التقييم الارتدادي للمعلومات المحاسبية لترشيد القرارات التمويلية.
.359	التقارير المالية المرحلية تقدم معلومات محاسبية تلبي احتياجات المستخدمين لترشيد القرارات التمويلية بالمصرف	<-->	تقدم التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية تتمتع بالقدرة على تصحيح التوقعات لمتخذي القرارات التمويلية
.295	توفر التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية تساهم في تحديد البديل الأمثل عند اتخاذ القرارات التمويلية	<-->	تعمل التقارير المالية المرحلية على تقديم معلومات محاسبية تتصف بالمرونة للمساعدة في اتخاذ القرارات التمويلية بالمصرف
.273	تقدم التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية تتمتع بالقدرة على تصحيح التوقعات لمتخذي القرارات التمويلية	<-->	تعمل التقارير المالية المرحلية على تقديم معلومات محاسبية تتصف بالمرونة للمساعدة في اتخاذ القرارات التمويلية بالمصرف
.182	التقارير المالية المرحلية تساعد في التقييم الارتدادي للمعلومات المحاسبية لترشيد القرارات التمويلية.	<-->	توفر التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية تزيد من قدرة المصرف على التنبؤ المستقبلي لترشيد القرارات التمويلية
.224	توفر التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية تزيد من قدرة المصرف على التنبؤ المستقبلي لترشيد القرارات التمويلية	<-->	التقارير المالية المرحلية تقدم معلومات محاسبية بصورة دورية للمستخدمين بما يفيد في ترشيد القرارات التمويلية

.312	توفر التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية تساهم في تحديد البديل الأمثل عند اتخاذ القرارات التمويلية	<-->	توفر التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية تزيد من قدرة المصرف على التنبؤ المستقبلي لترشيد القرارات التمويلية
.177	التقارير المالية المرحلية تقدم معلومات محاسبية تلبي احتياجات المستخدمين لترشيد القرارات التمويلية بالمصرف	<-->	التقارير المالية المرحلية تساعد في التقييم الارتدادي للمعلومات المحاسبية لترشيد القرارات التمويلية.
.095	التقارير المالية المرحلية تساعد في التقييم الارتدادي للمعلومات المحاسبية لترشيد القرارات التمويلية.	<-->	توفر التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية ذات منفعة في عملية اتخاذ القرارات التمويلية بالمصرف

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2022م.

مناقشة الفرضية الأولى: هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التقارير المالية المرحلية وملاءمة المعلومات المحاسبية لترشيد القرارات التمويلية بالمصارف السودانية: تتكون الفرضية الأولى من عشرة عبارات من عبارات الاستبانة، وبعد تحليل توزيع هذه العبارات من خلال الجدول التكراري والأهمية النسبية واختبار جودة التوفيق(كآي تربيع) اتضح أن كل العبارات يمكن الاعتماد عليها في مناقشة الفرضية، الجدول التالي: يبين تجميع عبارات هذه الفرضية.

الجدول رقم(18/3/4) تجميع عبارات الفرضية الأولى

بيان	التكرارات	النسبة %
أوافق بشدة	539	%27
أوافق	1121	%57
محايد	249	%13
لا أوافق	50	%3
لا أوافق بشدة	21	%1
المجموع	1980	%100
الوسط الحسابي	الأهمية النسبية	درجة الأهمية
4.13	0.83	مرتفعة
كآي تربيع	درجة الحرية	احتمالية كآي تربيع
222.960c	4	.000
الوسيط	-	احتمالية الوسيط
3		0.000

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2022م.

من الجدول رقم(18/3/4) يلاحظ أن 27% من أفراد العينة وافقوا بشدة على جميع عبارات الفرضية الأولى، 57% من أفراد العينة وافقوا على كل العبارات، و13% من أفراد العينة كانوا محايدين، 3% من العينة لم يوافقوا، 1% من العينة لم يوافقوا بشدة على عبارات الفرضية الأولى. وهذا يعني أن 84% من أفراد العينة وافقوا على جميع عبارات الفرضية الأولى. وقد بلغت الأهمية النسبية نسبة 83% وهي نسبة مرتفعة، لأن نسبة درجة الأهمية كانت أكبر من 70%، أما اختبار جودة التوفيق كانت فيه قيمة كآي تربيع تساوي 222.960c عند درجة حرية 4 بمعنوية 0.000 وهي أقل من درجة الخطأ المسموح به 5% مما يعني وجود فروق معنوية بين إجابات أفراد الدراسة. جاءت قيمة الوسيط 4 عند معنوية 0.000 وهذه القيمة تشير إلى الموافقة، مما سبق مما سبق يتضح من خلال نتائج التحليل أعلاه ان الفرضية الأولى قدت تحققت، وانه توجد علاقة معنوية بين التقارير المالية المرحلية وملاءمة المعلومات المحاسبية لترشيد القرارات التمويلية بالمصارف السودانية.

الجدول التالي: الأهمية النسبية واختبار جودة التوفيق لعبارات الفرضية الثانية:

الجدول رقم(19/3/4) الأهمية النسبية واختبار جودة التوفيق لعبارات الفرضية الثانية

م	العبارات	كآي تربيع	درجة الحرية	الاحتمالية كآي تربيع	الانحراف معياري	الوسط حسابي	الأهمية النسبية	درجة الأهمية
1	تقدم التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية تتصف بالموضوعية في عملية ترشيد القرارات التمويلية بالمصرف.	100.848	2	.000	0.56	4.16	0.83	مرتفعة
2	التقارير المالية المرحلية تظهر معلومات محاسبية بطريقة قابلة للتحقق بما يفيد في ترشيد القرارات التمويلية بالمصرف.	254.323	4	.000	0.66	4.10	0.82	مرتفعة
3	توفر التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية يمكن الاعتماد عليها عند اتخاذ القرارات التمويلية بالمصرف.	167.535	3	.000	0.69	4.04	0.81	مرتفعة
4	تساعد التقارير المالية المرحلية على تحقيق مصداقية المعلومات المحاسبية وترشيد القرارات التمويلية بالمصرف.	359.929	4	.000	0.65	4.02	0.80	مرتفعة
5	التقارير المالية المرحلية تقدم معلومات محاسبية تمتاز بالشمول لترشيد القرارات التمويلية بالمصرف.	160.182	4	.000	0.87	3.91	0.78	مرتفعة
6	توفر التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية دقيقة لترشيد القرارات التمويلية.	177.404	4	.000	0.89	3.86	0.77	مرتفعة
7	التقارير المالية المرحلية توفر معلومات محاسبية خالية من الأخطاء الجوهرية بقدر عال.	215.131	4	.000	0.83	3.92	0.78	مرتفعة
8	تساعد التقارير المالية المرحلية على توفير معلومات محاسبية صادقة لترشيد القرارات التمويلية بالمصرف.	176.242	4	.000	0.84	3.94	0.79	مرتفعة
9	تقدم التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية ذات أهمية نسبية عالية لترشيد القرارات التمويلية بالمصرف.	303.212	4	.000	0.67	3.95	0.79	مرتفعة
10	التقارير المالية المرحلية تقدم معلومات محاسبية تتصف بالدقة عند اتخاذ القرارات التمويلية بالمصرف.	177.808	4	.000	0.81	4.00	0.80	مرتفعة

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2022م.

من الجدول رقم(19/3/4) الذي يبين الأهمية النسبية واختبار جودة التوفيق لعبارات الفرضية الثانية وجد الآتي:

1/ العبارة الأولى من عبارات الفرضية الثانية ذات أهمية نسبية مرتفعة، لأن درجة الأهمية أكبر من 70%، وعند النظر إلى اختبار جودة التوفيق وجد أن قيمة كآي تربيع كانت 100.848a عند درجة حرية 2 بمعنوية 0.000 وهي أكبر من درجة الخطأ المسموح به 5% مما يعني وجود فروق معنوية بين إجابات أفراد الدراسة، من لذلك يُلاحظ ان أن العبارة تقدم التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية تتصف بالموضوعية في عملية ترشيد القرارات التمويلية بالمصرف للفرضية الثانية يمكن الاعتماد عليها في مناقشة الفرضيات.

2/ العبارة الثانية من عبارات الفرضية الثانية ذات أهمية نسبية مرتفعة، لأن درجة الأهمية أكبر من 70%، وعند النظر إلى اختبار جودة التوفيق وجد أن قيمة كآي تربيع كانت 254.323b عند درجة حرية 4 بمعنوية 0.000 وهي أكبر من درجة الخطأ المسموح به 5% مما يعني وجود فروق معنوية بين إجابات أفراد الدراسة، من لذلك يُلاحظ ان أن العبارة الثانية التقارير المالية المرحلية تظهر معلومات محاسبية بطريقة قابلة للتحقق بما يفيد في ترشيد القرارات التمويلية بالمصرف للفرضية الثانية يمكن الاعتماد عليها في مناقشة الفرضيات.

3/ العبارة الثالثة من عبارات الفرضية الثانية ذات أهمية نسبية عالية، لأن درجة الأهمية أكبر من 70%، وعند النظر إلى اختبار جودة التوفيق وجد أن قيمة كآي تربيع كانت 167.535c عند درجة حرية 3 بمعنوية 0.000 وهي أكبر من درجة الخطأ المسموح به 5% مما يعني وجود فروق معنوية بين إجابات أفراد الدراسة، من لذلك يُلاحظ ان أن العبارة الثالثة توفر التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية يمكن الاعتماد عليها عند اتخاذ القرارات التمويلية بالمصرف للفرضية الثانية يمكن الاعتماد عليها في مناقشة الفرضيات.

4/ العبارة الرابعة من عبارات الفرضية الثانية ذات أهمية نسبية عالية، لأن درجة الأهمية أكبر من 70%، وعند النظر إلى اختبار جودة التوفيق وجد أن قيمة كآي تربيع كانت 359.929b عند درجة حرية 4 معنوية 0.000 وهي أكبر من درجة الخطأ المسموح به 5% مما يعني وجود فروق معنوية بين إجابات أفراد الدراسة، من لذلك يُلاحظ ان أن العبارة الرابعة تساعد التقارير المالية المرحلية على تحقيق مصداقية المعلومات المحاسبية وترشيد القرارات التمويلية بالمصرف للفرضية الثانية يمكن الاعتماد عليها في مناقشة الفرضيات.

5/ العبارة الخامسة من عبارات الفرضية الثانية ذات أهمية نسبية عالية، لأن درجة الأهمية أكبر من 70%، وعند النظر إلى اختبار جودة التوفيق وجد أن قيمة كآي تربيع كانت 160.182b عند درجة حرية 4 بمعنوية 0.000 وهي أكبر من درجة الخطأ المسموح به 5% مما يعني وجود فروق معنوية بين إجابات

أفراد الدراسة، من لذلك يُلاحظ ان أن العبارة الخامسة التقارير المالية المرحلية تقدم معلومات محاسبية تمتاز بالشمول لترشيد القرارات التمويلية بالمصرف للفرضية الثانية يمكن الاعتماد عليها في مناقشة الفرضيات.

6/ العبارة السادسة من عبارات الفرضية الثانية ذات أهمية نسبية مرتفعة، لأن درجة الأهمية أكبر من 70%، وعند النظر إلى اختبار جودة التوفيق وجد أن قيمة كآي تربيع كانت 177.404b عند درجة حرية 4 بمعنوية 0.000 وهي أكبر من درجة الخطأ المسموح به 5% مما يعني وجود فروق معنوية بين إجابات أفراد الدراسة، من لذلك يُلاحظ ان أن العبارة السادسة توفر التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية دقيقة لترشيد القرارات التمويلية للفرضية الثانية يمكن الاعتماد عليها في مناقشة الفرضيات.

7/ العبارة السابعة من عبارات الفرضية الثانية ذات أهمية نسبية مرتفعة، لأن درجة الأهمية أكبر من 70%، وعند النظر إلى اختبار جودة التوفيق وجد أن قيمة كآي تربيع كانت 215.131b عند درجة حرية 4 بمعنوية 0.000 وهي أكبر من درجة الخطأ المسموح به 5% مما يعني وجود فروق معنوية بين إجابات أفراد الدراسة، من لذلك يُلاحظ ان أن العبارة السابعة التقارير المالية المرحلية توفر معلومات محاسبية خالية من الاخطاء الجوهرية بقدر عال للفرضية الثانية يمكن الاعتماد عليها في مناقشة الفرضيات.

8/ العبارة الثامنة من عبارات الفرضية الثانية ذات أهمية نسبية عالية، لأن درجة الأهمية أكبر من 70%، وعند النظر إلى اختبار جودة التوفيق وجد أن قيمة كآي تربيع كانت 176.242b عند درجة حرية 4 بمعنوية 0.000 وهي أكبر من درجة الخطأ المسموح به 5% مما يعني وجود فروق معنوية بين إجابات أفراد الدراسة، من لذلك يُلاحظ ان أن العبارة الثامنة تساعد التقارير المالية المرحلية على توفير معلومات محاسبية صادقة لترشيد القرارات التمويلية بالمصرف للفرضية الثانية يمكن الاعتماد عليها في مناقشة الفرضيات.

9/ العبارة التاسعة من عبارات الفرضية الثانية ذات أهمية نسبية عالية، لأن درجة الأهمية أكبر من 70%، وعند النظر إلى اختبار جودة التوفيق وجد أن قيمة كآي تربيع كانت 303.212b عند درجة حرية 4 بمعنوية 0.000 وهي أكبر من درجة الخطأ المسموح به 5% مما يعني وجود فروق معنوية بين إجابات أفراد الدراسة، من لذلك يُلاحظ ان أن العبارة التاسعة تقدم التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية ذات أهمية نسبية عالية لترشيد القرارات التمويلية بالمصرف للفرضية الثانية يمكن الاعتماد عليها في مناقشة الفرضيات.

10/ العبارة العاشرة من عبارات الفرضية الثانية ذات أهمية نسبية عالية، لأن درجة الأهمية أكبر من 70%، وعند النظر إلى اختبار جودة التوفيق وجد أن قيمة كآي تربيع كانت 177.808b عند درجة حرية 4 بمعنوية 0.000 وهي أكبر من درجة الخطأ المسموح به 5% مما يعني وجود فروق معنوية بين إجابات أفراد الدراسة، من لذلك يُلاحظ ان أن العبارة العاشرة التقارير المالية المرحلية تقدم معلومات محاسبية تتصف بالدقة عند اتخاذ القرارات التمويلية بالمصرف للفرضية الثانية يمكن الاعتماد عليها في مناقشة الفرضيات.

تحليل الارتباطات لعبارات الفرضية الثانية:

أجري تحليل الارتباطات على بيانات الدراسة الميدانية للوقوف على الصورة المبدئية للارتباطات البينية بين عبارات الفرضية الثانية. فكلما كانت درجة الارتباط قريبة من الواحد الصحيح فان ذلك يعنى أن الارتباط قوياً بين المتغيرين وكلما قلت درجة الارتباط عن الواحد الصحيح كلما ضعفت العلاقة بين المتغيرين وقد تكون العلاقة طردية أو عكسية، وبشكل عام تعتبر العلاقة ضعيفة إذا كانت قيمة معامل الارتباط أكبر من(0.30) ويمكن اعتبارها متوسطة إذا تراوحت قيمة معامل الارتباط بين(0.30) إلى(0.70) وتعتبر العلاقة قوية إذا كان معامل الارتباط أكثر من(0.70) الشكل(2) يوضح تحليل الارتباط لعبارات الفرضية الثانية، والجدول(19) نتائج تحليل الارتباط لعبارات الفرضية الأولى، بتبين من الشكل(2) والجدول(19) أن جميع العلاقات إيجابية ضعيفة. باستثناء توجد علاقة إيجابية متوسطة بين تساعد التقارير المالية المرحلية على توفير معلومات محاسبية صادقة لترشيد القرارات التمويلية بالمصرف والتقارير المالية المرحلية تقدم معلومات محاسبية تمتاز بالشمول لترشيد القرارات التمويلية بالمصرف. كما توجد علاقة إيجابية متوسطة بين تساعد التقارير المالية المرحلية على توفير معلومات محاسبية صادقة لترشيد القرارات التمويلية بالمصرف وتوفر التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية دقيقة لترشيد القرارات التمويلية. وتوجد علاقة إيجابية متوسطة بين التقارير المالية المرحلية تقدم معلومات محاسبية تمتاز بالشمول لترشيد القرارات التمويلية بالمصرف والتقارير المالية المرحلية توفر معلومات محاسبية خالية من الأخطاء الجوهرية بقدر عال. وتوجد علاقة إيجابية متوسطة بين التقارير المالية المرحلية تقدم معلومات محاسبية تمتاز بالشمول لترشيد القرارات التمويلية بالمصرف وتوفر التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية دقيقة لترشيد القرارات التمويلية. وتوجد علاقة إيجابية متوسطة بين تساعد التقارير المالية المرحلية على توفير معلومات محاسبية صادقة لترشيد القرارات التمويلية بالمصرف والتقارير المالية المرحلية توفر معلومات محاسبية خالية من الأخطاء الجوهرية بقدر عال.

الشكل رقم(8/3/4) تحليل الارتباط لعبارات الفرضية الثانية

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2022م.

الجدول رقم(20/3/4) نتائج تحليل الارتباط لعبارات الفرضية الثانية.

Estimate	متغيرات الدراسة		
.121	تقدم التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية تتصف بالموضوعية في عملية ترشيد القرارات التمويلية بالمصرف	<-->	التقارير المالية المرحلية تقدم معلومات محاسبية تتصف بالدقة عند اتخاذ القرارات التمويلية بالمصرف
.128	توفر التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية دقيقة لترشيد القرارات التمويلية	<-->	تقدم التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية تتصف بالموضوعية في عملية ترشيد القرارات التمويلية بالمصرف
.083	تساعد التقارير المالية المرحلية على تحقيق مصداقية المعلومات المحاسبية وترشيد القرارات التمويلية بالمصرف	<-->	تقدم التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية تتصف بالموضوعية في عملية ترشيد القرارات التمويلية بالمصرف
.105	توفر التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية يمكن الاعتماد عليها عند اتخاذ القرارات التمويلية بالمصرف	<-->	تقدم التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية تتصف بالموضوعية في عملية ترشيد القرارات التمويلية بالمصرف
.131	التقارير المالية المرحلية تظهر معلومات محاسبية بطريقة قابلة للتحقق بما يفيد في ترشيد القرارات التمويلية بالمصرف	<-->	تقدم التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية تتصف بالموضوعية في عملية ترشيد القرارات التمويلية بالمصرف
.268	التقارير المالية المرحلية تظهر معلومات محاسبية بطريقة قابلة للتحقق بما يفيد في ترشيد القرارات التمويلية بالمصرف	<-->	التقارير المالية المرحلية تقدم معلومات محاسبية تتصف بالدقة عند اتخاذ القرارات التمويلية بالمصرف
.287	تقدم التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية ذات أهمية نسبية عالية لترشيد القرارات التمويلية بالمصرف	<-->	التقارير المالية المرحلية تظهر معلومات محاسبية بطريقة قابلة للتحقق بما يفيد في ترشيد القرارات التمويلية بالمصرف
.149	التقارير المالية المرحلية توفر معلومات محاسبية خالية من الأخطاء الجوهرية بقدر عال	<-->	التقارير المالية المرحلية تظهر معلومات محاسبية بطريقة قابلة للتحقق بما يفيد في ترشيد القرارات التمويلية بالمصرف
.145	التقارير المالية المرحلية تقدم معلومات محاسبية تمتاز بالشمول لترشيد القرارات التمويلية بالمصرف	<-->	التقارير المالية المرحلية تظهر معلومات محاسبية بطريقة قابلة للتحقق بما يفيد في ترشيد القرارات التمويلية بالمصرف
.139	التقارير المالية المرحلية تظهر معلومات محاسبية بطريقة قابلة للتحقق بما يفيد في ترشيد القرارات التمويلية بالمصرف	<-->	تساعد التقارير المالية المرحلية على تحقيق مصداقية المعلومات المحاسبية وترشيد القرارات التمويلية بالمصرف
.148	تقدم التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية ذات أهمية نسبية عالية لترشيد القرارات التمويلية بالمصرف	<-->	توفر التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية يمكن الاعتماد عليها عند اتخاذ القرارات التمويلية بالمصرف
.295	تساعد التقارير المالية المرحلية على توفير	<-->	توفر التقارير المالية المرحلية معلومات

	معلومات محاسبية صادقة لترشيد القرارات التمويلية بالمصرف.		محاسبية يمكن الاعتماد عليها عند اتخاذ القرارات التمويلية بالمصرف
.192	توفر التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية يمكن الاعتماد عليها عند اتخاذ القرارات التمويلية بالمصرف	<-->	توفر التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية دقيقة لترشيد القرارات التمويلية
.267	توفر التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية يمكن الاعتماد عليها عند اتخاذ القرارات التمويلية بالمصرف	<-->	تساعد التقارير المالية المرحلية على تحقيق مصداقية المعلومات المحاسبية وترشيد القرارات التمويلية بالمصرف
.350	تساعد التقارير المالية المرحلية على توفير معلومات محاسبية صادقة لترشيد القرارات التمويلية بالمصرف	<-->	تساعد التقارير المالية المرحلية على تحقيق مصداقية المعلومات المحاسبية وترشيد القرارات التمويلية بالمصرف
.316	تساعد التقارير المالية المرحلية على تحقيق مصداقية المعلومات المحاسبية وترشيد القرارات التمويلية بالمصرف	<-->	توفر التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية دقيقة لترشيد القرارات التمويلية
.355	التقارير المالية المرحلية تقدم معلومات محاسبية تمتاز بالشمول لترشيد القرارات التمويلية بالمصرف	<-->	تساعد التقارير المالية المرحلية على تحقيق مصداقية المعلومات المحاسبية وترشيد القرارات التمويلية بالمصرف
.278	التقارير المالية المرحلية تقدم معلومات محاسبية تمتاز بالشمول لترشيد القرارات التمويلية بالمصرف	<-->	التقارير المالية المرحلية تقدم معلومات محاسبية تتصف بالدقة عند اتخاذ القرارات التمويلية بالمصرف
.244	التقارير المالية المرحلية تقدم معلومات محاسبية تمتاز بالشمول لترشيد القرارات التمويلية بالمصرف	<-->	تقدم التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية ذات أهمية نسبية عالية لترشيد القرارات التمويلية بالمصرف
.450	تساعد التقارير المالية المرحلية على توفير معلومات محاسبية صادقة لترشيد القرارات التمويلية بالمصرف.	<-->	التقارير المالية المرحلية تقدم معلومات محاسبية تمتاز بالشمول لترشيد القرارات التمويلية بالمصرف
.160	تقدم التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية ذات أهمية نسبية عالية لترشيد القرارات التمويلية بالمصرف	<-->	توفر التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية دقيقة لترشيد القرارات التمويلية
.442	تساعد التقارير المالية المرحلية على توفير معلومات محاسبية صادقة لترشيد القرارات التمويلية بالمصرف.	<-->	توفر التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية دقيقة لترشيد القرارات التمويلية
.389	التقارير المالية المرحلية توفر معلومات محاسبية خالية من الأخطاء الجوهرية بقدر عال	<-->	توفر التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية دقيقة لترشيد القرارات التمويلية
.227	التقارير المالية المرحلية توفر معلومات محاسبية خالية من الأخطاء الجوهرية بقدر عال	<-->	التقارير المالية المرحلية تقدم معلومات محاسبية تتصف بالدقة عند اتخاذ القرارات التمويلية بالمصرف

.278	تساعد التقارير المالية المرحلية على توفير معلومات محاسبية صادقة لترشيد القرارات التمويلية بالمصرف	<-->	التقارير المالية المرحلية تقدم معلومات محاسبية تتصف بالدقة عند اتخاذ القرارات التمويلية بالمصرف
.433	التقارير المالية المرحلية تقدم معلومات محاسبية تمتاز بالشمول لترشيد القرارات التمويلية بالمصرف	<-->	التقارير المالية المرحلية توفر معلومات محاسبية خالية من الأخطاء الجوهرية بقدر عال
.165	التقارير المالية المرحلية تقدم معلومات محاسبية تمتاز بالشمول لترشيد القرارات التمويلية بالمصرف	<-->	تقدم التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية تتصف بالموضوعية في عملية ترشيد القرارات التمويلية بالمصرف
.428	التقارير المالية المرحلية تقدم معلومات محاسبية تمتاز بالشمول لترشيد القرارات التمويلية بالمصرف	<-->	توفر التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية دقيقة لترشيد القرارات التمويلية
.261	التقارير المالية المرحلية تقدم معلومات محاسبية تمتاز بالشمول لترشيد القرارات التمويلية بالمصرف	<-->	توفر التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية يمكن الاعتماد عليها عند اتخاذ القرارات التمويلية بالمصرف
.177	توفر التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية دقيقة لترشيد القرارات التمويلية	<-->	التقارير المالية المرحلية تقدم معلومات محاسبية تتصف بالدقة عند اتخاذ القرارات التمويلية بالمصرف
.405	تساعد التقارير المالية المرحلية على توفير معلومات محاسبية صادقة لترشيد القرارات التمويلية بالمصرف.	<-->	التقارير المالية المرحلية توفر معلومات محاسبية خالية من الأخطاء الجوهرية بقدر عال
.164	التقارير المالية المرحلية توفر معلومات محاسبية خالية من الأخطاء الجوهرية بقدر عال	<-->	تقدم التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية تتصف بالموضوعية في عملية ترشيد القرارات التمويلية بالمصرف
.076	تساعد التقارير المالية المرحلية على تحقيق مصداقية المعلومات المحاسبية وترشيد القرارات التمويلية بالمصرف	<-->	التقارير المالية المرحلية تقدم معلومات محاسبية تتصف بالدقة عند اتخاذ القرارات التمويلية بالمصرف
.258	تقدم التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية ذات أهمية نسبية عالية لترشيد القرارات التمويلية بالمصرف	<-->	التقارير المالية المرحلية تقدم معلومات محاسبية تتصف بالدقة عند اتخاذ القرارات التمويلية بالمصرف
.148	التقارير المالية المرحلية توفر معلومات محاسبية خالية من الأخطاء الجوهرية بقدر عال	<-->	تقدم التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية ذات أهمية نسبية عالية لترشيد القرارات التمويلية بالمصرف
.083	تقدم التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية ذات أهمية نسبية عالية لترشيد القرارات التمويلية بالمصرف	<-->	تقدم التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية تتصف بالموضوعية في عملية ترشيد القرارات التمويلية بالمصرف
.105	تساعد التقارير المالية المرحلية على توفير	<-->	تقدم التقارير المالية المرحلية معلومات

	معلومات محاسبية صادقة لترشيد القرارات التمويلية بالمصرف.		محاسبية تتصف بالموضوعية في عملية ترشيد القرارات التمويلية بالمصرف
.321	تساعد التقارير المالية المرحلية على توفير معلومات محاسبية صادقة لترشيد القرارات التمويلية بالمصرف.	<-->	تقدم التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية ذات أهمية نسبية عالية لترشيد القرارات التمويلية بالمصرف
.274	التقارير المالية المرحلية توفر معلومات محاسبية خالية من الأخطاء الجوهرية بقدر عال	<-->	تساعد التقارير المالية المرحلية على تحقيق مصداقية المعلومات المحاسبية وترشيد القرارات التمويلية بالمصرف
.127	تقدم التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية ذات أهمية نسبية عالية لترشيد القرارات التمويلية بالمصرف	<-->	تساعد التقارير المالية المرحلية على تحقيق مصداقية المعلومات المحاسبية وترشيد القرارات التمويلية بالمصرف
.163	التقارير المالية المرحلية تظهر معلومات محاسبية بطريقة قابلة للتحقق بما يفيد في ترشيد القرارات التمويلية بالمصرف	<-->	توفر التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية يمكن الاعتماد عليها عند اتخاذ القرارات التمويلية بالمصرف
.192	توفر التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية يمكن الاعتماد عليها عند اتخاذ القرارات التمويلية بالمصرف	<-->	التقارير المالية المرحلية تقدم معلومات محاسبية تتصف بالدقة عند اتخاذ القرارات التمويلية بالمصرف
.245	التقارير المالية المرحلية توفر معلومات محاسبية خالية من الأخطاء الجوهرية بقدر عال	<-->	توفر التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية يمكن الاعتماد عليها عند اتخاذ القرارات التمويلية بالمصرف
.258	تساعد التقارير المالية المرحلية على توفير معلومات محاسبية صادقة لترشيد القرارات التمويلية بالمصرف.	<-->	التقارير المالية المرحلية تظهر معلومات محاسبية بطريقة قابلة للتحقق بما يفيد في ترشيد القرارات التمويلية بالمصرف
.180	التقارير المالية المرحلية تظهر معلومات محاسبية بطريقة قابلة للتحقق بما يفيد في ترشيد القرارات التمويلية بالمصرف	<-->	توفر التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية دقيقة لترشيد القرارات التمويلية

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2022م.

مناقشة الفرضية الثانية:

هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التقارير المالية المرحلية وموثوقية المعلومات المحاسبية لترشيد القرارات التمويلية بالمصارف السودانية: تتكون الفرضية الثانية من عشرة عبارات من عبارات الاستبانة، وبعد تحليل توزيع هذه العبارات من خلال الجدول التكراري والأهمية النسبية واختبار جودة التوفيق(كآي تربيع) اتضح أن كل العبارات يمكن الاعتماد عليها في مناقشة الفرضية، الجدول التالي: يبين تجميع عبارات هذه الفرضية.

الجدول رقم(21/3/4) تجميع عبارات الفرضية الثانية

بيان	التكرارات	النسبة %
أوافق بشدة	453	23%
أوافق	1199	60%
محايد	262	13%
لا أوافق	63	3%
لا أوافق بشدة	21	%1
المجموع	1980	%100
الوسط الحسابي	**الأهمية النسبية**	**درجة الأهمية**
0.83	0.83	مرتفعة
كآي تربيع	**درجة الحرية**	**احتمالية كآي تربيع**
359.929b	4	.000
الوسيط	**-**	**احتمالية الوسيط**
3		0.000

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2022م.

من الجدول رقم(21/3/4) يلاحظ أن 23%من أفراد العينة وافقوا بشدة على جميع عبارات الفرضية الثانية، 60% من أفراد العينة وافقوا على كل العبارات، 13% من أفراد العينة كانوا محايدين، 3%من العينة لم يوافقوا، 1% من العينة لم يوافقوا بشدة على عبارات الفرضية الثانية. وهذا يعني أن 83% من أفراد العينة وافقوا على جميع عبارات الفرضية الثانية. وقد بلغت الأهمية النسبية نسبة 83% وهي نسبة مرتفعة، لأن نسبة درجة الأهمية كانت أكبر من 70%، أما اختبار جودة التوفيق كانت فيه قيمة كآي تربيع تساوي 359.929b عند درجة حرية 4 بمعنوية 0.000 وهي أقل من درجة الخطأ المسموح به 5% مما يعني وجود فروق معنوية بين إجابات أفراد الدراسة. جاءت قيمة الوسيط 3 عند معنوية 0.000 وهذه القيمة تشير إلى الموافقة، مما سبق مما سبق يتضح من خلال نتائج التحليل أعلاه ان الفرضية الثانية قدت تحققت، وانه توجد علاقة معنوية بين التقارير المالية المرحلية وموثوقية المعلومات المحاسبية لترشيد القرارات التمويلية بالمصارف السودانية.

الجدول التالي: الأهمية النسبية واختبار جودة التوفيق لعبارات الفرضية الثالثة:

الجدول رقم(22/3/4) الأهمية النسبية واختبار جودة التوفيق لعبارات الفرضية الثالثة

م	العبارات	كآي تربيع	درجة الحرية	الاحتمالية كآي تربيع	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الأهمية النسبية	درجة الأهمية
1	تقدم التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية تُمكن مستخدميها من المقارنة عند اتخاذ القرارات التمويلية بالمصرف.	171.657	3	.000	0.66	4.18	0.84	مرتفعة
2	توفر التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية قابلة للقياس عند اتخاذ القرارات التمويلية بالمصرف.	250.929	3	.000	0.54	4.12	0.82	مرتفعة
3	توفر التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية كافية لترشيد القرارات التمويلية بالمصرف.	231.091	4	.000	0.68	4.07	0.81	مرتفعة
4	التقارير المالية المرحلية تقدم معلومات محاسبية متجانسة تساعد في ترشيد القرارات التمويلية بالمصرف.	292.354	4	.000	0.62	4.11	0.82	مرتفعة
5	تقدم التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية تساعد في التعرف على نقاط القوة والضعف للنشاط التمويلي في المصرف.	130.525	3	.000	0.78	4.07	0.81	مرتفعة
6	التقارير المالية المرحلية تقدم معلومات محاسبية تمكن من قياس المنافع المتوقعة عند اتخاذ القرارات التمويلية بالمصرف.	344.071	4	.000	0.69	3.98	0.80	مرتفعة
7	توفر التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية تؤدي الى إمكانية المقارنة بين الأداء الفعلي والمخطط له.	256.242	4	.000	0.69	4.09	0.82	مرتفعة
8	التقارير المالية المرحلية توفر معلومات محاسبية تسمح بإجراء مقارنات لعدة فترات زمنية حول المركز المالي مما يرشد القرارات التمويلية بالمصرف.	234.273	4	.000	0.72	3.98	0.80	مرتفعة
9	توفر التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية أكثر اتساقا تمكن من عملية اتخاذ القرارات التمويلية بالمصرف.	207.152	4	.000	0.72	4.04	0.81	مرتفعة
10	تقدم التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية أكثر ملائمة لظروف المصرف عند اتخاذ القرارات التمويلية.	184.778	4	.000	0.84	3.99	0.80	مرتفعة

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2022م.

من الجدول رقم(22/3/4) الذي يبين الأهمية النسبية واختبار جودة التوفيق لعبارات الفرضية الثالثة وجد الآتي:

1/ العبارة الأولى من عبارات الفرضية الثالثة ذات أهمية نسبية مرتفعة، لأن درجة الأهمية أكبر من 70%، وعند النظر إلى اختبار جودة التوفيق وجد أن قيمة كآي تربيع كانت 171.657a عند درجة حرية 3 بمعنوية 0.000 وهي أكبر من درجة الخطأ المسموح به 5% مما يعني وجود فروق معنوية بين إجابات أفراد الدراسة، من لذلك يُلاحظ ان أن العبارة تطبيق أسلوب نظرية القيود في مصرفكم ساهم في تحسين الأداء وتخفيض تكلفة الخدمات المصرفية للفرضية الثالثة يمكن الاعتماد عليها في مناقشة الفرضيات.

2/ العبارة الثانية من عبارات الفرضية الثالثة ذات أهمية نسبية مرتفعة، لأن درجة الأهمية أكبر من 70%، وعند النظر إلى اختبار جودة التوفيق وجدنا أن قيمة كآي تربيع كانت250.929a عند درجة حرية 3 بمعنوية 0.000 وهي أكبر من درجة الخطأ المسموح به 5% مما يعني وجود فروق معنوية بين إجابات أفراد الدراسة، من لذلك يُلاحظ ان أن العبارة الثالثة إدارة القيود بكفاءة وفعالية تعد من العوامل الرئيسية للنجاح في تخفيض تكاليف الخدمات المصرفية للفرضية الثانية يمكن الاعتماد عليها في مناقشة الفرضيات.

3/ العبارة الثالثة من عبارات الفرضية الثانية ذات أهمية نسبية عالية، لأن درجة الأهمية أكبر من 70%، وعند النظر إلى اختبار جودة التوفيق وجدنا أن قيمة كآي تربيع كانت 231.091b عند درجة حرية 4 بمعنوية 0.000 وهي أكبر من درجة الخطأ المسموح به 5% مما يعني وجود فروق معنوية بين إجابات أفراد الدراسة، من لذلك يُلاحظ ان أن العبارة الثالثة تساهم نظرية القيود في عملية التحسين المستمر للمصارف مما يؤدي إلى تخفيض تكاليف الخدمات المصرفية للفرضية الثالثة يمكن الاعتماد عليها في مناقشة الفرضيات.

4/ العبارة الرابعة من عبارات الفرضية الثالثة ذات أهمية نسبية عالية، لأن درجة الأهمية أكبر من 70%، وعند النظر إلى اختبار جودة التوفيق وجدنا أن قيمة كآي تربيع كانت 292.354b عند درجة حرية4 بمعنوية 0.000 وهي أكبر من درجة الخطأ المسموح به 5% مما يعني وجود فروق معنوية بين إجابات أفراد الدراسة، من لذلك يُلاحظ ان أن العبارة الرابعة تخفيض أوقات التشغيل التي تكون طويلة أمام عوامل المنافسة في التسعير تؤدي إلى تخفيض الخدمات المصرفية للفرضية الثالثة يمكن الاعتماد عليها في مناقشة الفرضيات.

5/ العبارة الخامسة من عبارات الفرضية الثالثة ذات أهمية نسبية عالية، لأن درجة الأهمية أكبر من 70%، وعند النظر إلى اختبار جودة التوفيق وجدنا أن قيمة كآي تربيع كانت 130.525a عند درجة حرية 3 بمعنوية 0.000 وهي أكبر من درجة الخطأ المسموح به 5% مما يعني وجود فروق معنوية بين إجابات أفراد الدراسة، من لذلك يُلاحظ ان أن العبارة الخامسة تؤدى نظرية القيود إلى اتخاذ القرارات المتزامنة لعملية الإنتاج للمساعدة في تخفيض تكلفة الخدمات المصرفية للفرضية الثالثة يمكن الاعتماد عليها في مناقشة الفرضيات.

6/ العبارة السادسة من عبارات الفرضية الثالثة ذات أهمية نسبية مرتفعة، لأن درجة الأهمية أكبر من 70%، وعند النظر إلى اختبار جودة التوفيق وجدنا أن قيمة كآي تربيع كانت 256.242b عند درجة حرية 4 بمعنوية 0.000 وهي أكبر من درجة الخطأ المسموح به 5% مما يعني وجود فروق معنوية بين إجابات أفراد الدراسة، من لذلك يُلاحظ ان أن العبارة السادسة تساهم نظرية القيود في معالجة الاختناقات التي تحدث في المصارف في سبيل تحقيق أهدافها مما يسهل عملية تخفيض تكاليف الخدمات المصرفية للفرضية الثالثة يمكن الاعتماد عليها في مناقشة الفرضيات.

7/ العبارة السابعة من عبارات الفرضية الثالثة ذات أهمية نسبية مرتفعة، لأن درجة الأهمية أكبر من 70%، وعند النظر إلى اختبار جودة التوفيق وجدنا أن قيمة كآي تربيع كانت 206.430عند درجة حرية 4 بمعنوية 0.000 وهي أكبر من درجة الخطأ المسموح به 5% مما يعني وجود فروق معنوية بين إجابات أفراد الدراسة، من لذلك يُلاحظ ان أن العبارة استخدام مدخل المحاسبة عن الإنجاز لأغراض قياس التكلفة بهدف توفير المعلومات يساعد على تخفيض تكاليف الخدمات المصرفية للفرضية الثالثة يمكن الاعتماد عليها في مناقشة الفرضيات.

8/ العبارة الثامنة من عبارات الفرضية الثالثة ذات أهمية نسبية عالية، لأن درجة الأهمية أكبر من 70%، وعند النظر إلى اختبار جودة التوفيق وجدنا أن قيمة كآي تربيع كانت 234.273b عند درجة حرية 4 بمعنوية 0.000 وهي أكبر من درجة الخطأ المسموح به 5% مما يعني وجود فروق معنوية بين إجابات أفراد الدراسة، من لذلك يُلاحظ ان أن العبارة الثامنة استخدام مدخل المحاسبة عن الإنجاز كأداة لترشيد القرارات الإدارية تؤدي إلى تخفيض تكلفة الخدمات المصرفية للفرضية الثالثة يمكن الاعتماد عليها في مناقشة الفرضيات.

9/ العبارة التاسعة من عبارات الفرضية الثالثة ذات أهمية نسبية عالية، لأن درجة الأهمية أكبر من 70%، وعند النظر إلى اختبار جودة التوفيق وجدنا أن قيمة كآي تربيع كانت 207.152b عند درجة حرية 4 بمعنوية 0.000 وهي أكبر من درجة الخطأ المسموح به 5% مما يعني وجود فروق معنوية بين إجابات أفراد الدراسة، من لذلك يُلاحظ ان أن العبارة التاسعة استخدام مدخل المحاسبة عن الإنجاز كأداة لترشيد قرارات التسعير يساعد على تخفيض تكلفة الخدمات المصرفية للفرضية الثالثة يمكن الاعتماد عليها في مناقشة الفرضيات.

10/ العبارة العاشرة من عبارات الفرضية الثالثة ذات أهمية نسبية عالية، لأن درجة الأهمية أكبر من 70%، وعند النظر إلى اختبار جودة التوفيق وجدنا أن قيمة كآي تربيع كانت 184.778b عند درجة حرية 4 بمعنوية 0.000 وهي أكبر من درجة الخطأ المسموح به 5% مما يعني وجود فروق معنوية بين إجابات أفراد الدراسة، من لذلك يُلاحظ ان أن العبارة العاشرة تقدم التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية اكثر ملائمة لظروف المصرف عند اتخاذ القرارات التمويلية للفرضية الثالثة يمكن الاعتماد عليها في مناقشة الفرضيات.

تحليل الارتباطات لعبارات الفرضية الثالثة:

أجري تحليل الارتباطات على بيانات الدراسة الميدانية للوقوف على الصورة المبدئية للارتباطات البينية بين عبارات الفرضية الثالثة. فكلما كانت درجة الارتباط قريبة من الواحد الصحيح فان ذلك يعنى أن الارتباط قوياً بين المتغيرين وكلما قلت درجة الارتباط عن الواحد الصحيح كلما ضعفت العلاقة بين المتغيرين وقد تكون العلاقة طردية أو عكسية، وبشكل عام تعتبر العلاقة ضعيفة إذا كانت قيمة معامل الارتباط أكبر من(0.30) ويمكن اعتبارها متوسطة إذا تراوحت قيمة معامل الارتباط بين (0.30) إلى (0.70) وتعتبر العلاقة قوية إذا كان معامل الارتباط أكثر من (0.70) الشكل (3) يوضح تحليل الارتباط لعبارات الفرضية الثانية ، و الجدول (22) نتائج تحليل الارتباط لعبارات الفرضية الثالثة، بتبين من الشكل (2) والجدول (22) أن جميع العلاقات إيجابية ضعيفة.

الشكل رقم4/3/9) تحليل الارتباط لعبارات الفرضية الثالثة

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2022م.

الجدول رقم(23/3/4) نتائج تحليل الارتباط لعبارات الفرضية الثالثة.

Estimate	متغيرات الدراسة		
.113	تقدم التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية تُمكن مستخدميها من المقارنة عند اتخاذ القرارات التمويلية بالمصرف	<-->	تقدم التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية أكثر ملائمة لظروف المصرف عند اتخاذ القرارات التمويلية
.235	التقارير المالية المرحلية تقدم معلومات محاسبية تمكن من قياس المنافع المتوقعة عند اتخاذ القرارات التمويلية بالمصرف	<-->	تقدم التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية تُمكن مستخدميها من المقارنة عند اتخاذ القرارات التمويلية بالمصرف
.163	التقارير المالية المرحلية تقدم معلومات محاسبية متجانسة تساعد في ترشيد القرارات التمويلية بالمصرف	<-->	تقدم التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية تُمكن مستخدميها من المقارنة عند اتخاذ القرارات التمويلية بالمصرف
.230	توفر التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية كافية لترشيد القرارات التمويلية بالمصرف	<-->	تقدم التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية تُمكن مستخدميها من المقارنة عند اتخاذ القرارات التمويلية بالمصرف
.242	توفر التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية قابلة للقياس عند اتخاذ القرارات التمويلية بالمصرف	<-->	تقدم التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية تُمكن مستخدميها من المقارنة عند اتخاذ القرارات التمويلية بالمصرف
.147	توفر التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية أكثر اتساقا تمكن من عملية اتخاذ القرارات التمويلية بالمصرف	<-->	توفر التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية قابلة للقياس عند اتخاذ القرارات التمويلية بالمصرف
.177	توفر التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية تؤدي الى إمكانية المقارنة بين الأداء الفعلي والمخطط له	<-->	توفر التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية قابلة للقياس عند اتخاذ القرارات التمويلية بالمصرف
.204	تقدم التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية تساعد في التعرف على نقاط القوة والضعف للنشاط التمويلي في المصرف	<-->	توفر التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية قابلة للقياس عند اتخاذ القرارات التمويلية بالمصرف
.149	توفر التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية قابلة للقياس عند اتخاذ القرارات التمويلية بالمصرف	<-->	التقارير المالية المرحلية تقدم معلومات محاسبية متجانسة تساعد في ترشيد القرارات التمويلية بالمصرف
.174	توفر التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية أكثر اتساقا تمكن من عملية اتخاذ القرارات التمويلية بالمصرف	<-->	توفر التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية كافية لترشيد القرارات التمويلية بالمصرف
.117	التقارير المالية المرحلية توفر معلومات محاسبية تسمح بإجراء مقارنات لعدة فترات زمنية حول المركز المالي مما يرشد القرارات التمويلية بالمصرف.	<-->	توفر التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية كافية لترشيد القرارات التمويلية بالمصرف

.203	توفر التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية كافية لترشيد القرارات التمويلية بالمصرف	<-->	التقارير المالية المرحلية تقدم معلومات محاسبية تمكن من قياس المنافع المتوقعة عند اتخاذ القرارات التمويلية بالمصرف
.225	توفر التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية كافية لترشيد القرارات التمويلية بالمصرف	<-->	التقارير المالية المرحلية تقدم معلومات محاسبية متجانسة تساعد في ترشيد القرارات التمويلية بالمصرف
.234	التقارير المالية المرحلية توفر معلومات محاسبية تسمح بإجراء مقارنات لعدة فترات زمنية حول المركز المالي مما يرشد القرارات التمويلية بالمصرف.	<-->	التقارير المالية المرحلية تقدم معلومات محاسبية متجانسة تساعد في ترشيد القرارات التمويلية بالمصرف
.234	التقارير المالية المرحلية تقدم معلومات محاسبية متجانسة تساعد في ترشيد القرارات التمويلية بالمصرف	<-->	التقارير المالية المرحلية تقدم معلومات محاسبية تمكن من قياس المنافع المتوقعة عند اتخاذ القرارات التمويلية بالمصرف
.220	تقدم التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية تساعد في التعرف على نقاط القوة والضعف للنشاط التمويلي في المصرف	<-->	التقارير المالية المرحلية تقدم معلومات محاسبية متجانسة تساعد في ترشيد القرارات التمويلية بالمصرف
.268	تقدم التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية تساعد في التعرف على نقاط القوة والضعف للنشاط التمويلي في المصرف	<-->	تقدم التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية أكثر ملائمة لظروف المصرف عند اتخاذ القرارات التمويلية
.275	تقدم التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية تساعد في التعرف على نقاط القوة والضعف للنشاط التمويلي في المصرف	<-->	تقدم التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية تساعد في التعرف على نقاط القوة والضعف للنشاط التمويلي في المصرف
.264	التقارير المالية المرحلية توفر معلومات محاسبية تسمح بإجراء مقارنات لعدة فترات زمنية حول المركز المالي مما يرشد القرارات التمويلية بالمصرف.	<-->	تقدم التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية تساعد في التعرف على نقاط القوة والضعف للنشاط التمويلي في المصرف
.283	توفر التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية أكثر اتساقا تمكن من عملية اتخاذ القرارات التمويلية بالمصرف	<-->	التقارير المالية المرحلية تقدم معلومات محاسبية تمكن من قياس المنافع المتوقعة عند اتخاذ القرارات التمويلية بالمصرف
.318	التقارير المالية المرحلية توفر معلومات محاسبية تسمح بإجراء مقارنات لعدة فترات زمنية حول المركز المالي مما يرشد القرارات التمويلية بالمصرف.	<-->	التقارير المالية المرحلية تقدم معلومات محاسبية تمكن من قياس المنافع المتوقعة عند اتخاذ القرارات التمويلية بالمصرف
.264	توفر التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية تؤدي الى إمكانية المقارنة بين الأداء الفعلي والمخطط له	<-->	التقارير المالية المرحلية تقدم معلومات محاسبية تمكن من قياس المنافع المتوقعة عند اتخاذ القرارات التمويلية بالمصرف
.380	توفر التقارير المالية المرحلية معلومات	<-->	تقدم التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية أكثر

	محاسبية تؤدي الى إمكانية المقارنة بين الأداء الفعلي والمخطط له		ملائمة لظروف المصرف عند اتخاذ القرارات التمويلية
.181	تقدم التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية تساعد في التعرف على نقاط القوة والضعف للنشاط التمويلي في المصرف	<-->	توفر التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية تؤدي الى إمكانية المقارنة بين الأداء الفعلي والمخطط له
.211	تقدم التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية تساعد في التعرف على نقاط القوة والضعف للنشاط التمويلي في المصرف	<-->	تقدم التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية تُمكن مستخدميها من المقارنة عند اتخاذ القرارات التمويلية بالمصرف
.289	تقدم التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية تساعد في التعرف على نقاط القوة والضعف للنشاط التمويلي في المصرف	<-->	التقارير المالية المرحلية تقدم معلومات محاسبية تمكن من قياس المنافع المتوقعة عند اتخاذ القرارات التمويلية بالمصرف
.142	تقدم التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية تساعد في التعرف على نقاط القوة والضعف للنشاط التمويلي في المصرف	<-->	توفر التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية كافية لترشيد القرارات التمويلية بالمصرف
.309	التقارير المالية المرحلية توفر معلومات محاسبية تسمح بإجراء مقارنات لعدة فترات زمنية حول المركز المالي مما يرشد القرارات التمويلية بالمصرف.	<-->	توفر التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية تؤدي الى إمكانية المقارنة بين الأداء الفعلي والمخطط له
.146	توفر التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية تؤدي الى إمكانية المقارنة بين الأداء الفعلي والمخطط له	<-->	تقدم التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية تُمكن مستخدميها من المقارنة عند اتخاذ القرارات التمويلية بالمصرف
.243	التقارير المالية المرحلية تقدم معلومات محاسبية متجانسة تساعد في ترشيد القرارات التمويلية بالمصرف	<-->	تقدم التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية أكثر ملائمة لظروف المصرف عند اتخاذ القرارات التمويلية
.455	توفر التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية أكثر اتساقا تمكن من عملية اتخاذ القرارات التمويلية بالمصرف	<-->	تقدم التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية أكثر ملائمة لظروف المصرف عند اتخاذ القرارات التمويلية
.305	توفر التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية تؤدي الى إمكانية المقارنة بين الأداء الفعلي والمخطط له	<-->	توفر التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية أكثر اتساقا تمكن من عملية اتخاذ القرارات التمويلية بالمصرف
.206	توفر التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية أكثر اتساقا تمكن من عملية اتخاذ القرارات التمويلية بالمصرف	<-->	تقدم التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية تُمكن مستخدميها من المقارنة عند اتخاذ القرارات التمويلية بالمصرف
.210	التقارير المالية المرحلية توفر معلومات محاسبية تسمح بإجراء مقارنات لعدة فترات زمنية حول المركز المالي مما يرشد القرارات التمويلية بالمصرف.	<-->	تقدم التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية تُمكن مستخدميها من المقارنة عند اتخاذ القرارات التمويلية بالمصرف

.309	التقارير المالية المرحلية توفر معلومات محاسبية تسمح بإجراء مقارنات لعدة فترات زمنية حول المركز المالي مما يرشد القرارات التمويلية بالمصرف.	<-->	توفر التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية أكثر اتساقا تمكن من عملية اتخاذ القرارات التمويلية بالمصرف
.188	توفر التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية تؤدي الى إمكانية المقارنة بين الأداء الفعلي والمخطط له	<-->	التقارير المالية المرحلية تقدم معلومات محاسبية متجانسة تساعد في ترشيد القرارات التمويلية بالمصرف
.213	توفر التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية أكثر اتساقا تمكن من عملية اتخاذ القرارات التمويلية بالمصرف	<-->	التقارير المالية المرحلية تقدم معلومات محاسبية متجانسة تساعد في ترشيد القرارات التمويلية بالمصرف
.219	توفر التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية قابلة للقياس عند اتخاذ القرارات التمويلية بالمصرف	<-->	توفر التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية كافية لترشيد القرارات التمويلية بالمصرف
.172	توفر التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية كافية لترشيد القرارات التمويلية بالمصرف	<-->	تقدم التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية أكثر ملائمة لظروف المصرف عند اتخاذ القرارات التمويلية
.236	توفر التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية تؤدي الى إمكانية المقارنة بين الأداء الفعلي والمخطط له	<-->	توفر التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية كافية لترشيد القرارات التمويلية بالمصرف
.173	التقارير المالية المرحلية توفر معلومات محاسبية تسمح بإجراء مقارنات لعدة فترات زمنية حول المركز المالي مما يرشد القرارات التمويلية بالمصرف.	<-->	توفر التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية قابلة للقياس عند اتخاذ القرارات التمويلية بالمصرف
.204	توفر التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية قابلة للقياس عند اتخاذ القرارات التمويلية بالمصرف	<-->	التقارير المالية المرحلية تقدم معلومات محاسبية تمكن من قياس المنافع المتوقعة عند اتخاذ القرارات التمويلية بالمصرف
.252	التقارير المالية المرحلية تقدم معلومات محاسبية تمكن من قياس المنافع المتوقعة عند اتخاذ القرارات التمويلية بالمصرف	<-->	تقدم التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية أكثر ملائمة لظروف المصرف عند اتخاذ القرارات التمويلية
.338	التقارير المالية المرحلية توفر معلومات محاسبية تسمح بإجراء مقارنات لعدة فترات زمنية حول المركز المالي مما يرشد القرارات التمويلية بالمصرف.	<-->	تقدم التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية أكثر ملائمة لظروف المصرف عند اتخاذ القرارات التمويلية
.122	توفر التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية قابلة للقياس عند اتخاذ القرارات التمويلية بالمصرف	<-->	تقدم التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية أكثر ملائمة لظروف المصرف عند اتخاذ القرارات التمويلية

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2022م.

مناقشة الفرضية الثالثة: هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التقارير المالية المرحلية وقابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة لترشيد القرارات التمويلية بالمصارف السودانية: تتكون الفرضية الثالثة من عشرة عبارات من عبارات الاستبانة، وبعد تحليل توزيع هذه العبارات من خلال الجدول التكراري والأهمية النسبية واختبار جودة التوفيق(كآي تربيع) اتضح أن كل العبارات يمكن الاعتماد عليها في مناقشة الفرضية، الجدول التالي: يبين تجميع عبارات هذه الفرضية.

الجدول رقم(24/3/4) تجميع عبارات الفرضية الثالثة

بيان	التكرارات	النسبة %
أوافق بشدة	470	%23
أوافق	1229	%62
محايد	228	%12
لا أوافق	39	%2
لا أوافق بشدة	14	%1
المجموع	1980	%100
الوسط الحسابي	الأهمية النسبية	درجة الأهمية
4.18	0.84	مرتفعة
كآي تربيع	درجة الحرية	احتمالية كآي تربيع
344.071b	4	.000
الوسيط	-	احتمالية الوسيط
3		0.000

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2022م.

من الجدول رقم(24/3/4) يلاظ أن 23%من أفراد العينة وافقوا بشدة على جميع عبارات الفرضية الثالثة، 62% من أفراد العينة وافقوا على كل العبارات، 12%من أفراد العينة كانوا محايدين، 2%من العينة لم يوافقوا، 1%من العينة لم يوافقوا بشدة على عبارات الفرضية الثالثة. وهذا يعني أن 85% من أفراد العينة وافقوا على جميع عبارات الفرضية الثانية. وقد بلغت الأهمية النسبية نسبة 84% وهي نسبة مرتفعة، لأن نسبة درجة الأهمية كانت أكبر من 70%، أما اختبار جودة التوفيق كانت فيه قيمة كآي تربيع تساوي 344.071b عند درجة حرية 4 بمعنوية 0.000 وهي أقل من درجة الخطأ المسموح به 5% مما يعني وجود فروق معنوية بين إجابات أفراد الدراسة. جاءت قيمة الوسيط 3 عند معنوية 0.000 وهذه القيمة تشير

إلى الموافقة، مما سبق يتضح من خلال نتائج التحليل أعلاه ان الفرضية الثالثة قدت تحققت، وانه توجد علاقة معنوية بين التقارير المالية المرحلية وقابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة لترشيد القرارات التمويلية بالمصارف السودانية.

الجدول التالي: الأهمية النسبية واختبار جودة التوفيق لعبارات الفرضية الرابعة:

الجدول رقم(25/3/4) الأهمية النسبية واختبار جودة التوفيق لعبارات الفرضية الرابعة

م	العبارات	كآي تربيع	درجة الحرية	الاحتمالية كآي تربيع	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الأهمية النسبية	درجة الأهمية
1	توفر التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية تمتاز بالوضوح لترشيد القرارات التمويلية بالمصرف.	161.949	4	.000	0.79	4.09	0.82	مرتفعة
2	التقارير المالية المرحلية توفر معلومات محاسبية تزيد مستوى الفهم والإدراك لدى مستخدميها لترشد القرارات التمويلية.	322.657	4	.000	0.64	4.05	0.81	مرتفعة
3	تقدم التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية مفيدة لترشيد القرارات التمويلية بالمصرف.	293.717	4	.000	0.63	4.15	0.83	مرتفعة
4	توفر التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية تتسم بالوضوح تساعد في ترشيد القرارات التمويلية.	329.980	4	.000	0.67	4.10	0.82	مرتفعة
5	التقارير المالية المرحلية تقدم معلومات محاسبية كافية تساعد في ترشيد القرارات التمويل.	260.081	4	.000	0.71	4.10	0.82	مرتفعة
6	التقارير المالية المرحلية توفر معلومات محاسبية مكتملة وفي حدود أهميتها لترشيد القرارات التمويلية بالمصرف.	196.747	4	.000	0.78	3.95	0.79	مرتفعة
7	التقارير المالية المرحلية تقدم معلومات محاسبية تزيد من درجة التأكد وترشد القرارات التمويلية بالمصارف.	219.778	4	.000	0.75	4.11	0.82	مرتفعة
8	تقدم التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية صحيحة للمستخدمين تساعدهم في اتخاذ قرارات تمويلية رشيدة.	188.818	4	.000	0.78	4.02	0.80	مرتفعة
9	التقارير المالية المرحلية تقدم معلومات محاسبية قابلة للفهم المباشر من قبل المستخدمين ومتخذي القرارات التمويلية بالمصرف.	284.576	4	.000	0.69	4.05	0.81	مرتفعة
10	تقدم التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية للمستخدمين بقدر معقول من المعرفة عن نشاط المصرف.	321.495	4	.000	0.71	4.04	0.81	مرتفعة

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2022م.

من الجدول رقم(25/3/4) الذي يبين الأهمية النسبية واختبار جودة التوفيق لعبارات الفرضية الثالثة وجد الآتي:

1/ العبارة الأولى من عبارات الفرضية الرابعة ذات أهمية نسبية مرتفعة، لأن درجة الأهمية أكبر من 70%، وعند النظر إلى اختبار جودة التوفيق وجدنا أن قيمة كآي تربيع كانت 161.949a عند درجة حرية 4 بمعنوية 0.000 وهي أكبر من درجة الخطأ المسموح به 5% مما يعني وجود فروق معنوية بين إجابات أفراد الدراسة، من لذلك يُلاحظ ان أن توفر التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية تمتاز بالوضوح لترشيد القرارات التمويلية بالمصرف للفرضية الرابعة يمكن الاعتماد عليها في مناقشة الفرضيات.

2/ العبارة الثانية من عبارات الفرضية الرابعة ذات أهمية نسبية مرتفعة، لأن درجة الأهمية أكبر من 70%، وعند النظر إلى اختبار جودة التوفيق وجدنا أن قيمة كآي تربيع كانت 322.657a عند درجة حرية 4 بمعنوية 0.000 وهي أكبر من درجة الخطأ المسموح به 5% مما يعني وجود فروق معنوية بين إجابات أفراد الدراسة، من لذلك يُلاحظ ان أن العبارة الثانية التقارير المالية المرحلية توفر معلومات محاسبية تزيد مستوى الفهم والإدراك لدى مستخدميها لترشد القرارات التمويلية للفرضية الرابعة يمكن الاعتماد عليها في مناقشة الفرضيات.

3/ العبارة الثالثة من عبارات الفرضية الرابعة ذات أهمية نسبية عالية، لأن درجة الأهمية أكبر من 70%، وعند النظر إلى اختبار جودة التوفيق وجدنا أن قيمة كآي تربيع كانت 293.717a عند درجة حرية 4 بمعنوية 0.000 وهي أكبر من درجة الخطأ المسموح به 5% مما يعني وجود فروق معنوية بين إجابات أفراد الدراسة، من لذلك يُلاحظ ان أن العبارة الثالثة تقدم التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية مفيدة لترشيد القرارات التمويلية بالمصرف للفرضية الرابعة يمكن الاعتماد عليها في مناقشة الفرضيات.

4/ العبارة الرابعة من عبارات الفرضية الرابعة ذات أهمية نسبية عالية، لأن درجة الأهمية أكبر من 70%، وعند النظر إلى اختبار جودة التوفيق وجدنا أن قيمة كآي تربيع كانت 329.980a عند درجة حرية 4 بمعنوية 0.000 وهي أكبر من درجة الخطأ المسموح به 5% مما يعني وجود فروق معنوية بين إجابات أفراد الدراسة، من لذلك يُلاحظ ان أن العبارة الرابعة توفر التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية تتسم بالوضوح تساعد في ترشيد القرارات التمويلية للفرضية الرابعة يمكن الاعتماد عليها في مناقشة الفرضيات.

5/ العبارة الخامسة من عبارات الفرضية الرابعة ذات أهمية نسبية عالية، لأن درجة الأهمية أكبر من 70%، وعند النظر إلى اختبار جودة التوفيق وجدنا أن قيمة كآي تربيع كانت 260.081a عند درجة حرية 4 بمعنوية 0.000 وهي أكبر من درجة الخطأ المسموح به 5% مما يعني وجود فروق معنوية بين إجابات أفراد الدراسة، من لذلك يُلاحظ ان أن العبارة الخامسة التقارير المالية المرحلية تقدم معلومات محاسبية كافية تساعد في ترشيد القرارات التمويلية .للفرضية الرابعة يمكن الاعتماد عليها في مناقشة الفرضيات.

6/ العبارة السادسة من عبارات الفرضية الرابعة ذات أهمية نسبية مرتفعة، لأن درجة الأهمية أكبر من 70%، وعند النظر إلى اختبار جودة التوفيق وجدنا أن قيمة كآي تربيع كانت 196.747a عند درجة حرية

4 بمعنوية 0.000 وهي أكبر من درجة الخطأ المسموح به 5% مما يعني وجود فروق معنوية بين إجابات أفراد الدراسة، من لذلك يُلاحظ ان أن العبارة التقارير المالية المرحلية توفر معلومات محاسبية مكتملة وفي حدود أهميتها لترشيد القرارات التمويلية بالمصرف للفرضية الرابعة يمكن الاعتماد عليها في مناقشة الفرضيات.

7/ العبارة السابعة من عبارات الفرضية الثالثة ذات أهمية نسبية مرتفعة، لأن درجة الأهمية أكبر من 70%، وعند النظر إلى اختبار جودة التوفيق وجدنا أن قيمة كآي تربيع كانت 219.778a عند درجة حرية 4 بمعنوية 0.000 وهي أكبر من درجة الخطأ المسموح به 5% مما يعني وجود فروق معنوية بين إجابات أفراد الدراسة، من لذلك يُلاحظ ان أن العبارة السابعة التقارير المالية المرحلية تقدم معلومات محاسبية تزيد من درجة التأكد وترشد القرارات التمويلية بالمصارف للفرضية الثالثة يمكن الاعتماد عليها في مناقشة الفرضيات.

8/ العبارة الثامنة من عبارات الفرضية الرابعة ذات أهمية نسبية عالية، لأن درجة الأهمية أكبر من 70%، وعند النظر إلى اختبار جودة التوفيق وجدنا أن قيمة كآي تربيع كانت 188.818a عند درجة حرية 4 بمعنوية 0.000 وهي أكبر من درجة الخطأ المسموح به 5% مما يعني وجود فروق معنوية بين إجابات أفراد الدراسة، من لذلك يُلاحظ ان أن العبارة الثامنة تقدم التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية صحيحة للمستخدمين تساعدهم في اتخاذ قرارات تمويلية رشيدة للفرضية الرابعة يمكن الاعتماد عليها في مناقشة الفرضيات.

9/ العبارة التاسعة من عبارات الفرضية الرابعة ذات أهمية نسبية عالية، لأن درجة الأهمية أكبر من 70%، وعند النظر إلى اختبار جودة التوفيق وجدنا أن قيمة كآي تربيع كانت 284.576a عند درجة حرية 4 بمعنوية 0.000 وهي أكبر من درجة الخطأ المسموح به 5% مما يعني وجود فروق معنوية بين إجابات أفراد الدراسة، من لذلك يُلاحظ ان أن العبارة التاسعة التقارير المالية المرحلية تقدم معلومات محاسبية قابلة للفهم المباشر من قبل المستخدمين ومتخذي القرارات التمويلية بالمصرف للفرضية الرابعة يمكن الاعتماد عليها في مناقشة الفرضيات.

10/ العبارة العاشرة من عبارات الفرضية الرابعة ذات أهمية نسبية عالية، لأن درجة الأهمية أكبر من 70%، وعند النظر إلى اختبار جودة التوفيق وجدنا أن قيمة كآي تربيع كانت 321.495a عند درجة حرية 4 بمعنوية 0.000 وهي أكبر من درجة الخطأ المسموح به 5% مما يعني وجود فروق معنوية بين إجابات أفراد الدراسة، من لذلك يُلاحظ ان أن العبارة العاشرة تقدم التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية للمستخدمين بقدر معقول من المعرفة عن نشاط المصرف للفرضية الرابعة يمكن الاعتماد عليها في مناقشة الفرضيات.

تحليل الارتباطات لعبارات الفرضية الرابعة:

أجري تحليل الارتباطات على بيانات الدراسة الميدانية للوقوف على الصورة المبدئية للارتباطات البينية بين عبارات الفرضية الرابعة. فكلما كانت درجة الارتباط قريبة من الواحد الصحيح فان ذلك يعنى أن الارتباط قوياً بين المتغيرين وكلما قلت درجة الارتباط عن الواحد الصحيح كلما ضعفت العلاقة بين المتغيرين وقد تكون العلاقة طردية أو عكسية، وبشكل عام تعتبر العلاقة ضعيفة إذا كانت قيمة معامل الارتباط أكبر من(0.30) ويمكن اعتبارها متوسطة إذا تراوحت قيمة معامل الارتباط بين (0.30) إلى (0.70) وتعتبر العلاقة قوية إذا كان معامل الارتباط أكثر من (0.70) الشكل (3) يوضح تحليل الارتباط لعبارات الفرضية الرابعة ، و الجدول (25) نتائج تحليل الارتباط لعبارات.

الشكل رقم(10/3/4) تحليل الارتباط لعبارات الفرضية الرابعة

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2022م.

الجدول رقم(26/3/4) نتائج تحليل الارتباط لعبارات الفرضية الرابعة

Estimate	متغيرات الدراسة		
.199	توفر التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية تمتاز بالوضوح لترشيد القرارات التمويلية بالمصرف	<-->	تقدم التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية للمستخدمين بقدر معقول من المعرفة عن نشاط المصرف
.267	التقارير المالية المرحلية توفر معلومات محاسبية مكتملة وفي حدود أهميتها لترشيد القرارات التمويلية بالمصرف	<-->	توفر التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية تمتاز بالوضوح لترشيد القرارات التمويلية بالمصرف
.138	توفر التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية تتسم بالوضوح تساعد في ترشيد القرارات التمويلية	<-->	توفر التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية تمتاز بالوضوح لترشيد القرارات التمويلية بالمصرف
.240	تقدم التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية مفيدة لترشيد القرارات التمويلية بالمصرف	<-->	توفر التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية تمتاز بالوضوح لترشيد القرارات التمويلية بالمصرف
.248	التقارير المالية المرحلية توفر معلومات محاسبية تزيد مستوى الفهم والإدراك لدى مستخدميها لترشد القرارات التمويلية	<-->	توفر التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية تمتاز بالوضوح لترشيد القرارات التمويلية بالمصرف
.164	التقارير المالية المرحلية تقدم معلومات محاسبية قابلة للفهم المباشر من قبل المستخدمين ومتخذي القرارات التمويلية بالمصرف	<-->	التقارير المالية المرحلية توفر معلومات محاسبية تزيد مستوى الفهم والإدراك لدى مستخدميها لترشد القرارات التمويلية
.227	التقارير المالية المرحلية تقدم معلومات محاسبية تزيد من درجة التأكد وترشد القرارات التمويلية بالمصارف	<-->	التقارير المالية المرحلية توفر معلومات محاسبية تزيد مستوى الفهم والإدراك لدى مستخدميها لترشد القرارات التمويلية
.232	التقارير المالية المرحلية تقدم معلومات محاسبية كافية تساعد في ترشيد القرارات التمويل	<-->	التقارير المالية المرحلية توفر معلومات محاسبية تزيد مستوى الفهم والإدراك لدى مستخدميها لترشد القرارات التمويلية
.217	التقارير المالية المرحلية توفر معلومات محاسبية تزيد مستوى الفهم والإدراك لدى مستخدميها لترشد القرارات التمويلية	<-->	توفر التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية تتسم بالوضوح تساعد في ترشيد القرارات التمويلية
.154	التقارير المالية المرحلية تقدم معلومات محاسبية قابلة للفهم المباشر من قبل المستخدمين ومتخذي القرارات التمويلية بالمصرف	<-->	تقدم التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية مفيدة لترشيد القرارات التمويلية بالمصرف
.190	تقدم التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية صحيحة للمستخدمين تساعدهم في	<-->	تقدم التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية مفيدة لترشيد القرارات التمويلية بالمصرف

	اتخاذ قرارات تمويلية رشيدة		
.285	تقدم التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية مفيدة لترشيد القرارات التمويلية بالمصرف	<-->	التقارير المالية المرحلية توفر معلومات محاسبية مكتملة وفي حدود أهميتها لترشيد القرارات التمويلية بالمصرف
.157	تقدم التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية مفيدة لترشيد القرارات التمويلية بالمصرف	<-->	توفر التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية تتسم بالوضوح تساعد في ترشيد القرارات التمويلية
.291	تقدم التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية صحيحة للمستخدمين تساعدهم في اتخاذ قرارات تمويلية رشيدة	<-->	توفر التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية تتسم بالوضوح تساعد في ترشيد القرارات التمويلية
.273	توفر التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية تتسم بالوضوح تساعد في ترشيد القرارات التمويلية	<-->	التقارير المالية المرحلية توفر معلومات محاسبية مكتملة وفي حدود أهميتها لترشيد القرارات التمويلية بالمصرف
.283	التقارير المالية المرحلية تقدم معلومات محاسبية كافية تساعد في ترشيد القرارات التمويل	<-->	توفر التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية تتسم بالوضوح تساعد في ترشيد القرارات التمويلية
.264	التقارير المالية المرحلية تقدم معلومات محاسبية كافية تساعد في ترشيد القرارات التمويل	<-->	تقدم التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية للمستخدمين بقدر معقول من المعرفة عن نشاط المصرف
.283	التقارير المالية المرحلية تقدم معلومات محاسبية كافية تساعد في ترشيد القرارات التمويل	<-->	التقارير المالية المرحلية تقدم معلومات محاسبية قابلة للفهم المباشر من قبل المستخدمين ومتخذي القرارات التمويلية بالمصرف
.291	تقدم التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية صحيحة للمستخدمين تساعدهم في اتخاذ قرارات تمويلية رشيدة	<-->	التقارير المالية المرحلية تقدم معلومات محاسبية كافية تساعد في ترشيد القرارات التمويل
.270	التقارير المالية المرحلية تقدم معلومات محاسبية قابلة للفهم المباشر من قبل المستخدمين ومتخذي القرارات التمويلية بالمصرف	<-->	التقارير المالية المرحلية توفر معلومات محاسبية مكتملة وفي حدود أهميتها لترشيد القرارات التمويلية بالمصرف
.258	تقدم التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية صحيحة للمستخدمين تساعدهم في اتخاذ قرارات تمويلية رشيدة	<-->	التقارير المالية المرحلية توفر معلومات محاسبية مكتملة وفي حدود أهميتها لترشيد القرارات التمويلية بالمصرف
.364	التقارير المالية المرحلية تقدم معلومات محاسبية تزيد من درجة التأكد وترشد القرارات التمويلية بالمصارف	<-->	التقارير المالية المرحلية توفر معلومات محاسبية مكتملة وفي حدود أهميتها لترشيد القرارات التمويلية بالمصرف
.283	التقارير المالية المرحلية تقدم معلومات محاسبية تزيد من درجة التأكد وترشد القرارات	<-->	تقدم التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية للمستخدمين بقدر معقول من المعرفة عن نشاط

	التمويلية بالمصارف		المصرف
.342	التقارير المالية المرحلية تقدم معلومات محاسبية كافية تساعد في ترشيد القرارات التمويل	<-->	التقارير المالية المرحلية تقدم معلومات محاسبية تزيد من درجة التأكد وترشد القرارات التمويلية بالمصارف
.254	التقارير المالية المرحلية تقدم معلومات محاسبية كافية تساعد في ترشيد القرارات التمويل	<-->	توفر التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية تمتاز بالوضوح لترشيد القرارات التمويلية بالمصرف
.278	التقارير المالية المرحلية تقدم معلومات محاسبية كافية تساعد في ترشيد القرارات التمويل	<-->	التقارير المالية المرحلية توفر معلومات محاسبية مكتملة وفي حدود أهميتها لترشيد القرارات التمويلية بالمصرف
.253	التقارير المالية المرحلية تقدم معلومات محاسبية كافية تساعد في ترشيد القرارات التمويل	<-->	تقدم التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية مفيدة لترشيد القرارات التمويلية بالمصرف
.301	تقدم التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية صحيحة للمستخدمين تساعدهم في اتخاذ قرارات تمويلية رشيدة	<-->	التقارير المالية المرحلية تقدم معلومات محاسبية تزيد من درجة التأكد وترشد القرارات التمويلية بالمصارف
.192	التقارير المالية المرحلية تقدم معلومات محاسبية تزيد من درجة التأكد وترشد القرارات التمويلية بالمصارف	<-->	توفر التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية تمتاز بالوضوح لترشيد القرارات التمويلية بالمصرف
.223	توفر التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية تتسم بالوضوح تساعد في ترشيد القرارات التمويلية	<-->	تقدم التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية للمستخدمين بقدر معقول من المعرفة عن نشاط المصرف
.321	التقارير المالية المرحلية تقدم معلومات محاسبية قابلة للفهم المباشر من قبل المستخدمين ومتخذي القرارات التمويلية بالمصرف	<-->	تقدم التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية للمستخدمين بقدر معقول من المعرفة عن نشاط المصرف
.277	التقارير المالية المرحلية تقدم معلومات محاسبية تزيد من درجة التأكد وترشد القرارات التمويلية بالمصارف	<-->	التقارير المالية المرحلية تقدم معلومات محاسبية قابلة للفهم المباشر من قبل المستخدمين ومتخذي القرارات التمويلية بالمصرف
.167	التقارير المالية المرحلية تقدم معلومات محاسبية قابلة للفهم المباشر من قبل المستخدمين ومتخذي القرارات التمويلية بالمصرف	<-->	توفر التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية تمتاز بالوضوح لترشيد القرارات التمويلية بالمصرف
.332	تقدم التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية صحيحة للمستخدمين تساعدهم في اتخاذ قرارات تمويلية رشيدة	<-->	توفر التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية تمتاز بالوضوح لترشيد القرارات التمويلية بالمصرف
.333	تقدم التقارير المالية المرحلية معلومات	<-->	التقارير المالية المرحلية تقدم معلومات محاسبية

	محاسبية صحيحة للمستخدمين تساعدهم في اتخاذ قرارات تمويلية رشيدة		قابلة للفهم المباشر من قبل المستخدمين ومتخذي القرارات التمويلية بالمصرف
.241	التقارير المالية المرحلية تقدم معلومات محاسبية تزيد من درجة التأكد وترشد القرارات التمويلية بالمصارف	<-->	توفر التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية تتسم بالوضوح تساعد في ترشيد القرارات التمويلية
.263	التقارير المالية المرحلية تقدم معلومات محاسبية قابلة للفهم المباشر من قبل المستخدمين ومتخذي القرارات التمويلية بالمصرف	<-->	توفر التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية تتسم بالوضوح تساعد في ترشيد القرارات التمويلية
.240	التقارير المالية المرحلية توفر معلومات محاسبية تزيد مستوى الفهم والإدراك لدى مستخدميها لترشد القرارات التمويلية	<-->	تقدم التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية مفيدة لترشيد القرارات التمويلية بالمصرف
.206	تقدم التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية مفيدة لترشيد القرارات التمويلية بالمصرف	<-->	تقدم التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية للمستخدمين بقدر معقول من المعرفة عن نشاط المصرف
.277	التقارير المالية المرحلية تقدم معلومات محاسبية تزيد من درجة التأكد وترشد القرارات التمويلية بالمصارف	<-->	تقدم التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية مفيدة لترشيد القرارات التمويلية بالمصرف
.328	تقدم التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية صحيحة للمستخدمين تساعدهم في اتخاذ قرارات تمويلية رشيدة	<-->	التقارير المالية المرحلية توفر معلومات محاسبية تزيد مستوى الفهم والإدراك لدى مستخدميها لترشد القرارات التمويلية
.205	التقارير المالية المرحلية توفر معلومات محاسبية تزيد مستوى الفهم والإدراك لدى مستخدميها لترشد القرارات التمويلية	<-->	التقارير المالية المرحلية توفر معلومات محاسبية مكتملة وفي حدود أهميتها لترشيد القرارات التمويلية بالمصرف
.260	التقارير المالية المرحلية توفر معلومات محاسبية مكتملة وفي حدود أهميتها لترشيد القرارات التمويلية بالمصرف	<-->	تقدم التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية للمستخدمين بقدر معقول من المعرفة عن نشاط المصرف
.353	تقدم التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية صحيحة للمستخدمين تساعدهم في اتخاذ قرارات تمويلية رشيدة	<-->	تقدم التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية للمستخدمين بقدر معقول من المعرفة عن نشاط المصرف
.225	التقارير المالية المرحلية توفر معلومات محاسبية تزيد مستوى الفهم والإدراك لدى مستخدميها لترشد القرارات التمويلية	<-->	تقدم التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية للمستخدمين بقدر معقول من المعرفة عن نشاط المصرف

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2022م.

مناقشة الفرضية الرابعة: هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التقارير المالية المرحلية وقابلية المعلومات المحاسبية للفهم لترشيد القرارات التمويلية بالمصارف السودانية: تتكون الفرضية الرابعة من عشرة عبارات من عبارات الاستبانة، وبعد تحليل توزيع هذه العبارات من خلال الجدول التكراري والأهمية النسبية واختبار جودة التوفيق (كآي تربيع) اتضح أن كل العبارات يمكن الاعتماد عليها في مناقشة الفرضية، الجدول التالي: يبين تجميع عبارات هذه الفرضية.

الجدول رقم(27/3/4) تجميع عبارات الفرضية الرابعة

بيان	التكرارات	النسبة %
أوافق بشدة	483	%24
أوافق	1219	%62
محايد	221	11%
لا أوافق	38	2%
لا أوافق بشدة	19	1%
المجموع	1980	%100
الوسط الحسابي	الأهمية النسبية	درجة الأهمية
4.15	0.83	مرتفعة
كآي تربيع	درجة الحرية	احتمالية كآي تربيع
329.980a	4	.000
الوسيط	-	احتمالية الوسيط
3		0.000

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2022م.

من الجدول رقم(27/3/4) يلاحظ أن 24%من أفراد العينة وافقوا بشدة على جميع عبارات الفرضية الرابعة، 62%من أفراد العينة وافقوا على كل العبارات، 11%من أفراد العينة كانوا محايدين، 2%من العينة لم يوافقوا، 1%من العينة لم يوافقوا بشدة على عبارات الفرضية الرابعة. وهذا يعني أن 86% من أفراد العينة وافقوا على جميع عبارات الفرضية الرابعة. وقد بلغت الأهمية النسبية نسبة 83% وهي نسبة مرتفعة، لأن نسبة درجة الأهمية كانت أكبر من 70%، أما اختبار جودة التوفيق كانت فيه قيمة كآي تربيع تساوي 329.980a عند درجة حرية 4 بمعنوية 0.000 وهي أقل من درجة الخطأ المسموح به 5% مما يعني وجود فروق معنوية بين إجابات أفراد الدراسة. جاءت قيمة الوسيط 3 عند معنوية 0.000 وهذه القيمة تشير إلى الموافقة، مما

سبق يتضح من خلال نتائج التحليل أعلاه ان الفرضية الرابعة قدت تحققت، وانه توجد علاقة معنوية بين التقارير المالية المرحلية وقابلية المعلومات المحاسبية للفهم لترشيد القرارات التمويلية بالمصارف السودانية.

ملخص نتائج اختبار الفرضيات:

الجدول رقم(28/3/4) يبين ملخص نتائج فرضيات الدراسة

نتائج فرضيات الدراسة	الحالة
الفرضية الأولى: هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التقارير المالية المرحلية وملاءمة المعلومات المحاسبية لترشيد القرارات التمويلية بالمصارف السودانية.	**تحققت**
الفرضية الثانية: هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التقارير المالية المرحلية وموثوقية المعلومات المحاسبية لترشيد القرارات التمويلية بالمصارف السودانية.	**تحققت**
الفرضية الثالثة: هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التقارير المالية المرحلية وقابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة لترشيد القرارات التمويلية بالمصارف السودانية.	**تحققت**
الفرضية الرابعة: هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التقارير المالية المرحلية وقابلية المعلومات المحاسبية للفهم لترشيد القرارات التمويلية بالمصارف السودانية.	**تحققت**

الخاتمة

وتشتمل على:

أولاً: النتائج

ثانياً: التوصيات

أولاً: النتائج:

من خلال العرض النظري وتحليل بيانات الدراسة الميدانية تم التوصل الى النتائج التالية:

1. هنالك علاقة ايجابية بين التقارير المالية المرحلية وملاءمة المعلومات المحاسبية لترشيد القرارات التمويلية بالمصارف السودانية.
2. هنالك علاقة ايجابية بين التقارير المالية المرحلية وموثوقية المعلومات المحاسبية لترشيد القرارات التمويلية بالمصارف السودانية.
3. هنالك علاقة ايجابية بين التقارير المالية المرحلية وقابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة لترشيد القرارات التمويلية بالمصارف السودانية.
4. هنالك علاقة ايجابية بين التقارير المالية المرحلية وقابلية المعلومات المحاسبية للفهم لترشيد القرارات التمويلية بالمصارف السودانية.
5. التقارير المالية المرحلية ساعدت في التقييم الارتدادي للمعلومات المحاسبية لترشيد القرارات التمويلية.
6. وفرت التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية تزيد من قدرة المصرف على التنبؤ المستقبلي لترشيد القرارات التمويلية.
7. وفرت التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية ذات منفعة في عملية اتخاذ القرارات التمويلية بالمصرف.
8. قدمت التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية تتصف بالموضوعية في عملية ترشيد القرارات التمويلية بالمصرف.
9. التقارير المالية المرحلية أظهرت معلومات محاسبية بطريقة قابلة للتحقق بما يفيد في ترشيد القرارات التمويلية بالمصرف.
10. وفرت التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية يمكن الاعتماد عليها عند اتخاذ القرارات التمويلية بالمصرف.
11. وفرت التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية قابلة للقياس عند اتخاذ القرارات التمويلية بالمصرف
12. التقارير المالية المرحلية قدمت معلومات محاسبية متجانسة تساعد في ترشيد القرارات التمويلية بالمصرف.
13. وفرت التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية تمتاز بالوضوح لترشيد القرارات التمويلية بالمصرف.
14. قدمت التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية مفيدة لترشيد القرارات التمويلية بالمصرف.

ثانياً: التوصيات:

بناءً على نتائج الدراسة يوصي الباحث بالاتي:

1. توحيد اتباع السياسات المحاسبية في التقارير المالية المرحلية والتقارير المالية السنوية.
2. نشر معلومات التقارير المالية المرحلية الكترونياً لمساعدة المستخدمين وغيرهم من اصحاب المصلحة لاتخاذ قرارات تمويلية سليمة.
3. الزام المصارف المعدة للتقارير المالية المرحلية ان تكون هذه التقارير مدققة من قبل مراجع حسابات خارجي لزيادة الثقة في المعلومات الواردة فيها.
4. الزام المصارف باصدار التقارير المالية المرحلية وفق متطلبات المعيار المحاسبي AIS34 من حيث المحتوى والشكل.
5. زيادة الافصاح عن المعلومات بالتقارير المالية المرحلية التي تساعد في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية لترشيد القرارات التمويلية.
6. الاهتمام بنشر جميع البنود والتفصيلات المتعلقة بالتقارير المالية المرحلية باعتبارها جزءاً منها يخدم مجموعة المستخدمين.
7. ان يكون الاصدار للتقارير المالية المرحلية شهري لذلك له تأثير على زيادة ملاءمة وموثوقية المعلومات المحاسبية.
8. ضرورة نشر ثقافة الوعي لدى المستثمرين باهمية المعلومات التي تحتويها التقارير المالية المرحلية باعتبارها احد مصادر المعلومات التي يعتمد عليها المستثمرين في اتخاذ قراراتهم.

9. توصيات بدراسات مستقبلية:

أ. اثر جودة معلومات التقارير المالية المرحلية على قرارات الاستثمار في الشركات المدرجة في السوق الخرطوم للاوراق المالية.

ب. استخدام مدخل القيمة العادلة في تحسين درجة شفافية التقارير المالية المرحلية بغرض ترشيد قرارات التمويل.

ج. مدى التزام الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للاوراق المالية بمتطلبات معيار المحاسبة الدولي AIS34

المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم

أولاً: المراجع باللغة العربية:

1. الكتب:

- ابراهيم درويش، الادارة العامة في النظرية والممارسة،(القاهرة: الدار الجامعية، 1975م).
- احمد حسين علي حسين، نظم المعلومات المحاسبية، (الأسكندرية: الدار الجامعية، 2011م).
- ـــــــــــــــــــــــــ، نظم المعلومات المحاسبية- الاطار الفكري والنظم التطبيقية،(القاهرة: الدار الجامعة، 2004م).
- ـــــــــــــــــــــــــ، نظم المعلومات المحاسبية: الاطار الفكري والنظم التطبيقية، النظام اليدوي، وتصميم النظم، نظام الحاسب،(الاسكندرية: مطابع الاشعاع، 1997م).
- احمد رجب عبدالعال، المحاسبة الإدارية والأدوات التحليلية والإتجاهات السلوكية،(الأسكندرية: مؤسسة شباب جامعة الأسكندرية، 1984م).
- ـــــــــــــــــــــــــ، المحاسبة الادارية،(القاهرة: مؤسسة شباب الجامعة، 1995م).
- احمد صلاح عطية، محاسبة الإستثمار والتمويل في المنشآت المالية،(الأسكندرية: الدار الجامعية، 2010م).
- احمد ماهر واخرون، الادارة- المبادئ والمهارات،(الاسكندرية: الدار الجامعية، 2002م).
- احمد محمد زامل، المحاسبة الادارية مع تطبيقات الحاسب الآلي، الجزء الاول،(الرياض: الادارة العامة للطباعة والنشر، 2000م).
- احمد محمد زنيل، دور المحاسبين ومراقب الحسابات في اتخاذ القرارات وتنمية الموارد الادارية،(القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الادارية، 2006م).
- احمد محمد غنيم، الادارة المالية: مدخل التحول من الفقر الى الثراء،(القاهرة: المكتبة العصرية، 2008م).
- احمد محمد نور واخرون، دراسات متقدمة في مراجعة الحسابات،(الاسكندرية: الدار الجامعية، 2007م).
- احمد نور واحمد رجب عبدالعال، اصول المحاسبة المالية،(الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 1992م).
- اسامة الدين الخراش، اصول المحاسبة المالية،(عمان: دار المسيرة، 2001م).
- اسامة عبدالخالق الانصاري واخرون، التمويل والادارة المالية"النظرية والتطبيق"،(القاهرة: المكتبة العربية، د.ت).
- اسماعيل صبري مقلد، دراسات في الادارة العامة مع تحليلات مقارنة،(القاهرة: دار المعارف، 1967م).
- اسماعيل عبد السيد وجلال العبد، الاساليب الكمية في الادارة،(الاسكندرية: الدار الجامعية، 2004م).

- امجد الحسنية، صنع القرارالمالي،(دمشق: جامعة دمشق، رسالة ماجستير، د. ت).
- امين السيد احمد لطفي، اعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة،(الاسكندرية: الدار الجامعية للنشر، 2007م).
- ـــــــــــــــــــــ، نظرية المحاسبة، القياس والافصاح والتقرير المالي عن الالتزامات وحقوق الملكية،(الاسكندرية: الدار الجامعية، 2007م).
- ـــــــــــــــــــــ، نظرية المحاسبة،(الاسكندرية: الدار الجامعية، 2007م).
- الهادي ادم محمد ابراهيم، المحاسبة الادارية،(الخرطوم: مطبعة جي تاون، 2013م).
- ـــــــــــــــــــــ، المحاسبة الادارية، ط17،(الخرطوم: شركة مطابع السودان للعملة، 2019م).
- ـــــــــــــــــــــ، نظرية المحاسبة، ط4،(الخرطوم: دار العملة السودانية، 2007م).
- اويس عطرة الزنط، مناهج استخدام التقنية الحديثة في التحليل الاقتصادي- اسس تقييم المشروعات ودراسات جدوى الاستثمار،(القاهرة: المكتبة الاكاديمية، 1992م).
- ايمن الشانطي وعامر شقر، الادارة والتحليل المالي،(عمان: دار البداية، 2005م).
- باسم الحميري، مهارات ادارية،(عمان: دار الحامد، 2010م).
- بشير العلاق، اسس الادارة الحديثة،(عمان: دار البارودي للنشر، 1998م).
- جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، المعايير المحاسبية الدولية الصادرة عن لجنة المعايير المحاسبية الدولية،(عمان: شركة مطابع الخط، 1999م).
- جميل احمد توفيق، اساسيات الادارة المالية،(بيروت: دار النهضة العربية، د.ت).
- ـــــــــــــــــــــ، مذكرات في الادارة المالية،(الاسكندرية: الدار الجامعية المصرية، 1974).
- جون لارسن وموسش، تعريب حجاج احمد حامد، المحاسبة المتقدمة، الجزء الثاني،(الرياض: دار المريخ، 1998م).
- حسن عطا غنيم، دراسات في التمويل،(القاهرة: المكتبة الاكاديمية، 2005م).
- حسين القاضي ومأمون حمدان، نظرية المحاسبة،(دمشق: منشورات جامعة دمشق، 2007م).
- حسين القاضي، المحاسبة الدولية،(عمان: الدار العلمية الدولية، 2000م).
- حسين بالعجوز، نظام المعلومات المحاسبي ودوره في اتخاذ القرارات الانتاجية،(الاسكندرية: مؤسسة الثقافة الجامعية، 2009م).
- حسين يوسف حسين، التمويل في المؤسسة الاقتصادية،(الاسكندرية: دار التعليم الجامعي، 2012م).
- حشمت قاسم، مصادر المعلومات وتنمية مقتنيات المكتبات، ط2،(القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر، 1988م).
- حكمت احمد الراوي، تنظيم المعلومات المحاسبية والمنظمة،(عمان: دار الثقافة للنشر، 2000م).
- حمراب كامل السيد، نظم المعلومات الادارية،(القاهرة: الاشعاع للنشر والتوزيع، 1999م).

– حمزة محمود الزبيدي، ادارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني،(بيروت: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2000م).
– ـــــــــــــــــ، اساسيات الادارة المالية،(عمان: مؤسسة الوراق، 2001م).
– حنفي ذكي عيد، المدخل الحديث للمحاسبة الادارية في اتخاذ القرارات،(القاهرة: المطبعة العالمية، 1981م).
– حنفي عبدالغفار واخرون، مدخل معاصر في الادارة المالية،(الاسكندرية: الدار الجامعية، 2002م).
– خالد الخطيب، دورة المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية بالتعاون مع جمعية المحاسبين القانونيين السوريين،(دمشق: 2009م).
– خالد امين عبدالله، القواعد الدولية لعرض القوائم المالية– إعداد القوائم المالية للبنوك،(عمان: الاكاديمة للعلوم المالية والمصرفية، 2006م).
– خليل الشماخ، مبادئ الادارة،(بغداد: مطابع الخلود، 2000م).
– خليل عواد ابوحشيش، المحاسبة الادارية لترشيد القرارات التخطيطية،(عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2005م)
– دريد كامل ال شبيب، ادارة مالية الشركات المتقدمة،(عمان: دار اليازوري العلمية للنشر، 2009م).
– دونالد كيسو وجيري ويجانت، المحاسبة المنتوسطة، تعريب كمال سعيد واحمد حجاج،(الرياض: دار المريخ للطباعة والنشر، 1998م).
– رائد عبدالخالق عبدالله واخرون، التمويل الدولي،(عمان: دار الايام للنشر، 2012م).
– رضوان حلوة حنان، اسس المحاسبة المالية،(عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2004م).
– ـــــــــــــــــ، تطور الفكر المحاسبي – مدخل نظرية المحاسبة،(عمان: اثراء للنشر، 1998م).
– ـــــــــــــــــ، تطور الفكر المحاسبي– مدخل نظرية محاسبية، ط2،(عمان: الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، 2003م).
– ـــــــــــــــــ، مدخل النظرية المحاسبية،(عمان: دار وائل للنشر، 2005م).
– زكريا الدوري ويسري السامراني، البنوك المركزية والسياسات النقدية،(عمان: دار اليازوري للنشر والتوزيع، 2006م).
– زكي مكي اسماعيل، مبادئ الادارة،(الخرطوم: دن، 2009م).
– زياد السقا وقاسم الحبيتي، نظم المعلومات المحاسبية،(الموصل: وحدة الحدباء للطباعة والنشر، 2003م).
– زياد عبدالكريم القاضي ومحمد خليل ابوزلطة، تصميم نظم المعلومات الادارية والمحاسبية،(عمان: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، 2010م).
– سامي محمد راضي، تحليل التقارير المالية،(الاسكندرية: دار التعليم الجامعي، 2015م).
– سعد ياسين، تحليل وتصميم نظم المعلومات الادارية،(عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع، 2000م).

– سليم ابراهيم الحسينة، نظم المعلومات المحاسبية،(الرياض: دار المريخ، للنشر، 2006م).
– سليمان سفيان و مجيد الشرع، المحاسبة الادارية واتخاذ القرارات،(عمان: دار الشروق، 2002م).
– سمير الصبان واسماعيل جمعة، تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية،(الاسكندرية: الدار الجامعية للنشر والتوزيع، 1997م).
سمير محمد عبدالعزيز، اقتصاديات: الاستثمار، التمويل، التحليل المالي،(الاسكندرية: مركز الاسكندرية للكتاب، 2006م).
– سونيا محمد البكري، ادارة الجودة الكلية،(الاسكندرية: الدار الجامعية للنشر، دت).
– سيد عطا الله السيد، المفاهيم المحاسبية الحديثة،(عمان: دار الراية للنشر والتوزيع، 2009م).
– شحاتة السيد ومحمد البابلي، المحاسبة الادارية،(القاهرة: دار العلوم الاكاديميةللنشر والتوزيع، 2015م).
– شوقي حسن عبدالله، التمويل والادارة المالية،(القاهرة: دار النهضة العربية، 1993م).
– صادق الحسيني، التحليل المالي والمحاسبي دراسة معاصرة للاصول العلمية وتنظيمها،(عمان: دار مجدلاوي للنشر، 1998م).
– صبحي الخطيب وعمر العتر، مقدمة في نظم المعلومات المحاسبية،(الاسكندرية: الدار الجامعية للنشر، 1993م).
– صلاح الدين عبدالمنعم مبارك، اقتصاديات نظم المعلومات المحاسبية،(الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2002م).
–ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ، نظم المعلومات المحاسبية– مدخل رقابي،(القاهرة: دار التعليم الجامعي، 2013م).
– ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ، نظم المعلومات المحاسبية– مدخل رقابي، ط9،(الرياض: الجمعية السعودية للمحاسبة والمراجعة، 1996م).
– طارق عبد العال حماد، التقارير المالية،(الاسكندرية: الدار الجامعية، 2005م).
– ـــــــــــــــــــــــ، دليل استخدام معايير المحاسبة،(الاسكندرية:الدار الجامعية للنشر، 2009م).
– ـــــــــــــــــــــــ، دليل المحاسب الى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة،(الاسكندرية: الدار الجامعية، 2006م).
– ـــــــــــــــــــــــ، التقارير المالية اسس الإعداد والعرض والتحليل،(الأسكندرية: الدار الجامعية، 2002م).
– ـــــــــــــــــــــــ، التقارير المالية، اسس الاعداد والعرض والتحليل،(الاسكندرية: الدار الجامعية، 2005م).
– ـــــــــــــــــــــــ، التقارير المالية،(الأسكندرية: الدار الجامعية، 2006م).

- ـــــــــــــــــــ، معايير التقارير الدولية: دليل التطبيق،(القاهرة: الدار الدولية للإستثمارات الثقافية، 2006م).
- ـــــــــــــــــــ، معايير التقارير المالية الدولية الحديثة ومقارنتها مع المعايير الامريكية والبريطانية والعربية والخليجية والمصرية،(الاسكندرية: الدار الجامعية، 2006م).
- ـــــــــــــــــــ، موسوعة معايير المحاسبة- الجزء الأول، عرض القوائم المالية،(الاسكندرية: الدار الجامعية، 2004م).
- ـــــــــــــــــــ، موسوعة معايير المحاسبة،(الاسكندرية: الدار الجامعية للنشر والتوزيع، 2002-2003م).
- عادل الحسون وخالد القيسي، النظم المحاسبية،(بغداد: دار الشؤون الثقافية، 1991م).
- عاشور يوسف حسين، مقدمة في نظم المعلومات المحاسبية،(القدس: مطبعة السابع والعشرون للنشر والتوزيع، 2002م).
- عباس شافعي ومنير محمود سالم، النظم المحاسبية، (القاهرة: مكتبة عين شمس، 1975).
- عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة،(الكويت: ذات السلاسل للطباعة والنشر، 2005).
- عبد الحليم كراجة واخرون، الادارة والتحليل المالي: اسس، مفاهيم، تطبيقات، ط2،(عمان: دار صفاء، 2006م).
- عبد الحليم كراجة واخرون، الادارة والتحليل المالي،(عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2000م).
- عبد الرازق محمد قاسم، تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية،(عمان: دارالثقافة للنشر والتوزيع، 2006م).
- ـــــــــــــــــــ، نظم المعلومات المحاسبية الحاسوبية،(عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2008م).
- عبد السلام ابو قحف، اساسيات التنظيم والادارة،(الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2006م).
- عبد العال احمد رجب، المحاسب والحسابات،(بيروت: الدار الجامعية للنشر، 1993م).
- عبد العزيز النجار، الادارة الذكية- التخطيط، التنظيم، ادارة الافراد، اتخاذ القرارات،(عمان: المكتب العربي الحديث، 2008م).
- عبد الغفار حنفي وعبد السلام ابو قحف، أساسيات تنظيم وإدارة الأعمال،(الاسكندرية: الدار الجامعية، 2004م).
- ـــــــــــــــــــ، الادارة الحديثة في البنوك التجارية،(بيروت: الدار الجامعية، 1991م).
- عبد الغفار حنفي، اساسيات ادارة منظمات الاعمال – الوظائف والممارسات الادارية،(الاسكندرية: الدار الجامعية للنشر، 2006م).

- ـــــــــــــــ، اساسيات الادارة المالية،(الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2003م).
- ـــــــــــــــ، اساسيات التمويل والادارة المالية،(الاسكندرية: الدار الجامعية، 2002م).
- ـــــــــــــــ، الادارة المالية – مدخل اتخاذ القرارات،(القاهرة: مؤسسة الشباب الجامعية، 2004م).
- ـــــــــــــــ، الادارة المالية،(الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2000م).
- ـــــــــــــــ، الادارة المالية– مدخل اتخاذ القرارات،(الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2002م).
- عبد المطلب عبد الحميد، السلسلة الحديثة للبنوك وصناديق الاستثمار والبورصة، الائتمان المصرفي ومخاطره منهج متكامل،(القاهرة: الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، 2010م).
- عبد المنعم عوض الله وعزيزة عبد الرازق، المحاسبة الادارية في مجالات الرقابة واتخاذ القرارات،(القاهرة: دار الثقافة العربية، 1991م).
- عبد الوهاب نصر، علي، مبادئ المحاسبة المالية وفقاً للمعايير الدولية،(القاهرة: الدار الجامعية للنشر، 2003م).
- عبدالحي مرعي واسماعيل جمعة، المعلومات المحاسبية وبحوث العمليات،(الاسكندرية: الدار الجامعية للنشر، 1998م).
- عبدالحي مرعي، المعلومات المحاسبية وبحوث العمليات في اتخاذ القرارات،(القاهرة: مؤسسة الشباب الجامعية، 1993م).
- عبدالعزيز عبدالرحيم سليمان، اسس التبادل التجاري،(الخرطوم: د.ن، 2003م).
- عبدالفتاح الصحن ومحمد درويش، المراجعة بين النظرية والتطبيق،(الأسكندرية: الدار الجامعة، 1995م).
- عبدالكريم درويش و ليلي تكلا، اصول الادارة العامة،(القاهرة: مكتبة اجلو المصرية، 1976م).
- عبدالله عبدالله السنفي، الادارة المالية،(صنعاء: دار الكتاب الجامعي، 2013م).
- عبدالمالك عمر يزيد، المحاسبية المالية في المجتمع الاسلامي، الاطار التاريخي للمحاسبة،(عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2001م).
- عبدالمطلب عبدالحميد،الائتمان المصرفي ومخاطره،(القاهرة: الشركة العربية المتحدة، 2010م).
- عبدالمقصود دبيان واخرون، نظم المعلومات المحاسبية وتكنولوجيا المعلومات،(الاسكندرية: الدار الجامعية للنشر والتوزيع، 2004م).
- عبدالملك اسماعيل حجر، استخدام الاساليب الكمية في اتخاذ القرارات الادارية،(صنعاء دار الفكر المعاصر، 2000م).
- ـــــــــــــــ، نظم المعلومات المحاسبية،(صنعاء: دار الفكر المعاصر، 2004م).
- عبدالملك عمر زيد، المحاسبة المالية في المجتمع الاسلامي،(عمان: دار وائل للنشر، 2002م).
- عثمان الكيلاني واخرون، المدخل الى نظم المعلومات،(عمان: دار المناهج، 2000م).

- عدنان تايه النعيمي وأخرون، الادارة المالية- نظرية وتطبيق، ط2،(عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2008م).
- عدنان تايه النعيمي وارشد فؤاد التميمي، الادارة المالية المتقدمة،(عمان: دار اليازوري العلمية للنشر، 2009م).
- عدنان تايه النعيمي وياسين الخرشة، اساسيات في الادارة المالية،(عمان: دار المسيرة، 2007م).
- عصمت السيد احمد، دراسات في نظم المعلومات المحاسبية،(بيروت: دار النهضة للطباعة والنشرة، 1996م).
- عقيل جاسم عبدالله، مقدمة في الادارة المالية والتحليل المالي،(عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع).
- علاء السالمي وأخرون، المدخل الى نظم المعلومات الادارية،(عمان دار المناهج، 2000م).
- علي حسن مشرقي، نظرية القرارات الادارية- مدخل كمي في الادارة،(عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 1997م).
- عليان الشريف واخرون، الادارة والتحليل المالي،(عمان: دار البركة، 2006م).
- عماد الصباغ، نظم المعلومات- ماهيتها ومكوناتها،(عمان: مكتبة دار الثقافة للنشر، 2000م).
- عمر حسنين، تصميم النظام المحاسبي مع دراسة تطبيقية على البنوك التجارية وشركات التامين،(الاسكندرية: الدار الجامعية للنشر والتوزيع، 1999م).
- عمرو يس، دور المعلومات المحاسبية في دعم القرارات الادارية،(القاهرة: دن، 2006م).
- فاهبد لطفي واخرون، نظم دعم القرارات - ادارة عمليات وبحوث عمليات،(الرياض: دار المريخ للنشر، 2007م).
- فتحي احمد ذياب العواد، ادارة الاعمال الحديثة بين النظرية والتطبيق،(عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2013م).
- فداغ الفداغ، المحاسبة المتوسطة،(عمان: الوراق للنشر، 2002م).
- ـــــــــــــ، المحاسبة المتوسطة-النظرية والتطبيق في القوائم المالية والاصول،(عمان: الوراق للنشر، 2002م).
- فرد وتسون ويوجين برجام، التمويل الاداري، تعريب: عبدالرحمن دعالة،(الرياض: دار المريخ للنشر، 2009م).
- ـــــــــــــــــــــ، التمويل الاداري، الجزء الثاني،(الرياض: دار المريخ للنشر، 1993م).
- فوستر جورج هور نجرن وداتار سريكانت، محاسبة التكاليف- مدخل اداري، ترجمة احمد الحجاج،(الرياض: دار المريخ للنشر، 1996م).
- فياض حمزة رملي، نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة،(الخرطوم: شركة مطابع السودان للعملة، 2001م).

- فيصل جميل السعايدة، الملخص لوجيز للادارة والتحليل المالي،(عمان: مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع، 2004م).
- فيصل محمود الشواورة، مبادئ ادارة الاعمال لمفاهيم نظرية وتطبيقات عملية،(عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع، 2013م).
- قورين حاج قويدر، اثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على تكلفة وجودة المعلومات المحاسبية في ظل تكنولوجيا المعلومات،(الجزائر: دار الكتب الجامعية للطباعة والنشر، 2012م).
- كاسر نصر المنصور، نظرية القرارات الادارية- مفاهيم وطرائق كمية،(عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2000م).
- كمال الدين الدهراوي، تحليل القوائم لاغراض الاستثمار،(الاسكندرية: الدار الجامعية، 2004م).
- ـــــــــــــــــــ، مدخل معاصر في نظم المعلومات المحاسبية، ط2،(الاسكندرية: الدار الجامعية، 2005م).
- ـــــــــــــــــــ، تحليل القوائم المالية،(القاهرة: المكتب الجامعي الحديث، 2001م).
- كمال الدين مصطفى وعبدالله عبدالعظيم، المحاسبة كنظام للمعلومات،(القاهرة: دار التعليم الجامعي، 2014م).
- كمال عبدالعزيز النقيب، مقدمة في نظرية المحاسبة، ط2،(عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2014م).
- ـــــــــــــــــــ، مقدمة في نظرية المحاسبة،(عمان: دار وائل للنشر، 2004م).
- المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، ممارسات المحاسبة المالية المتقدمة،(عمان: دن، 2001م).
- محفوظ احمد جودة، ادارة الجودة الشاملة – مفاهيم وتطبيقات،(عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2004م).
- محمد ابراهيم عبدالسلام، رؤية المستثمرين للتقارير المالية للشركات المساهمة المصرية،(الاسكندرية: مطبعة الاشعاع الفنية، 1998م).
- محمد ابو نصار وجمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية- الجوانب النظرية والعملية، ط3،(عمان: المكتبة الوطنية، 2014م).
- محمد احمد العظمة واخرون، المحاسبة المالية،(الكويت: ذات السلاسل للنشر والتوزيع، 2003م).
- محمد البوعبيدي، الادارة المالية،(الرياض: دار كتوب، د.ت).
- محمد الفيومي واحمد حسين علي حسين، تصميم وتشغيل نظم المعلومات المحاسبية،(عمان: دار الثقافة للنشر، 2006م).
- ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ، تصميم وتشغيل نظم المعلومات المحاسبية،(القاهرة: مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، 1998م).
- محمد الفيومي وأخرون، دراسة متقدمة في المراجعة،(الاسكندرية: مكتب الجامعة الحديث، 2006م).
- محمد ايمن عزت الميداني، الادارة التمويلية في الشركات، ط3،(الرياض: مكتبة العبيكان، 1999م).

- محمد توفيق بلبع، محاسبة القرار،(القاهرة: مكتبة الشباب، 1999م).
- محمد شوقي بشادي واخرون، نظم المعلومات المحاسبية،(القاهرة مركز الجامعة للتعليم المفتوح، 1998م).
- محمد شوقي بشارة، نظم المعلومات المحاسبية،(القاهرة: دار الثقافة العربية، 1989م).
- محمد صالح الحناوي واخرون، اساسيات ومبادئ الادارة المالية،(الاسكندرية: الدار الجامعية، 2001م).
- محمد عبد العزيز حجازي واخرون، تحليل ونقد القوائم المالية،(القاهرة: مطبعة التعليم المفتوح، 1993م).
- محمد عبد المعطي محمد عساف، مبادئ الادارة"المفاهيم والاتجاهات"،(عمان: مكتبة المحتسب، 1993م).
- محمد عبدحسين الطائي، المدخل الى نظم المعلومات الادارية- ادارة تكنولوجيا المعلومات، ط2،(عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2009م).
- محمد عطية مطر واخرون، نظرية المحاسبة واقتصاد المعلومات والاطار الفكري وتطبيقاته العلمية،(عمان: دار حنين للنشر والتوزيع، 1996م).
- محمد علي احمد الطويل، الادارة المعاصرة المدخل، المشاكل، الكفاءة،(القاهرة: دار الفرجان، 1997م).
- محمد فتحي عبد الهادي، علم المكتبات والمعلومات،(القاهرة: الدار العربية للنشر والتوزيع، 1996م).
- محمد كمال ابو عجوة وطارق عبدالعال حماد، الطرق المحاسبية والتقارير المالية،(القاهرة: مكتبة عين شمس، 2011م).
- محمد كمال خليل الحمزاوي، اقتصاديات الائتمان المصرفي، ط2،(القاهرة: منشآة المعارف، 2000م).
- محمد محمود عبده ربه، المعايير المحاسبية المصرية ومشكلات التطبيق،(القاهرة: دن، 2000م).
- ـــــــــــــــــــــــــــ، طريقك الى البورصة- مخاطر الاعتماد على المعلومات المحاسبية في تقييم الاستثمار في سوق الاوراق المالية،(الاسكندرية: الدار الجامعية للنشر، 2000م).
- محمد مطر ومحمد السيوطي، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات: القياس والعرض والافصاح، ط2،(عمان: دار وائل للنشر، 2008م).
- ـــــــــــــــــــــــــــ، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات: القياس، العرض، الافصاح، ط2،(عمان: دار وائل للنشر، 2009م).
- محمد مطر، مبادئ المحاسبة المالية، الدورة المحاسبية، ط4،(عمان: دار وائل للنشر، 2007م).
- محمد نور برهان وغازي ابراهيم، نظم المعلومات المحوسبة،(عمان: دارالمناهل، 1998م).
- محمد يوسف الحفناوي، نظم المعلومات المحاسبية،(عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2001م).
- محمود ابراهيم تركي، تحليل التقارير المالية،(الرياض: جامعة الملك سعود للنشر، 1995م).
- محمود ابراهيم عبدالسلام، تحليل التقارير،(الرياض: شؤؤن مكاتب جامعة الملك سعود، 1999).
- محمود سامي راضي، المحاسبة المتوسطة،(الاسكندرية: الدار الجامعية، 2004م).
- محمود عزت اللحام واخرون، الادارة المالية المعاصرة،(عمان: مكتبة النشر العربي، 2014م).

– مصطفى الباز، مدخل مقترح لتحسين جودة المعلومات لاغراض اتخاذ القرار،(القاهرة: جامعة عين شمس، 2007م).
– مصطفى يوسف الكافي واخرون، المفاهيم الادارية الحديثة"مبادئ الادارة"،(عمان: مكتبة المجتمع العربي للنشر، 2013م).
– مفلح محمد عقل، مقدمة في الادارة المالية،(عمان: مكتبة المجتمع العربي،2009م).
– منير ابراهيم هندي، الادارة المالية– مدخل تحليلي ماصر، ط6،(الاسكندرية: المكتب العربي الحديث، 2004م).
– مؤيد محمد الفضل وعبدالناصر ابراهيم نور، المحاسبة الادارية،(عمان: دار المسيرة للنشر، 2002م).
– مي محمد نجيب، دورالجهاز المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية،(الاسكندرية: المكتب العربي الحديث، 2014م).
– ناجي شوقي جواد، ادارة الاعمال منظور كلي،(عمان: مطابع الحامد للنشر والتوزيع، 2000م).
– نعيم دهمش، القوائم المالية والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاماً،(عمان: معهد الدراسات المصرفية، 1995م).
– نواف كنعان، اتخاذ القرارات الادارية بين النظرية والتطبيق،(عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2007م).
– نوال عبدالكريم الاشهب، اتخاذ القرارات الادارية– انواعها ومراحلها،(عمان: دار امجد للنشر والتوزيع، 2014م).
– هاشم أحمد عطية، مدخل الى نظم المعلومات المحاسبية، (الأسكندرية: الدار الجامعية، 1999م).
– هيثم محمد زغبي، الادارة والتحليل المالي(عمان: دار الفكر للطباعة والنشر، 2000م).
– وصفي عبدالفتاح ابو المكارم، دراسات متقدمة في المحاسبة المالية، ط2،(الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2004م).
– وليد ناجي الحيالي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي،(عمان: إثراء للنشر، 2009م).
– ـــــــــــــــــ، نظرية المحاسبة،(الدنمارك: الاكاديمية العربية المفتوحة، 2007م).
– يحيى احمد مصطفى قللي، اساسيات المحاسبة الادارية،(القاهرة: اتراك للنشر والتوزيع، 2003م).
– يحيى محمد ابوطالب، نظرية المحاسبة والمعايير المحاسبية،(القاهرة: دن، 2007م).
– يوسف محمد جربوع، نظرية المحاسبة،(عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2001م).

2. الدوريات العلمية:

– ابراهيم علي عبدالله واخرون، اثر القرارات الاستراتيجية التمويلية في الشركات المساهمة العامة الصناعية الاردنية على حصة السهم العادي من الارباح،(عمان: مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 15، 2016م).

– ابراهيم محمد علي، التوسع في الافصاح عن الربحية لزيادة فاعلية القوائم المالية،(الزقازيق: جامعة الزقازيق، كلية التجارة، مجلة البحوث التجارية، العدد الاول، 2018م).
– ابريس موهر وجاكسون املف، تعريب خالد سعد المطيري، الصياغة المفهومية للاهتمام بالجودة الشاملة،(نيويورك: جامعة سانت جون، كلية ادارة الاعمال، المجلة الاروبية للتسويق، العدد الثاني، 1998م).
– احمد عبدالرحمن المخادمة، اثر نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في اتخاذ القرارات الاستثمارية،(الرياض: جامعة مؤتة، كلية ادارة الاعمال، مجلة المنارة، المجلد13، العدد2).
– احمد لعماري، طبيعة وأهمية نظم المعلومات المحاسبية،(الجزائر: جامعة محمد لخضر بسكرة، كلية الاقتصاد، مجلة العلوم الانسانية، العدد الاول، 2001م).
– اذدهار عبدالله زامل، اثر المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية المرحلية في اسعار الاسهم، (مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 16 العدد2 سنة 2013م).
– اسماعيل خليل اسماعيل، الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بين النظرية والتطبيق،(بغداد: جامعة الاسراء، كلية العلوم الاقتصادية، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد الثلاثون، 2012م).
– اياد شاكر سلطان، القوائم المالية المرحلية ومدى شمولها لمتطلبات القياس والافصاح في ضوء المعيار المحاسبي الدولي(34)،(مجلة العلوم الادارية والاقتصادية، المجلد3،العدد1، 2013م).
– بارزان علي خضر خوشناو، دور القوائم المالية المرحلية في تحديد الدين الضريبي، مجلة جامعة كركوك للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد(4)، العدد(1)، 2014م.
– بشري نجم عبدالله ، دور التقارير المالية المرحلية في تعزيز كفاءة السوق المالية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد السادس والعشرون، العراق، 2011م).
– بشري نجم وجوان حاسم،، دور التقارير المالية المرحلية في تعزيز كفاءة السوق المالية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد السادس والعشرون، العراق، 2011م.
– جواد احمد حداد، واقع التقارير المالية المرحلية في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية المحدودة، مجلة جامعة القدس المفتوحة للابحاث والدراسات، العدد السابع والعشرون، 2012م.
– جواد كاظم شحاتة، دور المعلومات في فاعلية تقويم اداء المنظمات التعاونية في العراق،(بغداد: مجلة الغري للعلوم الاقتصادية، المجلد2، العدد10، 2008).
– حازم الخطيب وظاهر القشي، توجه معايير المحاسبة نحو القيم العادلة والدخل الاقتصادي واثر ذلك على الاقتصاد،(عمان: مجلة الزيتونة للبحوث العلمية، المجلد الثاني، العدد الثاني، 2004م).
– حسن عطوة حسين، اثر المتطلبات التكنولوجية للحكومة الالكترونية على جودة المعلومات المحاسبية،(الخرطوم: جامعة النيلين، مجلة الدراسات العليا، المجلد14، العدد1، 2019م).

– حسين علي خشارمة، مستوى الافصاح في البيانات المالية للبنوك والشركات المالية المتشابهة،(نابلس: جامعة النجاح الوطنية نابلس، مجلة العلوم الانسانية، المجلد17، العدد الاول، 2003م).
– خالد صبحي حبيب، مدى إدراك المصارف لأهمية المحاسبة والإفصاح عن المسؤولية الإجتماعية،(غزة: الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، رسالة ماجستير، 2011م).
– خليل ابو حشيش، دور المعلومات المحاسبية المنشورة في التنبؤ باسعار الاسهم في بورصة الاوراق المالية،(عمان: جامعة البتراء، مجلة البتراء، المجلد 7، العدد 2، 2003م).
– رضا ابراهيم صالح، اثر توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ظل الازمة المالية العالمية،(الاسكندرية: جامعة الاسكندرية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، المجلد46، العدد2، 2009م).
– رغد الصرن، عوامل قياس الجودة في نظم المعلومات المطبقة في شركات الاتصالات،(دمشق: جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد الاول، 2011م).
– زين العابدين فارس، مشاكل اسس قياس الربح المحاسبي عند اعداد القوائم المالية المؤقتة،(القاهرة: جامعة عين شمس، كلية التجارة، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد2، 2003م).
– زينب عباس حميدي، الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية واثرها في تقييم اضرار الحرب،(بغداد: جامعة بغداد، مجلة الادارة والاقتصاد العدد75، 2009م).
– سامي فؤاد براك، التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمدخل للتنويع الاقتصادي،(الجزائر: مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد4، العدد2، 2017م).
– صدام محمد محمود الحيالي واخرون، اثر تطبيق المعايير الاخلاقية للمحاسب الاداري في جودة التقارير المالية،(العراق، الرمادي: جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية، المجلد4، العدد7، 2011م).
– صلاح الدين انس ومزياني نورالدين، دور التقارير المالية المرحلية في صنع القرار الإستثماري في سوق الخرطوم للأوراق المالية،(الجزائر: جامعة 20 اوت 1955 سكيكدة، مجلة دراسات متقدمة في المالية والمحاسبة، المجلد4، العدد01، 2021م).
– عائد مردان وابراهيم عبد موسى، القيمة العادلة وتاثير استعمالها في جودة التقارير المالية، بغداد: جامعة بغداد، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد8، العدد25.
– عبد الاله جميل وطن، محتوى المعلومات للتقارير المالية،(الموصل: جامعة القادسية، مجلة العلوم الإدارية والإقتصادية، المجلد8 العدد4، 2006م).
– عبد الوهاب دادن، الجدل القائم حول هياكل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،(....: مجلة الباحث، العدد7، 2010م).

– عبدالرحمن عبد الفتاح محمد، مدخل مقترح لتطوير وزيادة جودة التقارير المالية في ظل التوجه نحو الاقتصاد المعرفي،(القاهرة، جامعة القاهرة، كلية التجارة، مجلة المحاسبة والادارة والتأمين، العدد78، 2011).

– عبدالرحمن مرعي، دور التقارير المرحلية في اتخاذ القرارات الاستثمارية،(دمشق: مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد22، العددالثاني، 2006م).

– عبدالرحمن مرعي، دور المعلومات المحاسبية التي تقدمها التقارير المالية المرحلية في اتخاذ القرارات الاستثمارية،(مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 22، العدد الثاني، 2006م).

– عبدالرزاق المبروك ابوفائد ومحمود علي التير، مدى امكانية تطبيق القوائم المالية المرحلية في البيئة الليبية،(مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، العدد1، جامعة مصراته، 2014م).

– عبدالشكور عبدالرحمن، دور المعلومات المحاسبية في تقييم وظيفة التسويق ونشاط البيع– دراسة تحليلة للتقارير والقوائم المالية السنوية المنشورة للشركات المساهمة السعودية،(غزة: مجلة جامعة الازهر، المجلد 15، العدد1، 2013م).

– عبدالله محمود سراج، اهمية خصائص المعلومات في بناء اختيار قرارات المنظمة،(صنعاء: جامعة حضرموت للعلوم والتكنولوجيا، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد4، 2005م).

– عبدالناصر محمد سيد درويش، اطار مقترح لفحص التقارير المالية المرحلية في شركات المساهمة العامة،(المجلة المصرية للدراسات التجارية، العدد 1، جامعة المنصورة، 2012م).

– عثمان محمد ياسين فراج، التقارير المالية الفترية كاداة لتحقيق الافصاح المحاسبي في وحدات قطاع الاعمال العام الصناعي،(القاهرة: المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، كلية التجارة، العدد الاول، 1995م).

– علي عبدالله شاهين، العوامل المؤثرة في كفاءة وفاعلية نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في المصارف التجارية العاملة في فلسطين،(القدس: الجامعة الاسلامة بغزة، كلية التجارة، مجلة كلية التجارة، العدد الاول، 2012م).

– عمرسيدي ومروة ربيع، اثر فحص القوائم المالية المرحلية على سوق الاوراق المالية،(دمشق: مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد33، العدد2، 2001م).

– قورين حاج قويدر، اثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على تكلفة وجودة المعلومات المحاسبية في تكنولوجيا المعلومات،(الجزائر: جامعة قاصدي مرباح، مجلة الباحث، العدد10).

– لمين علوطي ونذير راقي، لوحة القيادة كاداة لمراقبة التسيير في المؤسسات الاقتصادية العمومية،(الجزائر: مجلة جامعة الغواط، العدد28، 2017م).

– محمد الخرشوم وسليمان علي، اثر الفرد المدرك والجودة المدرجة على ولاءالمستهلك للعلامة التجارية،(دمشق: جامعة دمشق، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد الرابع، 2013م).

– محمد بهاء الدين ابراهيم، اثر اتباع منهج التوسع في الافصاح المحاسبي بالقوائم المالية في ترشيد التحاسب الضريبي للضريبة على ارباح شركات الاموال،(سوهاج: جامعة سوهاج، مجلة البحوث التجارية، العدد 3، دن).

– محمد حسن محمد عبدالعظيم، دور المعلومات المحاسبية فيتفعيل الادارة الاستراتيجية في المنظمات،(دبي: جامعة الامارات العربية المتحدة، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد21، العدد1، 2005م).

– محمد زيدان ابراهيم ومحمدعبدالفتاح ابراهيم، دور المعلومات المحسبية في الحكم على كفاءة الانفاق الاستثماري بقطاع التعليم الجامعي،(القاهرة: المجلة العربية للادارة، المجلد23، العدد1، 2003م).

– محمد صديق وعبد الرحمن عادل، الدور الحوكمي للمراجع الخارجي واثره على التقارير المالية،(الخرطوم: مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد18، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، عمادة البحث العلمي، 2016م).

– محمد وداد الأرضي، دور نموذج تحسين تقارير الأعمال في زيادة جودة التقارير المالية،(حلوان: جامعة حلوان، كلية التجارة، المجلة العلمية، العدد 47، 2009م).

– مصطفى نجم البشاري ومصعب الطيب، اثر جودة المعلومات المحاسبية على قرارات المستثمرين في ظل تطبيق محاسبة التنمية المستدامة،(الخرطوم: جامعة النيلين، مجلة الدراسات العليا، المجلد11، العدد2، 2017م).

– منى جباي يوسف شعراني، اثر التوافق بين معايير المحاسبة للمؤسسات الاسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية على جودة المعلومات المحاسبية،(الخرطوم، جامعة النيلين، مجلة الدراسات العليا، المجلد4، العدد15، د ت).

– نادرة بشرى نقودي فرح، دور مراجعة الاعمال المتكاملة في تحسين جودة المعلومات المحاسبية،(الخرطوم: جامعة النيلين، مجلة كلية التجارة، 2018م).

– نزار عبدالحميد البارودي، مستلزمات الجودة الشاملة وامكانية تطبيقها في المنظمات"رؤية مستقبلية،(بغداد: جامعة المنصورة، مجلة المنصورة، المجلد الاول، العدد الاول، 2000م).

– نوي الحاج، مقارنة جودة المعلومات المحاسبية في النظام المحاسبي المالي الجزائري،(الجزائر: المجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، العدد15، 2013م).

– هنادي عبدالمنعم احمد، اثر هيكل راس المال في القرارات التمويلية والاستثمارية بقطاع التامين السوداني، مجلة امارباك، المجلد9، العدد28، 2018م.

– ياسر تاج السر محمد ووجدي الناجي، اثر المراجعة المستمرة في جودة المعلومات المحاسبية،(الخرطوم: جامعة النيلين، مجلة الدراسات العليا المجلد11، العدد1، 2018م).

– ياسر كمال السيد، تقييم المداخل المبنية على القيمة كمحاولة لتطوير التقارير المالية،(حلوان: جامعة حلوان، كلية التجارة، المجلة العلمية، العدد3، 2011م).

3. الرسائل العلمية:

– ابراهيم جعفر الشبلي، اهمية تطبيق معيار التقارير المالية المرحلية الدولي في تحسين جودة المعلومات المحاسبية،(دمشق: رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، 2017م).

– ابراهيم محمد نايت، اليات تمويل المنشآت الرياضية والمتابعة المالية لها،(الجزائر: جامعة الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، 2012م).

– احمد حسني عبد العال المليجي، تقييم اساليب ادارة المخاطرة الائتمان المصرفي– دراسة تطبيقية على البنوك التجارية المصرية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة حلوان، كلية التجارة وادارة الاعمال، 2006م).

– احمد عبدالهادي شبير، دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات،(القدس: الجامعة الاسلامية– غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، 2006م).

– اسامة كمال دهمان، فاعلية نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في تحقيق جودة التقارير المالية،(غزة: الجامعة الاسلامية غزة، كلية التجارة، 2012م).

– اسماعيل محمد احمد شنبو، تقويم اهمية المعلومات المالية لاسواق الاوراق المالية،(الخرطوم: جامعة السودان للعلوم التكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، رسالة دكتوراه غير منشورة، 2007م).

– اقبال بشرى عمر النور، التقارير المالية المرحلية ودورها في التنبؤ باسعار الاسهم وترشيد قرارات الاستثمار،(الخرطوم: رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، 2021م).

– اكرام يحيى علي الشامي، اثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية للبنوك التجارية اليمنية،(عمان: جامعة الشرق الاوسط، كلية الاعمال، رسالة ماجستير غير منشورة، 2009م).

– الحامدي علي، اثر جودة المعلومات المحاسبية على صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية،(الجزائر: جامعة محمد خيضر، رسالة ماجستير غير منشورة، 2010م).

– العايب ياسين، اشكالية تمويل المؤسسات الاقتصادية،(الجزائر: رسالة دكتوراه غير منشورة جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية، 2011م).

– انفال حدة خبيرة، تأثير الهيكل المالي على استراتيجية المؤسسة الصناعية،(الجزائر: رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، 2013م).

– ايمان انجرو، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الاقراض،(دمشق: جامعة تشرين، كلية الاقتصاد، رسالة ماجستير غير منشورة، 2007م).

– ايمن بايزيد احمد، التحليل المالي في اتخاذ القرارات الاستثمارية،(عمان: جامعة عمان، رسالة دكتوراه غير منشورة، 2008م).

– ايمن محمود صالح، اثر نشر التقارير المالية المرحلية على اسعار الاسهم"دراسة ميدانية على الشركات المساهمة المدرجة اسهمها في سوق عمان المالي"(عمان: جامعة ال البيت، رسالة ماجستير غير منشورة، 2008م).
– بسام جرن، اهمية التقارير المالية المرحلية للشركات المساهمة الصناعية الاردنية بالنسبة لقرارات المستثمر في بورصة عمان،(عمان: جامعة عمان العربية، رسالة ماجستير غير منشورة، 2003م).
– بسام محمود احمد، دور نظم المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الادارية،(القدس: الجامعة الاسلامية بغزة، كلية التجارية، رسالة ماجستير غير منشورة، 2006م).
– بسمة كمال القمص يوحنا، تطوير التقارير البينية بالتطبيق على الشركات المساهمة المصرية،(القاهرة: جامعة الزقازيق، رسالة ماجستير غير منشورة، 2002م).
– بن فرج زوينة، المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق،(الجزائر: جامعة فرحات عباس،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير، رسالة دكتوراه غير منشورة، 2014م).
– بهلول لويزة، دور المعلومات المالية في توجيه قرارات التمويل في المؤسسة،(الجزائر: جامعة08 ماي45، رسالة ماجستير غير منشورة، 2013م).
– بوقريوة حسين وبن شعبان عصام، اتخاذ قرار التمويل من قراءة القوائم المالية وفق SCF،(الجزائر: جامعة 08 ماي1945 قالمة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير غير منشورة، 2014م).
– بوقريوة حسين، اتخاذ قرار التمويل من قراءة القوائم المالية وفق SCF،(الجزائر: جامعة 08 ماي 1945 قالمة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، رسالة ماجستير غير منشورة، 2014م).
– حسان حسن حنش، القوائم المالية المرحلية – اهميتها وامكانية اعدادها في الجمهورية اليمنية،(صنعاء: رسالة ماجستير غير منشورة، 2009م).
– حميدات جمعة، مدى التزام الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان بمعايير الافصاح الواردة في معايير المحاسبة الدولية وتعليمات هيئة الاوراق المالية،(عمان: جامعة عمان العربية للدراسات العليا، كلية الدراسات العليا، رسالة دكتوراه غير منشورة، 2004م).
– خالد صلاح السلطان، المعلومات المحاسبية واثرها في علمية اتخاذ القرارات الادارية في دواوين القرارات في الجمهورية اليمنية،(صنعاء: جامعة صنعاء، رسالة ماجستير غير منشورة، 2006م).
– خالد يوسف ادم يحيى، اثر التزام مراجعي الحسابات بقواعد السلوك المهني على جودة المعلومات المحاسبية،(الخرطوم: جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير غير منشورة، 2017م).
– رامي رياض العبد العال، اثر استخدام التقارير المالية المرحلية على العوائدوحجم التدوال غير العاديين للاسهم،(عمان: جامعة ال البيت، رسالة ماجستيرغير منشورة، 2006م).

– رواء عبدالرازق باعكضة، اثر المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية الأولية على أسعار الأسهم، رسالة ماجستير منشورة، كلية الإقتصاد والإدارة، جامعة جدة، 2014م.
– شادية داؤود سيرة قمر، خصائصجودة المعلومات المحاسبية المحوسبة ودورها في فاعلية وكفاءة المحاسبة الادارية لنظام المعلومات في التخطيط والرقابة وتقويم الاداء،(الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات التجارية، رسالة دكتوراه غير منشورة، 2012م).
– صالح حامد علي محمد، اثر نماذج القياس المحاسبي في جودة المعلومات المحاسبية وقرارات الاستثمار في الاوراق المالية،(الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، رسالة دكتوراه غير منشورة، 2009م).
– صالح حامد محمد علي، القياس المحاسبي في جودة المعلومات المحاسبية وقرارات الاستثمار في الاوراق المالية،(الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة دكتوراه غير منشورة، 2009م).
– صقر الطاهات، مدى التزام الشركات المساهمة العامة الاردنية باصدار التقارير المالية الملرحلية في ضوء معيار المحاسبة الدولي رقم 34 والتشريعات المحلية ذات الصلة،(عمان: جامعة ال البيت، رسالة ماجستير غير منشورة، 2005 م).
– صلاح احمد علي، المعلومات المحاسبية واثرها على قرارات الاستثمار في سوق المال،(الخرطوم: جامعة ام درمان الاسلامية، رسالة دكتوراه غير منشورة، 2002م).
– صلاح علي احمد، المعلومات المحاسبية واثرها على قرارات الاستثمارفي سوق المال،(الخرطوم جامعة ام درمان الاسلامية، رسالة دكتوراه غير منشورة، 2002م).
– طارق فايز سكيك، اثر التقارير المالية المرحلية على سعر السهم وحجم التداول،(غزة: الجامعة الاسلامية–غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، 2010م).
– طه حسين يوسف، اثر جودة المعلومات المحاسبية على قرارات المستثمرين في ظل مخاطر السوق المالية،(الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة دكتوراه غير منشورة، 2011م).
– عادل عبدالفتاح الميهي، المحتوى الاعلامي للمعلومات المحاسبية الاولية بالتطبيق على سوق الاسهم السعودي،(الرياض: جامعة الملك خالد، رسالة دكتوراه غير منشورة، 2010م).
– عادل عبدالقادر مصطفى المزوري، قياس مستوى التمثيل الصادق للتقارير المالية المرحلية في اطار المعايير المحاسبية،(المنصورة: رسالة ماجستير كلية التجارة، جامعة المنصورة، 2015م).
– عبدالحميد مانع الصبيح، أهمية الملائمة والثقة في التقارير المالية المنشورةلأغراض اتخاذ القرارات وتقييم الاداء،(بغداد: جامعة المستنصرة، رسالة ماجستير غير منشورة، 2001م).
– عبدالعظيم عبدالرحمن البشير، اثر جودة المعلومات المحاسبية على زيادة فاعلية قرارات التمويل،(الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة ماجستير غير منشورة، 2009م).

– عبدالنبي فرج، تقييم مستوى الافصاح في التقارير المالية المرحلية للشركات المساهمة العامة الاردنية ضوء متطلبات الافصاح المرحلي المحلية والدولية،(عمان : رسالة دكتوراه، غير منشورة،2005م).
– علي ابراهيم حسن، المعلومات المحاسبية لاعتماد اسلوب التحسين المستمر للمنشآت الصناعية،(بغداد: جامعة الموصل، رسالة ماجستير غير منشورة، 2004م).
– عمر عبدالله احمد بني خلف، اثر القرارات التمويلية على نمو الشركات الصناعية المساهمة العامة الاردنية والمدرجة في بورصة عمان،(عمان: جامعة الشرق الاوسط، رسالة ماجستير غير منشورة، 2017م).
– غاشوش عايدة، دور الرقابة الداخلية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية،(الجزائر: جامعة منتوري، رسالة ماجستير غير منشورة، 2011م).
– غرام طلب، دور ادوات التحليل المالي في ترشيد قرارات التمويل في البنوك الاسلامية في سورية،(دمشق: جامعة دمشق، رسالة ماجستير غير منشورة، 2015م).
– فاطمة سعدالدين محمد عبدالرازق، أثر جودة المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات منح الائتمان المصرفي،(الخرطوم: جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير غير منشورة، 2109م).
– فاطمة عوض بجبوج، اثر مراجعة التقارير المالية المرحلية في قرارات المستثمر في السوق المالية،(دمشق: جامعة دمشق، رسالة ماجستير غير منشورة، 2015م).
– فاطمة ناجي العبيدي، مخاطر استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة واثرها على فاعلية عملية التدقيق في الاردن،(عمان: جامعة الشرق الاوسط، رسالة ماجتير غير منشورة، 2012م).
– فواز فاضل جدعان الشمري، اثر المعايير الائتمانية على تحسين جودة المعلومات المحاسبية،(عمان: جامعة عمان العربية، رسالة ماجستير غير منشورة، 2013م).
– ماجد اسماعيل ابوحمام، اثر تطبيق قواعد الحوكمة على الافصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية،(غزة: الجامعة الاسلامية، رسالة ماجستير غير منشورة، 2009م).
– ماهر سالم ابو هداف، تقييم مدى كفاءة نظم المعلومات المحاسبية لدى شركات توزيع الوقود العاملة في قطاع غزة،(غزة الجامعة الاسلامية، رسالة ماجستير غير منشورة، 2011م).
– محمد الهادي الامين، دور الرقابة الداخلية في زيادة جودة المعلومات المحاسبية،(الخرطوم: جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير غير منشورة، 2020م).
– محمد بوشوشة، تأثير السياسات التمويلية على أمثلية الهيكل المالي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية،(الجزائر: رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، 2015م).
– مختار ادريس ابوبكر ادم، معايير اعداد التقارير المالية الدولية وجودة المعلومات المحاسبية ودورهما في الحد من ممارسات ادارة الارباح،(الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة دكتوراه غير منشورة، 2016م).

– مخلخل زوينة، مساهمة نظام المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات التمويلية بالمؤسسة الاقتصادية،(الجزائر: جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، رسالة دكتوراه غير منشورة، 2020م).
– مصطفى عقاري، مساهمة عملية لتحسين المخطط الوطني،(الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير، رسالة دكتوراه غير منشورة، 2005م).
– معتصم ايمن محمود الحلو، مدى استخدام النسب المالية في اتخاذ القرارات التمويلية،(غزة: الجامعة الاسلامية غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، 2016م).
– معروف هشام، المفاضلة بين مصادر التمويل في المؤسسة،(الجزائر: جامعة العربي بن مهيدي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، رسالة ماجستير غيرمنشورة، 2013م).
– مفتي محمد محمد ال سويد، اثر المعلومات المالية المنشورة بالتقارير السنوية على حجم تداول الاسهم وسلوك المستثمر،(الرياض: جامعة الملك عبد العزيز، رسالة ماجستير غير منشورة، 2000م).
– منذر يحيى الداية، اثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية على جودة البيانات المالية في قطاع الخدمات في قطاع غزة،(غزة: الجامعة الاسلامة، رسالة ماجستير غير منشورة، 2009م).
– ناصر محمد علي المجهلي، خصائص المعلومات المحاسبية واثرها في اتخاذ القرارات،(الجزائر: جامعة الحاج خضر باتنة، رسالة ماجستير غير منشورة، 2009م).
– نجلاء عطية محمد السيدن، اطار محاسبي مقترح لترشيد قرارات الائتمان المصرفي بالتطبيق علي القطاع السياحي، (القاهرة: رسالة ماجستير، جامعة عين شمس، كلية التجارة، 2010م).
– نرمين محمد فتحي، قياس مدى تاثير قدرة مراقبي الحسابات على القيام بالمتطلبات المهنة لفحص القوائم المالية المرحلية،(الاسماعيلية: جامعة قناة السويس، رسالة ماجستير، 2006م).
– نصرالدين حامد احمد النور، معايير التقارير المالية ودورها في جودة المعلومات المحاسبية في السودان،(الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة دكتوراه غير منشورة، 2017م).
– هلالي فواز، جودة المعلومات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي،(الجزائر: جامعة د. الطاهر مولاي، 2016م).
– ياسين عبدالرحيم ادم موسى، دور القياس والافصاح عن التكاليف البيئية في جودة المعلومات المحاسبية،(الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكولوجيا، رسالة دكتوراه غيرمنشورة، 2018م).
– يحيى عبدالله خليفة عبدالرحمن، اطار فكري لدور المعلومات المحاسبية في التنمية المستدامة،(الخرطوم: جامعة النيلين، رسالة دكتوراه غير منشورة، 2009م).
يوسف ابراهيم عثمان، اثر جودة المعلومات المحاسبية في اعداد الموازنات التخطيطية ودورها في ترشيد قرارات الاستثمار،(الخرطوم: جامعة الزعيم الازهري، رسالة دكتوراه غير منشورة، 2012م).

4. المؤتمرات:

– بوعشة مبارك وهبة بوشوشة، دورة جودة امن المعلومات المحاسبية في ادارة الازمة المالية،(عمان: جامعة الزرقاء، المؤتمر العلمي الدولي، تداعيات الازمة الاقتصادية العالمية على منظمات الاعمال، التحديد والفحص، الافاق، 3–5 نوفمبر، 2009م).

– شارف خوخة الطيب، مفاهيم جودة المعلومات المحاسبية لترشيد القرارات الاقتصادية،(الجزائر: الملتقى الوطني الاول مستجدات الالفية الثالثة، 2007م).

– صلاح زين الدين، سوق الاوراق المالية المصرية ودورها التنموي المنشود– دراسة لبعض مشكلات عرض الاوراق المالية والطلب عليها،(القاهرة: المؤتمر العلمي الثامن عشر للاقتصاديين، 2006م).

– صيام وليد زكريا، تقييم نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في البنوك الاردنية،(عمان: جمعية المحاسبين الاردنيين، المؤتمر الدولي المهني السادس، مهنة المحاسبة خدمة الاقتصاد، 4–10 اكتوبر، 1999م).

– مختار احمد بن حمودة، المعلومات المحاسبية والقوائم المالية،(طرابلس: جامعة قار يونس، المؤتمر العلمي الوطني الاول، المحاسبة مهنة ومعايير، تقييم واصلاح، 12–15 مايو 2006م).

5. أخرى:

– المجمع العربي للمحاسبين القانونين، المحاسبة الاساسية واعداد البيانات المالية، 2001م.

– معايير المحاسبة الدولية، 2009، معيار AIS36.

– معايير المحاسبة الدولية، 2009، معيار AIS8.

– معايير المحاسبة الدولية، 2009م، المعيار 34، AIS.

– معايير المحاسبة الدولية، 2009م، معيار AIS18.

– معايير المحاسبة الدولية، 2009م، معيار AIS2.

ثانياً: المراجع باللغة الانجليزية:

1.Books:

- Objective Of Financial Reporting by Business Enterprises, SFAC. No. 1, FASB, November, 1978).

- Sidney Davidson and Roman L. Weil, 1977. Handbook of Mmodern Accounting. Second Edition, Mcgraw Hill Book, Inc, New York.

- Sidney Davidson Roman L. Weill, 1977. Op,cit.

- Gracme, Fogeblerg. 1971"Interim income Determination: An Examination of the Effects. [1] - Fried Dov., Livnat Joshua, "Interim Statements: An Analytical Examination of Accounting Techniques", 1981).

- Mottola, Anthony,"Accountants, Handbook" 6, 1981).

- Murdick, R. G. and Ross, J.E, Introduction to Management Information Systems,(N.j.:Englewood Claffs,Prentice, Hall, Inc, 1977.

- Belkaoui, Ahmed R, Accouting Theory,(London: Thomson Learning, 5th ed, 2004).
- Schonberger, Richard j. & knod, jr Edward m, operations management – customer – focued principles,(USA: mc graw- hill, inc, 6ed, 1997).
- Kaplan, Roberet S. & Atkinson, Antony A, Advanced Management Accounting,(USA:prentis hall, 1998.

2. Scientific journals:

- Ismail, K..,N and Chandler, Roy, perceptions of professional Investors in Malaysia on the Usefulness of Quarterly Financial Reports, Journal Pengurusan,2005.
- Financial Accounting Standard Board, "FASB Interpretation No 18: Accounting for Income Taxes in Interim, The Journal Accounting, June, 1977).
- Financial Accounting Standard Board,"SFAS No. 18,: Financial Reporting for Segments of Business" Enterprise, Interim Financial Statements, The Journal of Accounting, Feb. 1978).
- Lara, G. et al. "The Effect of Earnings management on the Asymmetric Timeliness of Earnings", Journal of Business Finance & Accounting, Vol.32, No.3.
- Anne E. Chambers and Slephen H. Penman, 1984, "Timeliness of Reporting and Stock Price Reaction to Earning Announcement", Journal of Accounting Research, Spring.
- Greg Whittred and Jan Zimmer, 1984, " Timeliness of Financial Reporting and Financial Distress: The Accounting Review.
- Okoli Margaret Nnenna, The Use Accounting Information as an Aid to Management in Decision Making, British Journal of Science, Vol.5, No.1, 2012).
- Talal A. Kassar, Ibtihal A. Abed, An Investigation of the Accounting Information and Its Role for Capital Expenditure Deeisions in the Industrial Companies Iisted in Amman Stock Exchange, Research Journal Finance and Accounting, Vol.5, No.16, 2014).

3. Graduate theses:

- Paul K. Chaney and others The quality of Accounting Informtion In politically connected firm, (Vanderbilt: university, public paper, 2009).
- Celine Micnailesco ThDeterminants of the quality of Accounting Information Disclosed by French listed companies, (paris: university of paris- Dauphine, paper unpubilished,2010).
- Financial Accounting Standard Board, Original Pronouncements: Accounting Standards, Volume I, John Wiley & Sons, New York, 1996).
- Financial Accounting Standard Board, "Interim Financial Accounting and Reporting", Discussion Memorandum, FASB, May, 1978.
- Financial Accounting Standard, Original Pronouncements, 1996, op, cit.
- Heidi Hirvonen, Accounting Quality and Terms of Debt: Evidence From IFRS,(Helsinki: Aalto University, Master Thesis, 2012).

- Dorel Jurchescu et al, The Role of Accounting Information Wriring and Projecrion Implementation, Annals of the University of Petrosani, Economics, Vol. 11, No.1, 2011).
- The capital Market Implication of the frequency of Interim financial Reporting: AnInternationalAnalysis, Mensah and werner,2006.

4. Other:

- Kenanaonline.com./16/3/2021/09:20
- Financial Accounting Standard Board, Original Pronouncements, 1996, cit.
- C. paramsivan& T. Subramanian, Financial Management,(New delhi: New Age International (P) ltd & Others).

الملاحق

ملحق رقم(1) الاستبانة

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كلية الدراسات العليا

السيد/ السيدة ـــ المحترم/ المحترمة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الموضوع/ إستمارة إستبانة

تهدف هذه الاستبانة للتعرف على: **(الدور الوسيط لجودة المعلومات المحاسبية في العلاقة بين التقارير المالية المرحلية وترشيد القرارات التمويلية)**، بالتطبيق على عينة من المصارف السودانية، ضمن متطلبات الحصول على درجة دكتوراه الفلسفة في المحاسبة والتمويل.

الرجاء التكرم بإبداء أرائكم على جميع العبارات الواردة في الإستبانة بما ترونه مناسباً، علماً بان البيانات تستخدم لأغراض البحث العلمي فقط، وستحاط بسرية تامة.

شاكراً لكم تعاونكم لخدمة البحث العلمي

القسم الاول: البيانات الشخصية:

الرجاء التكرم بوضع علامة(✓) أمام الإجابة المناسبة:

1. العمر:

30 سنة فأقل ☐ 31 – 40 سنة ☐ 41 – 50 سنة ☐

51 – 60 سنة ☐ 61 سنة فأكثر ☐

2. المؤهل العلمي:

بكالوريوس ☐ دبلوم عالي ☐ ماجستير ☐ دكتوراه ☐

3. التخصص العلمي:

محاسبة ☐ إدارة أعمال ☐ إقتصاد ☐ نظم معلومات إدارية ☐

دراسات مصرفية ومالية ☐ أخرى حددها.....

4. المؤهل المهني:

زمالة المحاسبين القانونيين السودانية ☐ زمالة المحاسبين القانونيين العربية ☐

زمالة المحاسبين القانونيين البريطانية ☐ زمالة المحاسبين القانونيين الامريكية ☐

زمالة أخرى ☐ لا توجد زمالة ☐

5. المسمى الوظيفي:

مدير فرع ☐ نائب مدير فرع ☐ مراقب صالة ☐ رئيس قسم ☐

مراجع داخلي ☐ أخرى حددها.....

6. سنوات الخبرة:

أقل من 5 سنوات ☐ من 5 وأقل من 10 سنة ☐ من 11 وأقل من 15 سنة ☐

من 16 وأقل من 20 سنة ☐ 20 سنة فأكثر ☐

القسم الثاني: عبارات الفرضيات:

الرجاء التكرم بوضع علامة(✓) تحت مستوى الموافقة الذي تراه مناسب لكل عبارة:

الفرضية الأولى: هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التقارير المالية المرحلية وملاءمة المعلومات المحاسبية لترشيد القرارات التمويلية بالمصارف السودانية.

م	العبـــــــــــــــارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	تقدم التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية في الوقت المناسب لترشيد القرارات التمويلية بالمصرف.					
2	التقارير المالية المرحلية تساعد في التقييم الارتدادي للمعلومات المحاسبية لترشيد القرارات التمويلية.					
3	توفر التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية تزيد من قدرة المصرف على التنبؤ المستقبلي لترشيد القرارات التمويلية.					
4	تعمل التقارير المالية المرحلية على تقديم معلومات محاسبية تتصف بالمرونة للمساعدة في اتخاذ القرارات التمويلية بالمصرف.					
5	تعمل التقارير المالية المرحلية في تقديم معلومات محاسبية فعّالة لترشيد القرارات التمويلية.					
6	توفر التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية ذات منفعة في عملية اتخاذ القرارات التمويلية بالمصرف.					
7	توفر التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية تساهم في تحديد البديل الامثل عند اتخاذ القرارات التمويلية.					
8	التقارير المالية المرحلية تقدم معلومات محاسبية تلبي احتياجات المستخدمين لترشيد القرارات التمويلية بالمصرف.					
9	تقدم التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية تتمتع بالقدرة على تصحيح التوقعات لمتخذي القرارات التمويلية.					
10	التقارير المالية المرحلية تقدم معلومات محاسبية بصورة دورية للمستخدمين بما يفيد في ترشيد القرارات التمويلية.					

الفرضية الثانية: هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التقارير المالية المرحلية وموثوقية المعلومات المحاسبية لترشيد القرارات التمويلية بالمصارف السودانية.

م	العبـــــــــــــــــارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	تقدم التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية تتصف بالموضوعية في عملية ترشيد القرارات التمويلية بالمصرف.					
2	التقارير المالية المرحلية تظهر معلومات محاسبية بطريقة قابلة للتحقق بما يفيد في ترشيد القرارات التمويلية بالمصرف.					
3	توفر التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية يمكن الاعتماد عليها عند اتخاذ القرارات التمويلية بالمصرف.					
4	تساعد التقارير المالية المرحلية على تحقيق مصداقية المعلومات المحاسبية وترشيد القرارات التمويلية بالمصرف.					
5	التقارير المالية المرحلية تقدم معلومات محاسبية تمتاز بالشمول لترشيد القرارات التمويلية بالمصرف.					
6	توفر التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية دقيقة لترشيد القرارات التمويلية.					
7	التقارير المالية المرحلية توفر معلومات محاسبية خالية من الاخطاء الجوهرية بقدر عال.					
8	تساعد التقارير المالية المرحلية على توفير معلومات محاسبية صادقة لترشيد القرارات التمويلية بالمصرف.					
9	تقدم التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية ذات أهمية نسبية عالية لترشيد القرارات التمويلية بالمصرف.					
10	التقارير المالية المرحلية تقدم معلومات محاسبية تتصف بالدقة عند اتخاذ القرارات التمويلية بالمصرف.					

الفرضية الثالثة: هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التقارير المالية المرحلية وقابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة لترشيد القرارات التمويلية بالمصارف السودانية.

م	العبـــــــــــــــــــارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	تقدم التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية تُمكن مستخدميها من المقارنة عند اتخاذ القرارات التمويلية بالمصرف.					
2	توفر التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية قابلة للقياس عند اتخاذ القرارات التمويلية بالمصرف.					
3	توفر التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية كافية لترشيد القرارات التمويلية بالمصرف.					
4	التقارير المالية المرحلية تقدم معلومات محاسبية متجانسة تساعد في ترشيد القرارات التمويلية بالمصرف.					
5	تقدم التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية تساعد في التعرف على نقاط القوة والضعف للنشاط التمويلي في المصرف.					
6	التقارير المالية المرحلية تقدم معلومات محاسبية تمكن من قياس المنافع المتوقعة عند اتخاذ القرارات التمويلية بالمصرف.					
7	توفر التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية تؤدي الى امكانية المقارنة بين الاداء الفعلي والمخطط له.					
8	التقارير المالية المرحلية توفر معلومات محاسبية تسمح بإجراء مقارنات لعدة فترات زمنية حول المركز المالي مما يرشد القرارات التمويلية بالمصرف.					
9	توفر التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية اكثر إتساقاً تمكن من عملية اتخاذ القرارات التمويلية بالمصرف.					
10	تقدم التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية اكثر ملائمة لظروف المصرف عند اتخاذ القرارات التمويلية.					

الفرضية الرابعة: هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التقارير المالية المرحلية وقابلية المعلومات المحاسبية للفهم لترشيد القرارات التمويلية بالمصارف السودانية.

م	العبـــــــــــــــــــــارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	توفر التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية تمتاز بالوضوح لترشيد القرارات التمويلية بالمصرف.					
2	التقارير المالية المرحلية توفر معلومات محاسبية تزيد مستوى الفهم والادراك لدى مستخدميها لترشد القرارات التمويلية.					
3	تقدم التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية مفيدة لترشيد القرارات التمويلية بالمصرف.					
4	توفر التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية تتسم بالوضوح تساعد في ترشيد القرارات التمويلية.					
5	التقارير المالية المرحلية تقدم معلومات محاسبية كافية تساعد في ترشيد القرارات التمويلة.					
6	التقارير المالية المرحلية توفر معلومات محاسبية مكتملة وفي حدود اهميتها لترشيد القرارات التمويلية بالمصرف.					
7	التقارير المالية المرحلية تقدم معلومات محاسبية تزيد من درجة التأكد وترشد القرارات التمويلية بالمصارف.					
8	تقدم التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية صحيحة للمستخدمين تساعدهم في اتخاذ قرارات تمويلية رشيدة.					
9	التقارير المالية المرحلية تقدم معلومات محاسبية قابلة للفهم المباشر من قبل المستخدمين ومتخذي القرارات التمويلية بالمصرف.					
10	تقدم التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية للمستخدمين بقدر معقول من المعرفة عن نشاط المصرف.					

ملحق رقم(2) محكمو الاستبانة

م	الاسم	الرتبة العلمية	الجامعة
1	أ.د. عبدالماجد عبدالله حسن احمد	استاذ المحاسبة	ام درمان الاسلامية
2	أ.د. كمال احمد يوسف محمد	استاذ المحاسبة	النيلين
3	أ.د. الهادي ادم محمد ابراهيم	استاذ المحاسبة	النيلين
4	أ.د. بابكر ابراهيم الصديق محمد	استاذ المحاسبة	السودان للعلوم والتكنولوجيا
5	أ.د. عبدالرحمن البكري منصور امبدي	استاذ المحاسبة	النيلين
6	أ. د. ياسر تاج السر محمد سند	استاذ المحاسبة المشارك	النيلين

ملحق رقم(3) مخرجات التحليل الإحصائي

Reliability

Notes

	Output Created	14-APR-2022 13:18:45
	Comments	
Input	Data	C:\Users\Dell\Desktop\تحليل يناير2022م\مبارك حامد الزين\التحليل النهائي.sav
	Active Dataset	DataSet1
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data File	198
	Matrix Input	
Missing Value Handling	Definition of Missing	User-defined missing values are treated as missing.
	Cases Used	Statistics are based on all cases with valid data for all variables in the procedure.
	Syntax	RELIABILITY /VARIABLES=a1 a2 a3 a4 a5 a6 b1 b2 b3 b4 b5 b6 b7 b8 b9 b10 c1 c2 c3 c4 c5 c6 c7 c8 c9 c10 d1 d2 d3 d4 d5 d6 d7 d8 d9 d10 e1 e2 e3 e4 e5 e6 e7 e8 e9 e10 /SCALE('all') ALL /MODEL=ALPHA.
Resources	Processor Time	00:00:00.02
	Elapsed Time	00:00:00.10

```
[DataSet1] C:\Users\Dell\Desktop\تحليل يناير2022م\مبارك حامد الزين\التحليل النهائي.sav
```

Scale: all

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	195	98.5
	Excluded[a]	3	1.5
	Total	198	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.729	46

```
RELIABILITY
/VARIABLES=b1 b2 b3 b4 b5 b6 b7 b8 b9 b10
/SCALE('الفرضية الاولىALL') 
/MODEL=ALPHA.
```

Reliability

Scale:الفرضية الاولى

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	198	100.0
	Excluded[a]	0	.0
	Total	198	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.638	10

```
RELIABILITY
/VARIABLES=c1 c2 c3 c4 c5 c6 c7 c8 c9 c10
/SCALE('الفرضية الثانيةALL') /SCALE('
/MODEL=ALPHA.
```

Reliability

Scale:الفرضية الثانية

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	196	99.0
	Excluded[a]	2	1.0
	Total	198	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.690	10

```
RELIABILITY
/VARIABLES=d1 d2 d3 d4 d5 d6 d7 d8 d9 d10
/SCALE('الفرضية الثالثةALL') /SCALE('
/MODEL=ALPHA.
```

Reliability

Scale:الفرضية الثالثة

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	197	99.5
	Excluded[a]	1	.5
	Total	198	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.616	10

```
RELIABILITY
/VARIABLES=e1 e2 e3 e4 e5 e6 e7 e8 e9 e10
/SCALE('الفرضية الرابعةALL') /SCALE('
/MODEL=ALPHA.
```

Reliability

Scale:الفرضية الرابعة

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	198	100.0
	Excluded[a]	0	.0
	Total	198	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.626	10

```
FREQUENCIES VARIABLES=العمر المؤهل_العلمي التخصص_العلمي المسمي_الوظيفي
سنوات_الخبرةa6
/STATISTICS=STDDEV MINIMUM MAXIMUM MEAN
/ORDER=ANALYSIS.
```

Frequencies

Statistics

		العمر	المؤهل_العلمي	التخصص_العلمي	المسمي_الوظيفي	سنوات_الخبرة	سنوات الخبرة
N	Valid	198	198	198	198	198	198
	Missing	0	0	0	0	0	0
Mean		2.4394	1.6869	2.3889	5.3939	4.4646	3.2626
Std. Deviation		1.06340	.91957	1.46196	1.54669	1.64526	1.47456
Minimum		1.00	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00
Maximum		5.00	4.00	6.00	6.00	6.00	5.00

Frequency Table

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	30سنة فاقل	39	19.7	19.7	19.7
	31 - 40سنة	78	39.4	39.4	59.1
	41 - 50سنة	39	19.7	19.7	78.8
	51 - 60سنة	39	19.7	19.7	98.5
	61سنة فاكثر	3	1.5	1.5	100.0
	Total	198	100.0	100.0	

المؤهل__العلمي

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	بكالوريوس	121	61.1	61.1	61.1
	دبلوم عالي	21	10.6	10.6	71.7
	ماجستير	53	26.8	26.8	98.5
	دكتوراه	3	1.5	1.5	100.0
	Total	198	100.0	100.0	

التخصص_العلمي

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	محاسبة	70	35.4	35.4	35.4
	إدارة أعمال	51	25.8	25.8	61.1
	اقتصاد	45	22.7	22.7	83.8
	نظم معلومات إدارية	3	1.5	1.5	85.4
	دراسات مصرفية ومالية	20	10.1	10.1	95.5
	أخرى حددها	9	4.5	4.5	100.0
	Total	198	100.0	100.0	

المؤهل_المهني

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	زمالة المحاسبين القانونيين السودانية	21	10.6	10.6	10.6
	زمالة المحاسبين القانونيين الامريكية	2	1.0	1.0	11.6
	زمالة اخرى	11	5.6	5.6	17.2
	لا توجد زمالة	164	82.8	82.8	100.0
	Total	198	100.0	100.0	

المسمى_الوظيفي

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	مدير فرع	17	8.6	8.6	8.6
	نائب مدير فرع	14	7.1	7.1	15.7
	مراقب صالة	10	5.1	5.1	20.7
	رئيس قسم	64	32.3	32.3	53.0
	مراجع داخلي	5	2.5	2.5	55.6
	اخرى حددها	88	44.4	44.4	100.0
	Total	198	100.0	100.0	

سنوات الخبرة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	اقل من 5 سنوات	34	17.2	17.2	17.2
	من 5 واقل من 10 سنة	29	14.6	14.6	31.8
	من 11 واقل من 15 سنة	50	25.3	25.3	57.1
	من 16 واقل من 20 سنة	21	10.6	10.6	67.7
	20سنة فاكثر	64	32.3	32.3	100.0
	Total	198	100.0	100.0	

```
FREQUENCIES VARIABLES=a6 b1 b2 b3 b4 b5 b6 b7 b8 b9 b10 c1 c2 c3 c4 c5 c6 c7
                                                    c8 c9 c10 d1 d2 d3 d4
                                  d5 d6 d7 d8 d9 d10 e1 e2 e3 e4 e5 e6 e7 e8 e9 e10
                                                          /FORMAT=NOTABLE
                                                        /ORDER=ANALYSIS.
```

Custom Tables

Notes

	Output Created	14-APR-2022 13:48:23
	Comments	
Input	Data	C:\Users\Dell\Desktop\تحليل يناير 2022م\مبارك حامد الزين\التحليل النهائى.sav
	Active Dataset	DataSet1
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data File	198
	Syntax	CTABLES /VLABELS VARIABLES=b1 b2 b3 b4 b5 b6 b7 b8 b9 b10 DISPLAY=LABEL /TABLE b1 [C][COUNT F40.0, ROWPCT.COUNT PCT40.1] + b2 [C][COUNT F40.0, ROWPCT.COUNT PCT40.1] + b3 [C][COUNT F40.0, ROWPCT.COUNT PCT40.1] + b4 [C][COUNT F40.0, ROWPCT.COUNT PCT40.1] + b5 [C][COUNT F40.0, ROWPCT.COUNT PCT40.1] + b6 [C][COUNT F40.0, ROWPCT.COUNT PCT40.1] + b7 [C][COUNT F40.0, ROWPCT.COUNT PCT40.1] + b8 [C][COUNT F40.0, ROWPCT.COUNT PCT40.1] + b9 [C][COUNT F40.0, ROWPCT.COUNT PCT40.1] + b10 [C][COUNT F40.0, ROWPCT.COUNT PCT40.1] /CLABELS ROWLABELS=OPPOSITE /CATEGORIES VARIABLES=b1 b2 b3 b4 b5 b6 b7 b8 b9 b10 ORDER=A KEY=VALUE EMPTY=INCLUDE.
Resources	Processor Time	00:00:00.05
	Elapsed Time	00:00:00.09

	غير موافق بشدة		غير موافق		محايد		موافق		موافق بشدة	
	Count	Row N %	Count	Row N %	Count	Row N %	Count	Row N %	Count	Row N %
العبارة الاولى	0	0.0%	8	4.0%	19	9.6%	125	63.1%	46	23.2%
العبارة الثانية	0	0.0%	0	0.0%	31	15.7%	111	56.1%	56	28.3%
العبارة الثالثة	0	0.0%	8	4.0%	15	7.6%	112	56.6%	63	31.8%
العبارة الرابعة	4	2.0%	3	1.5%	23	11.6%	109	55.1%	59	29.8%
العبارة الخامسة	1	0.5%	3	1.5%	27	13.6%	113	57.1%	54	27.3%
العبارة السادسة	2	1.0%	4	2.0%	20	10.1%	113	57.1%	59	29.8%
العبارة السابعة	2	1.0%	8	4.0%	23	11.6%	113	57.1%	52	26.3%
العبارة الثامنة	3	1.5%	7	3.5%	23	11.6%	112	56.6%	53	26.8%
العبارة التاسعة	5	2.5%	4	2.0%	31	15.7%	105	53.0%	53	26.8%
العبارة العاشرة	4	2.0%	5	2.5%	37	18.7%	108	54.5%	44	22.2%

Custom Tables

	غير موافق بشدة		غير موافق		محايد		موافق		موافق بشدة	
	Count	Row N %	Count	Row N %	Count	Row N %	Count	Row N %	Count	Row N %
العبارة الاولى	0	0.0%	0	0.0%	18	9.1%	130	65.7%	50	25.3%
العبارة الثانية	1	0.5%	1	0.5%	25	12.6%	122	61.6%	49	24.7%
العبارة الثالثة	0	0.0%	7	3.5%	22	11.1%	125	63.1%	44	22.2%
العبارة الرابعة	3	1.5%	2	1.0%	16	8.1%	144	72.7%	33	16.7%
العبارة الخامسة	5	2.5%	5	2.5%	39	19.7%	102	51.5%	47	23.7%
العبارة السادسة	4	2.0%	13	6.6%	30	15.2%	110	55.6%	41	20.7%
العبارة السابعة	3	1.5%	11	5.6%	25	12.6%	118	59.6%	41	20.7%
العبارة الثامنة	3	1.5%	8	4.0%	33	16.7%	107	54.0%	47	23.7%
العبارة التاسعة	1	0.5%	6	3.0%	25	12.6%	135	68.2%	31	15.7%
العبارة العاشرة	1	0.5%	10	5.1%	29	14.6%	106	53.5%	52	26.3%

Custom Tables

	غير موافق بشدة		غير موافق		محايد		موافق		موافق بشدة	
	Count	Row N %	Count	Row N %	Count	Row N %	Count	Row N %	Count	Row N %
العبارة الاولى	2	1.0%	0	0.0%	17	8.6%	121	61.1%	58	29.3%
العبارة الثانية	0	0.0%	2	1.0%	13	6.6%	143	72.2%	40	20.2%
العبارة الثالثة	1	0.5%	1	0.5%	30	15.2%	117	59.1%	49	24.7%
العبارة الرابعة	1	0.5%	1	0.5%	20	10.1%	130	65.7%	46	23.2%
العبارة الخامسة	0	0.0%	12	6.1%	18	9.1%	113	57.1%	55	27.8%
العبارة السادسة	2	1.0%	7	3.5%	15	7.6%	142	71.7%	32	16.2%
العبارة السابعة	1	0.5%	4	2.0%	21	10.6%	123	62.1%	49	24.7%
العبارة الثامنة	2	1.0%	3	1.5%	32	16.2%	120	60.6%	41	20.7%
العبارة التاسعة	1	0.5%	3	1.5%	33	16.7%	112	56.6%	49	24.7%
العبارة العاشرة	4	2.0%	6	3.0%	29	14.6%	108	54.5%	51	25.8%

Custom Tables

	غير موافق بشدة		غير موافق		محايد		موافق		موافق بشدة	
	Count	Row N %	Count	Row N %	Count	Row N %	Count	Row N %	Count	Row N %
العبارة الاولى	2	1.0%	1	0.5%	38	19.2%	94	47.5%	63	31.8%
العبارة الثانية	2	1.0%	1	0.5%	20	10.1%	137	69.2%	38	19.2%
العبارة الثالثة	1	0.5%	2	1.0%	15	7.6%	129	65.2%	51	25.8%
العبارة الرابعة	1	0.5%	7	3.5%	8	4.0%	137	69.2%	45	22.7%
العبارة الخامسة	3	1.5%	1	0.5%	20	10.1%	123	62.1%	51	25.8%
العبارة السادسة	3	1.5%	3	1.5%	38	19.2%	111	56.1%	43	21.7%
العبارة السابعة	1	0.5%	7	3.5%	19	9.6%	113	57.1%	58	29.3%
العبارة الثامنة	2	1.0%	5	2.5%	32	16.2%	108	54.5%	51	25.8%
العبارة التاسعة	1	0.5%	6	3.0%	18	9.1%	130	65.7%	43	21.7%
العبارة العاشرة	3	1.5%	5	2.5%	13	6.6%	137	69.2%	40	20.2%

NPar Tests
Chi-Square Test

Frequencies

العبارة الاولى

	Observed N	Expected N	Residual
غير موافق	8	49.5	-41.5
محايد	19	49.5	-30.5
موافق	125	49.5	75.5
موافق بشدة	46	49.5	-3.5
Total	198		

العبارة الثانية

	Observed N	Expected N	Residual
محايد	31	66.0	-35.0
موافق	111	66.0	45.0
موافق بشدة	56	66.0	-10.0
Total	198		

العبارة الثالثة

	Observed N	Expected N	Residual
غير موافق	8	49.5	-41.5
محايد	15	49.5	-34.5
موافق	112	49.5	62.5
موافق بشدة	63	49.5	13.5
Total	198		

العبارة الرابعة

	Observed N	Expected N	Residual
غير موافق بشدة	4	39.6	-35.6
غير موافق	3	39.6	-36.6
محايد	23	39.6	-16.6
موافق	109	39.6	69.4
موافق بشدة	59	39.6	19.4
Total	198		

العبارة الخامسة

	Observed N	Expected N	Residual
غير موافق بشدة	1	39.6	-38.6
غير موافق	3	39.6	-36.6
محايد	27	39.6	-12.6
موافق	113	39.6	73.4
موافق بشدة	54	39.6	14.4
Total	198		

العبارة السادسة

	Observed N	Expected N	Residual
غير موافق بشدة	2	39.6	-37.6
غير موافق	4	39.6	-35.6
محايد	20	39.6	-19.6
موافق	113	39.6	73.4
موافق بشدة	59	39.6	19.4
Total	198		

العبارة السابعة

	Observed N	Expected N	Residual
غير موافق بشدة	2	39.6	-37.6
غير موافق	8	39.6	-31.6
محايد	23	39.6	-16.6
موافق	113	39.6	73.4
موافق بشدة	52	39.6	12.4
Total	198		

العبارة الثامنة

	Observed N	Expected N	Residual
غير موافق بشدة	3	39.6	-36.6
غير موافق	7	39.6	-32.6
محايد	23	39.6	-16.6
موافق	112	39.6	72.4
موافق بشدة	53	39.6	13.4
Total	198		

العبارة التاسعة

	Observed N	Expected N	Residual
غير موافق بشدة	5	39.6	-34.6
غير موافق	4	39.6	-35.6
محايد	31	39.6	-8.6
موافق	105	39.6	65.4
موافق بشدة	53	39.6	13.4
Total	198		

العبارة العاشرة

	Observed N	Expected N	Residual
غير موافق بشدة	4	39.6	-35.6
غير موافق	5	39.6	-34.6
محايد	37	39.6	-2.6
موافق	108	39.6	68.4
موافق بشدة	44	39.6	4.4
Total	198		

Test Statistics

	العبارة الاولى	العبارة الثانية	العبارة الثالثة	العبارة الرابعة	العبارة الخامسة	العبارة السادسة	العبارة السابعة	العبارة الثامنة	العبارة التاسعة	العبارة العاشرة
Chi-Square	168.990[a]	50.758[b]	141.434[a]	203.919[c]	216.747[c]	222.960[c]	207.808[c]	204.525[c]	176.646[c]	181.040[c]
df	3	2	3	4	4	4	4	4	4	4
Asymp. Sig.	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000

a. 0 cells (0.0%) have expected frequencies less than 5. The minimum expected cell frequency is 49.5.

b. 0 cells (0.0%) have expected frequencies less than 5. The minimum expected cell frequency is 66.0.

c. 0 cells (0.0%) have expected frequencies less than 5. The minimum expected cell frequency is 39.6.

```
NPAR TESTS
/CHISQUARE=c1 c2 c3 c4 c5 c6 c7 c8 c9 c10
/EXPECTED=EQUAL
/MISSING ANALYSIS.
```

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
العبارة الاولى	198	2.00	5.00	4.0556	.69949
العبارة الثانية	198	3.00	5.00	4.1263	.65238
العبارة الثالثة	198	2.00	5.00	4.1616	.72947
العبارة الرابعة	198	1.00	5.00	4.0909	.80721
العبارة الخامسة	198	1.00	5.00	4.0909	.71376
العبارة السادسة	198	1.00	5.00	4.1263	.74671
العبارة السابعة	198	1.00	5.00	4.0354	.79578
العبارة الثامنة	198	1.00	5.00	4.0354	.81469
العبارة التاسعة	198	1.00	5.00	3.9949	.85791
العبارة العاشرة	198	1.00	5.00	3.9242	.83046
Valid N (listwise)	198				

NPar Tests
Chi-Square Test
Frequencies

العبارة الاولى

	Observed N	Expected N	Residual
محايد	18	66.0	-48.0
موافق	130	66.0	64.0
موافق بشدة	50	66.0	-16.0
Total	198		

العبارة الثانية

	Observed N	Expected N	Residual
غير موافق بشدة	1	39.6	-38.6
غير موافق	1	39.6	-38.6
محايد	25	39.6	-14.6
موافق	122	39.6	82.4
موافق بشدة	49	39.6	9.4
Total	198		

العبارة الثالثة

	Observed N	Expected N	Residual
غير موافق	7	49.5	-42.5
محايد	22	49.5	-27.5
موافق	125	49.5	75.5
موافق بشدة	44	49.5	-5.5
Total	198		

العبارة الرابعة

	Observed N	Expected N	Residual
غير موافق بشدة	3	39.6	-36.6
غير موافق	2	39.6	-37.6
محايد	16	39.6	-23.6
موافق	144	39.6	104.4
موافق بشدة	33	39.6	-6.6
Total	198		

العبارة الخامسة

	Observed N	Expected N	Residual
غير موافق بشدة	5	39.6	-34.6
غير موافق	5	39.6	-34.6
محايد	39	39.6	-.6
موافق	102	39.6	62.4
موافق بشدة	47	39.6	7.4
Total	198		

العبارة السادسة

	Observed N	Expected N	Residual
غير موافق بشدة	4	39.6	-35.6
غير موافق	13	39.6	-26.6
محايد	30	39.6	-9.6
موافق	110	39.6	70.4
موافق بشدة	41	39.6	1.4
Total	198		

العبارة السابعة

	Observed N	Expected N	Residual
غير موافق بشدة	3	39.6	-36.6
غير موافق	11	39.6	-28.6
محايد	25	39.6	-14.6
موافق	118	39.6	78.4
موافق بشدة	41	39.6	1.4
Total	198		

العبارة الثامنة

	Observed N	Expected N	Residual
غير موافق بشدة	3	39.6	-36.6
غير موافق	8	39.6	-31.6
محايد	33	39.6	-6.6
موافق	107	39.6	67.4
موافق بشدة	47	39.6	7.4
Total	198		

العبارة التاسعة

	Observed N	Expected N	Residual
غير موافق بشدة	1	39.6	-38.6
غير موافق	6	39.6	-33.6
محايد	25	39.6	-14.6
موافق	135	39.6	95.4
موافق بشدة	31	39.6	-8.6
Total	198		

العبارة العاشرة

	Observed N	Expected N	Residual
غير موافق بشدة	1	39.6	-38.6
غير موافق	10	39.6	-29.6
محايد	29	39.6	-10.6
موافق	106	39.6	66.4
موافق بشدة	52	39.6	12.4
Total	198		

Test Statistics

	العبارة الاولى	العبارة الثانية	العبارة الثالثة	العبارة الرابعة	العبارة الخامسة	العبارة السادسة	العبارة السابعة	العبارة الثامنة	العبارة التاسعة	العبارة العاشرة
Chi-Square	100.848[a]	254.323[b]	167.535[c]	359.929[b]	160.182[b]	177.404[b]	215.131[b]	176.242[b]	303.212[b]	177.808[b]
df	2	4	3	4	4	4	4	4	4	4
Asymp. Sig.	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000

a. 0 cells (0.0%) have expected frequencies less than 5. The minimum expected cell frequency is 66.0.

b. 0 cells (0.0%) have expected frequencies less than 5. The minimum expected cell frequency is 39.6.

c. 0 cells (0.0%) have expected frequencies less than 5. The minimum expected cell frequency is 49.5.

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
العبارة الاولى	198	3.00	5.00	4.1616	.56473
العبارة الثانية	198	1.00	5.00	4.0960	.65755
العبارة الثالثة	198	2.00	5.00	4.0404	.68958
العبارة الرابعة	198	1.00	5.00	4.0202	.65268
العبارة الخامسة	198	1.00	5.00	3.9141	.87126
العبارة السادسة	198	1.00	5.00	3.8636	.88793
العبارة السابعة	198	1.00	5.00	3.9242	.83046
العبارة الثامنة	198	1.00	5.00	3.9444	.83814
العبارة التاسعة	198	1.00	5.00	3.9545	.67060
العبارة العاشرة	198	1.00	5.00	4.0000	.81234
Valid N (listwise)	198				

```
NPAR TESTS
/CHISQUARE=d1 d2 d3 d4 d5 d6 d7 d8 d9 d10
/EXPECTED=EQUAL
/MISSING ANALYSI
```

NPar Tests
Chi-Square Test
Frequencies

العبارة الاولى

	Observed N	Expected N	Residual
غير موافق بشدة	2	49.5	-47.5
محايد	17	49.5	-32.5
موافق	121	49.5	71.5
موافق بشدة	58	49.5	8.5
Total	198		

العبارة الثانية

	Observed N	Expected N	Residual
غير موافق	2	49.5	-47.5
محايد	13	49.5	-36.5
موافق	143	49.5	93.5
موافق بشدة	40	49.5	-9.5
Total	198		

العبارة الثالثة

	Observed N	Expected N	Residual
غير موافق بشدة	1	39.6	-38.6
غير موافق	1	39.6	-38.6
محايد	30	39.6	-9.6
موافق	117	39.6	77.4
موافق بشدة	49	39.6	9.4
Total	198		

العبارة الرابعة

	Observed N	Expected N	Residual
غير موافق بشدة	1	39.6	-38.6
غير موافق	1	39.6	-38.6
محايد	20	39.6	-19.6
موافق	130	39.6	90.4
موافق بشدة	46	39.6	6.4
Total	198		

العبارة الخامسة

	Observed N	Expected N	Residual
غير موافق	12	49.5	-37.5
محايد	18	49.5	-31.5
موافق	113	49.5	63.5
موافق بشدة	55	49.5	5.5
Total	198		

العبارة السادسة

	Observed N	Expected N	Residual
غير موافق بشدة	2	39.6	-37.6
غير موافق	7	39.6	-32.6
محايد	15	39.6	-24.6
موافق	142	39.6	102.4
موافق بشدة	32	39.6	-7.6
Total	198		

العبارة السابعة

	Observed N	Expected N	Residual
غير موافق بشدة	1	39.6	-38.6
غير موافق	4	39.6	-35.6
محايد	21	39.6	-18.6
موافق	123	39.6	83.4
موافق بشدة	49	39.6	9.4
Total	198		

العبارة الثامنة

	Observed N	Expected N	Residual
غير موافق بشدة	2	39.6	-37.6
غير موافق	3	39.6	-36.6
محايد	32	39.6	-7.6
موافق	120	39.6	80.4
موافق بشدة	41	39.6	1.4
Total	198		

العبارة التاسعة

	Observed N	Expected N	Residual
غير موافق بشدة	1	39.6	-38.6
غير موافق	3	39.6	-36.6
محايد	33	39.6	-6.6
موافق	112	39.6	72.4
موافق بشدة	49	39.6	9.4
Total	198		

العبارة العاشرة

	Observed N	Expected N	Residual
غير موافق بشدة	4	39.6	-35.6
غير موافق	6	39.6	-33.6
محايد	29	39.6	-10.6
موافق	108	39.6	68.4
موافق بشدة	51	39.6	11.4
Total	198		

Test Statistics

	العبارة الاولى	العبارة الثانية	العبارة الثالثة	العبارة الرابعة	العبارة الخامسة	العبارة السادسة	العبارة السابعة	العبارة الثامنة	العبارة التاسعة	العبارة العاشرة
Chi-Square	171.657[a]	250.929[a]	231.091[b]	292.354[b]	130.525[a]	344.071[b]	256.242[b]	234.273[b]	207.152[b]	184.778[b]
df	3	3	4	4	3	4	4	4	4	4
Asymp. Sig.	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000

a. 0 cells (0.0%) have expected frequencies less than 5. The minimum expected cell frequency is 49.5.

b. 0 cells (0.0%) have expected frequencies less than 5. The minimum expected cell frequency is 39.6.

```
NPAR TESTS
/CHISQUARE=e1 e2 e3 e4 e5 e6 e7 e8 e9 e10
/EXPECTED=EQUAL
/MISSING ANALYSIS.
```

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
العبارة الاولى	198	1.00	5.00	4.1768	.66383
العبارة الثانية	198	2.00	5.00	4.1162	.54413
العبارة الثالثة	198	1.00	5.00	4.0707	.67969
العبارة الرابعة	198	1.00	5.00	4.1061	.62427
العبارة الخامسة	198	2.00	5.00	4.0657	.78095
العبارة السادسة	198	1.00	5.00	3.9848	.68691
العبارة السابعة	198	1.00	5.00	4.0859	.68908
العبارة الثامنة	198	1.00	5.00	3.9848	.72292
العبارة التاسعة	198	1.00	5.00	4.0354	.72221
العبارة العاشرة	198	1.00	5.00	3.9899	.84295
Valid N (listwise)	198				

NPar Tests
Chi-Square Test
Frequencies

العبارة الاولى

	Observed N	Expected N	Residual
غير موافق بشدة	2	39.6	-37.6
غير موافق	1	39.6	-38.6
محايد	38	39.6	-1.6
موافق	94	39.6	54.4
موافق بشدة	63	39.6	23.4
Total	198		

العبارة الثانية

	Observed N	Expected N	Residual
غير موافق بشدة	2	39.6	-37.6
غير موافق	1	39.6	-38.6
محايد	20	39.6	-19.6
موافق	137	39.6	97.4
موافق بشدة	38	39.6	-1.6
Total	198		

العبارة الثالثة

	Observed N	Expected N	Residual
غير موافق بشدة	1	39.6	-38.6
غير موافق	2	39.6	-37.6
محايد	15	39.6	-24.6
موافق	129	39.6	89.4
موافق بشدة	51	39.6	11.4
Total	198		

العبارة الرابعة

	Observed N	Expected N	Residual
غير موافق بشدة	1	39.6	-38.6
غير موافق	7	39.6	-32.6
محايد	8	39.6	-31.6
موافق	137	39.6	97.4
موافق بشدة	45	39.6	5.4
Total	198		

العبارة الخامسة

	Observed N	Expected N	Residual
غير موافق بشدة	3	39.6	-36.6
غير موافق	1	39.6	-38.6
محايد	20	39.6	-19.6
موافق	123	39.6	83.4
موافق بشدة	51	39.6	11.4
Total	198		

العبارة السادسة

	Observed N	Expected N	Residual
غير موافق بشدة	3	39.6	-36.6
غير موافق	3	39.6	-36.6
محايد	38	39.6	-1.6
موافق	111	39.6	71.4
موافق بشدة	43	39.6	3.4
Total	198		

العبارة السابعة

	Observed N	Expected N	Residual
غير موافق بشدة	1	39.6	-38.6
غير موافق	7	39.6	-32.6
محايد	19	39.6	-20.6
موافق	113	39.6	73.4
موافق بشدة	58	39.6	18.4
Total	198		

العبارة الثامنة

	Observed N	Expected N	Residual
غير موافق بشدة	2	39.6	-37.6
غير موافق	5	39.6	-34.6
محايد	32	39.6	-7.6
موافق	108	39.6	68.4
موافق بشدة	51	39.6	11.4
Total	198		

العبارة التاسعة

	Observed N	Expected N	Residual
غير موافق بشدة	1	39.6	-38.6
غير موافق	6	39.6	-33.6
محايد	18	39.6	-21.6
موافق	130	39.6	90.4
موافق بشدة	43	39.6	3.4
Total	198		

العبارة العاشرة

	Observed N	Expected N	Residual
غير موافق بشدة	3	39.6	-36.6
غير موافق	5	39.6	-34.6
محايد	13	39.6	-26.6
موافق	137	39.6	97.4
موافق بشدة	40	39.6	.4
Total	198		

Test Statistics

	العبارة الاولى	العبارة الثانية	العبارة الثالثة	العبارة الرابعة	العبارة الخامسة	العبارة السادسة	العبارة السابعة	العبارة الثامنة	العبارة التاسعة	العبارة العاشرة
Chi-Square	161.949[a]	322.657[a]	293.717[a]	329.980[a]	260.081[a]	196.747[a]	219.778[a]	188.818[a]	284.576[a]	321.495[a]
df	4	4	4	4	4	4	4	4	4	4
Asymp. Sig.	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000

a. 0 cells (0.0%) have expected frequencies less than 5. The minimum expected cell frequency is 39.6.

```
SAVE OUTFILE
"C:\Users\Dell\AppData\Local\Temp\spss5032\StatisticsData44862115718741737782.
sav"
/UNSELECTED DELETE.
EXECUTE.
SAVE OUTFILE
"C:\Users\Dell\AppData\Local\Temp\spss5032\StatisticsData37319417202079332260.
sav"
/UNSELECTED DELETE.
EXECUTE.
```

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
العبارة الاولى	198	1.00	5.00	4.0859	.78547
العبارة الثانية	198	1.00	5.00	4.0505	.63524
العبارة الثالثة	198	1.00	5.00	4.1465	.63226
العبارة الرابعة	198	1.00	5.00	4.1010	.66828
العبارة الخامسة	198	1.00	5.00	4.1010	.71240
العبارة السادسة	198	1.00	5.00	3.9495	.77883
العبارة السابعة	198	1.00	5.00	4.1111	.75251
العبارة الثامنة	198	1.00	5.00	4.0152	.78357
العبارة التاسعة	198	1.00	5.00	4.0505	.68891
العبارة العاشرة	198	1.00	5.00	4.0404	.71132
Valid N (listwise)	198				

```
GET
FILE='C:\Users\Dell\Desktop\تحليل يناير2022م\مبارك حامد الزين\التحليل
النهائي.sav'.
DATASET NAME DataSet1 WINDOW=FRONT.
DESCRIPTIVES VARIABLES=b1 b2 b3 b4 b5 b6 b7 b8 b9 b10
/STATISTICS=MEAN STDDEV.
```

Descriptives

Descriptive Statistics

	N	Mean	Std. Deviation
العبارة الاولى	198	4.0556	.69949
العبارة الثانية	198	4.1263	.65238
العبارة الثالثة	198	4.1616	.72947
العبارة الرابعة	198	4.0909	.80721
العبارة الخامسة	198	4.0909	.71376
العبارة السادسة	198	4.1263	.74671
العبارة السابعة	198	4.0354	.79578
العبارة الثامنة	198	4.0354	.81469
العبارة التاسعة	198	3.9949	.85791
العبارة العاشرة	198	3.9242	.83046
Valid N (listwise)	198		

```
DESCRIPTIVES VARIABLES=c1 c2 c3 c4 c5 c6 c7 c8 c9 c10
  /STATISTICS=MEAN STDDEV.
```

Descriptives

scriptive Statistics

	N	Mean	Std. Deviation
العبارة الاولى	198	4.1616	.56473
العبارة الثانية	198	4.0960	.65755
العبارة الثالثة	198	4.0404	.68958
العبارة الرابعة	198	4.0202	.65268
العبارة الخامسة	198	3.9141	.87126
العبارة السادسة	198	3.8636	.88793
العبارة السابعة	198	3.9242	.83046
العبارة الثامنة	198	3.9444	.83814
العبارة التاسعة	198	3.9545	.67060
العبارة العاشرة	198	4.0000	.81234
Valid N (listwise)	198		

```
DESCRIPTIVES VARIABLES=d1 d2 d3 d4 d5 d6 d7 d8 d9 d10
  /STATISTICS=MEAN STDDEV.
```

Descriptives

Descriptive Statistics

	N	Mean	Std. Deviation
العبارة الاولى	198	4.1768	.66383
العبارة الثانية	198	4.1162	.54413
العبارة الثالثة	198	4.0707	.67969
العبارة الرابعة	198	4.1061	.62427
العبارة الخامسة	198	4.0657	.78095
العبارة السادسة	198	3.9848	.68691
العبارة السابعة	198	4.0859	.68908
العبارة الثامنة	198	3.9848	.72292
العبارة التاسعة	198	4.0354	.72221
العبارة العاشرة	198	3.9899	.84295
Valid N (listwise)	198		

```
DESCRIPTIVES VARIABLES=e1 e2 e3 e4 e5 e6 e7 e8 e9 e10
  /STATISTICS=MEAN STDDEV.
```

Descriptives

Descriptive Statistics

	N	Mean	Std. Deviation
العبارة الاولى	198	4.0859	.78547
العبارة الثانية	198	4.0505	.63524
العبارة الثالثة	198	4.1465	.63226
العبارة الرابعة	198	4.1010	.66828
العبارة الخامسة	198	4.1010	.71240
العبارة السادسة	198	3.9495	.77883
العبارة السابعة	198	4.1111	.75251
العبارة الثامنة	198	4.0152	.78357
العبارة التاسعة	198	4.0505	.68891
العبارة العاشرة	198	4.0404	.71132
Valid N (listwise)	198		